

۴۹۴

٢١٦٢

ض ٠ ح

ضوء المصباح شرح نور الايضاح للشرنبلالي

- ١٠٦٩ هـ . تأليف الحسيني ، محمد بن علي

اسكندر - ١١٧٢ هـ . بخط أحمد بن ابراهيم بن

مصلح سنة ١٢١٧ هـ .

٣٠٩ ق ١٩ س ٥٢١ × ١٥ سم

٢٩٣

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

الازهرية ٢ : ٢٠٤ دار الكتب المصرية ١ : ٤٤٣

١- العنـيـادات ، انـفـقه الاسلامي و اصوله

أ- المؤلف
ب- الناسخ ج - تاريخ النسخ
د- شرح نور
الايضاح للشرنبلالي .

ضو المصباح شرح نور الايضاح
 تأليف وحيد الزمان وفريد العصر
 والاوان السيد محمد ابوال
 السعد الحسيني الكنجي رحمة
 الله وعفي غناؤه
 وعن والديه
 والمسلمين
 اجمعين

كتبه الفقير
 عبد الرحمن بن حسين بن المرحوم
 الايضاحي المذني الكنجي
 الخرجي البخاري الكنجي
 للشيخ عن والده
 وائمه اجمعين
 ولعنوا القوم
 واما

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	ضوء المصباح شرح نور الايضاح
اسم المؤلف	محمد ابوالسعد الحسيني
تاريخ النسخ	١٤١٧
عدد الاوراق	١٥٨
ملاحظات	(فقه حنفي)

هذا الكتاب من ثمرات
 ابراهيم بن محمد بن الطرزي الشافعي
 شيخ الاسلام بالمدينة المنورة
 وانا اضعف عباد الله المسلمين
 الحافظ محمد ابراهيم بن الملا
 الخشتي عم المهدي
 شهر ابيد عام ١٣٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والسلام على

خاتم النبيين وعلى اله وصحبه وسلم **وبعد** فيقول العبد الفقير اليه

سبحانه وتعالى السيد محمد ابو السعود الحسيني الخفي قد القى مني

من لا يسعني مخالفتك من فضلك الله بالخير من هذه الامة اختصار

شرح العلامة خاتمة المحققين الشرنبلالي المسمى بمراقي الفراع بامداد

الفتاح شرح نور الابيض ونجاة الارواح بحذف ما فيه من الادلة

مع التنبيه على ما وقع للمؤلف في بعض المواضع من المشي على خلاف

ما هو المعول عليه او خلاف ما هو الاحوط او من ترك ما يغني بالمقام

كما سيأتي بيئاني محله بل ربما طريق الانصاف اقتضى الحال تغيير

عبارة المتن او الحذف منها والمأمول فيمن ينظر اليه ان يسلك طريق

الانصاف ويحيد عن توغل الاعتسان وان يقصد بذلك الصلوح

والاصلاح طلبا للنجاة والفوز والنجاح فان الانسان غير معصوم

عن الخطاء والسيئات وهما بالنص عن امر فوعان واليد غير محفوظة

عن الهفوة والقلم غير مصون عن المثرة والكريم يصلح والليهم

يقضح واعلم اني اذا عزوت شيئا لثبوتنا فالمراد به الوالد تغذه الله

برحمته وقد سميت بضوء المصباح شرح نور الابيض ولقد جعلته

خالصا لوجه الكريم وهو بما في الصدور عليهم والاعمال

بالنيات وكل امر ما نوى وعلى كل قلب ما هوى والله واسأل وبنين

انوسل

اتوسل ان ينفع به كما نفع باصله وفرعه انه على ذال قدر وبالاجابة جديد

كتاب الطهارة الطهارة بمعنى النظافة وشرعها على ما ذكره في الدرية

نضافة الاعضاء الثلاثة ومسح ربيع الرأس وتعقبه العيني بانه تعريف

غير صحيح لان الطهارة اعم من الوضوء وما جعله في الدرية تعريفا

للمطهارة جعله ما لم يكن تعريفا للوضوء ثم رأت صاحب البحر عرف

الطهارة شرعا بانها زوال حدث او خبث وهو تعريف صحيح لصدقه

بالوضوء وغيره كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس بل وبالتيمم

ايضا لكن لو محجور بالازالة كان اولى من تغييره بالزوال لان هذا العلم

باحث عن افعال المكلفين وقدم الطهارة على الصلاة لكونها شرطا

والشرط مقدم ولا يشك بالقيود الا خبر على القول بانه شرط لانه شرط

للمخرج منها وعلى القول بانه ركن وهو الصحيح لا ورود للشك من

اصله **المياه** التي يجوز اي يصح التطهير بها سبعة والماء جوهر

لطيف سبيل والعذب منه به حياة كل نام منها ماء السماء وماء البحر

وماء النهر وماء البير وماء الثلج وماء البرد وماء العين فان قيل لكل

ماء السماء لقوله تعالى المثران الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع

في الارض وهذه العبارة تفيد المغايرة والجواب كما ذكره العيني ان

القسمية بحسب ما تشهد به العادة ثم **المياه** على خمسة اقسام **الاول**

طاهر طهور غير مكروه وهو الماء المطلق الذي لم يخالطه ما يصير به مقبلا

والثاني طاهر طهور مكروه استعماله تنزيها على الاصح وهو ما غرب

اولي
دوره كان فيه ان المتقين للطهارة
وفي الزوال اما الاشارة فلا تناسب
فقط الا للتطهير وفيه ان كلا جدير
وان اختلفت المادة او من حيث
السيد احمد الخطاط على معنى الفلاح

منه مثل الهرة الاهلية ونحوها كالدجاجة المخلاة وسباع الطير
والحية والفارة لانها لا تتحاى عن النجاسة واصفاء النبي صلى الله عليه
وسلم الا نالهرة كان حال علمه بزوال يقتضي الكراهة منها اذ الله ولو
شرب من الماء على فور اكلها الفارة فانه يتجسأ الا اذا مكث ساعة
لفسها فمها بلعابها عند ابي حنيفة وابي يوسف لان تحملا لا يجوز ان آتة
النجاسة بالماء يباع الطاهرة ملاسكين وتقييد المؤلف الهرة بالا
هيلة للاعتراز عن الوحشة فان سورها نجس وهذا اي شرب الكراهة
بشرب نحو الهرة مقيد بما اذا كان الماء قليلا وسياتي تقديمه **والثالث**
طافى بنفسه غير مطهر للحدث بخلاف الخبث وهو ما استعمل لرفع حدث
اولقربة كالوضوء على الوضوء بنسبه القرب وهذا اي الوضوء على الوضوء
انما يكون قربة اذا كان في مجلس اخر فان كان في مجلس واحد كره ويكون
الثاني غير مستعمل والتحقيق انه لا يكره وان اتحد المجلس اذا كان
بعد ما ادى بالاول عبادة وعلة الكراهة اذا اتحد المجلس ولم يور
بالاول عبادة تحض كونه الثاني حينئذ اسراقا والاسراف حرام ولو
على شط نهر ومن القربة غسل اليد للطعام او منه فلو غسل يديه
وهو لو كسح متوضي ولم يقصد القربة لا يصير مستعملا **وبصير الماء مستعملا**
بمجرد انفصاله عن الجسد وان لم يستقر بمحل على الصحيح والذي يصيب
مندبل المتوضي او شيابه عفو اما على القول بطهارة الماء المستعمل فظا
هو واما على القول الاخر فللمخرج كما ذكره العيني والفتوى على طهارة

سأله منفع بخارا
دار الحكمة
السيد هادي الدين
الشيخ محمد بن
نخوض الملامع
محمد بن
الشيخ

الماء المستعمل فيزال به النجاسة الحقيقية كما سبق وكذا بالمانع المزيل
كالحل ونحوه **ولا يجوز** اي لا يصح **الوضوء بماء شجر او ثمر** لانه كل
امتزاجه فصار مقيدا ولو خرج **على نفسه** من غير عصر كالقمار من
الكرم في الاظهر لكن قوله في الكثر او اعتصر يفيد الجواز بما خرج من
غير عصر والحاصل ان المسئلة اختلف فيها الترجيع اذ مني صاحب
التوبر والهداية والزيلعي على جواز التوضي بما خرج بنفسه بدون
عصر مع الجرم به مفيد لترجيحه ولهذا علله الزيلعي بانه لم يكل
امتزاجه ويخالف هذا الترجيع ما ذكره المؤلف هنا وفي حاشية
الدر عن البرهان معزيا للمحيط من انه لا يتوضاه وهو الاظهر
وبه جزم قاضي خان وصوبه في الكافي وقال الحلبي انه الوجه وفي
الدر واعتمده القسري في فقال والاعتصام بعم الحقيقة والحكمي
وما في الزيلعي من انه لم يكل امتزاجه فيه نظر بجر لانه ليس بخروجه
بلوعصر تانثر في نفى القيد وصحة نفى اسم الماء عنه **ولا يجوز** الوضوء
بما زال طبعه وهو الرقة والسيلون والاروا والانسبات بالطبخ بنحو
حمص وعدس لانه اذا ابرد ثخن كذا ذكره الشرع وفي هذا التعليل
نظرا لاقضائه انه اذا كان بحيث لو بر وبقى على رفته وسيلونه
يجوز التوضي به وليس كذلك لانه بالطبخ صار مقيدا اثر راي
بخط شيخنا مانصه بالاقلا ونحوها اذا طبخت في الماء لا يتوضاه
وان بقيت رفته وما في السابيع من اعتبار ثخنه وعدم سيلونه



خلاف المتون فلا يقول عليه انت هي فظهر ان ما ذكره المصنف من
هذا التعليل تبع فيه صاحب الينابيع وقد علمت ما فيه قال العلامة
ما لم يكن وانما يمنع الوضوء بالمطبوخ اذا لم يكن مقصودا للغرض
المطلوب وهو التنظيف كالاشنان والصابون اذا طبخا بالماء
الا اذا غلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المختلطات هي
فتمحصل ان الماء اذا طبخ بخوصه او عدى امتنع جواز استعماله
مطلقا وان كان بحيث لو برد بقي رقيقا خاد فالما ذكره الشرع
بخلاف ما اذا طبخ الماء بما يكون الفرض منه المباحة في التنظيف كما
السدرو والصابون والاشنان حيث لا يمتنع استعماله الا اذا كان لو
برد سخن ومن هنا يعلم ما في عبارة الشرع من التسوية فانها غير صحيحة
على ما عليه المعول ولما كان تقييد الماء يحصل باحد امرين كمال
الامتزاج بتشرب النبات او الطبخ بما ذكرناه بين الثاني وهو غلبه
المشترج بقوله **او بغلبة غير الماء عليه** ولما كانت الغلبة تختلف
بافتلاف المختلط بغير طبخ ذكر مخلص ما جعله المحققين ضابطا في
ذلك فقال **والغلبة تحصل في مخالطة الماء بشئ من الجامدات**
الطاهرات باخراج الماء عن رفته وسيلانه بخلاف الجامد مع
الطبخ حيث لا يجوز استعماله مطلقا وان بقي على رفته **ولا**
يضر تغيير اوصافه بجامد خالطه بدون طبخ كذا عفران وفاكهة
ودرق شجر خلافا لما يفهم من قوله في الكثر ويتوضاء به وان غير

غير طاهر احد اوصافه اذا تقيده باحد الاوصاف بفيد انه ان
غير الاوصاف كلها او اثنين منها لا يجوز الوضوء به وليس كذلك
ولهذا استدركه عليه ملا مسكين بما في النهاية من ان الاساتذة
كانوا يتوضئون من الحياض وقت الخريف وقد تغير ماؤها من
حيث اللون والطعم والرائحة بسبب وقوع الاشجار اوراقها من
من تكبر وكون مخالطة الرعفران لا يضر مقيد بما اذا لم يصل الى حالة
يكن الصبح به والا لم يجز استعماله من غير نظر الى انتفاء الرقة لان
الكلام فيما اذا لم يزل عنه اسم الماء كما ذكره الزيلعي **والغلبة تحصل**
في مخالطة المانعات بظهور وصف واحد كلون فقط او طعم
من مانع له **وصفان** اي لا ثالث له **كالين له اللون والطعم ولا رائحة**
له فان لم يوجد اجاز الوضوء به وان وجد احدهما لم يجز كما
لو كان المختلط له وصف واحد فظهر وصفه كعض البطم ليس
له الا وصف واحد **والغلبة توجد بظهور وصفين من مانع له**
او صاف ثلثة كالخل له لون وطعم وريح فان ظهر وصفان هو
امتنع استعماله بخلاف ما اذا ظهر وصف واحد **والغلبة في مخا**
لطة المانع الذي ليس له وصف يخالف الماء من لون او طعم او
ريح كالماء المستعمل فانه بالاستعمال لم يتغير له لون ولا طعم ولا
ريح وهو طاهر في صحيح ومثله ماء الورد المستقطع الرائحة **تغير**
مبالوزة لعد التمييز بالوصف لفقدته فان اختلط بطاوة

مثلا من الماء المستعمل او ماء الورد الذي انقطعت رائحته **برطل من**
 الماء المطلق لا يجوز به الوضوء لغلبة المقيد **وبعكسه يجوز** وان استويا
 لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية وقال المشايخ حكمه حكم المغلوب
 احتياطا وغيره فان اعتبر الغلبة بالاجزاء شامل لما والواقي
 الماء المستعمل في المطلق وانغمس الرجل فيه بحر ونهر ومنع لكن في
 شرح الوهبانية للمؤلف فرق بينهما ومعنى اعتبار الاجزاء فيما
 اذا انغمس الرجل فيه ان ينظر للماء فان غلب على الظن ان الملاقاة
 لجسده يزيد على نصف الماء او يبلغ نصفه لا يجوز الوضوء به لما سبق
 من ان المساوي كالمغلوب احتياطا وان لم يكن كذلك بان كان غير
 الملاقاة لجسده اكثر منه يجوز وهذا ما في البحر والنهر والمنع لان
 المحكوم عليه بالاستعمال هو الملاقاة في جسده فقط وهو قليل
 بالنسبة لما عده واما على ما ذكره المؤلف في شرح الوهبانية لا يجوز
 استعماله اطلاقا للحكم على جميعه بالاستعمال **والقسم الرابع من**
 المياه ما وقعت نجاسة وعلم وقوعها اما يقينا او بغلبة الظن و
 هذا في غير قليل الارواح للعفو عنه كما سيذكره **وكان الماء ما كانا**
قليل لا جاريا والقليل ما مساحته دون عشر في عشر بذراع الما
 مة **فنجس وان لم يظهر اثر النجاسة فيه** وتقيد المؤلف في شرحه
 بقوله علم وقوعها الى اخره يشير الى ان الماء لو تغير وأنت لا لو
 وقع نجاسة فيه بل لطول الإقامة والمكث فانه لا ينجس كما في الكنز

وحكى ما لم يسكن نجاسته بقليل وقد توقف العلامة المحمدي في وجه
 ذلك القيل فقال ما وجه عدم طهارته انتهى قلت ويمكن ان يوجه
 بانه استحالة الى نتن وفساد كما ان الاستحالة الى صلاح وفساد من
 المصهرات شررايت في البحر عن الرخير قيل قول الكنز وبول ما يوكل
 نجس ان الطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس والصحيح ما في النهاية
 من انه لا ينجس وان صرم اكله لذلك انتهى فعلى ما في الرخيرة من
 ان الطعام اذا تغير نجس يظهر وجه القول بنجاسة الماء اذا تغير
 وانت بسبب طول الإقامة والمكث بجماع الاستحالة في كل الى نتن
 وفساد لكن حيث كان الصحيح ما في النهاية من انه لا ينجس وان حرم
 اكله لذلك **هكذا** الماء اذا انتن بالملك لا ينجس ايضا في الصحيح
 واما اذا كان عشر في عشر بان كان الحوض مربعا وستة وثلاثين في
 مدور وهو الصحيح وهو مبرهن على الحساب فان هذا المقدار
 اذا ربع كان عشر في عشر وقيل يعتبر ان يكون تحول الماء ثمانية و
 اربعون ذراعا وهو الاصول وعمقه ان يكون بحال لا ينكشف ارضه
 بالغرف منه على الصحيح وقيل يقدر عمقه بذراع او شبر فلا ينجس
 الا بظهور وصف النجاسة فيه حتى موضع الوقوع وبه اخذ مشايخ بلخ
 توسعة على الناس والتقدير بعشر في عشر هو المفتى به وما ذكره المؤلف
 من عدم نجس موضع الوقوع ظاهرا بالنسبة لما في البحر عن النجاسة
 من ان الفتوى على انه لا ينجس موضع الوقوع مطلقا يعني سواء كانت

واشتد تغيره

النجاسة مريضة اولاً لان العشر في العشر كالجاري لكن ذكر الكرفي ان كل
 ما خالطه النجس لا يجوز الوضوء به ولو كان جارياً وحينئذ فقولهم
 ان العشر في العشر كالجاري لا يدل على عدم نجس موضع الوقوع لانه
 اذا نجس من الجاري فمن غير اولي ان نجس كذا في الزيلعي وسياتي من
 حق المصنف التصريح بان الجاري اذا ظهر فيه اثر النجاسة يكون نجساً
 ولا باس بالوضوء والشرب من جبّ موضع كوزه في نواحي الدار ما لم
 يعلم بتنجسه ومن هوض يخاف ان يكون فيه قذر ولا يتيقن ولا يجب
 ان يسال عنه ومن البير التي تدلى فيها الدلا والجرار الدنسة وتحملها الصغار
 والايمان بها الرستاقيون بايد دنة ما لم تتيقن النجاسة او كانت
 جارياً عطف على راكدا او ظهر فيه اثرها يكون نجساً والمحكوم عليه
 بالنجاسة من الجاري المخالطة للنجاسة فقط والاشراط النجاسة او
 لون او ريح لها الوجود عين النجاسة باثر النوع الخامس ماء مشكوله
 في طهوريته لا في طهارته وهو ما شرب منه **هارا وبغل** وكانت
 امه انا لا رمكة لان العبرة بما سذكروه في الاستمار **فصل في بيان**
احكام السور والماء القليل الذي بينا قدره بدون عشر في عشر
 ولم يكن جارياً اذا شرب منه **حيوان** يكون على احد **اربع اقسام**
 وما ابقاه بعد شربه يسمى سوراً واحسن من هذه العبارة واخص
 ما ذكره ملا مسكين حيث قال السور ببقية الماء الذي يبقية هو
 الشارب في الاناء او الحوض ثم عرق كل حيوان يعتبر بسوره فان كان

طاهراً

طاهراً فعرقه طاهراً وان كان نجساً فنجس وان كان مكرهاً فمكره
 وكان القياس على هذا ان يكون عرق الحمار مشكولاً كسوره ولكن خص
 هذا بالنس وهو ركوبه عليه الصلاة والسلام الحمار مفقوراً وبياً والحمار
 حراً الحجاز والثقل ثقل النبوة عيني اي ثقل صاحب النبوة واتى اذني
الاول من اقسام السور ما هو طاهر مطهر **بالاتفاق** من غير كراهة
 في استعماله وهو ما شرب منه **ادى** ليس بفيه نجاسة بل يفرق بين
 صغير وكبير وكذا الكافر والحائض والجنب واذا نجس فمه فشرب
 الماء من فوره نجس وان كان بعد ما تردد لعابه في فمه والقاء او
 ابتلعه قبل الشرب لا يكون نجساً عند ابي حنيفة وابي يوسف لكنه
 مكروه كقول محمد بعدم طهارته او شرب **فرس** فان سورته فرس
 طاهر بالاتفاق على الصحيح من غير كراهة او شرب منه ما يؤكل
 لحمه كالابل والبقر والغنم ولا كراهة في سورها ان لم تكن جائلة
 اي تاكل الجمل بالفتح وهي في الاصل البقرة يكنى بها عن العذرة فان
 كانت جائلة فسورها من القسم الثالث مكروه **والقسم الثاني** من
 الاسرار ما لا يجوز استعماله اي لا يصح التطهير به بحال لكونه نجساً
 ولذا لا يجوز شربه الا للمضطر كالليتة وهو ما شرب منه **الكلب** ولو
 كلب صيد او ماشية حيوان من سباع **البهايم** كالفهد والذئب والذئب
 والنمر والبع والقرد لتولد لعابها من لحمها وهو نجس كالسباع
 والسبع حيوان يخطف منتهب عاداً عادة في التقيد بسباع البها

شرب منه الحمار مفقور
 او كراهة ما نهى عن شربه

احتراز عن سباع الطير وسياتي بيان حكمها **والقسم الثالث** سور مكره
استعماله في الطهارة كراهة تنزيه مع وجود غيره مما لا كراهة فيه ولا
يكراه عند عدم الماء لانه طاهر لا يجوز المصير الى التيمم مع وجوده
وهو سور الهرة الاهلية لسقوط حكم نجاسة اتفاقا بعللة الطواف
المنصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم انها ليست بنجسة انها من
الطواف في عليكم والطوافات بعللة الكراهة تنزيها على الاصح انها
لا تتحايى النجاسة كماء غمس صغير يد فيه ومحمل اصفاء النبي صلى
الله عليه وسلم لها الا ناء على زوال ذلك الوهم بعلمه بحالها في زمن
لا يتوهم نجاسة فمها بمنجس تناولته وقال ابو سفيان سورها طاهر
لا كراهة فيه كحديث الاصفاء به قالت الثلاثة ولهما ان الحديث
وهو قوله عليه السلام السور سبع يقتضى تحريمه ولكنه سقط
بعللة الطواف فالقول بالكراهة فيه جمع بين الدليلين كذا ذكره
العيني واما الهرة البرية فسورها نجس لفقد علة الطواف فيها
كذا ذكره الشرح وفي النهر عن كشف الاسرار ذكر ان قولهم بان نجاسة
سورة الهرة سقط بعللة الطواف فيفيد ان سور الوضوء
نجس وان كان النص بخلافه لعدم العلة وهي الطواف لان
العلة حيث ثبتت بالنص وعرق قطعا تعلق الحكم بهادار
الحكم على وجودها لا غير الى اخر ما ذكره وقوله وان كان
النص بخلافه اي وان كان النص يقتضى مخالفة ما ذكر من

طهارة سور الهرة الاهلية لان النص وهو قوله عليه السلام السور سبع
يقتضى نجاسة سورها ومحصل ما يستفاد من عبارة كشف الاسرار
ترجيح قول ابي يوسف بطهارة سور الاهلية لان القول بالطهارة
يستدعي قصر الاستدلال على جانب التعليل بالطواف لا غير
بخلاف القول بالكراهة فانه يتوقف على اعتبار مجموع الدليلين
ويكره ان تلحق الهرة كف انسان ثم يصلى قبل غلمه او ياكل بقيت
ما اكلت منه ان كان غنيا يحد غيره ولا يكره اكل الفقير للضرورة
وسور الدجاجة اي وكذا سور الدجاجة **المخلوقة** التي تجول في
القاذورات ولم يعلم طهارة منقارها من نجاسة فان لم تكن
مخلوقة بان حبست ولم يصل منقارها القدس لم يكره واسم الدجاجة
يقع على الانثى خاصة ولهذا الوصف لا ياكل لحم دجاجة لا بحث ياكل
لحم الديك **وكذا سباع الطير** مكره ايضا كالصخر والثنا هين
والحدأة والرضخ والغراب لانها تخالط النجاسات فاشبهت الدجاجة
المخلوقة حتى لو تيقن انه لا نجاسة على منقارها لا يكره سورها و
كان القياس نجاسته لحرمة لحمها كسباع البهائم لكن وجه الاستحسان
انها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر وسباع البهائم تشرب بلسانها
وهو مبتل بلعابها النجس وكذا سور **البيون** بماله دمر سائل
كالفارة والحبة والوزغة مكره للزوم طوافها وحرمة لحمها النجس
ولا كذا سور العقرب والخفص والصرصر لعدم نجاستها فلو

كراهة فيه **والقسم الرابع** **سور** مشكوك **اي** متوقف في ظهورية فلو يحكم
 بكونه مطهر اجزما مجهول حكمه **كما** فهمه الامام الدياس فانكر التعبير بما ان
 معلوم وهو استعمال مع التيمم وقيل الثلث في الطهارة والاول اصح
 حتى لو وقع في الماء القليل جاز الوضوء به ما لم يغلب عليه نهر عن المحيط
 قال وعليه الفتوى **وهو** **اي** سور البغل الذي امه اقان **والحمار** وهو
 يصدق على الذكر والانثى لان احابه طاهر على الصحيح والثلث
 لتعارض الخبرين في اباحة لحمه وحرمة والبغل متولد من الحمار
 فاخذ حكمه فان قلت ما ذكره الشرع من تقييده البغل بالذي امه اقا
 يخالف لما ذكره العامة ملاسكين حيث اطلق البغل ولم يقيده
 فعلم ما اذا لم تكن امه اقان بان كانت فرسا او بقرة وذكر ان تبعية
 الولد لامه مقيدة بما اذا لم يغلب عليه شبه الاب قلت ما ذكره العاد
 مة ملاسكين تبع فيه الامام الخيز اخرى والعامة على عدم
 اعتبار غلبة شبه الاب عليه ولهذا قالوا الوصح ما قاله محوم الكل الذ
 نب الذي ولدته الشاة مع انه حلال ويجزى في الاضحية فظهر ان
 ما ذكره الشرع من التقييد متجه وان اذ كانت امه فرسا او بقرة
 يكون سورة طاهر ابتعلا لاهه واعلم ان البغال اربعة بغل
 يوكل بالاجماع وهو المتولد من حمار وحشي وبقرة وبغل لا
 يوكل بالاجماع وهو المتولد من اقان اهلي ومحل وبغل
 يوكل عندهما وهو المتولد من فحل واقان وحشي وبغل ينبغي

المشكوك

ان يوكل عندهما وهو المتولد من رمكة وحمارا اهلي نهر فان لم يجد
 المحدث غيره **اي** غير سور البغل والحمار توضحا به وتيمم والافضل
 تقديم الوضوء لقول زفر بلزوم تقديمه والا حوط ان ينوي
 للاختلاف في لزوم النسبة في الوضوء بسور الحمار ثم صلى فتكون
 صلوة صحيحة ببقين وما قيل من ان سور الفحل نجس لانه يشتم
 البول فتنجس شفتاه فهو غير سديد لانه امر وهو لا يغلب
 وجوده ولا يؤثر في ازالة الثابت ويستحب غسل الاعضاء بعد
 ذالها الماء لزالة اثر المشكوك والمكروه **فصل** في التحرى
لو اختلط اواني الماء اختلاط مجاورة لا تمازجة اكثرها طاهر تحرى
للتوضي والوغتال لان المغلوب كالمعدوم وان استوى
 الطاهر وغيره تيمم والافضل ان يريقها عند العامة او يمزجها
 لسقي دوابه عند الطحاوي لنجاسة كلها حكما للغالب وتيمم
 لفعله المطهر قطعاً وان وجد ثلثة رجال ثلث اواني احدها
 نجس وتحرى كل اناء جازت صلاتهم وحدانا **والشرب** بتحري
 مطلقا **ولو الاكثر نجسا لا يتحري الا للشرب** وان اختلط اناء ان
 ولم يتحروا وتوضا بكل وصلى صحت ان مسح في موضعين من راسه
 لا في موضع لان تقديم الطاهر مزيل للمحدث وقد نجس
 بالثاني وفاقد المطهر يصلى مع النجاسة فطهر بالبغل الثاني
 ان قدم النجس ومسح محلا اخر من راسه وان مسح محلا بالماثن

بنزع ما يتن الى ثلثمائة **اذ** لم يكن نزعها بان كانت معينا وبهذا
افتي محمد وعن ابي حنيفة نزع حتى يغلبهم الماء والغلبة هي
العجز وقيل غلبة الظن عني وصح قاضي خان العجز وقيل يوجب
برجلين لهما بصادرة بامر الماء فاذا قدره بشئ وجب نزع ذلك
القدس وهو الاصح والاشبه بالفقه لكونها نصاب الشهادة هو
المسلمة ولو نزع الواجب في ايام او غسل الثوب النجس في ايام
طهر وتطهير البير بانفصال الدلو الاخير عن فمها عندهما وعند
محمد بانفصاله عن الماء **ولو** قطر في البير للضرورة وقال لا يشترط
الانفصال لبقاء الاتصال بالقاطر فيها وثمره الخلاف يظهر فيما
اذا انفصل الدلو الاخير عن الماء ولم يفصل عن راس البير واستقى
من ما بها رجل يكون نجسا عندهما لا عنده وما في الزيلعي من قوله ثم
اعاد الدلو ليس بقيد فالاولى حذفه ولهذا المذكرة في الفتح كذا
نبيه عليه في البحر **وان مات** فيها **دجاجة** او **هرة** او **نحوها** مما قا
ربها في الجثة ولم ينتفخ **لزم** نزعها اربعين دلو بعد اخراج
الواقع منها ويستحب الزيادة الى خمسين **او** ستين **وان مات** فيها
قارة او نحوها كعصفور ولم ينتفخ **لزم** نزع عشرين دلو بعد
اخراجها ويستحب الزيادة الى ثلثين لاحتمال زيادة الدلو المذ
كور في الاثر على ما قدس به من الوسط ولا يشترط في الاثر
كونها مملوءة ففي الدر المختار يكفي بلاء اكثره ولو نزع بدلو عظيم مرة

واحدة مقدار عشرين دلو اجاز وقال القدوري وهو اصب الي وقال
زفر والحسن لا يجوز مملوء مسكين لانه يتواتر الدلو لا يصير الماء كما
الجاري **وكان** ذلك المذروع طهارة البير والدلو والرشا والبكرة
وبد المستقي لان نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون
طهارتها بطهارته نفيها للخروج كطهارة دين الخمر بتخليطها وطهارة
عروة الا يريق بطهارته اليد اذا خذها كلما غسل يديه وروى عن
ابي يوسف ان الاربع من الغيران كفارة واحدة والخمس كالدجاجة
الى تسع والعشرة كالشاة وقال محمد الثالث الى الخمس كالهرة و
الست كالكلب وهو ظاهر الرواية وما كان بين الفارة والهرة
فحكمه حكم الفارة وما كان بين الهرة والكلب فحكمه حكم الهرة وان
وان وقع قارة وهرة فهما كهره ويدخل الاقل في الاكثر ولا تجنس
البير بالبعر **وهو** للابل والغنم والروث للفرس والبغل والحمار هو
والخنثى للبقر ولا فرق بين ابار الامصار والفلوات في الصحيح
ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر في ظاهر الرواية
لشمول الضرورة فلا تجنس **الا** ان يكون كثيرا وهو ما يستكره
الناظر والقليل ما يستقله وعليه الاعتماد **او** ان لا يخلو دلو عن بعة
كما صححه في المبسوط وكما يعنى عن القليل في حق البير وكذا بالنسبة
للمحلب حتى اذا بعرت الشاة فيه بعة **او** بعرتين يرمى البعر ويشرب
اللبن اذا رمى من ساعته ولم يبق له اثر ولا يعفر من القليل

في الاناء وعن ابي حنيفة ان الاناء كالبير في حق البعرة والبعيرين
 ملك مسكين **ولا** ينجس الماء بخرهمام وعصفور ونحوهما مما يؤكل
 من الطيور غير الدجاج والاوز خلوا للشافعي وهو القياس لانه
 استحال الى نتن وفاد فاشبهه فخر الدجاج ولنا الاجماع العملي
 فانه في المسجد المحرام مقبم من غير نكير من احد من العلماء
 مع العلم بما يكون منه مع ورود الامر بتطهير المساجد على ان
 الاستحالة الى نتن لا توجب التجنيس كالسمن اذا نتن لا ينجس
 وان مرر الكلب للوذنا بخلاف السمن واللين والزيت اذا نتن فانه لا يحرم
 بخر وقوله في الدرر وعنف خرر حمام وعصفور يفتي بنجاسة لاطلاق
 العفوة عليه وقد اختلف المشايخ في نجاسة وطهارته مع انتفاخهم على
 سقوط حكم النجاسة وكذا اسباع الطير في الاصح تغذ صونها
 عنه **ولا** ينجس الماء ولا المانع في الاصح بموت ما اى حيوان لا
 دمر له فيه كسمد وضفدع **وسائر** حيوان الماء كسرطان وكلب الماء وفضيه
 وبق وذباب وزنبور وعقرب وخنفسى وجراد وبرغوث **ولا** فرق
 بين البر والبحري الا اذا كان برياً وله دمر سائل **ولا** ينجس الماء بو
 قوع اوى او ما يؤكل لحمه كالابل والبقر والغنم **اذا** اخرج جوارحه
 يكن نجاسة متيقنة **ولا** ينظر الى ظاهرها اشمال بولها على الفخاذاها
ولا يفسد بوقوع بغل او حمار او سباع طير كصفر وشاهين وحدة او
 وحش كبع او قرو في الصحيح لطهارة بدنها وقيل يجب نزع كل الماء

عليه بنو

الحاقا لطوبتها بلعابها **وان** وصل لعاب الواقع الى الماء اخذ الماء حكمه طهارة
 ونجاسة وكراهة فينزع بالنجس والمشكوك وجوبا ويستحب في المكروه وما
 ذكره الشارع من جعل النزع في المشكوك واجبا بخلاف لما في الزيلعي لتفريق
 بان النزع في جانب المشكوك مندوب وعلمه الحلبي بقوله ليذهب
 الثلث **وجم** **نزع** الجميع ان المشكوك شاربه النجس في عدم الطهارة
 وان افترقا من حيث الطهارة فاذا لم ينزع ربما يظهر منه احد والصلوة به
 وحده غير مجزئة كذا ذكره الحلبي في شرحه الكبير وفي النهر عن التار
 غانية وقع في البير فار او عصفورا ودجاجة او شاة او سنور واخرج
 الواقع حيا لا ينجس الماء ولا يجب نزع شئ استحسانا لكن يستحب في الفارة
 نزع عشرين في السنور والدجاجة اربعين لان سورهما مكروه والغالب
 اصابة الماء فم الواقع حتى لو تيقن عدم الاصابة لا ينزع شئ الخ و
 وجود حيوان دمرى **بما** دمر ميت فيها **اي** في البير ينجسها من يوم
 وليلة عند الامام احتياطا **وان** كان متقفا فمن ثلثة ايام ولياليها
 ان لم يعلم وقت وقوعه لان الانتفاخ دليل تقادم العهد فيلزم اعادة
 صلوات تلك المدة اذا توضوا منها وهم محدثون او اغتسلوا عن
 جنابت وان كانوا متوضين او غسلوا الثياب لا عن نجاسة فلا اعادة
اجماعا وان غسلوا الثياب من نجاسة ولم يتوضوا منها فلا يلزمهم الا
 غسلها في الصحيح لانه من قبل وجود النجاسة في الثوب ولم يذو وقت
 اصابها ولا يعيد صلواته انتفاقا **هو** الصحيح وقال ابو يوسف ومحمد

يحكم نجاستها وقت العلم بها ولا يلزمهم إعادة شيء من الصلوات ولا
غسل ما اصابه ما طوها في الزمان الماضي حتى يتحققوا متى وقعت
فان عجن بما فيها قيل يلحق للكلاب او يعلف به المواشي وقال بعضهم
يباع كشافه وان وجد شوبه منبأ اعاد من اخر نومة وفي الدر
لا يعيد شيئا لانه يصيبه من الخارج **فصل في الاستنجاء** هو قلع
النجاسة الماء ومثل القلع التقليل بخو الحجر **يلزم** الرجل الاستبراء القولة
عليه السلام استبرأ من البول فانه عامة عذاب القبر منه وفي الصحيحين
عن ابن عباس مر عليه السلام بقبرين فقال انهما ليعذبان في كبير اما **وما**
احدهما فكان لا يستبرئ من البول وفي رواية لا يستنزه واما الآخر
فكان يمشي بالثيممة فاخذ جريدة رطبة فشقها نصفين فغرز في كل
قبر واحدة ف قيل لم فعلت هذا يا رسول الله فقال لعلم يخفف عنهم ما
يبس ما د على غير باللائم لانه اقوى من الواجب لفوات الصحة بفوت
لا يفوت الواجب والمراد طلب برآة المخرج عن اثر الرشح وما في الشرح
الصغير للمخفف من قوله عبر باللائم الخ لا يخالف ما في شرح الكبير
حيث باللائم ما قابل عبر باللائم لان المال واحد والحاصل انه ليس
المراد باللائم ما قبل الملائم وتمت معى قوله عليه السلام وما يعذبان
في كبير ان الاحتراز عن نجاسة البول وعن الثيممة لا يثق على النفس
فلا ينافي ان تترك الاحتراز عن ذلك من الكبار ولهذا قال صلى
عليه وآله وسلم بعد ان قال وما يعذبان في كبير بلى انه لكبيرة كذا في

بحوص

القطاوي

فتاوى القطاوي وذكر في دفع هذا الاشكال اجوبة اظرف ليراجع
حتى يزول اثر البول بزوال البطل الذي يظهر على الحجر بوضع على
المخرج **وينتد** بطن من قلباى الرجل ولا تحتاج المرأة الى ذلك
بل نصبر قليلا ثم تستنجي واستبرأ الرجل على هب عبادته **اما**
بالشيء لو التناخ او لا ضطجاع على شقة الايسر **ان** غيره ينقل الاقدام
وركض وعصر ذكر برفق لا ضطواف عادات فلا يعيد بشيء ولا
يجوز **اي** لا يصح له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول
لان ظهور الرشح برأس السبيل مثل تقاطره يمنع صحة الوضوء
وصفة الاستنجاء ليس الاقسى واحدا وهو انه سنة مؤكدة للرجال
جال والنساء لمواظبته عليه السلام ولم يكن واجبا لتركه في بعض
الافاق وجعل في الرابع الاستنجاء **فمن** الاقسام اربعة فريضة
من الحيض والنفاس والجنابة والرابع اذا تجاوزت مخزبها والمخا
من المسنون اذا تجاوزت مخزبها كانت مقدار المخرج في محله
قال المؤلف في حاشية الدر وفيه تسامح ذكر وجهه في العمود قيد
المؤلف بقوله **من نجس** لما ذكره في الشرح من ان الرج طاهر على الصحيح
والاستنجاء منه بدعة وتقييده بقوله يخرج من السبيلين جرى على
الغالب اذ لو اصاب المخرج نجاسة من غيره يظهر بالاستنجاء
كما خارج ولو كان قيما او دما في حق العرق وجواز الصلاة مع لاجماع
المشاخرين على انه لو سال عرقه فاصاب ثوبه وبذنه اكثر من درهم

التاسم

لا يمنع جواز الصلاة واذا جلس في قليل من الماء نجسه وما في القنية
من انه اذا اصاب المخرج نجاسة من الخارج اكثر من قدر الدرهم
فالصحيح انه لا يظهر الا بالغسل تعقبه المؤلف في حاشية الدرر
وعما في البحر من انهم نقلوا هذا التصحيح هنا بصيغة التريض فالظا
هر خلافه انتهى ثم رايت نوع افدى تعقب صاحب البحر بان ما
ذكره يوهم انهم نقلوه في جميع الكتب بصيغة التريض مع ان شارع
المجمع والنقابة نقلوه عن القنية بدونها وكذا ظهير الدين في
الفتاوى ونصه واذا اصاب موضع الاستنجاء نجاسة اكثر من قدر
الدرهم من الخارج يظهر بالحجر والصحيح انه لا يظهر الا بالغسل
انتهى ملخصا ومنه يعلم ان ما ذكره المؤلف هنا من ان المخرج اذا
اصابه نجاسة من غيره يظهر بالاستنجاء ولو بالحجر ولا يلزمه الغسل بالماء
تبع فيه صاحب البحر وقد علمت ما فيه وقوله ما لم يتجاوز المخرج قيد
لتحيمته استنجاء ولكونه مسنونا وان تجاوز المخرج **وكان المتجاوز**
قدر الدرهم لا يسمى استنجاء **وجب** ازالة بالماء او المائع لانه من
باب ازالة النجاسة فلا يكفي مسح الحجر **وان زاد المتجاوز** على قدر
الدرهم الثقالي وهو عشرون قيراطا في التجدد او على قدره
بماصة في المائعة افتر من علم بالماء **او المائع** ويفتر من غسل
ما في المخرج عند لاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس بالماء المطلق
وان كان ما في المخرج قليلا يقطر فريضة غسله للمحدث وليس ان

رايته
الذي في القنية
احسنه اكثر من قدر الدرهم فلغالب
ان يقول نجس كالمقعد في الموضع
عنه لا نجاسة استنجاء في الموضع
بليها فان كلامه اعني وعنه خرج
في قوله ما اصابه نجاسة وعنه
لغسله خارج زيارته في الموضع
لغسله في الموضع في الموضع
لغسله في الموضع في الموضع
لغسله في الموضع في الموضع
لغسله في الموضع في الموضع

يستنجي بحجر منق بان لا يكون خشنا كالاجرة لان الانقاء هو المقصود
ولا يكون الا بالمنق **ونحوه** اي الحجر من كل طاهر مزيل بلا ضرر وليس
منقوما ولا محترما لما روى عن مولى عمر قال كان عمر اذا بال قال
ناولني شيئا استنجي به فانا وله العود والحجر او ياتي به حائطا
بتمسح به او بمس الارض والمراد بالحائط الجدار وهو محمول على
جدار نفسه اذ ليس له التمسح بجدار غيره كالوقوف ونحوه كذا في شرح
النقابة لملا على وذكر في البحر هنا جوازه بالجدار مطلقا و
كر في باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها بالعند والم
الخلاصة ان له الوضوء والاعتسال وغسل الثياب وكرا حطب المعتاد
والاستنجاء بمحاطه ثم قال وفي القنية مستاجر الدار المسبلة **وكرا**
المقام اجتمع من كثير الدار من التراب **ان يستنجي** فيه وتداوي يستنجي
بجداره الخرقا لثيخان وتزول مخالفة بان يقال معنى ما ذكره
ملا على من جواز الاستنجاء بجدار غيره اذ لم يكن مستاجرا اخذا
من تمثيله بالوقوف ونحوه والغسل **بالماء المطلق** احب لحصول
الطهارة المتفق عليها واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر
مقلل والمائع غير الماء يختلف في تطهيره والافضل في كل زمان
الجمع **بين** استعمال الماء **والجهر** مرتبا فيمسح الخارج ثم يغسل المخرج
لان الله تعالى اثناعلى اهل قبا باتباعهم الاحجار الماء فكان
الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى

ويجوز **أي** يصح أن يقتصر على الماء فقط وهو يلي الجمع بين الماء
والحجر في الفضل **و** على الحجر وهو دونها في الفضل وتحصل به السنة
وان تفاوت الفضل والسنة **انقضاء** المحل لانه المقصود **والعدد**
في جعل الاحجار ثلثة - مندوب لقوله عليه السلام من استحجر
فليوتر لانه يحتمل الاباحة فيكون العدد مندوب **لا سنة** مؤكدة
لما ورد من قوله عليه السلام من استحجر فليوتر ومن فعل فقد
احسن ومن لا فلا صريح فانه محكم في التعبير والحاصل انه لا يقدم
عندنا بالمرات ملا مسكين لان **الانقضاء** يحصل بواحد عيني
والقصص ^{لتنقص} على ذكر الثلث في الحديث الآخر وهو قوله عليه السلام
اذا اتى احدكم حاجته فليستنج ثلثة ارجاء محمول على ان الامر
فيه للاستنجاء جميعا ونوفقا فيستنجى بربه الفضل بثلثة ارجاء ^{تدبا}
مصل التظليل **أي** الاتقاء بدونها ولما كان المقصود هو الا
نفاذ كركيفية يحصل بها على الوجه الاكمل فقال وكيفيته الاستنجاء
بالاحجار ان يمسح بالحجر الاول فاذا من جهة المقدم **أي** القبل
الى خلف وبالثاني من خلف الى قدام ويسمى اذ بارا **وبالثالث**
من قدام الى خلف وهذا الترتيب **اذا كانت** الخصى بعد لالة سواء
كان صيغا او شأخشية تلويشها **وان كانت** غير مد لالة يتبدى
من خلف الى قدام لكونه البغ في التظليل **والمرأة** يتبدى من
قدام الى خلف خشيته قلويت فرجها **ثم** بعد المسح يغسل يديه او

لا بالماء ليلوتتشرب المسام الماء النجس باول الاستنجاء **ثم** يد الى المحل
بالماء بباطن اصبع **او** اصبعين في الابتداء او ثلثة ان احتاج اليها فيه
ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على غيرها تصعيدا قليلا في ابتداء
الاستنجاء ليتخذ الماء النجس من غير شيوخ على جسده **ثم** اذا غسل قليلا
يصعد بصره **ثم** خضره **ثم** السبابة ان احتاج ليمكن من التظليل ولا
يقتصر على اصبع واحد لانه يورث مرضا ولا يحصل به كمال النظافة
والمرأة تصعد بصرها واوسط اصابعها معا ابتداء خشيته حصول
اللذة او تدار باصبع واحدة اذ ربما وجب عليها الفضل ولم تشعر والعذر
لا تستنجى باصابعها لراحة كفها ضوفا من ازالة العذرة ويبالغ المتنجي
في التظليل حتى يقطع الرائحة الكريهة ولم يقدر بعد ولات
الصحيح تفويضة الى الراي **حيث** يطمئن القلب بالطهارة بيقين **او**
غلبة الظن وقيل يقدر في حق الموسوس بسبع **او** ثلاث وقيل في الا
حليل ثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل بسبع **ثم** ما ذكره المؤلف من
حكايت التقدير في حق الموسوس بقيل يخالف لما في شرح العلامة
ملا مسكين حيث جزم به ونقضه وعندنا لا يقدر بالمرات الا ان يكون
موسوسا فيقدم بالثلث **او** السبع في حقه ومنه من اشترط العشر
قال في البحر والمراد بالاشتراط الاشتراط في حصول السنة والا
فتركه الكل لا يضر عندهم **ويبالغ** في ارضاء المقعدة ان لم يكن
صائغا والايبالغ حفظا للصوم عن الفساد ويحتز ايضا من ادخل

لا يصح مبتلة لانه يفسد الصوم **فاذا فرغ** من الاستنجاء بالماء غسل يديه
ثانيا ونشف مقعدة قبل القيام لئلا تجذب المقعدة شيئا من الماء **اذا**
كان صائما ويستحب لغير الصائم تنشف المقعدة حفظا للثوب عن
الماء المستعمل فان قلت اذا استنجى بالماء لا بد من مجاوزة النجاسة
المخرج غالبا لتنجس الماء باول الملاقاة فيشكل حينئذ بما سبق من ان
الغسل بالماء احب فاما ان يقال الحكم بالاستنجاء مقيد بعدم
المجاوزه بقريته قوله وان تجاوز وكان قدس الدرهم وجب ازالته
بالماء وان زاد على الدرهم افترض غسله اذ هو شامل لما لو كانت
المجاوزه بسبب غلبها بالماء او يقال الحكم بالاستنجاء بالنسبة
للاستنجاء الذي هو غسل موضع النجس **مقط** واما غسل المتجاوز
فليس هو من مفهوم الاستنجاء على ان افترض الغسل وجد ضمن
تحصيل المستحب وبه لا يصير المستحب فرضا كغسل الواجب من النجاسة
فانه لا بد فيه من الشيوع المفضي لفرضية الغسل مع انهم لم يجعلوه
باعتبار طرق الشيوع فرضا هذا ما ظهر لي في الجواب عن هذا الا
شكال ولم اجد من نبه عليه بقي ان يقال لهم لم يتعرض المصنف
لبیان الاستنجاء بالنسبة للذكر وكيفية ان ياخذ ذكره بشماله
مارأه على نحو الحجر ولا ياخذ بهمينه فان اضطرب جعل الحجر بين عقبيه
وامر الذكر بشماله فان تعذر املت الحجر حتى لا يكون الاستنجاء
باليمين **فصل** فيما يجوز به الاستنجاء وما يكره **لا يجوز** كشف العورة

للاستنجاء لحرمة والفوق به فلا يرتكبه لاقامة السنة ويمس المخرج
من تحت الثياب بنحو حجر وان تركه صحت الصلاة بدونه **واذا نجا**
وزة النجاسة مخرجها وزاد المتجاوز بانفراده على قدر الدرهم
وزنا في المجردة وماسة في المانعة لا تصح مع الصلاة لزيادته على
القدس المعفو عنه **اذا** وجد ما يزيله من مانع **او** ماء ويختال لا زالا
لته من غير كشف العورة عند من يراه تحرزا عن ارتكاب المحرم
بالقدس الممكن كذا ذكره المؤلف وقوله عند من يراه **اي** من الانس
اذا لا يجد مكانا خاليا عن الجن واما الملائكة الحفظة فيفارقونه
كذا ذكره شيخنا واما اذا لم يزد المتجاوز الا بالضم الى في المخرج
فلا يضرك لان ما على المخرج ساقط الاعتبار وكذا اذا كانت
مقعده كبيرة وكان فيها نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم يتجاوز
المخرج فانه يعفى عنه اتفاقا كما في البحر معللا بانهما اتفقوا على ان
ان ما في المقعدة ساقط لكن حكى الزيلعي اختلاف بين الفقيه ابى
بكر وابن شجاع فعند الفقيه لا بد من الماء وعند ابى شجاع يكفي
بالبحر قال وبه ناخذ ومثله في النهر غير ان ما عزه الزيلعي لابي بكر
عزاه في النهر لابن شجاع بقي ان يقال ظاهريه المصنف ان هو
المتجاوز اذا لم يزد على قدر الدرهم لا يفترض غسله من غير خلو
وان كان بحيث لو ضم الى ما في المخرج يزيد على قدر الدرهم وليس
كذلك لانه عند محمد يفترض غسله ولهذا قال العلامة ملا مكين

بعد قول المتن ويعتبر القدر المانع وراء موضع الاستنجاء ما نصه
قيد بان النجاسة لو كانت اقل بحيث لو ضم هذا الى موضع الاستنجاء
يصير اكثر من قدر الدرهم يكفي الاستنجاء عندهما وعند محمد
بفترض غلته انتهى ثم ما ذكره المصنف هنا من عدم جواز كشف
العورة لاجل الاستنجاء مطلقا وان تجاوزت مخزبها وزاد التجاوز
المتجاوز على قدر الدرهم هو الصواب خلافا لما مشى عليه المصنف
في حاشية الدرر حيث قيد المنع من الكشف بما اذا لم يتجاوز مخزبها
معللا بانه حكم بالوجوب فيه قال فيقتضي ولو ادى الى كشف العورة
انتهى وليس كذلك فقد ذكر العلامة نوع اقدم مانع المستنجي
لا يكشف عورته عند احد للاستنجاء فان كشفها صار فاسقا ان كشف
العورة هراما ومرتكب الحرام فاسق سواء كان النجس مجاوزا للمخرج
او لم يكن مجاوزا وسواء كان المتجاوز اكثر من قدر الدرهم او اقل
ومنهم غير هذا فقد سهرى قال في مينة المصلي الاستنجاء بالماء هو
افضل ان امكنه من غير كشف فان لم يمكنه يكفي الاستنجاء بالاحجار
اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم قال الشرح الفاضل هـ
الحلي لا ينبغي ان يعمل بمضمومه وهو انه ان كانت اكثر من قدر
الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف اصله والخروج منه صير
رته فاسقا بالكشف حتى فيما اذا كان المجاوز اكثر من قدر الدر
هم وكان بحال لا يمكنه ان لا يبدون الكشف مع ان الازالة في هذه

الحالة مفروضة ان كشف العورة منهى عنه وغسل المجاوز حالة
كونه زائدا على قدر الدرهم ما موبه والنهي راجع استوعب النهي
على الامر حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار
واعلم انه لا يصير فاسقا بكشفها الا غسال او الغوط **وكسره**
الاستنجاء بعظم وروث لما في بعض شروح المصاييح روى ابن
مسعود ان جماعة من الجن اتوا رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم فقالوا يا رسول الله انه امتلئ من الاستنجاء بالمعظم
والروث فان الله جعل لنا فيهما رزقا فنهى صلى الله عليه واله
وسلم عن الاستنجاء بهما قال وفي ذلك النبوة للمحافظ ابي نعيم
ان الجن اتوا منه صلى الله عليه وآله وسلم هدية فاعطاهم
المعظم والروث فصار المعظم كان لم يوكل والروث شعرا وتبنا
او علقا اخر لدوابهم معجزة للنبي صلى الله عليه واله وسلم
بتعليمه تعالى اياه كذا ذكره القس ما في على المقدمة ومعنى قوله
فصار المعظم كان لم يوكل اي ما عليهم من اللحم ومنهم من علق النهي
عن الاستنجاء بالروث بانه رجس في طعام الادنى **ابن ابي عمير** لانه
اسراف واضاعة مال **واجب** لانه لا يفتي المحل ويؤذيه فيكره **وخلف**
مغار الحصى لعدم الانقاذ لانه يلوث يده **ومحرم** لتلويثه **وزجاج** وجص
لانه يضر المحل وشئ محترم لكونه متقوما فيكون اسرافا **الحرق** ريساج
وقطن لا تلوف المالية والاستنجاء بها يورث الفقر يكره الاستنجاء

باليد اليمن الا من عذر فيستبني بصب خادم او من ماء جار ولو استبني
في هذه الصور جاز كذا ذكره ملا مسكين آفي وكان محصو السنة اى السنة
الاستحباب الان النهى لمعنى في غيره كما لو صلى السنة في الارض المفضو
يكون ايثارها مع ارتكاب النهى عند نهركه فاما في البحر ويد
خل الخلا بالمد والمراد بيت القوط برجله اليسرى ابتداء مستور
الراس استحبابا كما تكرمه لليمنى لان الخلا موضع مستقدس ولانه محل
الشياطين ولهذا يستعيز اى يعتصم بالله من الشياطين الرحيم
قبل دخوله وقبل كشف عورته ويقدم تيممة الله على الاستعاذة
ويجلس معتمدا على يساره لانه اسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين
رجليه ولا يتكلم الا لضرورة لانه يمتنع به ويكره استقبال القبلة با
لفرج حال قضاء الحاجة واختلفوا في استقبالها للتطهير واختار
القمي قاشي عدم الكراهة ويكره استدبارها ولو في البنيان واذا
جلس مستقبلا ناسيا فتذكر وانحرف اجلد لاله المرقم من مجلسه حتى
يغفر له ويكره امساك الصبي نحو القبلة للبول ويكره استقبال
عين الشمس والقمر لانهما ايتان عظيمتان ومهب الريح لعوده
به فينجسه ويكره ان يبول او يتغوط في الماء ولو جاريا وبقر بئر
ونهر وهوض والظل الذي يجلس فيه والجمر لا ذية ما فيه والطريق
والمقبرة لقوله عليه السلام اتقوا اللعائين قالوا وما اللعائين
يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس او ظلمهم لانها تسببا

بذلك الله في لعن الناس لهما كثيرا عادة فسب اليهما بصيغت المباغرة فعلى
هذا يقصر اللفظ للعائين بالتشديد وهي رواية مسلم ورواية ابي
داود اتفقوا اللعائين كذا في شرح الرملى على اليزيد بتصرف
وتحت شجرة مثمرة لا تلوف الثمر وتنجسه ويكره البول قائما لتنجسه
غالب الا من عذر لانه عليه السلام بال قائما لوجع في صلبه يعنى استشف
به من وجع الصلب على عادة العرب وروى الحاكم والبيهقي عن
ابي هريرة انما قال صلى الله عليه وآله وسلم قائما لجمرح كان في ما بينه
لكن ضعفه الدارقطني والمناقبى بهيمة ساكنة وموهدة مكسورة
وضاد مجمة باطن ركبته الشريفة ويكره البول في محل التوضي
لانه يورث الوسوسة ويستحب دخول الخلا بثوب غير الذي
يصلى فيه ولا يجترز ويتحفظ من النجاسة ويكره الدخول للخلا
ومعه شيء مكتوب فيه اسم الله تعالى او قران ونهى عن كشف عورته
قائما وذكر الله فلا يحمد اذا عطس ولا يثمت عاطسا ولا يرد
سلاما ولا يجيب مؤذنا ولا ينظر لعورته ولا الى الخارج منها ولا
يسحق ولا يمتخط ولا يمتخ ولا يكثر الالتفات ولا يعثب ببدنه
ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل الجلوس لانه يورث الباسور
ووجع الكبد **ويخرج** من الخلا برجله اليمنى لانها نقلت من المكروه
ومحل الشياطين فكان نعمة واليمين اولى بها **الله** يقول بعد الخروج
الحمد لله الذي اذهب عني الاذى بخروج الفضل التي لو جبت

في الجسد امرضته وعافاني بابقا ضافية القذا الذي لو اسله
كله اوضح جميعه لكان مظنة الهلاك **فصل في احكام**
الوضوء وهو بضم الواو من الوضوء هي الحسن والنظافة تقول
وهو وضوء الرجل اي صار وضيا، وتوضأت للصلاة ولا تقول
توضيت وبعضهم يقوله وبالفتح الماء الذي يتوضأ به وفي الشرع
غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس عيني وقدمه على الفل لان
الله تعالى قدمه عليه ولانه جزء منه ولكثرة الاحتياج اليه **اركان**
الوضوء اربعة وهي فرائض **الاول** منها غسل الوجه والفل و
اسالة الماء على الوجه بحيث يتقاطر واقبل قطرتان في الاصح
فلا تكفي الاسالة بدون التقاطر وعند ابي يوسف يجزى اذا سال
على العضو وان لم يقطر قبل تاويله انه سال قطرة او قطرتين
ويتدار له غزاه في النهر الى الرخوة وهذا فيه نظر لما يلزم على
التاويل من رفع خلاف ابي يوسف لان التدار له وهو تتابع
القطر ليس بشرط ايضا عند **هما وهما الوجه** طولا مبدا سطح
الجبهة سواء كان به شعرا لا ولا الجبهة ما اكتنفه الجبينان **الى**
اسفل الدقن وهي مجتمع كحيه والحي مبت الحية فوق عظم
الاسنان لمن ليس له حية كثيفة قال النارج وفي حقه الى ما لاقى
البشرة من الوجه انتهى **وعرفا** ما بين شحمتي الاذنين والبياض
الذي بين العذار والاذن يفرض غسله في الصحيح وعن ابي

يوسف

يوسف سقوط بعد نيات الحية وقد استفيد من قوله في التوضير
والدمر وما بين شحمتي الاذنين عرضا عدم افتراض غسل شئ
من الشحمتين فقليل لا بد من غسل شئ من الشحمتين لان ما لا يتم
الفرض الا به فهو فرض مثله مجازف ومخترع بلا شبهة وما استدل
به غير صالح هنا ونفيه التمام بدون غسل شئ منها مكابرة واكاذ
لحسوس حصوله بدون ما ذكر بان جعل على الشحمتين ما يمنع وصول
الماء الى شئ منها كشمع ونحوه ولا استدله هنا في قوله للمص هنا
في شره ويدخل في الغاييتين جزء منها اي اتصال الجزء لا اتصاله
بالفرض لانه لا يدل قطعا على افتراض غسل جزء من الاذنين
لان الاتصال بالفرض موجود في الايدي والارجل ايضا فكان
دخول جزء منها ضرورة ان الاستيعاب لا يتحقق غالبا دونه
كالمرافق والكعبين لا يتحقق استيعابهما غالبا الا يغسل جزء من
الساق والعضد فكان الدخول بحكم ضرورة افتراض الاستيعاب
مع غير الاقتصار على المفروض كذا ذكره شيخنا **والثاني غسل**
يديه الى مرفقيه ولو خلق له يدا فلو بطش بهما غسلهما ولو باحد
هما فغسله فيغسلهما وكذا الزائدة ان بنت في محل الفرض كاصبع
وكف زائدتين والا فما حاذى محل الفرض غسله وما الا فلا لكن يندب
در تبصرف **والثالث** غسل رجليه مع كعبيه خلافا للزفر والمراد بالكعب
ها هنا المظلم الناقى اي المرتفع في جانب القدم لا كراهه ههنا

عن محمد انه المفضل الذي في وسط المقدم عند مقصد الشرائع لانهم
 ذكروا ان سهو من هتاف ولم يرد محمد تفسير الكعب بهذا في الطهارة
 وانما اراد في المحرم اذا لم يجد نعلين انه يقطع حفيه اسفل من كعبه
 ملو مسكين فان قيل مقابلة الجمع بالجمع في الآية تقتضي كون الوا
 جب على كل احد غسل يده ورجل اجيب بانه يجوز ان يثبت غسل
 الاخرى بدلالة النص او فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 المنقول بالتواتر لا لاجماع لانه ثابت في عهد الرسول والاجماع
 بعده درر واراد عليه ان مواظبة عليه السلام على الفعل ان كانت
 مع الترتل احيانا تنفيذ السنة وان كانت بدون الترتل اصل
 تنفيذ الوجوب دون الفرضية واجاب العلامة الوافي بالمراد ليس
 اثبات الفرضية بمجرد فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل المراد ان
 الآية مجملة وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم التحق بيانها
 فثبت الفرضية بالآية كما قالوا في مقدار الناصية مع ان ثبوتها بخير
 الواحد وثبوت ما نحن فيه بالتواتر انتهى ومنه يعلم سقوطها
 اعترض بالمؤلف على صاحب الدرر فقال في هاشيتها ان
 فعل الرسول المنقول عنه بالتواتر لا يلزم منه ثبوت فرضية غسل
 الارجل الاخرى كما في المضمضة فقلت متواتر عن الرسول
 وليست فرضية انتهى ومحصل الجواب ان المراد من فعل الرسول
 هو الذي لحق ببيان المجمل الكتاب لا مطلقا فكان افتراض

غسل الاخرى بالكتاب لا يفعل الرسول والتحقيق انها مطلقة لا مجملة
 فالحق ان يقال ان اليدين والرجلين جعلتا في الحكم بمنزلة عضوين وان
 كانت اربعة فالمراد من اليد اليدين ومن الرجل الرجلان فوج اذ
 وجه كون الآية مطلقة ان الايدي والارجل ذكرت مطلقة غير مقيدة
 بالمفرد والمثنى فانصرف للكامل منه وهو اليدين والرجلان جريا على
 ما هو القاعدة في ذكر المطلق فان قلت ان الايدي والارجل ذكرت في
 الآية بصيغة الجمع فكيف يدعى فيها الاطلاق الشامل للمفرد قلت
 هذا السؤال مشاوه الغفلة عما سبق من ان مقابلة الجمع بالجمع
 يقتضي الانقسام على الاحاد فان قيل قراءة الجر في ارجلكم متواترة
 فمقتضى الجمع بين القرأتين اما التخيير بين الفعل والمسح كما
 قال بعضهم قلنا قراءة او حمل النص على حالة التخييل والجر على حالة
 التخفيف كما قال بعضهم قلنا قراءة الجر ظاهرها مترولة بالاجماع
 لان من قال بالمسح لم يجعله معينا بالكعبين فيكون الجر بالجوار كما
 في محراب ضرب ونظيره كثير في القران والشعر درر والمراد بالعض
 الاول وهم القائلون بالتخيير بين الفعل والمسح هم الشيعة وبا
 البعض الثاني القائل بحمل قراءة النص هم اهل السنة والجماعة
 والركن الرابع مسح راسه لحديث المنيرة انه عليه السلام مسح على
 راسه وليس هذا بزيادة على الكتاب بخبر الواحد مجمل فالتحقق بخبر
 بيان انه هو حجة على الشافعي في تجويزه اذ في ما ينطلق عليه اسم

المسح وعلى ما للتع في روايته مسح جميع الرأس فرضا فان قلت يرد
 على ما ذهب اليه الامام الشافعي من انه يكفي بادي ما ينطلق عليه
 اسم المسح سؤال محصله لم قلتم ان الباء في وامسحوا برؤوسكم للتبويض
 ولم تقولوا به في فامسحوا بوجوهكم اي في آية التيمم قلت هكذا
 قال الشيخ شمس الدين الهروري للشيخ جلال الدين البلقيني بناء
 على فهمه من ان الباء في بروسكم للتبويض فاجابه باننا لا نقول به وليس
 في عبارة الشافعي ما يدل عليه وسروله عبارة الامر وقال هي في المو
 ضعين للاتفاق لكن قام الدليل في كل اية على ما هو حكمها
 واراد بالدليل في جانب مسح الرأس ما ذكره في الامر حيث قال
 ودلت السنة على انه ليس على المراد مسح الرأس كانه انتهى واقول
 في استدلاله بالسنة على الاكتفاء بادي ما ينطلق عليه اسم
 المسح نظر ظاهر لان الوارد في السنة مسح الناصية فان قيل
 الخبر يقتضي بيان عين الناصية والمدعى ربع غير معين فلا
 يوافق الدليل المدلول قلت الخبر يحتمل معنيين بيان المحل و
 بيان المقدار وظهر الواحد يصلح بيان المحل الكتاب والا
 جمال في المقدار دون المحل لانه الرأس وهو معلوم فلو كان
 المراد منه المعين لزم نسخ الكتاب بخبر الواحد عيني والمسح
 لغة امرار اليد على الشيء وعرضا اصابة اليد المستلة المضمو
 نهز ولو باصابة مطر او بلل باق بعد غسل على المشهور لا بعد

مسح الا ان يتقاطر ولو مد اصبعها او اصبعين لم يجز الا ان يكون
 مع الكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما ولو اقل راسه الا ان
 اوضفيه وهو محدث اجزاه ولم يصر الماء مستمرا وانفاقا على الصحيح
 ودر عن البحر مغريا للبدائع ومقتضى التقدير بالربع انه لو مسح
 على ناصيته ولم يبلغ الربع لم يجز به وصرح الاسيبجا في لكن اختار
 القدوري والكرخي والطحاوي ان المسح على الناصية يجزى وان
 لم يبلغ الربع وذكر العلامة ملا مسكين ما نصه وفي رواية مقدار
 ثلاثة اصابع من صفار اصابع اليد وهو الصحيح ويعتبر ذلك الله
 المقدس طولا او عرضا كذا في الحاشي نقلا عن الشرح انتهى وقال
 في البحر واما رواية ثلث اصابع فقد ذكر في البدائع انها رواية
 الاصول وفي غاية البيان انها ظاهر الرواية وفي معراج الدراية
 انها ظاهر المذهب واختيار عامة المحققين من اصحابنا وصحبه
 في شرح القدوري وقال في الظهيرية وعليها الفتوى ووجهها
 بان الواجب الصاق اليد والاصابع اصلها والثلاث اكثرها وللا
 كثرة حكم الكل ومع ذلك فهي غير المنصور رواية اما الاول فلنقل
 المتقدمين رواية الربع واما الثاني فلان هذا من قبيل المقدس
 الشرعي وفيه يعتبر بين قدره الى آخره ويحمل المسح ما فوق
 الاذنين لا ما نزل عنهما ولا يصح المسح على الذواب المشدودة
 على الرأس **فصل** في شرح الوضوء براسه وجع ولا يستطيع

ورأيتهم

المسح عليه سقط فرض المسح وسببه استباحته أي إرادة فعل ما لا يحل
الإبه من صلاة ومسح مصحف وطواف وهو أي حل الإقدام على الفعل
متوضعا حكمه الديني وحكمه الأعزري الثواب في الأضرة إذا كان
بنيته وهذا حكم كل عبادة وشروط وجوبه أي التكليف به وافترقا
ضنه ثمانية العقل إذا اضطاب بدونه والبلوغ لعدم تكليف القاص
وان توفيق صحة صلاته عليه والإسلام إذا لم يخاطب كافر بفروع
الشرعية كما ذكره المصنف في شرحه وهذا بالشبهة للصحيح من مذ
هينا والافالراقيون من أئمتنا يقولون الكافر مخاطب بفروع
الشرعية قال الإمام الثاني والثمرة تظهر في زيادة عقوبة
الكافر عليها عند العراقيين لا عند غيرهم والقدرة على استعمال
الماء الطهور لأن فقد ينفي القدرة الكافي لجميع الأعضاء فالقليل
الذي لا يكفي مرة مرة وجوده كالعدم إذا فائدة في استعماله وجوب
الحدث إذا لا يلزم المتوضي تجديد الوضوء وضيق الوقت وعدم
الحيض والنفس بانقطاعهما تمام العادة وضيق الوقت لأنه
مخاطب بدخول الوقت موسعا فإضاقة الوقت لزوم الخطاب
حينئذ مضيقا وشرائط ثلثة الأولى عموم البثرة بالماء الطهور
حتى لو بقي مقدار راس إبرة لم يصبه الماء من المفروض غسله لم يصح
الوضوء والثاني انقطاع ما ينافيه من حيض ونفس تمام المادة
وحدث فلا يصح الشروع في الوضوء حتى يتيقن بزوال رشح

الرجل كما سبق والثالث زوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد كخفق
وشحم بخلاف وسومة نحو الزيت فإنها لا تمنع فصل في تنقية
أحكام الوضوء لم يقدم الكلام على التحية ذكره فقال يجب يعني
يفترض غسل ظاهر التحية الكثرة وهي التي لا ترى بشرتها من
تحتها في اصح ما يفتي به لأنها قامت مقام البشرة فتحول الفرض
إليها وفي قول المؤلف يفترض غسل ظاهر التحية الكثرة إشارة
إلى ما صرح به في البحر من أنه لا يجب إيصال الماء إلى ما تحته من
بشرة الوجه اتفاقا ويجب أي يفترض إيصال الماء إلى بشرة التحية
الخفيفة في المختار لبقاء المواجه بها وعدم غسلها وقيل
يسقط لانعدام كمال المواجهة بالنيات ولا يجب إيصال الماء إلى
المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه لأنه ليس منه أصالة ولا بد لا
عنه ورايت بخط شيخنا ما هو أفود من هذه العبارة حيث قال
ولا خلاف أن المسترسل لا يجب غسله ولا مسحه ولكن يسق انتهى
ولا يجب إيصال الماء إلى ما أنكم من الشفتين عند الانضمام
الاعتقاد لأن المنضم تبع للفم في الأصح وما يظهر تبع للوجه ولا
يصل العين ولو في النسل للضرورة ولا داخل قرصة برئت ولم
ينفصل عن قشرها سوى مخرج القيح لعدم خروج وجه عن حكم الباطن
بهذا القدر للضرورة والوا انضمت الأصابع بحيث لا يصل الماء
بنفسه إلى ما بينهما أو طال الظفر فغطى الأظفار ونع وصول

الماء الى ماتحته او كان في المحل المحل ما يمنع من وصول الماء اليه
كعجين وشمع ورمص بخارج العين بتغميضها وجب اي افترض
غسل ماتحته بعد ازالة المانع ولا يمنع الدرس اي وسخ الاظفار
فرويا كان او مصريا في الاصح فيصح الغسل مع وجوبه واعلم
ان ما ذكره المؤلف حيث جعل العجين من قبيل المانع موافق
لما جزم به في الدر المختار خلافا لما في النهر حيث قال ولو في
اظفاره طين او عجين فالفتوى على انه مقتضى قرويا كان او
مدنيا فقد سوى صاحب النهر في عدم المنع بين الطين والعجين
غيره وفي جعله العجين غير مانع كالطين نظر ظاهر فالصواب
ما ذكره المؤلف الموافق لما في الدر ولا يمنع خمر البراغيث و
نحوها كوتيم الذباب وصوله الى البدن لنفوذ فيه لقلته و
عدم لزوجه ولا ما على ظفر الصباغ من الصبح للضرورة وعليه
الفتوى **ويجب** تحريكه الخاتم الضيق في المختار لانه يمنع الوصول
ظاهر وكذا يجب تحريكه القرط يعني في الفسل والقرط ما
يعلق في الاذن والمعتبر غلبة الظن فاذا غلب على ظنه وصول
الماء الى الثقب لا يتكلف بادخال عور ونحوه في الثقب لان الحرج
مدفوع ولو ضره غسل شقوق رجله جازا اي صح امرار الماء
على الدوا الذي وضعه في الشقوق للضرورة ولا يعاد الغسل
ولو من جنابة ولا المسح في الوضوء على موضع الشعر بعد

خلقة

خلقة بعد طر وحدث به **وهو** كذا لا يعاد الغسل بقص ظهره وشاربه
لما ذكرناه من عدم طر وحدث وان استحب الغسل ثم في الدر المختار
بأعضائه شقاق غلبه ان قدر ولا مسح ولا انزك ولو بيده ولا
يقدر على الماء يتم ولو قطع من المرفق غسيل محل القطع **فصل**
في سنن الوضوء ذكر السنن بعد الفرائض ايما الى انه لا واجب له
والا لذكر مقدم اما الوضوء نفسه فقد يكون فرضا واجبا
ومندوبا كما سيذكره المصنف في فصل على حده والسنة لغة
الطريقة ولو سببه واصطلاحها الطريقة المسلوكة في الدين
من غير لزوم على سبيل المواظبة وهي المؤكدة ان كان عليه
السلام تركها احيانا واما التي لم يواظب عليها فهي المندوبة وان
اقرنت المواظبة بوعيد لمن ايقظها فهي للوجوب فلا يرد الا
عتكاف في عشر الاخير من رمضان لانه عليه السلام واظب عليه
من غير تركه فمقتضاه الوجوب لكن لما ينكر عليه السلام على
من لا يعتكف كان ذلك منزلا منزلة الترك حقيقة لا يقال
يرد على تعريف السنة التراويح فانها سنة لمواظبة الخلفاء
الرشدين لان التعريف المذكور غير شامل لها لانا نقول يمكن
ان يراد بالمواظبة ما هو الاعم من الحقيقة والحكمة لانه عليه
السلام بين العزم في الخلف وهي ضمنية ان تفرض علينا
ليس غسل اليدين الى الرسغين في ابتداء الوضوء والرسغ هو

الفصل المفصل الذي هو بين الساعد والكف وبين الساق والقدم
سواء استيقظ من نوم أو لا ولكنه أكد في الذي استيقظ وإذا لم
يمكنه إمالة الأذن يدخل أصابع يسه الخالية عن نجاسة محققة
ويجب على كفه اليمنى حتى ينقيها ثم يدخل اليمنى ويغسل يسه
وإن زاد على قدر الضرورة فادخل الكف صار الماء مستعملا وكذا
ذكره المؤلف وهو مخالف لما في الخانية ونصه المحدث أو الجنب
إذا دخل يده في الماء لا غتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء
وكذا إذا وقع الكوز في الحب وأدخل يده إلى المرفق لا يصير الماء
مستعملا انتهى وتقييده في الخانية بالاغتراف أي بنيته يفيد
أنه إذا نوى الغسل يصير الماء مستعملا وبه صرح في الدرر حيث قال
فلو أدخل الكف إن أراد الغسل صار الماء مستعملا وإن أراد إلا
غتراف لا انتهى وأعلم أن المحكوم عليه بالاستعمال عند إرادة
الغسل هو الملاقاة ليد له لاكل الماء فظهر ما على المؤلف ومن
المواخذة تنمئة ما سبق من التقييد بأن لا يكون يسه نجاسة
محققه يفيد أن كانت غير محققة فإن الشها على وجه لا نجس
الأذن فرض وبه صرح العلامة ملا مسكين قال شيخنا فإن لم
يقدر على ذلك يتم وصلي ولا إعادة عليه وأعلم أن فرضية
إزالة النجاسة عن يده لا مانع من أن يعتبر فيه ما ذكر من أن القيد
وهو قوله على وجهه الخراذيل من نجس الأذن نجس ما فيه

من الماء وهو هرام لكونه اسرافا حيث كان الماء موقوفا على من
يتطهر به ومنه ماء المدراس فما ذكره بعضهم من أن إزالة النجاسة
سنة على وجه لا يفضي إلى نجس الأذن لا تظهر فرضيتها و
عزاه إلى يعقوب باشا فيه نظر **والنسيئة** ابتداء وفي المحيط
وفي كون النسيئة سنة كلام في ظاهر الرواية ما يدل على
أنها أدب وفي الهداية الأصح ^{الاستصحاب} مستحبة لعدم مواظبة عليه السلام
عليها بدليل أن عثمان وعليهما حكماء وضوء عليه السلام عليهما
بدليل عثمان وعليهما ولم ينقل النسيئة وحديث لا وضوء لمن لم
يسم بحوله على نفى الفضيلة وعلم على نفى الصحة فاسد للزور
معارضة خبر الواحد الكتاب وجوب الفاتحة ما ثبت بالحديث
بل بمواظبة عليه السلام وما قاله بعض شراح الهداية من أن حديث
الفاتحة مشهور مردود بأنه لو كان مشهورا لكان تقييما الفا
تحفة فرضا لجواز الزيادة على النص بالمشهور وكذا في غاية البيان
لكن قال العيني بعد نقل كلام الهداية وكيف يكون الأصح أنها
مستحبة وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على سنتها على أن جماعة من
من الظاهرية والسحق وأحمد في رواية يرون وجوبها ثم المتبادر
من النسيئة لفظ بسم الله الرحمن الرحيم وقيل أنه الأفضل لكن بعد
التفوز وذكر الزاهد أنه يجمع بينهما ولو كبر أو هلك أو هلك كان
مقبولا السنة أي لأصلها وكما لها بما سبق ولو نسي النسيئة في الأ

بتداء ثم تذكر وسمى لا يكون ايتا بالسنة بخلاف الاكل والفرق ان
الوضوء عمل واحد والاكل اكل وهذا انما يستلزم تحصيل السنة في
باقي الاكل لا استدراك ما فات وفي السراج انه ياتي بها لئلا يخلو
وضوء عنها وقالوا انها عند غسل كل عضو مندوبة ولا تنافي بين هذا
وبين ما مر من انه عمل واحد نهر ووجهه انه عمل واحد من حيث
انه لا يشاب على بعضه فلا ينافي انه اعمال الفعل كذا ذكره
شيخنا و اشار المؤلف بقوله ويسمي قبل الاستنجاء وكشف العورة
في الاصح الى ما ذكره في غاية البيان من انه يسمى قبل الاستنجاء
لانه ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة وبعده لانه ابتداء الطهارة
رة **والسؤال** ووقته المسنون في ابتداءه وهو الاظهر على ما ذكره
كره الزيلعي وعلله بقوله لان السنة ان يستاك عند ابتداء
الوضوء وتعقبه في النهر بان وقته كما في البدائع وغيرها قبل
الوضوء لكن الذي في المبسوط الشيخ الاسلام والتحفة وجزم به
في الفتح وغيره انه عند المضمضة ثم السواك يعني بمعنى الشجرة
التي يستاك بها وبمعنى المصدر يعني الاستيالك وهو المراد
ها هنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك سر وهو من
سنن الوضوء عند نال من سنن الصلاة فتحصل فضيلته لكل
صلاة اداها بوضوء استاك فيه لكن رجح الزيلعي انه مستحب
فقط لانه ليس من خصائص الوضوء قال في الفتح وهو

وقيل كشف العورة

الحق

الحق وكذا يندب لاصفرار سن وتغيير رائحة وقرارة قران وقيام
من نوم واقلة ثلوثا في الاعالي وثلوثا في الاسفل بمياه ثلثة ويندب
امساكه بيمنه وكونه لينا مستويا بلا عقد ويستاك عرضا لا
طولا ولا مضطجعا فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه فانه
يورث الباسور والسنة في كيفية اخذه ان تجعل الخصر من
يمينك اسفل السواك تحته والبصر والوسطى والسيابة هو
فوقه واجعل الابهام اسفل راسه كذا ذكره المؤلف في حاشية
الدرر وذكره ايضا في شرحه ولا يمسح فانه يورث العمى
ثم تغسل لئلا يستاك به **الشيء طاهر** الشيطان والعلكة يقوم
مقامه للمرأة مع القدرة عليه ومنافعه وصلت لئف وثلوثين
منفعة اذ ناهها اماطة الاذى واعلاها تذكر الشهادة عند
الموت نهر ومن فوائده انه يشد اللثة ويحد البصر ويبطئ
بالثب ويرفع بالمشي على الصراط وبالجملة فهو شفا لما دون الموت
در الدرر رتبعا للقرنوي خيره في الاستيالك عرضا او طولا فقال
وسنته السواك بيمنه كيف شاقى ان يقال ما سبق من قول المصنف
في الشرح ويندب امساكه بيمنه مخالف لما ذكره نوع افدى حيث قال
انه لم يرد من السنة تعيين اليمين اذ غاية ما ورد انه عليه السلام كان
يحب التيامن في امره كله حتى في ظهوره وترجله وثقله وهذا انما
يفيد البدء بشقه اليماني من فمه وليس فيه ما يعين كونه بيده اليماني

مناخ السواك

واستظهر انه يمكن بيده اليسرى مقلوبه من باب ازالة الاذا بخلاف
اليمين فانها معدة لما شرف وعند فقده او فقد اسنانه او لضرر بفيه
يعالج بالاصابع او بحرقه خشنة قال المؤلف في حاشية الدرر و
يحصل له ثوابه **والمضمضة** ويسن ان تكون ثلثا وبكفيه ان ياخذ
كفاً يمتضمض ببعضه ويستشق بالآخر ثم يفعل ثانياً وثالثاً كذا
لله ملاسكين وعكسه لا يجزيه في السنة او الفرض في الجنابة
وما في الصير فيه من انه يصير ايها بالسنة فمراده اصل سنة
المضمضة ومن نفاه اراد السنة فيها اي تجديد المياه كذا في
حاشية الدرر للمؤلف والفرق ان الفم ينطبق على بعض الماء
فلو يصير الباقي مستعمداً بخلاف الانف وحد المضمضة استيعاب
الماء جميع الفم يعني مع الادارة والمج كذا ذكره السيد الحموي وهو
ظاهر في ان المج شرط في المضمضة وليس كذا لله على الاصح
وانما هو الافضل فقط كما ذكره المؤلف في حاشية الدرر **والاستنشاق**
استنشاق اصطلاحاً ايصال الماء الى المارن يعني مع الاستنشاق
والمارن ما لان من الانف ويسن المبالغة في المضمضة وهو ايضاً
الماء للرأس طلقه وفي الاستنشاق ايضاً وهو ايصاله الى ما فوق
المارن لغير الصائم كحديث ابا بريح الا ان تكون صائماً بالمبالغة
في المضمضة والاستنشاق سنة اخرى خلوا فالغرض من زاده فقدر
عليه شيخنا بصرح كلام الزيلعي والبحر والنهر ويسن في الاصح

طبخ

تحليل اللحية الكثية وهو قول ابي يوسف بكف ماء من اسفلها والتخليل
تفريق الشعر من جهة الاسفل الى فوق ويكون بعد الغسل الوجه
ثلاثاً و ابو محمد والامام ابو حنيفة يفضلونه لعدم مواظبته عليه
السلام ولانه لا كمال الفرض وداخلها ليس محلولة ورجح في المبسوط
قول ابي يوسف لكن في قول المؤلف من اسفلها بالنسبة للفتق وقوله
من جهة الاسفل بالنسبة للشرع مواظدة لانه تبع فيما ذكره الملا
مة ملاسكين حيث قال وسنته تحليل لحيته من جهة الاسفل
اذ هو متعقب وكذا ذكره ملاسكين ايضاً في جانب تحليل الا
صابع حيث قال من طريق التحليل ان يخلل بخضريده اليسرى
فيبدأ بخضر رجله اليمنى ويختم بخضر رجله اليسرى وعزاه الى
القنية متعقب ايضاً وله هذا قال في المعراج لم تثبت هذه الكيفية
عنه عليه السلام وما في الدراية من ان الخبر ورد كذا الله الله اعلم
به ومثله فيما يظهر امر اتفاق لاسنة مقصورة وافاد الحلبي انه
جاء من رواية ابن ماجة التحليل بالخضرا اما كونه خضرا اليسرى
او من اسفل فالله اعلم به كما في النهر عن الفتح ومنه يعلم ان التعقب
بالنسبة لكل من كيفية تحليل اللحية والاصابع فقوله اما كونه خضرا
اليسرى يتعلق بكيفية تحليل الاصابع وقوله من اسفل يتعلق بكيفية
تحليل اللحية والحاصل انه لا اعتراض على المؤلف بالنسبة لتحليل الا
اصابع اذ لم يقيد به بالكيفية التي ذكرها ملاسكين لكن عليه

وبدئ مقتدل وقبل ان لا يشتغل بينهما بعمل آخر بغير عذر بان فربغ
 الماء وان قلب الاماء فذهب لطلب غيره وما شبهه فان كالا باس
 به قال العلامة الحموي لان تحقق الموالاة لا بعد غسل الوجه انتهى
 وفيه تأمل اذا ما ذكره انما يتجه ان لو كانت الموالاة معتبرة في جانب
 فرائض الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر **ويسن النية** وهي لغة
 عزم القلب على الفعل واصطلاحا توجه القلب لايجاد **الفصل**
 جزما وكيفيتها ان ينوي رفع الحدث او اقامة الصلاة او ينوي الو
 ضوء وامثال الامر قال الشيخ قاسم مواظبة النبي صلى الله عليه
 واله وسلم على النية عند الوضوء لم اراه شاهدا انقلها لا من قوله
 عليه السلام عن نفسه **ومن** قول صحابته عنه ومحلها على ما في النهر
 عند غسل الوجه وبخالفه ما في الاشياء من قوله وينبغي ان تكون عند
 غسل اليدين لينال ثواب السنن ويؤيد ما في الاشياء ما ذكره نوع
 افندي حيث قال وانما قال البداية بالنية ولم يقل النية كما قال
 غيره اشارة على ان محلها ابتداء الوضوء فيقرنها باول سنه و
 يستدعيها الى غسل الوجه الذي هو اول اركانها هذا هو الاظهر لان
 ما تقدم بدونها لا ثواب فيه فينبغي تقديمها **فروع** النية في الوضوء
 بسور الحمار او ببسبب التمر شرط بحر عن شرح المجمع والتلفظ بالنية
 مندوب والاصح ان الوضوء الخالي عنها لا ثواب فيه وانما لم تكن
 النية في الوضوء شرطا لعدم تعليمه صلى الله عليه واله وسلم

الاعرابي مع جهلهم فلو كانت فرضا لعلمه بخلاف التمسك لان النية ما
 موربها فيه لقوله تعالى فيتموا صعيدا طيبا فاقصدوا وقوله عليه
 السلام وانما الاعمال بالنيات اما ان يحتمل على المقاصد او على
 حذف مضاف **اي** كمالها **ويسن الترتيب** في الوضوء كما الله تعالى
 في كتابه كذا ذكره المؤلف وهو مخالف لما ذكره في ايضاح الاصطلاح
 من ان المراد التخصيص من قبل الشارع لانه عليه السلام لما بين
 الترتيب المسنون بفعله حيث واظب عليه كان فعله ذلك نصا
 من قبيل السنة الفعلية لا التخصيص في آية الوضوء لانها خلو
 عن الدلالة عليه عندنا فان قلت اليس ذكره في النص المذكور
 مرتبا قلت بلى لكن الترتيب في الذكر لا يدل على الترتيب في الو
 جود ولذا لم يمتثل المخالف به بل تسلسل بحرف الفاء ورد
 عليه بانها داخلة في المجموع لا في غسل الوجه وحده ولا يخفى
 ان مبنى الاحتجاج على ان يكون وضع الفاء الجزائية للتعقب
 بدون الفصل ولم يثبت ذلك كيف ولو كان كذلك لما صح الفصل
 بين القصد الى الصلاة والوضوء بعلم آخر الى آخره وهذه السنة
 مؤكدة في الاصح وينبغي ان يكون واجبا للمواظبة ولانه عليه السلام
 حين سئل عن البداية بالصفاء والمروءة في السعي قال ابد وابدا الله
 به والبداة بالصفاء واجبة والعمره لعموم اللفظ وبخث فيه في
 النهر فليراجع **ويسن البداية** بالمياه من جمع ميمته بخلاف الميسره

لقول عليه السلام اذا توضأت فذكر اربعاً منكم وصرف الامر عن الواجب بالاجماع على استحبابه ولما في الكتب السنة كان عليه السلام يحب التيامن في كل شئ حتى في طهوره وتغله وترجله وشانه كله والتغسل بلس الغلين والترجل تسريح الشعر والتيامن سنة في اليد والرجلين ولو مسح الاذنين والمخدين وهي من مسائل الامتحان فيلغزى عضوين لا يستحب فيهما التيامن واعلم ان الشرح اختلف كلامه فتارة جعل التيامن سنة وتارة جعله مستحباً وهو الموافق لما في متن الكنز **وبين** البداية بالفعل من رؤس الاصابع في اليدين والرجلين لان الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الفضل فتكون منتهى الفعل كما فعله عليه السلام **وبين** البداية في المسح من مقدم الراس **وبين** مسح الرقبة عبارة ملا مسكين والمختار انه مستحب في المحيط كان الفقيه ابو جعفر يقول انه سنة وبرأخذ اكثر العلماء وفي الخلاصة الصحيح انه ادب ومسح الحلقوم بدعة **وقيل** ان الا ربعة الاخيرة التي اولها البداية بالميامن مسجدة وكان وجهه عدم ثبوت المواظبة وليس مسلماً **فصل** من اواب الوضوء اربعة عشر شئاً وزيد علمها وقد اوصلها في الخزائن الى ينف وستين ربيعي الادب بالتفل لانه زائد على الفرض وبالمستحب لان الشارع يحبه وبالمندوب لان الشارع بين ثوابه وبالطول لان فاعلم متبرع به ومقتضى كلام الشرح عدم الفرق بين المستحب والمندوب فيوافق

عليه

ما عليه الاصوليون ومن ثم قال في التحرير ما لم يواظب عليه مندوب ومستحب وذكر في الشرح النقاية ما مقتضاه كون المندوب اعم من المستحب عند الفقهاء ما فعله عليه الصلاة والسلام مرة وتركه اخرى والمندوب ما فعله مرة او مرتين تعليم الجواز ويرد عليه ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعله وما جعله تعريفاً للمستحب جعله في المحيط تعريفاً للمندوب والاولى ما ذكره الشرح تبعا للاصوليين من عدم الفرق بينهما الجالس في مكان مرتفع تحزاً عن الماء المستعمل والمراد حفظ الشيا من الماء المستعمل كما ذكره الكمال لا بقيد الجالس في مكان مرتفع **واستقبال القبلة** في غير حالة الاستنجاء لكون الدعاء اليها ارجى للقبول وجعل الانا الصغير على يساره والكبير الذي يعترف منه على يمينه كذا ذكره الشرح **وعدم الاستعانة** بغيره لا بعذر واستعانة عليه السلام بالمغيرة لتعليم الجواز **وعدم** التكلم بكلام الناس بلا ضرورة لانه يشغل عن الادعية المأمور بها **والجوع** بين نية القلب وفعل اللسان لحصيل العزيمة **والدعاء** بالماثور عنه عليه السلام وعن الصحابة والتابعين قال الهندي وغيره ولم يثبت منه الا الشهادتان بعد الفراغ من الوضوء **نهر والتسمية** عند غسل كل عضو ومسحه وتركنا ما ذكره الشرح من الادعية عند غسل اعضاء الوضوء لما قد مناه عن السراج الهندي في شرح المغني من انه لم يثبت منها شئ الا الشهادتان **وادغال** خنصره في صحاح اذنيه مبالغة في المسح وتحريكه خاتمه

حيث قال المستحب

الواسع مبالغة في الفضل وأما الضيق فإن عام وصول الماء استحب
تحريكه والإفترض والأفضل والاستنشاق باليد اليمنى لشرفها و
الإلتفات باليسرى لامتثالها والتوضي قبل دخول الوقت مبادرة
للطاعة بغير المعذور لأن وضوءه ينتقض بخروج الوقت عندنا
وبدخوله عند زفر وبهما عند أبي يوسف قال العلامة الحلبي وعندي
أنه من أدب الصلاة لا الوضوء لأنه مقصود لفعل الصلاة وهذه
أحدى المسائل الثلاثة التي النفل فيها الفضل من الفرض الثانية
أبرأ المعسر من الفضل من انظاره الثالثة البدء بالسلام افضل
من رده والاثنيان بالشهادتين بعده فإن قلت ما الحكمة في ان
الرجل يشير بسبائته الى السماء عند التلفظ بكلماتي الشهادة
قلت ذكر في بعض الفتاوى ان الله لما اخذ آدم عليه السلام الجنة
اعطاه تاج الدولة ولباس الكرامة واعطاه نور محمد صلى الله
عليه واله وسلم وتنورت الجنة بنوره حتى ان آدم عليه السلام رأى
الجنة من اولها الى آخرها ببركة ذاك النور ولم يستقر ذاك في
موضع من بدنه حتى ذهب من جبهته الى كفه الا معنى بقدره
الله تعالى ومن كفه الى راس سابقه ولما انتهى الى راس سبائته
رفع آدم سبائته وروى ذلك النور فرى حجاب الملك والعرش
والكرسى وارواح جميع الخلائق ببركة نور عليه السلام فصارت اولاد
لاولاده الموحدين من ذاك الوقت الى يوم التناد ولهذا سميت

سبابة لانها سبب روية ذاك النور قرماني على المقدمة وان
يشرب من فضل الوضوء قائما مستقبل القبلة وان شاء قاعدا لانه
عليه السلام شرب قائما افضل وضوءه وماء زمزم ويكره الشرب
قائما الا في هذين وهي كراهة تخزيه لا مرطبي لا لامر ديني ولا
يشرب ماشيا ورخص للمسافر وعنه عليه السلام انه شرب قائما
في غير ماء زمزم والوضوء ولعله تعليل بالجواز وعن امر ثابت قالت
دخل على عليه السلام فشرب من قربة معلقة فقمت الى فيها
فقطعتة للبركة وان يقول اللهم اجعلني من التوابين اي الرا
جعين عن كل ذنب يقال قاب العيد الى ربه اذا رجع عن ذنبه و
قاب الله عليه اذا قبل توبته واجعلني من المتطهرين اي المتزهرين
عن الفواحش وقدم ذكر المذنبين التائبين على من لم يذنب ليل
يقنط التائب من الرحمة ولا يعجب المتطهر بنفسه فصل في المكروه
هامة ويكره للموضي سنة اشياء الاسراف في الماء ومنه الزيادة على
الثلاث لوجاء النهر او المملوك كراهة تحريم اما الموقوف على
من يتطهر به ومنه ما المندس فحرام والتقشير هو التقليل فيه
لتقويت السنة وما ذكره الشر في بيان التقير حيث قال بجمل الفضل
مثل المسح فيه نظرا لانه اذا كان كذا الله لا يجزئ اصله لتوقف
وجود الفضل على الاساله ولا وجود لها في المسح ولو اقتص على
قوله لتقويت السنة اي بان اقتص في الفضل على مرة او مرتين

كان صوابا **ويكره** ضرب الوجه به لمنافاة شرف الوجه فليقبله برفق
 عليه ويكره التكلم بكلام الناس لانه يشغل عن الادعية كذا ذكره
 المؤلف في شرحه ولا يخفى انه غير ملوم لما قدمناه عن السراج الهند
 في شرح من انه لم يثبت شي من الادعية سوى الاتيان بالشهادتين
 بعد الفراغ منه والاستعانة بغيره لقول عمر رضي الله عنه ريت
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يستقي ماء الوضوء فيبادرت
 استيق لي فقال مديا عمر فاني لا اريد يعينني على ملو في احد
 من غير عذر لان الضرورة تبين المحظورة فكيف بالذي هو
 غير محظور وعن الوبري لا بأس به فان الخادم كان يصب على
 النبي صلى الله عليه واله وسلم **وثالث** المسح بما جديد ولما قدم
 سبب الوضوء وشرطه وحكمه وذكر وصفه على حدته فقال
فصل في صفته ينقسم الوضوء على ثلاثة اقسام الاول فرض والمراد
 بالفرض هنا الثابت بالقطعي وكثيرا ما يطلق الفرض على ما يفوت
 الجواز بفوته وهو الفرض عملا ولا علما ويسمى الفرض الاجتهادي
 والفرق بين الاجتهادي والقطعي الحكم بالكفا جاحدا القطعي لا
 الاجتهادي على المحدث للصلاة ولو نفل لان الله لا يقبل صلاة
 من غير طهور وهو بفتح الطاء وقال بعضهم الاجود الضم
 كذا الصلاة المجازة لانها صلاة وان لم تكن كاملة **وسجدة** الثلاث
 وة ومس القرآن ولواية مكتوبة على درهم او حائط لقوله

نقل

تعالى لا يمسه الا المطهرون سواء من البياض او الكتابة والصحيح خلافه
 لمن قال من البياض لا يكره وكذا لو كان مكتوبا بالفارسية يحرم
 منه اتفاقا على الصحيح **والقسم الثاني** واجب للطواف بالكعبة
 لقوله عليه السلام الطواف بالبيت مثل الصلاة ولما لم يكن صلاة
 حقيقة لم تنوقف صحة على الطهارة فاذا كان محدثا صبح ولز
 مه دم في الواجب وصدقة في التطوع **والقسم الثالث** مندوب
 في احوال كثيرة كس الكس الشرعية وللنوم على طهارة واذا استيقظ في
 منه اي من نومه والمداومة عليه بان كان كلما احدث توشا والوضوء
 على الوضوء من المندوبات ايضا وقيد بالوضوء لان الغسل على الغسل
 واليتم على التيمم يكون عبثا وبعد غيبة وهي ذكر له اذاله بما يكره
 في غيبته وكذا ولا يجوز الا في نحو الحرب واصلاح ذات البين ومرض
 الاهل ونعمة هي السعاية بنقل الحديث من قوم الى قوم على وجه
 الافساد بينهم وبعد كل خطيئة وانسداد شعربيع الان الوضوء
 يكفر الذنوب وقهقهة خارجة الصلاة لانها حدث صورة **وغسل**
 ميت ومله لقوله عليه السلام من غسل ميتا فليقتل ومن همله
 فاليتم كذا ذكره الشوفي وجه الاستدلال بالحديث بالنسبة لقوله
 عليه السلام من غسل ميتا فليغتسل تاملا لان الحديث بالسنة
 يقتضي تدب الاغتسال من غسل الميت وبصرع الحلبى في شرحه
 الكبير على المينة والمصنف ايضا فيما سياتي ولو قتل كل صلاة

لانه اكل لسانها وقبل غسل الجنابة لو روي السنة به وللجب عند
ارادة اكل وشرب ونوم **ومعاوية وطى** ولغضب لانه بطفه **و**
لقراءة قرآن وحديث وروايته تعظيما لثرفهما ودراسة علم وان
ابن واقامة ومخطبة ولوضطة نكاح وزياره النبي صلى الله عليه
واله وسلم تعظيما للحضرة ووقوف عرفة لشرف المكان ومباهاة
الله تعالى الملائكة بالواقفين بها والسعي بين الصفا والمروة
لاداء عبادة السعي وشرف المكانين والكل حكم ضروري لقول بعض
الاثمة بالوضوء منه والخروج من خلاف العلماء كما اذا من امرأة
او فرجه بطن كفه لتكون عبادة صحيحة باتفاق **فصل** في نواقض
الوضوء لما فرغ من بيان الوضوء شرع في بيان نواقضه والنقض في
الاجسام ابطال تاليها وفي غيرها اخراجها عما هو المطلوب **و**
ف قيل حقيقة في الاول مجاز في الثاني بجامع الابطال وقيل مشتركه
والمطلوب من الوضوء استباحة الصلاة **ينقض** الوضوء اثنا
عشر شيئا ما خرج من السبيلين ^{ان} وقل وسوا المعتاد وغيره كالالد
ودة والحصاة الاربع قبل **اي** الذكر والفرج في الاصح لانه
اختلاف لاربع وان كان ريحا لا نجاسة فيه وريح الدبر ناقضة
لاينعاشها عن النجاسة لالتئام عينا نجاسة على الاصح وريح المفضا
ينقض احتياطا والخروج بتحقيق بظهور البلية على رأس المخرج
ولو الى القلفة على الصحيح **وينقضه ولادة من غير روية دم**

ولا تكون نفسا في قول ابني يوسف ومحمد اخر او هو الصحيح لعلق النفا
س بالدم ولم يوجد وعليها الوضوء للوطوبة وقال ابو حنيفة عليها
الفضل احتياطا لمداخله عن قليل دم ظاهرا وصححه في الفتاوى
وبه افقى الصدر الشهيد وينقضه نجاسة سائلة من غيرهما
اي السبيلين لقوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل والسيلان
في السبيلين بالظهور على راسهما وفي غير السبيلين بتجاوز النجاسة
الى محل يطلب تطهيره ولونديا فلا ينقض دم سائل في داخل العين
الى جانب اخر منها بخلاف ما صلب من الانف وقوله **كدم** وقبح
اشارة الى ان ماء الصديد ناقض كما الشدي والسرة والاذن اذا كان
المرض على الصحيح **وينقضه** في طعام او ماء ولدن لم يتغير **او** علق
اي دم جامد وان كان مانع نقص وان لم يملأ الفم عند ابني حنيفة
خلاف محمد وابني يوسف مضطرب هذا اذا كان صاعدا من الجوف
واما اذا كان نازلا من الرأس نقص قل او كثر باتفاق اصحابنا عني **او**
مرة **اي** صفرا اذا ملأ الفم وهو **اي** ملأ الفم ما لا ينطبق الفم عليه
الابتكاف بان يكون بحيث لو لم يتكلف لمخرج منه ملاسكين ويجمع
متفرق القى اذا اتحد سببه يعني اذا كان القى متفرقا ولو جمع يصير
ملا الفم يجمع اذا اتحد السبب وهو الفتيان فان قاء ثانيا وثالثا قبل
سكون النفس من الفتيان الاول كان السبب متحدا فيجمع وان قاء
بعده كان مختلفا فلا يجمع وهذا قول محمد وقال ابو يوسف يجمع **ان**

ينقض ولو كان مخلوقا ومضى كونه خاضعا بقوة نفسه

اتحد المجلس سواء كان السبب مختلفا او لا والاصح قول محمد ملا
مكين وماء فم النائم ان نزل من الراس فهو طاهر اتفاقا وكذا الصا
عد من الجوف على المفق به وقيل ان كان اصفر او متنافه ونجس
ينقضه دم غلب على البزاق او سواده احتياطا ويعا باللون فالاصفر
مغلوب وقيل الحبرة مساو وشديد ها غالب وما كرم ملا مكين ان
الدم اذا خرج بقوة نفسه ان يخرج مع الريق غير محترج به ثم قال
وان بزق فخرج من بزلة دم فان غلبه البزاق لا ينقض وان غلب الدم
ينقض اما اذا استويا فنقض احتياطا وكذا الحكم فيما اذا خرج من
من اسنانه دم مخلوط بالبزاق تنبيه ذكر في الشرح الوقاية لصد
الشريعة ان الانسان اذا عصر قرحة فتجاوز المحرج وكان بحال لو لم
يعصر لم يتجاوز لم ينقض وضوءه وبصره الزيلعي وغيره وعلله بانه
مخرج لا خارج بنفسه ومقتضاه انه لو مصه بنفسه لم ينقض فانه كما
العصر في انه مخرج لا خارج بنفسه لكن في المحيط لومقت العلقه
عضو انسان حتى امتلوت من دمه انتقض لانه مجاوز وقد اشكل
وجه الفرق بين العصر والمص لان العلة في عدم الانتقاض هو
جودة في صورة المص فان العلة كما سبق انه لم يخرج بنفسه بل اخرج
وهذا المحقق في صورة المص فان قال قائل بعدم الانتقاض في العصر
وبالانتقاض في المص موافقا لما في المحيط وغيره فعليه بالفرق
الصحيح وان لم يقل به فعليه بالنقل المعتمد الصحيح هو عن

بعض

قراه

بعض الفضل واقول لا لشكال لان ما ذكره شارح الوقاية وصرح به
الزيلعي وغير مبني على الفرق بين الخارج والمخرج ^{المخرج} وما في المحيط مبني على انه
لا فرق بينهما في النقص وهو الصحيح وفي الدرر عن البرازية انه المتنا
لان في الاضاح ضرر وجاف صار كالنصيد وفي الفتح عن الكافي انه الا
صح واعتمده القهستاني وفي القنية وجامع الفتاوى انه الاشبه با
لنصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه والحاصل ان القا
ئل بعدم النقص في العصر يقول بعدمه ايضا في المص والقائل با
لنقص في المص يقول به ايضا في العصر والاشكال انما يتحقق ان لو
قال شخص بالنقص في احدهما وعدمه في الاخر حتى يطلب منه و
وجه الفرق ولم يقل بذ الله احد واذا كان كذا الله فما المحصلة نا
قض على ما هو الصحيح من عدم الفرق بين الخارج والمخرج فعلى
مقابله لان الخارج من بدن الانسان اما خارج بنفسه او مخرج بوا
سطة شئى وليس ثم شئى اخر يتفرع عليه ما ذكر الشيخ حسن في رسالة
من عدم النقص بما يخرج منها مدعيما انه مجرد رشح وما اورده من
القول لا يستفاد منها ما ذكره ثم راجعت الرسالة المذكورة فرايته
ذاكر اخر تفصيلا محصلا انه اذا لم يسل بقوة نفسه فهو طاهر لا ينقض
الوضوء ولا نجس الثوب وان كان الخارج من المحصلة له قوة السيلون
بنفسه يكون ذال الله الخارج السائل بخلافه الوضوء ويلزم غسل
ما اصابه من الثوب ولا يكون لصاحبه الصلوة حال سيلونه فانه ناقض

لنوضو نجس ولا يصير به صاحب عذر لان صاحب العذر هو الذي لا
يقدر على رد عذره ولو بالربط والحشو الذي يمنع خروج النجس
الخروج قوله ان كان الخارج له قوة السيلون بنفسه نقض وان لم يسيل
بقوة نفسه لا ينقض ظاهر على القول بالفرق بين الخارج ^{والمنجس} ثم اني
رايت العلامة الشيخ عبد الغني التابسي نقل عن الشافعي شرح القدر
وري ان الماء الصافي الخارج من النقطة لا ينقض ثم ذكر ان الحسن
روى عن ابي حنيفة انه اذا خرج ماء صافي لا ينقض وغير الخزانة الفتا
وي انه لو سال من النقطة ما لا ينقض ونقل عن شمس الائمة الحلوا
في ان في هذا القول سعة لمن كان به جذري او جرب فسال منه ونقل
عن والده في شرحه على شرح الدرر انه حكى خلافا في ما النقطة ثم
قال والحاصل ان مسألة النقطة تختلف فيها وعدم النقض رواية كما
ذكرناه وينبغي ان يحكم بهذه الرواية في كل الحصة وان ما يخرج منها
لا ينقض وان تجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اذا كان ماء صافيا
وعزى للكان النقطة بفتح النون وكسر هاء الجذري اما غير الصافي بان
كان مخلوطا بدم او قيح او صديد فانه ناقض اذا وجد السيلون بان
تجاوز العصاة والا لم ينقض مادامت الحصة والورقة في موضع الكي
معصية بالعصاة وان امتلأت وما اوقع ما لم يسيل من حول العصاة
او ينفذ منها دم او قيح سائل او مظهره من غير ان يتجاوزها فمظهره
من الجرح نفسه وهو غير ناقض الخ ما ذكره وذكر ايضا ما نصه لو حل

العصاة

العصاة واخرج الورقة والخزقة فوجد وما اوقىها لولا الربط لسال
في غالب ظنه انتقض وضوءه في الحال لا قبل ذلك لكون النجاسة
انفصلت عن موضعها اما قبل حلها فالنجاسة في موضعها لم تنفصل
وهل يصير صاحب عذر ينبغي ان يصير معذورا اذا كان وضعه
للحصة ضروريا بان كان تركها يضرب الخ وهذا فان اطلقت يحمل
على ما اذا لم يمكنه قطع السيلون حقيقة او حكما ولو بالربط والقرينة
على ذلك نصيحة في رسالة الاخرى بانه متى امكنه قطع السيلون
يخرج من يكون معذورا سواء كان المانع من السيلون ربطا او حشوا
حتى وجب ذلك عليه واستدل في جامع الفتاوى من ان المستحاضة
اذا امكنها حبس الدم لزمها وتكون كالاصحاح بخلاف الحائض الخ
اي حيث لا يزول عنها وصف كونها حائضا وان امكنها حبس الدم و
بهذا التقرير تعلم ما على العلامة الشرنبلالي من المواخذة بجرم
بعدم النقض وعدم ذكره الخلاف مع ان عدم النقض مجرد رواية
بشرط ان يكون الخارج ماء صافيا بقي ان يقال ليس النقض بالفصا
دة والحجامة ومص العلق من قبل ما يفرغ على التفرقة بين الخا
رج والمخرج لان النقض بها متفق عليه بقيد وجود السيلون
بعد سقوط العلق فان سقطت ولم يسيل شيئا نفى النقض وعدم
الخلاف المعروف المخرج على التفرقة بين الخارج والمخرج كما
يستفاد من حاشية العلامة نوع اقل ^{ويستفاد من حاشية العلامة نوع اقل} ^{ويستفاد من حاشية العلامة نوع اقل}

فيه المقعدة يعني المخرج من الارض كنوم مضطجع ومتوكل منك
على وجهه ومستلق على قفاه ومريض يصلي مضطجعا بالايمان على
الصحيح وليس النوم هو الناقض بل ما لا يخلوا عنه النائم فاقيم السبب
الظاهر مقامه كما في السفر ونحوه وينبغي ان يكون عيظه ناقضا انفا
قافين به انفلت رنج واذا انعمد النوم في الصلاة فان كان في قيا
مه وركوعه لا ينتقض وان كان في السجود انتقض وتبطل صلاته
وان لم يتعمد ينام قائما او راكعا او ساجدا لا ينتقض في ظاهر
الرواية قاله قاضي خان والتقييد بالنوم يخرج النقاس وهو قليل
نوم لا يشتبه عليه اكثر ما يقال عنده كذا ذكره المصنف في حاشية الد
رر معزى بالقاضي خان وذكر المؤلف في شرح ما يفيد ذلك وقال
في البحر وقيد بالنوم لان النقاس مضطجعا لا ذكر له في المذهب والظا
هر انه ليس بحدث وقال ابو علي الدقاق وابو علي الرازي ان كان
لا يفهم عامة ما قيل عنده كاحد ثا كذا في شروع الهداية **حققة** النوم
في حقه عليه السلام ليس بناقض ولهذا ورد في الصحيحين انه عليه
السلام نام حتى نفخ ثم قام الى الصلاة ولم يتوضا لما ورد في
حديث اضران عيني تنامان ولا ينام قلبي واعلم ان غيره من الا
نبيا كذا الله خلافا لما يظهر من قوله في النهر من الخصائص ان
نومه عليه السلام غير ناقض ولهذا قال في كشف الرمز ومقتضى
كونه من الخصائص ان غيره من الانبياء ليس كذا الله واقول تخصيصه

عليه السلام لا لا حترار عن بقية الانبياء بل هو بالنسبة الى الانبياء ونحوه
قال في التنوير والغنة لا ينقض كنوم الانبياء عليهم السلام وهل ينقض
اغماؤهم وغيشهم ظاهر كلام المبسوط نعم انتهى على انه لا خصوصية
للنوم بل غيره من النواقض كذا الله ولهذا استدل عليه شيخنا بعبا
دة القهستاني حيث قال ولا ينقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فلا حاجة الى تخصيص النوم بعد النقض وهذا يكون وضوءهم تزيما
للوم وقول القهستاني ولا ينقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام
يستثنى منه الاغما والغشي بدليل ما سبق عن المبسوط واصرع منه
ما وجدته بخط شيخنا حيث قال ونوم الانبياء لا ينقض واغماؤهم
وغيشهم ناقض والحاصل ان ما ذكره القهستاني من تعميم عدم النقض
بالنسبة لما عدا الاغما والغشي والا يلزم ان يكون كلامه منافيا
لما سبق عن المبسوط **وينقضه ارتفاع** مقعده نائم قبل انتباهه وان
لم يسقط على الارض في الظاهر ولو سقط من قعوده فحسن الامام
ان انتبه قبل ان يصل جنبه الارض او مع وصوله لا ينتقض واعتبر محمد
الانتباه قبل مزائلة المقعدة قال في النهر واختلف الترجيح **وينقضه**
اغما وهو كما في التجريد آفة في القلب او في الدماغ تعطل القوى المد
ركة والمحركة عن افعالها مع بقاء العقل مغلوبا انتهى وظاهرا
في القاموس ان الغشي نوع منه وهو الموافق لما في حدود المتكلمين
الا ان الفقهاء يفرقون بينهما كالاطباء **وجنون** يزيل المحي ويزيد

القوي وظاهره ان العتق غير ناقض وبه صرح في النهر وسبق التبريح
 به عن شرع التوير بحكمهم على العيادة بالصحة معه وان لم يكن
 مكلفا بها لا لحاقه بالصلاة لان عقلم قد زال وفسره بمخلط الكلام
 فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم **وسكر** اي السكر من النواقض
 وحده ان يدخل في مثيته اختلاول واختار الصمد الشهيد ان لا يعرف
 الرجل من المرأة قال في النهر ولم ار في كلامهم النقض يأكل الخبيثة اذا
 دخل في مثيته اختلاول وينبغي النقض في عقد الفرائد انهم حكموا ابو
 قوع طلوقة اذا سكر منها زبراله انتهى وينقضه **قهقهة** بالغ يقظان
 في صلاة ذات ركوع وسجود ولو تعد الخروج بها من الصلاة فلا
 فرق في النقض بالقهقهة بين العمد والسهولان حالة الصلاة مذكرة
 وانما قيد بالغ لانها انما صارت حدثا لكونها جنابة فاحشة في حالة المنا
 جاة وفعل الصبي لا يوصف بالجنابة فيعمل فيه بالقياس ولهذا لا تكون
 قهقهة النائم في الصلاة حدثا في الصحيح لسقوط معنى الجنابة بالنوم
 ويتفرع عليه ما نقل عن شاذان اوسى انه اذا نام في صلاة قائما او
 ساجدا ثم قهقهة تفسد صلاته ولا يفد وضوءه هكذا افتى الفقيه هـ
 عبد الواحد وقال الحاكم ابو محمد الكوفي فسدت صلاته وضوءه هـ
 جميعا وبه اخذ عامة المتأخرين كذا في ملوكيين واستفيد صميمه
 انهما قولان مرجحان والقهقهة لا تبطل طهارة الاعتسال وتبطل هـ
 طهارة وضوء الذي في ضمنه قال في النهر وهو الذي رجحه المتأخرون

وشمل

وشمل اطلاق التيمم وبه صرح الشارع وغيره كالزيلي وقيد بالقهقهة
 وهي ما يكون مسموعا له وجيرانه احتراز عن الضحك وهو ما يكون
 مسموعا له دون جيرانه فانه يبطل الصلاة لا الطهارة وعن التبر
 وهو ما لا يكون مسموعا اصله فانه لا يبطلهما واحتراز بالكمال اي
 ذات الركوع والسجود لانهما لا تكون حدثا في صلاة الجنابة وكذا في
 سجدة التلاوة وان بطلنا وقوله ولو تعد الخروج بها من الصلاة
 اي بعد ما تعد القعود الاخير ولم يبق عليه الا السلام لو وجدها
 في صرة الصلاة كما في سجود السهو والصلاة صحيحة لتمام فروعها وترتبه
 واجب السلام لا يضري الصحة وكذا المباشرة الفاحشة من النواقض و
 لهذا قال المؤلف ومسى فرج بذكر من نصب بلو حائل يعني اذا باشرها
 متجديين وانتشرت آله ولا في فرجه فرجها انتقض وضوءه عندهما و
 هو الاصح خلافا للمجد وما في الحقائق من تصحيحه فتاذا وافاد كلامه
 نقض وضوءها ايضا وبه صرح القينة وكذا المباشرة بين الرجل وكذا
 بين الرجلين والمرأتين وظاهر الرواية عدم اشتراط مماسة الفرجين
 واشترطهما في النواور وهو الظاهر وقال الاسيبجاني وهو الصحيح
نقض في بيان ما لا ينقض وضوء ذكره نضاوان عام ضمنا وحصره
 بالعد تقريبا على المتعلم فقال **عشرة** اشياء لا تنقض وضوء منها
 ظهور **وم** لم يسئل عن محله لانه لا يكون خارجا بل ظاهرا ولا يخفى ما
 اصابه جامدا كان او ما لعا عند انجي يوسف وهو الصحيح وذلك كما

لقي القليل والدم البارد غير المتجاوز حتى لو اخذ بقطن والقي في
الماء القليل لا يفسده وعن محمد في غير رواية الاصول انه نجس قال
الحامداتم الحدادي والفتاوى على قول الثاني فيما اذا اصاب وعلى قول الثا
لث فيما اذا اصاب المائعات **وسقوط حكمه من غير سيلون دم**
لظاهرة وانفصال الطاهر لا يوجب الوضوء **كالفرق المحدثي الذي**
يقال له رشته بالفارسية فانه لا ينقض وقوله المحدثي نسبة الى
المدينة الشريفة لكثرة بها وبثرة تظهر في سطح الجسد تنجر عن
عرق يخرج كالدرودة شيئا فشيئا وسببه فضول غليظة **ومنها خروج**
دودة من جرح واذن وانف لعدم نجاستها والرطوبة التي بها ليس
لها قوة السيلون بخلاف خروجها من الدهن واعلم ان النقض
باعتبار ما عليها من قليل النجاسة **وقد ثبت في السيلين دون غيرهما كذا**
قليل ومقتضاه عدم النقض اذا كانت جافة وليس كذلك ولهذا علله
في البحر باستصحابها قليل بلة وتولد لها من النجاسة وكذا لا ينقض
الوضوء **مس ذكر** او دبر او فرج سواء كان ذكره او ذكر غيره ولو باطن
كفه ويستحب له غسل يده وان كان مستنجيا بغير الماء وحديث بسرة
ضعفه جماعة حتى قال يحيى ابن معين ثلاثة احاديث لم تصح عنه
عليه السلام حديث مس الذكر ولا تكاح الابوي وكل مسكر مرام
وقال الطحاوي لم نعلم احدا من الصحابة افتى بالوضوء منه عجز ابن
عمر وقد خالفه اكثرهم عيني **ولا ينقضه ايضا مس امرأة** **وقس**

الاية ابن عباس بالجماع وهو ترجمان القران وهو الموافق لما قاله اهل
اللغة قال ابن التكت التمس اذا قرن بالمرأة براديه الجماع تقول العرب
لمست المرأة اي جامعته ويؤيده ما قالت مريم ولم يمسن بشرو وجه
التايد انه لا فرق بين التمس ^{والمس} فها بمعنى واحد في اللغة **ومنها في**
لا يعلو الفم لانه ليس بنجس لانه من اعلى المعتد **ومنها في باقم ولو**
كثيرا لانه لزم لا تتداخله النجاسة فلا قال في يوسف في الصاعد
من الجوف عيني **ومنها تامل فام** احتمل زوال مقعدته ونوم متمكن
من الارض **ولو مستند الى شي** لو ازيل المستند اليه **سقط** على الاظهر
من مذهب ابي حنيفة **فيهما** اي في هذه المسئلة والتي قبلها **ونوم**
مصل ولو راكعا او ساجدا على جهة السنة بان ايدي ضعيه وجا
في بطنه عن فخذه واما النوم ساجدا خارج الصلاة فنقضى كلام
صاحب النهر الاتفاق على اشتراط كونه على الهيئة المستوفى يدخل تحت
الاطلاق ما لو تعده اولا وهو ظاهر الرواية وفي الخائفة لو تعده في السجود
فسدت لا الركوع قال في الفتح وكان لقيام المسئلة فيه بخلاف السجود
باب ما يوجب الاغتسال يعني الغسل وهو بالضم اسم لغسل تمام الجسد
والفتح افصح على ما نقل عن النواوي لكن ما ذكر ابن مالك انه حيث
اريد الاغتسال فالضم هو المختار كما في النهر ووجهه ان مضموم
العين اسم مصدر الاغتسال ومفتوحها مصدر التلافي المجرود في
البحر عن المغرب الغسل بالضم اسم من الاغتسال وهو غسل تمام

المجد واسم للماء الذي يغتسل به ايضا ومنه في حديث ميمونة فو
ضعت له غسلا **يفترض الغسل بواحد** يحصل للانسان **من سبعة اشياء**
اولها خروج المني الى ظاهر الجسد اذا انفصل عن مقره بشهوة من
غير جماع كاحتلام وفكر ونظر وعبت بذكره وله ذلك ان كان اعزب
لتسكين الشهوة ونيجوراسا براس ولا يكون ما جورا كذا عن ابي
حنيفة وتقييد بقوله من غير جماع ليتصور كون وجوب الغسل
مضافا الى خروج المني اذ في الجماع يضاف الوجود الى توارى
الحشفة وان لم يخرج المني والمرأة كالرجل لا يلزمها الغسل اذا احتلمت
الا اذا رأت الماء في ظاهر الرواية وقيل يلزمها الغسل من غير رؤية
الماء اذا وجدت اللذة لان ماؤها ينزل من صدرها الى رحمها
واستغنى بذكر الشهوة عن ذكر الدفق لاستلزامها فاذا لم توجد الشهوة
لا يغسل عليها عليه والشرط وجوب الشهوة عند انفصاله من الصلب
لادوامها حتى يخرج الى الظاهر خلافا لابي يوسف والثرمة تظهر
فيما اذا امسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال ويفيق بقول ابي يوسف
في الضيف اذا خاف الريبة او استحي وما نقله المنصوري عن قاضي
خان من عدم اعادة الصلوة الماضية وفي المستقبل لا يصلى حتى
يغتسل ففي توضيحه بعد اذ لم يوجد ما يوجب الغسل عند ابي يوسف
والذي يظهر ان قوله وفي المستقبل لا يصلى حتى يغتسل اي عند ابي
حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فالحاصل ان الفتوى في الضيف

على قول

على قول ابي يوسف لا على قولهما لا فرق فيه بين الصلوة الماضية
والمستقبل على ما عليه الجمهور وروى في المنصوري الفتوى على قول
ابي يوسف في الصلوة الماضية التي صلاها مع خوف الريبة وعلى
قولهما في صلوات مستقبل من الامن الريبة كذا امره شيخنا والمنصوري
روى شرح المنصوري للراشح المحقق ابي منصور السجستاني ولو
اغتسل بعد ما بال او نام او مشى فخرج منه بقية المني ولم يكن ذكره منتزعا
لا يجب الغسل اجماعا لان البول والنوم والمشي يقطع مادة الشهوة وكذا
لا يعيد الصلوة التي صلاها بعد الغسل الاول قبل خروج ما تخرج من
المني اتفاقا وقيد المني بالكثير في المجتبى واطلقه كثير والقييد اوجه
لان المخطوطة والمخطوتين لا يكون منها ذلك **ومنها ترى حشفة او قدرها**
من مقطوعها في احد سبيلي **ادبي** فيلزمها الغسل لو مكثت ويؤمر به
المرهق تخلقا ويلزمه وطى صغيرة لا تستهي ولم يغضها لانها صارت ممن
تجامع في الصحيح وذكر المصنف في حاشية الدرر عن البحرمانه حكمي
في السراج خلافا في وطى الصغيرة التي لا تستهي فمنهم من قال يجب مطلقا
ومنهم من قال لا يجب مطلقا والصحيح انه اذا امكن الايج في محل الجماع
من الصغيرة ولم يغضها فهي ممن يجامع مثلها فيجب الغسل انتهى ولو
لف ذكره بخبره عراولج ولم ينزل فالاصح انه ان وجد حرارة الفرج واللذة
وجب الغسل والا فلا ولا صوط وجوب الغسل في الوجهين ثم الوجهين
عليها مقيدا بما اذا كان الفاعل ادما فخرج ما لو كان جنيا وان اتاها

مراراً وجدت من اللذة ما تجده لوجامعها زوجها قيد الكمال بما اذا
 لم ينزل الماء فان سراته وجب كانه احتلام قال في البحر وقد يقال ينبغي وجوب
 الفصل من غير انزال لوجود الايلوج ولا يظهر هذا الاشتراط الا
 اذا لم يظهر لها في صورة ادى ومنها **انزال المنى بوطي** ميتة او بهيمة
 لقصور الشهوة وهذا تصريح بحظر التقييد بقوله سبيلي ادي هي
 ولم ينزل لم يجب الفصل ولا ينتقض به الوضوء ايضا فلا يلزم الا غسل
 الذكر ورعن القهستاني وكذا الخنثى المشكل لا غسل عليه ولا على من
 جاعله الا بالانزال ومنها **وجود ماء رقيق بعد الانتباه من النوم**
 لان النوم مظنة الاحتلام فيحال عليه ثم يحتمل انه منى رقيق بواسطة
 الهوى او الغذاء او الاحتياط لازم في باب العبادات وهذا اي وجوب
 الفصل مقيد بما اذا لم يكن ذكره **منتشرا وقت النوم** لان الانتشار قبل
 النوم سبب لخروج المذي فيحال عليه ولو وجد الزوجان بينهما
 ما دون تذكر ومميزا بان لم يظهر غلظة ولا رقة ولا بياض ولا
 صفرة ولا طوله ولا عرضه يجب عليهما الفصل في الصحيح احتياطا
 كذا ذكره الشارع وذكر ملا مسكين مانعه وان استيقظ الرجل والمرأة
 فوجد منيا على الفراش وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وجب عليهما
 الفصل احتياطا وقال بعضهم ان كان المنى طويلا او ابيض فعلى
 الرجل وان كان مدورا او اصفر فعلى المرأة انتهى فعلموا ما ذكره
 ملا مسكين لا فرق في وجوب الفصل عليهما بين ما لو كان هنالك ٥

علامته

علامة تميز كونه من احدهما ام لم تكن بدليل قوله وقول بعضهم الخ
 وما ذكره الشر من التقييد موافق لما في فتح القدير حيث قال والذي يظهر
 تقييد الوجوب بعد التذكر والمميز بان لم يظهر غلظة ولا رقة
 ولا بياض وصفرة انتهى وعليه فلا خلاف في الحقيقة لجعل احد
 القولين تقييد للقول الآخر وقوله والذي يظهر تقييد الوجوب
 بعدم التذكر اي الوجوب عليهما مقيد بعدم تذكرهما اما لو تذكر
 احدهما فقط كان الوجوب عليه وحده ومنها **وجود بلل ظنه**
منيا بعد افاقته من سكر وغماء احتياطا وتقييده بقوله ظنه
 منيا محترزا به عما لو كان مديا فانه لا غسل عليه كما في شرح ملا مسكين
وبحيض ونفاس اي بخروج دم حيض او نفاس كذا ذكره الزيلعي
 حيث قال اي يجب الفصل عند خروج دم حيض ونفاس فلا انقطاع ^{وعليه} شرط الوجوب لانه السبب لان انقطاع
 طهارة من المحال ان توجب الطهارة الطهارة فعدم الاعتداد به
 بالاغتسال قبل الانقطاع لانه لم يفد لالان الحدوث السابق لم ير
 تفنن والعلامة ملا مسكين جعل الموجب هو الانقطاع ولهذا قال
 وفرض الفصل عند انقطاع حيض ونفاس على حذف المضاف و
 رجه بعضهم بان الحيض اسم لام مخصوص والجوهر لا يكون سببا
 للمعنى قال في البحر والحق غير القولين بل الموجب ارادة الصلوة او ما
 لا يحل به ولا ثمة لهذا الاختلاف من جهة الامة لا تفاتهم على ٦
 عدمه قبل وجوب الصلوة قال في النهرويه اندفع ما في السراج من

لان انقطاع

انه لو انقطع بعد الشمس فاضرت الى وقت الظهر فانه عند الكرخى و
 عامة المتأخرين وعند النجاريين لا قال في البحر واثرا الخلاف يظهر
 في التعاليق كقوله ان وجب عليه الغسل فانت كذا وفيما اذا استشهد
 الحائض قبل الانقطاع فعلى القول بان السبب الانقطاع ولا تقتل
 وعلى القول بان السبب الخروج تغسل لا ترفع ما وجب تغسيلها
 اذا استشهدت قبل انقطاعه مقيد بما اذا استقر بها الحيض ثلاثة
 ايام اما قبلها فلا تغسل ^{تغسل} اجماعا وقوله **ولو حصلت الاشياء المذكورة**
 قبل الاسلام في الاصح وأصل بما قبله وزعم من قال بان الجناية في
 حق الكافر لا توجب الاغتسال بعد الاسلام ^{لان} لان الكلام غير الكفار
 مخاطبين بالشرائع غير سديد لانهم وان كانوا غير مخاطبين بها
 فالإغتسال لا يجب بالجناية ليقال انه وقت وجوب الاغتسال غير
 مخاطب بالشرائع وانما وجوبه بارادة الصلوة جنب ما ومسكين و
يفترض تغسيل الميت كفاية الا ان يكون خنثي مثكل فيقل يتم
 وقل يغسل في ثيابه والا اول اولى وهل يشترط لهذا الغسل
 الية الظاهر انها شرط لاسقاط الوجوب عن المكلف لا التحصيل
 طهارته كما في فتح القدير **فصل عشرة اشياء لا يغتسل منها مذى**
 اى لا يغتسل عند خروج المذى وهو الذى يخرج عند الملاءمة
 والملازمة **وروى** وهو بول غليظ يعقب الرقيق منه **واطلاق**
 بلابل والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية اى لا تغتسل اذا

قبل الموت كالجناية لا ترضى
 المشرقة وهو اى
 وجوب اصح

احملت الا ان ترى البلل كالرجل واحترز المضاف بقوله في ظاهر
 الرواية عما روى عن محمد من انها تقتل احتياطا وهذه الرواية
 مبنية على ان ماءها ينزل من صدرها الى رحمها وقال ابو حفص ان خرج
 الى ظاهر الفرج وجب الغسل والا فلا وهو ظاهر الرواية وقال الحلوا
 في ويه ناخذ **ورواة من غير روى** دم بعد ما في الصحيح وهو قولها
 لعدم النقاس وقال الامام عليها الغسل احتياطا **وايلاج** بخمرة مانعة
 من وجوب اللذة هذا اى عدم لزوم الغسل هو الاصح فلا ينافى ما قدمه
 المؤلف من لزوم احتياطا **وحقنة** **وادخال اصبع ونحوه** في احد السبيلين
 على المختار لقصور الشهوة وقال شارح المنية الاولى ايجاب الغسل باد
 خال الاصبع في قبيل المرأة لغلبة الشهوة دون الدبر وهو بحث منه كذا
 ذكره الشرح اى فلا يقول عليه لكونه مجرد بحث واقول ذكر العلامة نوع
 افدى مانصه قال في التجنيس رجل ادخل اصبعه في دبره وهو صائم
 اختلفوا في وجوب الغسل والقضاء المختار انه لا يجب الغسل ولا
 القضاء لان الاصبع ليس آلة للجماع فصارت بمنزلة الخشبة وقيد بالد
 بر لان المختار وجوب الغسل في القبيل اذا قصدت الاستمتاع لان
 الشهوة فيهن غالبية فيقام السبب مقام السبب دون الدبر بعد ما
 انتهى ومنه يعلم ان ما ذكره الشر من قوله وهو بحث منه غير مسلم
 نعم في شرح التوير ذكر ان المختار عدم وجوب الغسل بادخال الاصبع
 في القبيل كادخاله في الدبر فاستفيد من مجموع كلام الدر المختار

وكلام نوع افدى ان الترجيح اختلف بالنسبة لادخال الاصبع في قبل
المرأة واما ترجيح عدم الوجوب بالنسبة لادخاله في الدبر فلم يختلف
وطي بهيمة او مبته من غير انزال لعدم كمال السبب وليس الانزال
غالبها بالبقاء سببه وهو الا يلدج مقام الانزال **واصابة بكر لم تزل**
بكارتها من غير انزال ولو دخل مئنه فرجها بلوا يلدج فيه لا غسل عليها
ماله تحيل منه لانها لا تحيل الا اذا انزلت وتعيد ما صلت ان لم تكن
اغتسلت لانه ظهر انها صلت بلوطهاارة كذا في البحر وفيه نظر لان
خروج مئنها من فرجها الداخل شرط الوجوب الغسل على المفتي به
ولم يوجد من عن الحلبي والحاصل ان العذر لا يجب عليها الغسل
مطلقا وان جلت بناء على ما هو الاصح من ان وجوب الغسل عليها
بانزالها بقيد بوصوله الى فرجها الخارج واما هو فيلزمه الغسل لان
ظهور حملها آية انزاله وان ضفي عليه كذا بخط شيخنا ومنه يعلم ان ما
ذكره الشر من قوله لا غسل عليها مالم تحبل منه تبع فيه صاحب البحر
قد علمت ما فيه **فصل** في بيان فرائض الغسل يفترض في الاغتسال
من جنابة او حيض او نفاس **اعد عشر شيئا** غسل الفم والانف وهو
فرض اجتهادي لقوله تعالى فاطهروا بخلافهما في الوضوء لان الوجه
لا يتناولهما لان المواجهة لا تكون بداخل الانف والفم وصيغة المبالغة
لغة في قوله فاطهروا وتتناولهما ولا حرج فيهما **والبدن** عطف عام
على خاص ومنه الفرع الخارج لانه كفها لا الداخل لانه كالحلق ولا
بد

بد من زوال ما يمنع وصول الماء للجسد كشمع وعجين بخلاف ما على خلاف
الصباغ وعليه الفتوى وكذا ما بين الاظفار قرويا كان او مدنيا ولو
بقي على جسده خرا برغوث وويثم ذباب اي ذرقه لم يصل الماء الى
تحتة جازت طهارته وما في النهر حيث سوى بين العجين والطين في عدم
منع مخالفتها جزم به في الدس المختار من كون العجين ومن هذا يعلم
ان ما ذكره الشر من كون العجين يمنع فلا بد من ازالة موافق لما جزم به
في الدس خلافا لما في النهر **مسألة** اي المفروض في الغسل غسل الفم والا
نف والبدن مرة يحصل بها الاستيعاب لان الامر لا يقتضي التكرار
وبفترض غسل داخل قلقة لا غير في فسخها على الصحيح وان قصر لا يكلف
كتقب انضم للخرج وما في الكثر من عدم وجوب ادخال الماء داخل الجلبة
للاقلقة يحل على ما اذا لم يمكن الصنع ^{المنسحب} والا فهو مشكل لان لداخل القلقة
حكم الخارج ولهذا انتقضت الطهارة بوصول البول اليها **وسر** اي
يفترض غسل داخل سريرة مجوفة لانه من ظواهر الجسد ولا حرج في ايضا
ل الماء اليه **وثقب غير منضم** اي يفترض غسله لعدم الحرج **وغسل**
داخل المضفور من شعر الرجل مطلقا على الصحيح وما في العيينة
من قوله الا اذا كان علويا او متحركا للخرج منعقب بان لا يحرم الحرج
ممنوعة **لا داخل** المضفور من شعر المرأة ان سري الماء في اصوله
الا اذا كان شعرها مليدا او غزيرا فلا بد من نقضه وشم الماء
على الخروج وان كانت غتية وان انقطع حيضها العشرة وكذا ثمن

ماء الوضوء ولهذا قال في الفتح ثمن ماء الوضوء والغسل على الزوج ولو غتية وهو ظاهر في عدم الفرق بين غسل الحيض والجنابة وفصل في السراج في الحيض بين ما اذا انقطع لاق من عشرة فعلى الزوج وان لعشرة فعليها الاحتياجها الى الصلوة والاوجه الاطلاق بحروجر وبشرة **التي** اي يشترط غسلها وغسل شعرها ولو كثيفة وبشرة **الشارب والمجانب** اي يشترط بشرتهما وغسل شعرهما **والفرج الخارج** لا بد من غسله لانه كالفم بخلاف الداخل لانه كالحلق كما سبق والمحال ان يجب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجهه لان قوله تعالى فاطهروا صيغة مبالغة تقتضي الامر بغسل جميع ظاهر البدن ولو من وجهه الا ان ما تعبر افعال الماء اليه خارج عن الارادة كداخل العينين وباطن الجرح فانه يورث العي في العينين والضرر في الجرح ومن هذا ذكر الحانوتي ان الاثني يلزم غسل عينيه قال العلامة سري الدين والعلامة الصحيحة ان يقال انه يضره وان لم العي يقطع عن الاعى انتهى **تم** يجوز للمجنب ان يذكر الله تعالى ويأكل ويشرب اذا تضرع ففتح وظاهره انه لا يجوز له قبل المضمضة وفي المخاضية المجنب اذا اراد ان يأكل او يشرب فالمستحب له ان يغسل يده وفاه وان تركه لا بأس واختلفوا في الحائض قال بعضهم هي والمجنب سواء وقال بعضهم لا يستحب لانه بالغسل لا تزول نجاسة الحيض عن اليد والفم بخلاف الجنابة والمجنب ان يعاودوا هله قبل ان يغسل

٧ يورث

الا اذا احتلم فانه لا ياتي اهله ماله يغسل كذا في المتن واقره في الفتح وتعبه ابن امير حاج بان ظاهر الاحاديث يفيد الاستحباب لا نفى الجواز انتهى واقول فيه نظر لان قوله ظاهر الحديث الحريشعربانه ورد في الاصل من احاديث والمحال اناله نقف في خصوص الاصل من احاديث واحد فصولا عن احاديث والذي ورد انه عليه السلام دار على نسائه في غسل واحد وورد انه طاف على نسائه وغسل عنده هذه وعند هذه ولما ورد هذا وهذا قلنا باستحباب الغسل بين الجماعين واما الاصل من فاهم يرد فيه شئ من القول او الفعل على ان الورود من جهة الفعل محال لان الانبياء عليهم السلام معصومون عنه وغاية ما يقال انه لما دل الدليل على استحباب الغسل لمن اراد المعاودة علم ان المجنب اذا اراد ان يجامع اهله يستحب له ان يغسل سواء كانت الجنابة من الاحتلام او الاصل من نوع افدى وتعبه شيخنا بما ذكره السمرقندي في بستان العارفين معزيا الى ابن المقفع بقوله من احام ولم يغسل نراحت اهله فولد منه مجنون او محتل فلا يلو من الانفسه انتهى **فصل** في سنن الغسل **يسن في الاغتسال اثنا عشر شيئا** الاول الابتداء بالتسمية والنية كالوضوء والابتداء بالتسمية بعاصب النية لتعلق التسمية باللسان والنية بالقلب واشار الشرب بقوله كالوضوء الى ما ذكره في البحر ان ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل وكذا يندب فيه ما هو مندوب في الوضوء سوى استقبال القبلة لانه يكون غالبا مع كثرة العورة بخلاف الوضوء والا

فضل ان لا يزيد في الاغتسال على قدر الصاع اذا اكتفى به لانه الثابت
من فعله عليه السلام ففي صحيح مسلم كان عليه السلام يغتسل بالصاع
ويتوضا بالماء ولا يابس بالشمع بالماء في التوضي والمغتسل الا انه
ينبغي ان لا يبالغ ويستقصي في ازالة الوضوء على اعضائه ولم يسن
ان يصرح باستحبابه الا صاحب منية المصلي فقال ويستحب ان يمسح
بمزيد بعد الفسل ولم يسن في البهرشيا من السنن لكن في الدرر
ذكر ان سنة كسفن الوضوء سوى الترتيب ولم يرد مطلق الترتيب
بل خصوص الترتيب المعهود في الوضوء **فروع** عليه غسل وثمة رجال
لا يدعه وان راوه والمرأة بين رجال او رجال ونساء او نساء فقط
واما الاستنجاء فيترجى مطلقا والفرق لا يخفى من يتصرف ووجه
الفرق على القول بعدم التأخير في الرجل اذا كان بين رجال ونساء
او نساء فقط ان الشهوة في حقهن اغلب فاذا انظر هو اليها يكون
الداعي من الطرفين بخلاف ما اذا نظرت هي اليه فانه يكون من طرف
واحد **وغسل اليدين** الى الرسغين من السنن **وغسل نجاسة لو**
كانت على بدنه بانفراده ليطمئن بزوالها قبل ان تشيع على جسده
ظاهرا كلامه يفيد ان ازالته بخصوص هذه الكيفية اعني كون ازا
لتها قبل الوضوء والاغتسال هو السنة لئلا تزه دار بافاضة الماء فلا
ينافي ان مطلق ازالته غير مقيد بما ذكر فرضي ان يقال الفرض في
الاغتسال ازالة النجاسة الحكيمة واما الحقيقية فليست من فرضه

مكرر

95
وغسل فرجه وان لم يكن به نجاسة ليطمئن بوصول الماء الى الجزء الذي
يضم من فرجه حال القيام وينفخرج حال الجلوس والحاصل انه ان كان
بالفرج نجاسة غسله بعد غسل ما على بدنه من النجاسة الحاقا له بها
وان كان طاهرا غسل قبل غسل تلك النجاسة الحاقا له باليدين **ثم**
يتوضا الوضوء الصلوة فيثلث الغسل ويمسح الرأس في ظاهر الرواية لا
يمسحها لانه يجب عليها الماء والاول اصح **ولكنه يؤخر غسل الرجلين**
ان كان يقف حال الاغتسال **في محل** يجتمع فيه الماء لاحتياجه لغسلها ثانيا
من الغسالة كذا ذكره الشارع تبعا لما ذكره في البحر من ان اكثر مشايخنا
على انه يؤخر غسل رجله مطلقا يعني وان لم يكن ببدنه نجاسة والاصح
من مذهب الشافعي انه لا يؤخر مطلقا واصل الاختلاف ما وقع رواية من
عائشة وميمونة ففي رواية عائشة توضا للصلوة ولم تذكر تأخير القد
مين فالظاهر تقدم غسلها فاخذ بهذه الشافعي وبعض مشايخنا
لطول الصلوة والسنت في الحديث وفي رواية ميمونة التصريح بتأخير
غسلها فاخذوا اكثر مشايخنا لشهرتها وفي المجتبى الاصح التفصيل وهو
المذكور في الهداية ووجه التوفيق بين الرويتين يحمل ما روت عائشة
على ما اذا لم يكن في مجتمع الماء وحمل ما روت ميمونة على ما اذا كان
في مجتمع الماء **ثم يفيض الماء** على بدنه ثلاثا مستوعبا من الماء المعهود
في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية ارطال وقيل المقصود عدم الا
سراف وفي الجواهر لا اسراف في الماء الجاري لانه غير مضيع در والظلمة



هر ان ما في الجواهر ينسب على ان المراد بالاسراف تبضيع الماء وهو
لا يتأتى في الماء الجاري والافقد ورد النهي عن الاسراف ولو على شط
نهر وهو يفيد كون المراد بالاسراف ما تراءى على الثلث ويجوز نقل
الجملة في الغسل من عضو اذا كان الماء يتقاطر بخلاف الوضوء لان البدن
في الغسل كعضو واحد **ولو انفس في الماء** الجاري او ما هو في حكمه
كالعشر في العشر **ومكث** قدر الوضوء والغسل او في المطر كذلك **فقد اكل**
السنه وقول الشرح كالعشر في العشر مختار عامة المتأخرين قال ابو الليث
وعليه الفتوى وقال الكرمانى انه ظاهر عن محمد الا ان المصريح به في غير
موضع ان الظاهر عن الامام وهو الصحيح تفويضه لراى المبتلى وفي كان
الحاكم الشهيد عن ابي عصمة كان محمد يوقت بعشرة في عشرة ثم رجع
الى قول الامام وقال لا اوقت فيه شيئا وفي الدر عن البحر انه المذهب
وان التقدير بالعشر في العشر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه **ويبتدى**
في صب الماء براسه ويفعل بعدها منكبه الايمن ثم الايسر ويدلل
جده في المرة الاولى ليتم الماء بدنه في المرتين الاخيرتين وليس ذلك
واجبا في الغسل الا في رواية عن ابي يوسف مخصوص صيغة اظهر وانيه
بخلاف الوضوء لانه بلفظ اغسلوا ما ذكره الشارع من ان الدلك ليس
بواجب الا في رواية عن ابي يوسف موافق لما في النهر حيث قال وعن ابي
يوسف وجوبه ومخالف في البحر عن الفتح من انه شرط وكذا كلام ملا
مسكين صريح في كونه شرطا اوضح عبارة وقال مالك الدلك في الغسل

شرط

شرط وهي رواية الامالى عن ابي يوسف ذكره في المحيط انتهى وكان على الشا
رح التصریح بعدم وجوب الدلك في الوضوء ايضا وما ذكره من انه يبتدى
في صب الماء براسه مخالف لما ذكره ملا مسكين حيث قال وكيفيته ان يبدا
بمنكبه الايمن فيفيض الماء عليه ثلوثا ثم بمنكبه الايسر كذلك ثم يفيض الماء
على راسه وسائر جسده كذلك انتهى والحاصل ان كيفيت الصب ثلوثه
اقوال قيل يبدا بالراس كما ذكره المصنف وهو ظاهر لفظ البداية وظاهر
لفظ بمونته واقتصر المصنف على هذه الكيفية تبع لما ذكره في البحر
ما يقتضى ترجيحها اي قيل يبدا بالمنكبه الايمن ثم الايسر ثم الراس كما ذكره
ملا مسكين واقتضاه عليها وعدم ذكر غيرهما شعر بتخصيصها وبه صرح
في الدر والمجتبى وبقي كيفية ثلثه قال في البحر لم ار من رجحها وهي
البداة بالمنكبه الايمن ثم المنكبه الايسر **فصل اداب الاغتسال هي اداب**
الوضوء فما كان منه مندوبا في الوضوء يندب في الاغتسال **الا انه** لا يستقبل
القبلة حال اغتساله لانه يكون غالبا مع كشف العورة فان كان مستورا فلا
باس به ويستحب ان لا يتكلم بكلام معه ولودع الله في مصب الاقدار ويتج
انه يغسل في محل لا يراه احد ممن لا يحل له النظر لعورته والا ثم على النا
ظر لا عليه هو بخلاف الاستنجاء اذا كان لا يمكنه الا بالكشف فانه يتركه
كما سبق وكذا المرأة يستحب لها ان تغسل بمحل لا يراها غيرهما من النساء
فان كان لو اغتسلت لراها الرجل نواضره وقدمنا انها تيمم وتضلى و
يستحب صلاة ركعتين بعده ويكره فيه ما يكره في الوضوء ويراد فيه كراهة

الدعاء كما تقدم وما ذكره الشر من قوله ولا تقدير للماء الذي يظهره في الفضل
والوضوء لا يختلف احوال الناس ويراعى حاله الا وسطا من غير اسراف ولا
تقير بحكي في كلام غيره بقليل ونقص بمداقة ثم يفيض الماء على يده
مستوعبا من الماء المعهود في الشرع للوضوء والفضل وهو ثمانية ارطال
وقيل المقصود عدم الاسراف وورع عنه عليه السلام انه كان يغتسل با
لصاع ويتوضا بالمد **فصل بين الاغتسال لاربعة اشيا منها صلوة**
الجمعة على الصحيح لانها افضل من الوقت وقيل انه لليوم وثمرة لو
احدث بعد غسله ثم توطأ لا يكون له فضله على الصحيح وله الفضل على
المرجوع وما نقله الشارع عن معراج الدراية من انه لو اغتسل يوم الخميس
اول ليلة الجمعة استثنى بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الراحة يتبني
على انه اليوم وبه قال الحسن بن زياد **وصلوة العيدين والاصرام في**
عرفة بعد الزوال لانه عليه الصلاة والسلام كان يغتسل يوم الفطر
والاضحى وعرفة وقال من توطأ يوم الجمعة فيها وقعت ومن اغتسل
فهو افضل وقوله وللاصرام اي لاجله وما اظن احدا ان قال لليوم فقط
نهر واثار بقوله وللحاج في عرفة الحز الى انه للوقوف قال ابن امير
حاج وما اظن احدا انه ذهب الى استثنائه ليوم عرفة من غير حضور
عرفات ولا ينال السنة الا اذا اغتسل في نفس الجبل بحر وعل العلة
فعله عليه السلام في عرفة واعلم ان من ائمتنا من قال ليس الفضل
في هذه المواضع سنة بل مستحب ومن صرح بذلك ملاسكين حيث

قال

قال وقيل هذه الاربعة مستحبة قال في الفتح وهو النظر لعدم الموا
ظبة لكن قد نقلت في الجمعة ومن ثم قال الحلبي الذي يظهر استثنا
نهر وفي الاصل للإمام محمد جعل الفضل يوم الجمعة **هنا ويندب**
الاغتسال في ستة عشر شيئا تقريبا لانه يزيد عنها لمن اسلم طاهرا
بان لم يكن جنبا ولا هائضا ولا نفسا للتنظيف عن اثر ما كان منه ومن
بلغ بالسن وهو خمس عشرة سنة على المفق به للغلام والحارية ومن
افاق من جنوب او سكر او اغماء **و** **فجامة** اي بعد الفراغ منها **و**
غسل ميت خروج من خلاف القائل بدروم الفضل منها **وفي ليلة برة**
وهي ليلة النصف من شعبان لاهيائها وعظم شأنها اذ فيها تقسم الا
جال والارزاق **وليلة القدس** اذ اراها يقينا او علما باتباع ما ورد في
وقتها لاهيائها **وللدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم** تعظيما لحر
متها وقد روى على حفرة المصطفى صلى الله عليه وسلم **والوقوف**
بمزدلفة لانه ثاني الجمعين ومحل اجابة دعاء سيد الكونين لفقران
الدماء والمظالم لانه **غداة يوم النحر** بعد طلوع فجره لانه به يدخل و
وقت الوقوف بمزدلفته ويخرج قبيل طلوع الشمس **وعند دخول مكة**
شرفها الله تعالى **لطواف ما والزبارة** اي ولطواف الزيارة فيؤديه باكمل
الطهارتين ويقيم بتعظيم حرمة البيت الشريف **ولصلوة كوف** اي
يندب اي لاجل صلاة كسوف الشمس وضوف القمر لاداء سنة صلا
تهما **واستقرار** اي يندب الفضل لاجل طلب استئزال الغيث رحمة

الخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة باكمل الطهارتين **ومنع** اي
 يندب لاجل تخفيف النجاسة الى الله تعالى وكرمه بكشف الكرب منه **وظلمة**
 اي يندب لاجل ظلمة حصلت نهارا وريج **شديد** في ليل او نهارا لان
 الله تعالى اهلك به من طغى كقوم عاد ويندب للتائب من الذنب
 والقادم من السفر والمستحاضة اذا انقطع دمها ولمن يرا وقتله ولرعي
 الجمار **فرج** اصابته نجاسة وضي مكانها غسل جميع بدنه وكذا يغسل
 جميع ثوبه احتياطا اذا تنجس طرفه وجهل محل النجاسة وهذا هو الصحيح
 خلافا لما قيل انه يطهر يغسل طرف منه **باب التيمم** هو لغة المقصد
 قال الشاعر فلا ادري اذ يمت ارضا اريد الجيرة لهما يلبيني وشرعا
 قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة معلومة مخصوصة لا قامة القرية
 وشرع في غزوة المريسيع لما اضلت عائشة عقلاها والمريسيع قيل با
 لمهمل وقيل بالمعجمة اسم ماء من ناحية قد يد وكان ذلك في غزوة بني
 المصطلق في شعبان سنة ست من الهجرة ومن هنا استفاد انه من
 خصائص هذه الامة قال في البحر والرحضة لنا فيه من حيث الالة
 حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو ملوث ومن حيث المحل للا
 قتصار فيه على شطر الاعضاء وثلاث به ناسيا بالكتاب وقدم على
 مع الخفين مع انه طهارة مائية لثبوتها بالكتاب **نهر ومع التيمم بشرط**
ثمانية الاول منها **النية** لان التراب ملوث فلا يصح مطهر الا بالنية
 والماء خلق مطهرا **وحقيقتها** اي النية **عند القلب** على الفعل اي على

الجاد

باب التيمم

44
 ايجاد الفعل جزما **وقتها عند ضرب** يده على ما يتيمم به او عند مسح
 اعضائه بتراب اصابها **وشروط صحة النية** ثلاثة الاسلام ليصير
 الفعل سببا للثواب والكافر محروم منه **والتمييز** لفهم ما يتكلم به **والعلم**
 بما ينويه ليعرف حقيقة النوى والنية معنى ور العلم الذي يسبقها
 وقال في الاشباه هي في اللغة كما في القاموس نوى الشيء ينويه نية مشد
 دة ومخففة قصده انتهى وفي الشرع على ما في التلويح قصد الطاعة
 والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يرو عليه النية في
 التروك لا يتقرب بها الا اذا صار التروك كفا وهو فعل وهو المكلف
 به في النهي لا التروك بمعنى العدم لانه ليس داخل تحت القدرة للعبد
 كما في التحرير الى اخره **ويشترط لصحة نية التيمم للصلاة به احدى ثلاث**
اشياء امانية الطاهرة من الحدث القائم به ولا يشترط تعيين الجنائ
 من الحدث فتكفي نية الطهارة لانها شرعت للصلاة وشرطت لصحتها
 وباعتها فكانت نيتها نية اباحة الصلاة **واستقامة الصلاة** لان
 اباحتها برفع الحدث فيصح باطلاق النية وبنية رفع الحدث لان
 التيمم رافع له كالوضوء واما اذا قيد النية بشئ فلا بد ان يكون خاصا
 بنية في الشرط الثالث بقوله **اونية عبادة مقصودة** وهي التي لا تجب
 في ضمن شئ آخر بطريق التبعية بان تكون قد شرعت ابتداء تقربا
 الى الله تعالى حيث انها لا تصح بدون طهارة فيكون النوى اما صلاة
 او جزء الصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم للصلاة او لصلاة الجنا

رزة أو سجدة التلاوة أو نوتة لقراءة القرآن بعد انقطاع حيضها أو نفاسها
سها لأن كل منهما عبادة لا بد له من طهارة وفي تيمم الجنب لقراءة القرآن
روايتان صحح في السراج وغيره عدم الجواز وجرم في البدائع وغيرها
بالجواز **فلا يصلي به** إذا نوى التيمم فقط أي مجردا من غير ملاحظة شيء
مما تقدم أو نواه **لقراءة القرآن** ولم يكن جنباً بأن كان محدثاً وكذا المرأة
إذا نوتة للقراءة ولم تكن مخاطبة بالتطهير من حيض ونفاس يجوز قراءة
المحدث لا الجنب فلو تيمم الجنب لمس المصحف أو لدخول المسجد أو تعليم
الغير لا تجوز به صلواته في الأصح وكذا الزيارة القبور والأذان والإقامة
والسلام ورده وكذا إذا يصلي به إذا تيمم لأجل سجدة الشكر على قو
لها خلوا فالمحدث بناء على أنها ليست بقربة عندهما وقربة عنده
لا ينبغي عند الإسلام هنا كما وقع للشارح تبعا لفتح القدير وغيره لأنه
يوهم أنه يصح منه لكن لا يصح به كغيره وليس كذلك لعدم اهلية للنية
الثاني من شروط صحة التيمم **العذر المبيح للتيمم** وهو أنواع **كعبه ميا**
وهو ثلث فرسخ بقلية الظن وثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة وهي
ذراع ونصف بذراع العامة **عن ماء** ولو في **المصر** على الصحيح للمخرج
وعن الكوفي أنه إن كان يسمع صوت أهل الماء فهو قريب وإن كان
لا يسمع فهو بعيد وبه أخذ أكثر المشايخ ملو مسكين عن فتاوى قا
ضى خان **ومرضى** أي من العذر المبيح ضوق اشتداد المرض أو بطل
برءه أو تحركه كالمحموم والمبطلون **وبرد** أي من الأعذار **برد يخاف منه**

بقلية

بقلية الظن **التلف** لبعض الأعضاء أو **المرض** إذا كان **خارج المصر** يعفى
العذر ولو القرى التي يوجد بها الماء المستن أو ما يستن به سواء كان
جنباً أو محدثاً أو إذا عدم الماء المستن أو ما يستن به في المصر فهو كالبرية
وما جعل عليكم في الدين من حرج كذا ذكره الشارح بناء على ما في الأسرار
من أن ضوق المرض من الوضوء بالماء البارد في المصر يبيح له التيمم والا
صح عدم جواز التيمم لأجماعهم وإنما الخلاف في الجنب لو ضاق على
نفسه مرضاً أو اغتسل ولم يجد ثوباً يتد في به ولا مكاناً يابسه ولم يقدر
على ماء مستن ولا ما به يستن قال الإمام يجوز له التيمم مسافراً كان
أو مقيماً وخصاه بالمسافر قيل هو اختلاف زمان بناء على الخلاف في جواز
قبل الطلب من الرفيق إن كان ثمة رفيق وعليه فعند جواز التيمم عند
هما محمول على ما إذا لم يطلب الماء الخارج من جميع أهل المصر أما إذا
طلب منع جاز عندهما أيضاً واستظهر في النهر قول الإمام وذكر
أحموى أن الفتوى عليه **وضوق عدوى** أي العدوى يبيح التيمم إذا ما
كان أو غيره كالحية والنار وكذا لو كان فاسقاً فخافت على نفسها منه
أو ضاق المقلس الحبس بأن كان مديناً وكذا الخوف على المال ولو
كان أمانة ولا إعادة عليهم ولا على من حبس في السفر بخلاف إذا
المكره على ترك الوضوء فإنه يتيمم ويعيد صلواته وما ذكره الشارح
من عدم الإعادة موافق لما في الدررية ويخالف ما في النهاية من
لمزوم الإعادة ووفق في البحر يحمل ما في النهاية على ما إذا حصل من

العبد وعيد نشأته مخوف وما في الدرية على ما اذا وجد لا عن شيء
 قال ثم رايت ابن امير حاج صرح بذلك **وعطش** اي مما يبيع القيمة
 العطش سوا حافه حالاً او مالا على نفسه او رفيقه في القافلة اي وا
 بته ولو كلبا لان المعدل للحاجة كالمعدوم المضطر اخذه قهراً وقتاً
 له فان قتل رب الماء فهدر وان المضطر ضمن بقودا ودية من عنده
 السراج وينبغي ان يضمن المضطر قيمة الماء وهذا يجب عمله على ما اذا
 كان رب الماء غير محتاج اليه واعلم ان الماء المسيل في الفلاة لا يمنع القيمة
 ما لم يكن كثيراً يعلم انه للوضوء ايضاً وقيد ابن الكمال خوف العطش
 على الدواب بتعذر حفظه الفسالة لعدم الاناء **واحتياج** اي مما
 يبيع القيمة احتياج الماء للبحرين لانه من الامور الضرورية وكذا اذا
 احتاجه لانه النجاسة **الطبخ مرق** اذا الاضرورة اليه وسئلت عما
 اذا احتاجه للمقهوى فقلت ينبغي التفصيل فان كان يلحقه بتركها ضرر
 يتيمم والا فلا **ولفقد الله** طاهرة اطلقت فعم الثوب ما لم تنقص قيمته
 بالادلا او بشقة نصفين انتقاها يزيد على قيمة الماء فانه يتيمم وهذا
 وان لم اره الا للشافعية لكن قواعدنا لا تأباه ولو لم يجد الله يستقي
 بها ووجد من ينزل اليه باجر لزمه **در** تتمه جنب وحافض طهرت
 وميت معهم من الماء ما يكفي لاحدهم ان كان لواحد منهم فهو احق
 به وان كان مشتركاً لا ينبغي لاحدهم ان يستعمله وان كان مباحاً
 فاجنب احق به خلاصة وغيرها وفي الظهيرية عامة المشايخ على ان الميت

احق وقيل الجنب اولى وهو الاصح ولو مع ما رزمه فالحيلة لجواز التيمم
 مع ان يخلطه بماء الورد حتى يغلب عليه او يهبه من غيره ثم يستودعه و
 قول قاضيان وليس بصحيح عندي لانه يلزمه شر الماء بشئ المثل فاذا
 تمكن من الرجوع كيف يتيمم رده في الفتح بان الرجوع مأكول بسبب مكروه
 وهو مطلوب الهدم شرعاً فيجوز ان يعتبر الماء معدوماً في حقه لذلك
 وان قدر عليه حقيقة نهر وما في الدر من قوله او يهبه على وجهه
 يمنع الرجوع ترجيحاً لبحث قاضي خان تنبيه في العاجز عن الوضوء بنفسه
 تفصيل كما في البحر عن المحيط فان كان له ولد او خادم ولو اجيراً فلا
 ف في انه يكون قادراً وفي الزوجة والمعين يكون قادراً عندهما لا عنده
 وفيه من صلاة المريض عن الواجبة المريض اذا كان لا يمكنه الوضوء
 والتيمم وله جارية فعليها ان توضحه لانها مملوكة وطاعة المملوك
 واجبة اذا عرى عن المعصية واذا كان له امرأة لا يجب عليها ان يكون
 من حقوق النكاح الا اذا تبرعت فهو اعانة على البر والعبد المريض يجب
 على مولاه ان يوضيه بخلاف ^{المراة} المريض حيث لا يجب على الزوج ان يتعاضد
 هدها لا المعاهدة اصلا مع المملوك وهو واجب على المالك واما المرأة
 فخرق فكان اصلا معها عليها ولو استعان بغيره فاجب الا باجر له ان يتيمم
 عند الامام مطلقاً قبل الاجراء اكثر وقالوا ان ربع درهم لا يتيمم كذا في
 المبتهى وفي التجنيس ما يفيد ان وجود المال كاف في الوجوب مطلقاً
 ويمكن عمله على ما اذا لم يطلب اكثر من اجر المثل واستظهر في البحر

عدم الجواز اذا كان قليلا اذا كان كثيرا وكلامه يفيد ان القليل اجر
المثل والكثير ما زاد عليه وينبغي عمله على ما اذا ~~كان~~ لم تكن الزيادة يسيرة
تنبيه اضر فاقد الطهورين الماء والتراب بان حبس في مكان نجس
او عجز عنهما الممرض يوترها عنده وقال لا يتشبه بالمصلين وجوبها
في ركع ويسجدان وجد مكانا يابس او الا يوحى قائما ثم يعيده بقيتي
واليه صح رجوع الامام تنوير وشرحه ثم ذكر في الشرع ان المحبوس
اذا صلى بالتيمة ان في المصراعاد والا لا الى اخره ومعنى التشبيه
بالمصلين ان لا يقصد بالقيام الصلوة ولا بقراءة شيئا واذا احتج ظهره
لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح وتنام يطلب من حاشيتنا
على ملا مسكين **وضوف فوت صلاة جنازة** اي من العذر وضوف فوتها
وضوف فوتها بعدم ادراكه شيئا من تكبيراتها واشتغل بالطهارة
فان كان يربحوا ادراكه البعض لا يتيمم لعدم خوف الفوت لانه يمكنه
اذا الباقي وحده ثم جواز التيمم بخوف فوت صلاة الجنازة يختص المحدث
حدثا اصغر بل الجنب كذلك لانه صلاة الجنازة دعاء في الحقيقة لكن انما
ب التيمم لكونها مسماة باسم الصلوة ولو جئني باضري بعد الفراغ من
الاولى اعاده عند محمد لا عندهما وهو مقيد بما اذا لم يتمكن من التوضي
فان تمكن ثم زال تمكنه اعاده اتفاقا واختلف التصحيح في الولي ففي
الهداية صح انه لا يتيمم لعدم خوف الفوت وظاهر الرواية يجوز
للولي ايضا الكراهة الانتظار وفي الزيلعي معزيا الشمس الاثمة المحلوي

بلغ مقابل

انه الصحيح **او عي** من العذر المبيح للتيمة وضوف فوت صلاة العيد
وضوف فوتها بزوال الشمس ان كان اماما وبعدم ادراكه شيئا منها
مع الامام ان كان مقتديا **ولو** كان **بغافيهما** بان سبقه حدث في
صلوة الجنازة او صلاة العيد يتيمم ويتم صلوة لفجره عنه بالماء وير
فع الجنازة وطهر والمضد للزحام في العيد **وليس من العذر وضوف فوت**
صلوة الجمعة والوقت ولو وقت وترلفواتهما الى بدل وقيل يتيمم
لفوت الوقت قال الحلبي والاصوط ان يتيمم ويصلي به ويعيد درن
اعلم ان التعليل بالبديلة معترضة بان الظاهر ليس بدلا عن الجمعة بل
الامر بالعكس خلافا للزفر واجيب بانه بدل صورة لان الجمعة اذا كانت تقضي
ظهرا وان كانت اصلا معنى **تتمتع** قال العلامة الحلبي لقائل ان يقول بجواز
التيمم في المصل صلاة الكسوف والسنن الرواية غير سنة الفجر اذا خاف فو
تها لو توضحا لانها تفوت لا الى بدل لاسيما على القول بان العيد سنة اما
سنة الفجر فان خاف فوتها مع الفريضة لا يتيمم وان وحدها فكذلك الله على
قياس قول محمد لانه يقضيها عنده بعد الارتفاع وعلى قياس قولهما
يتيمم لانه لا يقضيها نهر وكذا النوم والسلام وسرده وان لم يجز الصلوة
به قال في البحر وكذا الكل ما لم يشترط له الطهارة كما في الميتفي وجاز لدخول
مسجد مع وجود الماء والنوم فيه واقره منصف التنوير لكن في النهر الظاهر
ان مراده في الميتفي للجنب فسقط الدليل وفي القهستاني عن المختار جواز
مع الماء بسجدة التلاوة لكن سيجي تقييده بالسفر لا الحضرة ثم رأت ما

بيان
مضيق

يؤيد كلام البحرور **الثالث** من الشروط **ان يكون التيمم بطاهر من جنس الارض** لو كان بطهور او مطهر كما في التنوير لكان اولى لتخرج الارض المتنجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل فتكون طاهرة في حق الصلوة دون التيمم **كالتراب والحجر والرمل والجص والمفرة والكبريت والملح الجبلي على المفق** به والاجر المشوي على الاصم والزيادة الا ان تكون مظلمة بالذهب وكذا الباقوت والفرود والزبرجد والفيروزج والعقيق والبخس والمرجان على الصواب فمافي الفتح من عدم الجواز به سبق قلم نهر لكن في الدس ولا بمرجان لشبهه بالنبات لكونه اشجارا ثابتة في قعر البحر على ما حرره المصنف رحمه الله تعالى انتهى والمختلط بالتراب ان كانت الغلبة للتراب يجوز التيمم به وان كانت للمراد لا يجوز نوع افدى ومنه يعلم حكم المتساوي وكذا يجوز بطين غير مغلوب بما لكن لا ينبغي التيمم به قبل ضوف فوت الوقت لسلايصير مثله بلا ضرورة ولكن لا ينبغي ظاهر كلام الزيلعي يقتضي عدم جواز التيمم بما هو من جنس الارض اذا خالطه شئ اخر ليس من جنس الارض مطلقا سواء كانت الغلبة لما هو من جنس الارض ام لا ونصه قال في المحيط اذا كان الخرف من طين خالصا يجوز وان كان من طين خالطه شئ اخر ليس من جنس الارض لا يجوز كالزجاج المتخذ من الرمل وشئ اخر ليس من جنس الارض انتهى وهذا اي جواز التيمم بكل ما كان من جنس الارض بالنسبة لمذهب الامام الاعظم ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل

وقال الشافعي لا يجوز الا بالتراب وهو رواية عن ابي يوسف كذا ذكره الشافعي ملو مسكين والذي في الزيلعي وقال ابو يوسف والشافعي لا يجوز الا بالتراب لا يصح التيمم بخو **الخطب والفضة والذهب** من كل ما يحترق فيصير رمادا كالشجر والخطبة او ينقطع ويلين كالحديد والرصاص والنقدين والرجاج واراد بالذهب والفضة خصوص المبول منهما اما قيل البك فيصح التيمم مادام في المعدن وكذا الحديد والنحاس لانهما من جنس الارض كما في شرح الكنز للعيني **بالمسح** في ظاهر الرواية قال في الخلاصة ويمسح من وجهه ظاهر البثرة والشعر على الصحيح وكأنه احتراز به عما جزمه الحدادي من انه لا يجب عليه مسح النجاسة وفي المجتبى ومسح العذار شرط والناس عنه غافلون وروى الحسن عن ابي حنيفة انه الى الرسفين وجه ظاهر الرواية قوله عليه الصلوة والسلام التيمم ضربان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين **الخامس** من الشروط **ان يمسح بجميع اليد او بالكثرها حتى لو مسح باصبعين لا يجوز ولو كرو** حتى استوعب بخلاف مسح الرأس **السادس** من الشروط ان يكون بصريتين بباطن الكفين ولو في مكان واحد وكذا التيمم اثنان من مكان واحد جاز لانه لم يصير مستعملا اذا التيمم انما يتأدى بما التزق بيده قال في النهر اذا جاوز تيمم اثنين من مكان واحد فعلى جهر واحد امسح بالاولى و قول المصنف بباطن الكفين موافق لما ذكره الجبلي عن الرخيرة انه يضرب بظاهرهما وباطنهما والمراد هنا الوضع استلزم اولا ويقوم مقام

اليد من الشروط **السادس** وهو الوجه واليد ان الى المرفقين صح

الضرب بين اصابع التراب جسده اذا سمحه بنية التيمم حتى لو احدث
بعد الضرب فمسح وجهه وذراعيه لم يجز لانه احدث بعد ما التي بعض
التيمم لان نفس الضرب داخل في التيمم وبه قال السيد ابن شجاع وهو
الاصح وقال الاسيبجا بي يجوز لكن ملاك فيه ماء واحد ثم استعمل ثلث
امر غير بذلك ونوى ثم احدث الامر قال في التوشيح ينبغي ان يبطل على
قول ابن شجاع واثر الخلاف في ان الضرب ركن ام لا يظهر فيما سبق و
في النية بعد الضرب فمن جعله ركن الفاهاه ومن لم يجعله ركن اعتبرها
وما في الخلاصة ادخل راسه بنية التيمم موضع الغبار يجوز ولو
انهدم الحائط فظهر الغبار فحرك راسه ونوى التيمم جاز والشرط
وجود الفعل منه كما في البحر او يقال المراد الضرب او ما يقوم مقامه
كما في **النهر السابع** من الشروط **انقطاع ما ينافيه من حيض او نفاس**
او حدث الثامن منها زوال ما يمنع المسح على البشرة كشحم وشحم و
سببه ارادة ما لا يحل الا بالطهارة وشروط وجوبه **ثمانية** كما ذكر بيان
في الوضوء فلهذا لم يذكرها هنا وهي العقل والبلوغ والاسلام وقدرة
استعمال الماء الكافي ووجود الحدث وعدم الحيض والنفاس وضيق
الوقت وكون القدرة على استعمال الماء الكافي من الشروط بالنسبة
للوضوء واما بالنسبة للتيمم فالشرط القدرة على استعمال ما يجوز
منه التيمم وركناه مسح اليدين والوجه وكيفية التيمم ان يضع
بطن كفه اليسرى على كفه ظهر اليمنى ويمسح بثلوث اصابع اصفها

ظاهر

ظاهره اليمنى الى المرفق ثم يمسح باطنه اي باطن ذراعه بالابهام والسجدة
الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك ملاك مسكين بقليل زيادة **وسنن**
التيمم سبع التسمية في اوله كاضله والترتيب والحوالة **واقبال اليدين**
بعد وضعها في التراب وادبارهما ونفضهما التقاعن ثلوث الوجه والمثلة
ولهذا لا ييمم بطين رطب حتى يحف الا اذا خاف خروج الوقت وتفر
بج الاصابع وذكر في الدر المختار ان سنه ثمانية الضرب بباطن كفه
واقبالهما وادبارهما ونفضهما وتفر بج اصابعه وتسمية وترتيب وو
لا وندب تاخير التيمم لمن رجو الماء بقلية الفطن **قبل خروج الوقت** المحتجب
اي يستحب لعل الماء وهو رجو ان يؤخر الصلاة الى اخر الوقت بحيث
لا يقع في الوقت المكروه ليؤدبها باكل الطهارتين ولا يجب عليه ذلك
لان العدم ثابت حقيقة فلا يزول حكمه بالثبوت وعن ابي حنيفة وابي
يوسف في غير رواية الاصول ان التأخير واجب زيلعي وملا مسكين
وقوله بحيث لا يقع في الوقت المكروه ومقتضاه عدم جواز تأخير المغرب
الى غيبوبة الشفق لكن حكاه السيد الحموي عن المحيط بقيل بعيد ان
يقال وظاهر اطلاقه يشمل صلاة المغرب الى غيبوبة الشفق وهو الذي
عليه الاكثر انتهى **ويجب التأخير بالوعد بالماء** ولو خاف القضا
قال في البحر واجمعوا انه اذا وعده ان يعطيه الماء لا يتييم وينتظر
وان خرج الوقت **ويجب التأخير بالوعد بالتوب** على العارفين **والقضا**
كحل ولو **ما لم يخف القضا** لا يجب التأخير وان خاف القضا

كالوعد بالماء لظهور القدرة بوفاء الموعد **ظاهر** **ويجب طلب الماء**
 الى مقدار اربع مائة خطوة ان ظن قربه مع الامن والا فلا ولو بعث
 من يطلبه له كفاه عن الطلب بنفسه وأشار الوافي تبعاً لصدور الشر
 يعة الى ان وجوب الطلب قدر الفلوة انما يجب بشرط ^{ان} لا تقب
 القافلة وتذهب عن بصره والفلوة رمية ٣٣ على ما ذكره العيني
 وذكر ملا مسكين انها ثلثمائة ذراع الى اربع مائة ذراع بذرراع الكرباس
 من الجوانب الاربع بمعنى انه يقسم المشي مقدار الفلوة على هذه الجهات
 نهر لا كما فهمه في البحر من انه يكفي النظر في هذه الجهات وهو في
 مكانه وفي حاشية الدر المنصف عن البرهان اعتبار الفلوة من جانب
 ظنه فقط لا من كل الجوانب ويمكن حمل ما ذكره في النهر على ما اذا وجد
 ظنه في كلوم الجوانب فلا يخالف ما في البرهان والاصح عدم اعتبار
 الفلوة فيجب عليه الطلب قدر ما لا يضر نفسه اذا انقطع وبرفقته
 اذا انتظروه وهو جواب الامام حسين سآله ابو يوسف عن
 المسافر لا يجرد الماء ومعنى قول المصنف ان ظن قربه اي ظن المسافر
 فرق به ظنا غاليا اشار الى ذلك الزيلعي حيث علل المسألة بقوله
 لان غلبة الظن توجب العمل كاليقين ومعناه انه يطلبه دون الميل
 وحد القرب ان بينه وبين الماء دون الميل باخبار عدل وامارة
 ظاهرة وكذا ان وجد احد وجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم
 يسأل فاضرب الماء بعد ذلك اعادة والا فلا زيلعي واعلم ان ما ذكره

ان يظن

المصنف

المصنف وجوب الطلب هو الظاهر فلا ريب في ان يري
 سف من عدم وجوب الطلب ويتفرع على الاختلاف في الوجوب
 وعدمه ما في البحر عن السراج لو تيمم من غير طلب ثم طلبه فلم
 يجده وجبت عليه الاعادة عندهم فلا في يوسف انتهى وقوله
 فلم يجده يقتضي انه لو وجده وجبت الاعادة حتى عند ابي يوسف
 واعلم ان المراد بالوجوب الافتراض ذكره المصنف في حاشية الدر
 مستد لا بطلوى قاضي خان حيث قال اذا غلب على ظن المسافر انه
 لو طلب الماء يجده او اخبر بذلك فينذر يفترض عليه الطلب يمينا
 ويباير اقدر غلوة انتهى وقيد المخبر في الدائع بالعدل وأشار
 بقوله **ويجب طلبه ممن هو معه ان كان في محل الانتشع** به النفوس
 الى ما ذكره ملا مسكين معربا لابي نصر العطار حيث قال ان كان المسافر
 في موضع يجرى الماء فالأفضل ان يسأل من رفيقه وان لم يسأل اجزأه وان
 كان في موضع لا يجري الماء لا يجزئه قبل طلب انتهى **وان لم يعط الا**
بتمن مثله لزم شراؤه به ان كان معه فاضلا عن نفقته واجرة عمله
 فهذه شروط ثلاثة للزوم الشرا فلا يلزم الشراء اذا كان الغني فاضلا
 او لم يكن معه ثمنه فلا يلزمه الاستدانة او كان معه واحتاجه للنفقة
 ونسبه ابن امير حاج على ان قوله لم يكن معه ثمن الماء اي بان لم يكن
 له ثمن حاضر ولا غائب اما لو كان له مال غائب لزمه الشرائعية في
 الغني الفاحش ضعف القيمة على ما ذكره في النهر عن النواوس و

اقتص عليه في النهاية والبدائع وفي حاشية الدرر للمؤلف مالا
يتقايين فيه ضعف القيمة في رواية النوادر وقيل شطره في رواية
الحسن وقيل مالا يدخل تحت قيمة المقومين وفي النهاية قيمة الماء
تعتبر في اقرب المواضع من الموضع الذي يعرفه الماء **ويصلى بالقيم**
الواحد ماشاء من الفرائض والنوافل والاولى اعادته بكل فرض
خروجاً من الخلاف وكما يجوز له ان يصلى بالقيم الواحد ماشاء
من الفرائض والنوافل عندنا فكذا يصح القيم عندنا قبل الوقت
ايضاً كما سيصرح به المصنف خلافاً للامام الشافعي فيها فلا يصح
قبل الوقت عنده وليس له **والخلاف بيننا** ان يصلى به الا فريضة واحدة
مع ماشاء من النوافل على وجه التبعية له والخلاف بيننا وبينه
يبتني على ان القيم عند طهاره مطلقاً يرتفع به الحدث الى وقت
وجود الماء لانه صبيح للصلاة مع قيام الحدث وعنده يدل ضرورة
صبيح مع قيام الحدث حقيقة كذا بخط شيخنا **وصح تقدمه على**
الوقت عندنا خلافاً للامام الشافعي حيث قال لا يجوز تقديمه عنده
كما سبق **ولو كان** اكثر البدن او نصفه جريحاً يتيمم **وان كان** اكثر
صحيحاً غسله ومسح الجرح اي ان كان اكثر بدنه صحيحاً واقله جرح
وحالزمه الفصل وان كان النصف صحيحاً والنصف جريحاً اختلف
المشائخ فيه والاصح انه يتيمم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة و
قيل يغسل ما كان صحيحاً ويمسح على الباقي ان لم يضره وصححه

في الخاتمة

في الخاتمة مطلقاً بانه اصول كما في حاشية الدرر للمؤلف والحاصل ان الصحيح
اختلف ففي البرهان والاصح ان المساوي كالفالب يتيمم وقال الزيلعي
وهو الاشبه وكان الاولى للمصنف حذف البدن من عبارة المتن والاقطار
على قوله ولو كان الاكثر او نصفه جريحاً يتيمم ليكون كلومه متناولاً للظواهر
رة الصغرى والكبرى بقي هل المراد الكثرة من حيث العدد او من حيث المسا
مة اختلفوا والراجح هو الاول نهر وفرع عليه انه لو كانت اعضاء و
ضوئه جريحة الارجلية فانه يتيمم على الاول لا على الثاني ثم الظا
هر ان الاختلاف في ان الكثرة تعتبر من حيث العدد او المساحة
انما هو في الوضوء فقط واما البدن فالظاهر ان الكثرة فيه معممة
من حيث المساحة نهر يعني اتفاقاً **فانه** في القنية وغيرها بيده فرو
ع يضره الماء دون باقي اعضائه يتيمم اذا لم يجد من يغسل وجهه وقيل
يتيمم مطلقاً وهذا يفيد ان غسل الصحيح محمول على ما اذا لم يكن
باليدين جراحة نهر عن البحر ومحمول ايضاً على ما اذا كان بحال لو
غسل الصحيح لا يصيب الماء الموضع الجريح فان كان يصيبه على وجه
يضره يتيمم ايضاً كما في شرح ابن امير حاج على المنية **ولا يجمع بين**
الفصل والقيم لما فيه من الجمع بين البدل والمبدل وقد اشتهر ان
عشرة لا تجتمع مع عشرة كما في خزائنه ابى الليث عدها في البحر
وزاد عليها هذا منها ومنها الحيض والاستحاضة والحيض والنفاس
والاستحاضة والنفاس والحيض والحمل والزكاة والعشر والمخرج

والفطرة والزكاة والفدية والصوم والقطع والضمان والوصية والميراث ومهر المثل والتسمية والقيمة والفدية والاجر والخيبة والغنمة
نهر كذا لا يجمع بين مهر وضمان اقضاءها او موتها من جماعه و
فرض براسه وايضه المسح يسقط عنه فرض مسح الراس وكذلك يسقط غسل
في الجنابة والمحض والنفاس للمساواة في العذر **وينقض ناقض الوضوء**
لانه خلف عنه فياخذ حكمه عيني قال في شرح الفاية ولو قال ناقض
الاصل ليعم الوضوء والفعل لكان احسن وقوله في البحر كل شئ ينقض
الفعل ينقض الوضوء فالعبارتان على حد سواء في النهر بان بينهما
عموما وخصوصا مطلقا لانفرا واحدا في ان ما ينقض الوضوء
لا ينقض الفعل وان لزم من نقض الفعل نقض الوضوء الا ترى انه
لو تيمم للجنابة ثم احدث حدثا اصغرا انتقض تيمم الوضوء فقط
وبقي تيمم وبهذا ^{الفعل} انتفع منع كونهما على حد سواء واجاب الحموي بان
المراد بالوضوء الطهارة اعم من ان تكون عن حدث او جنابة بطريق
استعمال الخاص في العام مجازا وكذا ينقضه زوال العذر المبيح له
بذهاب العدو او المرض او البرد او وجود الالة ويشمل هذا قوله
والقدرة على استعمال الماء الكافي لان غير الكافي كالمعدوم والمراد
من كونه كافيا ان يحصل به الكفاية بالمقاط الفرض بغسل الاعضاء
مرة واحدة على ما هو المختار بدليل ما في النهر عن الخلاصة تفريعا
على اشتراط الكفاية حيث قال حتى لو توضا بما فنقض عن احدي

بجمله

رجليه ان غسل كل عضو مرتين او ثلثا بطل يتممه والمختار انتهى
وكان على المصنف ان يزيد قيد كونه فاضلا عن حاجته كما في سنن
الكز لان المشغول بالحاجة كالمعدوم **ومقطوع اليدين والرجلين**
اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يعيد وهو الاصح وقال
بعضهم سقطت عنه الصلوة ويمسح الاثل وجهه وذراعيه بالارض
ولا يترك الصلوة ويمسح الاقطع ما بقي من المفروض كفله ويسقط ان
يتجاوز القطع محل الفرض **باب المسح على الخفين** قال هو من
خصائص هذه الامة وهو لغة امرار اليد على الشئ واصطلاحا
عبارة عن رخصة مقدرة جملة للمقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام
بحر تبعا للسراج والاولى ان يقال واصابة اليد المبستة الخف او ما يقوم
مقامه في الموضع المخصوص في المدة الشرعية نهر سمى خفا اخذا من
الخفة بالمسح لان الحكم خف به من الفعل الى المسح وشرط جوارحه
المسح ان يكون ساترا للكعب وامكان السفر به كما في المحيط او المشي
به فرسخا كما في حاشية الهداية وفي التنبيه اشعار بان لا يجوز المسح
على خف واحد بلا عذر وينبغي ان لا يكون ستر الكعب شرطا عند
زفرهوى ووجه المناسبة ان التيمم خلف عن الكل والمسح خلف
عن البعض ظاهرا ولهذا قدم التيمم وهو افضل من غسل الرجلين
اخذا باليسر وقيل الفصل افضل كذا ذكره ملا مسكين قوله ولهذا
قدم التيمم اي ولكون التيمم خلفا عن الكل والمسح خلفا عن

البعض قدم التيمم لان ما كان خلفا عن الكل اولى بان يقدم على ما كان
 خلفا عن البعض كذا ذكره القيني مع المسح على الخفين في الحدث الاصغر
 ومن لم ير المسح جائزا من الصحابة فقد صح رجوعه كابن عباس وعما
 ثثة رضى وقال شيخ الاسلام الدليل على ان مكر المسح ضال مبتدع
 ما روى عن ابي حنيفة حين سئل من مذهب اهل السنة والجماعة
 فقال ان تفضل الشيخين وتجب الختين وترى المسح على الخفين
 بخر وما ذكره الشارع من قوله واذا اعتقد جوازہ وتكلفت كلفة ثياب
 بالعزيمة لان الفل اشق يتبى على القول بان الفل افضل من المسح
 فان قلت هذه رخصة اسقاط فينبغي ان لا ثياب باثبات العزيمة اذ
 لا تبقى العزيمة مشروعة اذا كانت الرخصة للاسقاط كما في قصر الصلوة
 قلنا العزيمة لم تبق مشروعة مادام متحققا باعتبار النزع والفل واذا
 نزع صارت مشروعة كذا في الكافي وفي هذا المقام كلام يطول ذكره
 فمن اراده فاليراجع ما علقناه على مسكين وفي قول المصنف في الحدث
 الاصغر اشارة الى ما ذكره في الكنز من قوله لا جنب اى لا يصح لو كان
 جنبا لانه ينافي الاغتسال مع وجود الخف ملبوسا قال العلامة ملا
 مسكين وهذا التقرير يفتى عن التقدير والتصوير وقيل صورته رجل
 توشا وليس الخف ثم اجب فيتم للجنازة ثم احدث ثم وجد ما يكفي
 للوضوء لا للوضوء للاغتسال فانه يتوشا ويفل رجله ولا يصح
 وتيمم لان تيممه الاول للجنازة باق والاولى ان يصور بما في البحر

والنواب

عن

عن الكفاية ثم حيث قال صورته توشا وليس جور بين مجلدين ثم اجب
 ليس له ان يشدهما ويفل ساخر جسده مضطجعا ويصح قال وبهذا هم
 اندفع ما في النهاية من انه لا يتأني الاغتسال مع وجود الخف ملبوسا
فمنه لا فرق في جواز المسح على الخفين بين الرجل والمرأة سفر او حضرا
لاطلاق النصوص واليه اشار المم بقوله للرجال والنساء وقوله لو كانا من
 شيئين ثخين غير الجلد كلبد وجوف وكرباس يستمسك على الساق من
 غير شد لا يشف الماء واصل بما قبله وهو قولهما واليه رجع الامام قبل
 موته بثلاثة ايام وقيل بسبعة وعليه الفتوى لانه في معنى المتخذ من الجلد
 قيد بالثخين لان الرقيق من شعر او صوف لا يجوز المسح عليه بل وطلوف
نهر سوا كان لهما من جلد او لا ثم ان كان الجلد على اسفله فقط فهو
 المنفل وان وضع على اعلاه واسفله فهو الجورب كما في الكنز وشرحه ملا
 مسكين فتحصل من كلام الكنز وشرحه ان الجورب غير المنفل ومنه يعلم
 ما في كلام الشارع ويشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط الا
 ول لبسهما بعد غسل الرجلين ولو حكما كجيرة لان المسح على الجيرة
 كالفل ويتفرع عليه ما اذا مسح على جيرة رجل ومسح خف الرجل
 الاخرى لا يصح للزوم الجمع بين الاصل والبدل اذ المسح على الخفين
 بدل عن الفل والمسح على الجيرة كالفل واما الوسخ على جيرة
 احدى رجلية وغسل الاخرى ولبس خفيه فاحدث فانه يصح
 عليهما الانتقاء لزوم الجمع بين الفل والمسح وهذا الايضاح

لشخصه الله وقوله **ولو قيل كمال الوضوء اذا اتمه قبل حصول ناقص الوضوء**
 وأقل بما قبله واذا اتوضا المذوور وليس مع انقطاع عذره فمذته مثل غير المذوور
 ولا تقيد بوقته فلا يمسح خلفه بعده **والثاني** من الشروط **سترها** اي الخفين
للكعبين من الجوانب لافن اعلا الخف والذي لا يغطي الكعبين اذا اضبط
 به ثخين كجوخ يصع المسح عليه **والثالث** **امكان متابعة المشي فيها فلا يجوز**
 على خف صنع من زجاج ارضب او حديد **والرابع** فلو كل منهما عن خرق
 قدر ثلث اصابع من اصغر اصابع القدم هذا على روايات الزيادات
 وعلى رواية الحسن عن ابي حنيفة اعتبر ثلث اصابع اليد من الخرق انما
 يمنع اذا كان منفردا يرى مانتحه اما اذا كان لا يرى مانتحه بان كان الخف
 صلبا الا انه اذا ادخل فيه الاصابع تدخل فيه ثلثة اصابع لا يمنع جواز
 المسح وان كان يبد وقدس ثلوث اصابع حالة المشي لافن حالة وضع
 القدم على الارض يمنع جواز المسح ثم اختلف مشايخنا في انه اذا كان
 يبد وقدس ثلوث انا من اصابع الرجل هل يمنع جواز المسح قال
 بعضهم يمنع واليه مال شمس الائمة الرضوي وفي البدائع هو الصحيح
 وقال بعضهم لا يمنع ويشترط ان يبد وقدس ثلوث اصابع بكالها واليه مال
 شمس الائمة المحلواني وهو الاصح ولو ظهر من الخرق الإبهام ولو مع
 جارتها وهي مقدار ثلثة اصابع من غيرها جاز المسح عليه ويعتبر
 في ذلك الاصابع فالصغير والكبير على السواء قال شمس الائمة الرضوي
 سواء كان الخرق في باطن الخف او في ظاهره او في ناحية العقب فا

المسح

حظا

محكم لا يختلف يعني اذا كان الخرق مقدار ثلثة اصابع من اي جانب كان
 فذلك يمنع جواز المسح وذكر شمس الائمة المحلواني وشيخ الاسلام المعروف
 بحواهر زاده انه اذا كان المكشوف من تحت العقب اكثر من المستور لا يجوز
 المسح عليه كذا ذكره ملا مسكين بقليل زيادة من النهر والزيلقي وما ذكره
 من عدم جواز المسح عليه ان كان المكشوف من العقب اكثر من المستور
 جزم به في الاختيار تبعا لقاضي خان ولو كان الخرق في مواضع وفي
 كل موضع قدر اصبع او قل بالجمع تصير قدر ثلثة اصابع ان كان في
 خف واحد يجمع وينع المسح وان كان في خفين لا يجمع ولا يمنع وكذا
 لو كان الخرق على الساق لا يمنع جواز المسح وان كان اكثر من ثلثة
 اصابع بخلاف النجاسة المتفرقة في الخفين فانها تجمع فاذا ازاولت
 على قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة وبخلاف انكشاف المورة لو كان
 متفرقا وبالجمع يبلغ ربع عضو يمنع جواز الصلوة **والخامس** من الشروط
اسماكهما على الرجلين من غير شد لشحاسته الرقيق لا يصلح لقطع
 للساق **والسادس** **مهما وصل الماء الى الجسد** بان لم يكونا رقيقين **والسابع**
من الشروط ان يبقى بكل رجل من مقدم القدم قدر ثلث اصابع من
اصغر اصابع اليد ليوجد المقدار المفروض محل المسح فاذا اقطعت رجل
 فوق الكعب جاز مسح خف الباقية وان بقي من دون الكعب اقل من ثلث
 اصابع لا يمسح لافتراض غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف الصبيحة
 كذا ذكر الشارح وفي البحر وفي تقدير الفرض ثلوث اصابع اشارة الى انه

لو قطعت احدى رجليه وبقي منها اقل منه او بقي قدر ثلاث اصابع لكن من
العقب لا من موضع المسح فليس على الصحيحة والمقطوعة لا يمسح لوجوب
غسل ذلك الباقي كما قطعت من الكعب **فلو كان فاقد مقدم قدمه لا يمسح**
على قدمه ولو كان عقب المقدم موجودا لانه ليس محل المسح الفرض ويفتقر
غسله **ويصح المقيم يوما وليلة** والمسافر ثلاثة ايام بلياليها وابتد المدة
من وقت الحدث بعد لبس الخفين على ظهر حتى لو توضا مقيم عند طلوع
الفجر وليس خفيه عند طلوع الشمس فاحدث بعد ما صلى الظهر يصلي
الظهر في الغد بالمسح لا العصر ولو مسكين وقول المص وابتد المدة من
من وقت الحدث اى الى وقت الحدث كما في الزبني مملوك بقوله لان
الخف عهدها نفعا فيعتبر من وقت المنع لان ما قبله ليس بطهارة المسح
وانما هو طهارة الفسل فلو يعتبر انتهى قال شيخنا الغاية شاملة لما
لو لبس ثمر احدث فمسح لو لم يمسح ومضى يوم اوليله او ثلثه ايام
ولم يحصل منه حدث اخر لانه تمامها كذلك يظهر الحدث السابق
فيحل بالقدمين وبه يبطل المسح فكانه حدث اخر وينظر ما لو لبس
فنام يوما وليلة قبل المسح فهل يتمتع المسح نظرا الى آخره والذي
يظهر من كلامهم انه لا يمسح لا اعتبار ابتداء الحدث المدلول عليه
انتهى وقول المصنف بعد لبس الخفين على ظهره لو قال على وضوء
لكان اولى لان الظاهر يشمل التيمم مع انه لا يجوز للتيمم المسح لانه
لو جاز لكان الخف رافعا لا مانعا ويشترط لجواز المسح لبس

الخفين

الخفين بعد ما اتم الوضوء حتى لو غسل رجليه او لا وليس خفيه فاحدث
قبل اتمام الوضوء لا يجوز المسح ولو مسكين **واذا مسح مقيم ثم**
سافر قبل تمام مدته اتم مدة المسافر لان العبرة لاخر الوقت كالصلوة
وان اقام المسافر بعد ما مسح يوما وليلة نزع خفيه لانه رخصة
السفر لا يبق بدونه **والا** بان مسح دون يوم وليلة **يتم يوما وليلة**
لانها مدة للمقيم **وفرض المسح ثلاث اصابع** من اصغر اصابع اليد
وهو الاصبع قال العلامة ولو مسكين لم يذكر محمد في الاصل ان التقدير
بثلاث اصابع اليد او اصابع الرجل اعتبارا لمحل المسح وكان الفقيه
ابوبكر الرازي يقول التقدير بثلاث اصابع اليد اعتبارا بآلة المسح
وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة واعلم ان الفرض هو ذلك المقدار
من كل رجل فلو مسح على واحدة مقدار اصبعين وعلى الاخرى
فما لم يجز ولو بجوانبها الاربع ينبغي ان يجوز ولو باصبع واحدة
ثلاث مرات ان اخذ لكل مرة ماء جديدا وقد مسح ثانيا غير ما
مسحه او لا اجزاه والا لان قلت قد صرحوا بان الماء مادام في
العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وهو صريح في جواز نقل البلة
من موضع من العضو الى موضع اخر منه مسحا كان او غسلا و
حينئذ فلا حاجة الى ما ذكره هنا من قولهم ان اخذ لكل مرة ماء
جديدا فيما الوضوء باصبع واحدة ثلاث مرات قلت التقييد بذلك
يحمل على ما اذا لم يبق من البلة شيء بان جفت بالوضع الاول تو

فيقابين كل واحد منهما يد الله على ما ذكرناه تجوزهم مسح الاذنين
 بما بقي من البلة بعد مسح الراس وانما يجوزوا ذلك بقوله عليه السلام
 الاذنان من الراس وان كان القياس يقتضي عدمه لكون الاذنين
 عضوا اخر غير الراس فان قلت حيث كان الاذنان من الراس ينبغي
 حينئذ انه اذا اقتصر مسحهما يجزيه عن مسح الراس لان مسح ظاهر الاذنين
 وباطنها يبلغ من الراس قدر الربع خصوصا على القول بان المفروض من
 مسح الراس قدر ثلوث اصابع قلت اجيب ^{بأن} فرضية مسح الراس ثبتت بنص
 القرآن وكون الاذنين من الراس ثبت بالحديث فلا يترتب به ما ثبت
 بنص القرآن ^{فمن} مسح راسه ثم مسح خفيه ببلة بقيت على كفيه لا
 يجوز وكذا بما اخذه من كعبه والحاصل ان البطلان اذ بقي في كفيه بعد
 غسل عضو من المفولات جاز المسح به لانه بمنزلة ما لو اخذه من الاثاء
 واذا بقي في يده بعد مسح عضو مجموع او اخذه من عضو من اعضاءه
 لا يجوز به المسح مفعولا كان ذلك العضو او مسحوا لانه مسح ببلة
 مستعملة ويستثنى من هذا الاطلاق مسح الاذنين فانه جائز ببلة
 بقيت بعد مسح الراس كما قدمناه بل هو سنة عندنا وقول المصنف
على ظاهر مقدم كل رجل بيان لمحل المسح حتى لو مسح على باطن
 الخف او جوانبه او على العقب او على الكعب لا يجزيه لقول على
 لو كان الدين بالراي لكان باطن الخف اولى بالمسح من ظاهره لكن رايت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهرهما فطوطا بالا

صابع زبدي واظهار الخطوط سنة لا شرط وانما قال الشارع مرة واحدة
 لانه لا يسن في المسح التكرار بخلاف الغسل للمبالغة في التنظيف و
سنة مد الاصابع مقربة يبدأ من رؤس اصابع القدم الى الساق
 فلو بدأ من الساق او مسح عرضا صاع وخالف السنة **وينقض مسح**
الخف واحد من **اربعة اشياء** الاول منها ان كل شئ ينقض الوضوء
 ينقضه لان المسح بعض الوضوء فاما نقض الكل فنقض البعض وعلمه
 في كثير من الكتب بانه يدل عن الغسل فينقضه ناقض اصله كالتميم و
 قد يقال انه ليس بيدل كما في السراج الوهاج واختاره بعض الافاضل
 لان البدل لا يجوز مع القدرة على الاصل والمسح يجوز مع القدرة على
 الاصل بل التحقيق ان التيمم بدل والمسح خلف البحر **ونزع خف** اي الثاني
 مما ينتقض به المسح نزع خف واحد وخفين بالطريق الاولى صموى
 وقول المصنف **ولو نزع اكثر القدم** الى ساق الخف واصل بما قبله
 وعن محمد ان بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلوث اصابع
 لم يبطل المسح قال العلامة ملا مسكين وعليه اكثر المشايخ وفي البحر
 عن النصاب وهو الصحيح **والثالث** مما ينتقض به المسح قوله **اصابة**
الماء اكثر احدى القدمين في الخف على الصحيح كما لو ابتل جميع القدم
 واقول اقتصر اصحاب المتون المشهورة على النواقض الثلاثة ٥
 مشعر بترجيح ان المسح لا ينتقض اذا دخل الماء الخف وابتل اكثر
 القدم او كلها ولو تكلف فغسل رجله من غير نزع الخف اجزاه

عن الفل فلا تبطل طهارة بانقضاء المدة **والرابع** ذكره بقوله **ومضى المدة**
 للمقيم والمسافر واعلم ان معنى المدة ونزع الخف غير ناقض في الحقيقة
 انما الناقض الحدث السابق لكن الحدث يظهر عند وجودهما فاضيف
 النقص اليهما زيدني وقوله **ان لم يخف ذهاب** رجليه من البر يعني
 اذا انقضت المدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجليه من البر و
 لو نزع خفيه جاز المسح عليهما من غير نوقيت كالجيرة زيدني فعلى
 هذا يستوعب الخف بالمسح على ما هو الاولى واكثره وقالوا ان
 انقضت مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد ماء فانه يمضي على
 صلاته في الاصح اذا فائدة في النزاع لانه للفل ولاماء كما في الخانية
 ومن المشايخ من قال تفقد صلاته وهو شبه زيدني معللا بسراية
 الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية فيتم ويصلى كما لو
 بقي من اعضائه لمعة ولم يجد ماء يفلها به فانه يتيمم فكذا هذا
 انتهى وتبعه في الفتح بحر **وبعد الثالثة الاخير** وهي نزع الخف
 وابتلال اكثر القدم ومعنى المدة **غسل رجليه فقط** ولا يلزم
 غسل باقى الاعضاء واعلم انه بقي من النواقض الخروج وضروج
 الوقت للمعذور **ولا يجوز المسح** اى لا يصح **على عمامة وقلنسوة**
وبرقع وقفازين وهذا مما لا خلاف فيه لا في الخف ثبت بالنص
 على خلاف القياس فلا يلحق به غيره وايضا لا مشقة في نزع
 هذه الاشياء بخلاف الخف فامتنع الاحتاق زيدني وعند الامام

يجوز المسح على العمامة اذا البسها على طهر عيني والقلنسوة ما يلف عليه
 العمامة والبرقع ما تشره المرأة وجهها والقفازين ما يعمل لليدين
 وقد يحشى بقطن بازمار ترز على الساعد من يلبس في اليدين من
 البرد وقد يتخذ الصياد من جلد ولبد يتقى به نحو مخب الصقر
فصل في الجيرة ونحوها **اذا اقتد او جرم او كسر عظمه فشد**
بخرقة او جيرة وكان لا يستطيع غسل العضم ولا مسحه وجب
المسح اى على الجيرة والجيرة عيدان من جريد تلف بورق و
 وتربط على العضم المنكسرو في السراج لو كان لا يمكن الفل الا بالماء الحار خاصة لم يجز عليه
 بالماء الحار ويجزى المسح لاجل المشقة انتهى والظاهر الاول كما
 في البحر اى لزوم الفل بالحار ولا فرق بالجيرة بين كونها في البدن
 او الراس غير انه ان بقي من الراس قدر الرابع مسحه والاسح على
 العصابة كما في البدائع وفي القينة اذا كان بالراس وجع وهو يتضرر
 بالمسح سقط عنه وقد تقدم ويمسح **على اكثر ما خد به العضم** هو
 الصحيح لئلا يؤدي الى فساد الجراحة بالاستيعاب وكفى المسح على
ما ظهر من الجسد بين عصابة المفقد ولا يلزم ايصال الماء الى
 الوضع الذي لم تشره العصابة ويكفيه المسح فلا فاما جزمه في
 الخلوص لانه لو تكلف ذلك ربما ابتلت العصابة ونفذت
 البلة الى موضع الجرح قال في الرخيرة وهو الاصح نهى بتصرف **والسح**
 على الجيرة وخرقة القرعة وعصابة المفقد **كالفل** لما تحمها فلا

مذموم

يتوقف مع الجيرة ^{محنة} **بمحنة** ينتقض مضيقا فلا بد في التوقفت بالبر **ولا يشترط**
 لصحة المسح **شد الجيرة** ونحوها **على طهر** يشير الى ما في الكثر وشرحه حيث
 قال ويجوز المسح على الجيرة وان شدها بلا وضوء **وميجوز مسح احدى**
الرجلين مع غسل الاخرى وقوله مع غسل الاخرى يشير الى ما ذكره ملا
 مكين تفريعا على ما ذكره في المتن من ان المسح على الجيرة كالفضل اي
 كفضل ما تحتها يقال حتى لو مسح على جيرة احدى الرجلين لا يجوز المسح
 خف الرجل الاخرى انتهى لانه يكون جامع بين الفضل والمسح اما لو غسل
 رجلا الاخرى فليس خفيه فاحدث جاز المسح عليها **ولا يبطل المسح**
بقوطها قبل البر لقيام العذر بلا فرق بين الجناية والحدث ويجوز
 مسح العصابة العليا بعد المسح على السفلى بعد نزاع العليا ولا يبطل
 مسحها بابتلال ما تحتها بخلاف الخف قيد بقوله قبل البر لانها لو سقطت
 بعد البر بطل المسح لزوال العذر فيفضل موضعها ان متوضيا بخلاف الخو
 فانه يفضل التي سقطت خفيها والرجل الاخرى ولو وجد البر ولم تسقط
 ذكر الكرابيسي ان المسح يبطل وقيد في النهر بما اذا لم يضربه ازالة الجيرة
 فان ضربه لشدة لصوقها فلا **وميجوز تبديلها بغيرها** ولو بعد المسح عليها
لا يجب اعادة المسح عليها والا فضل اعادة ان امره طبيب مسلم حاذق
 او غلب على ظنه ان الفضل يضربه تركه **او انكر ظفروه** ويجعل عليه **دواء** او
علكا او جلدة مرارة ونحوها لمنع ضرر الماء ونحوه **ويضربه نزعها**
له المسح وان ضربه المسح تركه ولو باعضا شقوق امر عليها الماء ان قدر

اي المسح على الثانية ^{بشبهة}
 البدلية واذا رمدت اموا
 غيبه لا يغسل عليه

والامسح

والامسح مسح عليها ان قدر **ولا تركها** وغسل ما حولها واذا اتوضا وامر
 الماء على الدوام سقط الدوان سقط عن بره وجب غسل موضع والا فلا
 كذا ذكر المصنف في هاشية الدرر **ولا يفتقر الى النية في مسح الخف والجيرة والراس** مقتضاه ان لا خلاف لا تمتنا في عدم اشتراط النية
 للمسح على الخفين وليس كذلك ففي جوامع الفقه للعتابي نشتراط النية في
 المسح على الخفين فجعله كالقيم اذ كل واحد منهما بديل قال الزيلعي والا
 ول اظهر لانه صهارة بالماء فلا يفتقر الى النية كالوضوء ولانه بعض الو
 ضوء فصار مسح الراس والجيرة انتهى **باب الخيف والنقاس والا**
استحاضة يخرج من الفرج ثلاثه دماء **حيض** ونقاس **استحاضة** و
 لو اقصر على قوله **فالخيف** ^٧ **وم ينفقته بالغة** ^٨ **لا داء بها ولا اجل ولم تبلغ**
من الاياس وحذف ما قبله من قوله يخرج من الفرج الى اخره لكان او
 لي اذ تطويل بلا طائل ونظير هذا كثير في كلام المصنف وكان الحامل له
 على ذلك قصده زيادة الايضاح ومعنى ينفقته اي يدفعه بقوة وما
 ذكره المؤلف من تفسير النقض بالدفع جري ملا مكين والعيني فسر
 بالسكب والدفق والظاهر ترادف هذه الالفاظ والرمح بنت الولد وو
 عاه في البطن وتقييد المصنف بالبالغة اي التي بلغت تسع سنين لا
 صراعاته الصغيرة حيث لا يكون حيض بل استحاضة وقول المصنف
 لا داء بها لم يرد به مطلق الداء فلا يرد عليه ما ذكره في النهر من ان ظاهره
 يفيد ان مرض المرأة السليمة الرحم يمنع حيضها ولهذا قيد الشر الداء

طاهر الخيف

رحم

يقوله يقتضي خروج دم بسببه وقيد بقوله ولاجل بما قدمناه من ان
الحيض والحبل لا يجتمعان لان الله تعالى اجري المادة بانسد ادم
الرحم بالحبل فلا يخرج منه شئ من الحيض حتى يخرج الولد واكثره
مما تراه الحامل استحاضة وقوله ولم تبلغ سن الاياس للاهتزاز عما تراه
الايس وهي التي بلغت خمساً وخمسين سنة على المفتى به حيث لا يكون
مضابل استحاضة وهذا تعريف شرعا واما لغة فاصلة السيلون
يقال حاض الوادي اذا سال ماؤه كذا ذكره المصنف في الشرع وكان الاولى
ذكر المعنى اللغوي قبل الشرعي كما هو دأب المؤلفين وسبب الحيض
ابتلاء الله تعالى كوى صيني تناولت من شجرة الخلد وبقي هو في
بناتها بذلك السبب وشرط تقدم نصاب الطهر حقيقة او حكما وعدم
نقصانه عن الاقل وركنه بروز الدم من محل مخصوص وهذا اولى مما
في النهاية من ان ركنه امتداد ورور الدم اذ لو كان الامتداد ركنه
لما ثبت حكمه قبله وبرؤية الدم تنزل الصلاة والصوم ولو مبتدأة
وعند ابي حنيفة لا تنزل الصلاة الا اذا استمر ثلثة ايام **واقول**
الحيض ثلثة ايام بلياليها **واوسطه خمسة ايام** **واكثر عشرة ايام** بلياليها
ليها **والنفاس** لغة مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحها اذا ولدت
فهي نفسا وشرعا هو **الدم الخارج عقب الولادة** اي عقب خروج الو
لد واكثره ولو سقط استيان بعض خلقه فان نزل مستقيما فالعبرة
لصدره وان نزل منكوسا فالعبرة بسرعته وتقتضي العدة بوضعه

ونفيس

ونفيس ام ولد ويخت في يمينه اذا علق عتقها او طلقها بالولادة ولكن
لا يرث ولا يصلى عليه الا اذا خرج اكثره حيا واذا لم يربعه وما لا يكون
نفاسا في الصحيح فلا يلزمها الا الوضوء عندهما وعند الامام يلزمها
الفل احتياطوا **واكثره اربعون يوما واحدا لا يقله** اي النفاس **والاستحاضة**
ضمة دم ينقص عن ثلثة ايام اذ زاد على عشرة في الحيض وعلى اربعين
في النفاس او زاد على المادة وجاوز اكثرها فاذا كان عاداتها في الحيض
سبعة فراته اثني عشر يوما فخمسة ايام بعد البع استحاضة واذا كان
عاداتها في النفاس ثلثين يوما فراته خمسين فالعشرة التي بعد الثلثين
استحاضة على قياس قوله فخمسة ايام بعد البع يعرف جواز الاستحاضة
على جميع الزائد وعلى ما يتم به الاكثر كذا ذكره المؤلف في
حاشية الدرر **واقول الطهر الفاصل بين الحيضين خمسة عشر يوما**
واحدا لا اكثر لا يمتد الى سنة وسنتين بل مسكين **الا لمن بلغت ستحا**
ضمة فيقدر حيضها بعشرة وظهرها بخمسة عشر ونفاسها باربعين
واما اذا كان لها عادة وجاوزت عاداتها حتى زاد على اكثر الحيض والنفاس
من فانها تبقى على عاداتها والزائد استحاضة واما اذا نسيت عاداتها
فهي المحيرة **ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية اشياء الصلاة والصوم ولما**
ليزمن من المحرمات عدم الصحة قال ولا يصحان لصوات شرط الصحة ولا
شك ان المنع من الشئ منع لا بعاضه ولهذا منعت من سجود التلاوة
والتكبير ايضا **وقراءة القرآن** والتقيد بالاية يشير الى اباحة ما

دون الآية وبه قال الطحاوي ومنع في الخلاصة ونسبه الزاهدي
 الى الأكثر وعند الكوفي لا فرق في المنع بين الآية وما دونها ورجمه
 غير واحد ونسبه في البدائع الى العامة ولا خلاف انه اذا قصد التناول
 في اصح الروايات كما لا خلاف في التسمية **نهر وسها** اي يحرم مس
 القرآن الآية **الابغلاف** متجاف عن وهو الجلد الذي عليه في الاصح وقيل
 هو المنفصل كالحريطة ونحوها والمتصل بالمصحف منه حتى يدخل
 في بيعه بلا ذكره وبكره مسه بالكم وهو الصحيح وعامةهم على انه لا
 يكره ملاسكين **ودخول مسجد** اي يحرم بالحض والنفاس دخول
 المسجد وفي فتاوى قاضي خان الجبانه ومضى الجازة لهما حكم
 المسجد في حق المرور وحرمة الدخول للجنب وفي المسجد في جواز الا
 قداء بالامام وان يكن الصفوف متصلة فلا المسجد مملوء من انتهى
 واما جواز دخول الحائض فليس للفنا حكم المسجد فيه وما في اكثر
 الزاهدي من ان سطح المسجد وظلة بابه في حكمه فليس على اطلاقه
 بل مقيد في الظلة بانه في حكمه في حق جواز الاقتداء لا في حرمة الد
 خول للجنب والحائض **بحر والطواف** اي يحرم بالحض والنفاس الطوا
 ف بالكعبة وان صح لان الطهارة فيه شرط كمال وتحل به من الاصرار و
 يلزمها بدنة في طواف الركن وعلى المحدث شاة الا ان يعيده وانما
 قال والطواف مع انه استفاد من المنع عن دخول المسجد لانه فيه
 لتلايتهم لما جاز لها الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلا ينبغي مجوز

عند اداء الصلاة حتى يصح
 الاقتداء وان لم تكن الصفوف
 متصلة وليس لها حكم
 المسجد

لها الطواف بالاولى او يتوهم جواز دخول المسجد لضرورة الطواف
 فاذا زال ذلك الوهم كذا في ملاسكين **ويحرم بالحض والنفاس الجها**
ع والاستمتاع بما تحت السرة الى تحت الركبة فان وطئها غير مستحل له
 تصدق بدينار ونصف وينوب ولا يعود جرم في البسوط وغيره بكفر
 مستحله وصح في الخلاصة عدم كفره وحرمة وطئ النفسا مصرع به ولم
 ار التصريح بكفر مسحلة **واذا انقطع الدم لاكثر الحيض والنفاس حل**
الوطئ بلا غسل اي يجوز وطئها يستحب ان لا يطأ حتى تغتسل بعر
 وعلل القهستاني كراهة وطئها بانها كالجنب مالم تغتسل ونفسه وهو ان
 حل الا انه مكروه لانها كالجنب مالم تغتسل كما في المحيط انتهى وقوله
 وان حل ظاهر كون الكراهة تنزيهية وقال زفر والثلاثة لا يجوز و
 طئها مطلقا الا بالفصل لقراءة التشديد ونحن حملنا هذه على ما اذا
 انقطع لاقل من العشرة والتخفيف على العشرة عملا بالقراتين عيني
 فمؤدى قراءة التخفيف انتها الحرمة بالانقطاع مطلقا واذا انتهت
 الحرمة المعارضة على الحل حلت بالضرورة ومؤدى الثانية وهو قراءة
 التشديد عدم انتها بالانقطاع بل بعد الاغتسال فوجب الجمع ما
 امكن فحملنا الاولى على الانقطاع لاكثر المدة والثانية عليه لتقام العادة
 التي ليست اكثر مدة الحيض **ولا يحل ان انقطع الحيض والنفاس للمعدة** اي
 لاقل من الاكثر ولولتقام عاداتها **لا تغسل او تشبه وتطلى او تغتسل**
ويشأن في وقتها وذلك بان تجد بعد الانقطاع لتقام عاداتها من الوقت

ان تغتسل

الذي انقطع للدم فيه زنا يع الفسل والتحرية فما فوقها ولم تقتل
 ولم تتيمم حتى خرج الوقت وهذا اذا كانت سلمة فان كانت كتابية حل
 وطيبها الحال وراى حال الانقطاع قبل العشرة لا ينتظر في حقها اماره
 زائدة ولا تغير بعده باسلامها الا ناكلها بخروجها من الحيض في الا
 نقطاع لاقل من العشرة واعلم ان مدة الاغتسال معتبرة من الحيض في الا
 نقطاع لاقل من عشرة وان كان تمام عاداتها بخلافه للعشرة حتى لو ظهرت
 في الاول والباقي قدر الفسل والتحرية فليها قضا تلك الصلوة ولو
 ظهرت في الثاني يشترط ان يكون الباقي قدر التحريم فقط وفي المجتبى
 والصحيح ان يعتبر مع الفسل لبس الثياب وهكذا اجواب صومها اذا
 ظهرت قبل الفجر لكن الاصح ان لا تعتبر التحريم في حق الصوم وقوله في
 البحر وهكذا اجواب صومها اذا ظهرت قبل الفجر اي يشترط لوجوب
 صوم ذلك اليوم ان يبقى من الليل بعد الانقطاع ما يتمكن فيه من الا
 غتسال ولبس الثياب وكذا يشترط هذا لوجوب قضا العشا ايضا فلا
 فرق بين الصلوة والصوم الا في زمن التحريم حيث اختلفت الصلوة با
 اعتبار بناء على ما سبق من ان عدم اعتباره في حق الصوم هو الاصح وفي
 هذا المقام كلام تركناه خشية الاطالة فمن راعه فليراجع لما علقناه على ما
 مسكين ونقضى الحائض والنفساء الصوم دون الصلوة وعن معاذة
 العدوية انها سالت عائشة رضي الله عنها ما بال الحائض تقضى الصوم
 ولا تقضى الصلوة فقالت امرورية انت فقلت ليست بحرورية ولكني

اسال

اسال فقالت كان يصيب فتومر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلوة
 لان في قضاء الصلوة حرجا لتكررها في كل يوم وتكرار الحيض في كل شهر
 بخلاف الصوم حيث لا يجب في السنة اكثر من شهر واحد والمرأة لا تحيض عا
 دة في الشهر الا مرة واحدة فلا حرج وكذا في النفاس لا تقضى الصلوة وان
 لم يتكرر لانه ملحق بالحيض لطوله فيحقها الحرج في قضاء الصلوة
 دون الصوم زيلاعي وفي الظهيرية لما رأت حوى الدم اول مرة سالت آدم
 فقال لا اعلم فاوحى الله اليه ان تترك الصلوة فلما طهرت سالت عن
 قضاها فقال لا اعلم فاوحى الله تعالى اليه ان لا قضاء عليها ثم راته
 في وقت الصوم فسالت فامرها بترك الصوم وعدم قضائه قياسا
 على الصلوة فامر سبحانه بقضاء الصوم من قبل ان ادم امرها بذلك
 بغير امر الله وفي مصراع الدرية سبب قضائه تركت حوى السؤال
 وقياسها الصوم على الصلوة فحوزت بقضائه بسبب تركها السؤال
 واعلم كيف وجب القضاء دون الاداء مع ان الجمهور على ان القضاء
 انما يجب بما يجب به الاداء واجيب بان انعقاد السبب كاف في الوجوب
 وان لم تخاطب بالاداء نهر **ومحرم بالجناية فسه اشياء الصلوة و**
قراءة اية من القرآن الاقراة الايات التي على سبيل الادعية بنية الا
دعية حيث لا يمنع منها الجناية والنفاس وكذا الحيض ملا مسكين و
سها الا بغاوي اي الجناية بجرم مس اية الا بغاوي اطلق المنع من
 المس نعم ما لو كانت مكتوبة بالفارسية على الصحيح وشمل المس

بغير اليد كالوجه وهو مستفاد من العلة وهو تعظيمه واللغة مساعدة اذا لم
يخصوه باليد كما في الصحاح والقاموس وقال شيخنا في رايته في شرح ابن
امير حاج مانصه واختلفوا في مس المصحف بما عدا اعضا الطهارة او بما
غسل من الاعضاء قبل اكمال الطهارة والمنع اصح **ودخول مسجد** اي الجنائز
بته تحرم دخول المسجد اعلم انه عليه السلام خص بدخول المسجد و
مكثه فيه جنبا وبه خص علي ابن ابي طالب لان بيته كان في المسجد
كما خص ابن الزبير باباحة لبس الحرير لشكواه من اذى القمل وعن زيد
بن ارقم قال كان لنفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
ابواب شائعة في المسجد قال فقال ^{بها} **شددوا هذه الابواب** الابواب على
قال فتكلم في ذلك اناس قال فقام صلى الله عليه واله وسلم فحمد الله
تعالى واثنى عليه وقال اما بعد فاني امرت بسد الابواب الابواب على
فقال فيه قائلكم واني والله ما سدوت شيئا ولا فتحت وكنت امرت بشئ
فاتبعته **بحر الطواف** اي الجنابة تحرم الطواف لان الطواف مثل
الصلوة كما وردت به السنة **ويحرم على المحدث ثلاثه اشياء الصلوة**
والطواف ومس القرآن ولواية الابدان قالوا ولا بأس بدفع المصحف
لغير البالغ المحدث على الاصح لان في المنع رفع حفظ القرآن وفي الا
مر بالتطهير صريح هداية ويستفاد منه انه يمنع عن مسه لغير القراءة
والحفظ هموي وكما منع المحدث المس فكذا الكتابة وان كانت الصيغة
على الارض وذكر القدوري عدم الكراهة اذا كانت على الارض ٥
مختلف.

٦٢
بمختلف الحمل فانه يجوز **ودم الاستحاضة** هو اسم لدم خارج من الفرج دون
الرحم وعلوه مثله لارائحة له بخلاف دم الحيض فانه منقح بمحروا من انواع الا
ستحاضة سنة اصدها الدم الناقص عن اقل الحيض والثاني ما زاد على
حيض المبتدأة وهو عشرة من اول كل شهر وعن ابي يوسف ان حيض
المبتدأة في حق الصلوة والصوم ثلاثه ايام وفي **وطي** صق الوطى عشرة
ايام والثالث ما زاد على نفاس المبتدأة وهو اربعون والرابع والخامس
ما زاد على العادة فيهما وجاوز اكثرهما والسادس ما تراه الحامل هموي
عن البرجندی ويزاد دم الإيسة والصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين
ومنهم من زاد المريضة لكن ذكر وان مرض السليمة الرحم غير مانع من
تحريم حيضها **عليه كراهة** **وانهم لا يمنع صلوة** اي لا يسقط الخطاب بها ولا يمنع
صحتها اذا استمر نازلا وقتا كاملا كما سذكروا ولا يمنع **صوما** فرضا كان
او نفلا ولا يحرم **وطي** لانه ليس اذى وطهارة ذوى الاعذار ضرورية
بينهما بقوله **فحرموا المستحاضة** قيد به لان الاستنجاء غير واجب عليها
نهر عن الظهيرية وليس المراد من عدم وجوب الاستنجاء عدمه ولو عن
تفريط ولا خصوصية للمستحاضة اذ من به الاستطلاق بطن او سلس
بول كذلك لا يجب عليه الاستنجاء واختلفوا في غسل الثوب قيل
يفعل عند كل صلوة وقيل لا والمختار للفتوى انه ان كان بحال انه لو
تمسك لا يتنجس قبل الفراغ من الصلوة لا يجوز نقله غسله تنوير
وشرحه واقول ينبغي ان يكون هذا التفصيل محمل كل من القولين فلا

خلاف في نفس الامر قال المحمدي والمراد بالوضوء التطهير ليشمل التيمم وانما جبره
لان اشرف تسمية **ومن به عذر كسلس بول** هو الذي لا ينقطع تقاطر بوله
لضعف في مثالبه او لفيلة البرودة عيني قبل السلس بفتح اللام نفس الخارج و
يكسرهما من به هذا المرض **نهر واستطالوق بطن** او انفلات ربح او رعا
دائم او جرح لا يرقا ولا يمكن حبسه بحشو من غير مشقة ولا يجس حتى لو كان
بحال لو صلى قائما سلس بوله ولو صلى قاعدا لا يسلس صلى قاعدا وفي الدر
المختار يجب رد عذره او تقليده ما لم يكن ولو بطلته سويسا ويرده لا يبقى ذا
عذر بخلاف الحائض انتهى وقوله ولو بطلته موميا بان كان لو جلس لا
يسيل ولو قام سال بحر وقوله بخلاف الحائض يعني لان اتصافها بالحض
لا ينقل عنها ما بقيت مدته وان انقطع في بعض الاوقات حقيقة **لوقت**
كل فرض متعلق بما سبق من قوله وتتوضا المستحاض **ويصلون به** اي
بالوضوء **ماشا وان الفرائض والنوافل** اداء للوقية وقضاء لغيرها
ولو كان صحيحا لا عذره وقت لزوم الدمة وكذا اللحم اداء الواجبات كما
لوتر والعيد وقول الشارع وصلوة جنازة وطواف ومس مصحف
انتهى يفيد وجوب صلوة الجنازة مع ان المصريح به انها فرض كفاية
ولا مانع من صحة اطلاق الواجب على فرض الكفاية لانه واجب وزيادة
وبطل وضوء العذر وراذالم يطر ناقض اخر غير العذر **بخروج الو**
قت كطلوع الشمس في الفجر عند ابي حنيفة ومحمد **فقط** وعند زفر
بدخوله فقط وقال ابو يوسف بهما في صلى الظهر بوضوء الضحي
على الصحيح خلافا لابي يوسف ولا يصلى العيد يومئذ **المصباح**
البيد

73
خلو فالزوجه مذهب الامام ومحمد ان الوقت اقيم مقام الاداء شرعا فلا بد
من تقديم الطهارة على الاداء حقيقة ولان الشارع اجاز اشغال الوقت كله
بالاداء ولا يمكن ذلك الابتداء الطهارة ولا يبي يوسف ان الحاجة مقصورة
على الوقت فلا تغبر قبل الوقت ولا بعده ولزفر ان اعتبار الطهارة مع المنا
في الحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت زيلعي لكن في قوله فلا بد من تقد
يم الطهارة عليه تسامح لان ذلك يستعمل في الوجوب لا المحالة وليس التقديم
واجبا والجواب كما في العناية ان المضاف محذوف اي لا بد من جواز تقديم
الطهارة ثم البطالون بالخروج مقيد بما اذا توضا على السيلون او وجد
السيلون بعد الوضوء اما ان كان على الانقطاع ودام الى خروج الوقت
فلا يبطل بالخروج مالم يوجد حدث اخر وطعن عيسى ابن ابان ووجب
اعادة الوضوء وهو خلاف الرائج زيلعي والمراد من البطالون بالخروج
ظهور المحدث السابق عند الخروج فاضافة البطالون الى الخروج مجازا
لانه لا تاثير للخروج في الانتقاض حقيقة ولهذا لا يجوز لهم المسح على
الخفين بعد الوقت اذا كانا العذر موجودا وقت الوضوء واللبس ولا
البناء اخرج الوقت وهم في الصلاة وظهور المحدث السابق عند خروج
الوقت مقصر من كل وجه على التحقيق لانه مستند الى اول الوقت ولهذا
اشرع صاحب العذر في التطوع ثم خرج الوقت لزوم القضاء ولو كان ظهوره
مستندا لم يلزم لان المراد بظهوره ان ذلك المحدث يحكم بارتفاعه الى
غاية معلومة فيظهر عندها مقتصر الا انه يظهر قيامه شرعا في ذلك الوقت

ومن حقوق اعتبار شرعي لم يشك عليه كذا في البحر وفيه نظر سابق وجه
ولا يصير معذورا اي لا يثبت كونه صاحب عذر حتى يستوعبه العذر
وقت كاملا وليس فيه انقطاع بقدر الوضوء والصلاة اذ لو انقطع في
الوقت بقدر الوضوء والصلاة لم يكن معذورا وهذا اي استيعاب
العذر للوقت حقيقة بان لا ينقطع اصلا او حكما بان كان الزمن الذي
ينقطع فيه لقلته لا يثبت فيه من اداء الوضوء والصلاة خاليا عن
وجود العذر **شرط بثبوت** اي العذر واذا اطر العذر في خلال الوقت
قبل صلاة فرضه وخاف خروج الوقت هل يؤدي الصلاة مع وجود
العذر مع انه لم يثبت انه صاحب عذر او يترك الصلاة وان خرج
وقتها ولا يوردها الا بعد ثبوت العذر توقفت فيه سابقا بربايت
في البحر عن الظاهرية انه ينتظر الى اخر الوقت فاذا لم ينقطع صلى
قبل خروج الوقت فاذا دخل الوقت الثاني وانقطع ودام الانقطاع
الى وقت صلاة اخرى توجبا واعاد الصلاة يعني لانه بدام الانقطاع
ع تبين انه صحيح صلى صلاة المعذورين وان لم ينقطع في وقت الصلاة
الثانية حتى خرج الوقت جازة الصلاة انتهى فهذا يقتضي انه اذا
ثبت العذر باستيعابه الوقت ولو حكما يثبت مستندا الى اول ما اصابه
اذ لولا الاستناد في ثبوت العذر لوجب الاعادة مطلقا فهذا يرد
نقضا على ما سبق عن البحر من ان العذر يثبت مقتصر الاستناد
وشرط واما اي العذر **وجوده في كل وقت بعد ذلك ولومرة واحدة**

ليوم

ليعلم بها بقاؤه **وشرط انقطاعه فلو وقت كامل عنه** بانقطاع حقيقة
باب الانجاس والطهارة عنهما لما فرغ من الحكمة وتطهيرها شرع
في الحقيقة وازالتها قدم الحكمة لانها اقوى لكون قليلها يمنع جواز الصلوة
اتفاقا ولا يسقط وجوب ازالتها بعد ذلك اما اصلها او خلفها بخلاف الحقيقة
واما من به نجاسة وهو محدث اذا وجد ما يكفي احدهما فقط فاما وجب
صرفه للنجاسة لا للمحدث لئلا يبرمه بعده فيكون تحصيله للطهارة رتين لالانها
اغلظ من المحدث بحر عن النهاية والفتح ولو عبر المصنف بالازالة بدلا
عن التطهير لكان اولى لانها اعم لصدقها بقطع محل النجاسة والانجاس
جمع نجس بفتحني وهذا الفصح اللغتين وبها جاء التنزيل وهو في
الاصل مصدر ثم استعمل اسما قال تعالى انما المشركون نجس والنجس
اسم يطلق على الحقيقي والحكمي والنجس على الحقيقي والمحدث عن
الحكمي والنجاسة عين مستقذرة وازالتها عن الثوب والبدن والمكان
فرض ان بلغت القدر المانع وافترض ازالتها مشروط بما اذا امكن اذا
لتهان غير ارتكاب ما هو اشد حتى لو لم يتمكن من ازالتها الا بابداع عورته
للناس يصلي معها لان كشف عورته اشد فلو ابداه لزاله فسق
اذ من ابتلى بين امرين محظورين عليه ان يرتكب اهو نهما بخلاف كشفها
للتفوط او للاغتسال **تقسم النجاسة الحقيقة الى قسمين غليظة وخفيفة**
وهذا بالنسبة لقدر ما يعفى عنه فيهما لا بالنسبة للكيفية تطهيرها اذ لا
تختلف بالتخفيف والتغليظ ولهذا كان المعفو عنه في الغليظة قليلا

سطل باب الانجاس

بخلافه في الحقيقة **فان الغلظة كالحمر** وهي التي من ماء الغيب اذا غلى واشتد
وقذف **فان الزبد** ولما كان تعريف الغلظة والخففة مختلفا فيه بين الا
مام وصاحبيه نزل المصنف في المتن ذكره مكثفا بجمود التمثيل ولعدم
سلوكة كل من التعيينين عن النقص ببيان ان الغلظة عند الامام ثابت
نجاسة بنص لم يعارضه نص اخر والخففة بخلافه ومقتضاه ان يكون سور
الحمار نجاسة نجاسة مخففة لتعارض النصين وهما قوله عليه السلام كل
من سمين ماله وقوله الكفو القدر مع انه ظاهر حتى عنده وعند الصا
حين الغلظة مالم يمس للاجتهاد فيه ما علف الاتفاق على النجاسة
والخففة بخلافه ويرد عليهما نجاسة المني حيث كانت مغلظة حتى عند
وكان القياس يقتضي تنقيتها **عندهما** هما الشبوت الاختلاف فيهما فيما بين العلماء والشافعي يقول بطهارته و
يجاب عن مسئلة المني بانهما يعتبران اختلفا سابقا في محل ورود بنجاسته
نص لم يعارضه اخر وهذا ليس من ذلك في شئ كذا ذكره الشيخ قاسم
ابن قطلوبغا محقق الفتوى تلميذ ابن الرهام فمافي النهر من ان المراد
بالعلماء الماصون قبل وجودهما والكاثون في عصرهما فيه نظر ظاهر
وكذا يرد على الامام محمد بول ما يוכל حيث قال بطهارة نهر وقول
السيد الحموي ويلزمها بول الصغير لانه اختلف فيه وليس مخففا
عندهما فيه نظر لانه لا خلاف للامام الشافعي في نجاسته وانما اختلفوا
في انه هل يكفي فيه بالرش والنضح او لا بد من الغسل وما ذكره بعضهم
من طهارة بول الصغير عند الشافعي ذكره نوع اقدم انه باطل للاصل

والدم

10
والدم المسفرغ في غير الشهيد لا لغيره حتى لو همل ما طغى في الصلوة حتى
بحر اما الباقي في اللحم المهزول والعروق والكبد والقلب والطحال وما لم
يكن حدقا في المختار فليس نجس وليس دم البق والبرغيث والسمك والقمل
بشيئ تنمته قال ابن امير حاج في شرح المسئلة لم اقف على ذكر الزباد بطها
رة او نجاسة والظاهر طهارته قال شيخنا وذكر في الجوهرة تعريفا على
ما سبق من ان دم الشهيد طاهر له لا لغيره فقال فان وقع دمه في ثوب
انسان لا يجوز الصلوة فيه ولو همل الشهيد انسان جازت صلوة وفي القينة
وقع شهيد في الماء القليل وعلى جراحاته دم جاف لا ينجس قيل فيه نظرا لما ذكره
الحرجاني من انه اذا همل المصلي شهيدا عليه دم كثير جازت صلوة ولو اصاب
المصلي من ذلك لم تجز صلوة لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته فكذا
اذا وقع في الماء كذا ذكره الحموي وابن الرهام وقد ذكرت بعض الاضوان
من المفارقة في الزيادة فقلت انه عرق حيوان محرم الاكل فقال ما يحيله الطبع
الى صلوة يظهر كالمسح انتهى وقال في شرح النقاية لعلي قاري معزيا
الى البرجندي فانه وان كان وما فقد تغير فصار كرماد العذرة انتهى
وكلمة الميتة ذات الدم لا السمك والجراد وما لا ينفس له سائلة **واهابها**
اي جلد الميتة قبل الدماغ **وبومالا يوك كل لحمه** كالادى ولو رضيعا لا
بول الخفاش وخرؤه فانه طاهر وشمل اطلاقه بول الهرة والفارغة على
الظاهر وقيل لا يفسد بخرؤه الفارغة اذا طعن في الخطبة جاز اكل
الدقيق المر يظهر اثر الخروء فيه كذا في حاشية الدرر للمصنف معزيا للفتح

ونحو **الكلب** بالجميع ربيعه ورجع **السباع** من البهائم كالفرس والسبع والخنزير
 ولعابها اي سباع البهائم لقوله من لحم نجس **وفرد الدجاج** بثلاث الدال
 والبط والاوز لثنته وما ينقض الوضوء بخروجه من بدن الانسان كالدم
 السائل والمني والمذي والودي والاستحاضة والحيض والنفاس والقيء ملو
 النجس ونجاستها غليظة بالاتفاق لعدم ما يعارض دليل نجاستها عنده وعدم
 مساع الاجتهاد في طهارتها عندهما ولما انتهى الكلام على ما نجاسته مغلظة
 شرع في القسم الثاني وهو ما نجاسته خفيفة فلهذا قال **واما الخفيفة** **هـ**
فكبول الفرس على المفتي به لانه مأكول وان كره لحمه وعند محمد طاهر
وبوما ياكل لحمه من النعم الاهلية والوحشية كالغنم والغزال قيد ببولها
 لان روث الخيل والبغال والحمير وخش البقر وبعر الغنم نجاسة مغلظة
 عند الامام لعدم تعارض نصين وعندهما خفيفة لاختلاف العلماء وهو
 الاظهر لعموم البلوى وطهرها محمد اضرأ وقال لا يمنع الروث وان فحش
 لبوى الناس بامتلاء الطرف والخانات بهار جع الى هذا القول حين قدم
 الري وراى الخرج في اجتنابه وجرة البعير كسرقته وهي ما يصعد من
 جوفه الرقيع وكذا جره البقر والغنم وامام السملح ولعاب البغل والحماد
 فظاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح وفي القاموس الحجة بالكسر و
 تفتح **وفرد طير لا ياكل** اي مما نجاسته خفيفة والاصح انه طاهر عند
 ابي حنيفة وابي يوسف كما في شرع ملو مسكين معزيا للرضي في
 المبسوط قال وقال غيره اي غير شمس الائمة السرخسي والاصح انه نجس
 اي

اي بالاتفاق بدليل قوله ولكن الخلاف في المقدار يعني انه خفيف عند ابي حنيفة
 غليظ عندهما وهو المنقول عند الهندواني وصححه الزيلعي وقال ورجع التحفيف
 عموم البلوى والضرورة وهي توجب التحفيف في الانص فيه ووجه التخليط
 انه لا تكثر اصابته وقد غيرة طبع الحيوان الى خبث وتنقن فصار كخر الدجاج
 والبط والزريلعي في هذه المقام اشكال اجاب عنه صاحب البحر وقد ذكرنا
 الاشكال في فيما علقناه على ملو مسكين ولما انتهى الكلام على المغلظة **والمخففة**
 شرع الآن يتكلم على قدر ما يعنى عنه منها فقال **وعنى قدر الدرهم**
 وان كره تحريمها فيجب غسله ومادونه تنزيها فيسحق وما فوقه يبطل فيفرض
 دروا علم انهم اختلفوا في ان العبرة للوزن او للمساحة ووقف الفقيه الهند
 والفي بحمل اعتبار الوزن على الجامدة والمساحة على المائعة وصححه الزيلعي
 وسوى في الفتح بين الدرهم ومادونه في الكراهة ورفض الصلوة وكذا في
 النهاية والمحيط وفي الخلاصة ما يقتضى الفرق بينهما فانه قال وقدم الدرهم
 رهم لا يمنع ويكون مسينا وان كان اقل فالافضل ان يفلسها ولا يكون مسينا
 بحر في النهر وما في الفتح من **ان النسوة غير مسلم تهنه جلس الصبي للتجش**
 على راسه اي راس المصلى جازت صلوة ان لم يكن حامل النجاسة بخلو
 ف من لا يستمسك حيث يعبر مضافا اليه فلا يجوز فتج ولو حمل المصلى
 ميتا ان كان كافرا لا يصح مطلقا وان مسلما لم يقل فكذا له وان غسل
 فان استهل صحت والا فلا وقوله **من مغلظة** يتعلق بمحذوف على ان
 تكون جملة في محل نصب على الحال والتقدير وعنى قدر الدرهم حالة

مور ومانع النجس من اقول الذي وجدناه
 في النهر تنقنه واقول هذا مسلم
 في الدرهم لا يمنع ولا يفسد
 سبقت قتلها والله اعلم
 كتبه العميد
 حسن
 نصا
 ر
 ٥

كونه كاشفاً من المظلمة فلا يعنى عنها اذا اذادت على قدر الدرهم مع
القدرة على إزالة ما دون اى وعفا عما دون ربع الثوب او البدن من
المخففة وقوله او البدن اى كله على الصحيح لقيام الربع مقام الكل
كسج ربع راسه وعلقه وطهارة ربع السائر وقبل ربع الموضع الذى
اصابه كالذيل والذريض والكف وصحبه في البدائع وغيرها قال في
الحقائيق وعليه الفتوى وما في المتن اولى لما مر ولا شك ان ربع
المصاب ليس كثيراً فضلاً عن ان يكون فاهشاً ولضعف وجه هذا
القول لم يعرج عليه في كفتح القدير نه **وعنى رشاش بول** ولو
مفضلاً **كرؤس الاب** قبل قوله كرؤس الابريدل على ان الجانب الاخر
يعتبر وليس كذلك بل لا يعتبر الجانبان مطلقاً سواء روى اثره ام
لا كان اكثر من قدر الدرهم ام لا قال العلامة ملومسكين وعن ابى يوسف
انه ان انتضح من بوله شئ يرى اثره لا بد من غسله ان كان اكثر من
قدر درهم ولو اقيمت نجاسة في ماء فاصابه من رقعها لا نجسه ما لم يظهر
اثر النجاسة ويعنى عملاً لا يمكن الاحتراز عنه ولهذا قالوا ما ترشش
على الفاسل من غساله الميت مما لا يمكن الامتناع عنه مادام في علوه
لا نجسه وما ترشش من السوق عليه لو صلى به لم يجزه لعلبة النجا
سات في اسواقنا وقيل يجزيه وعن الدبوسي طين الشارع وموا
طن الكلاء هو وكذا طين السرقين وردغة طريق فيه نجاسة طاهر
لا يادار اى عين النجاسة قال رحمه الله وهذا صحيح من حيث الرواية

وذكر

وقريب من حيث المنصوص عن الاصحاب نه **ولو ابتل فراش او ثياب**
نجسان وكان ابتلوا لهما من عرق نائم او بلل قدم وظهر اثر النجاسة و
هو طعم او لون او ريح في البدن او القدم نجسا لوجودها بالاثروالا فلا
كالا نجس ثوب جاف طاهر لى في ثوب نجس رطب لا ينقص الرطب
لوعصر لعدم انفصال جرم النجاسة اليه واختلف المشايخ فيما لو كان
الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الحلواني انه لا نجس في الاصح
ونظريه الشارع بان ما تشربه الجاف من النجاسة كثير وان لم يقطر بالعصر كما يشا
هد عند ابتداء غسله قال فيتمين ان يفتى بخلاف ما صححه الحلواني وذكر
في الكنز وشرحه ملومسكين من سائل شئ اضر الثياب ما نصه لى ثوب نجس
رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبته لكن لا يسيل لو عصر لا نجس
وهو الصحيح انتهى وفيه تأييد لما ذكره الحلواني فمأذكرة المصنف في الشرع من
انه يتعين ان يفتى بخلاف ما صححه الحلواني ساقط واعلم ان الاختلاف با
نسبة لنجاسة غير البول ومن هنا يعلم ان على المصنف موازنة اخرى حيث
اطلق في محل التقييد وهو مصيب **ولا نجس ثوب رطب بشره على ارض**
نجسة ببول او سرقين لكنها **يا بسة فتندت** الارض منه اى من الثوب
الرطب ولم يظهر اثرها فيه والضمير في لكنها يا بسة للنجاسة والا فالأ
رض تظهر باليبس وذهاب الاثر ولا يخلو عن شئ بالنسبة للبول
لعدم تصور اليبس فيه الا ان يراد يابس محله **ولا يبرج** اى ولا نجس
الثوب يبرج **هبت على نجاسة** فاصابت الريح الثوب الا ان يظهر

اثرها فيه وقيل نجس ان كان مبلولا لا اتصالها به ولو خرج منه ريح و
مقدته مبلولة حكم شمس الائمة بتنجسه وغيره بعدمه وتقدم ان الصحيح
طهارة الريح الخارجة فلا تنجس الثياب المبللة **ويطهر متنجس بنجا**
سة مويضة بزوال عينها ولو بمرة على الصحيح سواء كانت النجاسة
ضفيفة او غليظة وسواء كان المتنجس متوبا او بدنا او انية واعلم
ان الاكتفاء بزوال العين في النجاسة المرئية ولو بالفعل مرة مقيد بما
اذا صب الماء عليه او غسله في الماء الجاري فلو غسله في اجانة يطهر بما
ثلاث اذا عصر في كل مرة كذا في الخلاصة وقول المصنف ولو بمرة على
الصحيح يحترزه عما قيل يشترط الفصل بعد زوال العين ثلثا الحاقاله
بعد زوال العين بنجاسة غير مرئية لم تغسل قط وقيل مرتين الحاقاله بعد
زوال العين بنجاسة غير مرئية غسلت من زبدعي وما في النهر من قوله
وبقي مسح المحاجم بثلاث فترق شامل لما لو كانت الخرق يابسة وعبا
رة البحر تفيد اشتراط كونها مبلولة قال ويقاس على المحاجم ما حول
محل الفصل اذا تلطخ ويخاف من الاسالة وانما عبر بالزوال دون الفصل
يشمل ما يطهر من غير غسل كطهارة الخف بالدلك والمنى بالفرل و
والسيف بالمسح والارض باليبس وفي التعبير بالزوال ايما الى عدم
اشتراط العصر وهو الصحيح على ما يعلم من كلام الزيدعي حيث ذكر
بعد الاطلاق ان اشتراط العصر رواية عن محمد وعليه فما بقي في اليد
من البلة بعد زوال عين النجاسة طاهر تبعا لطهارة اليد في الا

بنجاء

78
بنجاء بطهارة المحل وله نظائر كعروة الابريق تطهر بطهارة اليدين
وعلى هذا اصاب خفيه في الاستنجاء من الماء المتنجس فانها يطهر
بطهارة الماء المحل تبعا حيث لم يكن بهما خرق كذا ذكره شيخنا **ولا يضر بقاء اثر**
كلون او ريح **شق زواله** فانه عفو وان كان كثيرا كذا ذكره ملومسكين قال و
تفسير المشقة ان يحتاج في ازالة الى شئ اخر يقلعه سوى الماء كالحرض و
الصابون فلو صبغ ثوبه او يده بصبغ او صان نجسين فصل الى ان صفى الماء
طهر مع قيام اللون وقيل يفصل بعد ذلك ثلثا نهر عن الفتح وعبارته
في الخانية اختصت بحجاء نجس فصلت ذلك الموضع ثلثا ثابما طاهر
يطهر لانها انت بمافي وسما وينبغي ان لا يكون الماء طاهرا مادام يخرج
منه الماء الملون بلون الخانات وزن بان ما حزم به في الفتح من الفصل الى
ان يصفو الماء بحث لقاضي خان وان المذهب الاول وهو سقوط
التكليف بازالة الاثر بعد الفصل ثلثا وان لم يصف الماء وفي المجتبى
غسل يديه من دهن نجس طهرت ولا يضر اثر الدهن على الاصع لانظا
هر في نفسه وانما تنجس بمجاورة النجاسة بخلاف ما اذا كان الدهن
دولامة فانه يجب ازالة اثره بمر وقوله تؤذن هو الخبر عن قوله وعبارته
في الثانية الخ وافاد في النهر ان الاثر لو توقف زواله على تسخين الماء
وعليه لا يلزم ذلك ويكتفى بالبارد وان بقي الاثر لكن يرد على اطلاق
كلام المصنف ما في النهر عن التنجيس حب فيه ضمير غسل ثلثا لا يطهر
مادام ريح الخمر حتى لا يجوز وضع شئ فيه من المانعات سوى المحل

وقد اشكل وجه الفرق بين الخل وغيره ويمكن الفرق بان الخمر تطهر بالتخليل
ولما انتهى الكلام على نجاسة المريبة شرع الآن يتكلم على تطهير غير المريبة
فقال **وغير المريبة يطهر اي يخلها بفلسها ثلثا ووجوبها وسبعام الترتيب**
ندباني نجاسة الكلب خروجه من الخلاف بيد بالثلث لانه غلبة الظن
تحصل عنده ومن ثم اعتبر بعضهم غلبة الظن واختلف الترجيح ومنهم من
وقف فافتي بالاول ان لم يكن موسوسا والا فبالثاني نهر ثم العبرة لغلبة ظن
الفاسل ان لم يكن صغيرا ولا مجنون او الا فبالظن المستعمل لانه المحتاج زيلعي
وظاهره ان الفاسل لو كان ذميا بالغا عاقل او فكالمسلم والمياه التي غسل
بها نجسة لكن تملك المياه في النجاسة كالمحل حال اللقائي الاظهر وقيل
كالمحل عند انفصال الماء عنه فتطهر الاولى اي المتنجس بالنجاسة الاولى
فيما اذا اصاب ذلك الماء ثوبا او عضوا بالثلاث بئنتين والاضيرة بمرة
كما هو الحكم عند ملوقات الماء وهكذا لا تطهر الاجانة الاولى الا بالفعل
ثلاثا والثانية بمريتين والثالث بمرة وعلى غير الاظهر يطهر ما تنجس
بالماء الاولى بالفعل مرتين وبالماء الثاني بالفعل مرة وبالماء الثالث
بمجرد العصر على ما هو حكم المفسول عند الانفصال وكذا تطهر الاجانة
الاولى بمريتين والثانية بمرة والثالث بالاراقة ودرر ولا فرق بين والمو
رو وخلافه لا امام الشافعي فان الماء الذي وروت عليه النجاسة لا يطهر
عنده فالاولى في غسل الثوب النجس وضعه في الاجانة ثم صب الماء عليه
لاوضع الماء اوله وضع الثوب فيه خروجه من الخلاف كذا في حاشية

والوسطى

الدمر

الدمر للمؤلف معزيا للبحر ولا يحكم بنجاسة الماء اذا لاقى الثوب المتنجس
ما لم يفصل غمد وهذا استحسان وينجس الماء باول الملاقاة قياسا ودرر
والجوزيوسف اخذ بالاستحسان في الثوب وقال يطهر حين يخرج من الاجانة
الثالثة وفي العضو بالقياس خلاصه وما ذكره الشارع من انه اذا لاقى محل
النجاسة فغسل طرفا من الثوب يدون تحركه بطهارته على المختار ولكن
اذا ظهرت في محل اخر اعادة الصلوة انتهى مخالفا لما جزم به هو حاشية
الدمر من انه لا يطهر الا بفعل كله وما ذكره في المتن من قوله **والعصر كل**
مرة ليس على اطلاق بل مقيد بما اذا غسل في الاجانة اما اذا غمس في
الماء الجاري حتى جرى الماء عليه طهر وكذا اما لا يعصر ولا يشترط
العصر فيما يعصر ولا التجفيف فيما لا يعصر ولا يشترط تكرار الغسل
وكذا الاناء المتنجس اذا دخله في النهر وملأه واضربه يطهر وكذا الو
غمس المتنجس في القدير فانه يطهر على المختار وان لم يعصر بمرته
السمن والدهن المتنجس يطهر بصب الماء عليه رفد عنه ثلاثا والفعل بصب
عليه للماء ويقلى ثلاثا والمجلد المدبوغ ينجس بفعل ثلاثا ويحفف كل
مرة وكذا الخطة المتخفة من بول في النجس لو طيخت في غمر قال الثاني
فعل بالماء وتحفف كل مرة وكذا اللحم وقال الامام لا يطهر ابداه به
يفتي نهر ومقتضاه طهارة كل من الخطة واللحم بمجر والفعل والتجفيف
من غير احتياج لشيء اخر وليس كذلك قال في الدرر وان كانت الخطة
متخفة واللحم يلقى بالماء النجس فطريق غسله وتجفيفه ان تنفع الخطة

في الماء الطاهر حتى تشرب ثم تجفف ويغلى اللحم في الماء الطاهر ثم يبرد و
يفعل ذلك فيهما ثلاث مرات وعجوبة الزبد أن تطبخ الحنطة واللحم بالماء
الطاهر ثلاث مرارة ويبرد في كل مرة وكذا ما لا ينصرف يطهر بالغسل والتجفيف
عند أبي يوسف لأن التجفيف اثر في استخراج النجاسة وهذا فيما يشرب
أما ما لا يشرب فلا يشترط فيه التجفيف نهر وقال محمد ما لا ينصرف
لا يطهر أبد إلا النجاسة انما تزول بالعصر ولم يوجد فيبقى نجسا ولا
يؤثر ما سبق من أن التجفيف اثر في استخراج النجاسة ثم ما ذكر
من أن ما لا ينصرف يطهر بالغسل والتجفيف ليس على عمومته لما في البحر
عن الحلبي القدسي والاولى ثلاثة انواع خذف وخشب وحديد
ونحوها ونظيرها على اربعة اوجه حرق ونحت ومسح وغسل فان
كان الاناء من خرق او حجر او كان جديدا ودخلت النجاسة في اجزائه
بحرق وان كان عتيقا بغسل وان كان خشب وكان جديدا نحت وان كان
قدما يغسل وان كان جديدا وصفرا ورصاص او زجاج وكان صقلا
يمسح وان كان خشبا يغسل انتهى وفي الرخصة حكى عن الفقيه انه
اذا اصابته النجاسة البدن يطهر بالغسل ثلاث مرات متواليات
لان العصر تغذّر فقام التوالي في الغسل مقام العصر في عمدة الفتا
وى نجاسة يابسة على الحصى تغسل وفي الرطبة يجري عليها الماء
ثلاثا ولا جرا كالعصر بحرق وقوله نجاسة يابسة على الحصى تغسل فيه
نظروا في اشتراط الغسل لوجوه المنافذ الا ترى انهم اشتراطوا

لطهارة

لطهارة الصقيل بالمسح ان لا يكون له منافذ **فروع** موه سكين بما نجس
بموه بالماء الطاهر ثلاثا بثلاث الجفاف ملو سكين ومعنى تمويهها بالماء
الطاهر ثلاثا اذ خالها النار حتى تصير كالجمر ثم تطفي في الماء الطاهر
هكذا ثلاث مرات مع التجفيف لا ينبغي عدم اشتراط التثليث في التثوية
بل يكفي بحرقها خالها النار وان لم تطفي في الماء الطاهر اصله لكن النار
من المظاهرات ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا تغيرت الحقيقة كضرورة
العذرة وما اذا قل هذا اشترطوا تثليث التثوية في السكين لعدم تغيره
حقيقته فافهم هذا فانك لا تجد في غير هذا الكتاب **وتطهير النجاسة**
الحقيقية مرئية كانت او غير مرئية **عن الثوب والبدن بالماء الطاهر المطلق**
انفاقا وبالمستعمل على الصحيح **وبكل مانع طاهر على الاصح مزيل كالحل**
وما الورود فلا يطهر بدهن لعد ضرره بنفسه ولا بالبن ولو نجسا في
الصحيح وروى عن أبي يوسف لو غسل الدم من الثوب بدهن او سمن او
زيت حتى ذهب اثره جاز وقال محمد وزفر والشافعي لا يطهر محل النجا
سة بغير الماء وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف لانه ينجس باول
الملاقاة والنجس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء للنص
وجوابه ان النجس باول الملاقاة سقط للضرورة كما سقط في الماء ثم
ما سبق من التسوية بين الثوب والبدن هو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف
لا يجوز في البدن بغير الماء لانها نجاسة يجب ازالته عن البدن فلا تزول
بغير الماء كما حدث ويدخل في عموم المانع المزيل المستخرج من القول

بقلام

وكذا الرقيق وينفخ عليه ما ذكره في الدر المختار من طهارة اصبع وشدي الجبس
ثلاثا وكذا يطهر فم شارب الخمر بتريدي ريقه وبلعه لكن قالوا الا اذا كان
شاربه طويلا لان لسانه لا يستوعب ما عليه من البلل ولما انتهى الكلام على
ما يكون الفل بالماء او بالماء المزيل شرطا لتحصيل طهارته شرع الان يتكلم
على ما يشترط فيه ذلك وقد نظم صاحب الدرر المظهرات فقال لغسل ومسح
والجفاف مطهر ونحت وقلب العين والحفر يذكو ويغ وتخليل ذكاة تخلل
وفرك وذلك والدخول التقويز تصرفه في البعض ندف ونزحها ونار و
غلي غسل بعض تفور **ويطهر الخف ونحوه** كالفل بالماء وبالماء **وبالدلالة**
بالارض او بالتراب **من نجاسة لها جرم** كالروث والعذرة والدم وكذا
المني محال جرم ذكره العيني والقييد يذو الجرم للوضو تراعى الجرم له كالبول
حيث لا يطهر بالفرل بل لا بد من الفل وعن ابي حنيفة وابي يوسف
انه اذا نزع به تراب او رمل وجف يطهر بالدلالة قال الرزبي وهو
الصحيح اذا لفرق بين ان يكون الجرم منها او من غيرها والى هذا
اشار الشارح بقوله ولو مكتسبا اي ولو كان الجرم مكتسبا من غير النجاسة
وقوله ولو كانت رطبة واصل بما قبله اي ولو كانت المتجمدة من اصلها
او باكتساب الجرم من غيرها رطبة على المختار للفتوى وهذا عند ابي
يوسف وخص ابو حنيفة جواز تطهير الخف بالدلالة باليابسة قال
العلامة ملا مسكين والصحيح هو الاول يعني عدم الفرق بين الرطب
واليابس وفي النهر عن الكافي والفتوى على قول ابي يوسف بشرط

عدم بقاء اثر قيد بالخف اهتزاز عن الثوب والبساط وعن البدن ايضا
الافى المني فانه يطهر بالفرل **ويطهر السيف ونحوه** من كل صقيل لاسام له
اي لا نافذ كالمرارة والاواني المدهونة والخبث الخراطي والابوس والظفر وصفا
نح الذهب والفضة فخرج الحديد اذا كان عليه صد او منقوشا فانه لا يطهر الا
لفل وضرع الثوب الثقيل لوجود المسام **بالمسح** على الارض ولا فرق بين الرطب
واليابس والعذرة والبول وقيل طريقه ان يحس بثوب مبلول وفي المحيط
السيف والسكين اذا اصابه بول او دم ذكر في الاصل انه لا يطهر الا بالفل وان
اصاب عذرة ان كانت وطبة فكذلك الجواب وان كانت يابسة طهرت بالكت
عندهما وعند محمد لا تطهر الا بالفل ملا مسكين مسح الصقيل مطهر او مقلاد وفي كون
روايتان والثمره تظهر في قطع البطيخ بالسكين ان قلنا انه مطهر يوكل و
اختاره الاسيحياني واختار القدوري رواية التقليل **واذا ذهب** اثر النجاسة
سنة عن الارض وجفت ولو بغير الشمس على الصحيح طهرت وجازت الصلوة
عليها دون القيمة منها في الاظهر لا بشرط الطيب نصا وروى جوازها منها و
قالوا احترقت الارض بالنار فيتم بذلك التراب جاز على الاصح منهر
ويطهر ما بها اي الارض من شجر وكلاوي عشب قايما ثابت فيها نجسا
فمن النجاسة وذهاب اثرها للورس ^{تنعا} على المختار وقيل لا بد من غسله
وتطهير نجاسة استحالت عنها كان صارت ملحا او ترابا او طرونا او
احترقت بالنار وصارت رمادا على الصحيح لتبدل الحقيقة كالصغير
يصير ضمرا فينجس ثم يصير خلا فيطهر ونجار الكيف والاصطبل و

الحام اذا قتل لا يكون نجسا استعسانا والمستقط من النجاسة نجس كما
 لمسى بالعرق حرام وببيض ما لا ياكل نجس كالحمة وقيل طاهر ويظهر للمنى
 الخفاف بفركه عن الثوب ولو جديدا لم يبطنا وعن البدن ولو منى امرأة على
 الصحيح وسواء كان رقيقا او غليظا وروى عن محمد انه ان كان المنى
 غليظا نجف يظهر بالفرك وان كان رقيقا لا يظهر الا بالفضل قال العلامة
 ملا مسكين والصحيح الاول والفرك هو الاحت باليد حتى يفت ولا يضر
 بقاء الاثر بعده نهر عن المجتبى وفي المفيض للكركي لا فرق في المنى بين
 كونه من اذى او غيره ومثله في القهستاني وهذا اذا كان مستجيا بالماء
 اما لو بال ولم يستنج فلم يظهر الا بالفضل وقيل لو بال ولم ينتشر بوله
 على راس الذكر او انتشاره ولكن خرج المنى دفقا من غير انتشار على محل
 البول يظهر بالفرك ايضا لانه لم يوجد الاسوى مروره في مجرى البول
 ولا حكم له في الباطن قيد بالمنى لان غيره لا يظهر بالفرك وما في المجتبى
 من طهارة الدم بعد يديه به فشا ذنبره ويظهر الرطب بنفسه فان اصابه
 الماء بعد فركه فيه وفي منظاره كالارض اذا جفت وجلد الميتة الشمس
 والبعر اذا غارت روايتان وقد اختلف الصحيح والاولى اعتبار الطهارة
 في الكل كما تقيد المتون بتمه وضع رجله اليابسة على اللبد والارض
 يابسة فانها لا نجس قهستاني عن المحيط **فصل يظهر جلد الميتة**
 اطلق في جلد الميتة فاقضى طهارة جلد الفيل كما هو قولهما وهو
 الاصح خلافا للمحمد والكلب ايضا على ما عليه الفتوى من طهارة عينه

الخمسة الرطبة فلو رطبها الذرة
 نجس رطبها بخلاف ما اذا كانت
 رطبها رطبة واللبد والارض

وان رجع بعضهم النجاسة وجعل اخرون الاول قول الامام والثاني قولهما
 واثر القولين يظهر في مسائل منها الوصل وفي كنه جرو صغير جازت على الاول
 لا الثاني وشرط الهندواني كونه مشدودا الفم لان ظاهر كل حيوان لا نجس
 الا بالموت ونجاسته باطنة في معدنها فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي
 نهر عن المحيط **بالدباغة الحقيقية كالقرظ** والمراد من طهارة جلد الميتة
 بالدباغ جواز استعماله شرعا فلا ويردان جلد الادمي يظهر بها
 والدباغ ما يمنع من التثقب والفساد عند حصول الماء فيه بجر **الدباغة**
الحكيمة كالترتيب والتشميس والالقاء في الهوى فيجوز الصلوة فيه اذا
 لبسه وعليه اذا جعله مصليا فللنجاسة عينه والدباغ لا ضراغ الرطوبة
 النجسة من الجلد الطاهر بالاصالة وهذا نجس العين واما الادمي
 فالحرمه صوفاله لكرامته وان حكم بطهارته لا يجوز استعماله كاستعمال الادمي
 وتظهر **الزكاة الشرعية** خرج بها ذبح المجوس شيئا والمحم صيدا وقارله
 التسمية عمدا **جلد غير المأكول** سوى الخنزير لعل الزكاة عمل الدباغة
 في ازالة الرطوبة النجسة بل اولى وقيل لا يشترط كون الزكاة شرعية
 لان المنظور اليه التطهير بازالة الدماء قال في التوير والاول اظهر وان
 صحيح الثاني **دون لحمه** فلا يظهر **على اصح ما يفتى به** بين النجس
 من التصحيحين لان حرمة لحمه لا لكرامته انه نجاسة لكن
 بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع نجس الجلد باللحم
وكل شئ من اجزاء الحيوان غير الخنزير لا يبرى فيه

اما الخنزير
 الجلد
 ولو
 اذا جعله مصليا
 والوضوء منه اذا جعله مصليا

الدم لا ينحس بالموت والحاصل ان ما لا تحله الحيوة لا ينحس بالوقاة كالغمر
والريش المحزور والمنسول فحذره نجس والقرن والحافر والمظلم عالم
يكن به اى المظلم اسم لانه من الميتة نجس الا اذا ازيل عن المظلم والمصب
نجس في الصحيح من الرواية لانه فيه حياة بدليل التلم بقطفه وقيل ظاهر
لانه عظم غير صلب وفاتحة المسح طاهرة مطلقا ولو كانت تفسد با
صاية الماء كما في الدباغة الحكيمة كالمسح للوقوف على طهارته واكلمه
اى المسح طاهر وانما نص على حل اكله لانه لا يلزم من طهارة الشيء حل
اكله كالتراب طاهر لا يحل اكله والزيادة طاهرة تصح صلاة مطيب به لانه
وان كان عرق حيوان محرم الاكل لانه استعمال الى طيب والاستحالة الى
صلاح من المطهرات كتاب الصلاة شروع في المقصود بعد بيان
الوسيلة ولم يخل عنها شريعة مرسل درو اعلم انها فرضت ليلة المعراج
وهي ليلة السبت سبع عشرت من رمضان قبل الهجرة بثمانية عشر شهرا
وكانت الصلاة قبل الاسرا صلاتين صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل
غروبها قال تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
بحر واعلم انه اختص صلى الله عليه واله وسلم بجميع الصلوات الخمس ولم تجمع
لاحد وبالاذان والاقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير وبالتامين وبالركوع
فيما ذكره جماعة من المفسرين ويقولون اللهم ربنا الله الحمد وبحمد ربك
الكلوم في الصلاة كذا ذكره الاسيوطي في الامموزج وحذف قوله
وبالعشا ولم يصلها احد اكفاء بما قبله من قوله بجميع الصلوات الخمس

سورة طه الصلاة
بلغ

بالعشي والابكار

اذني

اذني احدى الخمس فيلزم التكرار ثم رايت في شرح القرطبي ان اول من صلى
العشا موسى عليه السلام حين خرج من مدين وصل الطريق وكان في غم
اخيته هرون وغم عدوه فرعون وغم اولاده فلما انجاه الله تعالى من ذلك
كلم ونودي من شاطئ الوادي صلى اربعاً تطوعاً الخ ما ذكره واستفيد من
قوله تطوعاً ان ما ذكره القرطبي لا ينافي ما ذكره الاسيوطي اذ ما ذكره من
الخصوصية بالنسبة لافتراض صلاة العشا والمختار انه عليه السلام قبل بعثته
لم يكن متعبداً بشرع احد لا قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من امته
نبي بل كان يعمل بما يظهر له بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره
وقيل كان يعبد بشريعة نوح وقيل موسى وقيل عيسى وقيل بما ثبت انه
شرع لاعلى الخصوص لانه لم ينقطع التكليف من بعثة ادم لانهم لم يتركوا
سدى وقال البلقيني ولم ينقطع على كيفية تعبده وروى ابن اسحاق
انه كان يخرج الى حجر في كل عام شهر ايتسك فيه وكان من يتسلقه من
قريش في الجاهلية ان يطعم من جاءه من الساكنين واذا انصرف لم يدخل
بيته حتى يطوف وقيل كانت عبادته بالذكر نهر والذي في القسطلاني
الفكر بدل الذكر وذكر ابن حجر في شرح الهنري انه عليه السلام كان يعطي
قطعا وكذا اصحابه ولكن اختلف هل افترض قبل الخمس صلوة ام لا
فقبل ان الرضى صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل الغروب وروى
ان جبريل عليه السلام بداله في اصنى صورة واطيب رائحة فقال يا محمد
ان الله يقربك السلام ويقول لله انت رسولى الى الجن والانس

وقيل ابراهيم
وفي التمهيد المختار ان كان يعبد
بما ثبت انه شرع

فادعهم الى قول لا اله الا الله ثم ضرب برجله الارض فنبعت عين ماء فتوضا
منها جبريل ثم امره ان يتوضا وقام جبريل يصلي وامره ان يصلي
معه ثم خرج به الى السماء فرجع عليه السلام لا يمر بحجر ولا مدر الا
وهو يقول السلام عليك يا **صبي** رسول الله حتى اتى خديجة واجرها
ففتى عليها من الفرع ثم امرها فتوضات وصلى بها كما صلى به جبريل
فكان ذلك اول فرضها ركعتين انتهى الا المغرب فاقرت في المفروضة
في الحضر الا الفجر وسب وجوبها الوقت بدليل تجدده بتجددها
اي تجدد الوجوب بتجدد الاوقات لكن لما يكن بينهما مناسبة ولا بد
منها في السبب مع المسبب كان الوقت سببا ظاهريا والحقيقي تواف
النعم والصلاة في اللغة الدعاء وفي الشريعة عبارة عن الاركان
والافعال المخصوصة وحكمها سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان
مخلصا اما المراد فلا ثواب له على ما في مختارات النوازل ويخالف ما
نقله البيري عن الزخيرة من ان الريا انما ينفي تضاعف الثواب فقط
كذا فيما علقناه على الاشباه والنظائر وصفتها اما فرض او واجب او
سنة وسيا في الكلام على ذلك مع بيان شروطها واركانها ان شا
الله تعالى **يشترط لفرضيتها** اي تكليف الشخص بها **ثلاثة اشياء الا**
سلام لانه شرط للخطاب بفروع الشريعة فالكفار غير مخاطبين بفروع
الشريعة وقيل انهم مخاطبون بها ايضا وعلى هذا فيعاقبون عليها
زيادة على عقوبة الكفر **والبلوغ** اذا لخطاب على صغير **والعقل**

لعدم

لعدم التكليف بدونها **ويومئذ بها** **الا** **اول سبع سنين** وتضرب عليها
لعشر **يد لا نجاسة** فيضرب بعصا كجريدة رفقائه وزجر بحسب طاقته
ولا يزيد على ثلاث ضربات **واسبابها** اوقاتها كما سبق **وتجب** اي
يفترض فعلها **باول الوقت** وجوبها **موسعا** والعمامة على ان الجزء الاول
ان اتصل به الاداء لا انتقل الى ما به يتصل فان لم يود حتى خرج الوقت اضيف
السببية الى جميع منهر والمراد من وجوبها اول الوقت الوجوب للوسع
حتى لا يلزم بالتأخير عن الجزء الاول والثاني والثالث مثلا ثم تار له
الاداء في الوقت وهذا اي اضافة الوجوب الى اول الوقت وجوبها
موسعا سبب نفس الوجوب اي شغل الذمة واماسب وجوب الاداء
ففي الكافي انه الخطاب كذا ذكره المؤلف في حاشية الدر مع زيادة
لشغل نفس الوجوب الذي هو شغل الذمة لزوم ايقاع الفعل في
زمان بان كان في الوقت سعة وجوب الاداء الذي هو طلب تفريغ
الذمة لزوم في زمان خاص بان ضاق الوقت وذكر ابن فرشته
ان ههنا وجوبا ووجوب اداء ووجود اداء ولكل منها سبب
حقيقي وظاهري فالوجوب الحقيقي هو الايجاب القدير لله تعالى
لي وكان ذلك غيبا عنا فجعل الظاهري في الوقت تيسيرا علينا ووجوب
الاداء سببه الحقيقي خلق الله تعالى وارادة وسببه الظا
هري استطاعة العبد اي قدرته المستجوعة لشرائط التأثير فهي
لا تكون الا مع الفعل **والاوقات** للصلاة المفروضة **خمس** اولها

وقت صلاة **الصبح** وانما قدم وقت المغرب وان كان الواجب تقديم الظهر
لانها اول صلاة فرضت لعدم الاختلاف في اوله واخره بخلاف غيره
كما ذكره ملاسكين **من ابتداء طلوع الفجر الصادق** وهو البياض الموضي
في الاغنى اذ لا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي يبدو وطولاً ثم يعقبه
الظلمة فبالكاذب لا يدخل وقت الصلاة ولا يحرم الاكل على الصائم ملا
سكين الى قبيل طلوع الشمس اي ظهور شئ من جرمها الاكلها وظاهر قول
المؤلف اجمعت الامة على ان اوله الصبح الصادق واخره الى قبيل طلوع
الشمس يفيد عدم الاختلاف في اوله واخره كما سبق التصريح به عن ملاسكين
مع ان الخلاف في اوله واخره ثابت كما ذكره العلامة المحمدي حيث قال وقت
الفجر من اول الصبح **وعند بعض المشايخ** او انتشاره عند غيره كما في المحيط
وهذا اوسع واليه مال كثير من العلماء الا ان الاول اصول كما في الخزانة
ثم قال ومنتهاه الى طلوع الشمس اي الى وقت طلوع شئ من جرمها و
في النظم الى ان يرى الراي موضع نبله ففي اخره خلاف كما في اوله فمن قال **تقدم**
عدم التبع انتهى كلام العلامة المحمدي قال شيخنا وفيه نظر اذ القائل بعدم
الخلاف في اوله واخره جمع كثير ممن لهم الغاية القصوى في التبع والاحاطة
بالاقوال منهم صاحب النهاية والعناية والزيلعي والعيبي والنهر والبحر
مع ان صاحب البحر والنهر قد اختلفوا في خلاف في طرية
وكذا استاذه اي استاذ المحمدي في حاشية الدرر الا ان يقال في
في اثبات الخلاف بعد نفيه مفاضة ظاهرة فيجواب بان المراد لا

فلم يبق

ظلمة

خلاف في طريقه اي بين الائمة اهل المذهب الاربعة لقول الزيلعي
وقد اجمعت الامة على ان اوله الصبح الصادق واخره حين تطلع الشمس
فلا ينافي وقوع الاختلاف بين مشايخ مذهبنا ولما كان قول المجتهدين
وقت الفجر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس محتمل لان يكون المراد
اول طلوعه او انتشاره ساغ لنا هذا الخلاف في بيان مدلول ما اجمعت
عليه الامة انتهى وثانيها **وقت صلاة الظهر من زوال الشمس** عن
بطن السماء بالاتفاق ويمتد الى وقت العصر وفيه روايتان عن الا
مام في رواية **الى قبيل ان يصير ظل كل شئ مثليه** سوى في الزوال
لتعارض الامار وهو الصحيح والرواية الثانية اشار اليها بقوله **ومثله**
مرة واحدة **سوى ظل الاستواء** فانه مستثنى على الروايتين والفيقي بالمر
بوزن الشئ وفي الزوال رجوع الشئ الى الظل من جانب المغرب الى
جانب المشرق **واختار الثاني الطحاوي وهو قول صاحبين** لاصابة
جبريل العصريه لكن اكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ
به اصول لبراه الذمعيين اذ تقديم الصلاة على وقتها لا يصح ونصح
اذا خرج وقتها فكيف والوقت باق اتفاقاً وفي رواية اسد اذا خرج الوقت
الظهر بصيرورة الظل مثله لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شئ
مثليه فبينهما وقت مهم لو فالاحتياط ان يصلي الظهر قبل ان يصير الظل
مثله والعصر بعد مثليه ليكون مؤدياً بالاتفاق واعلم ان اول صلاة ام
جبريل النبي عليه السلام هي صلاة الظهر على ما هو الاشهر وجيزاً



السؤال المشهور كيف تزل صلى الله عليه واله وسلم صلاة الصبح صحيحة ليلة
الانوار واجب بان وجوب الاداء موقوف على العلم بالكيفية ولهذا لم يقض
فان قلت تقدم عن ملا مسكين ما يقتضي ان الظهار اول صلاة فرضت قلت
معناه انها اول صلاة اويت بعد الافتراض كما في فتح القدير وفي هذا المقام
كلام يعالج بما علقناه على ملا مسكين واول وقت **العصر من ابتداء الزيادة على**
المثل والمثلين لما قدمناه من الخلاف الى غروب الشمس على المشهور وقال
الحسن اذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر وهل على وقت الاختيار
فسرع لو غربت الشمس ثم عادت ذكر الشافعية ان الوقت يعود لانه عليه
السلام نام في حجر على غروب الشمس فلما استيقظ ذكر له انه فاتته العصر
فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولي فارودها عليهم فردت حتى
صلى العصر والحديث صحيح الطحاوي وعياض واخرجه الطبراني بسند
حسن واخطا من جعله موضوعا كابن الجوزي وقواعدا لاتباه نهر
وقوله فردت حتى صلى العصر اي حتى صلى سيدنا على العصر **والمغرب**
منه اي وقت المغرب من غروب الشمس الى قبيل غروب الشفق **الاظهر**
على المفتي به وبها قال لقول ابن عمر الشفق احمر وهو مروي عن الكابر
الصحابية واطبق عليه اهل اللسان ونقل رجوع الامام اليه **والعشاء والوتر**
منه اي ابتداء وقت صلاة العشاء والوتر من غروب الشفق وهو البياض
بالنسبة لقول الامام الاحمر بالنسبة لقوله **ما الى قبيل طلوع الصبح**
الصادق لاجتماع السلف **ولا يقيم** صلاة الوتر على صلاة العشاء للترتيب

الذي

الذي لم يبين فرض العشاء وواجب الوتر عند الامام اي لا لان وقتها لم يدخل
بل دخل بدخول وقت العشاء والتمرة تظاير فيما وصل الى الوتر ناسيا للعشاء
او صلواهما فظاير فساد المشاركون الوتر اجزاه عند الامام لمقوطة الترتيب
بمثل هذا المذر لا عندهما لانه تبع لها فلا يصح قبلها وفيما وصل الى الفجر قبل
الوتر عمدا او كان صاحب ترتيب اعاده بعد صلاة الوتر عنده لا عندهما لانه
لا ترتيب بين الفرائض والسنن **ومن لم يجد وقتها اي العشاء والوتر لم يجبا**
عليه ذكر في الفتاوى الظهيرية بلفظ انه ورد فتوى من بلاد بلغاريا بان الفجر
يطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في اقصر ليالي السنة على شمس الائمة الحلوا
في فلكب عليكم قضاء العشاء ورد بخوارزم على الشيخ الكبير سيف الدين البقالي
وافتي بعدم الوجوب فبلغ جوابه شمس الائمة الحلوا في فارس من ياله
في عامته بجامع خوارزم ما نقول فيمن اسقط من الصلاة الخمس واحدة
هل يكفر قال فاحس به الشيخ فقال ما نقول فيمن قطعت يده من المرفقين
او جلده من الكعبين كم فرائض وضوءه فقال ثلث لفوات محل الرابع فقال
وكذلك الصلاة الخامسة فبلغ شمس الائمة الحلوا في جوابه فاستحسنه و
وافقه فيه كذا ذكره ملا مسكين واعلم ان الكمال ابن الهمام استظهر وجوب
القضا استدلالا بقوله عليه السلام حين اخبر ان الدجال يمكث اربعين يوما
يوم كسنة ويوم كشهرا ويوم كجمعة وسائر الايام كايامكم فقل له عليه السلام
ايكفي في هذا اليوم الذي هو كسنة صلاة يوم فقال لا اقدر والقدرا و
تبعه ابن الشحنة فصحح في الفارزة وذكر في المنح انه المذهب ولا ينوي القضاء

وجوبهم

لفقد وقت الاداء وكذا الاجال في البيع والاجارة والصوم والحج والزكاة اذ هي
المراد من الصدقة في عبارة الشارع وفرق في النهر بان الوقت موجود
حقيقة في يوم الدجال والمفقود العادة فقط بخلاف ما نحن فيه فان
الوقت لا وجود له اصلا **ولا يجمع بين فرضين في وقت بعد ركعتين** ومريض
ولا على ما حيز الوقت بحيث ومطر اذ لا تصح التي قدمت عن وقتها وما ورد فيه من الجمع فهو محمول
على الجمع الصوري بان يودي الاولى في اخر وقتها والثانية لاول وقتها
الافى عرفه للحاج لا لغيرهم بشرط ان يصلى الحاج مع **الامام الاعظم**
اي السلطان او نائبه **والاحرام** اي وبشرط الاحرام بحج لاعمره حال
صلوة كل من الظهر والعصر ولو احرم بعد الزوال في الصحيح وبشرط
صحة الظهر فلو تبين فساد اعادة ويعيد العصر اذ دخل وقته المعتاد
فهذه اربعة شروط لصحة الجمع عند الامام وعندهما يجمع الحاج ولو
منفردا قال في البرهان وهو الاصح **فيجمع الحاج بين الظهر والعصر**
بمسجد نمرة **جمع تقديم** كما هو العادة فيه باذان واحد واقامتين لينسبه
للجمع ولا يقصد بينهما بنا فلة ولا بسنة الظهر كذا ذكره الشارع واستثنى
مسكين الظاهر تبعا للذخيرة والمحيط والكافي واثرا بخلاف يظهر
فيما لو صلى سنة الظهر فعلى الاول يعاد الاذان للعصر لا على الثاني
وظاهر الرواية هو الاول **نهر ويجمع بين المغرب والمشاء** جمع تاخير
فيصليهما **بمزدلفة** باذان واحد واقامة واحدة للعالم بدخول
الوقتتين ولا يتطوع بينهما ولو اشتغل بشئ او تطلعت اعادة الاقامة

وعز

وعند زفر يعيد الاذان ايضا ملاسكين لا بشرط هنا سوى المكان
والاحرام فلا بشرط الجماعة لهذا الجمع بل تستحب وكذا الامام والا
حرام ليسا بشرط لهذا الجمع ايضا **ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة**
فان فعل ولم يعده حتى طلع الفجر او خاف طلوعه صبح والتقييد
بالطريق اتفاقا لانه لو صلاها في وقتها في عرفات لم تجز ملاسكين
ولو قدم المشاء على المغرب بمزدلفة يصلى المغرب ثم يعيد المشاء فان لم يعيد المشاء
حتى انجر الصبح عاد المشاء الى الجواز ونظيره من ترك صلاة الظهر
ثم صلى بعدها فمسا وهوذا كركل لمتروكة لم يجز فان صلى السادسة
عاد الى الجواز بحر ولما بين اصل الوقت بين المستحب منه بقوله
يستحب الاسفار بالفجر والاسفار هو التأخير لكن لا مطلقا بل بحيث
يمكن من اعادةتها بقران منونة قبل طلوع الشمس اذا ظهر فساد
ها وانما كان الاسفار بصلوة الفجر مستحبا لقوله عليه السلام اسفروا
بالفجر فانه اعظم للاجرو لان في الاسفار تكثير الجماعة وفي عدمه
تقليلها وما يؤدي الى التكثر افضل والاسفار بالفجر مستحب سفرا
وحضر للرجال الا في صبيحة يوم النحر للحاج بالمزدلفة فان هناك
التغليس افضل لواجب الوقوف بعده بها واما المرأة فالافضل
لها في النحر الفلس وفي غيرها الانتظار الى فراغ الرجال عن الجماعة
كذا ذكره الشارع هنا وفي حاشية الدر ومغريا للبحر وبخالفه ما نقله
السيد المحمدي عن شرف الائمة المكي الافضل في الصلوات كلها الانتظار

فراغهم وظاهر كلام المصنف انه يستحب البداية بالاسفار وهو ظاهر الرواية
وقيل يدخل بفلس ويختم بالاسفار بجمع عن الغاية **والايراد بالظهر في الصيف**
اي الايراد بظهر الصيف مستحب لقوله عليه السلام ابرءوا بالظهر في الصيف
فان شدة الحر من فيج جهنم وكذا يندب تأخير خلف الظهر وهو الجملة
وحده التأخير ان يصلي قبل المثل ففي الخزنة الوقت المكروه في الظهر
ان يدخل في حد الاختلاف اخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد دخل
في حد الاختلاف حموى وفي الكلام اشعار باستحباب تعجيل الظهر في
الربيع والخريف وسيصرح به الشارع وما في البحر من انه ينبغي الحاق
الخريف بالصيف وجري عليه الشارع في حاشية الدرر مخالف للمصرح
به في مجمع الروايات وكذلك ذكره الشارع في شرح الكبير ونص عبارة
مجمع الروايات وكذلك في الربيع والخريف يعجل بها انتهى فما في البحر
من قوله ينبغي التحذير لمخالف للمقول فلا يقول عليه واطلاق كلام المصنف
شامل لما اذا اشتد الحرام لا اذها بجماعة ام لا قصد لها الناس من
يعيد الاما في الجمع خلافه لا لسبب جابي حيث اشترط هذه الشروط
نهر والفيح بفتح الفاء وبالحاء المهملة الغليان من فاحت القدس
غلت والمراد شدة حرها على التشبيه اي شدة حر الشمس مثل حر
النار انتهى اضي زاوه **وتعجيل في الشتاء** اي يستحب التعجيل بظهر
الشتاء وفي الربيع والخريف ايضا اقتداء به عليه السلام **الا في يوم غيم**
خشية وقوعه قبل وقته **فيؤخر فيه** استحبابا اذا لكرهه في وقته فلا

نحو

بضر تأخير **وتأخير العصر** اي يستحب تأخير صلاة العصر صيفا وشتاء
لانه عليه السلام كان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضا نقية وليمكن من
القل قبله **ماله تنغير الشمس** بذهاب ضوئها فلا يتغير فيه البصر هو
الصحيح كذا ذكره الشارع وهو مخالف لما جزم به ملاسكين حيث قال
والعبارة لتغير الفرض عند ابي حنيفة وابي يوسف لا لتغير الضوء كما قال
الحنفى والحاكم الشهيد انتهى لان تغير الضوء يحصل بعد الزوال والتأخير الى
تغير الشمس يكره تحريما اما الاداء فتغير مكروه لانه ما يؤمر به ولا يستقيم اثبات
الكراهة للمشي مع الامر به كافي الغاية وقيل الاداء مكروه ايضا ملاسكين
وتعجيل اي يستحب تعجيل العصر **في يوم الغيم** مع التيقن بدخول الوقت
خشية الوقت المكروه **وتعجيل المغرب** لكراهة تأخيرها ولو بقدر صلوة
ركعتين اخذ من قولهم بكرهته ركعتين قبلها فاستثناءه في القنية القليل
يحمل على ما هو الاقل من قدرها توفيقا بين كلام الاصحاب نهر عن
الكمال وفيه عن المبتنى يكره تأخير المغرب في رواية وفي اخرى لا يكرهه مالم يغيب
الشفق والاصح الاول الامن عذر كفر ونحوه ومن المذر ان يكون على
اكل ورو في الكراهة بتطويل القراءة خلافه ومقتضى قولهم اذا شرع
في العصر قبل تغير الشمس فهد اليه لا يكره ترجيح عدمها واعلم انها قدس
ركعتين تنزيهية والى اشتباك النجوم تحريمية فان قلت روى انه عليه
السلام قرأ سورة الاعراف في صلاة المغرب وذلك يدل على ان التأخير
خير لا يكره اجيب بان ذلك ليس مما نحن فيه فان كلامنا فيما اذا

اضر الى وقت الكراهة ثم شرع والذي فعل عليه السلام كان من باب
 المد والمد من اول الوقت الى آخره معفو به بطل استدلال عيسى ابن
 ابان على جواز التأخير عناية **الا في يوم الغيم فتؤخر فيه** اي لا يستحب
 التجهيل بالمغرب في يوم الغيم للتوقع قبل الغروب وقدم المغرب
 ثم الجنازة ثم سنة المغرب **وتأخير العشاء الى ثلث الليل** الاول اي يتبي
 تأخير العشاء الى ثلث الاول في رواية للكنز وفي القدوري الى ما قبل
 الثلث ونزول المخالفة بجعل الغاية داخلية في كلام القدوري هنا
 رجة من عبارة الكنز نهر لكن قال في حاشية الدر والمؤلف وقد
 ظفرت بان في المسئلة روايتين واطلوقه شامل للشتاء والصيف لان
 في التأخير قطع السمر المسري قال عليه السلام لا سمر بعد العشاء و
 وجه النهي عن السمر بعد العشاء ليكون اقتسامه الصحيفة بهالهي
 ما حصل بينهما من الزلات قال تعالى ان الحنات يذهبن السيئات
 عناية وقيدته في الخانية والتحفة ومحيط الرضوى والبدائع بالشتاء
 اما في الصيف فيستحب التجهيل نهر وجه الفرق على هذا خوفي اضرار
 الفجر عن وقتها بغلبة النوم عليه لقصر الليل وما ذكره ابن الملك من
 حمل ما في القدوري على الصيف وحمل ما ذكره في الكنز على الشتاء نظرية
 في النهر بان في الصيف يندب التجهيل وكلام القدوري في التأخير
 وفي القنية تأخير العشاء الى ما زاد على نصف الليل والعصر الى وقت
 اصفر الشمس والمغرب الى اشتبايح النجوم يكره تحريما بحر **وتجهيله**

اي يستحب تجهيل العشاء في الغيم لما في التأخير من تقليل الجماعة لمظنة
 المطر والظلمة ثم يكره النوم قبل العشاء لمن يخشى فوق الجماعة
 والحديث بعدها الفير حاجة والا فلا وكقراءة القرآن وذكر وحكايات
 الصالحين ومذاكرة الفقه والحديث مع الضيف والعرض كذا في حاشية
 الدر والمؤلف وفي الظهيرية ويكره الكلام بعد انفجار الصبح واذا صلى
 الفجر جازله الكلام **ويستحب تأخير الوتر الى قبل اخر الليل** **المن يشق بالا**
نبيه فان لم يشق او تر قبل النوم لقوله عليه السلام ايم خاف ان لا يقوم
 من اخر الليل فليوتر ثم ليرقد ومن وثق بقيام من اخر الليل فليوتر من اخره
 فان قراءة اخر الليل محضورة زيلعي اي تحضرها الملكية واذا او تر قبل
 النوم ثم استيقظ وصلى ما كتب له لا كراهة فيه ولا يعيد الوتر ولزمه هـ
 نزله الافضل المفاد من حديث الصحيحين اجعلوا اخر صلواتكم وترا
 كذا في حاشية الدر والمؤلف ومثله في البحر والنهر والذي في الزيلعي
 والعيني اجعلوا اخر صلواتكم بالليل وترا **فصل في الاوقات المكره**
هذه تلك اوقات لا يصح فيها شي من الفرائض والواجبات التي لزم
في الزمة قبل دخولها اي قبل دخول الاوقات المكره وهه ذكرا الاول بقوله
عند طلوع الشمس الى ان ترتفع وتبيض قد ررح اورمحين فلو
 طلعت الشمس وهو في صلاة الفجر فندت وعن ابى يوسف لا تقعد
 ولكن يصير حتى اذا ارتفعت الشمس اتم جموعى عن كثف الاصول
 وبين الثاني بقوله **وعند استوائها في بطن السماء الى ان تزول** اي

تميل الى جهة المغرب والوقت المكروه هو عند انتصاف النهار الى ان تزول
الشمس ولا يخفى ان زوال الشمس انما هو انتصاف النهار وفي هذا القدر
من الزمان لا يمكن اداء صلوة فلعلم المراد انه لا تجوز الصلوة بحيث تقع
تحريماتها في هذا الزمان او المراد هو النهار الشرعي وهو من اول طلوع
الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل الزوال
بزمان معتد به هو و اعلم ان التغير بالاستواء اولي من التغير بوقت
الزوال لعدم كراهة الصلوة وقته اجمعا فانهم وبين الثالث بقوله **و**
عند اصفرارها وضمها حتى تقدر العين على مقابلتها الى ان تعرف
الاغوام فانهم لا يمنعون من الصلوة في هذه الاوقات لانهم يتركونها
والاداء الجائز عند البعض اولي من التراجع اصله **ويصح اداء ما وجب**
فيها اي الاوقات الثلاثة لكن **مع الكراهة** في ظاهرها رواية **بجنازة** **و**
هضوة وسجدة اية تليت فيها وناقلة شرع فيها او من ذرا ان يصلى فيها
فيقطع ويقضى في وقت كامل في ظاهرها رواية فان مضى عليها صح
كما صح عصر اليوم باوانه **عند الغروب** لبقاء سببه وهو الجزء المتصل به
الاداء من الوقت **مع الكراهة** للتأخير المنهي عنه لا لذات الوقت فان
قل ما الفرق بين عصر اليوم حيث لا يبطل بالغروب بخلاف فجر اليوم فانه
يبطل بطلوع الشمس اجيب بان السبب في العصر آخر الوقت وهو وقت
التغير ناقض فاذا اداها فيه اداها كما وجبت ووقت الفجر كله كامل فو
جبت كاملة فتبطل بطلوع الشمس كذا في البحر فانه قيل ينبغي ان يجوز

نحو

بعد الاصفرار قضا عصره من لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب
ناقضا فاذا قضاها في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد اداها كما وجبت
مع ان المصريح به عدم الجواز اجيب بانه اذا ضيع الوقت يضاف الوجوب
الى جميع الوقت وجميعه ليس بمكروه فلا يكون فيه نقص زيلعي فان قلت
ينبغي ان لو اسلم الكافر وقت الاصفرار ولم يؤد حتى خرج الوقت انه يجوز
قضاؤه في ذلك الوقت من الغد لانه اداها كما وجب مع انه لا يجوز اجيب
بانه انما لم يجز لان تحمل ذلك الفقص لو ادى فيه ضروري للضرورة فاذا لم
يوجد الاداء فيه لم يوجد الفقص الضروري وهو في نفسه كامل فيثبت
في ذمته كذلك وبهذا التقرير علمت انه لو صلى الظهر ثم استمر حتى غربت تغدو
وهو متجه والمراد من قوله في الظهر صلى الظهر اي في وقتها ويحمل قوله ثم
استمر الخ على ما اذا كان الاستمرار ضمن الاداء بان اطال في القراءة او في
التسبيح **تمت** مثل الكافر اذا اسلم وقت الاصفرار فلم يؤد حتى خرج
الوقت الصبي اذا بلغ وقت الاصفرار فلم يؤد حتى خرج الوقت **فخرج** قال في
البغية الصلوة على النبي صلى الله عليه واله وسلم والدعاء والتسبيح في هذه
الاوقات افضل من قراءة القرآن ووجهه في البحر بان القراءة من اركان الصلوة
وهي مكروهة والاولى تركه ما كان ركنها منهن **والاوقات الثلاثة** المذ
كورة **تكره فيها النافلة كراهة تحريم ولو كان لها سبب كالمندور و**
كعتي الطواف وركعتي الوضوء وتحية المسجد والسنن الروايت في مكة
وقال ابو يوسف لا تكره النافلة حال الاستواء يوم الجمعة لما في مسند

خرج الامام للخطبة وقال صاحب النهاية فجوز الفائتة وقت الخطبة من غير كراهة
ووقف المؤلف محل كلام صاحب النهاية على الفوائت الواجب ترتيبها مع الجمعة
وكلام صدر الشريعة على فوائت غير واجبة الترتيب فلا معارضة ولا آفة
يسع صدور الشريعة الحكم بالكراهة مطلقا لعدم صحة الجمعة مع ما عليه من
الفوائت اللازمة اذ اوجها مرتبا انتهى **وعند الاقامة** لكل فرضية **الاسنة الفجر**
اذا من فوت الجماعة **وقيل العيد** اي يكره التنفل قبل صلوة العيد
ولو في المنزل وبعد في المسجد لا في المنزل **وبين** اي يكره التنفل بين **المجموعين**
في عرفة ولو سنة الظهر وقد منا التصريح بعدم التنفل بعد العصر
المجموعة مع الظهر **ومزلة** اي يكره التنفل بعد المغرب المجموعة مع العشاء
بمزلة ولو بسنة المغرب على الصحيح **وعند ضيق وقت المكتوبة** **ومزلة**
اي يكره التنفل كالفرض عند مدافعة احد **الاختصاص** البول والفاط وكذا
الريح **وحضور طلع** **تتاف نفسه وما** اي وعند كل ما يشغل البال عن
استحضار عظمة الله والقيام بحق خدمته **وفيل الخشوع** في الصلوة
بلا ضرورة لادخال النقص في المؤدى **تمت** يتصل بهذا كراهة الكلام
فيكره بعد الفجر الى ان يصل الى الجهر وفي ابطال السنة به كلام ولا بأس
بالمشي لحاجة بعد الصلوة وقيل يكره الى طلوع الشمس وقيل الى ارتفاعها
واما بعد العشاء قابله قوم وحظوه اخرون وكان عليه السلام يكره
النوم قبلها والحديث بعدها والمراد ما ليس بخير وانما يتحقق كلام
عبادة اذ المباح لا خير فيه كالا انتم فيه **باب الاذان** بالنقص

وهو في اللغة الاعلام وفي الشرع الاعلام على الوجه المخصوص غالبا فيورد
الاذان الواقع بين يدي الخطيب يوم الجمعة والفاضة ولم يكن في زمنه عليه
السلام وابي بكر وعمر الامرة بين يدي المنبر فلما كان زمن عثمان احدث
على الزور والاكاف في النهاية واول من احدث المنابر بالياء المتنازع تحت
جمع منارة محل التاذين في المساجد مسلمة بن مخلف الصحابي كافي سيرة
الحلي وكان امير اهل مصر من معاوية قال العلامة ملا مسكين ولما
كان الاذان موقوفا على تحقيق الوقت اخبر عنه اعلم ان دخول الوقت
سببه البقاء واما الابتداء فروى عبد الله بن زيد وغيره اذان
الملك النازل من السماء واقامته فقيل هو جبريل وقيل غيره ولم يثبت
بذلك المنام بل بامره عليه السلام بوحى فقد روى از عمر لما رأى الاذان
جاءه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فقال
له عليه السلام سبقك به الوحي وقوله في النهي ولم يثبت بذلك المنام
اي لان رؤيا الانبياء لا يثبت عليها حكم شرعي واما رؤيا الانبياء فوحى
ومدة الوحي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام سنة اشهر ثم نزل عليه
جبريل ثلثا وعشرين عاما كما في السيرة الحلبية وذكر على قادي ان
مشروعية الاذان كانت في السنة الاولى من الهجرة وقيل في السنة
الثانية منها وقيل مشروعية كان ينادى منادى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الصلوة جامعة فيجتمع الناس فلما صرفت القبلة
امر بالاذان **سن الاذان** **والاقامة سنة مؤكدة** وقيل ان الاذان واجب

لا امره صلى الله عليه وآله وسلم به وبديل عليه قول محمد لو تركه اهل بلدة قاتلهم
عليه ولو تركه واحد ضربته وجبسته وفي النهي عن المعراج القولان
متقاربان لا في المؤكدة في حكم الواجب في الحوق الاثر بالتارك **للمفترض**
اي الرواية الخمس والجمعة بخلاف الوتر و صلاة العيدين والكسوف و
الكسوف والجنازة والاستسقاء والسنن والنوافل وقوله في الدرر
بخلاف الوتر يثبتني على الصحيح من ان اذان العشاء لا يقع للوتر كما في الزيلعي
لكن في حاشيتها المؤلف استدرك عليه بما ذكره الكمال من ان اذان العشاء
اعلام بدخول وقته لان وقته وقتها واقول لا وجه لهذا الاستدراك
اذ لا يستدرك على احد القولين بالاخر على انه يفهم من كلام الزيلعي ان
ما ذكره الكمال يثبتني على غير الصحيح واراد بالفرائض الوقتات المؤدية
في المساجد فلا يميز الوقتات المؤدية في البيوت ولو منفردا اداء وقضاء **سفر او حضرا للرجاء وكما في** الاذان
والاقامة **للنساء ويكبر في اوله اربع** اي يفتحه بالتكبير اربع مرات بصوت
كافي النهاية وقيل ان ابا يوسف يثنيه كالك الحاقاله بالتكبير في
آخره والراء من اكبر بالسكون فحلت فتحة الهجر اليها للتخلص من الشك
وفي الجملات الاذان والاقامة تسكن لكن في الاذان ينوي الحقيقة
وفي الاقامة ينوي الوقف وفي المضمرة انه بالخيار ان شاء ذكره بالقرآن
او بالجزم وان كور التكبير مراد اذ لا سم الكريم مرفوع في كل من قوا كبر
فيما عدى المرة الاخيرة ان شاء دفعه او جزمه قال شيخنا وقوله وان
كور التكبير اي في الخواف كالحوين وثني تكبير آخره كما في الفاظه ولا ترجع

في كلمتي الشهادتين وهو ان يخفض بالشهادتين صوته ثم يرجع
فيرفعه بها اعلم ان التجميع احد المواضع الثلاثة المختلف فيها كما في
النهاية فليس هو من سنن الاذان عندنا خلافا للشافعي والثاني ان
التكبير اربع تكبيرات بصوتين وعند مالك مرتين وهو رواية
عن ابي يوسف قاسه بكلمتي الشهادتين ولنا حديث ابن مخذومة
في الاذان تسع عشر كلمة ولن يكون كذلك اذا كان التكبير فيه مرتين
والثالث اخر الاذان لا اله الا الله وعلى قول اهل المدينة لا اله الا الله
والله اكبر والاعتماد في مثله على ما هو المشهور الذي توارثه الناس
الي يومنا هذا انتهى **والاقامة مثله يزيد بعد فلوح الفجر الصلوة خير من النوم**
مرتين اصله ان يلا جاء لجمرة عائشة رضي الله عنها بعد الاذان فقال
الصلوة يا رسول الله فقالت عائشة ان الرسول نائم فقال الصلوة
خير من النوم فلما انتبه اخبرته بذلك فاستحسنه وقال اجعله
في ذاك وخص الفجر به لانه يؤدي في حال نوم الناس وغفلتهم
فخص بزيادة الاعلام كما لا خص بالتطويل بالقراءة ليلوا تفوت الجماعة
وبعد فلوح الاقامة يزيد قد قامت الصلوة مرتين **ويتمهل**
اي يترسل في الاذان بسكنة بعد كل كلمتين **ويسرع** اي يحد
في الاقامة ولا يجزى الاذان **بالفارسية** اي بغير العربية **والاقامة** اذان
في الاصح ويستحب ان يكون المؤذن صالحا متقيا عالما بالسنة في الاذان
واوقات الصلوة وعلى وضوء مستقبل القبلة الا ان يكون راكبا ويجعل

اصبعيه في اذنيه ويجول وجهه يمينا بالصلوة ويساوا بالفلاح
هو الصحيح كما في الزيلعي لكن استوجه الكمال ما قيل من انه يلغى يمينا
بهما وكذا شمالا ووجهه كما في النهران خطاب للقوم فيواجههم به
فلا يخص اهل اليمن بالصلوة والشمال بالفلاح لانه يحكم واطلق في
الالتفات فشم ما لو كان يؤذن لنفسه على الصحيح او لمولد لانه
صار سنة الاذان فلا يترك وليست في خصوصه ان لم يتم الاعلوم بتحويل
وجهه ويفصل بين الاذان والاقامة تكراره وصلها بقدر ما يحضر
القوم المأذونون للصلوة مع ما عات الوقت المستحب في الموعود يفصل
بينهما بسكتة قدر ثلاث ايات قصار او ايلة طويلة وقد رثت خطوات
او اربع وثوب المؤذن في جميع الصلوة كذا ذكره ملا مسكين
وظاهر حتى المغرب وفيه نظر حمى كقوله اي المؤذن بعد الاذان الصلوة
الصلوة يا مصلين ويكره التلحين اعلم ان الكراهة فيه بمعنى اخراج الحروف
عما يجوز له في الاداء التورية نهرا ما مجرد تحسين الصوت فلا لانه
امر مطلوب بلا شك واقامة المحدث واذا ان المذهب كراهة اقامة
المحدث لا اذانه در واذان الجنب لا خلاف في كراهة اذانه كاقامته
لانه يدعو الناس الى ما لا يجيب اليه انتهى نهرو صلا يعقل وقيل
والذي يعقل ايضا وجنبه ومعنوه وكان لنفسه وعدم تمييزه
كذا ذكره الشارح ولوا اقتصر في التلخيص على عدم التمييز وحذف
التلخيص بالفسق ليع ما لو سكر من مباح كما هو مصرح به لكان اول

وامرأة لانه منتهية عن رفع صوتها ولو خفضت اخلت بسنة الاذان
وكذا الخنثى يكره اذانه نهرو فاسق اي يكره اذان الفاسق لانه لا يؤمن
بقوله وقاعد اي يكره اذان القاعد الا اذا اذن لنفسه وكذا يكره اذان
الراكب الا المسافر كما في التنوير وشروحه واذا علم كراهة اذان الراكب
فالمضطجع بالاولى نهرو الكلام اي يكون الكلام في خلال الاذان ولو برد
التسليم والاقامة اي يكره الكلام في خلال الاقامة لتفويت سنة الموالاة
ويستحب اعادته اي الاذان بالكلام فيه لان تكراره مشروع كما في الجمعة
دونها اي دون الاقامة وصرح الزيلعي باستحباب الاعادة في اذان
المرأة والسكران وفي القهستان في اعادة اذان الجنب والمرأة و
المجنون والسكران والنصب والقاعد والفاجر والراكب والمشتى
والمخرف عن القبلة واجبة لانه غير معتدة به وقيل مستحبة وهو
الصحيح انتهى ويكرهان اي الاذان والاقامة للظهر يوم الجمعة في المصر
من فاتهم الجمعة والتقييد بالمصر في كلام المصنف وغيره كان يلحق
ليس احتراز يا بل القرية كما لمصر ان كان لها مسجد فيه اذان واقامة
وان لم يكن فيها مسجد فكالمسافر يجوز يؤذن لفاته ويقوم الضابط
عندنا ان كل فرض اداء وقضاء يؤذن له ويقام سواء اداء منفردا
او جماعة الا الظهر يوم الجمعة في المصروفات اداء باذان واقامة يكره
يروى ذلك عن علي رضي الله عنه وعلا في البدائع بان الاذان والاقامة
صلوة يؤدى بجماعة مستحبة وهي فيه مكرهة قال في الفتح ويستثنى

ايضا ما يؤديه النساء او نقيضه بمجاعتهم زاد في البدائع جماعة
القضايا والعبيد نهر واعلم ان استئذان الاذان للقضاء محمول
على ما اذا قضى في البيت اما اذا قضى في المسجد فلا لان التأخير معصية
فلا يظهرها **و** كذا يؤذن ويقيم **لاولى الفوائد** ويجوز في الباقي وجه
التخيير انه عليه السلام قضى الاربع صلوات التي شغل المشركون عنها
على الترتيب كل صلوة باذان واقامة وفي رواية اخرى باذان واقامة
للادوية واقامة لكل واحدة من البواقي ولاختلاف الروايتين خبرنا
في ذلك كافي شرح الجمع وهذا اي التخيير اذا قضاهما في مجلس واحد
اما اذا قضاهما في مجلس يؤذن ويقيم لكل صلوة **و** **تلك الاقامة**
دون الاذان في البواقي **الحج** **مجلس** **القضاء** لانه عليه السلام اتى بالاقامة لكل
واحدة من الفوائد باتفاق الروايات واختلفت الرواية عنه عليه
في الاذان بالنسبة لما عدا الاولى منها **واذا سمع المسنون منه**
اي الاذان بان لم يكن فيه لح ولا تلحيس **استسك عن التدوير** **لجيب المؤذن**
ولعن المسجد وبين المص صفة الاجابة بقوله **وقال** **امثلة** اي مثل
الفاظ المؤذن وهو الافضل وفي الفوائد يمضي على قرأته ان كان في
المسجد وان كان في بنيه فذلك ان لم يكن اذان مسجدا **وجوز**
في الجليلين **هما** **على الصلوة** **حي** **على الفلاح** **اي** **قال** **لا حول ولا قوة**
الا بالله **وقال** **المجيب** **في اذان** **البحر** **صلى الله عليه وسلم** **بفتح** **الراء** **الاولى** **و**
كسر **ها** **او** **يقول** **ما شاء الله** **كان** **وما لم يشأ لم يكن** **عند قول** **المؤذن**

الصلوة **خير من النوم** **تاما** **ما** **يشبه** **الاستهزاء** **واختلف** **في الاجابة**
قبل **بوجوبها** **وقيل** **باستحبابها** **ثم دعا** **بالوسيلة** **للنبي** **صلى الله عليه وآله**
وسلم **عقب** **الاجابة** **فيقول** **اللهم رب** **هذه** **الدعوة** **القائمة** **والصلوة**
القائمة **ات محمد** **الوسيلة** **والفضيلة** **وابعد** **مقاما** **محمودا**
الذي **وعده** **باب شروط الصلوة** **واسكانها** **جمع** **بينها** **لتوقف** **صحة**
الصلوة **على** **كل** **منها** **والشروط** **ما** **توقف** **عليه** **الشيء** **وكان** **خارجا**
عن **ماهية** **بخلاف** **الركن** **لتركها** **لماهية** **منه** **ومن** **غيره** **وقوله** **ما** **توقف**
الشيء **عليه** **اي** **وليس** **مفضيا** **اليه** **ولا** **مؤثرا** **فيه** **فالقيد** **الاول** **لا** **خراج**
السبب **والثاني** **لا** **خراج** **العلة** **والحاصل** **ان** **ما** **يتعلق** **بالشيء** **ان** **كان**
داخل **فيه** **سمى** **وكان** **افا** **لركوع** **للصلوة** **وان** **كان** **خارجا** **عنه** **فان** **كان**
مؤثرا **فيه** **سمى** **علته** **كعقد** **النكاح** **للحل** **وان** **لم** **يكن** **مؤثرا** **فيه** **فان** **كان**
موصلا **اليه** **في** **الجملة** **سمى** **سببا** **كالوقت** **لوجوب** **الصلوة** **التي** **عقلنا**
على **ملا** **مسكين** **لا** **بدا** **لصحة** **الصلوة** **من** **سبعة** **وعشرين** **شبيبا**
فن **الشروط** **الطهارة** **من** **الحديث** **الا** **صغرو** **والا** **كبر** **والحيض** **والنفاس**
وطهارة **الجسد** **والثوب** **والحذاء** **فيه** **ايماء** **الى** **ان** **حمل** **التنجاسة** **ما** **في** **ولو** **كان** **طرف**
عمامة **ونحوها** **نجسا** **فالقاء** **على** **الارض** **وصلى** **او** **كان** **مع** **حبل** **مربوط**
فيه **كلب** **او** **سفينة** **متنجسة** **ان** **تخرج** **طرفة** **بحركة** **منع** **والا** **لا** **لا**
بتلك **الحركة** **ينسب** **الى** **حمل** **التنجاسة** **ولو** **حمل** **صبيبا** **او** **طيرا** **عليه** **نجاسة**
ان **لا** **يستمسك** **بنفسه** **منع** **والا** **لا** **كالجيب** **والحديث** **والكلب**

ان شدة جيت لا يصل لعابه الى ثوبه لان ظاهر كل حيوان طاهر لا
يجس الا بالموت وبخاسته باطنه في معدنه كنجاسة باطن المصلي
الا ان كان مفتوحا لان لعابه يسيل في كفه فيمنع الجواز ان كان اكثر
من قدر الدرهم ولو وصلت راسه الى سقف نجس منع لانه يعد
حامل ويجوز لبس الثوب النجس لغير الصلوة ولا يلزم الاجتناب
من نجس غير ~~مطهر~~ **محتوي** موضع القدمين واليدين والركبتين
والجبهة على الاصح والحاصل ان المعول عليه ان كل عضو وضعها
يشترط طهارة محله وعليه اطلاق المتن وما ذكره ملا مسكين
حيث قال ولا يشترط طهارة مكان يديه محل على ما اذا لم يصفها
كما في فتح القدير لكن هذا محل التمايز على القول بسنية وضع اليدين
في السجود وهو خلاف الصحيح **ويشتر العورة** والشرط سترها من
جوانبه على الصحيح **ولا يضر نظرها من جيبه** في قول عامة المشايخ
واسفل اي ولا يضر لو نظرها احد من اسفل ذيله لان التكلف
لمنع فيه حرج والعورة ما تحت سترته الى تحت وكبته فالستره
عندنا ليست بعورة والركبة عورة كذا في الكفر وشرحه للملايين
وما في النهر عن المنية من تصحيح وجوب الستر ولو في الخلوة الا
اذا كان الكشف لفرض صحيح فخالف لما في التزيلعي من تصحيح عدم
وجوب سترها عن نفسه فقد اختلف التصحيح والثوب الحرام
والمفصوب وارضى لغير تصحيح الصلوة فيها مع الكراهة كما في

بالماء المفصوب بخلاف الثوب الرقيق الذي يصف ما تحته لا يجوز
التصلو فيه لانه مكشوف العورة كما في الدرهم المنيفة وقوله في
السترها بثوب حرير صحت وانما يفيد ان الكراهة في قولهم تكسر
الصلوة في الثوب الحرير والصلوة عليه للرجل خفيفة **واستقبال القبلة**
وهو شرط بالكتاب والسنة والاجماع **فللمكي المشاهد** للكعبة
فرضه اصابة عينها اتفاقا لقدرته عليه يقينا **ولغير المشاهد اصابة**
جبهتها ولومك على الصحيح فما في شرح ملا مسكين من قوله حتى لو صلى
مكي في بيته في مكة ينبغي ان يصلي بحيث لو ازيل الجدار ان يقع
استقباله على شطر الكعبة ومثله في الكافي قال في البحر ضعيف
واذا كان غير المشاهد ولومك فرضه اصابة جبهتها على الصحيح
فالغائب عن مكة بالطريق الاولى وقيل الجرجاني فرض الغائب
عنها اصابة عينها وفائدة الخلاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة
فعنده يشترط وعند غيره لا ملا مسكين **والوقت** للفرائض
لنجس شرط بالكتاب والسنة والاجماع **واعتقاد دخول** اي دخول
الوقت شرط ايضا حتى لو صلى وعند ان الوقت لم يدخل فظهر
انه كان قد دخل لا تجزئه لانه لا حكم بفساد صلوة بناء على دليل
شرعي وهو تحريمه لا ينقلب جائزا اذا ظهر خلافه ويخاف على نية
والنية من الشروط ايضا وهي الاادة الجازمة لتمييز العبادة عن
العادة والشرط ان يعلم المصلي بقلبه اي صلوة يصلي وظاهر

ما في التفتح القدير ان التلفظ بالنية بدعة اذ لم يثبت عنه عليه السلام
من طريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح اصل كذا ولا
عن احد من الصحابة والتابعين زاد الحلبي ولا عن الائمة الاربعة
بل المنقول عنه عليه السلام انه كان اذا قام الى الصلوة كبير فقهه
حسنة لمن لم يجمع عزيمته وجعلها بعضهم سيئة فخرج بانكرهم
كما في شرح النية والتحريم شرط ايضا في غير صلوة جنازة
كما في الدرر وليست ركنا على الاصح **فصل** بينهما وبين النية
بان تكون النية مقارنة للتحريم حقيقة او حكما بان تقدمت
النية على الشروع حيث لم يتخلل فاصل اجنبى يمنع الاتصال
كالاكل والشرب والكلام فاما المشي للصلوة او الوضوء فليس
نوعين ولهذا ذكر العلامة ملا مسكين معزيا للامام محمد بن
يديد بصلوة الوقت وغربت عنه النية عند الشروع جازت صلوة
وفي الرويات من يخرج من منزله يريد الصلوة التي كان القوم فيها
فلما انتهى اليهم كبر ولم تحضره النية فهو داخل في القوم الى آخر
ما ذكره وعزوه ما سبق للامام محمد لكونه المخرج للمسئلة لا لان
فيها خلافا **والايمان** اي يشترط لصحة شروعه الايمان بالتحريم
فاما قبل اخذ النية للركوع والحاصل ان شرط صحة الشروع الايمان
بالتحريم في محض القيام او ان يكون الى القيام اقرب حتى لو
الامام وادكوا حتى ظهره ثم كبر ان كان القيام اقرب صح الشروع

وان

وان اريد به تكبير الركوع وتلفوذية لان مدرك الامام في الركوع
لا يحتاج الى تكبيرين خلافا لبعضهم وان كان الى الركوع اقرب لم
يكن غادعا **وعنه** **بغير النية** اي يشترط عدم تاخير النية عن التحريم
على الصحيح ويشترط لصحة التحريم كونها بعد ما دخل الوقت و
ان كانت شرطا لكونها متصلة بالا وكان وقال الكرخي نصح الصلوة
بنية متأخرة عن التحريم مادام في الشاء وقيل نصح اذا تقدمت
على الركوع وقيل الى ان يرفع رأسه من الركوع وانظر على قول
الكرخي القائل بان الصلوة نصح بالنية المتأخرة عن التحريم اذا
اقتدأ به انسان بعد ما كبر للتحريم قبل ان ينوي هل يصح اقتدائه
به او لا لم ارا التصريح بذلك والظاهر انه لا يصح لانه قبل وجود
النية لم يكن مطلقا **والنطق** اي يشترط نطقه بالتحريم بحيث يسمع
نفسه على الاصح حيث لم يكن به صمم ولا يلوذ الاخرس فحولك لسانه
واحتوز بقوله على الاصح عما قيل انه يكفي مجرد تصحيح الحروف وان لم
يسمع نفسه ولا خصوصية للتحريم كذا القراءة السرية و
الشهاد والاذكار والتسمية على الذبيحة وجوب سجدة التلاوة
والعتاق والخلع والاستئذان في الميمن والنداء والسلام و
الايمان حتى لو اجرى التلوة على قلبه وحرك لسانه من غير تلفظ يسمع
لا يقع وان صح الحروف خلافا للكرخي في جميع ما ذكرناه ونية
المتابعة للمقتدي ينوي الصلوة ومتابعة امامه والحاصل انه لا بد

للمقتدى من ثلاث نيات نية اصل الصلاة ونية التعمين ونية
الاقداء وان نية الاقداء لا تكفيه عن التعمين حتى لو نوى الاقداء
بالامام او الشروع في صلاة الامام ولم يعين الصلوة فانه لا يجوز
وهو قول البعض والاصح الجواز وتصرف الى صلاة الامام وان لم يكن
للمقتدى علم بها وانما قيد بقوله للمقتدى لان الامام لا يشترط في
صحته الاقداء بغير نيته الامامة الا في امامة النساء وقيد بعضهم
بغير الجمعة والعيدين ووجه في الخلاصة قال في الزهر واجمعوا على
عدم اشتراطها في الجنازة **وتعيين الفرض** اي بما يشترط الصحة الشرعية
تعيينه الفرض عند ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضا وشرع فيه
ثم نسي فظنه تطوعا فامة على ظنه فهو فرض مستقط وكذا عكسه
يكون تطوعا ولا يشترط نية عدد الركعات والاختلاف تراجم الفرض
شرط تعيين ما يصلي به كالظهر ولا حاجة لقول الشارح مثله
الكاف في قوله كالظهر كذا بنه على هذا في شرح الكثر للعلامة
ولو نوى فرض الوقت صح الا في الجمعة للاختلاف في فرض الوقت ولو
جمع بين نية فرض ونفل صح للفرض لقوته عند ابي يوسف وقال
محمد لا يكون داخل في شيء منهما للتعارض ولو نوى مكتوبة
وجنازة في مكتوبة واما اذا نوى فلتين كما اذا نوى ركعتي الفجر
السنة ونحية المسجد اجازات عنهما ولو نوى مكتوبتين ففي التي
دخل وقتها ولو نوى فائتين فهو الاول منها ولو نوى فائتين

وفية فهي للفائتة الا ان يكون في آخر الوقت ولو نوى فائتين وجنازة
فهي فائتة قيل ان صلاة الجنازة قوية والنفل ضعيف فكان النفل
ان تكون عن الجنازة لا التناقلة انتهى واجيب بان صلاة التناقلة
اقوى من صلاة الجنازة وان كانت من جهة انها صلوة كاملة فرضام
ذات ركوع وسجود بخلاف صلوة الجنازة هموي والثمة تظهر
فيما اذا صلى على الجنازة اماما بهذه النية فانها تعادل عدم صحة
شروعه فيها ويلزمه قضاء ركعتين نفلا لانه يبطل بعد ما صح شرعه
فيه والمبطل للنفل ليس هو الصلاة على الجنازة لان زيادة ما دون
الركعة لا يبطلها بل المبطل سلامه من صلاة الجنازة بنية القطع و
ما لم يسلم فهو متمم من اداء النفل بتلك النية وفي هذا المقام
فروع ذكرها في الاشباه من بحث الجمع بين عبادتين واطلق في
قوله وتعيين الواجب فشمّل قضاء نفل افسد والنذر والوتر و
ركعتي الطواف والعيدين لاختلاف الاسباب وقالوا في العيدين
والوتر بنوى صلاة العيد والوتر من غير تقييد بالواجب للاختلاف
فيه وقول العيني واما الوتر فلا صح انه يكفي مطلق النية اي لا يصفه
بوجوب ولا سنية بل ينوي الوتر فقط كذا ذكره الشيخ شاهين و
كذا يشترط التعيين في سجود التلاوة بخلاف سجود السهو وليس
المراد من قول الشارح من شرط صحة النية كونها بلفظ العربية
للقادر عليها في الصحيح خصوص الكبيرة الاحرام بل هي او غيرها

من كل ما دل على التعظيم حتى لو شرع بالتسبيح او بالتهليل فانه يصح
 واحترز بقول في الصحيح عما اذا شرع بالفارسية ولو مع القدرة
 وبما هو ان الموقر بصحة الشرع على العربية هو مذهب الامام وعندهما لا يصح الا ان لا يحسن العربية
 بالفارسية ولو مع القدرة على العربية
 لكن في تصحيح الشارح اشتراط كون الشرع بالعربي المقادير عليه نظر
 وقد وقع نظيره للعربي فذكر ان الفتوى على قول الصاحبين انه لا يصح
 الشرع بالفارسية كالتبعية يجوز اتفاقا فظاهر جوعهما اليه هو
 اليهما فاحفظه فقد شبهه على كثير والحاصل ان الصاحبين رجعا الى قول
 الامام بالشرع بالفارسية حيث يصح ولو مع القدرة على العربية
 بخلاف القراءة بالفارسية في الصلوة فان الامام رجع الى قولهما ان
 كان عاجزا عن القراءة بالعربية صحّت صلوة والا فلو ومن هنا حصل
 الاشتباه ولا خصوصية للفارسية بل سائر لغات الاعم كذلك
 كالسريانية والعبرانية والهندية والتركية وخصها بالذكر لكونها
 اشرف اللغات واشهرها بعد العربية اولان فارس اقرب الى العرب
 من غيرها حموى وورد في الحديث لسان اهل الجنة العربية والفارسية
 واختلف فيما اذا اقتصر على المبتدأ وظاهر الرواية انه لا بد من الجهر
 ويجب ان يكون البداة بلفظ الله حتى لو قال اكبر الله لا يصح عنده
 بآية ويشترط عدم مدحمة اكبر او بارئها بخلاف اشباع حركة
 الهاء من الجلالة فانه لا يفسدها وان كان خطأ وكذا تسكينها
 ومن الشروط ان يكون الشرع يذكر خالصا لله تعالى كالسبح والتهليل

اذا كان يحسن العربية بل المعتمد
 فيه قول الامام ان الشرع مما
 اتفقوا عليه ليدل على نقل في الورد
 المتعارضة ان الشرع بالفارسية

فلو شرع بخواتم اغفوى لا يصح لانه ليس بشئا خالصا بل مشوب
 بجاحته واختلف في تشروع بالبسملة ومقتضى ما في الشرح ترجيح
 عدم الصحة معلوما لانه للتهليل فكانه قال بارك الله لي وفي شرح المنية
 وهو الاشبه وفي السراج وهو الاصح وفي فتاوى المرغيناني انه الصحيح
 ومن الشروط ان لا يقرب التكبير بما يفسد كالتو قال الله اكبر العالم
 بالموجود والمعدوم او العالم باحوال الخلق لانه يشبهه كلام الناس
لا في النقل اي ليس التعيين في النقل ولو سنة فخر شرط وكذا التراجع
 عند الجمهور ولهذا قال في الكنز ويكفيه مطلق النية للنفل والسنة و
 التراجع وفي المفتي في التراجع لا يكفي مطلق النية ولا بنية النطق
 عند بعض المتأخرين بل يشترط نية التراجع قال شيخنا وصححه في الحاشية
والقيام اي يفترض القيام **في غير النفل** كالقرائن والواجبات ولا
 خلاف في ركبة القيام فيها وحد القيام بحيث ان يكون لا بد يدبر
 لا ينال ركبته **والقراءة** اي يفترض القراءة **في ركعتي الفرض** ولو آية
 قصيرة مركبة من كلمتين كقوله ثم نظروا ظاهرا لرواية واما الآية
 التي من كلمة كمدها متان او حرف ص ن ق او حرفين حم طس او
 حروف جمعس كهي بعض فقد اختلف المشايخ فيه واختلف التصحيح
 على ما يعلم من كلام الشارح وقال الصاحبان الفرض قراءة آية
 طويلة او ثلث آيات قصار ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح
 الصحة اتفاقا لانه يزيد على قدر ثلثة قصار قاله المحلي والقراءة

وكن زائدا لسقوط في بعض الصور من غير ضرورة في المقتدى واعتبر
بان في تسمية القراءة ذكر زائدا نذافعا واجيب بانها ذكر باعتبار
التقاء الماهية في حالة وزائد لقيامها اي الماهية بدون القراءة
في اخرى فمن حيث فساد الصلوة بترك القراءة فيها حالة الافراد
مع القدرة عليها تكون ركنا ومن حيث صحة صلاة المقتدى مع الامر
بترك القراءة تكون زائدا والمشكلة بين الركنين من كل وجه لزمه
القراءة في كل منهما وان كان الامر لا يقتضي التكوينا خلافا لزمرو
الحسن البصري ففرضيته القراءة في الركعة الاولى بعبارة النص
وفي الثاني بدلالته **وكل فصل** اي تفرض القراءة في كل ركعات الفل ^{اما}
لان كل شفع منه صلوة على حدة **والوتر** تفرض فيه القراءة في كل ركعة
اما على سنة فظاهر واما على انه واجب فلا حينا **ولم ينعين شيء**
من القرآن لصحة الصلوة والفاضة وان تعينت لكن لا للصحة خلافا
للامام الشافعي بل للوجوب **ولا يقرأ المؤتمر بل يسمع في الجهرية** وينصب في
السرية **وان قرأ المؤتمر كونه نحويا** وفي رد المحتار عن مبسوط خوار
زاده انها تفسد ويكون فاسقا وهو مروي عن عدة من الصحابة
فالمنع احوط وما ذكره الشارح حيث قال واتفق الامام ابو حنيفة
والامام مالك والامام احمد بن حنبل على صحة صلاة المقتدى بدو
قراءة اما ان يحمل على انه بالنسبة الى الصلوة الجهرية فلا يرد عليه
ما ذكره ملا مسكين حيث قال لو قال مالك يقرأ في السرية او يقول

هو وان كان مأمورا بالقراءة في السرية عند الامام مالك لكن لا
يلزم فسادها بترك القراءة **والركوع** اي يفترض الركوع وهو انحاء
الظهر وفي منية المصلي انه طاعة الرأس ومقتضى الاول انه مع القدرة
لا يخرج بالطاعة عن العدة قال الحلبي وهو حسن ثم قيل ان كان
الى القيام اقرب لا يجوز وان كان الى الركوع اقرب يجوز وهذا اذا ركع
قاما فان ركع جالسا فينبغي ان تحاذي جهته قدام ركبته ليحصل
الركوع وفي الجزالة اذا لم يركع وذهب من القيام الى السجود بان
خو كالحل فذلك الاختصاص يخرج عن الركوع وان ذهب على وجه السنة
يعني سريعا لا يجزى حموي والاولى حذف لفظة سريعا اذا لم يدخل
له والمدافى عدم الجواز على تجرد الهبوط عن الانحاء **والسجود**
اي يفترض السجود والمواد جنسه فان الفرض تعداد الفرائض لهذا
ذكر القيام والركوع مفردا مع ان الفرض منهما في كل صلوة اكثر
من واحد فنسقط ما قيل الا على ان يقولوا السجودان لانها فرضان
في كل ركعة وقال القهستاني ادا بالسهو والسجودين فان
اسم الجنس يدل على العدد عند ائمة العربية خلافا لما عليه اليوناني
الاصول حموي والسجود انما يتحقق بوضع الجبهة لا الانف وحده
عندها وعليه الفتوى وعند الامام يجزى به ومن شرط جوار السجود
انه لا يرفع قدميه فيه فان رفعهما حال سجوده لا يجزئه السجود
وان رفع احدهما تجزئه مع الكراهة جوهرقا **على ما يجدهم ويستفاد**

دكن زائد لسقوط في بعض الصور من غير ضرورة في المقتدى واعتبر
بان في تسمية القراءة ذكر زائد اذ فاعا واجب بانها ركن باعتبار
انتفاء الماهية في حالة وزائد لقيامها اي الماهية بدون القراءة
في اخرى فمن حيث فساد الصلوة بترك القراءة فيها حالة الافراد
مع القدرة عليها تكون ركنا ومن حيث صحة صلاة المقتدى مع الام
بترك القراءة تكون زائد او لمشاكلة بين الركعتين من كل وجه لزم
القراءة في كل منهما وان كان الامر لا يقتضي التكوينا خلافا للفرق
الحسن البصري ففرضية القراءة في الركعة الاولى بعبارة النص
وفي الثاني بدلالة **كل فصل** اي يفرض القراءة في كل ركعات النفل ^{سنة}
لان كل شفع منه صلوة على حدة **والوتر** يفرض فيه القراءة في كل ركعة
اما على سنة فظاهر واما على انه واجب فلا حياط **ولم ينعين شيء**
من القرآن لصحة الصلوة والفاحة وان تعينت لكن لا للصحة خلافا
للامام الشافعي بل للوجوب **ولا يفرض الموقر بل يستحب في الجهرية وينصب في**
السرية وان قرأ الموقر كونه مخويا وفي درو البمار عن مبسوط خوه
زاده انها تفسد ويكون فاسقا وهو مروي عن عدة من الصحابة
فالمنع احوط وما ذكره الشارح حيث قال واتفق الامام ابو حنيفة
والامام مالك والامام احمد بن حنبل على صحة صلاة المقتدى بدون
قراءة اما ان يحمل على انه بالنسبة الى الصلوة الجهرية فلا يرد عليه
ما ذكره ملا مسكين حيث قال وقال مالك بقراءة في السرية او نقول

هو وان كان مأمورا بالقراءة في السرية عند الامام مالك لكن لا
يلزم فسادها بترك القراءة **والركوع** اي يفترض الركوع وهو انحاء
الظهر وفي منية المصلي انه طاعة الرأس ومقتضى الاول انه مع القعدة
لا يخرج بالطاعة عن العدة قال الحلبي وهو حسن ثم وقيل ان كان
الى القيام اقرب لا يجوز وان كان الى الركوع اقرب يجوز وهذا اذا ركع
قالنا فان ركع جالسا فينبغي ان تحاذي جهته قدام ركبتيه ليحصل
الركوع وفي الخبر انه اذا لم يركع وذهب من القيام الى السجود بان
خوفا لم يخل فذلك الاحتياجي عن الركوع وان ذهب على وجه السنة
يعني سريعا لا يجزي جموي والاولى حذف لفظة سريعا اذا لم يدخل
له والمداني عدم الجواز على تجرد الهبوط عن الانحاء **والسجود**
اي يفترض السجود والمراد جنسه فان الفرض تعداد الفرائض وهذا
ذكر القيام والركوع مفردا مع ان الفرض منهما في كل صلوة اكثر
من واحد فسقط ما قيل الا ترى ان يقول والسجودتان لانها فرضان
في كل ركعة وقال القهستاني ارا دبا لسجود السجدين فان
اسم الجنس يدل على العدد عندائمه العربية خلافا لما عليه لونا في
الاصول جموي والسجود انما يتحقق بوضع الجبهة لا الانف وحده
عندها وعليه لفتوى وعند الامام يجزيه ومن شرط جوار السجود
انه لا يرفع قدميه فيه فان رفعهما حال سجوده لا يجزئه السجود
وان رفع احدهما يجزئه مع الكراهة جوهرية **على ما يجدهم ويستحق**

عليه جهته اي يشترط لصحة السجود كونه على شيء يجداً تساجد
 حجه فلا يصح السجود على القطن والثلج والطين والارز والذرة
 وبذر الكتان وقوله **ولو على كفة** اي السجود في الصحيح **وطرفا ثوبه ان**
ظهر محل وضعه واصل بما قبله ويكون بغير عذر كما لسجود على السجود
 كورعامة **وسجد ما صلبت** لان الارنية ليست محل السجود **وجبهته**
ولا يصح الاقتصاد على الانف في الاصح الامن عذر بالوجهة
 وما ذكره الشارح من ان الاصح ان الامام رجع الى موافقة صاحب
 في عدم جواز التشروع في الصلوة بالفارسية لغير العاجز عن العربية
 وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيرها من اى لسان غير عربي
 لغير العاجز عن العربية وعدم جواز الاقتصاد في السجود على الانف بلا
 في الوجهة الا فيه نظروا الصواب انما رجعا لموافقة الامام على التشروع
 بالفارسية كالتلبية ولومع القدرة على العربية ولهذا نقله الدرر عن
 الشافعية ان التشروع بالفارسية كالتلبية يجوز انفا فافظا **وهو**
 اليلا هو اليها فاحفظه فقد استنبه على كثير وقد سبق منا التنبيه على
 ذلك **وعدم** اي يشترط لصحة السجود عدم ارتفاع محل السجود عن
 موضع القدمين باكثر من نصف ذراع والارتفاع القليل لا يغير
 وان زاد على نصف ذراع لم يجز الا **لوجهة** حتى لو سجد فيها
 على ظهر مصل صلواته يصح للضرورة فان لم يكن السجود عليه مصلبا
 او كان في صلاة اخرى لم يصح ووضع اليدين والركبتين في الصحيح اعلم

ان عبارة المصنف في المتن تفيد ان الشرط وضع اليدين والركبتين
 لكن صرح في الشرح بان الشرط وضع احدى اليدين والركبتين **فوق**
 من اصابع الرجلين **حالة السجود على الارض ولا يكفي وضع ظاهر**
القدم وقال الحلبي والمفهوم من كلامهم ان المراد بالوضع توجيه الا
 اصابع معتمدا عليها والاركان كوضع ظاهر القدم وهو غير معتبر لكن
 استدل عليه الجواب بان نص عليه صاحب الهداية في التحيين من ان ترك
 توجيه الاصابع في السجود مكروه **وتقديم الركوع** اي يشترط تقديمه
 على السجود **يشترط تقديم القراءة على الركوع** كذا ذكره الشارح ومقتضاه
 انه اذا ركع قبل ان يقرأ او سجد قبل ان يركع فسدت وذكر في الكافي
 ما يقتضيه حيث قال رعاية الترتيب فيما لا يتكرر في كل ركعة فرض لكن
 ذكر في الكافي من سجود السجود لو قدم ركنا على ركن سجد للسجود وهذا
 يقتضي وجوب رعاية الترتيب دون فرضيته وفيه تناقض واجاب
 ابن القاضى سماونه صاحب جامع الفصولين في شرح التمهيد بانه
 معنى فرضية الترتيب توقف صحة الثاني على وجود الاول حتى لو ركع
 بعد السجود لا يكون السجود معتد به فيلزمه اعادته ومعنى وجوب
 ان الاخلال به لا يفسد الصلوة اذا اعاده **والرفع من السجود الى**
قرب القعود شرط على الاصح وذكره مسكين ان القومة بين
 الركوع والسجود والجلوس بين السجدين فرضا عند ابو يوسف و
 مقتضاه انه لو ترك القومة والجلوس فسدت صلواته عند خلافا

فما سبق م

واما الطائفة في الجلسة بين السجدين فواجبة وذكر المصنف في حاشية
 الدرر مغزيا للبحر ما نصه ومقتضى الدليل وجوب الطائفة في الآية
 اي في الركوع والسجود وفي القومة والجلسة وجوب نفس الرفع من
 الركوع والجلوس بين السجدين للمواطبة على ذلك كله ولا امر في حديث
 المشي صلواته وما ذكره قاضيان من لزوم سجود التسهو بترك الرفع
 الركوع ساهيا وكذا في المحيط فيكون حكم الجلسة بين السجدين
 كذلك لان الكلام فيهما واحد والقول بوجوب لكل هو مختار المحقق
 ابن الهمام وتليذه ابن امير حاج حتى قال انه القصواب وقوله ولا امر
 في حديث المسي صلواته حيث قال ارجع فصل فانك لم تصل تلك مرة
 كما في الجوهري ان يقال ما سبق من ان ابا يوسف يقول بفرضية القومة
 بين الركوع والسجود والجلسة بين السجدين مشكلا لانه وافهما
 في الاصول ان الزيادة لا تجبر الواحد لا يجوز فكيف يجوز هنا الزيادة
 بغير الواحد ولهذا جمل ابن الهمام على الفرض العمل وهو الواجب في
 نفع الخلاف قال في البحر ويؤكد ان هذا الخلاف لم يذكر في ظاهر الرواية
 وقول العيني وهو المختار اي قول ابي يوسف بالفرضية مسعف ولهذا
 قال في النهر فارجح العيني لغيره لانه لم ارجع اليه حتى اولى بعض
 العصرين المختار من قوله واحترز بقوله على الاصح عما قيل اذا زابت
 الارض ثم عاد الى السجود تجزئ عن السجدين وذكر القدوري انه
 بقدر ما ينطلق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام اصح او بقدر ما

الناظر دافعا وهو قريب ما ذكره القدوري والعود الى السجود لان السجود
 الثاني كالاول فرض بالاجماع والعود الاخير قدر الشاهد في الاصح اعلم
 ان سبب مشروعية الخروج اي من الصلاة لا قراءة الشاهد فلا بد ان
 ما شرع لغيره فكيف اكد من ذلك الغير واختلف في ركنيته وفي
 البدائع والاصح انه ليس بركن اصلي فقتضاه انه ركن زائد لان الظاهر
 انه شرط اذ لو كان ركنا لتوقفت الماهية عليه مع انها لا تنوقف ولهذا
 لو خلف لا يصلي بحث بالرفع من السجود نهروا الدليل على فرضيته قوله
 عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوته على التمام به
 وما لم يتم الفرض الا به فهو فرض وتقدير قوله اذا قلت هذا اي وانت
 قاعد للاجماع على ان قراءة في غير الصلوة لا تقبر ذيلعي وقول العيني
 لان قراءته في غير الصلوة لم تشرع صوابه في غير العقود قال في الدرر
 فصار التخيير في القول لا في الفعل لانه ثابت في الحالين كما بينا الخ
 ومراده من التخيير في القول ان الحكم على الصلوة بالصحة لا يتوقف على
 قراءته الشاهد وان كانت قراءته واجبة في ذاتها كذا ذكره شيخنا ومنه
 يعلم سقوط اعتراض المؤلف في حاشية الدرر عليه بانه ليس في لفظ
 النبوة ما يفيد التخيير بل بيان ما به الصحة لانه المختار لا لوم عليه بترك
 احد الامرين وترك الشاهد لا يجوز الخ وحاصل ما استفيد مما
 قدمناه ان العهود الاخير فرض بالفاق والخلاف انما هو في الشبهة
 او الركنية لكن نقل السيد الحموي عن كشف اصول البرزوي ان

ان القعدة الاخيرة واجبة لكن الواجب هنا في قوة الفرض في العمل كالنوم
عند الامام انتهى واحترز المؤلف بقوله قدراً للتشهد اي قدراً لقراءة التشهد
الى قوله عبده ورسوله عما قيل من ان الفرض منه بقدر كلمتي الشهادتين
وتأخير عن الركعة وجب اشتراط تأخيرها عنها ان شرع لحتم الركعتين فيهما
لاجل سجدة صلبية تذكرها ويسجد للسهو والحاصل ان اذا تذكرانه
ترجع من الركعة الاولى الى سجدة يؤخرها فيأتي بها في آخر الصلوة على ما ذكره
الزيلعي ولو بعد التسليم قبل الكلام كما في الدر المختار وعلى ما ذكره
الكافي يأتي بها في الركعة الثانية واذا أتت بها بعد القعود ينقص و
يعيده لان القعود يبطل بالعود الى المصلية والتلاوة اما السهو
فيرفع التشهد لا القعود حتى لو سلم مجرد رفعه منها لم ينقص بخلاف
تذكرك السجدة في درر **واوها** اي يشترط لصحة الركعة ان اداها
مستيقظا وفي الدر المختار قرأنا مما لا يخفى لانه يشترط لها الاستيقاظ
على الراجح وظاهر كلام الفتح انه لو ركع او سجد نائماً اجزأ وهو خلاف
ما في المشغبي حيث قال ركع وهو نائم لا يجزئ اجماعاً اما لو ركع
فنام اجزأ وكذا لو ركع وسجد ذاهلاً كل الذهول بخبريه اجماعاً ايضاً
انتهى وظاهر ما في البحر ترجيح ان القيام نائماً يجزئ واما القعدة الاخيرة
ففي منية المصلي لا يعتد بها حاله النوم وفي جامع الفتاوى يعتد بها
وعمله في التحقيق الاصولي بانها ليست بركن وما في السراج والمحيط
من قول لواني انما تركعة تامة فسدت صلواته لانه زاد ركعة غير معتد بها

قال في النهران مبني على اختياره في الاسلام في القراءة يعني عدم الاعتداد
بها في النهران وان القيام منه اي من النائم غير معتد به انتهى ومعرفة
كيفية الصلوة اي يشترط لصحة اداء المفروض احداً من اما التمييز من
الفرائض وغيرها واليه اشار بقوله ومعرفة كيفية الصلوة وما فيها
من الخصال المفروضة على وجه يميزها عن الخصال المستنوية او اعتقاد
انها كلها فرض وما في المتن من قوله حتى لا يتنفل بمفروض ينبغي حذفه
فلو صلى غير عالم بان الله تعالى فرض خمسا على عباده كان عليه قضاءها
فان علم الا انه لم يميز بين الفرائض وغيرها ونوى الفرائض في الكل جاز
وكذا لو امر غيره في صلاة لا سنة قبلها الا في صلاة قبلها سنة فهو ظاهر
ان الجواز المنفي في قوله لا في صلاة قبلها سنة بالنظر لصلوة الامام وليس
كذلك بل صلاة الامام جائزة مطلقاً لا فرق بين ما لو كان للصلاة سنة
قبلها او لا والتفصيل في صلوة القوم قال في البحر امر هذا الرجل غيره
وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصلى ونوى الفرض في الكل جازت
صلواته اما صلاة القوم فكل صلاة لا سنة قبلها كصلوة العصر والمغرب
والعشاء تجوز ايضاً وكل صلاة قبلها سنة مثلها كصلوة الفجر والظهر
لا تجوز صلاة القوم انتهى معزياً للظاهر ومنه يعلم ان في عبارة النهاية
سقط او نقول الصواب ابدال قوله وكذا الوامر غيره لا بقوله وكذا
لواقضى به جازت صلواتهم ايضاً واعلم ان وجه عدم جواز اقتداء القوم
به في صلاة قبلها سنة لزوم اقتداء المفترض بالمتنفل لان الامام

حيث صلى السنة قبلها بنيت الفرض سقط فرضه باذاتها وكان متفلا
 بالصلوة التي اقتدوا به فيها ومن هنا يعلم ان شرط صحة الاقتداء بان لا يكون
 صلى قبلها صلاة مثاثلها بنيت الفرض اعم من ان يكون للصلوة سنة قبلها
 او لا اذ لا دخل لذلك اصله والاركان من المذكورات اربعة القيام اذا
 قدر عليه وهذا بالنسبة للفرض والواجب وستة الفجر على الاصح والقراءة
 والركوع والسجود وقيل القعود الاخير **قد الشهد** وقد منا ترجيح انه شرط
 وما فيها شرائط بعضها شرط لصحة الشروع في كصلوة وهو ما كان
 خارجها وهو الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة واستقبال
 القبلة والوقت والنية والتحريم على التراجع وقيل انها ركن وغيرها
 شرط لدوام صحتها **فصل في متعلقات الشروط وفروعها تحجز الصلوة**
 اي تصح على لبد وجهه الاعلى طاهر والاسفل اي وجهه الاسفل نجس
 بخاسة مانعة لان التثانة كثنوبين وكطوح تخين يمكن فصل لوحين و
 اسفل نجس نجوز الصلوة على الاعلى منه عند خلاته لا يوسف لانه
 كثنوبين فوق بعضهما وعلى ثوب اي تصح الصلوة على ثوب طاهر وبطانة نجسة
 اذا كان غير مضرب وعلى طرف طاهر من بساط او حصير وثوب وان
 التحجز الطرف النجس بحركة على الصحيح ولو نجس احد طرفي عمامته
 او ملحفة فالتقاء اي الطرف النجس وابتغى الطاهر على السوء لم يتحرك النجس
 بحركة جازت صلوة وان تحرك الطرف النجس بحركة لا يجوز لانه حامل
 لها حكم الا اذا لم يجد غيره للضرورة وقا قد ما ينزل به النجاسة

فصل

المانعة

المانعة بصلي معها ولا اعادة عليه لان التكليف بحسب الوسخ ولا اعادة
 على فاقدا يستوب عورته ولو حبروا او حشيشا او طينا او ماء وكذرا
 بصلي داخله بالايماء قال في البحر وينبغي ان يلزمه الاعادة عندنا اذا
 كان البحر يمنع من العباد كما اذا غصب ثوبه كما صرحوا به في باب اليتيم ان
 المنع من الماء اذا كان من قبل العباد يلزمه الاعادة ثم اعلم انه اذا كان
 عاريا لا ثوب له وهو يقدر على ثوب يلزمه ثوبه كما لماء اذا كان
 ثوبا للمثل وله ثمنه فانه لا يتييم وان وجد اي الساتر ولو بالاباحة **وعنه**
 اي الحال ان ربه طاهر لا تصح صلواته عاريا لانه التبع يحكي حكاية الكل
 كما في الاحرام واسرار المصنف بقوله ولو بالاباحة الى ما ذكره في البحر من
 انه اذا ايج له ثوب تثبت قدرته على الاصح وخبر ان طهرا قل من ربه
 حاصلة انه بالحيا وبين ان يصلي فيه وهو الا فضل وبين ان يصلي عاريا
 قاعدا يومي بالركوع والسجود وهو يليه في الفضل لما فيه من ستر العورة
 الغليظة او قائما عاريا بركوع وسجود وهو دونها في الفضل ومومبا
 وهذا دونها وظاهر الهداية منعه فانه قال في الذي لا يجد ثوبا فان صلى
 قائما اجزاه لانه في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام اداء هذه
 الاركان فيميل الى ايها شاء قال الزيلعي ولو كان الايام جائزا حاله
 القيام لما استقام هذا الكلام وصلوة في نجس الكل اجب من صلواته عاريا
 لا يتاثر بالركوع والسجود وستر العورة وما ذكره ملا مسكين من
 ان العريان افضل تعقب بانه مخالف للزيلعي والبحر من ان الصلوة فيه

عريانا

افضل لما ذكرنا **تسببه** لو ستر عورته بجلد ميتة غير مدبوغ وصلى معه
لا يجوز بخلاف الثوب المتنجس لان نجاسة الجلد اغلظ لانه لا يتناول
بالفصل ثلاثا بخلاف نجاسة الثوب كذا في معراج الدراية ونظرفيه
التشريح بانه يطهر بما هو اهلون من غسله بتشميسه او جفافه بالهواء
ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب اى لزم استعماله ويستوي القبل
والدبر فان لم يسترا لهما قيل لغرضه في الوكوع وقيل يستر القبل لا
القبلة واستظهر في النهران الخلاف في الاولوية **ونذبت صلاة العار**
جالسا بالاياء ما دار عليه نحو القبلة لما فيه من الستر فان صلى قائما
بالاياء او بالوكوع والتجود وقدمنا بالاعتذار الى الزيلعي ان ظاهر
المداية يقتضي عدم جواز ايماء العار حاله القيام **وعورة الرجل**
وان لم يكن حراما بين السرة ومنتهى الركبة فالسرة عندنا ليست بعورة
والركبة عورة فان قلت يشكل على جعل الركبة من العورة ما صرح به
بعضهم من انه اذا صلى مكشوف الركبة صححت صلوة فلت صححت الصلاة
تنفرد على قول من قال ان الركبة ليست بعضو مستقل بل هي تبع للسان
والفخذ **وتزيد عليه الامة** اى الامة تزيد على الرجل البطي **والظفر**
فصدورها ونحوها ليس من العورة للخروج والمراد بالالامة ما يشمل
الفنة والمذبرة وامر الولد والمكاتبه والمستسقاء عندنا في حنفية
واما عندهما فخره والمراد بالمستسقاء المختلف في حريمها بين
الامام وصاحبيه معتقة البعض واما المستسقاء الموهونة اذا

اعتقها الراهن وهو معسرفا لها حرة اتفا فاجو ومن هنا يعلم ما في
كلوم التشريح من الاجماع في محل التفصيل **وجميع بدن الحرة عورة**
الا وجهها وكفيها وقدميهما والتقييد بكفين يفهم ان ظاهر
عورة وهو ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضيان ليسا بعورة واختاره
ابن امير حاج ورجح السرخسي ان الذراعين عورة ورجح بعضهم
انها عورة في الصلاة لا خارجها والا قول اولي اثر واذكر المصنف
تبعا لغيره كالكثر من انه القدمين ليسا بعورة هو الاصح كما في ملوك
وغيره كما لم يلبس مغللا بالابتداء بايديهما لكن ربح الا قطع وقاضى خا
الهما عورة واختاره الا سيجابى والمرغينانى وانتصر له العلامة
الحلى ورجح في الاختيار انهما عورة خارج الصلوة فقط وشعرهما
حتى المسترسل عورة في الاصح فكشف ربه يمنع صحة الصلاة ولا
يحل النظر اليه مقطوع عما كشعر عانته وذكره المقلوع وصوتها عورة
على ما في المنازل وبني عليه ان تعلمها القرآن من المرأة احب مما لو تعلمت من
الاعمى لكن تعقبه في النهويان فيه تدافعا لا ان يحل التعلم على استماعها
فقط لكن لا يظهر البناء عليه حينئذ وعلى ما في التنازل جوى المحيط
والكافى حيث عطل عدم جهرها بالتلبية بان صوتها عورة قال في الفتح وعل
هذا القول اذ اجهرت بالقراءة في الصلوة فسدت كان متجها لكن قال ابن
امير حاج الاشبه انه ليس بعورة وانما يوردى الى الفنة واعتمده
في النهي وكشف ربه **عضو من اعضاء العورة** انفليظة والخفيفة من الرجل

والمرأة يمنع **صحة الصلاة** اي بقدر اداء ركن عند ابي يوسف ومحمد
اعتبر اداء الركن حقيقة وعلى هذا الخلاف لو قام في صف النساء للاداء
دعاهن او على نجاسته مانعة وعبريا لكشف لانه لو انكشف بفعله فسدت
الحال بخلاف فحستاني عن المنية وعزاه في البحر الى القينة قال وهذا
تقييد غريب والمذهب الاطلاق وهو ان الانكشاف الكثير في الزمن القليل
لا يمنع والقليل في الكثير لا يمنع ايضا والكثير في الكثير يمنع انتهى لكن
في الدر جري على التقييد المذكور ورتبة مع المتن ويمنع كشف رجب
عضو قد راداه ركن بل وصنع انتهى والركبة مع الفخذ عضو واحد في
الصحة وكعب المرأة مع ساقها وادنها بافرادها عن راسها وتديها
المنكسر اما التناهي فهو تبع لصدرها والتذكير بانفراده والاشتيان بلد
ضمها اليه في الصحيح وما بين السرة والعاية عضو والدبر والثما
في الصحيح وما ذكره الشارح من قوله وكل اليه عورة صوابه عضو
ولو تفرق الانكشاف على اعضاء **من العورة** وكان جملة ما تفرق يبلغ
ربع اصغر الاعضاء المنكشف يعني التي انكشف بعضها يمنع والا فلا
يجزى عن استقبال القبلة لمراعاة عجز عن النزول عن ابنه بان كانت جمعا
او شيئا كبيرا لا يمكن تركوب الا بعين او خاف عدا على نفسه او ماله
فقبلته جهة قدرته للضرورة وامنه اي قبلته الخائف جهة امه ومن
اشبهت عليه القبلة ولم يكن **عجز** من اهل المكان ولا من له علم
او سأل فلم يجبره ولا عجز به بالحق تحري ومقتضى الظاهرية ان الاعشى

لا يلزمه التسؤال حيث قال اذا صلى ركعة فاخطأ القبلة فجاء رجل وسوء
بعض في صلوة ولا يقتدى ذلك الرجل بذلك ذكر من يمكن على ما فيه
وهذا عند محمول على ما اذا لم يجد من يسأله فلو اقتدى به بعد ان سوء
ان وجد الاعشى من يسأله وقت الشروع ولم يسأل لم تجز صلواتها و
الاجازت صلاة الاعشى فقط واستفيد منه ان الاعشى لا يشترط
لصحة صلوة امساح الحراب وما ذكره الشارح حيث قال ولا يجوز
التحري مع الحراب قال ولا يلزمه موافق لما في النص بل في الحانية
جوز له التحري مع الحراب قال ولا يلزمه ان يمس الجدران مخافة
الموام وكذا لا يلزمه قرع الابواب للسؤال عن القبلة قبل الاشارة
لانه لو صلى بلا اشتباه من غير تحري الى جهة في ليلة مظلمة تجزى ما لم
يتبين خطأه فيعيدها ولو بعد الفراغ وان تحري فصل الى جهة
اخرى لا يجزى مطلقا وان اصاب لان الجهة ادى اليها اجتهاده
صارت قبلة له قائمة مقام الكعبة في حقه فلا يجوز تركها وفيه خلاف
ابي يوسف وعلى هذا اذا صلى في ثوب وعنده انه نجس وان الوقت لم
يدخل او انه محدث فظهر بخلافه لا يجزى لانه اعتقد الفساد قبل
ظهور الصواب فيواخذ بزعمه ويلجى وعن الامام بخشي عليه الكفر
ولا اعادة عليه اي المتحرى لو اخطأ ولو بمكة او المدينة وهو الاصح
وقال ابو بكر الرازي تلزمه الاعادة بمكة او المدينة حموى عن الظاهرية
وان علم بخطأه في الثلاثة استدراكه لان تبدل الاجتهاد بمنزلة

تبدل النسخ وقد روي ان قوما من الانصار كانوا يصلون بمسجد
الى الشام فاخبروا بقول تحول القبلة فاستداروا كهيئةهم وفيه ليل
على جوار نسخ السنة بالكتاب اذ لا نص على بيت المقدس في القرآن وعلى
ان حكم النسخ لا يثبت حتى يبلغ المكلف وعلى ان خبر الواحد يوجب العمل
زيلي قال في الجرح فيجوز لقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما وليهم
عن قبلتهم التي كانوا عليها قال المفسرون هي بيت المقدس انتهى واقول
في هذا البحث بحث لان الآية نزلت بعد نسخ التوجه الى بيت المقدس وقول النبي
لا نص على بيت المقدس في القرآن يعني قبل النسخ لا مطلقا وفي الحديث عن
ابن عمر رضي الله عنهما بينهما الناس بعيا في صلاة الصبح اذ جاءهم ات فقال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل عليه الليلة قرآن وقد امرنا
نستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فا
ستداروا الى الكعبة متفق عليه وقول الشارح او تبدل اجتهاده
شامل لما لو صلى الى الجهات الاربع فتحول رايه الى الجهة الاولى وبه
قيل وقيل يستقبل ولونذكو سجد من الاولى الى الركعة الاولى
يعني بعد ما تحول رايه الى جهة اخرى فسدت صلاته ولم يقع تحريمه
على شيء صلى الى جهة مرة درو ان شرع بلا خوف علم بعد فراغه انه
اصاب صحة وان علم باصابته فيها ولو بغالب الظن فسدت لان حاله
قربت فيلزم بناء القوي على الضعيف كالامى اذا تعلم سورة والموم
اذا قدر على الركوع والسجود وعند ابى يوسف يبنى لان ما افترض

لغيره يراعى فيه الحصول فقط وجوابه ما علمت كما فسدت فيما لو يعلم
اصابته لان الفساد ثابت باستصحاب الحال **ولو قرأ قوم جهات**
وجعلوا حال امامهم بخزيهم صلواتهم صورة رجل او قوما في ليلة
مظلمة فخرى وصلى الى المشرق وخرى من خلفه وصلى كل واحد منهم
الى جهة وكلهم خلف الامام ولا يعلمون ما صنع الامام بخوز صلوة
الكل وهذه الخالفة غير مانعة لصحة الاقتداء كما في جوف الكعبة
فانه لو جعل بعض القوم ظهره الى ظهر الامام جاز وانما قيد بقوله و
جعلوا لان من علم منهم حال امامه لم يخوز صلاته وانما قيدنا بكلمة خلف
الامام لان من تقدم منهم على امامه فسدت صلاته مثلا كمن **نفس**
في بيان وجوب الصلوة حكم الواجب استحقاق العقاب بتركه وعدم
الكفار جاحده والثواب بفعله ولو لم يسجد التسهو لنقص الصلوة بتركه
سهوا واعادتها بتركه عدا وسقوط الفرض ناقضا ان لم يسجد ولم
يعد ويساقى انه يكون فاسقا اثما وهو اى الواجب ثمانية عشر شيئا
قراءة الفاتحة وقالوا بترك اكثرها يسجد للتسهو لا ان ترك
اقلها ولم ار ما اذا ترك النصف نهركن في المجتبى يسجد بترك آية
منها وهو اولى ونعاده وجوبا في العمد والتسهو ان لم يسجد له وان لم يعد
يكون فاسقا اثما وكذا كل صلوة ادبت مع كراهة التحريم يجب اعادتها
والاحتار انه جابر للاول اذ الفرض لا ينكسر درو الضمير في انه جابر
للاول يعود على المعاد ولو قرأ الفاتحة على قصد الدعا تنوب عن القراءة

كما في الفتاوى الصغير خلافا لما في المحيط حموي وضم سورة احدى الصلوة
 ضم سورة قصيرة **او ثلثا** قصار في ركعتين **غير متعنتين** من **الفرض** غير
 الشائ وفي جميع **ركعات الوتر** وهذا مقيد بما اذا كان في الوقت سعة فان
 خاف فوت الوقت لو قرأ الفاتحة والسورة قرأ في كل ركعة آية في جميع الصلوة
 نهر عن الغنية واعلم ان ضم السورة وان لم يكن فرضا بعد ما قرأ الفاتحة
 لكنه اذا ضمها مع الفاتحة تقع عن الفرض كذا في شرح تلخيص الجامع وذكر
 في الروضة اذا قرأ الفاتحة صارت السورة واجبة والفاتحة فرضية و
 ان لم يقرأ الفاتحة فقد رآية او ثلاث على الاختلاف فرضية حموي وعلى
 قياس مكاتب عن شرح تلخيص الجامع يقال تقسيم القراءة الى فرض وواجب
 وسنة بالنسبة لما قبل الايقاع اما بعده ولو قرأ الفاتحة في ركعة وحده
 لم تقع القراءة فرضا **وتعين القراءة في الايام** الفرض اي من صلوة الفرض من
 الواجبات ايضا **وتقديم الفاتحة على السورة** واجب ايضا حتى لو قرأ حوا من
 السورة قبلها ساهيا سجد للسهم ولو كرها قبل السورة ساهيا سجد
 للسهم وضم **الانفا** اي يجب ضم ما صلب منه **للجهر في السجود** ولا يجوز الاقتصار
 على الانف ما لم يكن بالجهر عذر على الصحيح **والايتان بالسجدة الثانية**
في كل ركعة من الفرض وغيره **قبل الانتقال لغيرها** اي لغير
 السجدة من باقي افعال الصلوة مراعاة لواجب الترتيب فيما بين السجدين
والاطمينان في الاركان رعاية وجوب التعديل وقال ابو يوسف والشافعي
 انه فرض لقوله عليه السلام لمن اخف صلوته صل فانك لم تصل واما قول

تعالى ركعوا واسجدوا امر بالركوع والسجود ففعلت الوكينة بالادنى
 منها زيلعي وقول ابى يوسف بالفرضية مشكل لانه وافقهما في الاصل
 على ان الزيادة بجهر الواحد لا يجوز فكيف جوزهما الزيادة بجهر الواحد
 ولهذا حمل ابن الهمام على الفرض العلى وهو الواجب فيرفع الخلاف
 قال في البحر ويؤيده ان هذا الخلاف لم يذكر في ظاهر الرواية فتحصل
 من كلامه والى يلى وابن الهمام وصاحب البحر ترجيح عدم فرضية التعديل وكذا
 صاحب النهاية ولهذا قال في خارجة العيني لغز ابتداء من عرج عليه حتى اولى
 بعض العصريين بالخيار من قوله انتهى واقول يمكن الجواب بان الركوع
 والسجود ذكوري الاية الشريفة مطلقا فانصرف الى الكامل وهو ما كان
 بصفة التعديل حينئذ لا يرد عليه لزوم الزيادة بجهر الواحد ويجه
 حينئذ ما ذكره العيني حيث رجح قول ابى يوسف بفرضية التعديل بان
 المختار وسيقط ما اعترض به في النهاية عليه من غرائبه ويستغنى عن الثاني
 الذي نقله عن العصريين **والقعود الاول الاحج** انه واجب والخيار الكرخي
 والطحاوي استسناه واكثر المشايخ يطلقون عليه اسم السنة اما لان وجوبه
 ثبت بالسنة اولان المؤكدة في معنى الواجب وهذه يقتضي رفع الخلاف
 واراد بالاول ما ليس باخروا مسبوق بثلاث في الرباعية بقعود ثلاث
 قعدات والواجب منها ما عدا الاخير ولا يرد عليه ما لو سبق الامام المسافر
 الحدث فاستخلف مقيما حيث كانت القعدة الاولى فرضا في حقه لانه لغا
 الاستخلاف وقراءة الشاهد فيه في الصحيح **ورأى في الجالس الاخير**

وذكر ما يمكن ما نضه وفي المحيط الشاهد في القعدتين واجب وذكر
في الهداية وقراءة الشاهد في القعدة الأخيرة واجبة وهذا القيد يوزن بأن
قراءة الشاهد في القعدة الأولى ليست بواجبة وذكر في باب سجود السهو
ثم ذكر الشاهد بحمل القعدة الأولى والثانية والقراءة فيها وكل ذلك
واجب فكان صاحب الهداية ما هنا إلى هذا القول وفي باب سجود السهو
إلى القول الأول انتهى باختصار **وجب القيام إلى الركعة الثالثة من**
غير تراخ بعد قراءة الشاهد حتى لو زاد عليه بمقدار جزء دكن ساهيا
يسجد للسهو لتأخير واجب القيام للثالثة **ولفظ السلام دون**
ولو أقدم بعد لفظ السلام قبل قوله عليكم لا يصح **ن** وأطلق في وجوب
السلام فم التسليمين وهو الأصح فتح وقيل الثانية سنة ولو خرج بلفظ
أخولنم السهو واعلم أن التسليم واجب الصلاة ذات الركوع والسجدة فلا
صلاة الجنائز ولا سلام سجود السهو والشكر على القول به حموي وانظر
أما المراد من قوله فلو خرج بلفظ أخولنم السهو لأنه لا يخلو عما ان يراد
ما ينافي الصلاة أم لا فإن اداد الأول بشكل بقوله نزم السهو لعدم تصور
بعد وإن أريد الثاني فما المانع من إتيانه بالسلام وقنون التواضع
الدعاء الواقع في صلاة الوتر فالإضافة لا تدني ملازمة وظاهره أنه
معطوف على ما تقدم لكن يرد على العطف أن القنوت ليس هو من
واجبات الصلاة مطلقا ويحجب بآن المراد أنه واجب صلاة الوتر
لا واجب مطلق الصلوة والأولى أن تكون الواو لو سنيان والخبر

محذوف وكذا يقال فيما بعده حموي والقنوت مطلق الدعاء وأما خصوص
الله أنا نستعينك الخ فسنة حتى لو أني بغيره جازجا عما بهو و
كذا تكبير القنوت بعد فراغه من قراءة الركعة الثالثة واجبة وتكبير
ركوع الثالثة واجب أيضا وكذا تكبير الثالثة نية من صلاة العيد كذا ركوع
في الدرر عن التليق وبتعد بعضهم قال شيخنا غزوه للتليق وجوب تكبير
ركوع الثالثة غير صحيح لأنه لا وجود له في التليق لأنها لا في سجود
السهو وتكبيرات العيدين أي التكبير الواقع في الصلوة وبعدها
أو الواقع في الصلوة فقط كما في عيد الفطر حموي وليس الضمير في وبعدها
صلوة العيد إلا أني بتكبير الشريفي بعد صلوة العيد بل الصلوة
الواقعة في أيام الشريفي على طريق الاستخدام وكذا تعيين التكبير
لافتتاح كل صلوة لصلوة العيدين خاصة وتكبير الركوع في الثانية
العيدين بتعا التكبيرات العيدين لأنها تلها بخلاف تكبير الركوع
في الركعة الأولى من العيدين وجمهور الأمام بقراءة الفجر وأولى العشاءين
ولو قضا والجمعة والعيدين والتراويح والوتر في رمضان وهذا
باتفاق المشايخ في الوقت وإن كان بعد ذهاب الوقت قال بعضهم يجزئ
عنا ملا مسكين والأسرار أي يجب الأسرار وهو سماع نفسه فقط بخلاف
الجمهور فإنه سماع غيره في الظهر والعصر وفيما بعد أولى العشاءين
ونقل النهار للمواظبة على ذلك وقيل لها أي الجهر والأسرار سنة
حتى لا يجب سجود السهو بتركها لأنها ليسا بمقصودين وإنما المقصود

القراءة زيلعي وكذا يسرى في ظهر عرفة وصلوة الاستسقاء والكسوف
 وقال محمد مجهر في الاستسقاء وقال ابو يوسف مجهر في الكسوف
 وعن محمد روايتان كذا في ملامكين **والمنفرد بفرض كالجمعي غيرهما**
مجهر كمنفرد بالليل والجمهر افضل ما لم يؤذنا ثم وضوه كمنفرد ومن ينظر
 في العلم كذا بخط شيخنا **ولو ترك السورة في اولى العشاء قرأها في الاخر**
مع الفاتحة جهرا ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه
 وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك الفاتحة ولو تذكر
 الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع ياتي بها ويعيد السورة في ظاهر
 المذهب كما لو تذكر السورة في الركوع ياتي بها ويعيد واذكره المصنف
 من قولهم ما مع الفاتحة جهرا هو الاصح كما في ملامكين ونصه اعلم انه
 ها هنا عن ابي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات في روايته مجهر بها وهو
 وفي روايته يخاف بها وفي روايته مجهر بالسورة ويضاف بالفاتحة وهو
 اختيار في الاسلام انتهى وقال القمياشي هو الصحيح **ولو ترك الفاتحة**
لا يكرهها في الاخر والفرق ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه ترتب عليها السورة
 فلو قضاها في الاخر يبين ترتب الفاتحة على السورة وهو خلاف الموضع
 بخلاف اذا ما تولى السورة لانه امكن قضاؤها على الوجه لم شروع كذا بخط
 شيخنا **فصل في بيان سننها** اي الصلوة في النهاية عن كشف الكبر
 حكم السنة انه يندب الي تحصيلها ويؤدم على تركها مع حقوق التيسير وفي
 احادي وخمسون **رفع اليدين للتميز هذا ما لا ذنين للرجل والامة**

لانها كالرجل في الرفع وكالحوة في الركوع والتسجود لان ذراعيها
 ليسا بعورة **وهذه المنكبين المحرمة** لان ذراعيها عورة وروى
 الحسن انها ترفع حذاء اذ ينهها ونشر الاصابع قال شيخ الاسلام
 وظن بعضهم ان المراد به التفريق وهو غلط بل ادوية النشر على الطي يعني
 يرفعها منصوبتين لا مضمومتين حتى تكون الاصابع الى القبلة
 انتهى وقوله حتى تكون الاصابع الى القبلة اي بطولها فهو على حذف
 مضاف **ومقارنة احرام المقتدي** اي الا فضل في حق المقتدي ان يكون
 احرامه مقارنا **لاحرام امامه** عند الامام وعندهما الا فضل ان يكون
 بعده واما الجواز فلا خلاف فيه بينهم على الصحيح وثمة القول بان الخلاف
 في الجواز يظهر فيما اذا كان احرام المقتدي مقارنا لاحرامه حيث يجوز
 عند الامام لا عندهما واما الجواز فيما اذا كان احرامه بعد احرام امامه
 فتفق عليه ووضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته وصفة الوضع
 ان يجعل باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى مخلقا بالخنصر والابهام على
 الوسط وكلامه الزيلعي يشير الى عدم الفرق في سنة الوضع تحت السترة
 بين المكشوف والعارى حيث قال ووضعها على العورة لا يضر فوق الثياب
 وكذا بلا حائل لانها ليس لها حكم العورة في حقها ولهذا تضع المرأة
 على صدرها وان كان عورة ذلك جوابا عما علق به لمذهب الامام الشافعي
 من ان الوضع على الصدر اقرب الى الخضوع من الوضع على العورة لكن
 قلنا ان العارى وضع يديه على عورتها الغليظة وافاد في الدرر السنية

وضع اليمنى على اليسرى لا تتوقف على كونه تحت السترة بل هي تحصل بالوضع
مطلقا وكونه تحت السترة سنة لغري **وضع المرأة** الى ستر وضعا يدلا
على صدرها من غير تحليق لانه سترها والثناء اي ستر قراته وهو ستر
الله تعالى **والنقوذ** انظر لوزن الفاتحة وقرأ خور بنا لا تؤاخذنا
ان نسينا او اخطانا هل يس النقوذ والتسمية وكذا التامين اولى حموى
عن الغنيمي واقل مقتضى اطلاقهم سنة النقوذ ونحوه ان يكون الايتان بها
سنة مطلقا سواء الى بالواجب الذي هو خصوص الفاتحة او قصر على
الفرض الذي هو آية من القرآن مطلقا لا بقيد كون الآية من خصوص الفاتحة
والحاصل اننا على هذا لا نطلق حتى نرى تخصيصا ولكن ينبغي التفصيل
في التامين بان يقال ان كان المعروض خور بنا لا تؤاخذنا الآية مما يصلح
لان يكون دعاء الى به والا ان كان من القصص والخبار فلا **للقرأة** فسيما
به المسبوق كالامام والمنفرد لا للمقتدى لانه تبع للقرأة عندها وقال
ابو يوسف تبع للشافعي اذ ذكره الشارح ونقل الحموي عن المتبعي ان مقتضى
يأتي به عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لما قال وأما المسبوق فينبغي
للقضاء عند القرأة عند الامام وكذا الامام في صلاة العيد فينبغي
التكبيرات ثم قال ولم أر حكما للآحق والظاهر انه يأتي به كما يأتي به المقتدى
على قياس قول أبي حنيفة ثم امر بجوعة القهستان وذكر الحلبي عن المنية
ان المسبوق اذا أدرك الامام حاله الخافته ياتي به ثم اذا قام الى
قضاء ما سبق ياتي به ايضا قال وما ذكرناه من ان المسبوق يتعوذ

مرتبي اختيار صاحب الخلاصة وفي غيرها المسبوق يتعوذ عند أبي
يوسف عند الشرط فقط **الح والتسمية اول كل ركعة** قبل الفاتحة
وما ذكره المصنف من كون التسمية سنة خالف لما في الزيغ من ان
الاصح ان التسمية واجبة وكذا الزاهد وغيره حلي على المنية لكن
ردّه في الجرد **والثامين والتجديد والاسدابها** اي بالثناء وما بعده
للاثار والواردة بذلك مطلقا سواء كان في الفرض او النفل وسواء
كان اماما او مقديا او منفردا وسواء كانت جهرية او سرية ^{ممكن} ملا
وينبغي ان يكون في التسمية اختلاف بناء على ما ذكره في المحيط والذخيرة
من ان اكثر المشايخ على انها آية من الفاتحة وبها يصير سبع آيات وعلى
هذا ينبغي على ان يجهر بها في الجهرية حموى عن البرجيني تنمة في التامين
اربعة لغات اقصم من واشهرهن آمين بالمد والتخفيف والثانية
بالفصر والتخفيف وهي مشهورة ومعناها استجب والثالثة الامانة
والرابعة بالمد والتشديد ولا تفسد الصلاة بالربعة على المفتي به
ومن الخطا التشديد مع حذف الياء مقصورا ومدودا ولا يبعد
فساد الصلاة بها جهر وفي النهر حذف الياء ما دام تفسد عند الفاتحة
لوجوده في القرآن وفي القصص مع التشديد ينبغي الفساد **والاعتدال**
عند اتيانه بالتسمية من غير طاعة الواس قال في البحر ومن السنة
الاباطا واسه عند التكبير لانه بدعة **وجهر الامام بالتكبير**
والسميع الحاجة الى الاعلام بالشرع والانتقال وكذا الجهر الامام

بالسلام وأما المؤذن والمنفرد فيسمع نفسه وأعلم أن التبليغ عند
عدم الحاجة إليه بأن يلفهم صوت الإمام مكرره وفي السيرة الحلبية
اتفق الأئمة الأربعة على أن التبليغ في هذه الحالة بدعة منكورة أي مكروهة
وأما عند الاحتياج إليه فيستحب وما نقل عن الطحاوي إذا بلغ القوم
صوت الإمام فبلغ المؤذن فسدت صلوة لعدم الاحتياج إليه فلا
وجه له إذا غابته أنه دفع صوته بما هو ذكر بصيغته وهو لا يوجب فسادا
وإن لم يخرج إليه قال العلامة الحوي واطن أن النقل المذكور عن الطحاوي
مكذوب عليه فإنه مخالف للقواعد ثم أعلم أن الإمام إذا كبر للافتتاح لا
بدل لصحة صلوة من قصد بالتكبير الإحرام والآ فلا صلوة له إذا قصد
الأعلام فقط فإن جمع بين الأمرين فحسن وكذا المبلغ إذا قصد
التبليغ فقط خاليا عن قصد الإحرام فلا صلوة له ولا لمن يصلي
بتبليغه لآلة اقتداء بمن لم يدخل في الصلاة فإن قصد الإحرام والتبليغ
فحسن كذا في فتاوى الفري وباقي الكلام على هذا المقام يعلم بالوجه
لما علقناه على ملو مسكين **وتفريع القدمين في القيام قدرا أصابع أربع**
لأنه أقرب إلى الخشوع والتواضع أفضل من نصب القدمين وتفسير
التواضع أن يعتمد على قدم مرة وعلى الأخرى مرة وهذا هو محل
ما نقل عن الإمام حين دخل الكعبة فصلى ركعتين بجميع القرآن
واقفا على إحدى قدميه في الركعة الأولى وفي الثانية على قدمه الأخرى
وإن تكون السورة المضمومة للفاحة من طول المفصل في الفجر والظهر

واشع الوقت من مسكين ومن أوسطه في العشر والعشاء ومن
قصارة في المغرب لو كان مقيما الإمام والمنفرد سواء والمفصل
من السبع السابيع قيل أوله عند أكثرين من سورة الحجرات و
قيل من سورة محمد صلى الله عليه واله وسلم أو من الفتح أو من
ق ق فالطوال من مبداه إلى البروج وأوسطه منها إلى المكن و
قصارة منها إلى آخره **وأي سورة شاء لو كان مسافرا** هذا إذا كان في
حالة الضرورة بأن كان على عجلة من السير أو خائفا من عدو أو
وأما في حالة الاختيار فيقرأ في الفجر والظهر نحو سورة البروج لا
مكان مراعاة الجماعة مع التخفيف هداية وأقره شراحها وروا عليه
أن يلقى وغيره مما اعترض به عليه في البحيرة في الزهر فليراجع
وأما الأولى في الفجر فقط أي طالة القرآن في الركعة الأولى على الثانية
في الفجر مستنون إجماعا وفي سائر الصلوات كذلك عند حمزة وفي
المعراج وعليه الفتوى نهر وينبغي أن يكون التفاوت وبقد الثلث
والثلثين الثلثان في الأولى والثالث في الثانية وهذا بيان الاختيار
أما بيان الحكم فالتفاوت وإن كان فاحشا لا بأس به وإطالة
الثانية على الأولى يكره إجماعا وأما يكره التفاوت بثلاث آيات
وإن كان آية أو آيتين لا يكره من مسكين وقوله يكره إجماعا أي
تنزيها في الدرر وقوله وأما يكره التفاوت بثلاث آيات ليس على
اطلاقه بالنسبة لغير ما وردت به السنة فلا يشكل بما خرجة الشيخان

من انه عليه السلام كان يقرأ في اولى الجمعة والعديد بالاعلى وفي الثانية
بالغاشية وهي اطول من الاولى باكثر من ثلاث كذا بخط شيخنا **تكميل**
الركوع اي التسبيح الواقع في الركوع فالاضافة على معنى في
او على معنى للامحوى وانما كان تسبيح الركوع **ثلاثا** سنة لقوله
عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربنا العظيم ثلاث
وذلك ادناه اي كمال السنة والفضيلة فيلغى فخاذه ان سنة
التسبيح تحصل ولو بجمرة وكما لها يتوقف على الثلث لكن ذكر بعده في
الفصل ما نصه ويكره ان ينقص عن الثلث او يتركه كله فلو حصلت
السنة بالتسبيح ولو بجمرة لما كره نقصه عن الثلث وهي اكره تركه
او نقصه تنزيهية بخلاف اطالة الركوع او القراءة ليدركه الجاني
فانها تحريمية ان عرفه والا فلا بأس به **واخذ ركبتيه** اي ليس
اخذ ركبتيه **بيده** حال الركوع **وتفريج اصابعه** ولا يطلب تفريج الا
صابع الالهنا ولا الضم الا في السجود واعلم ان تفريج الاصابع سنة
للرجال فقط والى هذا اشار المصنف بقوله **والمرأة لا تفريجها لان**
مبنى حالها على التستر ونصب اي ليس نصب ساقية واحنا وهما كالقوى
مكروه وبسط اي ليس ببسط **ظهره** حال ركوعه **وتسوية** اي ليس تسوية
راسه بعزم والرفع من الركوع **والقيام بعد** اي بعد الرفع من الركوع
مطمئنا وعند اي يوسفهما وضآن وفي رواية الكرخي واجبان
ملا مسكين حتى لو ترك القومة او الجلسة فسدت صلوة عند

اي يوسف خلافا لها وفي النهي عن المجتنب معايا لصدرا لقضاة اتمام
الركوع والكال كل دكن واجب عندها وعند اي يوسف فرض وكذلك
رفع الرأس من الركوع والانتصاب والقيام والظانية فيه فيجب ان
يكل الركوع حتى يطش كل عضو منه وكذا السجود ولو ترك شيئا من
ذلك ساهيا يلزم سجود التهو قال ابن امير حاج وهو القواب انتهى
وضع اي بين وضع ركبتيه ابتداء على الارض ثم يديه ثم وجهه
عند نزوله **للسجود** ويسجد بينهما **وعكسه للنهوض** يعني اذا اراد النهوض
يرفع وجهه اولا ثم يديه ووضعها على ركبتيه ثم نهض على صدره وقدميه
وفيه اشارة الى انه لا يعتمد بيديه على الارض عند فاملا مسكين وهذا
عند عدم العذر ويستحب الهبوط باليمين والنهوض باليسار **تكميل**
اي ليس تكبير **للسجود** وتكبير الرفع منه وكون **التسجود** اي ليس جعل
التسجود بين كفيه وفي حاشية الدر للمؤلف معايا للبرهان ان
السنة تحصل بالوضع مطلقا اي سواء وضع وجهه وابين كفيه بان
كانت يدها حذاء اذنيه او حذاء منكبيه لانه عليه السلام كان يفعل
هذا احبانا وهذا احبانا لكن بين الكفين افضل لان فيه من تخلص
المحاذاه المستنونة ما ليس في الاخر انتهى وكلامه في التنف يفيد ان
وضع اليدين حذاء المنكبين افضل من وضعها حذاء الاذنيه ونصه
على ما نقله عنه المحوى وضع اليدين حذاء المنكبين ادب انتهى
ويستحب ثلثا لقوله عليه السلام اذا سجد احدكم فليقل سبحان ربنا الاعلى

ثلاثا ولما كان الركوع تواضعا وتذللنا سب ان يجعل مقابلة العظمة
لله ولما كان السجود غاية التذلل ناسب ان يجعل مقابلة العلوية
وهو القبر والاقتداء بالعلو في المكان تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا **ومحافة الرجل** اي ليس بمباعدة بطنه عن فخذه ومرفقيه اي
كذا ليس بمحافة مرفقيه عن جنبه **وقايمه** اي ومحافة ذراعيه
عن الرجل في غير راحة خروا عن الايداء لم يخلو المرأة فانها لا تحاف
بطنها عن فخذيها ولهذا قال **لنخاض المرأة** ولوقبها بطنها بفخذيها
والحاصل ان المرأة تخالف الرجل في مسائل عشرة كما في اقريلق منها
ما ذكرناه ومنها انها ترفع يديها الى منكبيها وتضع يمينها على يسارها
تحت ثديها ولا تفتح ابطنها وتجلس متوركة في التشهد ولا تفرج ا
صابعها في الركوع ولا تؤم الرجال وتكبر جماعة من ويقف الامام سبطا
والقومة والجلسته **بين السجدين** تقدم الكلام على ذلك قريبا مستوفى فلا
حاجة الى الاعادة ووضع اليدين على الفخذين فيما بين السجدين كحال التشهد
وانما كان ذلك سنة لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا ياخذ الركبة على
الاصح خلافا لما قاله الطحاوي من انه ياخذ الركبة ويفرق اصابعه كما
في الركوع كذا يخط شيخنا **وافتراس حبله اليسرى** ونصب اليمنى
وتوجيه اصابعها نحو القبلة وتوراك المرأة **والامشاة في القنينة** بالسجدة
عند الشهادة يرفعها عند النفي وينصبها عند الاثبات وما في المينة المصلي من
كراهة الاشارة رده في الفتح بانه خلاف الرواية والدراية ان

في مسلم كان عليه التسليم يشير باصبعه التي تلي الابهام قال محمد بن
نصنع بصنعه عليه التسليم وهو قول الامام وفي النخبة الاشارة مستحبة
قال العيني وهو الاصح وفي الحلواني يقيم الاصبع عند النفي ويضعه عند
الاثبات ليكون الرفع للنفي والوضع للاثبات وفي در البحار وشرحه
غرر الاذكار المفتي به عندنا انه يشير باصبعه من اصابعه وقيل بغيرها
ولما ذكره الشارح من قوله وانشرنا الى انه لا يعقد شيئا من اصابعه وقيل
الا عند الاشارة بالمسبحة فيما يروى عنهما انتهى فيقضي ضعف الحكاية بقيل
وليس كذلك اذ قد صرح في الزهر بتوجيه وانه قول كثير من مشائخنا
قال وعليه الفتوى كما في عامة الفتاوى وكيفية ان يعقد الخنصر والتي
تليها مخلقا الوسطى والابهام ومنه يعلم انه اختلف الترجيح **وقراءة**
الفاقة اي ليس قرأتها **فيما بعد الا وليس** مع غنية له عن قرأتها
حتى لو سكت او سبج مكانها جاز هذا في الفرائض اما التوافل فضم
التسوية واجب وعن ابى حنيفة ان قراءة الفاقة في الاخيرين واجبة
حتى لو تركها بعد اكان مسينا وان كان ساهيا يسجد لله وهو ملاك
وصحح العيني هذه الرواية **والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلو** الاخير
وهي سنة عندنا وعند الشافعي فرض لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما
والامر للوجوب ولا يجب خارج الصلوة فتعيت في الصلوة ولنا انه
عليه التسليم علم الاعرابي فرائض الصلوة ولم يعلم الصلوة على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فلو كانت فرضا لعلمها ياها وليس في الآية دلالة على ما

قال لان الامر لا يقتضي التكرار بل يجب في العمر مرة كما اختاره الكرخي
او كما ذكر كما اختاره الطحاوي فعلى التقديرين قدوفينا بموجب ما يقولنا
السلام عليك ايها النبي فلا يجب ثانيا في ذلك المجلس اذ لو وجب لما تفرغ
لعبادة اخرى لان الصلاة لا تخلو عن ذكره عليه السلام فيكون في عبادة
في كل مجلس ذيل على وقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لمن لم يصل على
في صلوة محمول على نفي الكمال والحكمة في ان العبد يسأل الله تعالى ان
يصل ولا يصل بنفسه مع انه مأمور بالصلاة قصوره عن القيام بهذه
الحق كما ينبغي فالمراد من الصلوة في الآية سواهما في الحقيقة فالصلوة
في الحقيقة هو الله تعالى ونسبتها الى العبد مجاز مجزوء ضمير التثنية في صلاتها
سواهما للصلاة والسلام المأمور بهما في الآية الشريفة **والدعاء اي**
الدعاء **بما يشبه الفاظ القرآن والسنة** لا كلام الناس لما حسنه الترمذي
مرفوعا قيل يا رسول الله اي الدعاء اسمع قال جوف الليل الاخير و
الصلاة المكتوبة بناء على ان المراد ما قبل الفراغ كما قال بعضهم ويصح
ان يراد به عقبه وهذا عندنا محمول على صلاة لا سنة بعدها على خلاف فيه
نهر ولم يرد حقيقة المشابهة اذ القرآن معي لا يشابهه شيء ولكن أطلقا
لارادته نفس الدعاء لا قراءة القرآن مثل ربنا لا تؤاخذنا ربنا لا تنزع
قلوبنا مجزئة يجوز ان يؤاخذ الله بالخطا والنسيان عن اهل السنة
بدليل ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا فلم يجز المؤاخذة بها
لكن معنى الآية ربنا لا تجز علينا وفساده ظاهر كذا الخط شيخنا مفرقا

لاين ملك في شرح المنار فخطا والنسيان وان كانا مرفوعين بحض
فضل سبحانه وتعالى لقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا والنسيان
لكن لاينا في جواز المخالفة **والالتفات اي** يسأل الالتفات بينا وبيننا
بالسليمين ولو عكس سلم عن يمينه فقط ولو سهر عن اليسار رآني به ما لم
يخرج من المسجد وفي الشرح او نيكلم والقيح ان كان استدبر القبلة
لا ياتي به كذا في القينة ولو تلقا وجهه سلم عن يساره بجوئية الامام
اي يسأل بنيتة الرجال عبر في الكثرة بالقوم قال في البحر ويخرج بذكر القوم
النساء لعدم حضورهن او كراهته وما في الاصل من انه ينويهن مبني
على حضورهن ولو كان فيهم حائضا او صبيا نواهم ايضا وقوله او
لكراهته يشير الى انه لا ينوي النساء وان حضرن وبه صرح في التهر ومنه
يعلم ما في كلام الشارح واعلم ان يستحق الامام الجواب على المقتدين لانه
وجد ما يقوم مقامه وهو التسليم منهم كما في الكافي وفيه اشكال فانه
يلزم منه انه يستحق الجواب لو سلموا قبله او لم يسلموا اصلوا لان المنظر
ينوي جميع الناس عنده البعض فيلزم الجواب على السامعين منه عندهم
عن القهستاني واستفيد منه انه اذا التقى شخصان فابتدأ كل منهما الآخر
بالسلام لم يجب عليهما الرد ويكون البداءة قائما مقام رده وفي قول
القهستاني عند البعض اشارة الى انه عند غير ذلك البعض لا ينويهم
بل ينوي الملتصقة فقط كما ياتي التصریح به في المتن **والحفظه** وينبغي ان ينوي
الحفظه ما كانوا لا اختلاف الا في عدد دهر كالا بنيا عليهم السلام

فقل مع كل مؤمن خمس من الحفظة وقيل ملكان وقيل ستون وقيل
مائة وستون عيني واما اعتبار الحفظة دون المكتبة ليشمل كل مصل ولو
مميز اذا لم يميز المكتبة مع بحر واما مع الحفظة الذين يحفظونه من
النسبطين سموها بالحفظة لحفظهم اعمالهم انكرام الكاتبون او ذاته
من الجحش واسباب المعاطب واختلف في محل الجلوس فقل انهم والسنة
القلم والريق المداد يخبرنقوا افواهكم بالخلوة فانها مجلس الملوك
الحافظين وقيل على اليمن والشمال واختلف فيما يكتبانه قيل ما فيه امر
او زور لما ورد من ان كاتب الحسنات امين على كاتب التثنيات فاذا
عمل حسنة كتبها عشرا وان عمل سيئة قال له دعه سبع ساعات لعله يستريح
او يستغفر وقيل يكتبان كل شيء واختلف في وقت في المباح والاكثر
على انه يوم القيمة وقيل اخرتها روقيل يوم الخميس وفي النهار الاصح ان يكون
الكتابة والمكتوب مما استأثر الله تعالى بعلمه واختلفوا في الكافرا ايضا
والاصح انه تكتب اعماله **وصالح الجحش** المقتدين به فينوي الامام الجميع
بالسليمين في الاصح وفيه الامام ايسين ان ينوي امامه في جهة وان حاد
في التسليمين مع القوم والحفظة **وصالح الجحش** نية المنفرد بالملكية فقط
وسين في كلام المصنف ما يشعر بتفضيل البشر على الملك كما ان ما في
المبسوط من تقديم الحفظة على القوم ليس فيه ايضا ما يشعر بعكس
ما ذكره العطف وقع بالواو وهي لمطلق الجمع والمختار ان خواص بني
ادم وهم الانبياء والمرسلون افضل من جملة الملئكة وعوام بني آدم

الا تقياء افضل من عوام الملئكة وخواص الملئكة افضل من عوام
بني آدم والمراد الا تقياء من الشريك فان الظاهر كما في الجحش
المؤمن افضل من عوام الملئكة والدليل على ان المراد الا تقياء من
الشريك ما في النهر عن الروضة اجمعت الامة على ان الانبياء افضل
الخليقة وان نبينا عليه السلام افضلهم وان افضل الخلائق بعد الانبياء
الملئكة الاربعة وحجلة العرش والروحانيون وان القحاة والتابعون
افضل من سائر الملئكة وقال سائر الملئكة افضل واختلفوا بعد
ذلك قال الامام سائر الناس افضل من سائر الملئكة انتهى ولهذا
الكلام بقية تعلم بالرجوع لما علقناه على ملائكة **وخفض الثانية**
اي ليس خفض صوته بالتسليم الثانية **عن الاولى** وخصه الجحش بالامام
من المشايخ من قال بخفض الاولى ايضا والوارد الاقتصار على التسليم
عليكم ورحمة الله ولا يقول وبركاته كما في المحيط قال المتنوي لانه لم
يثبت فيه شيء فكان بدعة لكن في الحاوي انه مروي فاذا الجحش ان
الراوي له ابو داود من حديث وال بن حجر **ومقادنته** اي ليس
للمقتدي ان يكون سلامه مقارنا **للسلام** امامه عند الامام وعندهما
بعد وكذا في التسمية عند الامام وعندهما يكبر بعد قيل الخلاف في
الجواز يعني عند الامام يجوز الاقتران لمقارنا وعندهما لا يجوز وقيل
لا خلاف في الجواز وهو الصحيح واما الخلاف في الاولوية يعني الاولى
ان يكون مع الامام عند وعندهما الاولى ان يكون بعد لان في القران

احتمال وقوع تكبير الموتى سابقا على تكبير الامام فيقع فاسد يكون
التأخير اولى ولا ما مان الاقضاء عقد موافقة وانها في القرآن لا
في التأخير وما ذكره غير معتبر لان الكلام فيما اذا كان يتقن عدم
التسبوق واما التسليم فغن لا ما مروا بيان فعلى المقارنة لا فرق
بينهما وعلى الاخرى يفرق بان التكبير شروع في العبادة فيستحب فيه
المبادأة والسلام خروج منها فلا تستحب فيه المبادأة رايي
وبيان الدليل من طرفين على المقارنة والتعقيب المذكور فيه
والبدء بهما فنقدم الكلام عليه **وانظار المسبوق فراع الامام** لوجوه
المتابعة حتى يعلم انه لا سره عليه **فصل** في بيان اداب
الصلوة والمندوب ما فعله عليه الصلوة والسلام مرة او مرتين
تعليمها للجواز والمستحب ما فعله مرة وتركه اخرى كذا في شرح النقا
وما جعله تعريفا للمستحب جعله في المحيط تعريفا للمندوب والاولى
ما عليه الاصوليون من عدم الفرق بين المستحب والمندوب
كذا يحط شيخنا من **ادابها الخراج الرجل كفيه من كفيه عند التكبير**
للا حرام لانه اقرب للتواضع وابعدهم التشبه بالجبابرة وامكن من
نشر الاصابع رايي والمرأة تسركفها حذرا من كشف ذراعيها
ومثلها الخنق ونظر المصلي اي يندب للمصلي مطلقا رجلا كان وامرأة
نظره الى موضع سجوده قائما والى ظهره القدام رايي والى رتبة انفه
شاجدا والى حجره جالسا والى المنكبين مسلما لان المقصود الخشوع

وترك التكلف فاذا تركه وقع بصره في هذه المواضع قصد ولم
يقصد رايي قيل الجحجحة الحياء المهمة وكسرها حصن الانسان مادون
ابطل الى الكشف كما في كثر اللغة ولا يمكن النظر اليه في التسلوة فضلا
على ان يكون بلا تكلف ولعل لا يظهر كونه بضم الحياء المهمة وفتح الجيم و
اخره رايي معجزة جمع حجر بضم الحياء وسكون الجيم مثل برده وبردوه مقعد
الاذا ركا في النهاية لا بين الا تيراد وقوع النظر في القعود الى مقعد
الاذا ركب لا تكلف ليس بمحل شبهة ولو كانت العبادة الجحجحة بالراء المهمة
فلا شبهة ان يكون بكسر الحياء وسكون الجيم يعني ما بين يديك من ثوبك
كافي القاموس كذا يحط شيخنا عن عزمي مراده **ودفع السعال** اي يندب
للمصلي دفعه **ما استطاع** لانه اجنبى ولهذا افسد حيث لا عذر منه يعني
اذا حصلت منه حروف عني ولما كان السؤال امر طبعيا ولهذا
استشكل عند في الامراض في ما استطاع فما مصدرية ظرفية حموى
ونقل عن تفسير السبكي عند قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله
ان النهي عما هو مرجع الى ترك اسبابه **وكظم فيه** اي يندب
كظم فيه عند التثاؤب خوفا من ضحك الشيطان منه بفعله كما اخبر به صلى
عليه واله وسلم حيث قال اذا تثاؤب احدكم فليبرده بيده ما استطاع
فان احدكم اذا تثاؤب ضحك منه الشيطان وكان له ما فيه من التكاثر
فيما حمله النشاط والخضوع واعلم انه عليه السلام محفوظ من التثاؤب
كافي تاريخ البخاري وصنف ابن شبة زاد اثنا في ان ذلك عام في الانبياء

نهر والنشأ بالهز كذا في المصباح **والقيام حين قيل على الفلوح**
مسارعة لا مثقال الامر هذا اذا كان الامام يقرب المحراب فان لم يكن
وقف كل صف انتهى اليه الامام على الاصح خلاصه وفي الزيلعي وهو الظاهر
ولو دخل من امامه قال لو حين يقع بصرهم عليه هكذا اذا كان الامام غير المؤمن
فان اتحدوا قاموا في المسجد اجمعوا ان يقوموا لا يقومون ما لم يفرغ من الصلاة
قائمة وان خارجة قام كل صف ينتهي اليه **وشروع الامام مذ قبل قد قامت**
الصلوة في المرة الاولى كافي ملائمين قال وقال في المرة الثانية
وقال ابو يوسف يشروع اذا فرغ من الاقامة فلو اخرجه حتى يفرغ من الاقامة
لا بأس به في قولهم جميعا **فصل في كيفية تركيب افعال الصلوة**
اذا اراد الرجل الدخول في الصلوة اى صلاة كانت **اخرج كفيه**
من كمه بخلاف المرة وحال الضرورة **ثم رفعهما احداً اذنيه** اى
قرباً من ذنيه لان المراد القرب التام ولهذا عبر صدر الشريعة بالمائة
واذا لم يكن الرفع الا بالزيادة على المسنون او باحدهما فقل نهر ولو لم يقدر
على الرفع الى الاذنين بل الى ما دونهما فانه ياتي بما قدر كذا في حاشية الدرر
للمؤلف ويستقبل بكفيه القبلة وقيل خديه ولا فرق بين الرجل والمرأة
في رواية الحسن والاصح انها ترفع الى منكبيهما كذا في البحر ولا فرق على
الروايتين بين الحرة والامة وتعقبه في النهر بما في السراج الامة كالرجل
في الرفع وكالحرة في الركوع والسجود والقعود وقول ما في السراج من الفرق
بين الحرة والامة حكاه في القنية بقيل وعلى ما في السراج من الفرق بين

الحرة والامة في الرفع جرى المشايخ فذكروا ان الحرة ترفع حذ ومنكبيهما
والامة كالرجل وقد علمت ما فيه **ثم كبر** اى قال الله اكبر واذا حذفت
المصلى والحالف والذابح المذابح المذابح في اللام الثانية من الجلالة او حذفت
الهاء اختلف في صحة تحريمه وفي انعقار يمينه وحل ذبحته فلو يترك ذلك
احتياطاً كما في رد المحتار للمؤلف **بلامدنا ويا** فان مدحه لم يكن شعار
وفي غير التحريم تفسد ومع قصد الاستغفار يخاف عليه الكفر قال في
المعراج هذا من حيث الظاهر اذ الهرة للذكاء ووضعها امام من حيث
انه يجوز ان تكون للتقريب فلا يلزم الكفر وبسعه في العتابة ثم قال ولو
مد بها اكبر فقل تفسد لانه بجميع كبر وهو طبل ذو وجه واحد واسم من
اسماء اولاد الرجب وفي القنية لا تفسد لانه اشباع وهو لغة قوم
واستبعد الزيلعي بانه لا يجوز الا في الشعر وقيل هو جمع كبير وفي
المبتغي لا تفسد وقيل تفسد قال الحلبي فظاهره ترجيح عدم الفساد
وعليه يخرج صحة التشروع به وبقي الكلام على هذا المحل بطلب ما علقنا
على ملائمين عند قوله وكبر المصلى للركوع بلامدنا واعلم انه يصير شعاراً
بالنية عند التكبير لا به وحده ولا بهما وحدهما بل بهما ولا يلزم لغيره
عن النطق كالآخر من تحريك لسانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح لتعذر
الواجب فلا يلزم غيره الا بدليل ولكن ينبغي ان يشترط في نية الاخرى
القيام وعدم تقديمها على التشروع كذا بخط شيخنا **وبسبح الشروع بكل**
ذكر ما في الله تعالى وان كره لتول الواجب وهو لفظ التكبير كذا ذكره

أنشراح **كسبحان الله** من كل ما دل على التعظيم خالصا كان او مشتركا وخشيته
 قوم بالخاص اما المشترك كالرحيم فلا ولا يصح الاول وبه افق المرغيناني و
 محل الخلاف ما اذا لم يقو به بما يزيل الاشتراك كالرحيم بعباده فهو حيز
 بقيد الخاص عما لو شيع بنحو اللهم اغفر لي لانه ليس بشا خالص بل مشق
 بحاجة واختلوا فيما لو اقتصر في التثنية على قوله اللهم واختلف
 الترجيح في المحيط رجح الجواز وفي الجوهرية الاصح عدمه واختلف ايضا في
 البسملة ومقتضى ما شرح ترجيح عدم القصة معلوبا بها للتبرك فكانه
 قال يا رب الله في شرح المنيته وهو الاشبه وقال في السراج وهو الاصح و
 في فتاوى المرغيناني انه الصحيح **وبالفارسية** اي ويصح شروعه بالفارسية
 وغيرهما من اللسان **ان عجز عن العربية كالقراءة بها للعاجز عن العربية وان**
قد على العربية لا يصح شروعه بالفارسية ونحوها ولا قرأته بها في الاصح وروى عن الامام ان
 القراءة بالفارسية يجوز ولومع القدرة على العربية القوله تعالى ان هذا الذي
 انزلنا الاولي صحف ابراهيم وموسى فصحفا برهم عليه السلام كانت بالسريانية
 وصحف موسى عليه السلام كانت بالعبرانية لان المنزل هو المعنى عنده وهو
 لا يختلف باختلاف اللغات والصحيح ان القرآن هو النظم والمعنى جميعا عنده
 ايضا لانه معجزة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاعجاز وقع بها جميعا لا
 انه لم يجعل النظم وكنا لا زما في حق الصلاة الا ترى ان عليه السلام قال
 انزل القرآن على سبعة احرف اي لغات ولها ان القرآن اسم لمنظوم عربي
 لقوله تعالى انا جعلناه قرانا عربيا ولقوله انا انزلناه قرانا عربيا والمراد

نظمه وجوابه من طرف الامام ان يقال ليس فيما تليها دلالة على ان غير
 العربي ليس بقرآن والخلاف في الجواز اذا اكتفى به ولا خلاف في عدم الفساد
 اذا قرأه بالعبرانية قد مر ما يجوز به الصلاة زيلعي وقد قد مناه في
 مسئلة الشروع بالفارسية مع القدرة على العربية فان الامام رجع الى
 قولها عدم الصحة بخلافه من زعم رجوع الامام الى قولها في المستثنين معا
 واما التلبية في الحج والسلام في الصلاة والتسليم في الذبيحة والايان
 فجاز بغير العربية مع القدرة عليها اجماعا واما تسميت العاطس هل
 يستادى بغير العربية قال في الدر المنثور وذكر فيه ان جميع اذكار الصلاة
 على الخلاف ومعنى جواز الايمان بغير العربية ولو مع القدرة عليها
 انه اذا خلف بالله بالفارسية تنعقد بحينه بحيث انه اذا حث قلزمه فكان
 بهذا التقدير تعليم ان المراد بالجواز الصحة لا الحث وهذا بالنسبة
 للحث بغير الطلاق والعناق واما فيها فالحث يقع الطلاق والعناق
توضع بينه على يساره تحت شتره عقب التوبة بلا مهلة لانه
 سنة القيام في ظاهر المذهب وعند محمد سنة القراءة فيرسل حال
 الشاء وعندهما يعتمد في كل قيام فيه ذكر مسنون كحالة الشاء والقنوت
 وصلاة الجنازة ويرسل بين تكبيرات العيدين اذ ليس فيه ذكر
 مسنون وليس المراد بالقيام خصوصه بل ما هو الاعم فالقاعد
 يفعل در مستغنيا وهو ان يقول **سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك**
جلك ولا اله غيرك الواو في وبحمدك زائدة يؤيد ما روى عن جنيفة

لوقال سبحانك اللهم جحدك بحذف الواو جاز والباء على هذا الملبسة
 اي ومعنى مع اي اسبحك تسبيحا ملتبساً بجحدك ويحتمل ان تكون الواو
 للعطف اي اسبحك وابتدي جحدك برجدي وسبحان منصوب على
 المصدر بفعل مضمر لا زمر اضماره اي اسبحك تسبيحا فحذف الفعل و
 اضيف للكاف ووضع سبحة موضع التبيين وهو لا زمر النصب و
 غير منصرف كغمان وهو في الاصل مصدر ثم صار علماً على التبيين و
 لكن انما يكون علماً اذا لم يكن مضافاً اما اذا اضيف للكاف او غيرها
 فلا لان العلم لا يضاف واستعماله مفردا غير مضاف قليل ومعنى سبحانك
 برائك ونزهتك من كل سوء وقيل انه منصوب بفعل مضمر لهن لفظه
 اي اعتقد نزا هتك عن كل نقیصة قال بعضهم جمعت هذه اللفظة
 بين كلمتي التعجب من العجم والعرب لان العرب اذا تعجب من شيء قالت
 حان فجمع بينهما وجحدك متعلق بجحد في اي ابتدي جحدك او نصفك
 بجحدك اي بالحمد الذي ينبغي ان تحمده وقبل هو موضع نصب على الحال
 اي اسبحك حامداً لك وقدم التبيين على الحمد لان الاول نفى والثاني
 اثبات والنفي مقدم وتبارك اسمك اي مراد في الخبر يعني ان بركة اسمك
 كثرت في السموات والارض وكل خير وجد من بركة اسمك وتماجدك
 بفتح الجيم اي ارتفعت عظمتك يعني ان عظمتك تعلوا على عظمة غيرك
 وفي لا اله غيرك اربعة اوجه ذكرناها في حاشية ملائكين ولم ينقل
 في المتأخرين وجل ثناؤك حتى قيل انه يكون وقيل ان قاله لم يمنع وان

عنه لم يؤمر به وقيل لا ياتي به في الفرائض ولا في بدعاء التوجه فلا
 لابي يوسف حيث قال يصفه اليه باديا بآياتها شاء **ويتستغنى كل متصل**
 شامل الامام والمأموم لا المسبوق اذا كان الامام يجهر بالقراءة
 كما صح في الذخيرة بحروا ولا ان يقال الا اذا شيع الامام في القراءة
 مسبوقا كان او مدركا جهلا اماما ولا لما في الصغرى ادرك الامام
 في الفيا ما اتى به ما لم يبدأ الامام بالقراءة وان ادركه والكاهن
 ان اكبر رايه انه ان اتى به ادركه في شيء منه اتى به والا لا فهو
 مخالف لما في حاشية دورو للمؤلف حيث قال ادرك الامام في الركوع
 يحرق قائما ويركع ويتروك الشاء وان ادركه في السجود ياتي به
 بعد التحريمة ويسجد وكذا لو ادركه في الفقرة انتهى **ثم تعود** اهم
 صفته الاختلاف القرآني فروى عن حمزة استعبد قارة الهداية
 وهو الاولي موافقة لنظم القرآن واختاره الهندواني في الاسلام
 وفي المجتبى به يفتي واختار ابو عمرو وابن كثير وعاصم اعوذ به اخذ
 اكثر اهل العلم وجعلوا الزيلعي ظاهرا لمذهب وادعى بعضهم اجماع على
 القراءة عليه وما في المعراج من قوله وبه اخذ اصحابنا اي جمهور اصحابنا
 فلا ينافي ان صاحب الهداية ونحوه كالحندواني من اصحابنا ايضا
 سراً اي يعوذ سراً **للقرأة** اي التعوذ تتبع للقراءة وعند ابي يوسف
 تبع للشاء عملاً بدلالة النص فان الامر بالاستعاذة عند افتتاح القراءة
 لدفع الوسوسة وهو عند افتتاح الصلاة اهم قال السيد المحوي

وفي الخلاصة الأصح قول الجيوسف **فيما في المسبوق** أي يأتي
بالنعوذ المفهوم من تعوذ وفي الذخيرة قال السرخسي في هذه القصة
عن محمد بن بيان في رواية تيعوذ وفي رواية لا تيعوذ والمسبوق
هو الذي لم يدرك الجماعة أول الصلاة بأن فاتته بعض ركعاتها **لا المقصد**
لعدم قرأته ثم سواء كان للمقصد أدرك الكل بالجماعة أو لاحقاً أدرك
الجماعة أول الصلوة مع فوات لبعض حموى والمراد من كونه مدركا
لجميع الجماعة أول الصلوة أنه أدرك الركعة الأولى مع الإمام لأنه قارنه
في الأحرام وعند أبي يوسف ببيان به **نهر ويؤخر** التيعوذ عن تكبيرات
العبد عند محمد وأما إذا ذكر الإمام مع محمد كما ذكره في الكافي وغيره
لما في المحيط لا يوجد ذكره مع في شيء من الكتب وفي المنظومة وشروها
ليس عنه فيه رواية حموى عن القهستاني أي ليس عن الإمام رواية في
كون التيعوذ تبعاً للتنا أو للقرأة وعند أبي يوسف لا يهبط قبل تكبيرات
التعبد من ملا مسكين **ثم يسمى سرا ويسمى في كل ركعة** أي يسمى
الإمام المنفرد لا المقصد لا تغا فهم على أنها تبع للقرأة وقد ذكر
أنه لا تيعوذ فأولى أن لا يسمى وقال محمد يسمى بين الفاتحة والسورة
في كل ركعة أن كان يخفى بالقرأة وفي المستصفى وعليه الفتوى وفي
النيابيع الصحيح قولها **نهر قبل الفاتحة فقط** فيه إشارة إلى
عدم الإتيان بها فيما بين الفاتحة والسورة وبه صرح المؤلف
في الشرح وهذا موافق لما قدمناه من تصحيح النيابيع لكن يخالفه

في الترجيح ما في المستصفى حيث جعل لفتوى على الإتيان بها فيما
بينهما أن كان يخفى بالقرأة وهو قول محمد كافي ملا مسكين ومقتضى
التفتيد بقوله أن كان يخفى بالقرأة عدم الإتيان بها فيما بينهما في الجهرية
ثلا يلزم الاختلاف بها بين الجهرين وهو شنيع ويبلغ إلى ذكر المؤلف في
حاشية الدرر أنه ان سمي بين الفاتحة والسورة كان حسناً سواء
كانت الصلوة جهرية أو سرية انتهى وقول الشاذح وغلط من قال
لا يسمى إلا في الركعة الأولى فيه نظر لأنه مروى عن أبي حنيفة كافي ملا مسكين
ونفسه وعن أبي حنيفة يسمى في أول الصلوة ثم رأيت في حاشيتنا على
ملا مسكين ادعى الزاهد أن نقل هذه الرواية غلط لأجماع أصحابنا
على حسناتها في أول كل ركعة وأما الخلاف في الوجوب فتد هما تجب
في الثانية كالأولى وروى هشام أنها لا تجب إلا مرة واحدة والتصحيح
الوجوب في كل ركعة وعلى ذلك جرى الزيلعي في الشهو وجرى في البحر
بضعفه والحق أنها قولان مرجحان إلا أن المتنون على الأولى وجه
الثاني كما في البدائع أنها من الفاتحة بخبر الواحد لكنه يوجب العمل
فصارت منها عمداً في لزمه قرأة الفاتحة لزمته التسمية احتياطاً
قال في النهر وأقول في إيجاب الشهو بتركها منافاة لما مر من أنه لا
يجب بترك أقل الفاتحة وأقول ما ذكره من أن الثاني مدفوع لما في ذلك
عن المجتبى بسجدة بترك إتيانها **ثم قرأ الفاتحة** وأما المؤلف والمأموم
سراً أي يقول الإمام والمأموم آمين بالمد والقصر بالخفيف

سرا بان يسمع نفسه فقط ولوقال وامن المصلح وحذوا التقيد
بالامام والمأمور كان اولى بشئ المنفعة **ثم قرأ سورة** او تلك آيات
قصا واواية طويلة وجوبا واذا كانت الآية تعدل تلك آيات قصا
انفت كراهة التحريم على ولا تنفي كراهة التنزيه الا بالمسنون
وارادوا لمسنون ما سبق من انه في الفجر والظهر بقرا من طول الفصل
وفي العصر والعشاء بالاوساط وفي المغرب بالقصا **ثم كبر** اكما
واكثر الكتب على ان التقدر المفروض من الركوع اصل الاختار والميل
وفي الحاوي فرض الركوع المختار الظاهر وفي منية المصلي طاعة الرأس
ومقتضى الاول انه لو طاطا رأسه ولم يحن ظهره اصلا مع قدرته لا يخرج
عن عهدة فرض الركوع وهو حسن واذا بلغت حد بته الركوع خفيض
رأسه فانه التقدر الممكن في حقه وعبرة الجامع الصغير ويكبر مع
الانحطاط وهو الاصح ثلاثا بخلوا حالة الاختار عن الذكر كافي حاشية
الدور للمؤلف وفي بعض الروايات يكبر ثم يابى **مطهرنا مسويا**
رأسه بعجزه اخذ وكتبه بيديه **مفرجا اصابعه** ناصبا
ساقيه واحنا وهما كالقوس مكروه والمرأة لا تفرج اصابعها
وسبع يده اي في ركوعه ثلاثا **وذلك** اذا قلوا تركه او نقصه كونه نزيها
در ولورفع الامام رأسه قبلها فالاصح وجوب متابعتها بخلاف
مالوسلم قبل تمام تشهد حيث لا يتابعه ظهره ومن القريب ما نقل
عن ابي مطيع تلميذ ابي حنيفة ان تسبيحات الركوع والسجود فرض هو

ثم رفع رأسه واطمن قائما قالوا سمع الله من حمد سميع بمعنى
قبل يقال سمع الامير كلام زيد اي قبله فهو دعاء بقبول الحمد واذا
ابدل النون لا ما تفسد صلوة لانه صار لغوا وان كان لسانه
لا يطاوعه يتركه كما في حاشية الدرر للمؤلف وضمن سمع معنى استجاب
ولم يعد عيبا للام والافاضل التقدي بنفسه نحو سميعون ليقص
بالحق فهو هل يقف بحزم او يحرك قولان در قال القول بالحزم يشير الى
انها ليست ضميرا وانما جئ بها للسكينة والاستراحة والقول بالتحريك
يشير الى انها ضمير ومن هنا يعلم ان ما اقتصر عليه تشارح من قوله
والهاء للسكينة والاستراحة لا تلكناية احد قولين **وقال الله**
فجمع بين التسميع والتحميد **لواما** وهذا اي ما ذكر من ان الامام يجمع
بينهما قولها لانه حرص غيره فلو ينسى نفسه وعند الامام يقتصر
على التسميع ولا يقولوا لله الحمد لقوله عليه السلام اذا قال الامام
سمع الله من حمد فقولوا ربنا لك الحمد قسم بينهما والقسم ثنائي
الشركه فان قيل روى ابن مسعود اربع يخفيهن الامام وعدة
منها التحميد قلنا ما رويناه من حديث القسم مرفوع وحديث
ابن مسعود موقوف عليه فلا يعارض المرفوع او منفردا وروى
ابو يوسف عن ابي حنيفة انه ياتي بالتسميع لا غير والصحيح من مذهبه
انه ياتي بالتحميد لا غير ملا مسكين وما ذكره المصنف ما يقتضي
ان المنفرد يجمع بينهما هو الاصح كافي الهداية والمقتدى بكتفي بالتحميد

اتفاقا وصفة التحميد ربنا لك الحمد ربنا لك الحمد اللهم ربنا لك الحمد
اللهم ربنا ولك الحمد وهو الاحسن كذا في ملا مسكين لانه زيادة الوو
توجب الافضلية واختلفوا فيها فقيل زائفة وقيل عاطفة نقد
وتناجداك ولك الحمد كذا في حاشية الدر للمؤلف ثم كبر عا والسجود
ثم وضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه اى وضع وجهه بين كفيه وذكر
المؤلف في حاشية الدر عن بعض المحققين معزيا للبرهان المستنة
تحصل بالوضع مطلقا اى سواء كان وضع وجهه بين كفيه بان كان
يداه حذاء اذنيه او حذاء منكبيه لانه عليه السلام كان يفعل هذا
وهذا الحيانا والوضع بين الكفين افضل انتهى وكلامه في التنف
يفيد ان وضع اليدين حذاء المنكبين افضل من وضعهما حذاء الايدي
وسجد بانفه وجهه وضيم ما صلب من الانف للجهة في السجود وجب
در الكنوز للمؤلف مطبعا مسجحا بان يقول سبحان ربى الاعلى ثلاثا
وذلك ادناه وقاى بعد الرجل بطنه عن خذيه وعصديه عن بطمه في
غريضة ولو سجد على كفه جاز على الصحيح وعلى فخذ ان من عذر جاز
على المختار وان من غيره لا على المختار وعلى ركبته لا يجوز على
الوجهين لكن الايماء بكفيه اذا كان به عذر لكن صح الحلبى ان سجود
عليها كسجوده على فخذ كذا لفظ شيخنا مؤجها اصابع يديه وحلب
نحو القبلة ولا بد من وضع احد القدمين ووضع القدم بوضع
اصابعها وكيفي اصبع واحد وما فى القدورى من ان وضع القدمين

فرض ضعيف كما فى البحر والمرأة تنخفض وتلوى بطنها بخذيهما وجلس بين
السجدين واضعا يديه على خذيه مطبعا ثم كبر وسجد مطبعا قيل
مقدار الرفع انه اذا كان الى السجود اقرب لم يجز وان كان الى الجلوس
اقرب جاز وقيل اذا زابت جهته الارض بحيث يجزى لويج بين جهته
وبين الارض ثم ارضاها جاز عن السجدين ملا مسكين قال فى الدر
والذى ينبغي التعويل عليه هو الاول **فصل** فيه ثلاثا وجافا بطنه عن خذيه واليد
عصديه ثم رفع رأسه مكبرا للهوى بلا اعتماد على الارض بيديه بل يعود
قبل القيام اعلم ان ترك الاعتماد سنة لمن لا عذر له كذا فى حاشية الدر
لمؤلف وقال الوبرى ولا بأس بان يعتمد على راحته عند النهوض من غير
فصل بين العذر وعدمه ومثله فى المحيط عن الطحاوى سواء كان شخصا
او شابا لكن استوجه فى البحر انه سنة فيكره تركه نزيها والركعة الثانية
كالاولى فيفعل فيها مثل ما فعل فى الاولى **لا اثم** لا يثنى بضم المضارعة
من اثنى ولا يجوز الفتح لانه من ثنى اى عطف وليس مراد انه لا يثنى لانهما
اى لثنا والتعود لم يشترع الا مرة واحدة ولان التعود لدفع الوتر
فلا يتكرر ما اتخذ المجلس كما لو تعود وفرا ثم سكت قليلا وبهذا الدفع
قول الحلبى ينبغي ان يتعود فى الثانية على قولهما لما اتم سنة القراءة
وهى تجدد فى كل ركعة نهر ولا يسن رفع اليدين فى الركوع والرفع
الا عند قتل كل صلاة وعند تكبير القنوت فى الوتر وتكبيرات التواتر
فى العيدين وحين يرى الكعبة المشرفة وحين يستلم الحجر الاسود

وحين يقوم على القضا والمروة وعند الوقوف بعرفة ومزلفة وبعد
الحركة الاولى والوسطى وعند دعائه بعد فراغه من التسبيح والتحميد والتكبير
عقب الصلوة ولم يتعرض المصنف لبيان صفة الرفع وهي مختلفة فعند
الافتتاح وقنوت النور وتكبيرات الزوائد يرفع يديه حذاء اذنيه و
في الاستلام والرمي حذاء منكبيه غير انه يجعل باطنهما نحو الحرف في الاستلام
وفي الرمي نحو الكعبة في ظاهر الرواية وفيما عدا ذلك كاللذان يرفع يديه
نحو بطيه باسطة كفيه ويكون بينهما فرجة وان قلت مسح اليدين على
الوجه عقب سنة والرفع في غير هذه المواضع مكروه كالرفع عند الركوع
وعند الرفع منه ولا تغسده الصلوة في الصحيح كما ذكره الشارح و
في النهاية انه المختار يعني عدم الفساد واذا فرغ من سجدة الوكعة الثانية
اقترب من جله اليسرى وجلس عليها ونصب يمينه ووجهه اصابعها نحو القبلة
وموضع يديه على فخذه وبسط اصابعه وجعلها منتبهة الى راس
دكبته وفي اطلاق البسط ايما الى انه لا يشترط بالسبابة عند الشهادتين
عاقدا الخصر والتي يليها محلقا الوسطى والابهام وبه قال كثير من العلماء
وجزم في المنية بکراهته ورده في الفتح بانه خلاف الرواية والدراية
ففي مسلم كان عليه السلام مهيشير باصبعه التي نلى الابهام قال محمد
ومحمد بن نضع يمينه عليه السلام والمرأة تقول **وقرأ تشهد ابن مسعود**
المعروف في الكتب الستة انه بخلاف تشهد ابن عباس فانه لا يخبر به احد
ممن التزم الصحة كما يقوله الامام الشافعي والحاصل ان تشهد ابن

مسعود يخرج على تشهد ابن عباس من اوجه ذكرها الزيلعي منها ان
تشهد ابن مسعود لا ضلابة فيه بخلاف تشهد ابن عباس زيلعي **والاشارة باليمين**
من اصابع اليمين **في الشهادة** على الصحيح وفي النخبة الاشارة مستحبة **فيها**
عند التقى ويضعها عند الاثبات ولا يزيل على التشهد في القعود الاول
لوجوب القيام للثالثة وهذا بالنسبة للفرائض والنور والسنن المؤكدة
بخلاف غير المؤكدة كالاربع التي قبل العصر وهو ان يقول **الحیات لله**
اي العبادات القولية **والصلوات العبادات البدنية والطيبات العبادات**
المالية كلها لله لا لغيره قيل انه عليه السلام حيا به ليلة الاسراء هذا
فاكرم الله تعالى بثلاث مقابلة هي قوله **تسليم عليك ايها النبي**
وهو بمعنى الامان او تسليمه من الافات ورحمة الله اي احسانه وبركاته
بمعنى زيادة الخيرات فاحت عليه السلام اعطاء من من هذا الكرامة
لاخوانه وصالح المؤمنين فقال عليه السلام **التسليم علينا معاشروا**
الانبياء والملوك وعلى عباد الله الصالحين من الانس والجن وقالوا ان
جبرئيل عليه السلام امره ان يحيى ربه بهذه التحية ثم اجابته ثم قال **تشهد**
ان لا اله الا الله وتشهد ان محمدا رسول الله وصفه بالعبودية لانها اشرف
صفات المخلوقين اذ هي الرضا بما فعل الرب وورد انه عليه السلام كان
يقول في تشهده واتى رسول الله نهارا وذكر ابن حجر انه عليه السلام كان
يقول في تشهد الصلوة واين رسول الله تارة وتارة وان محمدا رسول الله
وينبغي للمصلي ان يقصد بالفاظه معانيها على وجه الانشاء كما نرى في

وبصلى وبسليم على نبيه وعلى نفسه وعلى عباد الله المؤمنين لا الخيارات
 عن ذلك كافي المجتبى وظاهره ان ضمير علينا للحاضرين لا حكاية لسلا
 واختير لفظ الشهادة دون العلم واليقين لانها ابلغ في معناها كونها
 مستعملة في طواهي الاشياء وبواطنها بخلافها فانها يستعملون غالبا
 في البواطن فقط ولهذا لو قال الشاهد اعلم ان اتيقن مكان الشهد
 لا تقبل شهادته بحروهل الواجب خصوص تشهد ابن مسعود وما هو
 اعم قال في البحر الظاهر انه خصوصه واجب لما في الشرح بكونه ان يزيد
 في هذا الشهد حرفا او ينقص منه او يبتدىء بحرف قبل هذا الخبر بناء على
 انها تحتمية واقول عبادة بعضهم الاخذ به اولى وقال الزبلي والامر
 للوجوب فلا ينزل عن الاستحباب وهذا صريح في نفي الوجوب و
 عليه فالكرامة السابقة تنزيهية ولا كلام ان الواجب منه الى عبده
 ورسوله فان زاد عليه في القعود الا قول بان قال اللهم صل على
 محمد فان ساهيا قيل وعامدا سجد للسبح ولتاخير القيام عن محله
 لا اجل خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولو فرغ المؤمن قبل
 امامه سكنت اتفاقا واما المسبوق فيترسل وقيل نعم وقيل بكون
 كلمة الشهادة در وكلا القولين الاول والثاني مرجح كما يعلم من الله
 واما الثالث فلم ار من رحمه واعلم ان الشهد على سبيل الحقيقة
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله غلب
 استعماله على الكل اطلاقا لا سم البعض عليه فصار علما لهذا الذكر

المختص حوى وقرا الفاتحة فيما بعد الاوليين على وجه الستة
 وعن ابن حنيفة ان قراءة الفاتحة في الاخيرين واجبة قال الزبلي والقيح
 الاول وخالفه العيني وادعى ان القحيح هو الثاني وجوابه ان الصارف
 للمواظبة عن الوجوب ما ورد من التخيير في قراتها عن علي وابن مسعود
 والحاصل انه بالخيار بين قراءة الفاتحة وتبسيحه ثلاثا وسكون قدرها
 وفي النهاية بقدر تبسيحه لا يكون مستينا بالسكون على المذهب علم ان
 تغيير المصنف بما بعد الاوليين احسن من تغيير غيره بالاخيرين لعدم
 شموله للمغرب زبلي واقول دعوى عدم شمول المغرب غير مسلمة لان في
 الاخيرين للجنس فبطلت منه معنى لثنية لصدقة حينئذ بالمتن وغيره
 ثم جلس وقرا الشهد ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا بما فيه
 القرآن واسم الله تعالى اغفر لي ولوالدي ثم سلم بمبينا ويساوا فيقول
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته نا ويا من معه كما تقدم باب
 الامامة هي افضل من الاذان ولما ار من عرفها وسمعت من الشيخ
 الاخ انهار بطل صلاة المفتدى بصلاة الامام ثم رأيت ابن عرفة رسمها
 في حدوده باتباع المصلي في جزء من صلواته ان يتبع فالامام هو
 المتبوع ولا يخفى صدق الاول على الاقتداء به وتعبه شيخنا بان ظاهر
 في ان الثاني لا يصدق عليه وهو غير ظاهر بل الظاهر صدق الثاني
 على الله الاقتداء ايضا والصلاة بالجماعة ستة موكد للرجال الاحرار
 في الصلاة الخمس اما في الجمعة والعيدين فشرط الجواز وفي البدائع

عامة المشايخ على الوجوب وبرزوا في التحفة وغيرها وفي جامع الفقهاء
 عدل الأقوال وأقواها الوجوب منهم من قال أنها فوض كفاية و
 قال كرخي والطحاوي وجماعة من أصحابنا ومنهم من قال أنها فرض عين
 وألقاها بالفرضية لا يشترطها للصحة فتصح ولو منفرد كما في شرح ابن
 وهبان كذا ذكره المؤلف في حاشيته الدرر قال شيخنا ومخالفة ما في
 المعراج والعناية من تفريع عدم صحة صلاة منفردا على القول بأنها
 فرض عين ولهم هود على عدم الفرضية وقوله شيخنا وكعوا مع الزاكي لا
 يفيد الفرضية لكون الآية مؤولة وكذا قوله عليه السلام لا صلاة لجار
 المسجد إلا في المسجد لكونه خبر واحد وقوله **القادرين عليها بل عند**
 تقييد لقوله والصلاة بالجماعة سنة مؤكدة لا أنها تستقطب بالأعداد
 كالعمى والرجح في الليلة المظلمة لا بالنهار والمطر والطين والبرق الشديد
 والظلمة الشديدة في الأصح والخوف من غريم أو ظالم وقد عقد المصنف
 للعدا المسقط لها فصلا على حدة سيأتي الكلام عليه **وشروط صحة**
الإمامة للرجال الأصحاء سنة أشياء الإسلام وشروطية الإسلام لا تخص الإمامة
 إذ لا صحة لعبادة ما بدون الإسلام بخلاف الإمامة الفاسق المبتدع
 أي كالأديني كالأولاد ولكن يقول لا يرى مجاولة ولعظمته وكالذي
 يفضل عليها على غيره وفي الخلاصة يصح الاقتداء بأهل الأهوال ^{المحبة} الأبا
 والقدرة والرافضي العالي ومن يقول بخلق القرآن والمشبهة
 وحملته إن من كان من أهل قبلتنا ولم يكفر في هواه يعني لم يحكم بكونه

كافرا يجوز الصلاة خلفه وتكره وأراد بالرافضي العالي الذي ينكر خلافة
 أبي بكر كذا في شرح ملايكن وكراهة الاقتداء بهم تنزيهية فإن أمكن
 الصلاة خلف غيرهم فهو أفضل ولا فالأقتداء أولى من الانفراد وينبغي
 أن يكون محل الكراهة إذ وجد غيرهم ولا فلو كراهة كما لا يخفى **بجوهر البلوغ**
 فالأقتداء بالصبي لا يصح مطلقا سواء كان في التزويج أو في النقل المطلق
 أو غيرهما وفي مشايخ بلغ يصح اقتداء البالغ بالصبي في التزويج والنقل
 المطلق والنقل والمختار عدم الصحة بلا خلاف بين أصحابنا ملايكن
 ينصرف ودخل تحت الإطلاق ما لو اقتدى بالصبي في صلاة الجنازة كما في
 الدرر والكلام يشير إلى أنه يصح اقتداء الصبي بالصبي كما في الخلاصة **والمقتول**
والفقير فالأقتداء بالمجنون في غير حالة الأفاقة لا يصح تنوير **والذكورة**
 ولهذا قال في الكثر وفسد اقتداء رجل بامرأة قال في الزهر قيدا للأقتداء
 لأن صلاة الإمام تامة على كل حال وبالرجل لأن اقتداء المرأة بمثلها
 ولو خشي مشكلا صحيح أما اقتداء الحنثي بالمرأة فلا يصح لاحتمال كونها
 ذكرا **والقراءة** بحفظ آية تصح بها الصلاة على الخلاف إذا الفرض عند
 الإمام آية ولو قصيرة خلافا لها وينبغي على كون القراءة شرط صحة
 اقتداء القارئ بالامام وبآخرين وكذا لا يصح اقتداء الامم بالآخرين لأن
 الامم أقوى حالاً منه لقدرة على التحريم دونها وأما اقتداء آخرين بآخرين
 أو أمم بأمم فصحيح وأعلم أنه إذا فسد الاقتداء بأي وجه كان لا يصح
 شروعه في صلاة نفسه لأن قصد المشاركة وهي غير صلاة الانفراد

على الصحيح محيط وادعى في الجواز المذهب قال المصنف لكن كلام الخلاصة
يفيد ان هذا قول محمد خاصة قلت وقد ادعى فيها ما نقلها بها فتأمل
وحينئذ فلا شبه ما في الزيلعي انه متى فسدت لفقد شرط كظاهر بعذر
لم تنفقد اصلا وان لا خلافا في الصلوتين تنفقد نفلا غير مضمون و
ثمرة الانتقاض بالتهمة كذا في التنوير وشرحه ومقتضاه عدم انعقاد
اصلا فيما اذا اقتدى القاري بالاحي لان الفساد فيها لم يكن لا خلافا
الصلوتين اذ هي متحد بل لنفقد شرط ويعكس عليه ما وجدته فيما علقته
على ملاسكين في الكلام على مسئلة اقتداء القاري بالاحي ونصه والفساد
اتما من الاخذ كما قال الطحاوي ومن او ان القراءة كاذب اليه انكره الخ
والسلامة من الاعذار كالقوع فالأقتداء بالمعدور ولا يصح اذا قوضا
مع العذر او طرأ عليه معدن ما لو توضأ وصلى خاليا عنه كان في حكم
الصحيح الذي لا عذر به بخلاف اقتداء المعدور بمثله فانه صحيح ان عذر
عذرهما لان اختلف فلا يصح اقتداء من به انفلت رجع بمن به سلس
لان الثاني حدث بخاتمة فكان الامام صاحب عذرين بخلاف عكسه
الا ان يكون مع الانفلت جرح لا يرقا كذا في السراج لكن ذكره
في النهرانية لا يصح اقتداء من به سلس بمن به انفلت رجع لا خلافا
العذر وفي الدر عن المجتبي بالمائل صحيح الاثنية الخنثى المشكل
والضالة والمستحاضة لاحتمال الحيض فلو انتفى صح انتهى لكن في
هذا التعليل قصور الاول ما وجدته بخط شيخنا حيث علق عدم

تحقق المماثلة في كل من الاثنية باحتمال ان يكون التزم لاحدهما
دم صحة والاخر دم فساد وباحتمال كون الخنثى الامام انتهى مع احتمال
كون المقتدى ذكرا **والغا فاة** بتكوير الفاء **والتممة** بتكوير التاء
فلا ينكلم الا به فلا يصح الاقتداء بالغا فاء وهو الذي لا يقدر على قراءة
الكلمة الا بعد ان يدبرها في صدره كثيرا **والالتفخ** اي لا يصح الاقتداء
به على الاصح كما في التنوير وحرر الحلبي وابن الشحنة انه بعد بدل
جهده وانما حتما كالمى فله يومه الا بمثله ولا تصح صلواته ان
امكنه الاقتداء او ترك جهده او وجد قدر الفرض مما لا التفخ فيه
هذا هو الصحيح المختار كذا في الدر ومن شرط صحة الامامة ان لا يكون
بالامام نجاسة ما نفعه عجن عن اذاتها لانه انما صححت صلواته
لعجن فلا يصلح للامامة واليه اشار بقوله **وقد** اي بشرط التسوية
من **وقد شرط كطلها ورة** من خبث يزيد على ما قدر ما يعني **وسر**
عونه اي بشرط الصحة للامامة ان يكون الامام مستورا العورة
فلوام العاري عريانا ولا بسين فضلة الام ومماثلة جائزة اتفاقا
وكذا وجرح بمثل وبصحيح **در** **ونشر** **صحة الاقتداء اربعة عشر**
شبانة **المقتدى المتابعة** **مقارنه** **لغيره** **مما** **مقارنه** **تحقيقية** **او حكمية**
بان لا يفصل بفواصل اجنبية بينهما فان نوى التبرع في صلاة
الامام او الاقتداء به في صلوة يجزئه ولو نوى الاقتداء به لا غير
انه يجوز خلافه لمن قال لا بد للمقتدى من ثلوث نيات نية اصل الصلوة

ونية التعيين ونية الاقتداء وان نية الاقتداء لا تكفي عن المتعينين
حتى لو نوى الاقتداء بالامام او الشروع في صلاة الامام ولم يبين
الصلوة فانه لا يجوز والى هذا يشير قوله في الكثر والمقتدى بنوى
المتابعة ايضا فاشا ريقوله ايضا الى ما ذكرناه من ان نية المتابعة
لا تكفي عن نية اصل الصلوة ونية التعيين وتعقب بان هذا
قول لبعض والاصح الجواز كما نقله الزيلعي وغيره وتنصرف الى
صلاة الامام وان لم يكن للمقتدى علم بها لانه جعل نفسه تبعا
لصلاة الامام **الخ ونية الرجل الامة شرط لصحة اقتداء النساء به**
ولو في الجمعة والعيدين على ما قاله الاكثر كما ذكره الشارح وافول في
في التمهيد للخاصة ترجيح عدم الاشتراط بالنسبة للجمعة والعيدين
واجعوا على عدم اشتراطها في حقهن في الجنازة **وتقدم الامام**
عن عقب المأموم مع اتحاد الجهة فان تقدم مع اختلافها كالتحاق
حول الكعبة يصح **وان لا يكون الامام اذ في حال المأموم** كافتداء المفترض
بالمستقل **وان لا يكون مصليا فيها في نفسه** يشير الى انه لا بد من
اتحاد الصلوة فاذا اختلفت لم يجز كالظهور والعصر وكالظهورين
من يومين ومنه ما اذا اقتدى مصلّي الظهر بمصلّي الجمعة او عكسه
ومنه اقتداء الناذل بالناذر الا اذا عين نذرا لآخر ومصليا
ركعتي الطواف كالناذرين ولو اشتركا في نافلة وافسدها
صح اقتداء احدهما بالآخر لان افسادها منفردين نهر وقوله

الا اذا عين نذرا لآخر بان يقول نذرت ان اصلي الركعتين اللتين
نذرها فلان شلبي ولو اقتدى بمقلد ابي حنيفة في الوتر بمقلد ابي يوسف
يجوز لاتحاد الصلوة ولا يختلف باختلاف الاعتقاد وكذا اقتداء
الحالف بالحالف بخلاف اقتداء الناذل بالحالف لقوة النذر وعلى
العكس يجوز زيلعي ولو صليا الظهر ونوى كل امامة الاخر صحت
لان نوايا الاقتداء وكذا لا يصح اقتداء لاحق او مسبق بمثل
لان الاقتداء في موضع الافراد مفسد كعكسه وقوله في شيوخ التنوير
والفرق لا يخفى وجهه انه اذا نوى كل ان يكون اماما للآخر رجعت الصلوة
الى صلوة المنفردين بخلاف ما اذا نوى كل الاقتداء بالآخر للزوم الاقتداء
بالمعدوم **وان لا يكون الامام مقيما لمسافر بعد الوقت في رابعة**
لانه يكون اقتداء مفترض بالمستقل في حق العقدة او القراءة فان
قلت عدم صحة اقتداء المفترض بالمستقل بشكل ما اذا اختلف الامام
بعد الركوع من جاساعة فسجد سجدتين فانها نقلت في حق الخليفة
فرض في حق من ادرك الركوع مع الامام قبل حدثه اجيب بان الممنوع
اقتداء المفترض بالمستقل في جميع الافعال فخرج ما لو كان متنفلا
ببعضها **وان لا يفصل بين الامام والمأموم صف من النساء** ثم المرأة
الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها واخر عن يسارها
واخر خلفها ولا تفسد اكثر من ذلك لانه الذي فسدت صلواته من
كل جهة يكون حائلا بينها وبين الرجال والمراة ان يفسدان صلاة

اربعة واحد عن يمينها واخر عن يسارها وصلوة اثنين خلفها
بجذاتها الا ان المثنى ليس يجمع تامر فيها كالواحدة فلا يتعدى الفساد
الى اخر الصفوف وان كن ثلاثا افسدت صلاة ثلاثة خلفهن من كل
صف الى اخر الصفوف وهذا جواب الظاهر وفي رواية الثلاثة كالصف
حتى يفسدن صلاة الصفوف خلفهن الى اخرها لان الثلاثة يجمع كامل قدر كالمسجد
وعن ابي يوسف ان المثنى كالثلث لان الامام يتقدمهما كما يتقدم
الثالث وعنه انه جعل الثلاثة كالاثنتين حتى لا يفسدن الصلاة
خمس ولا يسري الفساد الى اخر الصفوف لان الاثر في الصف
التمام وهو قول عمر من كان بينه وبين امامه طريق او نهرا وصف
من النساء فليس هو مع الامام ولو كان صفيا تام من النساء خلف
الامام ووراهن صفوف من الرجال فسدت تلك الصفوف كلها
وفي القياس ان تفسد صلاة صف واحد لا يغير وجود الحائل في حق
باقي الصفوف وجه الاستحسان ما تقدم من ان عمر رضي الله عنه يلفي
وان لا يفصل بينهما الزورق في الصحيح ولو في المسجد كما في شرح
التنوير والزورق نوع من السفن الصغار **ولا طريق فيه العجلة** و
ليست الصفوف متصلة والمراد بالطريق هو النافذ كذا بخط شيخنا
واشار الشارح بقوله والمانع في الفلاة فاصل يسع صفين
على المفتي به الا اذا اتصلت الصفوف الى الاحتراس عن المسجد الا
اذا كان المسجد كبيرا كمسجد القدس فان الفاصل يمنع فيه ايضا

واحد عن يمينها واخر عن يسارها
وثلاثة

كما في الصحيح اذا كان يسع صفين فاكثر كما في شرح التنوير وتقد
الفاصل بما يسع صفين هو المفتي به كما ذكره الشارح خلافا لمن
قال اذا كان قدر صف منع وقد سئلت عن الاقتداء في البيت هل
يجوز مطلقا ولو منع وجود فاصل يسع صفين كما للمسجد اولا كما
نصى واذا قلتم انه يجوز فما الجواب عن قول الحلبي الفاصل اذا كان
قدر صف لا يمنع في المسجد وان كان خارج المسجد يمنع فان قوله
وان كان خارج المسجد شامل للبيت وللصحن وعن قول المجتبى ولا
تصح في دار الضيافة الا اذا اتصلت الصفوف فاجبت بما نصه ذكر
الفهستاني ان البيت كالصحن اولا صحيح انه كما للمسجد ولهذا يجوز
الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما في المنيعة انتهى ومنه يعلم ان
المراد بخارج المسجد في كلام الحلبي خصوص الصحن لا ما يعم البيت
وما في المجتبى من قوله ولا تصح في دار الضيافة الخ في المسجد قال قا
شيخنا اما دار الضيافة فمتفصلة بينها وبين المسجد طريق فيشتط
في فناء المسجد ان يكون متصلا بالمسجد انتهى ذكره في عرف اهل
الكوفة كذا بخط شيخنا وقول الحلبي الفاصل اذا كان قدر صف لا
يتنى على خلاف المفتي به كما سبق **ولا شرط** اي بشرط ان لا يفصل بينه
وبين امامه حائل يشبه مع العلم بان تقاليد الامام فان لم يشبه
لسماعه وروية صح الاقداء في الصحيح خلافا لما في الدرر والبحر وغيرها
من اشتراط عدم اختلاف المكان واقرة مصنف التنوير لكن في

خاشية المدرك المؤلف عن البرهان وغيره الصحيح اعتبارا لا شبهة
فقط قلت وفي الاشياء وزواجر الجواهر ومفتاح التسعة
ويجمع الفتاوى والنصاب والخانية انه الاصح وفي النهر عن الزاد
انه اختيار جماعة من المتأخرين ورفع على هذا يصح الاقناع مع اختلاف
المكان حيث لا شبهة وان لا يكون الامام اكبا والمقتدى واجبا
اي ما شيا اورا كبا غير مابة امامه وان لا يكون في سفينة والامام في اخرى
غير مقترنة بها وان لا يعلم المقتدى من حال امامه مفسدا في
دعم الامام كخروج دم اوقى بلاء الفهم وتيقن انه لم يرد بعه وضو
حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما يمكنه اعادة الوضوء
ولم يعلم هل توضع ام لا فالصحيح جواز الاقناع بمرجع الكراهة وهذا
على ما هو المعتقد العبرة لراي المقتدى وعلى القول الآخر وهو ان
العبرة لراي الامام فالاقناع صحيح وان عان مفسدا بحسب مذهبه
اي مذهب المقتدى واما اذا علم المقتدى من الامام مفسدا على نعم
الامام كسب المرأة او الذكرا وحمل نجاسة قدره ونسي الامام
ذلك او لم يكن له علم بالنجاسة اصلا فانه يجوز الاقناع على قول
الاكثر قال الشارح وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندواني الخ **في**
اقناع متوضي بمبتمم عندهما ولو كان المبتتم توضع معه بسوء
حمار در عن المجتبى وقال محمد لا يقتدى المتوضي بالمبتتم لان طهارة
ضرورية بالماء اصلية فيكون بناء القوي على الضعيف ولهما

ما روى ان العرو بن الحارث رضى الله عنه صلى باصحابه وهو مبتمم عن الجنابة
وهم متوضئون فعلم عليه السلام ولم يامرهم بالاعادة واجمعوا على الصلوة
في الجنابة وقيل هذا الخلاف بيني على التراب خلف عن الماء عندهما
فيعمل عليه وعند محمد الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة بالماء فيكون
بناء القوي على الضعيف زليعي **وغاسل باسح** لان الخف مانع سر آية الحد
الى تقدمه والما سح على الجبيرة كما سح على الخف بل اولى لانه كالفضل
ما تحت زليعي **وقا** بقا عندهما لان القعود قيام لله ومقتضاه
وضع يمينه على يساره تحت ستره ومقتضى قولهم المربض مجلس كما
لنشهد انه لا يضر كذا ذكر شيخنا وقال محمد لا يقتدى القائم بالقاء
لقوله عليه السلام لا يؤمر احد بعدى جالسا ولها حديث عائشة رضى الله عنها
انه عليه السلام امر ابا بكر ان يصلي بالناس فلما دخل ابوبكر في الصلوة
وجد في نفسه خفة فقام يراها بين رجلين فجلس عن يسار ابي بكر
فكان عليه السلام يصلي بالناس جالسا وابوبكر قائما يقتدى ابوبكر
بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم ويقتدى الناس بصلوة ابي بكر وهذا
صريح في انه عليه السلام كان اماما وابوبكر كان مبلغا فلا يجوز
الا يكون للناس امامان في صلوة واحدة زليعي وكانت هذه الصلوة
صلوة الظهر يوما السبت او يوما الاحد وتوفي عليه الصلوة والسلام
يوما الاثنين وقول الزليعي فلما دخل ابوبكر في الصلوة معناه اذ
الدخول فيها والا فلا يخفى ما فيه من المناقاة الخ **وباحد** اي يجوز

الاقتداء بالاحد سواء بلغت حديثه حد الركوع او لا ولا خلاف في
 الثاني ولم يجعل بعضهم خلافا في الاول ايضا وجعله التمر تائيد على الاول
 السابق قال الزبلي وهو لا يفسد لان القيام استواء النصفين و
 قد وجد استواء الاسفل فيجوز عندهما كما يجوز ان يؤمر القاعد ان يقيم
 قاله المجتبي وبه اخذ عامة العلماء خلافا لمحمد فاما في الظهيرية لا يصح امام
 الاحد للقائم وقيل يجوز والاول اصح انتهى معناه من قول محمد اليه
 اشار في الفتح فكانه في الجمل يطلع على هذا الخبر ببعضه وانه
 محمول على قول محمد نهر ومن هنا يعلم ما في كلام الشارح حيث قال ولا يجوز
 يعني الاقتداء بالاحد عند محمد قال الزبلي وفي الظهيرية هو الاصح
 انتهى فقد اختلف النصيح فيه انتهى اذا ما ذكره من كون النصيح اختلف
 يثبت على عدم وقوفه على ما ذكره في النهر عن الفتح من التاويل المذكور
 قدمناه ومؤمر بمثله اطلقه فمع ما لواء الامام من تعود والماموم
 من قيام لان القيام ليس بمقصود في ذاته زبلي ولهذا لا يجب عليه
 القيام مع القدرة عليه اذا عجز عن السجود بخلافه اذا كان المولى
 المقتدى قاعدا والامام مضطجعا حيث لا يجوز وهو المختار كذلك
 في الزبلي معلل بانه القعود مقصود بدليل وجوبه عليه عند القدرة
 بخلاف القيام لكن في النهر عن التمر تائيد في الظهيرية يجوز ان يقرأها
 وكذا على قول محمد في الاصح وهو المناسبات لاطلاق كلام المصنف ولا
 ينافي فيه قوله بمثله لان المخيلة بالنظر لطلوع الائمة والابن لم يرد عدم

اقتداء المولى بالمولى لقاعده وقد تقدم انه صحيح من غير خلاف فيه
ومتفضل بمقتضى اطلقه فمع اقتداء من يصلي التراويح بالكتابة لكن
 رجع في الخاتمة عدم الجواز واستشكله في البحر بانه بناء الضعيف على
 القوى نهر ويجاب بما في الدر من انها سنة على هيئة مخصوصة فيرا
 وصفها الخاص للخروج عن العادة ولا يقال ان القراءة في الاخرين
 فرض في حق المتفضل بنقل في حق المفترض لا فانقول صلاة المقتدى اخذت
 حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء وهذا يلزمه قضا ما لم يرد كمر مع
 الامام من الشفع الاقل وكذا لو افسد المقتدى صلوة يلزمه اربع
 ركعات في الرابعة فكان تبعا للامام فتكون القراءة في الشفع اثنا
 نقل في حقه كما هي نقل في حق الامام وما في البحر من ان السؤال ساقط
 لما انة قراءة المقتدى محظورة فكيف توصف بالفوضي تعقبه في النهر
 بانها حظرت لنخل الامام اياها ولو صح ما ادعاه لبطل تعليل عدم
 صحة اقتداء المسافر بالمقيم بعد الوقت بانه اقتداء المفترض بالمتفضل
 في حق القراءة **وان ظهر بطلان صلاة** اما بقوات شرط او كن اعاد المقتدى
 كذا في الدر وهو اظاهر من كلام المصنف تبعا للزبلي والنهر
 والتنوير وجعل المحوى الضمير في اعاد لكل من الامام والمقتدى
 يلزم الامام اعاد القوم باعادة صلواتهم بالقدور **الممكن** في المختار
 لبسائه او كتابه او رسوله على الاصح اذا كانوا معينين والامر
 يجب واعلم ان لزوم الاعادة فيما اذا اخبر الامام بذلك مقتضى

اذا كان عدلا فان لم يكن لا تلزم الاعادة بل تندب فقط كما في انهر
 عن السراج وما في مجمع الفتاوى من تصحيح عدم وجوب الاعادة
 مطلقا رده في الدرر بقوله لكن الشروع مقدم على الفتاوى
فصل يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئا منها
مطر وبرد شديد وخوف ظلم وظلمة شديدة في الصحيح وحسن وعسى
وتلج وقطع يد وجعل وسقام واقعا وول مطلقا سواء كان حال نزول المطر
 او بعد انقطاعه وهذا احسن من تقييد الشارح بما بعد انقطاعه فانه
 من ايها خلاف المرام مع انه اذا كان التوكل بعد انقطاع المطر عذر فيقبل
 انقطاعه بالاولى وزمانه وشيخوخته وتكرره ولم يدوم على تركها بخلاف
 الخوف والافه وحضور طعام تتوقف نفسه لشغل باله كدافعة الاختيارين
 او الحج واردة سفر نهيا له وفيما به بعض يستنصر بغيره وشدة ريح
 ليل ولا نهارا للرجوع واذا انقطع عن الجماعة لعذر من اذارها وكانت فيه
 حضورها لولا العذر يحصل له ثوابها **فصل في بيان الحق بالامامة**
 وترتيب الصفوف اذا لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل وكان
 الاولى ان يقول مع الحاضرين **ولا صاحب وظيفة ولا ذو سلطان قال**
علم الحق بالامامة الى الا علم باحكام الصلاة اي بما يصلحها ويفسدها
 وهو مراد من قال بالافقه واحكام الشريعة اذا التزم على ذلك غير
 محتاج اليه هنا ومن ثم وقع في عبارة اكثرهم الى بالسنة باعتبار
 ان تفصيل احكام الصلوة لم يستفد الا منها وهذا الاطلاق مقيد بان

لا يكون ثمة رابت وان لا يكون ممن يطعن في دينه وان لا يكون الصلوة
 في منزل انسان الا ان يكون معه سلطان او قاض او وال والمستاجر
 من المالك والمستعير اولى من المعير وما في البحر من تنظر بان للمعير
 ان يرجع لا اثر له يظهر لانه بالرجوع خروج عن موضع المسئلة نه فانه
 في مينة المفتي العلم افضل من العقل عندنا **ثم الاقراء** وقدم الثاني
 الاقراء مطلقا عملا بظاهر ما في الحديث الصحيح يؤمر بالقول اقرؤهم كتابا
 فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة
 سواء فاقدمهم بهجة فان كانوا في الهجوة سواء فاقدمهم اسلا ما
 وفي رواية سلموا اي اسلا ما ثم ظاهر قولنا في النهرو قدّم الثاني الاقراء
 الخ ان تقديم الاقراء على الا علم قول ابي يوسف والذي في الزيلعي وغيره
 وعن ابي يوسف ان الاقراء اولى ولها قوله عليه السلام مروا ابا بكر
 فليصل بالناس وكان ثمة من هو اقرا منه بدليل ما روى اقرؤكم ابي
 فلم يبق الا لكونه اعلم وقدم الاقراء في الحديث لانهم كانوا يلقون القرآن
 باحكامه حتى روى عن عمر انه حفظ البقرة في اثني عشرة سنة وقال ابن
 عمر كانت تنزل سورة الا ونعلم امرها ونهيها ونزجها وحلها وعمرها
 فيلزم من كونه اقرا ان يكون اعلم زيلعي لكن يلزم على هذا علمية ابي علي
 التصديق والمدعى بتقديم الاعلم على الاقراء غير اعلم قال شيخنا والجواب
 اللزوم بالتصديق ما في الصواعق المحرقة من ان الجمع الذي خاطبهم عليه
 السلام بقوله اقرؤكم ابي لم يكن ابوبكر معهم كما قيل في اقرؤكم زيد

وامثاله فلا يرد الاشكال من اصله **ثم الودع** الودع الاحتراز عن شبهة
الحرام بخلاف التقوى فانها ترك الحرام فيلزم من الودع التقوى من غير
عكس وعلى تقديم الودع على الاسس جرى الاكثر على عكس ما في المحيط
نهر **الاسق** لقوله عليه السلام لما لك ابن الجورية ولصاحب له اذ حضرت
الصلوة فاذا نوا وقيامك يومك اكبر كما وفي رواية الترمذي وابن عمير
في الفتح فهي معينة للمراد بالصحب والمراد من الاسق اقدمهما اسلما
بدليل ما سبق في الحديث من قوله فان كانوا في الجهة سواء فقدمهم اسلما
فلا يقدم شيخ اسلم على شاب نشأ في الاسلام ثم فان قلت ما في التزيلي
من قوله لما لك ابن الجورية بخلافه ما في الدرر ومن قوله لا ينبغي ان يملك
قلت ما في الدرر تتبع فيه الهداية وهو غير صواب كما ذكره ابن الهمام وقع
للتزيلي فيما سبق نظير ما وقع للدرر هنا ونبهنا عليه فيما علقناه على ملاب
ثم الاحسن خلقا بضم الخاء واللام اي الاحسن معايشة بين الناس **ثم**
الاحسن اي اكثرهم صفة بالليل كذا ذكره ملائكة وفي البدائع لاحية
الى هذه التكليف بل يبقى على ظاهره لان سماحة الوجه سبب كثرة الجماعة
خلفه **ثم الاشرف نسباً** لاحترامه وتعظيمه **ثم الاحسن صوتاً** للرغبة
في سماعه **للخضوع** **ثم الانظف** **ثوباً** موافق لما في البحر والنهر والذي في
شرح الحوي بخرطة بدل الانظف بالافضل ثم المقيم على المسافر وقيل لها
سواء ثم الحرام الاصل على التعيين ثم الميتم عن حدث على الميتم عن جنابة
كافي الدرر المختار وبخلافه ما في النهر وشرح الحوي عن منية المفسر

من تقديم الميتم عن جنابة الميتم عن حدث ووجهه شيخنا باندرج الميتم
عن الحدث في اندراج الميتم عن الجنابة بقى ان مقتضى ما في النهر عن
المعراج من انهما اذا استويا في الودع قدمهما فيه ان يقال كذلك
اذا استويا في حسن الزوجة ونظافة الثياب وكثرة المال واجاه ان
يقدم من هو الاقدم في ذلك ولم يفتأ لا يقدم احد في التزامه الا
بحرج ومنه لسبق للدرس والافتاء والدعوا فاذا استويا في المحي افرغ
بينهم رر عن الاشياء قال وفي محاسن القراءة لابن وهبان وقيل ان لم يكن
لا شيخ معلوم جاز ان يقدم من شاء واكثر مشائنا على تقديم السابق
واول من سنة ابن كثير انتهى **فان استويا يقرع بينهم** فمن خرجت
فرعته قدم **والخير الى القوم** **فان اختلفوا فالعبرة بما اختاره الاكثر**
وان قدموا غير الاولي فقد اساءوا بلائهم ولو امر قوما وهم له كارهون ان يكرهوا
لفساد فيه او لانهم احق بالامة منهم كره له ذلك الحديث ابو داود لا
يقبل الله صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون وان هو احق لا وا
الكراهة عليهم تنوير وشرحه **وكراهة العبد** ولو مقتقا كما في الدرر
لغلبة الجهل عليه وافاد في البحر ان كراهة الاقتداء بالعبد وما عطف عليه
تنزيهية ان وعبد غيرهم والا فلا كراهة **والاعلى** لانه لا يتوقى الجحاسة
وهذا يقتضي كراهة امامه الا عشي وقيد في البدائع بان لا يكون افضل
القوم **والاعلى** ومثله التزكيات والا كراد والعوام والمراد بالجهل منهم
لا مطلقا **ولذا قلنا** اجا هل قيد المصنف بالجاهل تبعها للتزيلي حيث

عقل الكراهة لانه ليس له اب في ربه فيقلب عليه الجمل وادعى العيني انه
تعليق باور وعلة بنفرة الناس عنه لكونه متما وقرره في النهي فعلى ما
ذكره العيني ينبغي بثوب الكراهة مطلقا وان لم يكن جاهلا **والفاسق**
النهر عن المحيط لوصلي خلف فاسق او مبتدع فقد احرز فضل الجماعة
واقول عقل الزيلعي الكراهة في الفاسق بان في تقديمه تعظيمة وقد وجب
عليهم اهانته شرعا ففاده كون الكراهة تحريمية وفي الاستدلال بقوله
عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر شيء وهو ان الدليل اخضر من المدة
لان المدعى جواز امامة العبد ومن ذكر بوجه مع الكراهة والدليل يدل
على امامة الفاسق فقط وايضا الدليل يدل على الجواز لا الجواز **الكراهة**
فالدليل لا يطابق المدعى فوج **افندي والمبتدع** اي صاحب البدعة وهي ما
احدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او جعل
دينا قويا وصراطا مستقيما شيعي وفي حاشية الدرر للمؤلف معنى باللفظ
هي من ابتداء الامور ابتداء واحدة ثم غلبت على من بزيادة في الدين او
نقصان انتهى وكذا تكراه خلف امرد وسفيه ومفلوج وابصر شاعر
وشارب خمر واكل با ونمام ومرآى ومنضع ومزام باجرة فهستاقا
ملك ومخالف كشافي لكن في وثا البحري ان يتفنن المراجعة لا يكره او عدها
لغيره وان شاع كرهه ودوقوله ومن امر باجرة مبني على قول المنقذين
من عدم جواز الاستيجار على قطاعات اما على ما افتي به المتأخرون
من الجواز فلا وكذا انكر امامة المجزوم حموي واعلم ان المؤلف استشكل

كلام البحر فانه ذكر في باب الوثان الا فتداء بالخالف لا يكون اذا علم منه
المراجعة ومرة اثبت الكراهية ولو مع المراجعة واجاب شيخنا بانه قد
يقال لا مخالفة لان ما ذكره في الوثن هو آخر ما استقر عليه كلامه لانه
مؤخر عن القول بالكراهة مع المراجعة وبه صرح تلميذه مؤلف التنبير
في معين المفتي انتهى ومنه يعلم ان القول عليه في الكلام المتناقض هو
الاخير ونظيره ما صرح به الخصاص وغيره من ان الواقف اذا تناقض
في كلامه يعمل بالاخير **وتطويل القول** عليه السلام من امر قوما في صلواتهم
صلوة اضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذو الحاجة ودرج في البحر و
الظاهر انها في تطويل الصلوة تحميته للامر بالتخفيف واستثنى الكمال
صلوة الكسوف فان السنة فيها التطويل حتى تجلي الشمس وقال في النهي
ولا حاجة للاستثناء فان المكروه الاطالة على المسنون واطالة صلوة الكسوف
مسنونة ولا فرق في كراهة التطويل بين القراءة والتسبيحات وغيرها
رضي القوم ام لا لا طلاق الامر بالتخفيف وفي الدرر عن المؤلف في حاشية
الدرر ظاهر حديث معاذ انه لا يزيد على صلاة اضعفهم مطلقا وصح انه
صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء صبي فلما فرغ
قالوا له او جزت قال سمعت بكاء صبي فحسبت ان تعين امر **وجامعة**
الجماعة اي كره جماعة العرأة تحميها للتحاد اللزم وهو اما ترك وجب
التقدم او زيادة الكشف فتح لكن استدراك عليه في النهي كما في السراج
من قوله الاول ان يصلوا وحدا انتهى يعني ان قوله الاول لا يقتضي ان

ان الكراهة تنزيهية ثم ذكر بعده ان ما في الفتح هو الاولى وجماعة النساء
اي يكره تحويما در لقوله عليه السلام صلوة المرأة في بيتها افضل من صلواتها
في حجرتها وصلواتها في محضها افضل من صلواتها في بيتها نيل في الملزوم
احد المحظورين قيام الامام وسط الصف وهو مكروه او تقدم الامام
وهو ايضا مكروه في حقهم در رد ذكر الشارح منتهى ما ذكره من كون
المرأة ممنوعة من البروز فقال ولذلك كانت صلواتها في جوف بيتها
افضل من صلواتها في صحن دارها انتهى واذ قلنا المراد من الحجرة في كلام
الزيلعي صحن الدار يكون موافقا لما ذكره الشارح ويحتمل ان يراد بها
فسحة البيت والحاصل انه كلما كان استرها فهو الافضل لا فرق في
الكراهة بين الفرائض وغيرها كما تراعى الاصلوة الجنازة لانها
لم تشرع مكورة فلما انفردت تفوتهن فلما امت المرأة في صلوة الجنازة
رجالا لا تعود لسقط الفرض بصلواتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه
رجال ونساء فتفسد صلوة الكل در مقتضى التقييد بقوله وخلفه
رجال الخ وعدم الفساد اذا لم يكن خلفه رجال لكن علة النهي عن
فساد صلوة الكل بقوله اما الرجال فظاهر واما النساء فلا يخل
في تحمية كاملة انتهى وهو يقتضي الفساد وان لم يكن خلفه رجال والمخضع
كما ذكره الكامل الخزانة التي تكون في البيت وفي المصباح هو ضم الميم
بين صغير يجوز فيه الشيء وبثلاث الميم لغة تمته يكون للرجال ان يؤمر
النساء في بيت ليس معهن رجل او محرر كزوجته وامته واخته وفي المسجد

لا يكره تركه نقل الحوى عن النهاية كراهة الاصلوة بين في الخلوة وان
محما لكل انتهى وفيه نظرا لا ان يحل على المحمية بوضع او مصاهرة
فان فعله **يقف الامام وسطهم** اذا بعض الشيء اهلون من بعض در
ولا بد من تقدم عقبها عن عقب من خلفها ولم يقل الامامة لانه يستوفى
فيه المذكور والمؤث كما في حاشية الدرر للمؤلف واذا دان وقوف الامام
وسطهم واجب فلو تقدمت ائمة الا الخني فانه يتقدم من در لكن نقل
الحوى عن الخزانة ان تقدم امامهم جائز والوسط هنا بسكون السين
لا غير وفي القصار كل موضع صلح فيه بين بنائين بجلست وسط
القوم والافضل التحريك بجلست وسط الدار وربما سكن وليس بالوجه
انتهى وقيل كل منهما يقع موقع الاخر قال ابن الاثير وكان الاشبه
وذكر السيوطي في اشباهه ما نصه موضع صالح لبين فسكن
ولفي حركتين تراه مبينا بجلستنا وسط الجماعة اذ هم وسط الدار
كلهم جالسينا **كالمرأة** اي كانه الامام العاري بالمرأة يقف وسطهم
لكن جالسا ويمد كل منهم رجله ليستة مما امكن ويصلون بالاياء
وهو الافضل من القيام لما روي ان قوما من اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم انكسرت بهم السفينة فكانوا يصلون جلوسا يؤمون
بالركوع والسجود وما ذكره الشارح من قوله ويمد كل منهم رجله الخ
موافق لما في الذخيرة والاولى ما في منية المصلي من قوله يقعد كافي الصلوة
فعلى هذا الرجل يفتش وهو تنور لانه يحصل به من المبالغة في التستر

ما لا يحصل في الهيئة المذكورة مع خلوص الهيئة عن مدلولها إلى العقبة
من غير ضرورة **ويقف الواحد** لو صبها يعقل **عن النبي** **الامام**
بلو فرجة حموي عن الجلابي اقتداء بفعله عليه السلام اما الواحدة فتنته
وهذا اذا اقتدت برجل فان اقتدت بامرأة وقفت عن يمين الامام
حموي عن البرجندي وقال العلامة مراكين اي ان كان مع الامام احد
لا يتاخر عن الامام في ظاهرها الرواية وعن محمد انه يضع اصابعه عند
عقب الامام وان كان المقنن طول فوقع سجوده امام الامام
لا يضروه وان صلى في يساره او خلفه جاز وهو مستسئ فيهما في الاصح انه
وقوله في الاصح يتعلق بقوله خلفه اذا خلا في كراهة ما لو وقف
عن يساره واحترز به عما قيل من عدم كراهة ما لو وقف خلفه قال الزلي
ومشنا الخلاف قول محمد ان صلى خلفه جازت وكذا ان وقف عن يساره
وهو مستسئ فمنهم من صرف قوله وهو مستسئ الى الاخير ومنهم من صرفه الى الاولين
وهو الصحيح **والاكثر خلفه** لانه عليه السلام تقدم على انس واليقيم حين
صلى بهما وما عن ابن مسعود من انه صلى بعلقمة والاسود ووقف
بينهما وقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه استدلال ابو
علي انه يتوسطها كان لضيق المكان او هو محمول على الاباحة واربعة
دليل الاستحباب ذيلعي ومفاده كون الكراهة التنزيهية فجامع الامة
وفيه نظر اذا المباح ما استوى طرفاه والذي ارتضاه الكمال في الجواب
ان يقال انه منسوخ لانه صلى الله عليه وسلم فعله بمكة ولم يقدم المدينة

تركه بدليل حديث جابر قال قلت عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم
فاخذ بيدي وادركني حتى قامني عن يمينه في اجبارا بين صحف فقام
عن يساره فاخذ صلى الله عليه وسلم بايدينا جميعا حتى قامنا خلفه وان
كثر القوم كره قيام الامر وسقطهم تحويلا لترك الواجب دل على ذلك قوله
في الهداية في وجه كراهة امامة النساء لانها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو
قيام الامام وسط الصف **وبصف الرجال** ولو عبيد حموي ورواها كان
صف الرجال مقدما لقوله عليه السلام ليكن منكم اولوا الاحلوم والتهنى
ذيلعي وينبغي للقوم اذا قاموا للصلاة ان يتراصوا ويسدوا الخلل
ويسقوا بين من اكبرهم في الصفوف ولا باس ان يامرهم الامام بذلك
لقوله عليه السلام سقوا صفوفكم فان تسوية الصف من تمام الصلاة
وقال عليه السلام لتسبون صفوفكم او ليخالفن الله بين وجوهكم وهو
راجع الى اختلاف القلوب وينبغي للامام ان يقف بازا الوسط فان لم
يفعل فقد اساء وينبغي ان يكملوا ما يلي الامام من الصفوف حتى اذا وجد
فرجة من الصف الاول ثم يكملوا ما يليه وهم جوا قال عليه السلام فيموا
الصفوف وحاذوا بين المذاكب وسدوا الخلل ولبسوا بايديهم
لا تذروا فرجات الشيطان من وصل صفا وصل الله ومن قطع صفا
قطعه الله وعنه عليه السلام خياركم الذين يتكبر في الصلاة وهم يعلمون
جهل من يتكبر عند دخول داخل يجنبه في الصف ويظن انه راي اول
ذلك اعانة له على ادراك الفضيلة كذا في حاشية الدرر المفوفة

على رفر المسجدين وجد في صحته مكانا كرهه وروى كراهته في لفظه
مع امكان الوقوف فيه اختلاف وقد ظهر على ما به يحصل التوفيق بان تحمل
الكراهية في قوله من اثبتها على التنزيه وفي قول من نفاهها على كراهية التنزيه
بدليل ما في القنية الاول افضل من الثاني والثاني افضل من الثالث و
هكذا وقوله عليه السلام ليبلغني منكم اي يقرب مني مجزوم بلام الامر مضارع
وليه يليه واصد يوليه وقعت الواو بين عدويتها وفي رواية ليبلغني و
اعراب اللام لام الامر والمضارع بعدها مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد
الثقلية في محل جزمه والياء مفعول والاحلام جمع حلم وهو ما يراه الناس
اي يدبر البالفون مجاز لان الحكم بسبب البلوغ والتمهي جمع نهيه وهي
العقل كافي غاية البيان ثم **الصبيا** ظاهر ان هذا الحكم انما هو عند حضور
جماعة من الرجال والصبيا ان قلوا كان ثمة صبي فقط او خلة الصف ولو
حضر مع رجل جعله معه خلفه حديث انس فصفقت انا والبنيم وراه
عليه السلام وابعد من ورائنا ثم **الخناثا** ثم **النساء** اجفون
والافهون ممنوعا من حضور الجماعات مطلقا ولو كن عجايز قبل هذا الترتيب
ليس حاضرا لجملة الاقسام لانهما انما هما الى اثنا عشر قسما والخاصة ان بقية
الاحل البالفون ثم الصبيان ثم العبيد البالفون ثم الصبيان ثم الخناثا
الاحرار والكبار ثم الصغار ثم الخناثا الارقا البالفون ثم الصبيان ثم
النساء البالفات الاحرار ثم الصغار كذا في شرح المينة واعترض
في الخبر بان ظاهر كلامهم تقديم الحر البالف على العبد البالف والصبى الحر

على

على الصبي الرقيق ولحمه البالف على الامة البالف والصبية لحره على الامة
في النهي وقوله كراهية فيجوز القول بغيره الى ان المسئلة مختلفة فيها وان منهم من يجعل
صف البالفون واحدا ولو البعض احرار والبعض عبيدا ومنهم من يجعل
صف البالفين من الاحرار مقدما على صف البالفين من الافاق وايضا هذا
المقام يعلم بمراجعة ما علقناه على ملائكين واعلم ان ما سبق من الرحلة الا
تنتهي الى اثني عشر قسما لكن لا يلزم صحة كل الاقسام لما المعاملة الخنثى
بالاضرار في الدر فينبغي ان يصلوا الى الخناثا متفرقين فاذا امت خنثى
بالغة مثلها ولو رقيقة بان نوت امامة الخناثا فسد صلوة المتأخرة
لجعل المقدمة اثني اذ هو الاضر ويلزم من المعاملة بالاهن فساد صلواتها
اذا كانت بجانب مثلها بلا ما تل يجعل كل منهما اثني في حق صلواتها وكذا يلزم
فساد صلوة المتقدمة بالمتأخرة اذا كانت محاذية لها ايضا كما فسدت بال
قد اجتمع للمعاملة بالاضول لا لم يخص مجال دون اخرى فيبقى على عموم كذا
ذكره شيخنا نفقها قال ثم رايته العلامة السر بن علي صرح بما ذكر في شرح
الكبير ونصه اطلقوا في اصطفا الخناثا ولم يشترطوا عدم المحاذة ولا
عدم كونه خلف مثلهم ولعلم ان كل واحد على ما اشتهر من معاملة الخنثى بالاضرار هو
مستلزم فساد صلواته بمحاذاة مثله وبتأخره خلف مثله لاحتمال التوبة
للمتقدم والمحاذي واحتمال عدم صحة صلواته اذ لم ينو الامام امامته كالنساء و
الصفوف الممكنة عقلا متمنعة شرعا لعدم صحة القيام خلف مثله فيشترط ان
تكون الخناثا صفا واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل ليمنع المحاذاة انتهى

فصل فيما يفعله المقتدي بعد فراغ امامه من واجب وغيره لو سلم
 الامام او تكلم قبل فراغ المقتدي من التشهد **يتمه** لان التشهد
 من الواجبات ويسلم بعد وجبة الصلاة باقية بعد سلام الامام
 وهو اي التشهد ذكر منظوم فتراى ما بقى يوجب بطلان ما مضى بخلاف
 ما اذا بقى شيء من الدعوات او الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فانه
 يسلم مع الامام لانه لم يبق عليه واجب ولا نية عند محمد يخرج بسلام الامام
 فخرجه بسلام نفسه اولى كذا ذكره الشارح ومفاده ان ما سبق
 من ان المقتدي يتم التشهد بعد سلام الامام ليس متفقا عليه بل بالنسبة
 لمذهب الامام وابي يوسف واما عند محمد فلا يخرج من المصلاة بسلام
 امامه واما اذا حدث الامام عمدا ولو بقصه فانه عند التسليم لا يفرا
 المقتدي التشهد ولم يكن عليه ان يسلم لخروجه من الصلاة ببطلان
 الجزء الذي لاقاه حدث الامام فتعذر البناء ولا يضر ذلك في صحة
 الصلاة لكنها فاقصة بترك التسليم فيجب اعادة الجهر الخلل وان لم يكن
 فقد قدرا التشهد بطلت بالحدث العهد كذا ذكره الشارح وظاهر قوله
 فيجب اعادةها ان وجوب الاعادة لا يتقيد ببقاء الوقت والمصريح به
 في كثير من الكتب تقييد وجوب الاعادة ببقاء الوقت واما قيد تعدد
 الحدث في قوله واما اذا حدث الامام عمدا للوحدان عما لو سبقه الحدث
 بعد التشهد فانه يتوضا ويسلم وان كان اماما استخلف من يسلم
 كذا في البحر قال والشروط المعتبرة لصحة البناء لا بد منها حتى لو لم يتوضا

فورا والحيثما فانه السلام ويجب اعادةها لاقامة الواجب
 ولو رفع الامام رأسه قبل تسبيح المقتدي لثنا في الركوع او السجود
 يتابعه اما بالنسبة لما استعيد مما سبق من ان محمد يقول ان المقتدي
 يخرج من الصلاة بسلام امامه فظاهر واما بالنسبة لمذهب الامام
 ابي يوسف فلا بد لم يبق عليه واجب ولو زاد الامام سجدة او قام بعد
 القعود الاخير ساها بالاتباع المؤتمر فان تبنيه الامام وعاد الى
 القعود سلم المقتدي مع الامام وان قيته اي الركعة الزائدة صحة
 سلم وحده ولا ينتظره لخروجه من تلك الصلوة واشتغالها
 بالنفل وان قام الامام قبل القعود الاخير ساها انتظره فان سلم
 المقتدي قبل ان يقيد الامام الزائدة سجدة فسد فرضه لانفرا
 بركن القعود حال الاقتداء كما تفسد بتقييد الامام الزائدة بسجدة
 لتلك القعود الاخير وكو سلم المقتدي بعد تشهد الامام قبل
 سلامه لترك المتابعة تامة تسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام بغيرها
 المقتدي اذا لم يرفع يديه في الاقتران او لم يثن ما دام في الفاتحة
 وان كان في السجدة فكذا عند ثنائي خلافا لمحمد او لم يكبر للاستقبال
 او لم يسبح في الركوع والسجود او لم يسمع او لم يفرا التشهد او لم
 يسلم او شئ تكبير التشريق **فصل في الاذكار الواردة بعد الغرض**
 القيام الى السنة متصلا بالغرض مسنونا غير انه يستحب الفصل بينهما
 بقدر ما يقول اللهم انت السلام الخ وعن شمس الامنة الخ

بقراءة الاوراد بين الفرض والسنة وفيها شبهة الدرد للمؤلف يكره الفصل
بين الفرض وسنته بالادعية على التراجع واقلها اذا حملنا الكراهة
على كراهة التنزيه يلتم مع ما ذكره الحلواني من قوله لا بأس الخ اذ
— كلمة لا بأس تستعمل فيما تركه اولى من فعله وبهذا الثغر يظهر ان ما ذكره
في الاختيار من قوله كل صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها والاعمال
الى آخره لا يخالف ما ذكره الحلواني خلافا لما ذكره المؤلف في شرحه
الصفير بناء على توهم من حمل الكراهة في عبارة الاختيار على المكروه
تحريما او نقول في وجه التوفيق ما ذكره الحلواني بالنسبة للادعية
القصيرة كما يشير اليه كلام المؤلف في شرحه الكبير وما ذكره في الا
الاختيار بالنسبة للادعية الطويلة وهذا الوجه في التوفيق لا ينفرد
الى حمل الكراهة في عبارة الاختيار على كراهة التنزيه بل تبقى على ما هو
الاصل فيها عند الاطلاق وهو كراهة التحريم **ويستحب للامام بعد صلاة**
ان يتحول الى يمين القبلة وهو الجانب المقابل الى جهة يساره اي
يسار المستقبل لان يمين المقابل جهة يسار المستقبل فيتحول
اليه **ليتلوع بعد الفرض** ولا يصلي في مكان الفرض مثلا يشبهه الحال
على من جاء بعد السلام وكذا الاحسن لغير الامام ان ينتقل ايضا
من مكانه كما روى عن محمد انه قال يستحب للقوم ان ينقضوا الصفوف
وتتفرقوا فورا ليزول الاشتباه عن الداخل كما ذكره الشارح وفيه
مخالفة لما ذكره هو في حاشية الدرد ونصه يكره للامام ان ينتقل

في مكانه الذي صلى فيه الفرض ولا يكره للمأموم ذلك بل يستحب الخ
ان يستقبل **بعد الناس** اي بعد التطوع والا فضل الايمان بالناس
في البيت ان لم يخف شغلا حتى التي بعد الظهر والمغرب كما ذكره ابن
الشمس زاده في الهداية النوافل ايضا وفيه الفقيه ابو جعفر
خلافا لما نقله الكمال عن بعضهم من انه يؤدى التي بعد الظهر والمغرب
في المسجد كذا في حاشية الدرد للمؤلف وجلس الامام بعد
الفراغ من الصلاة مستقبل بدعة فيخرف عن يمينه او يساره و
ان شاء استقبل بوجهه كما ذكره المصنف الا ان يكون بحذاء
مصل سواء كان في الصف الاول والاخير واختار في الثانية
والمحيط استحباب ان يخرف عن يمين القبلة ويمين القبلة
ما بحذاء يسار المستقبل حديث البراء كنا اذا صلينا خلف النبي
صلى الله عليه وسلم اجبنا ان نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه
قال البراء فسمعت يقول رب قني عذابك يوم تبوء عبادك كذا
بخط شيخنا معز بن النور في بر المنهاج حين نتم ذكر الابرار في
في شرح الجامع الصغير في الكلام على قوله عليه السلام اذا صليت
الصبح فقل اللهم اجرني من النار واذا صليت المغرب فقل اللهم
اجرني من النار ما نصه اذا فرغ من السنة وكان اماما ما قبل على
القوم بوجهه وان كانوا دون العشرة خلافا لمن فصل وقتوا
ان كانوا عشرة اقبل عليهم والا فلا بل يستحسن مستقبل للقبلة انتهى

ويستغفرون الله ثلاثا ويقرنون آية الكرسي والمعوذتين ويستجيبون الله
 ثلاثا وثلاثين ويحمدونه كذلك ويكبرونه كذلك ثم يقولون لا اله الا الله
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ثم يدعونوا
 نفسهم لاضي ايديهم ثم يمسحون بها اعبايديهم وجوههم في اخر
 وفي قوله وللمسلمين اشارة الى ان الدعاء للكافر بالمغفرة لا يجوز بل
 ادعى القرافي انه كفر وان الدعاء بقوله اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
 جميع ذنوبهم حرام فقد دلت الاحاديث على انه لا بد من دخول كلمة
 من المسلمين ائتنا ونقله الا سنوي عن الشيخ عن الدين ابن عبد
 السلام ورده ابن امير حاج نهرو وجه الرد ان ما ذكره القرافي
 من حرمة الدعاء للمؤمنين بمغفرة جميع الذنوب معارض بقوله
 تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
 يوم يقوم الحساب وقوله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات
 ولانه لا يلزم من سؤال المغفرة لهم ان يغفر لهم فقد يستجاب له
 ويكون في الدعاء بلاه ستغفار اظهار الافتقار الى الله تعالى وعلى
 تقدير الاجابة فلا يلزم ان يغفر لهم جميع الذنوب فقد يغفر لهم
 البعض دون البعض كما ذكره ابن التمار ويشترط لجواز الدعاء
 ان لا يكون بمستحيل عادة كنزول المائدة الا ان يكون نبيا او نبيا
 او ان يجعل في مكانين متباينين في زمان واحد ومنه اي مما
 لا يجوز سؤال العافية مدا الدهر والهم عطش خير الدنيا وخير

الاخرة واصرف عن شرا الدنيا وشرا الاخرة الا ان يقصد به الخصوص
 اذ لا بد وان يدرك بعض سؤاله ولو سكرت الموت ومنه ان يستل طلب
 امر دل المشرع على نفسه كقوله ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او
 لخطانا مع انه عليه السلام قال رفع عن امتي الخطا والنسيان وما
 استكرهوا عليه ومن ذلك الدعاء بالفاظ الاعجية لا شتمها على ما
 بنا في جلال الله تعالى ومنه الدعاء على غير النظم فهو وبهم في الدرر
 ودعى بالعربية وحمى بغيرها انتهى ولا يخلو عن نظرها اذ اجاز النظم
 في الصلوة بغير العربية وكذا القراءة في الصلوة عند أبي حنيفة ولو
 مع القدرة على العربية فكيف لا يجوز الدعاء بغير العربية خاتمة
 ما سبق من قوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا والنسيان لا ينافي
 جواز المؤاخذه بهما ففي شرح المنار لا بن فرسته يجوز عند اهل السنة
 والجماعة المؤاخذه بهما والا يلزم ان يكون معنى ربنا لا تؤاخذنا الا
 ربنا لا تجر علينا قال وفساده ظاهرا **باب ما يفسد الصلوة**
 كلاكنت او بعضا يشتمل سجود التلاوة والسهو والشكر على
 القول به حمى يفسد الكلمة ولو سهوا واطلق الكلمة فعم ما اذا لم
 تكن مفيدة كبا ولو استعطف قلبا او هرة او ساق حمارا لا تفسد
 لانه صون لا بها لم درو استشكل المؤلف في حاشية الدرر بما فسر
 به العمل الكثير من ظن فاعلم انه ليس في الصلوة وهو كذلك هنا و
 بما ذكره خواهر زاده من انها تفسد بالنسخ المسموع بلا حروف

وقوله ولو سهوا بان قصد كلام الناس ساهيا انه في الصلوة والفرق بينه وبين النسيان ان التصور الحاصلة عند العقل ان كان يمكن للمحافظة اى وقت شاء سمي ذهولا وسهوا او لا الا بعد كسب جد يدستى نسيانا **نسيانا** وقوله عند العقل اى التعقل وكلامه يفيد الترادف بين الذهول والسهو تمة ما سبق من اضافة الظن الى فاعله في تفسير العمل الكثير من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله لا الى الفاعل ولا يلزم كون الظن قائما بنفس الفاعل وليس كذلك اذ هو قائم بمن يراه **او خطأ** بان قصد القراءة فخرى على لسانه كلاما ناس نهر وكذا لو كان جاهلا شتمنى والفرق بين السهو والخطا ان السهو ما يتنبه له صاحبه والخطا ما لا يتنبه به بالتنبه او يتنبه بعد ان عاب حموى عن الاكل وعم اطلاقه ما لو كان بالفساد وقا لكثير من المشايخ وهو المختار وما فى البحر من شموله لما لو قرأ الاجيل والتزبور كما فى المجتبى محمول على المبدل منها ان لم يكن ذكرا او تنزيها وقد ذكرنا ان غير المبدل يحرم على الجنب قرأته **والدعاء** من عطف العام على الخاص اهتماما بشانه وتنصيبا على الداء على المخالف نهر **بما يشبه كلامنا** جعله فى البحر قيد فى التكلم والدعاء واستظهر فى النهر جعله قيد فى الدعاء فقط كما يظهر من التذليل عليه **العينى** لا شتمان الدعاء على ما يشبه كلامنا وما لا يشبه بخلاف التكلم فانه يفسد وان لم يشبه كلامنا كما لمهل وحيث اريد بالتكلم ما يشبه المهل فلا فرق فى التعبير بينه وبين تعبير المصنف بالكلمة اذ هي بوجهها

نشم ما اذا لم تكن مفيدة **والتسليم** بنية النية ولو ساهيا واشاد بقوله بنية النية الى الاحتراز عن سلب التحليل فانه لا يفسد ما اذا كان ساهيا كما لو سلم على راس الركعتين فى الرباعية ساهيا فاتها لا تفسد وهذا هو محمول على ما ذكره فى الهداية حيث جعل التسليم عامدا مفسدا لساهيا وحينئذ فلا ينافى ما فى الخلاصة من انها تفسد بالتسليم مطلقا ناسيا او ساهيا او عامدا لانه محمول على سلب النية بان كان لشخص حاضرو بهذا التقرير يظهر ان ما فى الهداية غير مخالف لما فى الخلاصة كما توهم العلامة ملاسكين وكون سلام التحليل ساهيا لا يفسد ما مفيد بما اذا سلم من فعود فلو سلم من قيام فى غير صلاة الجنازة فسدت له فى غير محله فلا يعد نسيانا عذرا لان له حالة مذكورة وقيل يبنى نهر يفسد واعلم انه يستثنى من عدم فسادها بالتسليم فى الرباعية على راس الركعتين من الرباعية على ظن انها الرباعية حيث لا تفسد حموى وينبغى الفساد اذا سلم على راس الركعتين على ظن انها الجمعة **وراء السلام** بلسانه او **بالمصاحف** لانها كلام معنى زيلعى واورده عليه ما فى النهر بان الرد باليد كلام معنى ايضا فاولى ان يعقل الفساد فى المصاحف بانها عمل كثير بخلاف الرد باليد **والعمل الكثير** لا القليل والراجح فى هذا العمل الكثير ان يكون بحيث لو رآه راء يحزم بانه خارج الصلوة **وقوله** القصد عن القبلة لتراكم فرض التوجه الا اذا كان لضرورة سبق الحديث او كان فى صلاة الخوف وكل شئ من خارج **فهو** ولو اقل لانه عمل كثير لما فى الحاشية من انه عمل

والفم واللسان واستشكل الحلق بها لو اخذ سمسمته في فيه او سقط في
فه قطرة مطر فابتلعها فانها تفسد ووجه الاشكال عدم وجود كثرة
العمل فاذا لم يكن يعمل بان الاكل والشرب منافيان للصلاة **واكل ما بين**
اسنانهم ان كان كثيرا وهو قدر الحقة لا فرق بين الناسي والعامد
لانه له حالة مذكرة بخلافه في الصوم **وشربه** لانه مناف للصلاة كالسبي
والنفخ بلا حروف وان كان بعد ربان كان لا اجتماع البراق
في حلقه لا تفسد كالعطاس فانه لا يقطع وان حصل به كلمة وفي ميسر
شيخ الاسلام ان كان النفخ لتحسين الصوت فكذلك لانه لا صلاح
القرأة فيصير من القرأة منى وكذا ذكره الامام الشرخسي واما الجشا
ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع عندها وان كان مدفوعا
اليه لا يقطع كذا ذكره ملا مسكين والتبعا لغير مفسد بلا خلاف
ما لم يظهر به حروف بلا ضرورة حموى عن الخزانة **والنفخ في الجنبى**
نفخ في التراب فقال ابي اوتف تفسد عندها خلافا لابي يوسف
والصحيح ان الخلاف في الخفيف وفي المشدد تفسد بالاتفاق و
قال الزبيدي نفخ في الصلاة فان كان مسموعا ينطل والا فلا يسمع
ماله حروف فيها وغير المسموع بخلافه اليه مال الحلواني وبعضهم
لا يشترط للنفخ المسموع ان يكون له حروف مهجاء اليه ذهب خواهر
زاده وقال الكاكي دليل قول النبي صلى الله عليه وسلم
لرباح وهو نفخ في صلوة اما علمت ان من نفخ في صلوة فقد تكلم ولانه

من جنس الكلام وله معنى مفهوم فانه يستعمل جوابا عما يفهم عنه ولكل
ما يستقدر وقيل ان اسم لوسخ الاظا فيرو تف البراج وقيل ان اسم
لوسخ الاذن وتف لوسخ الاظا فيرو تف ولا تغلها افجعل من القول
وقال الشاعر **افاهو تفالمن مودة** ان غبت عنه سوية زالت ان مات
الريح هكذا **كذاه** مال مع الريح انما مات **والنفخ** وهو ان يقول
بالفصد ررو قال الحموي لا يبين ان يقول اه بالمد وكسر الهاء وفي
المصباح ان يقول اه على وزن دع انتهى وفي العناية الاذنين صوت المنوع
وقوله في التمر وخصه يعني بالحاصل من قوله اه يقتضي انه على كلام العناية
لا يختص بلفظ اه وفيه تامل ان ما ذكره يعني هو محمول على ما ذكره في
العناية فلا فرق بينهما **والنفث** وهو ان يقول اوه بفتح الهزة وتسكين
الواو وكسر الهاء ويقال اوه الرجل تاورها وتاورها اذا قال اوه
قال في المغرب وهي كلمة توجع ورجل اواه كثير التاور وفي البحر عن الحلبي
فيها ثلاثة عشر لغة وذكرها في **ارتفاع بكائه** ان حصل به حروف كافي
ملا مسكين ومقتضاه عدم الفساد لولم يحصل به حروف وقوله في البحر
قيل بالارتفاع لانه لو خرج دم بلا صوت لم تفسد يقتضي فسادها
بالصوت مجردة عن الحروف لكن ذكر في النهران ما في التمر متعقب قال
في الصحاح البكاء يمد ويقصر فاذا مدت اردت الصوت الذي مع
البكاء واذا قصرت اردت التمع وخروجها من وجع او مصيبة
في نفسه او ماله فصار كانه انما مصاب فغزى في ررو وهو بين مفتوحة

وزي مشددة بعدها والجمع من غزنيه غزنيه قلت له لصلى الله عليه وسلم
اي رزق الله الصبر الحسن الخ ما ذكره عن زاده ووقع في التسمية
كتب عليها الواني فغزوني بدل فزوني فلذا قال التفرير بالزايين المعنيين
النفوية والتوجع المرض والمصيبة ما يصيب انسان من كل ما يؤذي من
موت او مرض او نحو ذلك وعلى هذا فيشكل العطف بالان عطف العام
على الخاص مخصوص بالواو وحتى كذا قيل وتعقب بان المخصوص بالواو
وحتى عطف الخاص على العام واما عكسه كما هنا فشرط الواو خاصة بنى
ان يقال اطلق المصنف في انها تفسد بارتفاع بكانه من وجع او مصيبة
نعم ما اذا امكنه الامتناع عنه ام لا وليس كذلك ففي الظهيرية صرح بانها
لا تفسد عند الكل اذا لم يمكنه الامتناع عنه كما لم يمكنه منع نفسه
عن الاين والتاوه لانه حينئذ كما لعطاس والجش اذا حصل بهما حروف
بحقان قلت ما ذكره في الظهيرية من عدم فسادهما عند الكل اذا لم يمكنه
الامتناع يعكس عليه ما ذكره ملا مسكين حيث قال وعن ابى يوسف ان
يمكنه الامتناع يقطع صلوة والا لا يلحق قلت ما ذكره ملا مسكين يعقب
بان ظاهره يقتضي ان ابا حنيفة ومحمد يقولان بالفساد في هذه الحالة
وليس كذلك بل عدم الفساد في هذه الحالة عند الكل كذا بخط شيخنا
من ذكره **او ناز** لانه يدل على زيادة الخشوع وهو المقصود في الصلاة
فكان بمعنى التبيح زيلعي ونواجيبه قراءة الامام فجعل يبكي ويقول بلى
او نعم او اري لا تفسد در عن التراجيح ولو وسوسه الشيطان فقول

ان من امور الدنيا فسدت لان امور الآخرة نهر وتسميت عاطس بحاج الله
لانه من كلام الناس ولهذا قال عليه السلام لتقابلوه وهو معاوية ابن الحكم ان
صلواتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس فجعل التسميت منه بحر و
التسميت بالشيئين المجمع افصح من كونه بالشيئين المهملة كما في حاشية
در المؤلف وقال تاج الشريعة تسميت العاطس الدعاء له بالخير و
لوقال العاطس والسامع الحديث لا تفسد على ما قالوا كما في الهداية
قال الاكمل وقوله على ما قالوا يشيرون بثبوت الخلاف قال في البحر ومحل
الخلاف عند ارادة الجواب ما اذا لم يرد بل قال رجاء الثواب لا تفسد
بالاتفاق وان عني السامع بقوله الحديث التعليم فسدت ولو لعني الشيطان
في صلاة عند قراءة ذكره لا تفسد وفي الخاتمة والظهيرية قرى الامامية
التترغيب والترهيب فقال المقتدى صدق الله وبلغت رسله اساء ولا
تفسد صلواته انتهى قال في البحر وهو مشكل لانه جواب الامامة واقول
هذا يخرج على ما قيل من انه اذا قال العاطس والسامع الحديث لا تفسد
وان عني الجواب فلا معنى لاستشكاله مع انه مصرح بثبوت الخلاف
في الفساد عند ارادة الجواب ومن هنا ظهر سرفق الشارح وبفسرها
تسميت عاطس بريح الله عندها خلافا لابي يوسف **وجواب مستفهم**
عن يد الله الا الله بان قيل له مع الله الهة اخرى فقال لا اله الا الله
يريد جوابه واما اذا اراد به اعلام انه في الصلاة لا تفسد بلا خلاف
وعند ابى يوسف لا تفسد سواء اراد به الجواب ولا لانه تناو على هذا

الخلاف التسبيح والتحميد بان اجاب به من اخبره بما يعجبه ويستمر ملاك
واللف والنشر في كلامه مرتب وخير سوء **بالاسترجاء** اي اذا اخبر المصلي
بما يسوءه فاسترجع بان قال لا الله وانما اليه راجعون فسدت كونه
جوابا وقياسا ملبق عن ابي يوسف عدم الفساد **وسار بالحد** ^{بفساد} **اي**
اذا اجاب المصلي من اخبره بما يستره بقوله الحمد لله عند ما لا عند ابي يوسف
وعجبه سبحانه الله الا الله الا الله ووجه الفساد عند الاثني في معنى الجواب
خلاف الا بي يوسف كونه ثناء بصيغة فلا يتغير بغيره **وكل شيء قصد الجواب**
كما يجيى هذا الكتاب لمن طلب كتابا ونحوه كقوله اثناعده اثناعده المستفهم عن
الايتان شيء وقول الشارح واذا لم يرد به الجواب بل اراد اعلام ان في الصلاة
لا تفسد بالاتفاق يشير الى انها لا تفسد عند ابي يوسف وان قصد الجواب
وروية منيهم ماء او مقتدبه وهو من امامه يفسدها لعل ان امامه قادر
على الماء باخباره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته وتقييد الشارح
بما اذا اراد الماء قبل قعوده قدر التشهد قال كما سنقيده بالمسائل التي
بعد هن ايضا يكون الفساد فيها متفقا عليه بخلاف ما اذا كان بعد ما
قعد قدر التشهد حيث لا تفسد عندها خلافا للامام بناء على ان الخروج
من الصلاة بفعل المصلي فرض عند ابي حنيفة فاعترض هذه العوارض
بعد التشهد قبل التسليم كاعترضها في اثناء الصلاة ولو اعترضت
في اثناءها تفسدها فكذلك هنا وعندنا ليس بفرض فاعترضها في هذه
الجملة كاعترضها بعد التسليم ولو اعترضت بعد لا تفسد ملاكين وكذلك هنا

واعلم ان في التدرج نقل عن الكمال ترجيح قولها بالصحة وفي حاشية درر
المؤلف معزيا للبرهان انه لا يظهر لكن للمؤلف رسالة حقق فيها افتراء
خروج المصلي من الصلاة بصنع على قول الامام وبين وجهه درر ما يخالفه
وتام مدة ما سار بالخروج كذا **انزعه** ولو عمل كثير لوجوده قبل القعود قدر
التشهد ولو كان بعد ما قعد قدر التشهد فعلى ملبق من الخلاف في
فسادها ايضا عند الامام خلافا لها وهذا اذا كان واجدا للماء كما في
الزبلي وان لم يكن واجدا له لا تبطل لان الرجلين لاحظ لهما من اليتيم
وقيل تبطل لان الحديث السابق يسري الى التقدم فيقيم له كما اذا بقى لمعة
من عضوه ولم يجد ماء وهذا القيد جرم في الهمز وهذا باطلا في اي مادة
من انما تبطل بتمام مدة المسح بعد ما قعد قدر التشهد مثا من لم لو كان
القائم بعد ملبقة الحدث وهو الصحيح كما في الزبلي لان انقضاء المدة
ليس بحدث وانما يظهر الحدث السابق على الشروع فكانه شروع من غير
طهارة **وتعلم الامي آية** قيل معناه تذكر وقيل تعلم بلا عمل كثير بان قرا
آية من عنده فحفظها كذا ذكر ملاكين واشتاء بقوله بان قرا آية الى ان
ذكر التسوية في عبارة من الكثر حيث قال وتعلم اي سورة ليس قيدا
احترذا بل وقع اتفاقا او هو على قولها وانما عند الامام فالآية يكفي
وقيد بقوله بلا عمل كثير لا بالتعلم المشتمل على العمل الكثير لا تبطل بالاتفاق
حيث قاله ذلك بعد ما قعد قدر التشهد وانما على وزن ما سبق من
المصنف من تقييد في الشرح هذه المسائل بما اذا وجد العارض فيها

قبل قعوده قدر الشاهد فلا شبهة في لزوم استصحابها مطلقا سواء كان
 التعلّم بعمل كثير أو لا **ووجد أن العالم سائر** لعورته طاهرًا وجسداً
 ما يظهره أو لا إلا أن ربهم طاهر من فلو كان وجوده كعدمه **وقدرة الموقر**
على الركوع والتسجود فإن كان قبل قعوده قدر الشاهد لزومه استصحابها
 اتفاقاً وإن كان بعدما فقد قدر الشاهد فكذا يستتبعها عند الإمام خلافاً
 لها **وتذكر فائدة الذي ترتيب** عليه وعلى إمامه ولو وثق بفسادها
 فساداً موقوفاً عند الإمام من شأنه صلى الله عليه وسلم متذكر الفاتحة وقضائها
 قبل خروج وقت الخامسة صحت وأرتفع فسادها بطل وصف ما صلاّه
 قبلها وصار نافلاً وإن لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة **والاستحلاف**
 من لا يصح إماماً كامياً ومعدور وقيل تمت صلاته بالاتفاق لوجود الصنع
 منه وهو الصحيح كذا ذكره ملا مسكين بناء على أن الاستحلاف وجد منه
 بعد القعود قدر الشاهد **وطلع الشمس الغرغرة** وكذا دخول وقت من الثالثة
 على مصلّى لقضاء در وهو أولى من التعبير بالآوقات المذكورة لانهما
 ما ليس له مراد **وزوالها في العيد** زوال الشمس في صلاة العيد
ودخول وقت العصر في الجمعة لغوات شرط صحتها وهو الوقت بخلاف
 ما إذا دخل وقت العصر في الظهر فانه لا يبطل حموى قيل كيف يتحقق
 الخلاف في بطلان الجمعة عند خلافها بدخول وقت العصر بعد القعود
 وقدر الشاهد إلى أن يصير الظل مثليه مع ما عرف من الخلاف في
 دخول وقت العصر واجيب بأنه يمكن أن يقع في الصلاة

بعد ما قعد قدر الشاهد إلى أن يصير الظل مثليه واستتبعك في
 العناية واختار في التوجيه أنه على رواية المواقفة لها وتعبه في الزهر
 بأن التخرج على الصحيح أولى منه على المزجج فالاستبعاد منظور فيه
 وأقول ما ذكره ملا مسكين حيث قال ودخل وقت العصر في الجمعة على
 اختلاف القولين بناءً على كلام من هذين الجوابين والذي ظهر لي أن تحقق
 الخلاف في البطلان وعدمه منوط بدخول الوقت المنفق عليه وهو
 صيرورة الظل مثلين بعد القعود قدر الشاهد مطلقاً سواء فرغ من
 الأركان وقت صيرورة الظل مثلاً واحداً أم لا خلافاً لما سبق من التكليف
 في الجواب الأول **وسقوط الجنب عن بره** فلو سقطت لاعتبر بره
 بطل بالاتفاق **وفوال عذر المعذور** كان توضعات مستحاضة مع السيلان
 وشرعت في الطهر وقعدت قدر الشاهد فانقطع الدم ودام الانقطاع
 إلى غروب الشمس بعيد الظهور عند كماله وانقطع في خلال الصلوة إلى ما ذكره
 ملا مسكين وقوله مع السيلان ليس بقيد إذ كذا الحكم لو توضعات على
 الانقطاع فوجد قبل الشروع في الصلوة أو بعده فالتقييد به للاحتراز
 عما لو توضعات وصلت على الانقطاع حيث لا يلزمها إعادة مطلقاً
 تبين زوال عذرهما أم لا وقوله بعيد الظهور عند أي لا عندهما بخلاف
 ما إذا انقطع قبل القعود قدر الشاهد حيث يلزمها إعادة اتفاقاً
الحديث عهد يعني إذا تعدل الحديث أو تكلم قبل قعوده قدر الشاهد أعادها اتفاقاً
 بخلاف ما إذا كان بعدما قعد قدر الشاهد حيث لا يعيدها بخلافها

بصنعه بعد تمام الاركان قال في الكفر وشبهه وان تعمه اي الحدث بعد
التشهد قبل التسليم او تكلم تمت صلوة الخ والتقييد بتعمه الحدث للاحتراز
عما لو سبقه فانه يتوضى فورا ويبنى مطلقا سواء حصل قبل تمام الاركان
او بعد ما تمت بان لم يسبق عليه الا سلام فلو لم يتوضا فورا واتى بمناف
بعد فاته التسليم ووجب عليه اعادةها لاقامته الوجوب وان كان اماما
استخلف من يسلم بهم كما سبق معزيا للبحر والحاصل انه يشترط يجوز البناء
اذا سبقه الحدث ان يتوضا على قول سبق الحديث فلو مكث قدر ركعتين
الا اذا حدث بالنوم او كان لغيره رخصة وفي المنتقى ان لم ينو بقائه الصلوة
لا تفسد لانه لم يزوج من الصلوة مع الحدث فلنا هو في حرمتها فاما وجد
لكونه جزءا منها انصرف اليه غير مقيد بالقصد ولهذا لو قرأ ايهما او ايا
فسدت على الاصح واما الذكر فلا يمنع البناء على الصحيح نهروكذا يستثنى
ما في البحر عن الظهيرة اخذ رعا فله ينقطع بكت الى ان ينقطع ثم يتوضا
ويبنى **وبصنع غيره** اي كذا يستقبلها اذا حصل القاطع بصنع غيره كوقوع
سفر جلة ادمته **والاغما والجنون والجنابة بنظر** **واحتلام** اي مما
يبطل الصلوة هذه العوارض فان قلت في اضافة بطلانها الى الاحتلام نظر
لسبق بطلانها بالنوم قلت يحل على ما اذا نام في صلواتها على وجه لا يبطلها
فاحتلم ومحاذاة **المشتهاة** في صلوة مطلقه **مشرقة** في مكان متحد
بلا حائل ولم يشر اليها لتنازع عنه ونوعا ما تمتها اطلاق المحاذاة
فعم ما لو كانت محرما له او زوجته والتقييد بالمشتهاة ولو ما ضيا

الوجوب

كجوز

كجوز يخرج محاذاة الامر فلا تعسده بل لانه في المرأة غير معلوم
بالشهوة بلا تبرك فرض لمقام در عن ابن المما وكذا الصبيته لغير
المشتهاة ولا اعتبار بالسنة على الاصح بل ان تصلح للجاء بان تكون عيلة
ضحية وحده المحاذاة ان يحاذي عضو منها عضوا من الرجل نهروكذا
وفيه عن المجتنب المحاذاة المفسدة ان تقوم بحجب الرجل من غير حائل
واقامه انتهى قال فاما في التبرك من اعتبار خصوص المحاذاة بالساق و
الكعب لا دليل عليه وبهذا التقريب فعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح حيث
قال ومحاذاة المشتهاة بساقها وكعبها في الاصح تبع فيه التبرك وقد علمت
ما فيه واطلاق قوله في صلوة يتمل ما لو نوت الظهر خلف من يصلي العصر
فانه يصح فغدا على المذهب ردو الجارو والجرو في محل نصب على الحال اي
حال كونها في صلوة فخرج محاذاة الجنونة فانها غير مفسدة بعد انعقاد
صلواتها واخراجها بالمشتهاة كما في الدر من سبق القلم حموي واحترز
بقوله مطلقه بان كانت ذات ركوع وسجود ولو بالاياء للاحتراز عن المحاذاة
في صلوة الجنابة فانها غير مفسدة لانها ليست بصلوة حقيقة وانما هي على
الليت وانما لا يصلح اقتداء الرجل بالمرأة فيها تشبيها بالصلوة المطلقة
في اشتغالها على التحريم والتحليل كما في العناية واحترز بقوله مشرقة عن
محاذاة المصلي لمصل ليس في صلواتها حيث تكره ولا تعسده كما في الدر
وقوله تحريمية مستند له للاستغناء عنه بقيد الاشتراك ومن ثم لم يذكره
في المنتقى على قيد الاشتراك مشيا حيث قال وان حاذته في صلوة

مشتركة ففسدت صلاته دون صلاتها انتهى وقوله دون صلاتها يحل
على ما اذا كان الذي حاذته مقتديا اذ لو كان اماما تفسد صلاتها
ايضا وقوله في مكان متحد فلو اختلف المكان بان كانت المرأة على مكان
عال بحيث لا يحاذي شيء منه شيئا منها لا تفسد وعلى ما ذكره المصنف
تبعنا للزيلي حيث اعتبر المحاذاة بالساق والكعب يكفي في اختلاف
المكان ان يكون التفاوت بقدر يحدو ذراع لكن رده في التهرباته
مخالف لكلام قاضي خان وكلام ملاسكين مسا ولما ذكر قاضي خان
حيث فسر اختلاف المكان بما اذا كان احدهما على الارض والاخر على الدكان
قال والدكان مثل قامة الرجل في قوله والدكان مثل قامة الرجل صريح
في رد ما ذكره المصنف تبعنا للزيلي من تفسير المحاذاة بالساق والكعب
واشأ بقوله بلا حائل الى ان كلمة بدنها بيدنه ليس بشروط بل تكون
بجنبه بلا حائل ولا فرجة كما في البحر بناء على ما ذكره الزيلي من ان الفرجة
تقوم مقام الحائل وقد بقوله ولم يشر اليها لتأخر لانه اذا اشار اليها
فلم يتأخر فسدت صلاتها لا صلواته وقوله ونوى امامتها مستغنى عنه
لانه علم من قوله مشتركة اذ لا اشتراك الابنية الامام امامتها
لانه اذا لم ينو امامتها لا يصح اقتداءؤها بغير مقتضاه ان يكون نوا
صلواته بالمحاذاة مشروط بما اذا نوى امامتها على الخصوص حتى لو نوى
امامة النساء ولم ينو المحاذاة لا تفسد صلاته هو بل صلاتها هي
التي تفسد وهو مخالف لما في الدرر مما يقتضي انه لا فرق في فساد صلاة

بالمحاذاة بين ما لو نوى امامتها على الخصوص املا بان نوى امامة النساء
فقط ثم ظهر ان ما في الدرر يفتنى على القول بعدم اشتراط حضورها
وقت النيّة وما في غير الدرر كما ليجر والدر المختار يفتنى على القول با
اشتراط حضورها كذا فيما علقناه على ملاسكين وباقي الكلام فيه ثمرة
الخلاف في اشتراط حضورها وقت النيّة يظهر فيما اذا نوى امامة النساء
قبل حضورها ثم حضرت بعد ذلك واقتدت بمحاذية فعلى ما ذكره في
الدرر تفسد صلاته لعدم اشتراط حضورها وقت النيّة وعلى القول
بان حضورها شرط لا تفسد صلاته تمتة من شروط المحاذاة ان تكون
في ركن كامل عند محمد واعتبر ابو يوسف قد راء الركن من الشروط
ان تكون جهتها متحد فلو اختلفت كما في جوف الكعبة والخرى في ليلة
مظلمة لم تفسد نهر لكن في الخرى هل يكفي عدم العلم بانها وجهه ولا
بد من العلم باختلافها بان علم باختلاف الجهة بعد الفراغ اذا لو كان
قبل الفراغ تفسد صلاته المخالف لجهة امامه ولو بدون محاذاة لم ار
وظهور دعوى من سببه الحديث وقوله ولو اضطر اليه واصل بما قبله ككشف
التمّة ذرايع اللوضو على الصحيح كذا ذكره الشارح لكن في البحر عن الظهيرية
اذا لم يجد الرجل والمرأة بدا من الكشف لم تفسد وبه جزم في الدرر
ولم يحك خلافا سوى بين الرجل والمرأة في ان كشف العورة في الاستنجاء
لا يوجب فسادا حيث كان عن اضطرار وقراءة **ذا هبا او عابدا للوضوء**
اي مما يفسدها قرأته الخ ولو قدم قوله للوضوء على قوله اذا كان لو

واعلم انه اذا كان منفردا فالعود افضل للتعق الصلاة في مكان واحد
وقبل الا فضل ان لا يعود لما فيه من تقليل المشي على انه كما في النهروان
عن ابن سماعة ان العود مفسد وان كان الاصح خلافه وكذا ان كان
مقتديا وكان بعد فراغ الامام فان لم يفرغ وكان بينهما ما يمنع الاقدام
فتحت عليه العود والامام كما لمقتدي في فتح العود ان كان له ما يمنع الاقدام
لتحول الامامة **ومكته قدرا داء** وكن بعد ما سبق الحدث مستيقظا
اطلقه في ما اذا لم ينو بمقامه الصلوة خلافا لما في المنقعي واحترز بقوله
مستيقظا عما كان مكته لعذر النوم ومن لا عذرا اذا كان مكته لعذر
ذممة او عدم انقطاع عافه كما سبق واذا سبق الحدث وهو راكع او
ساجد يرفع رأسه بنية التطهر لا بنية اتمام الركعي حذر عن الانسياق
به وبضيق يده على النقرة يوهن اناس انه رعف تسنرا واذا توضأ اعادة
الركوع او السجود الذي وجد سبق الحدث فيه حتى لو لم يجد تفسدا اما
عند محمد فلان القومة والجلوسة اتمام للركن بالانتقال ولم يوجد
عند الجوف فلان لقومة والجلوسة فرض عنده **ومجاورة ماء قريبا**
لغيره ولا عذر له فلو كان لضيق المكان او لعدم الوصول اليه او
لنسيانه او لاحتياجه الى الاستقامة من البيرلان الاستقامة يمنع البناء
على المختار كما في الدرر وظاهر ما في حاشية الدرر للمؤلف انها تفسد
بمجاورة الماء مطلقا ولو بقدر نصف او صفين حيث كان لغير عذر
كلوم يعلم ما علقناه على ملائكين والتوضي ليس بقيد بل الينيم مثله كما

لو كان بوضع لا يجد فيه ماء حموي فيتيمم ويبني في جوار الاستحلاف
في صلوة الجنازة خلاف وفي النهروان التبرج الاصح جواره **وخروج**
من المسجد بظن الحدث وان لم يخرج بني ومجاورة الصفوف في غيره اي غير
المسجد بظنه اي ظن الحدث كما لو كان يصلي في القصر وظن انه حدث
فذهب عن مكانه فعلم انه يحدث فان كان يصلي جماعة فمكان الصفوف
له حكم المسجد حتى لو انتهى الى آخر الصفوف ولم يجاوز الصفوف بني
وان جاوزها لا وان تقدم قدما فاحد السترة وان جاوزها بطلت
صلاته وان لم يكن بين يديه سترة فقد اراد الصفوف خلفه حتى لو تقدم
قدرا ما لو تخرجا جاوز الصفوف تفسد صلاته وان كان اقل منه لا وان
منفردا يعتبر موضع سجوده من كل جانب كذا في ملائكين وليرقية ذ
كرناه في الحاشية **وانصرف** اي تفسد اذا انصرف عن مقامه ظاهرا انه
غير متوضي **او ان مدح** مسي انقضت **او ان عليه فائتته** او عليه
بخاشية **والمرحج من المسجد** لانه انصرف بقصد الترك بخلافه في ظن سبق
الحدث حيث اشترط خروجه لانه لم يكن بقصد الترك بل بقصد الصلاة
فظهر الفرق **وفتح** اي تفسد بفتح **على غير امامه** مطلقا سواء كان
الغير في الصلوة او غيرها هذا اذا اراد تعليمه وان اراد القوة دون
التعليم لا تفسد وان فتح على امامه لا تفسد ما لم يقرأ مقدار ما تجوز
بر الصلوة ولم يتحول الى اية اخرى ما اذا قرأ قدر ما يجوز وتحويل
فتح عليه تفسد صلاة الفاع و **الصحيح** انها لا تفسد بكل حال ولا ينبغي

للمفتدي ان يفتح من ساعته فربما يتذكر ولا للممام ان يلجهم الى الفتح
بل يركع ان قراء قد ما تجوز به الصلاة ولا ينتقل الى اية اخرى كذا في ترك
ملايين والتكبير بنية الانتقال للصلاة اخرى غير صلاة **ته** كما اذا صلى
ركعة من الظهر ثم افتتح العصر او التطوع بتكبيره فقد نقص الظهر
وتفسير المسئلة ان لا يكون صاحب ترتيب فيفتح شروعه في العصر وان
كان صاحب ترتيب فالمنتقل الى العصر منتفلا عند الجنيفة واليوسف
واشار المصنف بقوله والتكبير الى انه لو نوى الانتقال الى صلاة اخرى
ولم يتلفظ بالتكبير لم يكن ذلك نقضا للصلاة التي هو فيها وقول
المصنف **اذا حصلت هذه المذكورات قبل الجلو من الاخير مقدار التشهد**
يتعلق بجميع ما سبق من المسائل فيكون بطلانها حينئذ متفقا عليه
بخلاف ما اذا حصلت هذه العوارض بعد القعود قد را تشهد حيث لا
ينطل بناء على ان الخروج منها واجب على الصحيح وقيل تفسد بناء على
ما قيل من انه فرض عند الامام ولا رض عن الامام بل هو يخرج الى بعيد
البردي اخذ من الاثني عشرية حيث قال الامام فيها بفساد الصلاة
لان الصلاة الفاسدة لا يكون الا بترك فرض ولم يبق الا الخروج
بصنعه فاستنبط منه انه فرض فكان اعتراض هذه العوارض قبل السلام
كاغراضها في اثناء الصلاة عند الامام اما عندهما فليس هو بفرض اذا
لو كان فرضا لاختص بما هو قربة فعدم اختصاصه بما هو قربة بان خرج
منها بالكلام او الحدث العمد دل على انه واجب لا فرض فكان اعتراضها

139
بعد السلام كما عترضها بعد قال الشايع ملايين ولو اعترضت
بعد لا تفسد الصلاة كذا هنا انتهى وقال المصنف في شرحه وغلط
الكوني البردي في تحريجه لعدم تعيين ما هو قربة وهو السلام وانما
الوجه فيه وجود الغير وفيه بحث انتهى وفي قوله وفيه بحث تأييد لما ذكره
ابو سعيد البردي من ان الخروج بصنعه فرض عند الامام **وبفسادها**
ايضا المخرقة في التكبير قال العلامة ملايين بعد قول المتن وكبر بلا مد
اي بلا اشباع حركة المخرقة المفردة والمد الفاحش سواء كان في الله
او في غيره اكبر لانه مبطل انتهى وذكر في النهاية انه لو مد المخرقة الاسم
او الخير فسدت ولو في التحريمة لا يصير شارعا وخيف عليه الكفر
قاصدا قال في المعراج هذا من حيث الظاهر اذ المخرقة لا تفسد بوضعها
امام حيث انه يجوز ان يكون للتقريب فلا يلزم الكفر وتبعه في العناية
ثم قال ولو مد با اكبر قيل تفسد لانه جمع كبير وهو طيل ذو وجه واحد
او اسم من سماء اولاد التوهم وفي القنية لا تفسد لانه اشباع وهو
لغة قوم واستبعد بانه لا يجوز الا في الشعر وقيل انه هو جمع كبير وفي
المنتقى لا تفسد وقيل تفسد قال الحلبي فظاهره توجب عدم الفساد
وعليه يخرج صحة الشروع بد قال ومد المباحظ كما لها اتماما لام الاسم
فحسن ما لم يخرج عن هذه وحده ان لا يبالغ بحيث يحدث من ذلك الاشباع
الفذين اللوم والهاء فان فعل كره ولا تفسد في المختار كما في شرح المنية
قال شيخنا لما سبق عن ملايين من كون المد الفاحش في لام الله مبطلا

خلاف المختار ويفسدها قراءة **لا يحفظ في مصحف** وهذا وإن أطلقه
المصنف متنا وشرحا بالنسبة لمذهب الامام وأما عندها فلا تفسد بل
يكون كما في بلاد مسكين فكان على المصنف مؤاخذه حيث اغفل ذلك وإراد
بالمصنف ما كتب فيه شيء من القرآن نهر فمما لو قرأ من الحزب وهو باطل
شامل لما ألزم يحل فحله الفساد أنه أشبه بالتلف من غير ما على العلة
حمله وقطيب ورافة ينبغي أن لا تفسد بالقراءة منه أن لم يكن محمولا
وأشار بقوله من لا يحفظه إلى ما ذكره الرازي حيث قال ما قاله الامام
محمول على غير الحافظ فلا تفسد صلواته في قولهم جميعا وجزم به في الفتح
والنهاية والنبيل قال في البحر وهذا وجبه وتعبه في التهرباته
انما يتم على أن العلة التلقن ويفسدها **ادرك** **المكانة** أي مضى زمن
يسمع أداء ركن مع كشف العورة **او بخاسنة** لوجود المنافي فان رفع
النجاسة قبل مكنتها ولم يكن لها اثر مانع او ستر عورته عقب كشفها
لم يضره ويفسدها **مسابقة المقتدى** بركن لم يشاكر فيه امامه
كما لو ركع ورفع رأسه قبل الامام ولم يعد وسلم واذا لم يسلم مع
الامام وسابقه بالسجود والركوع في كل الركعات قضى ركعة بلا قرة
لأنه مدرك اول صلاة الامام لاحق وهو يقضى قبل فراغ الامام وقد
فاته الركعة الاولى بترك متابعة الامام في الركوع والسجود فيكون
فيكون ركوعه وسجوده في الثانية قضاء عن الاولى وفي الثالثة عن
الثانية وفي الرابعة عن الثالثة فيقضى بعد ركعة بغير قرة كذا ذكر

الشارح واعلم ان المدرك من صلى الركعات مع الامام والمسبوق من
سبقه الامام بها او بعضها واللاحق من فاتته كلها او بعضها بعد الاقتداء
تتبرر ودرو قوله من فاتته كلها او بعضها بعد الاقتداء شامل لللاحق
المسبوق وهو من سبق با ولا صلاة ثم اقتدى وفاته ايضا بعضها بعد
كنوع وغفلة وحكمة أنه اذا زال عذره يصلي ما فاتته بالعدول ثم يقضى
اول صلواته الذي سبق به ولو لم يرتب هكذا اجزاء خلاف الزفر في حاشية
در المؤلف واعلم ان الفوات لا يتقيد بعذر النور والغفلة اذا طأ
الاولى في صلاة الخوف لاحقون وكذا المقيم خلف المسافر لاحق ايضا ولا يلزم
على التعريف ما في الخلاصة سبق امامه في الركوع والسجود قضى ركعة بلا
قوة لانه ملحق به نهر أي ملحق باللاحق والمراد من قوله في الخلاصة سبق امامه
في الركوع الخ أي لم يشاكره الامام في جزء منه اذ لو وجدت المشاكره
يصير مدركا فلا يلزمه القضاء وقوله بلا قرة وجهه انه لاحق وهو
كانه خلف الامام تقديرا ويفسدها متابعة الامام في سجود السهو **المسبوق**
وكان الاولى ان يقول متابعة المسبوق للامام في سجود السهو وهو
الفساد مقيد بما اذا ناكدا نفوذه بان قام بعد سلام الامام وقبله
بعد قعوده قدر الشهد وقيد ركعته بسجدة فتذكر الامام سجود سهو
فتابعه لانه اقتداء في موضع الانفراد وكان الاولى للمصنف النص
بالقيد المذكور في عبارة المتن كما هو في بعض النسخ ويفسدها **اعادة**
الجلوس الاخير بعد اداء سجدة صلبية تذكروها بعد الجلوس

لان عوده للصليبية يوجب دفع النقص فاذ لم يعبده تفسد كذا التلويح
 ترفع القعدة الأخيرة ايضا على ما اختاره الكمال وقيل لا ترفعها لانها واجبة
 فلا ترفع الفرض واختاره شمس الأمة والاول اصح لانها اذا القعدة فيعطي
 لها حكمها ويفسدها عدم اعادته وكن اداه فانما لان شرط صحة ادائه
 مستيقظا ويفسدها حقيقة امام المسبوق وان لم يتعد وحشة العمد
 بعد الجلس الأخير وقال لا تفسد صلاة المسبوق بقهقهة الامام
 بعد ما قد قد والتشهد لعدم فساد صلاة الامام بها وقيد بقوله بعد
 الجلس الأخير لان الحدث العمد لو حصل قبل انفقود بطلت صلاة الكمل
 اتفاقا وقيد وفساد صلاة المسبوق عند الامام بما اذا لم يتأكد انقضاء
 فلو قام قبل سلامته وكا للواجب ففرض ركعة فسجد لها ثم فعل الامام
 ذلك لا تفسد صلاته لانه استحكم انفراد حتى لا يسجد لو سجد الامام
 ثم هو عليه ولا تفسد صلاته لو فسدت صلاة الامام بعد سجود غير
 اى بعد سجود المسبوق لكن كيف يتصور فساد صلاة الامام مع ان
 وضع المسئلة ان القهقهة وجدت منه عند الاختتام اللهم الا ان يحمل
 على انه وجد منه المنافي بعد انتقض فقوره بان يسجد للتلويح ويفسدها
 التسليم على راس الركعتين في غير التلويح فانما مسافرا وانما الجمعة او
 انها التراويح هو الحال انه في العشاء او كان قريب عهد بالسلام فظن
 الفرض الرباعي والتلويح ركعتين ووجه الفساد بعد التسليم قبل اوانه
 وعم اطلاقه ما اذا لم يشتمل السلام على عليكم به عن الخلاصة بخلاف

ما اذا سلم على راس الركعتين من الرباعية على ظن انها الرباعية حيث
 لا تفسد **فصل** فيما لا يفسد الصلوة لو نظر الى مكتوب وفهمه واكل
 ما بين اسنانه وكان دون الحصة بلا عمل كثير او مر ما في موضع سجود لا تفسد
 وانه المار وقيل على قول محمد تفسد بالنظر وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 قياسا على ما اذا حلف لا يقول كتاب فلان فنظريه وفهمه والفرق ان
 فساد الصلوة يتعلق بالعمل الكثير وقراءة كتاب فلان يراد بها فهم ما
 كذا انخطئ شيئا ومقتضاه ترجيح عدم فسادها وبصرح العلامة
 ملا يمكن ووجه عدم الفساد فيما اذا اكل ما بين اسنانه وكان دون
 الحصة عدم امكان الاحتراز عنه فكان كاللويح وان كان قد حرك الحصة
 يفسد صومه وصلاته كما في ملا يمكن عن الخلاصة وعمرى للخاصة
 ما نصه وقال بعضهم ان كان ما دون ملى الفم لا تفسد صلاته
 ويفسد صومه فالفرق على هذا ان فساد الصوم بوصول ما يتفدى
 وقد وجد والصلوة بالعمل الكثير ولم يوجد فهو كمن جزم الزيلعي تبعا
 للبدائع وشرح الطحاوى بما في الخلاصة ولو كان في فيه عين سكرة فذابت
 ودخل حلقه فسدت ولو وجد حلاوتها على اثر ابتلاعها قبل الاحرام
 لا تفسد كذا انخطئ شيئا وانما قال في موضع سجود لانه انما ياتر
 اذا مر في موضع سجود في الاصح وقيل في موضع يقع بصره ولو صلى
 بخشوع وخضوع وهذا اذا كان يصلي في البصر فان كان في
 المسجد نظر ان كان بينهما حائل كالنشان لا يكره وان لم يكن بينهما
 حائل والمسجد صغير كونه في اى مكان كان والمسجد الكبير كالصحناء

كذا في ملائكين باختصار والمسجد الصغير ان يكون اقل من ستين
 ذراعا وقيل من اربعين في المختار فاستثنى عن الجواهر ولا يفسد
 بنظره الى فرج المطلقة بشهوة في المختار وان ثبت الرجعة
 وانما قيد بالمطلقة نوطية لقوله وان ثبت الرجعة لا للاحتراز عن
 الأجنبية **فصل** في المكروهات يكره للمصلي سبعة وسبعون
 شيئا ترك ولعب او سنة عمدا صدر بهذا الالتماس بعد كلامه الكلي
 المنطبق على جزئيات كثيرة كذا ذكره المؤلف في شرحه وقوله كعبته
 بوجهه او بدنه اي كذا يكره للمصلي عبثه الخ وذكر العلامة الحوي عند
 قول الكثر وكره عبثه الخ ما نصه قدم العبث على غيره لانه كلي وغيره
 نوعي لان قلب الحصى والفرقة والتخصر من انواع العبث والكلي
 مقدم على النوعي لان الكلي مفرغ النوعي مركب لتقييده بشيء آخر
 والمفرد مركب على المركب وذكر الانواع مفصلة لورود الآثار في كل
 منها على الخصوص وان كانت من جملة البعث انتهى ووجه الكراهة قوله
 عليه السلام ان الله كره لكم ثلاثا العبث في الصلوة والرفث في الصيام
 والفحار في المقابر وقال عليه السلام ان في الصلوة لشغل وراهي
 عليه السلام رجلا يعبث في الصلوة فقال لو خشع قلبه هذا الخشع
 جوارحه زيلقي واعلم ان المحكوم الصالح يغيد لتراذيل بين العبث
 واللعب لكن في حاشية الدرر للمؤلف معزيا للجوهرة فرقة بينهما بان
 العبث مالا لذة فيه فاما التقية لذة فهو اللعب انتهى قيد بالمصلي
 لانه عبث غيره مكروه تنزيها ومن ثم قال السروجي قول الهداية ولان

مقدم

العبث

العبث خارج الصلوة حرام فاطنك بالصلوة فيه نظر اذا العبث خارجا
 خلاف الاول فهو منه يستفاد ان كراهة العبث في الصلوة تحريمية
 وقلب الحصى **السجود** اي اذا كان الحصى لا يمكنه من السجود بسويته
 مرة ولا يزيد عليها كذا في المبسوط وفي المغني او مرتين كذا في ملائكين
 وقوله ان كان الحصى لا يمكنه الخ اي لا يمكنه من السجود التام اذ لو ايد
 نفى الامكان حقيقة تكون لتسوية حينئذ لا زمة وفرقة الاصابع
 وتشبيكها لقوله عليه السلام لا تفرق اصابعك ولقول ابن عمر في تشبيك
 الاصابع تلك صلاة المفضوب عليهم وراى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا
 تشبك اصابعه في الصلوة ففرق عليه السلام بين اصابعه زيلقي ولا يكره
 فرقة الاصابع خارج الصلوة حيث كان الحاجة ولولا راحة المفصل
 كما يستفاد من الدرر المختار وحاشية الدرر للمؤلف **والنقص** وهو وضع
 اليد على الخاصرة ملائكين واعلم انه في الصلوة يكره خريا لظاهر الروايات
 كما في حاشية الدرر للمؤلف معزيا للبحر واما خارجها فيكره تنزيها
 تنويرو شرحه والمراد بالنهاي قوله عليه السلام الاختصار في الصلوة رأت
 اهل النار ومعناه ان هذا فعل اليهود في صلواتهم وهم اهل النار لان
 لمزاحة فيها وما سبق من ان التخصر وضع اليد على الخاصرة احد قولين
 وقيل هو التوكد على بعض **التفات بعنقه** حتى يخرج وجهه من ان يكون
 الى جهة القبلة اما لو نظر بمؤخر عينيه يمنة او يسرة من غير ان يلو
 عنقه لا يكره ملائكين واطلاق كلام المصنف شامل لما اذا التفت بعنقه

ولم يعد الى الاستقبال من ساعته وهو الظاهر من كلامهم كالزليقي وغيره
خلد فاما في منية المصلي حيث قعد بما اذا عاد الى الاستقبال من ساعته
لاقتضائه الفساد ان لم يعد وعليه حمل ما في الخاتمة من جزمه بانه
مفسد وان المكروه انما هو تحويل بعض الوجه بحرقه في النهوض فيه
انتهى ووجهه ان ما في الخاتمة من قوله وان المكروه انما هو تحويل بعض
الوجه مانع من صحة الحمل المذكور والحاصل ان قاضي خان يقول ان الالتفات
بالمنق مفسد مطلقا وان عاد الى الاستقبال من ساعته ارشد الى ذلك
قوله وان المكروه انما هو تحويل بعض الوجه فحمل على ما في المنية غير ظاهر نعم هو
ضعيف ولهذا حكاها في التنوير بقل ونصه ويكوه الالتفات بوجهه او بعضه
وقيل تفسد بتحويله انتهى قال شارحه قائل هذا مقيل قاضي خان قلت وما
الخلاصة ايضا كما في حاشية الدرر للمؤلف قيد الالتفات بعنقه لا حذر
عما لو كان يصدر فانها تفسد مطلقا حيث كان بقصد كما يعلم من كلام
والزليقي والآ فان لم يلبث قد راء ركن لم تفسد كذا انخط شيخنا و
الاقعاء في التشهد اوبى الشجدين هوى وتفسيره ممكن الاقعاء بقوله
اي الجلوس مثل جلوس الكلب صادق لكل من تفسير الطحاوي والكرخي
لانها اختلفا في تفسير الاقعاء ففهم الكرخي بان ينصب قدميه ويقعد
على عقبيه واضعا يديه على الارض وشرح الطحاوي بان يقول على البيت
وينصب فخذه ويضع ركبتيه الى صدره ويضع يديه على الارض وهو الاصح
لانه اشبه باقواء الكلب زليقي اكون هذا هو المراد بالحديث لان ما قاله الكرخي

غير مكروه فتح قال في البحر وينبغي ان تكون الكراهة تحريمية على ما قاله
الطحاوي وتنزيهية على ما ذكره الكرخي بناء على ما هو الاصح من ان
هذا الفعل ليس باقواء وانما الكراهة بتولي الجلسة المستنونة كما علة
بمنى البدائع ولو فسر الاقعاء بقول الكرخي فاكست الاحكام نهرا وافترا
ذراعيه اي بسط ذراعيه على الارض حال السجود وهذا في حق الرجل اما المرأة
فينبغي ان تغترش ذراعيها ملاو مسكين **وتفسير كعبه** لانه مناف للشمس
وصلاته في الترويض قدح على البسقي لما فيه من التهاون والتكاسل وقلة
الادب والمستحب للرجل ان يصلي في ثلاثة اوثاب اذا روي قص وعامة
وللمرأة في قص وخار ومقنعة كذا ذكره الشارح **وراء السلام بالاشارة**
بيده او برأسه ولا بأس باجابه المصلي برأسه كما لو طلب منه شيء او ترك
درهما وقيل جيدا وما ينعم او بدو وقيل كم صليتم فاشا ربيده انهم
صلوا ركعتين دعن الحلبى قيد بقوله بالاشارة للاحتراز عما لورد
السلام بلسانه فانها تفسد وكذا تفسد بالمصافحة بنية السلام كما
في الترويض معلوبا فيها كلام معنى واورد عليه في التمر ان الود باليد كلام معني
فالاولى ان يعلل الفساد في المصافحة بانها عمل كثير بخلاف الود باليد
واستظهر في البحر عدم الفساد حتى في المصافحة **والترجيع بلا عذر** لان
فيه ترك سنة القعود للتشهد هداية وغيرها وما قيل في وجه الكراهة من ان
الرجوع جلوسا اجبارية ضعيف لانه عليه السلام كان يرجع في جلوسه
في بعض احواله وعامة جلوس عمر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان تربعا كذا في حاشية رد المحتار وفي الكراهة تنزيهية ولا يكره التربع
خارج الصلوة **درو عقص شعير** وهو ان يجفف على هامته ويشده
بخط او بخزقة وقيل ان يلف ذوا بته حول راسه كما تفعل النساء
ملا مسكين وفيه شعاران صنف الشعير مع ارساله لا يمتنع وبه صرح
العزوي **كره الاعتجار وهو شد الرأس بالسنديل** او تكبير
عمامة على راسه وترك وسطها مكشوفة وقيل ان يتنقب بعلمة فيغطي
النفه اما للبرد او للتكبر والتلثم وهو تغطية الانف والفم في الصلوة
لا انه يشبه فعل المجوس حال عبادتهم النيران زيلعي وفيه مخالفة لما في الجمع
عن القراءة من ان اللثام ما كان على الفم من النقاب واللثام ما كان على
الارنبه انتهى فالاولى بالثناء والثاني بالناء **وكف ثوبه** وهو رفعه من بين
يديه او من خلفه عند السجود كذا في ملا مسكين وعلة الكراهة انه نوع تجبر
كافي الزيلعي **وسدله** وهو ان يجعل ثوبه على راسه او كتفه ويرسل طرفه
من جوانبه كذا في ملا مسكين وظاهر ما في فتح القدير ان السد الذي
يعتاد وضعه على الكتفين اذا ارسل طرفا على صدره وطرفا على ظهره
لا يخرج عن الكراهة فانه عين الوضع يجوز في النهاية لو خالف بين طرفيه
يخرج عنها والاصح ان السد خارج الصلوة لا يكره كافي الغنية اي غرضا
فلا ينافي انه يكره تنزيها حيث كان بلا عذر كما ذكره المجلسي وهذا يفيد ان
كراهة السد في الصلوة تحريمية وفيه عن الخلاصة يكره تغطية القدمين
في السجود وما في الزيلعي ومن السدل ان يجعل القبا على كتفيه ولم يثبت

يديه خلاف المختار كما في النهاية وجعل الثوب تحت ابطه الا من طرح
جانبه **على عاتقه اليسر** او عكسه لان سائر المنكبين مستحب في الصلوة
فيكون تركه تنزيها بغير ضرورة وكذا تكره الصلوة عليه السلام نهى عنها
وهو ان يشتمل بثوبه فيخلل به جسده كله من راسه الى قدميه ولا يرفع
جانبها يخرج منه يده كالصخرة الصماء وقيل ان يشتمل بثوب واحد ليس
عليه اذار وقال هشام سالت محمدا عن الاصطبياع فارق الصما فقلت
هذه الصما فقال انما تكون الصما اذا لم يكن عليك اذار **والقراءة في غير**
حالة القيام كما تمام القراءة حال الركوع ويكون ان ياتي بالاذكار المشروعة
في الانتقالات بعد تمام الانتقال لان فيه خللين تركه في موضعه و
تحصيله في غيره اي في غير موضعه **اطالة الركعة الاولى في** كل شفع من
الطوع الا ان يكون مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم او ما نورا عن
صحابي كقراءة سبع وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد في لوتر فانه من
حيث القراءة ملحق بالنوافل وقال الامام ابو اليسر لا يكره لان النوافل
امرها اسهل من الفرائض كذا ذكره الشارح **وتطويل الثانية على الاولى**
في جميع القلوت بالاتفاق في الفرض وفي النفل على الاصح الحاقا له بالفرض
فيما لم يرد فيه تخصيص فلا يشكل بما اخرجهم الشيخان من انه عليه السلام
كان يقرأ في اولى الجمعة والعيدين بالا على وفي الثانية بالفاشية وهي
اطول من الاولى باكثر من ثلاث واعلم ان كراهة اطالة الثانية على الاولى
ثلاث ايات فاكثر في غير ما وردت به السنة تنزيهية كذا بخط شيخنا وا

ذكره الشارح من كراهة تطويل الثانية على الأولى في النفل الحاقاله
بالفرض موافق لما في النهي عن المحيط وغيره وبخالفه ما في الجرح حيث
انتظر عدم الكراهة مطلقا وقرء في الدر ومعه مطلقا ان اطالة
الثانية على الأولى في النفل لا يكره ولو تلت آيات او اكثر والتفصيل تطويل
الثانية على الأولى للاعتزاز عن عكسه فانه مسنون اجماعا في صلاة الفجر
وكذا في غير الفجر عند محمد كافي ملاسكين حيث ذكر بعد قول المني و
نطال اول الفجر فقط ما نصراى اطالة القراءة في الركعة الاولى على الثانية
مسنون اجماعا وفي سائر الصلوات كذلك عند محمد الخ وفي النهاية
عن المعراج وعليه الفتوى اي على قول محمد ولا باس بان يقرأ في الركعة
الثانية السورة التي قرأها في الاولى صرح بذلك التليعي مستدلا بانه
عليه السلام قرأ في الركعة الاولى من المغرب اذا نزلت ثم قرأها في الثانية
لكن في النهي عن القينة جزم بالكراهة والظاهر انها تنزيهية ولفظ لا باس
لا ينافيها ويحل فعله عليه السلام على بيان الجواز هذا اذا لم يضطرا
اذا اضطرب ان قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس عاده في الثانية ان
يختم القرآن في ركعة فان فعل قرأ في الثانية من البقرة كذا في المجتبى انتهى
ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة من الغرض ان حفظ غيرها وتعد
والكراهة تنزيهية بدليل تغيير التليعي بلباس ويكره قراءة سورة
فوق التي قرأها قال ابن مسعود من قرأ القرآن منكوسا فهو منكوس
وانما شرع لتعليم الاطفال لتيسير حفظ السورة القصيرة وذكر في الخبر

انه اذا قرأ سورة ثم قرأ في الثانية سورة قبلها ساجدا لا يجب سجود السهو
لان مراعاة ترتيب السورة لم يكن من واجبات الصلوة بل من واجبات
نظم القرآن ويكره الفصل بسورة بين سورتين قرأها في ركعتين
لما فيه من شبهة التفصيل والجر ويكره شتم طيب قصدا لانه ليس من
افعال الصلوة ويكره توجيه اي جلب منسيم الريح بنوب او موجه بكسر
اليمم وفتح الواو موجه او مرتين لانه ينافي الخشوع وان كان عمدا قليلا
واقصاره على قوله مرة او مرتين يثير الى انها تعسدا بما زاد على ذلك
والصحيح في هذا العمل الكثير ان ما استكثره الناظر فهو كثير وهالا
فلا ويكره تحويل اصابع يديه او يديه عن القبلة في السجود وغير السجود
لما فيه من ترك الوضع المسنون كذا ذكره الشارح واراد بالوضع
المسنون توجيه الاصابع الى القبلة فلا يشكك بما في الدر المختار حيث
قال ووضع اصبع واحدة منها اي من القدمين شرط ويكره ترك وضع
اليدين على الركبتين في الركوع وترك وضعهما على الفخذين في التشهد
وفيما بين السجدين وترك وضع اليدين على اليسار حال القيام
لترك الستة كذا ذكره الشارح وظاهره ان القاعدة لا يضع قال
في المختار ولم اره ثم رأيت في مجمع الانهر المراد من القيام ما هو الاعمال
لان القاعدة يفعل كذلك انتهى والتشاور سواء كان في الصلوة و
غيرها ملاسكين وعلة الكراهة قوله عليه السلام ان الله يحب العطاس
ويكره التشاوب فاليكظم ما استطاع ولو باخذ شفته ببسته

ان امكن والا فبيده حتى لو غطي فيه بيده متمكنا من اخذ شفته كره نهر عن
الخلاصة لان التغطية مكروهة الا لضرورة وهل التغطية بظهره
اليمنى واليسرى قال الحلي لم افعله وفي البحر عن المجتبى يغطي في
القيام باليمنى وفي غيره باليسرى وتعبه في النهاية بان الذي رآه فيه
انه يغطي باليمنى وقيل ان كان في القيام وان كان في غيره فباليسرى انتهى
ويكره **تقريض عينيه** ولو في السجود للنهي عنه الا اذا راي ما يمنع خشوعه
نهر او كان خشوعه در وفي البحر عن البدائع من السنة ان يرمى بصو الى موضع
السجود وفي التقريض ترك هذه السنة ويكره **رفعها للسماء** للنهي عنه
والتيطى لانه من الكسل درو العمل القليل واحترزوا بعمل القليل عن
الكثير لانه مفسد وحده على ما هو الاصح من تحت اقول ذكرها التلي
ان يكون بحال لوراء شخص على بعد يقين انه ليس في الصلوة وان شك
فيها فقليل قال الصدر الشهيد انه الصواب وقال الحلي والظاهر ان مرادهم
بالناظر من لا علم له بان في الصلوة **واخذ قلة وقتها** من غير عذر فان
شغلة بالعضل يكره ويحترز عن دمها القول الامام الشافعي بنجاسة قنبرها
ودمها وعن القاشرها في المسجد للنهي عن تقديره ولو بطاهر **نقطة**
انف لما قدمناه من انه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم النبي وان تسمى
اي نقطة الالف والهم بالنتلم على ما ذكره التلي ويكره **وضع شيء** لا
يذوب **في فيه يمنع القراءة** المستنونة كذا ذكره الشارح اي يمنع مراعاة
سنة القراءة كالقراءة من طول المفضل في الفجر والظهر واحترز بقوله لا يذوب

عالمو شرع في الصلوة وفي فيه شيء من السكر والغايضا تبلى
ذوية فانها تفسد ولو بدون موضع بحر عن الخلاصة ويكره السجود على
كرد عمامته من غير ضرورة خرا وبردا وحشونة الضل لانه حائل لا يمنع
من السجود بخلاف ما اذا كان بحيث لا يضرب جبهته الارض حيث
لا تقع صلاته حينئذ اذا مضى على ذلك ولم يعد سجوده ويكره السجود على
صورة ذي روح تقييده في السجود عليها للاحتراز عما لو كانت تحت رجله
او في محل جلوسه لانها مهانة درو يكره كراهة جعل الصورة في البيت
الحرام لا تدخل في محظورات بيته في كل صورة وفي التبراشد كراهة ان يكون
امام المصلي ثم فوق راسه ثم خلفه ثم خلفه في الشهور واختلف فيما
اذا كانت خلفه والظاهر ان كراهة **الاقتصار على الجبهة بلا عذر بالانف**
والظاهر ان كراهة الاقتصار على الجبهة من غير عذر تحرمية بدل عليه ما
ذكره المؤلف في درر الكنوز من انضم ما صلب من الانف للجبهة في السجود
واجب ولا يشترط وضع اكثر الجبهة وكما يكره الاقتصار على الجبهة بلا عذر
بالانف فكذا الاقتصار على ما صلب من الانف بلا عذر بالجبهة عند الامام
الاعظم وهذا قول في الكنز بعد قوله وسجوه بانفه وجبهته وكره باحدهما و
قال صاحبان ان تسجد على جبهته دون انفه جاز وبالعكس لا يجوز الا اذا
كان بالجبهة عذرا ولا بد من وضع احد القدمين ووضع القدم بوضع ا
اصابعها وبكفي اصبع واحد وما في القدور من ان وضع القدمين
فرض ضعيف بحر **ونكره الصلوة في الطريق** لشغله حتى لوامة ومنهم

من المرور في الحرم والمخرج أي كينف والمقبرة لأنه عليه السلام نهى أن يصل
في سبعة مواطن في المنزل والمجرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحام
ومعاطن الأبل وفوق ظهر بيت الله ولا يصل في الحمام إلا الضرورة خوف فوت
الوقت ولا بأس بالصلاة في موضع خلع الثياب كذا ذكره الشارح وتكره
في أرض الغير بلا رضاه مع أنهم صرحوا بأنه الصلاة في الأرض المفصولة يترتب
عليها حصول الثواب ويمكن التوفيق بأن يقال حصول الثواب بالنسبة
لفعل الصلاة فلا ينافي ثبوت الكراهة بالنسبة لكونها في أرض الغير بلا رضاه
ويكره إذاؤها **فرياً من نجاسة** لأن ما قرب من الشيء له حكمه **فصل في**
الاجتناب البول والغائط والريح سواء كان قبل افتتاح الصلوة أو بعد
كذا ذكره الشارح وكذا تكره الصلوة مع نجاسة غير مائة إلا إذا خاف
فوت الوقت والجماعة **والأذنب قطعها** قال في الشرح إن كانت النجاسة
قد ردت ردت كره الصلوة معها إجماعاً وإن كانت أقل وقد دخل في الصلوة
ينظر إن كان في الوقت سنة فلا فضل إذا نها واستقبال الصلوة وإن كان
تفوت الجماعة فإن كان يجد الماء ويجد جماعة آخرين في موضع آخر فكذا
أيضاً يكون مؤدياً للصلوة للجماعة بيقين وإن كان في آخر الوقت ولا بد
الجماعة في موضع آخر يمض على صلواته ولا يقطعها انتهى والظاهر أن الكراهة
تحريرية لتجوزهم رفض الصلوة لأجلها إذا ترفض لأجل المكرهه تنزيهاً وسوء
في فتح القدير بين الدرهم وما دونه في الكراهة ورفض الصلوة وكذا في النهاية
والمحيط وفي الخلاصة ما يقتضي الفرق بينهما فإنه قال وقد ردت الدرهم لا يمنع

ويكون مستيثاً وإن كان أقل فلا فضل إن يغسلها أو يكون مستيثاً كذا
في البحر وذكر في النهاية أن ما ذكره في فتح القدير من الكراهة مسلم في الدرهم
لا في ما دونه وأقول يجاب عن فتح القدير بأن ما ذكره من التسوية بينهما
بالنسبة لمطلق الكراهة أهم من أن تكون تحريرية أو تنزيهية وتكره الصلوة
في ثياب البذلة أي التي لا تضاعف عن الدنس وقيل التي لا بدعوبها إلى الأبد
ومكشوف الرأس كما سئل لترك الوقار **للتدليل** والنصرع وفي الدرر سقطت
فلنسوته في الصلوة فرفعها بيد واحدة أفضل من الصلوة بكشف الرأس
وأما العمامة فإن أمكنه رفعها ووضعها على الرأس بيد واحدة معقوفة
كما كانت تستر الرأس أولى وإن احتج إلى تكويرها فالصلوة بكشف الرأس
أولى من عقدتها وقطع الصلوة واستفاد منه جواز قطعها لغير تكوير
العمامة إلا أن الأولى لا يفعل وكذا يجوز قطعها لسرقة ما يساوي درهماً
ولو لغيره وخوف ذنب على غنم أو خوف تودي عي في بيرو يجب قطعها بها
ستفاته مالم يوف مظلوم ولا يجب قطعها بنحو الحد بوجه إلا أن يستغث به
وهذا في الفرض أما التفضل فإن علم أنه في الصلوة لا بأس أن لا يجيبه وإن لم
يعلم يجيبه وتقطعها المرأة إذا فارقدتها والمسافر إذا نذرت رآته أو
خاف فوت درهم من ماله كذا في حاشية الدرهم للمؤلف معرباً للفتح وتكره
بعضة طعام بميل طبعه إليه لتلايد ذهب خشوعه بأشتغال ذكره وما
ورد من أنه لا تؤخر الصلوة لطعام محمول على تأخيرها عن وقتها وتكره
كلما يشغل البال ويغل بالحشوع كالموولع وكذا يكره عدل أي

والتسبيح باليد لا باللسان لانه مفسد ورؤس الاصابع او القلب لا يكون
كذا في المحيط والخاصة وقال لا بأس باليد ثم قيل لا خلاف في التطوع انه لا يكون
والخلاف في الفرض وقيل يكره في الفرض اجماعا والخلاف في النوافل وقال
الفقيه ابو جعفر الطحاوي وجدت رواية عن صاحبنا انه يكره فيها ولا
يكره العدة خارج الصلاة وقيل انه بدعة كذا في ملاسكين رحمه الله تمت
رواية عليه السلام دخل على امرة وبين يديها نوما وحصى تسبيح به فقالي
اخبرك بما هو ايسر عليك من هذا وافضل فقال سبحان الله عدد خلقه
في السماء وسبحان الله عدد ما خلق الله في الارض وسبحان الله عدد ما بين
ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله اكبر من ذلك ولا اله الا الله مثل
ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وانما ارشدها
الى ما هو ايسر وافضل ولو كان مكروها لمبيتين لها ذلك ثم هذا الحديث
وغوى كما يشهد بان لا بأس باتخاذ المستحبة المعروفة لا حصلا عدد
الاذكار اذ لا تزيد المستحبة على مضمون هذا الا بضم النوى وغوى في محيط
ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المنع فلا جرم ان نقل اتخاذها والعمل
بها عن جماعة من الصوفية والاختيار وغيرهم الا ان يترتب عليها ربا
وسمعة فلا كلام لنا فيه مجزأ والمراد من قوله مثل ذلك في جانب التكبير
هو ان يقول والله اكبر عدد ما خلق الله في السماء والله اكبر عدد ما خلق
الله في الارض والله اكبر عدد ما بين ذلك والله اكبر عدد ما هو خالق
وهكذا في جانب التهليل والحقولة **وقيام الامام بحملته في الطائ** اي يكون

قيامه في المحراب ولا بأس بقيامه في المسجد وسجوده في المحراب ملاسكين
وعلم الكواحة التشبیه باهل الكتاب والاشتباه حاله اهل اليمن و
الميسار وعليه فلا يكره اذا لم يشبهه وقول السرخسي والاول وجه لانه
المناسب لاطلاق الكتاب تعقبه في الفتح بما منه ان اهل الكتاب لما جئوا
الامام بالمكان المرتفع وهذا عند عدم العذر ولهذا نقل في النهاية
عن التجنيس وغيره انه لو ضاق المسجد بمن خلفه لا بأس بقيامه في الطابق
تكميل وقع السؤال عن صلاة الامام في غير المحراب الذي عينه الواقف
لصلوة الامام هل يكره ام لا ثم رأيت في فتاوى الشمس الغفرى انه لم يرد نصا
في ذلك من كتب المذهب حمويا **وعلى ذلك كان اولى الارض** وقال المصنف
وحده قيل في المستقلين كما ذكره الشارح قال فينتفى الكواحة بقيام
واحد معه اي يكره انفراد الامام على الدكان لما فيه من التشبه باهل
الكتاب وكذا عكسه لما فيه من الازد بالامام وهذا عند عدم العذر
كجمعة وعيد ولوقاموا على الرفوف والامام على الارض وفي المحراب الضيق
المكان لا يكون كالوكان معه بعض القوم في الامم ومن العذر اذادة التعليم
او التبليغ مجزأ وقول المصنف **وعلى ذلك كان يشير الى ما ذكره ملاسكين**
من ان الدكان مقدور بقامة الرجل وقيل بالذراع وعليه الاعتقاد انتهى
وقيل ما يقع به الامتياز وهو الاوجه نهر عن الفتح وقوله في الجرو من
العذر اذادة التعليم والتبليغ يفيد ان انفراد المتقدمين بالصلاة
في مكان عال للتبليغ غير مكروه كذا ذكره شيخنا واعلم ان كواحه جعل الا

في محل مرتفع عن محل القوم لا خلاف فيه حيث كان وحده بخلاف العكس
 فان في كراهته اختلافا وظاهر الرواية بثبوتها لما فيه من الاضرار بالامام
 وروى الطحاوي عدمها لا نقفا التشبه قال في الحاشية وعليه عامة المشايخ
نهر فرج يكره للوليد ان يخص نفسه بمكان في المسجد يصل فيه لانه
 ان فعل ذلك تصير الصلوة في ذلك المكان طبعاً والعبادة من صارت
 كذلك كان سبيلها الترك ولهذا كره صوم الابدحوى عن المفتاح **والقيام**
 اي يكره القيام **خلف صف** فيه **فرجة** للنهي وكذا الانفراد وان لم يجد فرجة
 فيجذب واحد من الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا تركه اولو
 ولهذا قال في البحر يكره وحده اذا لم يجد فرجة **در** **وليس ثوب فيه تصاوير**
 في الخلاصة تكرر التصاوير على الثوب صلى فيه او لم يصل كذلك في النهاية و
 علله الزيلعي بقوله لانه يشبه حامل الصنم فيكره وهو مقتضى لطلاق
 لكراهة ايضا ومن هنا يعلم ما في عبادة العلامة ملاسكين حيث قال
 ويكره في الصلوة لبس ثوب فيه تصاوير وكان الاول حذف قول في الصلوة
 ويجاب بانه بين بهذا ان الباب معقود لما يكره في الصلوة كذلك في الخط
 شيخنا وان يكون **فوق السه** **او خلفه** في التنوير واختلاف فيما اذا كان
 التمثال خلفه والظاهر الكراهة **او بين يديه** **او بعد آتة صورة** وهي ما يصور
 من دوات الروح مطلقا سواء كان نقشاً او منسوجاً ملاسكين **الا ان**
صغيرة بحيث لا تبدوا للناظر الا بالتمثل على ما في الكافي والناظر من بعد
 على ما في الخلاصة او من غير تكلف على ما في الخزانة تحوي والظاهر ان التمثال

وان تكلف بمعنى واحد والمراد بالبعد على القول باعتبار ان يكون لها
 لو كان الصورة على الارض وهو واقف لا يرى تفاصيل اعضائها ووجه
 عدم الكراهة اذا كانت صغيرة انها لا تعبد والكراهة باعتبار العبادة
 واختلاف المحدثون في امتناع ملائكة الوجود بما على النقيض فنفاه عياض
 واثبتة النوى وروى ان خاتم النبي هرة كان عليه ذبا بتان وخاتم دانيال
 كان عليه اسد ولبوة وبينهما رجل يلحسانه فيلبي ذلك ان يخرج منصر
 فيل له يولد مولود يكون هلاكه على يديه فيجعله يقتل كل من يولد فلما
 ولدت امر دانيال الفتة في غيضة رجاء ان يسلم فقيد الله له اسد
 يحفظه ولبوة ترضعه فنقشته بجراي منه ليتذكر نعم الله عليه ودفعه عن
 الى ابي موسى الاشعري مجرؤ الغيظة لاجله وهو مفيض ماء يجتمع فينبت
 فيه الشجر والجمع غياض واغياض وغيض الاسد اي الف الغيضة كما في
الصحاح **او كبيرة مقطوعة الرأس** لا انها لا تعبد بل رأس او **غيره**
مقطع كالشجر ولا فرق بين المثلث وغيره تنمة في المحيط امر الناس و
 فيه نقفا ويرى لا تكرر امامته لانها مستورة بالثياب فصار كصورة
 في نقش خاتمه وهو غير مستبين وهذا يفيد تقييد الاطلاق بما اذا
 كان مكشوفاً قال في البحر ويفيد ايضا عدم الكراهة مع صوره فيها
 دناير عليها صورة صفار لا يستتارها ولا يخفى ان عدم الكراهة
 في الصفار غني عن التعليل بالا استتار بل مقتضاه ثبوتها اذا كانت
 منكشفة مع انها لا تكرر وجوز في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت



غيره ان يزليها وينبغي ان يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا اجرة لانه
عمله معصية ولو هدم بينا فيه نضار ورضي قيمته خاليا عنها **ويكون ان يكون**
بين يدي تنورا **وكا** **لانه** **بشبهه** **المجوس** حال عبادتهم لا الى شمع وتركه
في الصحيح لان المجوس يعبدون الحمر لا النار الموقدة وفي البحر ينبغي ان
الشمع لو كانت الى جانبه كما يفعل في المساجد في رمضان لا كراهة انما
نهر ويكره ان يكون بين يديه **قوله** **فان** **كان** **بحيث** **لو** **ظهر** **من** **المنار** **صوت**
يصلح **المصلي** **او** **يحل** **الماء** **اذا** **انتهى** **وان** **امني** **ذلك** **فلا** **باس** **الارض**
الى ما صح من حديث عائشة انها كانت نائمة بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ويبلغ **ويكون** **مسح** **الجبهة** **من** **تراب** **لا** **يفتح**
في **الصلوة** **في** **حاشية** **در** **المؤلف** **ولا** **يكسر** **مسح** **جبهته** **من** **التراب** **في**
الصلوة **والصحيح** **انه** **يكفي** **الا** **للاداء** **ولا** **باس** **به** **بعد** **الفراغ** **قبل** **السلام** **و**
الترك **افضل** **في** **ل** **وفي** **حفظي** **يكفي** **مسح** **الجبهة** **من** **التراب** **بعد** **الفراغ** **من**
الصلوة **لان** **الملائكة** **تستغفرون** **له** **ما** **دام** **عليها** **انتهى** **قال** **شيخنا** **قوله**
وفي **حفظي** **الح** **هو** **خط** **ملا** **خسرو** **على** **الهامش** **ويكره** **تعيين** **سورة** **بحيث**
انه **لا** **يقرا** **غيرها** **الا** **ليس** **عليه** **وبقرآن** **بقراءة** **النبى** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**
عبادة ملائكة يمكن يكن تعيين سورة لصلاة سوى الفاتحة وقال الشافعي
تستحب سورة التوحيد وسورة ادهر لفي يوم الجمعة وهذا اذا عين سورة
لصلاة ولازم عليها فان كان يقرأها احبانا فلا وقيل الملائكة انما تكبر
اذا لم يعتقد بغير الجواز وانما اذا اعتقد بجواز بغيرها وانما قولها

ليس عليه فلا كراهة انتهى بتصرف وأشار بقوله سوى الفاتحة الى انه لا خلاف
بيننا وبين الشافعي في تعيين الفاتحة وان اختلفت جهة فيوافق ذكر
العين حيث استثنى الفاتحة من قوله في الكبر ولم يتعين شيء من القرآن لصلوة
معددا بان ذكر خلاف الشافعي فيها غير موجه لما انها متعينة اجماعا وانما
الخلاف في جهة التعيين فعند المفرضية وعندنا للوجوب لكن في النهي
المتبادر من تعيين شيء لشيء اختصاصه به بحيث لا يصح بغيره فافى
الذي يلحق وجهه انتهى ويكره **ترك** **الحائز** **ستره** **في** **محل** **يظهر** **المروء فيه**
بين يدي **المصلي** **اعلم** **ان** **الموضع** **الذي** **يكبر** **المروء فيه** **على** **الصحيح** **هو** **امام** **المصلي**
في **مسجد** **صغير** **وموضع** **سجوده** **في** **مسجد** **كبير** **والصحيح** **ان** **اسفل** **من** **المكان**
بشرط **محاذاة** **اعضاء** **المارة** **اعضاه** **وتكبر** **الصلوة** **في** **الصحن** **من** **غير** **ستره**
اذا **خاف** **المروء** **وينبغي** **ان** **تكون** **كراهة** **تفخيم** **لخالفة** **الامر** **لكن** **في** **البدائع**
والمستحب **لن** **لا** **يصلي** **في** **الصحن** **ان** **ينصب** **شيئا** **فاذا** **لان** **الكراهة** **تترتب**
فحينئذ **يكون** **الامر** **للمندب** **لكن** **يحتاج** **الى** **صارف** **عن** **الحقيقة** **وهو** **مارا**
ابوداود **من** **انه** **عليه** **السلام** **صلى** **في** **الصحن** **وليس** **بين** **يدي** **ستره** **والنقييد**
بالصحن **فيما** **سبق** **من** **قوله** **وتكبر** **الصلوة** **في** **الصحن** **امر** **غير** **ستره** **لانها**
المحل **الذي** **يقع** **فيه** **المروء** **غالبا** **والا** **فلا** **فالظاهر** **كراهة** **ترك** **الستره**
فيما **بخلاف** **فيه** **المروء** **اي** **موضع** **كان** **كما** **في** **حاشية** **الدرر** **والمؤلف** **مؤيد** **للجمل** **وظاهر**
ان **تركها** **لا** **يكفي** **عند** **عدم** **خوف** **المروء** **لكن** **في** **التقوير** **ونشره** **ولو** **عدم** **المروء**
حاز **تركها** **وفعلها** **اولى** **انتهى** **وعليه** **فيكره** **تركها** **تنزيها** **مطلقا** **سواء** **خفيف**

المروء ولا ينبغي ان تكون مقدار ذراع في غلظ الاصبع لئلا تدوت ولا يبد
للمناظر من بعيد فلا يحصل المقصود والستة القرب منها دون ثلاثة اذ
وجعلها على حاجبيه ولا يصمد اليها صمدا ولا يمين افضل ولا يكفي الوضع
ولا الخط وقيل يكفي في خط طول وقيل كالحجاب در وفي حاشية الادراك
عن المنوي المختار ان يكون طولا لبصير شبة السترة ويدفعه
الماز بلا شارة باليد والرأس والعين او التسبيح او رفع صوت
بالقراءة ولو الصلاة سرية ذكره المؤلف في حاشية در متعقبنا
لما في البحر من تفسيده بالجهرية والامر بالدور في الحديث لبيان الرخصة
كالامر بقبول الاسودين فتركه افضل وان لم يقف بشارته لا يقال
خلاف البعض وتاويل ما هو ورواياته كان في وقت كان العمل مباحا في
الصلاة عزاء المواقف في حاشية در للكافي فلو مات بقتاله يجب الضمان
ضمانه عندنا خلافا للشافعي وعن ابقا في اي يجب الدية لانه رخص في قتله
دون قتل فليس فيه قصاص وهذا في حق الرجال اما في حق النساء فيصنف
للحديث وكيفيته ان تضرب بظهر اصابع اليمنى على صفحة الكف من اليسرى
وحيلة الراكب ان ينزل فيجعل الدابة بينه وبين المصلي فتصير هي سترة
ولو مر وجلان فالأمر على من يلي المصلي كافي الفتح **فصل في اتخاذ السترة**
ودفع الماز بين يدي المصلي واذا ظن مر بد الصلوة **موسج**
لان غير سترة طول ذراع فصاعدا في غلظ الاصبع **تعبير**
يستحب موافق لما قد مناه عن البدائع وعليه فترك اتخاذ السترة كونه

91
والسنة ان يقرب منها دون ثلاثة اذ ذرع كاسبق ويجعلها على احد حاجبيه
ولا يصمد اليها **صمدا** بان يميل عنها يمينا او يسارا فلا يبقا بلها
وقد مناه ان اليمين هو الافضل وان لم يجد ما ينطبق خطا وقد مناه
انه بالطول هو المختار ليكون شبة ظل السترة وقيل كالحجاب وسبق ايضا
معناه للدور سترة الامام سترة لمن خلفه لانه عليه الصلوة والسلام
صلى بالابطح الى عتبة ذكرت له ولم يكن للقوم سترة والعنزة عصا
ذات رنج حديد في اسفلها كذا ذكره الشارح قال واذا كانت الامم
صلبة يلقي مامعه طولا كانه غرز ثم سقط كذا الغنار الفقير ابو جعفر
وفي نهاية النقا العنزة مثل نصف رمح واكرسنا وفيها سنان مثل
سنان الوتح والعكاز قريب منها **والمنسحب ترك دفع الماز** لان
بني الصلاة على السكون وقد مناه ان الامر بالدور في الحديث لبيان
الرخصة **ورخص رفعه بالاشارة** كما فعل عليه السلام بولدي امرسلة
او التسبيح لقوله عليه السلام اذا نابت احدكم نائبة في الصلاة فاسبغ
وكن الجمع بينهما لان باحدهما كفاية او برفع الصوت بالقراءة
ولو زيادة على جهرا صلى كذا ذكره الشارح وفيه اشارة الى ما سبق
عن البحر من تفسيد الصلاة بما اذا كانت جهرية فيخالف ما صرح به المؤلف
في حاشية در من انه لا خصوصية للصلوة الجهرية بل له رفع صوته بالقراءة
وبعد الصلوة السرية وتدفق المرأة بالاشارة او التصفيق بظهر اصابع اليمنى
على صفحة كفا ليسرى ولا ترفع صوتها بالقراءة او التسبيح لانه فسنة

على الصحيح وعلى القول بأنه عورة فيكون منعها عن رفع الصوت ولو يابل
قال الكمال ابن الهمام لو قيل بان صلاتهما تنفسد لم يبعد **ولا يقال الماروما**
ورد به مؤول بأنه كان والعمل مباح وقد نسخ او مر لبيان الرخصة
كالامر بقتل الاسودين فتركه افضل كما سبق **فصل فيما لا يكره**
للمصلي لا يكره له شد الوسط لما فيه من صون العورة والتشهير للعبادة
حتى لو كان يصلي في قبة غير مشدود الوسط فهو مستحب وفي غير القبة
قيل يكره لانه يضع اهل الكتاب كذا ذكره الشارح **ولا يكره نقل المصلي**
بسيف وخو اذ لم يشغل بحركة وفي حالة القتال لا يكره مطلقا وان
شغله ولا يكره عدم ادخال يديه في فرجة على المختار لعدم شغل
الباب ولا يكره النوبة لمصنف والسيف حلق وظاهر كلامه
يفيد ان قوله معلق يتعلق بكل من المصنف والسيف ونصه ذكر التعليل
باعتبار العادة حتى لو كانا موضوعين على شيء لا يكره ايضا انتهى والاول
ان يقال قيد به رد قول من قال بالكره اذ كان معلقا اما عدم الكراهة
اذا كانا موضوعا فيما لا خلاف فيه **زيلي او ظهر قاعدا وقائمة** روي
اي سر بحيث لا يخاف منه ان غلط في الصلوة وقيدنا به لانه لو رفع صوته
بالحديث يكره للحرف من ان يزل المصلي الى وجهه ملاكين سواء كان
في الصف الاول او غيره الا انه لو صلى الى وجه انسان وبنيها ثالث
ظهره الى وجه المصلي لا يكره **او شمع او سراج على الصحيح** لانه لا يشبه
عبادة الجوس يعبدون الحجر لاقتناز الموقدة ولا يكره **لا السجود على السجدة**

102
فيه نصا ويرى ان لم يسجد عليها في الصلاة واطلق كراهة في الاصل
والظاهر من كلامه ان يلقى نحيب لا في المصلي معظم وفي وضع الصلوة تعظم
لها يسجد عليها ولا يكره في النهر عن النبايع تصحيح ما في الجامع من تفسيره
الكراهة بالسجود عليها لان القيام عليها اهانة والتسجد عليها شبيهة
بالعبادة قاله ولو حمل المطلق على المفيد لا نفع الخلاف ولم يلجأ اليها
نعم من ذلك تسمية بساط او مصلي كتب عليه النسخ الملك لله بكونه
وبسطة والتعود عليه ولو قطع الحرف من الحرف او خيط على بعض الحروف
لا نزول الكراهة لان الحروف المفردة حرة وكذا لو كان عليه الملك لا غير
او كان الاقطر قد خدما او اللوم وخذها حموي على قاضي خان ولا يكره قتل
جثة او غريب خائف او مريضات او اخرون عن القتل اي
لا يكره قتلها مطلقا سواء كانت جثة او غيرها في الصحيح كذا ذكره
ملايكن ووجهه انه عليه السلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت امته وان لا يظهروا
انفسهم فاذا دخلوا فقد نقضوا عهدهم فلو حرمت لهم وقيل يحل قتل الجثة
وهي ان تكون سودا ولا يحل قتل الجنية وهي ان تكون بيضا لقوله عليه السلام
ياكم والحية البيضاء فانها من الجن يذلي ويقتل هذا اذا امكن قتل الحية
بضربة فاذا احتاج الى ضربات يستقبل الصلاة وهذا اذا قتلها من غير
مستی ومعالجة فان قتلها بمستی ومعالجة كثيرة فسدت صلوة وذكر
شمس الائمة الشريفي انه اذا قتلها بعلم كثير لا تنفسد صلوة كذا في ملايكن
مسكين وفي النهاية وهو لا يظهر وقوله العلامة ملايكن قالوا انما يباح

فقلها في الصلوة اذا مرت بين يديه وخاف الاذى منها وان لم يخف الاذى
يكون يفيد بظاهر الاتفاق على هذه المقالة وليس كذلك بل هو من رواية الحسن
عن الامام الزيدلي **ولا بأس بيقظ ثوبه ليلا يتركه في الركوع**
فما شيا عن ظهور صورة الاعضاء **ولا بأس بيلبس جميعه من ثياب**
او كحشيش بعد الفراغ من الصلوة يفهم من قوله **ولا بأس بثوب**
كراهة التنزيه وهو محل ما يلبس من ثوبه وفي حفظي يكره مسح الجبهة بعد
الفراغ من الصلوة لان الملكة تستغفر له ما دام عليها وتقدم معزيا
لحظ صاحب الدرر **ولا بأس بمسح قبل الفراغ من الصلوة اذا مضى او**
تسفل عن خشوع الصلوة مثل العرف فينبى قوله ان الصلوة للاعتزاز بها
سبق في المتن من قوله ويكره مسح الجبهة من ثياب لا يضره في خلاف
الصلوة وتقدم ان القول بكراهة الالداه هو الصحيح **ولا بأس**
بالنظر بموق عينيه يمنية ويسيرة **من غدير الوبر** والاولى تركه حيث
كان لغير حاجة لما فيه من ترك الادب بالنظر الى محل السجود ونحوه تقدم
وصرح الزيدلي باباحة النظر بموق عينيه يمنية ويسيرة من غير ان يلوى
عنقه لانه عليه السلام كان يلاحظ اصحابه بموق عينيه واحترز المصنف
بقوله من غير تحويل الوجه عن الالتفات المكروه وهو ان يلوى عنقه حتى
يخرج وجهه من ان يكون الى جهة القبلة وقاضى خان يقول انه مفسد
وان المكروه انما هو تحويل بعض الوجه وقدمنا الكلام على ذلك مستوفى
ولا بأس بالصلوة على الفراش والبسط واللبوة وتقييد الشارح بقوله

اذا وجد حجم الارض بالنسبة لصحة السجود والا فلا فرق في صحة غير
السجود بين ان يجد حجم الارض ام لا **ولا بأس بوضع حرقه يسجد عليها**
لانها لا تلوأ البرد او الكشونة الضارة **ولا فضل الصلوة على الارض**
بل وحائل او على ما تبت كالخشيش والحصر في المساجد وهو اولى من
البسط لقربة من النواضع **ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين بالنفل**
لان باب النفل اوسع وورد انه عليه السلام قام بآية واحدة يكرها
في التجدد وقيد بتكرار السورة للاعتزاز بها لوقر سورة وقرأ في الثانية
سورة فوقها فانه يكره والاية لا لسورة وقدمنا انه لا يسجد للسهر
معدلا بان مراعات الترتيب فيما بين السور ليس من واجبات الصلوة
بل هو من واجبات نظم القرآن قال في البحر وهذا في الفرائض واما في النفل
فلا يكره كما في الخلاصة **فصل فيما يجب قطع الصلاة وما يجيزه**
وغير ذلك من تاخير الصلوة وتركها **يجب قطع الصلوة** ولو فرضنا با
استغاثتهم اصابه كالو تعلق به ظالم او وقع في ماء او صال عليه
حيوان فاستغاث **بالمصلي** وقد روى على الدفع عنه وكلام الشارح
يفيد وجوب قطعها متى قدر على الدفع عنه مطلقا سواء استغاث
له او بغيره **لا يبدأ احدا بويه** من غير استغاثه لان قطع الصلوة
لا يجوز الا لضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وان كان في نافلة
ان علم انه في الصلوة وناواه **لا بأس بان لا يجيبه** وان لم يعلم يجيبه
ويجوز قطعها ولو فرضنا بسيرة ما يساوي درهما ولو غيره وهذا

للظلم او نهيا عن المنكر وما دون الدرهم كالدنير في الاصح لانه يجلس
دانق وكذا لو فارت قدرها او خافت على ولدها او طلب منه كافر عرض
الاسلام عليه **وخوف ذنب على غنم او تروى اعمى** او غير في بيت
مخوف واذا غلب على الظن سقوطه وجب قطعها ولو فرضنا واذا خافت
القابلة موت الولد فلا بأس بآخرها الصلوة **تقبل على الولد** للعذر واذا غلب
على ظنها حصول ضرر للولد او لامه اذا اشتغلت بالصلاة وجب عليها ^{خبرها}
وكذا يجب قطعها بعد ما شرعت فيها حيث غلب على ظنها حصول ضرر ولو لم
تقطع الصلوة **وكذا المسافر اذا خاف من اللصوص وقطاع طريق** او من
سبع او نسيب **بأنه ان تاخير الوقت** كما لمقاتلين اذا لم يقدر على الامانة
دكبا للعذر وكذا يجوز تاخير قضاء الفوائت للعذر كما لمسعى على
العيال وازوجب قضاؤها على الفور واما قضاؤها بالصوم فلي الترتيب
ما لم يقرب رمضان الثاني واختلف في سبعة اثناءة والنداء المطلق
قبل انهما على الفور وقيل على التراخي **وتارك الصلوة عدا كسلا يضرب**
ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم ويجلس بعد الضرب ولا يترك حمل بل
ينفقد حاله بالوعظ والجزع والضرب ايضا **حتى يصليها** او يموت في
الجنس وهذا جزاؤه والدينوى واما في الاخوة اذامات على الاسلام فله
عذاب طويل **وكذا تارك الصوم رمضان** كسلا يضرب ويجلس كذلك
ولا يقرب مجرد ترك الصلوة او الصوم حيث كان مقرا بفرضيهما الا اذا
جحد او استخف بهما او باحدهما كما لو اظهر الا فطار في نهار رمضان ^{عذر}

تھاونا او نطق بما يدل عليه فيكون حكمه حكم المرتد تكشف شبهته و
يجلس ثم يقتل ان اصر كذا ذكره الشارح وقالت الشافعية في قوله عليه
السلام ان اقاتل الناس حتى تشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة دليل يقتل تارك الصلوة لانه غيا الا
بالقتال بفعالها وسياق الحديث وان كان في الكافر لكن المسلم اولى منه
بذلك لتركها مع اعتقاد وجوبها بخلاف الكافر ومن ثم قضى المرتد بعد
اسلامه ما فاتة زمن ردة بخلاف الكافر الا صلى وايضا الغاية هنا في معنى
الشرط وحينئذ فكيف لقتال مشروط بالشهادتين واقام الصلوة و
المشروط ينتفى بالتفاء احد شروط كذا ذكر ابن حجر طيبي في الكلام على شرح
الحديث الثامن للدرعيين وجوابه من طرف الى حنيقة واصحابه ان يقال هذا
البحث الذي ذكره منشأه من مفهوم الغاية وليس ذلك بحجة وكذا
مفهوم الشرط فانها من مفهوم المخالفة سلمنا تسليم جدل انه حجة
لكن لا نسلم دلالة على قتل المسلم التارك للصلوة لانه انما ورد في الكافر
الاصل وقوله لكن المسلم اولى الخ ممنوع لان المسلم معصوم الدم بقوله
عليه الصلوة والسلام لا يجلد امرء مسلم الخ اذ هو صريح في ان المسلم
معصوم لا يباح دمه الا باحدى ثلاث وهي ما لو زنى المحصن او رتد ولم
يعد الى الاسلام او قتل النفس التي حرم الله قتلها وليس ترك الصلوة
منها وقوله ومن ثم قضى المرتد بعد اسلامه ممنوع اذ لا يقضى عندنا
الا التي اداها فارتد فاسلم والوقت باق كذا بخط شيخنا **باب الوتر**

واحكامه لما فرغ من بيان الفرض العلي شرع في العلي وهو الملقبة الفرضية
الشفيع بفتح الواو وكسرها وفي الشرع صلوة مخصوصة ووصفه بقوله
الوتر واجب هذا اخبر اقول الامام وهو الظاهر من مذهبه وعنه سنة
مؤكدة وبه اخذ الصاحبان وعنه انه فرض وبه اخذ زفر وقيل بالتوفيق
ففرضوا على عملا وواجب اي اعتقادا وسنة اي ثبوتا واجمعوا انه لا يكفر جاحلا
وانه لا يجوز بدون نيته الوتر وان القراءة يجب في كل ركعته نهر ونحو
الخلافة تظهر في ان تذكر في الفرض مفسد له كعكسه عنده خلافا
لها وجه كون الوتر واجبا قوله عليه السلام الوتر حق على كل مسلم فكل
على وحق يفيدان الوجوب وقد ظهر فيه اثنا والوجوب حتى وجب
قضاؤه ولا يجوز على الواحله فلو كان سنة لجاز على الواحله ولما
وجب قضاؤه وحديث الاميرابي هل على غير من اي غير الصلوات الخمس
قال لا الا ان تطوع كان قبل وجوب الوتر يلحق وفيه كلام ذكرناه
في حاشية ملا مسكين واثار الحكيمة الوتر بقوله **وهو ثلث ركعات**
بتسليمه ويقرأ في كل ركعة منه **الفاتحة وسورة** في التجنيس الوتر بمنزلة
النفل في حق القراءة الا انه يشبه المغرب من حيث انه لو استمع قائما
في الثانية قبل الفعود ثم تذكر لا يعود لها صلاة واحدة وينبغي
ان يفسد لو عاد على ما سياتي نهر واقول في نظر من وجهين اما اول
فلانه لا يلزم من كون الوتر واجبا او فرضا عملا وان يعطى له حكم الفرض
القطعية واما ثانيا فلما سياتي من تصحيح عدم الفساد لو سجد عن

الفعود الا ولى في الفرائض ثم عاد اليه بعدما استتم قائما واعلم انما سبق
من التجنيس من ان الوتر بمنزلة النفل في حق القراءة يفيد افتراض
القراءة في كل ركعته ونصريح الشارح بالوجوب حيث قال ويقرأ وجوبا
في كل ركعة منه الخ بالنسبة لخصوص الفاتحة والسورة وهذا اي ما
ذكرناه من فرضية القراءة في جميع ركعاته وهو محل ما سبق عن النهر من ان
القراءة تجب اي تفوض في كل ركعته فغني قوله تجب اي تفرض وان اريد
بالقراءة في عبارة خصوص ضم السورة او ما يقوم مقامه للفاتحة فلا
اشكال واعلم ان ما ذكره الشارح من قوله انه عليه السلام قرا في الاولى
اي بعد الفاتحة سج اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها النكافون
وفي الثالثة قل هو الله احد وفي حديث عائشة رضي الله عنها قرا في الثالثة
قل هو الله احد والمعوذتين فيعمل به في بعض الاوقات عمدا بالحدوثين
لا على وجه الوجوب مخا لما ذكره في حاشية درر حيث قال ان
زيادة المعوذتين انكرها احمد ويحيى بن معين ولهذا صرح الشيخ
قاسم بانه لا يقرأ المعوذتين في الثالثة ويجلس وجوبا على **المسكين**
الاوليين منه ويقتصر على التشهد لشبهة الفرضية ولا يستفتح اي لا يقرأ
دعاء الاستفتاح عند قيامه **للاشارة** لانه ليس ابتداء صلاة
اخرى واذا فرغ من قراءة السورة فيها اي الركعة الثالثة رفع يديه **حذاء**
اذنيه الا اذا كان يصلي قضاء فلا يرفع يديه حينئذ كيلا يظهر للناك
نها وانه ثم كبر وقت قائما قبل الركوع في جميع السنة ولا يقف في غير الوتر

وما روي من فتوة عليه السلام في الفجر قائما كان شهرا يدعو على قوم من العرب
ثم تركه والمشروع لا يترك نهرو قال الطحاوي عما لا يقنت عندنا في صلاة
الفجر في غير بليّة اما اذا وقعت بليّة فلو باس به وظاهره انه لو قنت
في الفجر لبليّة انه يقنت قبل الركوع حموي وفي شرح النقاية عن الفاية
وان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وظاهر قولنا في البحر
وهو قول النوى في الصلوة كلها يقتضي ان القنوت في كل الصلوات
اذا نزل بالمسلمين نازلة ليس مذهبنا لثاير ما رايت التصريح بذلك
في حاشية نوح اوزي **والقنوت معناه الدعاء** اعلم ان القنوت في اللغة هو
مضى الطاعة والقيام والدعاء وقولهم دعاء القنوت اضافة بيان
وذكر في الذخيرة ان الامام يتوسط في قراءة القنوت فلا يجهر جذا
ولا يخافت جدا حتى يتمكن المقندى ان يقرأ خلفه وهو المختار وهو اي دعاء
القنوت **ان يقول اللهم** اي يا الله **انا مستعينك** اي نطلب منك العون
على الطاعة وترك المعصية **فستهديك** اي نطلب ان تهدينا الى
سبيل الرشاد **ونستغفر** اي نطلب المغفرة لذنوبنا **ونتوب اليك** التوبة
الرجوع عن الذنب وشرعا الندم على ما مضى من الذنب والافلاع عنه
في الحال والعزم على ترك العود في المستقبل تعظيما لامر الله فان تعلق
برحوق لا دمي فلا بد من مسامحته وارضاه **وتؤمن بك** اي تصدقك فيما
جاء به رسولاك **وتوكل** اي نعتمد عليك بتفويض امورنا اليك لعجزنا
ونثني عليك الخير كله اي نمدحك بكل خير وفي حاشية درر المؤلف

نثني من الثناء بمعنى المدح وانتصاب الخبر على المصدرية اي نثني عليك
الثنا فيكون تأكيد لاداء الثناء قد يستعمل في الشكر كقولهم انثني عليه
شرا انتهى ولا يخفى ان التعليل لا يلائم ما ذكره من التاكيد فلهذا
نثينا الصواب ابدال تأكيدنا سبيلا **نشكر** من الشكر وهو
الاعتراف بنبعة المنعم على سبيل الخضوع **ولا تكفر** من الكفر نقص الشكر
وقل اي تنزع **وتترك** اي تخلى **من بغيرك** اي يعصيك ويخالفك **اللهم**
اياك نعبد عود للثناء وتخصيص لاداء بالعبادة اي لا نعبد الاياك ان
نفيد لمفعول المحصور **ولك نصلي** اي افريت الصلوة بالذكر لشرفها
ونسجد تخصيص بعد تخصيص اذ هو اقرب حال ان العبد من المعبود واليك
نسبح اي نسبح ونجتهد في العمل لتخصيص ما يقربنا اليك **وتعبد** النون
وكسر الفاء وبالدال المصهية من الحفد بمعنى التسرعة ويجوز ضم النون
يقال حفد بمعنى أسرع واحفد لغة فيه حكاه ابن مالك في فعل وافعل
ولو قرأ بالذال المجهية بطلت صلوة خائبة قاله الجوهري لانه كلمة
مهملة لا معنى لها **انزعوا جهنم** اي نطلع فيها ونحشي عذابك اي عقوبتك
ان عذابك الجحد بكسر الجيم اي الحق بالكفار **ملحق** صحيح لا سيجب
كسر الحاء اي لاحق بهم وقيل بفتحها **وسلي الله على النبي محمد وآله وسلم**
مخالف لما في الخلاصة لما في الخلاصة من انه لا يصلي في القنوت على النبي
صلى الله عليه وسلم وفي المنصورة مختارا اي الليث انه يصلي على النبي
في القنوت حموي **والمؤمن يقرأ القنوت كالا امام** ويخفى الامام والقوم

هو الصحيح لكن استحب للامام الجهرية في بلادهم ان يعلموا كالجهرية في بلادنا
حين قدم عليه وفد العراف ولهذا فصل بعضهم ان لم يعلم القوم فالافضل
للامام الجهرية ان يعلموا والا فالافضل كما ذكره الشارح وقد منا
عن النظر بيرة ان الامام لا يجبر به جدا ولا تخاف جدا بل ينوسط في
قراءته وهو المختار وهو ان اختلف يمكن حمله على ارادة التعليم فلا
يخالف ما ذكره الشارح نعم سعى المخالفة من جبهته قول الشارح حجة
للامام الجهرية الخ الا ان يحمل على الجهر المتوسط واذا شئنا
فانكنا هو الله اهدنا الخ وقال ابو يوسف يتابعونه ويقرؤون معه
ايضا **وقال محمد لا يتابعونه** فيه ولا في القنوت الذي هو الله انا
مستعينك ولكن يؤمنون والدعاء هو هذا اللهم اهدنا بفضلك
لا يوجب عليك فيمهدت اي مع من هديت وعافا عافية السلامة
من الاستقام والبلوبيا والحق فيمهدت اي مع من عافيت وتو من
توليت الشئ اذا اعتيت به فيمهدت اي مع من توليت امره من عباد
المقربين وبارك لنا فيما عطيت البركة الزيادة من الخير وقنا من الوقاية
والحفظ بدفع شر ما قضيت انك تقضي بما شئت ولا يقضي عليك لانك
المالك القاهرة لا يذل من **وليت** لغرك وسلطان فمرك ولا يبعث
من عاده ومن يرضى الله فانه من مكرم تباركته وتزهت وهي صفة خاصة لا
تستعمل الا الله ربنا اي لا يستبدنا وما لكنا وقال البيضاوي تبارك الله
تعالى انه في معنى وتعاليت وصلى الله على النبي سيدنا محمد وآله وسلم

ومن لم يحسن القنوت المتقدم يقول اللهم اغفر لي **وكرر**
ثلاث مرات او يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
وقنا عذاب النار ويقول يا رب يا رب تبارك ثلاثا لانه غير موقت
في ظاهر الرواية مطلقا سواء كان يحسن الدعاء المعروف او لا كما في
في البحر فتقيد المصنف بمن لا يحسنه فيه ما فيه او هو بالنسبة لغير
ظاهر الرواية واعلم ان مطلق القنوت واجب وكونه مخصوصا لله
انا نستعينك الخ سنة وليس في المشهور كلمة نستهديك ولا كلمة كلمة
واذا اقتدى بمن يقنت في الفجر كشاف في قار معه في حال قنوته
ساكنا في الظاهر وقال ابو يوسف يقرأوه معه لانه تبع للامام والقنوت
مجنهد فيه فصار كالقنوت في الوتر بعد الركوع ولما انه منسوخ ولا
متابعة فيه فصار كالوكر في الجنادة خمساً ثم واحترز بقوله في الظاهر
عما قيل من انه لا يقف بل يقعد تحقيقا للمخالفة ليلو في له العلامة ملاكيين
ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بشا في المذهب ووجه دلالتها
لوجوب الاقتداء به لم يصح اختلاف علما في انه ليسكت او يتابعه بحرف
ما قيل في الاقتداء به ما قاله في الدين قاضي خان وهو انه ان علم منه انه
يتوقى في مواضع الخلاف جاز الاقتداء به بلا كراهة وان علم انه لم يتوقا
لم يحل الاقتداء به وان جهل حاله جاز الاقتداء به مع الكراهة بان العبرة
لا عقاد المقندي واما على القول بان العبرة لا اعتقاد الامام فيجوز
الاقتداء به مطلقا وان علم منه عدم مراعاة الخلاف وكل من يقول من مرجح

وبرسل يديه في جنبه أي المقتدي يسر يديه في جنبه ولا يضع
 يمينه على يساره حال قراءة الإمام القنوت في صلاة الفجر **وإذا نسي القنوت**
في الثالثة أو تروى ذكره في الركوع أو بعد الوقوف منه أي من الركوع لا يقعد
 الحاصل أنه إذا تذكره بعد رفع الرأس من الركوع لا يأتي به رواية واحدة
 وإن تذكره في الركوع ففي الأيتان به بعد عوده إلى القيام رواية واحدة وظاهر
 الرواية أنه لا يعود ويسقط عنه القنوت وعن أبي يوسف أنه يعود
 إلى القنوت كالوتر في الفاتحة والسورة فتذكرهما في الركوع أو بعد رفع
 الرأس منه فإنه يعود وينتفض وألحق على ظاهر الرواية أن نقص الركوع
 في المقيس عليه لكونه لا يعتبر بدون القراءة بخلاف في المقيس إذ هو
 مقبوض دون القنوت فإن عاد إلى القيام وقنت ولم يعد الركوع لم
 نفسه ولو عاد لأجل القراءة فقرأ ولم يعد بطلت الخ على ما علقناه
 على ملاكين معزيا للبحر وأعلم أن ما ذكره الشارح لا يقنت على الصحيح
 في نظرنا إذ لا يصح أن يجعل قوله على الصحيح متعلقا بالمسئلة من قوله لا خيرة
 فقط ولا أن يكون متعلقا بكل من المسئلتين وحق العبارة أن يذكر تذكره
 بعد الوقوف من الركوع قبل ذكره لما لو تذكره ليكون قوله على الصحيح مرتبط
 بالمسئلة الثانية لأنه في المسئلة الأولى لا يقنت رواية واحدة كالمسئلة
ولو قنت بعد رفع يديه من الركوع لا يبعد الركوع مراده من عدم إعادة
 الركوع أن صححت صلوة لا تتوقف على عادته وليس مراده ممنوع من
 عادته **ويسجد للسهول والفقير** أي القنوت عن عمل الأصلي ولو قرأه في غير السجود

ولو شك أنه في الثانية أو الثالثة أتت الركعة وقنت فيها ثم ضم أخرى
 وقنت فيها أيضا هو المختار وأمر عن النجيس هذا محمول على ما إذا أكثر منه
 وقوع الشك ولم يقع تحية على أيها الثالثة كافي الدرر وقنت في الأولى
 أو الثانية سهوا ثم يقنت في الثالثة لأن تكرار القنوت ليس بضرع انتهى
 خلافا للمختار بل ذكر في الجواز ضعيفا لأنه إذا كان يأتي به مع الشك إلى تكرار
 فتح اليقين إلى أن يعيد ليقع في محله لكن يجوز في التنوير بما في الدرر
 ووفق في الدرر بينه وبين مسئلة الشك بأن الشك قنت على أنه موضع
 القنوت فلا يتكرر بخلاف الثالث ثم نقل على الحلبي أنه رجح تكراره فيهما
 أي في السهول والشك **فلو ركع الأضحية قبل فراغ المقتدي من قراءة**
القنوت أو قبل شدة فيه وخاف في قنوت الركوع أي خاف أن لا يذبح
 الإمام في الركوع **شأن المقتدي** لأن اشتغاله بذلك يفوت واجب المتابعة
 فتكون المتابعة أولى وإن لم يخف فوت المشاركة في الركوع جوا بين
 الواجبين بحسب المكان والأعدان كان لا يمكن المشاركة تابع لأن
 متابعتهم أولى **ولو أدرك الإمام في ركوع الثالثة من الوتر كان مدركا للقنوت**
 حكاه فلا يأتي به فيما سبق **كالوقت المسبوق** معه في الثالثة حيث لا يقنت مرة
 أخرى فيما يقضيه لأنه غير مشروع **ويوتر الجماعة في رمضان فقط** أي لا يوتر
 جماعة في بقية الشهور ولا يصلي تطوع جماعة إلا في قيام رمضان وعن شمس
 الأئمة أن الجماعة إنما تكرر إذا كان على سبيل التداخي أما الواقعية وأحدبوا
 أو اثنين بواحد لا يكره وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلفوا فيه وإن اقتدى

اربعة بواحد كونه اتفاقا وفي المعنى لا اقتداء بالوتر خارج رمضان جائز ذكره
 في النوازل وفي مختصر الهدور ولا يجوز قيل معنى عدم جواز الكراة لا اصل
 الجواز ذكره ملايكن **وصلاته مع الجماعة في رمضان افضل من اداء منفردا**
أمر الليل في الغيتا وقاضى حيث قال والصحيح ان الجماعة فيه افضل **ومح**
 اي غير قاضى خان **خلافه** في الزيلعي وغيره المختار ان الانفراد في المنزل
 افضل ورجح في عقد الفوائد بما في الظاهر من اختيار ابو علي النسفي **بالجماعة**
 احب واختار علما وثا انه في المنزل احب وهكذا قال في الذخيرة وهو
 يقتضى ان المذهب خلاف ما في الخاتبة وانه ترجيح منه الاختار في المذهب
 ومن هنا يعلم ما في كلام الشارح حيث ذكر ما نص في الفتح والبرهان ما
 يفيد ان قول قاضى خان ارجح وما استدلل به اي قاضى خان لا دلالة فيه
 على ما ذكره **فصل في بيان النوازل** نافله وهي في اللغة الزيادة وفي النسخ
 عبارة عن قرينة زائدة عن الفرائض والواجبات والسنن حمولى كقول في المذهب
 كلمة نافله ولا عكس يفيد ان السنن ولو مؤكدة من النوافل وسياتي في
 الشرح الصغير للمصنف في الكلام على التراويح وستة الفجر هل القيامة فيها
 لا نعم او ليس بل وزم ما يفيد حيث قال بعد نقل حكاية الخلاف في ذلك فلا
 يستثنى من جواز النفل جالسا بلا عذر شئ اذ هو كما تنص صرح بان السنة
 ولو مؤكدة من قبيل النفل واخرها على الفرائض لانها شرعت مكملات وتمام
 فكانت كالمتبع لها وقدم الوتر عليها لان الواجب مقدم على النفل وشرعية
 النفل الكائنة قبل الفرائض لقطع طبع التسيطاه قال قاضى خان وبودها

مطلب

الجهر بنفسه ان تمكن في الفرائض كما في الوتر من ادول الجماعة ومثله في حاشية
 جهر بالمعنى عن الجهر لا بد من ان يكون من غير تفصيل لا يلازم على ترك السنن
 حتى ان احد الموقدر ان لا يصح على الفرائض من غير تفصيل لا يلازم على ترك السنن
 انتهى وهذا بالنسبة لغير الانبياء عليهم السلام فان النوافل في جهرهم زيار
 الوتر جازية ثم روي جازية غير الجهر الخلل لا خلافة صلوة الانبياء عليهم السلام
 كما بخط شيخنا عن مظاهر الفرائض **سنة مؤكدة في ركعتان قبل الفجر**
 قالوا سنة الفجر لانها اقوى السنن حيث يكفر جاحدا ولا نها بنزلة الوتر
 عند البعض كذا ذكره ملايكن في وقوله حتى يكفر جاحدا استشكله العلامة
 القمي بما صرحوا به من عدم تكفير جاحدا الوتر بانه اجماع وغاية ركني الفجر
 ان تكون كالوتر فكيف يكفر جاحدا وانما بان المراد من الجهر في جانب الوتر
 جهره وجوبه لا اصله بخلافه في جانب ركني الفجر فان المراد به جهر اصل السنة
 فلا تنافي حتى لو انكر الوتر بنفسه كقولنا في رواية السيد الحموي ما نقله عن
 الشيخ فاسم في الالفاظ لا الكيفية من قوله ومن انكر اصل الوتر واصل الاصلية
 كقولك في ذكره مما يعكس على الجواب حيث قال وظاهر كلامه في الزيلعي انه لو انكر
 اصل الوتر لا يكفر انما كان لا يكفر بخلافه اصل الوتر على ما هو الظاهر من كلام
 الزيلعي فلان لا يكفر بخلافه اصل سنة الفجر بالاولى والى هذا يشير ما نقله الحموي
 عن المصنف من انه لو انكر سنة الفجر يحسب عليه ككفر انتهى فتلخص ان في
 التكفير بخلافه اصل من الوتر سنة الفجر لاختلافها عليه فلا شك ساقط من
 ويستغنى حينئذ عما سبق من الجواب فان قلت كيف لا يكفر بخلافه الوتر مع انعقاد

الاجماع على مشروعية قلت قال الزيلعي وانما لا يكفرها احد لانه ثبت بحجج الوحد
 فلا يبرى عن شهرته وما سبق من ان سنة الفجر بمنزلة الواجب عندنا لبعض شيوخ
 الى عدم جواز ادائها من قعوده وصريح في التنوير وشرحه ونصه وقيل بوجوبها
 فلا يجوز صلاتها قاعدا ولا راكبا اتفاقا بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها لعل
 صادر من جهة في الفتاوى بخلاف سائر السنن وتقتضي اذا كانت موصولة
 الباقي ولو صلى ركعتين تطوعا على ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع او صلى
 اربعا فوقع ركعتان بعد طلوعه لا يجزئ عن ركعتين انتهى لكن المفتي هو
 الاجماع كذا فيما علقناه على ملاكيس تنبيه ذكر الحلواني ان اقوى السنن
 الفجر سنة المغرب فانه عليه السلام لم يدعهما تسفرا ولا حضرا ثم انما يظهر
 فانها متفق عليها والتي قبلها فختلف فيها وقيل هي لفصل بين الاذان والاقامة
 ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر وذكر المحسن ان التي قبل الظهر اكد بعد
 الفجر زيلعي ونقل في البحر تصحيح عن الغفانية والنهاية مع ملا بانه وفيها عيب
 هو قوله عليه السلام من ترك الاربع قبل الظهر لم تنل ثوابها حتى وقيل الاربع
 قبل الظهر والركعتان بعده وبعد المغرب والعشاء كلها سواء يعني ان اتفاقا
 في كلام الزيلعي منافاة لانه قوله وذكر المحسن انه يقتضي ان مدار الخلاف على
 ان التي قبل الظهر هل هي اكد من سنة المغرب او سنة المغرب اكد منها
 ومقتضى التعليل بقوله فانها متفق عليها الخ كون التي بعد المغرب اكد
 من التي قبل الظهر والتي بعدها من غير خلاف واغا الخلاف في ان التي قبل
 اكد من التي بعدها والامر بالعكس لا مصل **وركعتا بعد الظهر وبعد المغرب**

١٦٠
 وبعد العشاء **واربع قبل الظهر وقبل الجمعة وبعد** والاصل فيه قوله عليه
 من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليله بنى الله له بيتا في الجنة درر
 ولا يخفى ان هذا لا يثبت برسنة الجمعة لانه عليه السلام بينها بقوله ركعتين
 قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب و
 ركعتين بعد العشاء كما في البرهان وغيره واما دليل سنة الجمعة فهو
 ما ورد من انه عليه السلام كان يتطوع قبل الجمعة باربعة وورد ايضا انه قال
 من كان منكم مصليا فليصل بعدها اربعا كذا في حاشية درر المرقف
 معزيا للكافي واشاد المؤلف بقوله بتسليمته الى ان حكم سنة الجمعة كما
 قبل الظهر حتى لو اداها بتسليمتين لا يكون مقننا بها اي على السنة
 وتكون نافذة كما في الجوهر وينبغي تقييدك بعدم العذر لقوله عليه السلام
 اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعا فان عمل بك شئ فصل ركعتين في المسجد
 وركعتين اذا رجعت انتهى **وندا** اي استحباب **اربعة** ركعات قبل صلاة
العصر وقبل العشاء وبعد وندب **ست** ركعات **بعد المغرب** قال الحلبي
 على المنية واختلف هل الاربع بعد الظهر والست بعد المغرب سوى
 المؤكدات او معها والظاهر الثاني لانه يصدق عليه انه صلى بعد الظهر
 والعشاء اربع وبعد المغرب ستا والركعتان في ضمن ذلك ومن هنا
 يعلم ان ملا ذكره اشارة من ان الست في المغرب غير الركعتين المؤكدتين
 وكذا في الاربع بعد الظهر الخ فالظاهر ان الست في كل اربع بعد العشاء
 والظهر بتسليمته او بتسليمتين حكى في الزهر عن بعض ائمة اختلاف علماء العصر

ثم ظاهر ما نقله عن الفتح من قوله ووقع عندي انه اذا صلاها اربعاً بعد الظهر
 بتسليمة او اثنين وقع عن السنة والمندوب سواء احتسب هو او آت
 منها او لا يقتضي انه بالخيار بين ان يؤديها بتسليمة او تسليمتين فاذا
 اختار اداها بتسليمتين لا مانع من تعيينه السنة في الشفع الاول
 والمندوبية في الثاني واعلم انه من الدرر وغيره بين ان يؤديها بتسليمة
 او تسليمتين او ثلاث قال الاول ادوم واشق ولهذا اختار الكمال و
يقصر في الجلوس الاول من السنة الرباعية المؤكدة وهي التي قبل الظهر
 والجمعة وبعدها على قراءة الشاهد فيقف على قوله واشهد ان محمداً عبده ورسوله
 ولا يصلي على النبي الا في القعود الاخير فان صلى على النبي في القعود الاول
 سجد لله سجدة ولتاخير الواجب عن محله وهو قيامه للشفع الثاني **ولا يأتي**
الركعة الثالثة بدعاء الاستفتاح كما في فتح القدير وهو الاصح لانها كانت
 اشبهت الفرائض ولهذا لا تبطل شفعتها ولا خيار الخيرة ولا يلزم كالالمهر
 بالانتقال الى شفع الثاني يعني اذا شرع في الرباعية المؤكدة فاجبر بالبيع
 فانقل الى الشفع الثاني فهو على شفعتها اذا طلب الاخذ بالشفعة على قول
 خروجه من الصلاة وكذا اذا خیرها الزوج فانقلت الى الشفع الثالث
 لا يبطل خيارها ولا يلزم كالالمهر اذا انقل الى الشفع الثاني بعد ان دخلت
 عليه الزوجة وهو في الشفع الاول ما لم توجد الخلوة الصحيحة الخالية من
 الموانع بعد سلامه من تلك الصلاة بخلاف الرباعية **المندوبة** فانه يصلي على
 النبي في الجلوس الاول ثم يأتي بدعاء الاستفتاح اذا قام الى الشفع الثاني

وقيامه ان يتعوذ ايضا كما في الفتح وبالقيام الى الشفع الثاني يلزم كال
 المهر وشق شفعته ولا يبقى على خيارها قال الشارح نافلا عن شيء
 المنية ان مسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين من
 الائمة وانما هي اختيار بعض المتأخرين انتهى وبترك القعود على رأس
 الثانية لا يثنى ولا يتعوذ في الثالثة **واذا صلى نافلة اكثر من ركعتين**
 كاربعة فاتها ولم يجلس الا في آخرها صح استحسانها لانهما من صلوة واحدة
 لان التطوع كما شرع ركعتين شرع اربعاً ايضا والقياس فسادهما
 وبه قال زفر وهور وآية عن محمد وفيها **الغرض الجلوس آخرها** واعلم
 ان الزيلعي علل عدم الفساد استحسانا بترك القعود على رأس الركعتين
 عند الامام وابي يوسف بقوله لان التعوذ انما افترض للخروج فاذا
 قام الى الثالثة ولم يقعد تبين ان ما قبلها لم يكن او ان الخروج قال
 وكذا الست والثمان في الصحيح لكن في المهر الاصح الفساد وقياساً
 واستحساناً لو صلى ستاً او ثمانية بقعدة **وكذا الرواية على اربع بتسليمة**
في نفل التهار باتفاق الروايات لانه لم يرد انه عليه السلام زاد
 على ذلك ولولا الكراهة لزاد تعليماً للجواز وكذا قالوا وهذا يفيد انها
 تحريمية نهو **وعلى ثمان يسد** لانه عليه السلام لم يرد عليه ولولا الكراهة
 لزاد وهذا مذهب الامام واما عندهما فلا يزيد بالليل بتسليمة واحدة
 على الركعتين زيلعي وقوله فلا يزيد الخ اي من حيث الافضية والا
 فالزيادة عليها لا تكو اتفاقاً كما في حاشية الدرر للمؤلف ثم ما جرك

عليه المصنف من كراهة الزيادة على ثمان ركعات ليلًا بتسليمة خلاف الأصح
ففي الزيادة عن المبسوط الأصح عدم كراهة الزيادة لما فيها من وصل
العبادة ثم رأيت في حاشية الدرر للمؤلف عن الشيخ زبياني في البدائع
تصحح السرخصي عدم الكراهة وقال الصحيح أنه يكره انتهى فقد اختلف
الصحيح **والأفضل فيهما** أي الليل والنهار **عند** الإمام الأعظم
حينئذ ورباع غير منصوف للموصف والعدل لأنه معدول عن أربعة
كثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة عيني **وعندهما** **الأفضل في الليل** **مثنى**
مثنى **ويصح** اتباع الحديث كما في المعراج ورده الشيخ قاسم بما استدله
المتأخر للإمام من أن الأربع تزحمت لكونها أكثر مشتقة على النفس وقد
قال عليه السلام إنما جرت على قدر نصيب وقوله عليه السلام في حديثه
مثنى يحتمل أن يراد به شفع لا وتر نهرو والخلاف في غير التراويح والسنن المؤكدة
جوزي **وصلاة الليل** **الأفضل** بقوله تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع ثم قال
تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين وقال عليه السلام من طالق
الليل حفف الله عنه يوم القيمة **وطول القيام أحب من كثرة السجود**
بقوله عليه السلام أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام وطول القيام
تكثر القراءة وبكثرة السجود تكثر التبسيع والقراءة أفضل عيني وفي حاشية
المؤلف معزيا للبحر اختلف النقل عن محمد فنقل الطحاوي عنه في شرح الآثار
هنا وصح في البدائع ونقل في المجتبى عنه أن كثرة الركوع والسجود أفضل
بقوله عليه السلام عليك بكثرة السجود وقوله عليه السلام أقرب ما يكون العبد

من ربه وهو ساجد ولأن السجود غاية التواضع والعبودية قال
في البحر والذي يظهر أن كثرة الركعات أفضل من طول القيام وذكر وجه
وهو مخالف لما ذكره ألواني حيث قال في تفسير قوله طول القيام أولى من
كثرت السجود أي الركعات بطول القيام أفضل من أربع ركعات بطول
انتهى وهل طول قيام الآخر من أفضل كالقارئ له در ومثل في النهرو
يمكن أن يفوق بينهما بأن أفضلية طول قيام القارئ إنما هو باعتبار كثرة
طول القراءة فيه وهي معدومة في حق الآخر فغلب هذا ينبغي أن يكون كثرة
الركوع والسجود في حقه أفضل من طول القيام **فصل في تحية المسجد**
وصلاة الفجر وأحبها للبياتي من تحية المسجد تحية رب المسجد
ركعتين قبل الجلوس لأن المقصود التقرب إلى الله تعالى لا إلى المسجد لقوله
عليه السلام إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين وقد حكى
الاجماع على سنيتها إلا في الأوقات المكروهة فإنها تكراهية وإذا تكرر دخوله
في كل يوم يكفيه ركعتان لها في اليوم ولا تسقط بالجلوس حتى لو دخل
الحكم أن شاء صلى عند دخوله أو عند انصرافه لأنها تعظيم المسجد ففي
أي وقت وجدت حصل المقصود **وأداء الفرض ينوب عنها وكل صلوة**
إذا ما عند الدخول بآية التحية وقال في البغية دخوله المسجد بنية
الفرض لا فداء ينوب عن تحية المسجد وإنما يومئذ إذا دخل بها فغير
الصلوة كذا في حاشية الدرر للمؤلف وفي قوله لغير الصلوة إشارة إلى
أنها لا تسقط بالطواف وبه صرح في النهج حيث قال ويقدم الطواف

عليها وفي الدر عن الضياء معزى للقوت من لم يتمكن منها الحديث وغيره
يقول ندب كل ما من التيسر الا ربع اربع انتهى وهي سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر **وندب ركعتان بعد الوضوء قبل جفائه**
كما في حاشية الدر المؤلف معزى للمواهب وكذا ندب ركعتا السفر **والفرد**
منه **وندب ربع فصاعدا في الضحى** يشير الى ما في النهر من ان صلاة الضحى
اربع او ثمان او اثني عشر قال واوسطها افضلها وقيد في الدر بما اذا
صلى الاكثر بسلام واحدا ما لو فصل فكلما زاد فهو افضل كما افاده ابن حجر
في شرح البخاري ثم ما ذكره في النهر من ان اقلها اربع مخالف لما في الدر
من ان اقلها ركعتان ووقفها بعد الطلوع الى الزوال ووقفها المختار بعد
ربع النهار ومن المندوبات **صلوة الليل** حثت السنة الشريفة عليها
كثيرا واذا رأت ان فاعلها اجر عظيم ففيها ما في صحيح مسلم مرفوعا فضل
الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وافضل الصلوة بعد الفريضة صلاة
الليل وروى الطبراني مرفوعا لا بد من صلاة بالليل ولو حلب شاة واكان
بعد صلاة العشاء فهو من الليل انتهى وهو يفيد ان هذه السنة تحصل
بالتنفل بعد صلاة العشاء قبل النوم بحر وقد تردد في فتح القدير في صلاة
التهجدها هي سنة في حقنا امر تطوع وفيه كلام للحلي في اخر شرح المسنة
ومن المندوبات **صلوة الاستخارة** وكان الفرق بين صلاة الاستخارة و
ركعتان وبين صلوة الحاجة وهي اربع وقيل ركعتان وفي الحاوي انها
اثني عشر بسلام واحد ان الاستخارة لما يفعل في المستقبل والحاجة لما

نزل به نهر وكيفيه صلاة الاستخارة اذا دعا امرأ ان يركع وكعتين ويقول
اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واستشرك من فضلك
العظيم فان تلح تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم هذا الامر خير لي ديني ومعاشي وعاقبة امري اوقال عجل
امري واجله فاقدري لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر
شر لي فدينني وذنيبي وعاقبة امري اوقال عجل امري واجله فاصرفه
عني واصرفني عنه وقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به وبسنتي حاجته
رواه البخاري وغيره وهل الرواية في الدال من قوله فاقدري لي بالكسر
او يجوز ضمها وفتحها وكسرها نظرا لقوله في القاموس والفعل كضرب
ونصر وفتح وفتح اجاب سرى الدين افندي بان معنى قوله عليه السلام
فاقدري لي اقضولي وهيئة كما افصح عنه ابن الاثير في النهاية والمشموع
لغة في ما مضى فاقدري لي بهذا المعنى فتح الدال وفي مضارعة كسرهما
فقط واما الوجه الثالث فهي لفعل القدر ونحوها بمعنى اليسار
والقرة كما يعلم بتأمل عبارة القاموس فظهر ان بحسب اللفظ يجوز
ان يقرأ بكسر الدال وضمها فقط واما بحسب الرواية ففي مطالع الانوار
وقوله واقدري لي الخير حيث رآته بالكسر ضبطه الاصيلي وبالوجهين
ضبطه غيره ومراده بالوجهين الكسر وضم كما يعلم من سياق كلامه انتهى
تمة معنى قوله ان كنت تعلم الخ اي ان كان هذا الامر خير لي فاقدري لي
ولا فاصرفه عني فالشك بالنسبة له هو لا بالنسبة لعلم الله تعالى

عن ذلك وندب صلاة الحاجة وهو ربيع وقيل ركعتان وقد معنا عن الحارثي
 انها اثني عشر بسلام واحد عن عبد الله بن ابي نجر قال قال صلى الله عليه وسلم
 من كانت له حاجة الى الله تعالى او الى احد من بني آدم فالتبوضا وتحسن الوضوء
 ثم ليصل ركعتين ثم لينسج على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ثم ليقل لا اله الا الله الحكيم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم
 الحمد لله رب العالمين اسئلك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك
 والغنيمة من كل بر والسلمة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الى غفرت ولا همما
 الا فرجته ولا حاجة لك فيها رضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين ومن رآه
 اللهم اني اسئلك واتوجه اليك بنبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 يا محمد اني توجهت بك الى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم
 في وندب احيا لي في العشر الاخير من رمضان وليتي العيدين وليالي عشر
 ذي الحجة وليلة النصف من شعبان ويكون الاجتماع على احيا ليلة
 من هذه الليالي المتقدم ذكرها في المسألة واعلم ان ما ذكره العلامة
 ملائكة من قوله ولا يصلي تطوع بجماعة الا في قيام ومضاه يقيد
 باطلاقة الكراهة لا تنفي بالنذر وهو جواب الحارثي حيث سئل
 عنها بما نصه ان جماعة نذروا صلاة التسابيح فهل اذا رآها جماعة
 تنفي الكراهة لخروجها بالنذر عن النفل وهل صلاة التسابيح كصلوة
 الرغائب وصلوة البراءة وخوها في عدم مشروعيتها بجماعة وهل قوله
 في الاشباه يكره الاقضاء في صلاة الرغائب وصلوة البراءة وليلة القدر

الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بجماعة يفيد ان الكراهة تنفي
 بنذرها ام لا فاجبت بما نصه صلاة التسابيح بجماعة مكروهة ولو بعد
 النذر اخذ ما ذكره في الحارثي لقد سئيت حيث قال ولا يصلي تطوع بجماعة
 غير التراويح وما ورد من الصلوات في الاوقات الشريفة كليلة القدر
 وليلة النصف من شعبان وليالي العيد وعرفة والجمعة وغيرها فليصل
 فإذ انتهى لان قوله وغيرها شامل لصلاة التسابيح والجماعة فيها غير
 مشروعة ولو بعد النذر لان التمهيد عن التطوع بجماعة في غير التراويح
 شامل لما لو كان بعد النذر به صريح البراءة حيث قال بعد كلامه وعن هذا
 كره الاقضاء في صلوة الرغائب وصلوة البراءة وليلة القدر ولو بعد
 النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بجماعة مقتديا بهذا الامام لعدم
 امكان الخروج عن العهد الا بجماعة ولا ينبغي ان يتكلف ما لم يكن في الصلوة
 الاول كل هذا التكلف لا فائدة امر مكروه وهو اداء النفل بجماعة على سبيل
 التداي انتهى فتحصل ان التطوع بجماعة في غير التراويح يكره اذا كان
 على سبيل التداي وان الكراهة لا تنفي بالنذر في صلوة الرغائب
 وصلوة التسابيح وخوها لما علمت من شمول كلام الحارثي وعلما قال في
 البحر بعد نقل كلام الحارثي ومن هذا يعلم كراهة الاجتماع على صلوة الرغائب
 التي تفعل في رجب في اول ليلة الجمعة منه وانها بدعة وما يمتثل اهل
 الروم من نذرها لخروجها عن النفل وكراهة فباطل الحج واعلم ان الضمير
 في انها بدعة يرجع للجمعة التي دل عليها بالاجتماع والمراد من بطلان بطلان

كون النذر فيها ينفي كراهة الاجتماع عليها والآ فالصلوة في نفسها مشروعة
بصفة الانفراد والافتداء فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على سبيل التداي
واعلم ان الكراهة في حق الامام مقيدة بما اذا نوى ما منهم فلو شرع هو
ولم ينو الامامة فافتدوا به فلا كراهة على الامام قال في الدر وفي الفتاوى
لو لم ينو الامامة لا كراهة على الامام انتهى واعلم ان كلام الاشياء ما خوذ
من كلام البرازي ولو نقل العبارة بومتها ولم يحدف منها قوله ولو بعد النذر
لا يستفاد كلامه لان حذف يومهم ان كراهة الجماعة في صلاة الرغائب ونحوها
مقيدة بعد النذر وليس كذلك لان قوله الا اذا قال نذرت كذا كراهة الخ
ليس مستثنى من كراهة الافتداء في صلاة الرغائب ونحوها بل مستثنى من
محدوف وهو كراهة الجماعة في النفل في غير التراويح اذا كان على سبيل
التداي دل على هذا كلام البرازي فاستفاد من كلام البرازي ان الكراهة
لا تنفي بالنذر في صلاة الرغائب واخواتها كما لصلاة في الليالي التي ذكرها
المصنف بقوله وندب ليالي العشرة الاخير من رمضان الخ بخلاف
غيرها من التوافل الغير الموقفة بتلك الاوقات الشريفة وعليه حمل ما
في الاشياء ولو لم يحدف ما ذكره البرازي لا تنفي الإيهام والحاصل
لا خلاف في كراهة الجماعة في التوافل في غير التراويح كما انه لا خلاف ايضا
في ان الكراهة مقيدة بما اذا كانت الجماعة على سبيل التداي على ما يظهر من
كلامهم فاني الزيادة من قولهم التطوع بالجماعة في غير رمضان يكون وفلا
في الليل والنهار اجزا انتهى بحج تقييده بما اذا كان على سبيل التداي

وغيره خاف ان قوله ولو فعلوا في الليل والنهار اجزا هم ليس فيه كبر فائدة
لان التعبير يمكن يفيد الاجزاء واعلم انه اختار بقوله في غير رمضان عن
التراويح والوتر على القول بان نفل ولو جبر به لكان اول دفعه لا يهمل ان
التطوع بالجماعة في رمضان لا يكره ولو غير التراويح والوتر وليس كذلك
وما في المحيط من قوله لا يكره الافتداء بالامام في التوافل مطلقا نحو ليلة القدر
والرغائب وليلة النصف من شعبان ونحو ذلك كصلوة التراويح لان
ما رآه المؤمنون المسلمون حسنا فهو عند الله حسن انتهى صوابه بكونه لا
فتداء بالامام في التوافل الى آخره بحدف لا التافئة يعني اذا كان على سبيل
التداي ويراد بالتوافل خصوصا ما ورد من الصلوات في الاوقات
الشريفة ونحوها لا مطلق النفل والقربة على هذه الارادة قوله نحو ليلة
القدر الخ ويفسر الاطلاق في كلامه بما اذا كان نذرها املا وقوله كصلوة
التراويح فيكون قوله لان ما رآه المسلمون الخ تعليل لعدم كراهة
الافتداء بالامام في التراويح فهو اشارة الى ما نقل عن السلف من التوافل
على الجماعة في التراويح فهو اشارة الى ما نقل عن السلف من التوافل
من مجموع كلام الحاوي والبرازي كراهة الجماعة في صلاة التسابيح ونحوها
ولو بعد النذر فكذا يستفاد هذا ايضا من كلام المحيط بعد ما علمت
من التصويب اذ الطائفة الكراهة شاملة لما اذا كان بعد النذر حيث
كانت الجماعة على سبيل التداي كما ان قوله ونحو ذلك شامل لصلوة
التسابيح ايضا بقي ان يقال ظاهر قول البرازي والاشياء الا اذا قال

نذرت كذا ركعة الخ ان النذر وجد من المقتدى فقط دون الكمام وهو كذلك والا يلزم ان يكون اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز صريح به البرازية ايضا ونصه قبيل ما سبق شرعا في نفل واقتداء احدهما بالآخر في القضاء لا يجوز لا اختلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز انتهى والظاهر ان المواد من عدم الجواز عدم الانقضاء لعدم الحل بدليل التعليل الذي ذكره اعني اختلاف السبب ولان نذرها نفل في حق الآخرين قيل يلزم على ما سبق من ان النذر وجد من المقتدى لامن الامام بناء القوي على الضعيف قلت بناء القوي على الضعيف كما يمنع حيث كانت القوة ذاتية اما اذا لم تكن كما هنا فلا نهى عرضت بالنذر ومن هنا قال الحلبي النذر كالنفل واعلم ان الحامل للإطالة الكلام في الجواب عن هذا السؤال ما رايته لبعض من تصد بغير حق من حنفية هذا العصر مما لا يليق ان يسمع فضلا عن ان يكتب **فصل في صلو النفل بسا والصلوة على الله وقصودة الماشي مجوز النفل قاعدا مع القدرة على القيام** اطلقه فشمع التراجع اذا اصح فيها الجواز كما في الخلاصة وسنة الفجر ايضا فغيرها بالجواز اولى قيد بالقاعد لان تنفل المضطجع بلا عذر غير صحيح فهو ويضالفة ما في الفجر حيث نفل عذ قاضي خان ان سنة الفجر لا يجوز اذا وها قاعدا من غير عذر على الاصح بخلاف التراجع والفرق ان سنة الفجر مؤكدة لا خلاف فيها والتراجع في التاكيد ونها انتهى ومن هنا يعلم ان الترجيح قد اختلف خلافا لما

مطلب

يفهم

يفهم من قول المصنف في شرحه الصغير وعلى غير المعتمد يقال الاستة الفجر لما قيل بوجوبها وقوة تاكدها والا التراجع على غير الصحيح لان الفجر جوازها قاعدا من غير عذر فلا يستثنى من جواز النفل جالس بلا عذر شيء على الصحيح الخ اذ قوله فلا يستثنى من جواز النفل جالس بلا عذر شيء على الصحيح يفيد ان القول بتجتم القيام في سنة الفجر وفي التراجع غير مرجح وليس كذلك ولكن له اجرو نصف القائم الامن **عذر بقدره** في المختار واحترز بقوله في المختار عما قيل يفعد مرعفا وقيل محتبيا وكيفية ان يجلس على اليديه وينصب ركبتيه ويشد ساقيه الى نفسه بشيء يحيط من ظهره عليهما شرح المنية الصغير للحلي وفي قوله كما لم يشهد اشارة الى انه لا يضع يمينه على يساره تحت سترته لكن صرح في كتاب سياة الدنيا والدين بانه يصنع واياه يشير قولهم ان القعود كالقيام وفي النهي جعل ما ذكره المصنف مذهب من فرموا عن الامام ونقل عن الخ ائليت انه عليه الفتوى وقال بعده ولا خلاف انه اذا جاء او ان الشاهد يجلس كذلك سواء سقط القيام بعذر اولى وفي التجنيس لا فضل ان يقوم فيقرأ شيئا ثم ركع ولو لم يقرا ثم ركع جاز ولو لم يستوقا ثم ركع لا يجوز لانه ليس ركوع قائم ولا قاعد وقوله في النهي ولو لم يقرا ثم ركع محمول على ما اذا قرأ قاعدا ثم قام فركع **وجاز انما قاعدا بعد افتتاحه** قائما بلوكواهم **على الاصح** فما في الدرر من انه اذا شرع فيه قائما كره ان يقعد مع القدرة على القيام ضعيف وهذا اي جواز انما من قعود بعد ما

افتتح من قيام مذهب الامام خلافا لها قياسا على مسئلة النذر فكما ان الله
لا يخرج عن عهده ما لزمه بالنذر الا بالقيام فكذا ما شيع فيه قائما وله
ان الوجوب في النذر باسم الصلاة وهي تنصرف الى الاركان من القيام
والقراءة والركوع والسجود اما الوجوب فيما شيع فيه فبالتحريمية وهي لا
توجب القيام بل يلقى فعل هذا الفرق في لزوم القيام في النذر بين ان يلزم
نصا ام لا واختاره الكمال في رد ذكره عن المحيط ان لم يلزم القيام
نصا لا يلزمه وقال في الاسلام انه الصحيح **وتيفل رابعا خارج المفسر**
مومينا الى اى جهة توجهت دأبته اى ينفل رابعا خارجا بل لا يشترط قبله
ابتداء مطلقا سواء قدر على النزول او لا وسواء كان مسافرا او مقبلا
خرج لحاجته وسواء كان على سرجه قدرا او لا وسواء كان المكان الذي
خرج اليه قريبا او بعيدا وقبل ان كان في موضع الجلوس والركابين قدر اكثر
من قدر الدرهم لم يخرج والصحيح انه يجوز وقبل ان يخرج من مصوره فسخان
يتطوع على دأبته ولا يجوز في المصروع عند اى حنيفة وعند محمد يجوز وبكره
وعند ابي يوسف يجوز ان يتيفل رابعا في المصروع من المسلمين وبني يثزول
اذا افتتح التطوع رابعا ثم نزل بنى لان تحريمية الركب انعقدت مجوزة
للكوع والسجود بواسطة النزول فكان له الايماء وخصه والركوع و
السجود بان ينزل فيركع ويسجد عزمية هكذا ينبغي ان يفهم كلامه في قوله
دل على هذا ما ذكره الكمال حيث ارتكب لتاويل في كلام الهداية بتقدير النزول
قائل وان اريد وهو ركب اى وان كان المراد من قوله فكان له الايماء وخصه

والركوع والسجود عزمية وهو ركب بدون تقدير النزول بان يركع ويسجد
على الاكاف منعنا كون الاجزاء بهما بل بالايماء الواقع في ضمنهما فيلزم
الحكم بالخروج عن العهدة قبل وصول رأسه الى الاكاف فلو يقع بهما اتم
اى فلا يقع الاجزاء بالركوع والسجود بل الايماء الموجود في ضمنهما لا ركونا
يعنى اذا افتتح النفل فاذلا لم يركب لا يبنى لان تحريمية انعقدت موجبة للركوع
والسجود فلا يجوز ترك ما التزمه من غير عذر بل يلقى وما قبل في الفرق من
ان النزول على قليل بخلاف الركوب وعليه يقتصر العيني منعه في النهي عن الغنى
بانه لو رفع ووضع على السراج لا يبنى مع ان العمل لم يوجد انتهى جاء الائمة
على الدابة ولو بالانوار والراية المؤكدة وغيرها حتى سنة الفجر **وعن ابي حنيفة**
رحمته الله ينزل الركاب بسنة الفجر لانها اكد من غيرها وهذه الرواية
بحزم العلامة ملا مسكين حيث قال والمراد بالنفل غير سنة الفجر لانها لا يجوز
قاعدة ولا رابعا بل عذر انتهى **وجاز للتطوع الاكاف على شئ كعصى ومطاطة**
وخادم ان يقب لانه عذر كما جاز ان يقعد بلا كراهة وان كان الاكاف بغير عذر
كراهة في الاظهر لا ساء الادب بخلاف القعود بغير عذر بعد القيام كما قد مناه
ولا يمنع صحة الصلوة على الدابة بخا سنة عليها ولو في السراج او الركابين
الاصح خلافا لمن قال ان كان في موضع الجلوس والركابين بخا سنة اكثر من
الدرهم لم يجوز ولا تصح صلتى الماشي بالاجماع لاختلاف المكان والمراد اجماعا
المتناقص في صلوة الغرض والواجب على الدابة والمحل لا يصح على
الدابة صلاة الغرض ولا الواجبات كالوتر والمندور والعدين

واعلم ان عدم جواز المنذور على الدابة قول واحد واما عدم جواز ادائه
من فعود فعلى احد قولين فيه اذا لم يلزم القيام نصا قال في النهي حتى لو
لم ينص عليه لا يلزمه في الصحيح كما في المحيط وقال في الاسلام انه الصحيح من الجواب
وقيل يلزمه واختاره في الفتح ولا قضا ما شرع فيه فلا فاسد وهو
باطلة شاملة لما لو شرع فيها من فعود ولا صلاة للجنازة ولا سجنه لا
تليق آيةها على الارض لا لزوم خوف نص على نفسه او دابة
او ثيابه لو نزل ولم تفعله رفقة وخوف سجع على نفسه او دابته و
وجود مطروطين في المكان يغيب فيه وجهه والذى لا دابة له يصلي قائما في الطريق
بالايمان وجمع الدابة وعدم وجدان من يركبه لعجزه بالاتفاق فلا يلزم
الاعادة بعد زوال العذر واذا وجد العاخر عن الركوب معين يكون قائما
عندهما لا عند تمة صلى المكتوبة ونحوها من الواجب والمنذور على الدابة
لعذر من لا عذر التي تقدمت يوقفها ان قدر والافق سبورها تبوهم ان
قدروا لا فبدونه ذكرها في منية المفتحة صلاة المكتوبة على الدابة وذكر
في الدرر معربا لقاضيها ان اذا صلى على الدابة بعد ان لم يقدر على ايقافها
جاز الايمان عليها وان كانت لتسير وان قدر لم يجز لاختلاف المكان بسبورها
قال وفي القنية اذا سيرها راكبها لا يجزئ به الفرض ولا التطوع والصلاة
في المحل على الدابة كالصلاة عليها في الحكم الذي علمته سنو كانت سائرة او واقفة
يعني ان كان له عذر منعه من النزول فصلى في المحل والدابة لتسير لعدم
قدرته على ايقافها بنفسه ولا بغيره صحت صلاة اتفاقا وكذا ان عجز عن

ايقافها بنفسه وامكنه ايقافها بغيره فكذلك عند الامام خلافا لها ولو حمل
تحت المحل خيشة حتى بقي قراره الى الارض كان بمنزلة الارض فصح الفريضة
فيه قائما لا قاعدا بالركوع والسجود وهذا وان اطلق المصنف
يحمل على ما اذا امكنه القيام فصل في الصلاة في السفينة صلاة الفرض
وهي جارية قاعدا بلا عذر صحيحة ولو مع القدرة على الخروج منها عند حصة
بالركوع والسجود لكن القيام فيها والخروج ان امكنه فضلا لا بعد من شدة
الخلاف وامكن لقلبه وقال لا يمنع الامن عذره وهو الاظهر والعذر كونه
الواسع وعدم القدرة على الخروج لان القيام من الاركان لا يسقط الا بعد
وله ان دوران الواسع فيها بالقيام غالب والغالب كالمحقق ولا يجوز
فيها بالايمان اتفاقا لفقد المبيع حقيقة وحكما والمربوطة في لغة البحر وحركتها
الرجح شديدا كالسائرة في جواز الصلوة فيها من فعود عند الامام
خلافا لها والاي وان لم تحركها الرجح شديدا فلو اوقفها بالشط على الاصح
فانه كانت مربوطة لا تسير فصح الصلاة على الدابة على الصحيح
خلافا لمن قال انها ايضا على الخلاف فان صلى في المربوطة قائما وكان شئ
من السفينة على قرار الارض صحت الصلاة والا فلا يصح على المختار الا اذا
لم يمكن الخروج بقى ان يقال ظاهر قول المصنف وان كانت مربوطة بالشط لا يجوز
صلوة قاعدا بالاجماع على الصحيح جواز الصلوة قائما مطلقا استقرت على الارض
املا وهو ظاهر ما في الهداية وغيرها كما في النهي وصرح في الايضاح بمنعه اذا لم
مستقرة حيث امكنه الخروج المحاقا لها بالدابة قال المحرم الشيخ شاهين في

في رسالة له ومأقوله في الايضاح لما وقف على نصيبه لا حد بل هو ضعيف و
المعتمد الاطلاق واقول قول المصنف والآي وان لم يستقر منها شيء على الاثر
لا تصح الصلوة فيها على المختار صريح في توجيهه وكذا رجمه في البحر حيث قال
واختاره في المحيط والبدائع وكذا العلامة الحموي حين سئل عن جواز الصلوة
في السفينة مع امكان الخروج منها فاجاب بعدم الصحة على ما عليه المحققون
ويؤيد المصلي فيها السفينة الى القبلة عند افتتاح الصلوة وكلها استدارات
السفينة عنها يتوجه اليها في خلال الصلوة وان عجز ميسر عن الصلوة حتى
يقدر على الاستقبال **الى ان يتمها مستقبلا** ولوترك الاستقبال لا يجزئ في قول
جميعا **فصل في صلاة التراويح** جمع ترويجة وهي في الاصل ابطال الركعة
وفي شوع اسم لاربعة ركعات مخصوصة فعلى هذا تكون الاضافة في صلاة
التراويح ببيانها وفي المغرب سميت ترويجة لاستراحة القوم بعد كل اربع
ركعات فعلى هذا تكون الترويجة اسم لتلك الصلوة المسماة التي تستراح
فاضيفت الصلوة اليها للاختصاص ويمكن ان يقال ان الترويجة اسم
لتلك الركعات الاربعة كما ذكرنا ونسيتها بها مأخوذ من قوله عليه السلام
ارحنا بالصلوة يا بلال حموي وفي حاشية الدرر للمؤلف معزيا للكمال نصه
وقيل سميت بذلك لاعتقابه داحة الجنة **التراويح سنة** اي مؤكدة باجماع
الصحابه ونازكها مبتدع غير مقبول الشهادة كذا في فتاوى اللجنة وفي حاشية
درر للمؤلف الذي فعله عليه السلام بالجماعة احدى عشرة بالوتر واروى
انه كان يصلي في رمضان عشرين سوى الوتر ضعيف والعشرون ثبت

مطلب

بالجماع

باجماع الصحابة الخ وما في الدرر من انه واظب عليها الخلفاء الراشدون
تبع فيه صاحب الهداية وقال الكمال هو تغليب ذلك ونقل عن كلهم بل عن
عمر وعثمان وعلى وذكر الزيلعي انه عليه السلام بين العذر في ترك المواظبة
عليها بالجماعة وهو خشية انه تكب علينا واعترض باننا كيف نجشئ ان
تكب علينا وهو عليه السلام قد آمن من الزيادة بقوله سبحانه وتعالى ليله
الاسواحين افترضت الصلوات الخمس لا يبدل لقول لدى واجيب بان
المنوع زيادة الاوقات ونقصانها لا زيادة عدد الركعات ونقصانها
الا ترى ان الصلوة فرضت ركعتين فاقرت في السفر وزيدت في الحضر
شيخنا عن الشبلي **على الرجال والنساء** وقال بعض الروافض سنة الرجال وروى
النساء وقال بعضهم سنة عمر وعندها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ملايين لقوله عليه السلام ان الله تعالى فرض عليكم صيامه وسن لكم قيامه كذا
في الكافي وشارف كتاب الكراهية من البرازية الى انه لو قال التراويح
سنة عمر كقولنا استخف به وهو كلام الروافض انتهى وفيه نظر فقد
صرح في كتب من المنداولات المقبرة بانها سنة عمر لان النبي صلى الله عليه
واله وسلم لم يصلها عشرين بل ثمانيا ولم يواظب على ذلك وصلها
عمر بعشرين ووافقه الصحابة على ذلك ودعوى الاستخفاف في
حيز المنع حموي **وصلاتها بالجماعة سنة كفاية** اما نفس الصلوة في سنة
على الاعيان ذيلعي حتى لو اقامها البعض في المسجد بالجماعة وباقي
اهل المحلة اقامها منفردا في بيته لا يكون تاركا للسنة لانه روى

عن ايراد الصحابة التخلّف كذا ذكره الشارح وقال العلامة ملا يكن
وعن ابي يوسف من قد ران يصلي في بيته كما يصلي مع الامام فالصلوة
في بيته افضل الخ والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة
في المسجد فضيلة اخرى در وقتها بعد صلوة **العشاء** قبل الوتر وبعد
وقبل بين العشاء والوتر وصححه في الخلاصة ورجحه في غاية البيان
بان الحديث ورد كذلك وكان ابي يصلي بهم التراويح كذلك في الجوامع
على ان وقتها ما بين العشاء الى الفجر حتى لو صلاها قبل العشاء لم يحز
ولو صلاها بعد الوتر يجوز ملاسكين قال في البحر وصححه في الهداية والخ
والمحيط **ويصح تغليم الوتر على التراويح** وتأخيرها عنها وهو افضل حتى
لوتبين فساد العشاء دون التراويح والوتر اعادوا العشاء في
التراويح دون الوتر عند ابي حنيفة لوقوعها نافلة مطلقة بوقوعها
في غير محلها هو الصحيح قال الشارح وقال جماعة من اصحابنا منهم
اسماعيل الزاهد ان الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعدها وقبل الوتر
وبعد لايتها قيام الليل انتهى قال في البحر وله من صححه **ويصح تأخير التراويح**
الى قبيل ثلث الليل او نصفه واختلفوا في اداها بعد النصف قال بعضهم
يكروه لانها تبع للعشاء والصحيح انه لا يكره ولهذا قال المصنف **ولا يكن**
تأخيرها الى ما بعد على الصحيح لانه افضل صلاة الليل احره واعلم ان كراهة
المنفية في كلام المصنف في كراهة التحريم فلا ينافي بثوب كراهة التنزيه
يدل عليه قوله في الشرح ولكن الاحبان لا يؤخروا التراويح الى خشيّة الفوات

وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات بين كل ركعتين تسليمة فلو صلوا
اربعا بتسليمة فان لم يفقد ثابت عن واحدة في الصحيح قال الزاهد
وعليه الفتوى وان فقد فعن اثنين على ما عليه العلامة وعن هذا قال في المحيط
لو صلاها كلها بتسليمة واحدة اجزأت عن الكل في الاصح وهل يكره ففي
منية المصلي لا يكره والصحيح انه مع التعمد يكره كما في الخزانة قال الحلبي
يستحب الجلوس بين كل اربع ركعات بقدرها وكذا يستحب الجلوس بقدرها بين
الخامسة والستة المتوارث عن السلف وهكذا روى عن ابي حنيفة **وسن**
ختم القرآن فيها اي التراويح مرة في الشهر **على الصحيح** بان يقرأ في كل ركعة عشر
آيات اذا ركعات الشهر ستائة واثني الف سنة الا في شيء فاذا قرأ
في كل ركعة عشرا يحصل الختم وفي المحيط اذا ختم في التراويح مرة ثم لم
يصل التراويح بقية الشهر يجوز من غير كراهة لان التراويح ما شرعت
لحق نفسها بل للختم فيها وقد حصل ملاسكين نعمة جميع آيات القرآن
ستة الاف وستائة وستة وستون اية الف وعده والف وعيده
والف اتم والف اتم والف قصص والف خبر وخمسمائة حلال وحرام
ومائة دعا وشيخ وستة وستون ناسخ ومنسوخ تشبى عن كعشا
وان مل به اي يختم القرآن القوم **وقادر ما لا يؤدى الى تنقيهم في المختار**
وفي المجتبى والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بشدة آيات قصار و
اية طويلة كيلا يملأ القوم ويلزم تعطيلها وهذا احسن فقد روي الحسن
عن الامام انه لو قرأ ذلك في الفرض بعد الفاتحة فقد احس لم يسي فافظنه بغية

ولا يترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل تشهد منها ولولم
 القوم على المختار ولا نهى سنة مؤكدة عندنا وفرض عين عند الاماء
 الشافعي فيحناط وكذا لا يترك التناء في افتتاح كل شفيع ولا تبسيع الركوع
 أي ادعية التشهدان من القوم ولا تقضي التراويح بفونها لا منفردا ولا جماعة
 لان القضاء من خصائص الواجبات وان قضاها كانت نفلا مستحبا
 كذا ذكره الشارح وقوله وان قضاها الخ أي منفردا اما جماعة فينبغي
 الكراهة اذا كان على سبيل النداء انتهى **باب الصلوة في الكعبة** وهي
 البيت الحرام سميت بذلك اي بالكعبة لتربيعها وقيل ولشئونها
 وهي عندنا اسم للبقعة المعينة سواء كان هناك بنا او لا وعند
 الشافعي اسم للبناء والبقعة حموى عن البرجند **صح فرض ونفل فيها**
 لان الواجب استقبال شطره لا استيعابه زيلعي قال في البدائع ولا
 الواجب استقبال جزء من الكعبة غير عين وانما يتعين الجزء قبله
 بالشروع والتوجه اليه ومتى صار قبله فاستند بأرؤ في الصلاة من غير
 ضرورة يكون مفسدا فلو صلى ركعة الى جهة وركعة الى جهة اخرى لا
 تصح صلوة لانه صار مستندبرا الى جهة التي صارت قبله في حقه
 بيقين من غير ضرورة بخلاف الثاني عن الكعبة اذا صلى بالحرى
 الى الجهات الأربع لانه ما انخرق عن القبلة بيقين لان الجهة التي
 خرى اليها صارت قبله لم بيقين بل بطريق الاجتهاد فوق تحول رايه
 الى جهة اخرى صارت قبلته هذه الجهة في المستقبل ولم يبطل ما ادعى

والسجود لا فترضة عند البعض
 وتأكيد سنته عندنا ولا يأت
 بالدعاء صح

مطلب

في الصلاة

بالا

بالاجتهاد الاول لان ما مضى من الاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله شلبي
 وفوقها أي تصح الصلاة على سطح الكعبة مطلقا وان **صح** بين يديه سترة
 لكنه مكروه لا ساء الاوب يستعمله عليها وترك تعظيمها ومن جعل ظهره الى
 غير وجه امامه فيها او فوقها بان كان وجهه الى ظهر امامه او الى جنب
 امامه او ظهره الى جنب امامه او ظهره الى ظهر امامه او جنبه الى وجه
 امامه او جنبه الى جنب امامه متوجها لغير جهة او وجهه الى وجه امامه
صح اقتداء في هذه الصورة السبع الا انه يكره اذا قابل وجهه وجه امامه
 وليس بينهما حائل لانه يشبه عبادة الصورة وكل جانب قبله والتقدم
 والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة كذا ذكره
 الشارح بخلاف ما لو تحروا في ليلة مظلمة واقتدوا حيث لا تصح صلوة
 من علم انه مخالف لامامه في الجهة لا اعتقاده ان امامه غير مستقبل
 ملاكين تصرف وقوله وان جعل ظهره الى وجه امامه لا يصح اقتداء
 تصريح بما علم التزاما من السابق لا يوضح الحكم وذلك لتقدم على امامه
 قال العلامة ملائكي وفي مبسوط شيخ الاسلام يصح انتهى وانظر وجه
 الصحة مع تقدم المقتدى على الامام والجهة متحدة **صح** اقتداء لمن كان
 خارجها بامام فيها أي في جوفها سواء كان معه جماعة فيها او لم يكن
 والباب مفتوح لانه كقيامه في الخراب في غيرها من المساجد والتقييد بفتح
 الباب اتفاقا فاذا سمع التبليغ والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء
 وفي الظهير يتوقف وقع امرأة على محاذة الامام ونوى امامتها واستقبلت

الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلواتهم حوى عن البر جند وان
 تخلوا حوا والامام يصلي خارجها **صح** اقتداء جميعهم الا لمن كان اقرب
 اليها من امامه وهو في جهة امامه لتقدمه عليه وانما من كان اقرب
 اليها من امامه وليس في جهته فاقتداه صحيح لان التقدم والتأخر لا
 يظهر الا عند اتخاذ الجانب المتوجه اليه كل منهما **باب صلاة المسافر**
 من اضافة الشيء الى شرطه او محله فهو فيه ان الشرط المستفاد من
 حوى ومن اضافة الفعل الى فاعله جوهرية سمي ببلالة يسفرى يكشف
 عن اخلاق الرجال ويجمع على اسفار وكفوس وافواس والسفر في اللغة
 قطع المسافة وفي الشرع قطع مسافة مقدرة اقل سفر تغير به الحكم
 مسيرة ثلاثة ايام من اقصى ايام السنة بسير وسط مع الاستراحة
 والوسط سير الابل ومشى الاقدام في البر ويعتبر في الجبل على فاصلة
 في البحر يعتبر اعتدال الريح اعلم ان ظاهر كلام المصنف حصر السفر
 الشرعي فيما ذكره وليس كذلك بل ما ذكره احد نوعي السفر لان السفر
 نوعان منه ما يختص بالطول وهو ثلاثة ايام بليا ليها وهو القصر
 الفطر والمسح اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان
 والثاني ما لا يختص وهو مطلق الخروج عن المصر وهو تزاج الحجمة والعيدان
 والحجامة والتنفل على الدابة وجواز اليتيم واستحباب القرعة بين نسائه
 كذا في الاشباه في اثناء الكلام على القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
 وقول المصنف وفي البحر يعتبر اعتدال الريح عبارة العلامة ملائكي و

الفتوى على انه ينظر الى السفينة كم تسير في ثلاثة ايام وليا ليها عند
 استوى الرياح بحيث لم تكن عاصفة ولا هائلة فتجعل ذلك اصلا
 فيقصر ان قصد ثلاثة ايام على هذه التفسير في البحر والبر انتهى ولا
 يشترط استيعاب اليوم بالسير على الصحيح حتى لو كبر في السير الى الزوال
 الى ثلاثة ايام فانه يقصر ولا فرق في الاكتفاء بالسير اكثر ايامها بين البر
 والبحر وقوله في البناء بيع المراد بالايام ايام النهار لان الليل للاستراحة فلا
 يعتبر لا يريد به ان لا يعتبر قصد كاقدمه بل لا يعتبر التيسير فيه بدليل ما
 في المحيط وغيره من ان المسافر لا بد له من الزوال لاستراحة نفسه و
 دأبه فلا يشترط ان يسير من البحر الى البحر لان الدابة لا تطيق ذلك
 فالادمى والى فالحقت مدة الاستراحة بمدة السفر ضرورة اذ لو لم يشترط
 قصد هالما اخرج الى الحاقها فهو في هذا المقام كلام لكل من العلامة نوى
 والعلامة الوائى ذكرناه في حاشية من لا يسكن وقول المصنف والوسط
 سير الابل ومشى الاقدام حتى لو اسرع يربى فقطع ما يقطع بالسير المعتاد
 في ثلثة ايام في يوم قصر هو قان شيخنا فهذا نص في اعتبار الوسط عامل
 في كل احد من المترخصين فدخل الخارق للعادة فانه بوجب الترخيص
 وان كان دون اثنى ثلثة انتهى فيقصر الفرض الرباعي من نوى السفر ولو
 عاصيا يسفر كما يؤمن سيده وقاطع طريق وقال الشافعي لا رخصة للقاع
 والتقييد بقوله من نوى السفر لانه بدون نية السفر لا يكون مسافرا
 ولهذا قالوا لو خرج الامير في طلب العدو ولم يعلم اين يدركهم لا يقصر

في الذهاب وان طاله المدة وكذا المكث في ذلك الموضع اما في الرجوع فان
كانت مدة سفره قصر حج ويكفيه غلبة الظن يعني اذا غلب على ظنه انه يسافر
فصارا فارق بيوت مصره ولا يشترط فيه اليقين بل يعلو والتقيد بالفرض
والرباعي مخج لغيرهما و اشار العلامة ملايكن حيث مثل للعاصي بقوله
اي لمسافر لطب الزنا او قطع الطريق الى ان الخلاف في الترخص وعده
مقيد بما اذا كان السفر على قصد فعل المعصية ولهذا قال البرجندى كما
لمسافر بيته قطع الطريق اما لو لم يكن بان طرا قصد المعصية بعد انشاء
السفر فانه يترخص بالاتفاق ومنه يعلم ما في كلام الشيخ يعني من قصور
مثل للعاصي بقوله مثل قاطع الطريق والسارق ولم يقيد بما اذا وجد منه
هذا القصد عند انشاء السفر واعلم ان قول المصنف ولو كان عاصيا
بسفره يفيد قصد فعل المعصية عند انشاء السفر فلا يراد عليه
على المعنى وهذا التفسير يظهر الفرق بين العاصي بالسفر والعاصي في السفر
لان العاصي في السفر يشمل ما اذا طرا عليه فعل المعصية يكون عاصيا
سواء وجد منه المعصية بالفعل ام لا ولو ابدل المصنف قوله في قصر الفرض
الرباعي بقوله فيصلي الفرض الرباعي ركعتين لكان اولى كما في النهي اذا تسهله
مجاز لما ان فرض المسافر ركعتان حتى لا يجوز له الانمام وقال الاشباه
والفصل للمسافر عندنا رخصة اسقاط لمعنى الفرعية بمعنى ان الانمام لا يشرع
مشروعا حتى انه يفسد لو اتم ولم يقعد على راس الركعتين ان لم ينو
اقامة قبل سجور الثالثة انتهى ذكر هذا في انشاء الكلام على القاعدة الرابعة

المشقة تجلب اليسير واعلم ان القصر مشروط بمجاورة بيوت مصره وليه
اشارة بقوله اذا جاوز بيوت مقامه وجاوز ايضا ما انفصل به من قنائه
والمراد مجاورة بيوت مقامه من الجاني الذي خرج منه وان لم يجاوزها
من الجاني الاخر ويشترط مجاورة الرض وهو ما حاول المدينة من بيوت
ومساكن كما يعلم من عبارة النهر **وان انفصل القناتين بربعة اوتنائة قد**
غلو لا يشترط مجاورة واما القرية المتصلة بالرض فصح الرض ويصح
الاشترط لكن في الوجبة المختار انه بقصر مطلقا سواء كانت بقرب المصر
اولا نهرو القناتين المصلح البلد كرض الدواب ودرقر الموتى ولا
يشترط مجاورة البساتين وان انفصلت بالمصر ولو سكنها اهل جميع السنة
لانها لا تقبر من عمران المصر كذا الخط شيخنا ويشترط الصحة في السفر فلا
اشياء الاستقلال بالحكم والبلوغ وعدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة ايام
فلا يقصر من لرجاء و عمران مقامه نصريح بحظره التقييد بقوله
فيما سبق اذا جاوز بيوت مقامه وقوله او جاوز وكان صبيا نصريح
بحظره التقييد بالاستقلال ومثل للتابع بقوله **كالمرأة مع زوجها** وقوله
والعبد والجندی من نعمة التمثيل واعلم ان المرأة انما تكون تبعا للزوج
اذا اوظاها المعجل واما اذا لم يوف فلا تكون تبعا له قبل الدخول لانه
لا يمكن من المسافرة بها وكذا بعد عند ابى حنيفة لان لها ان تمنع
نفسها عنه زليعي **والعبد مع مولاه** اطلقه تشمل المدبر واما الولد واما
المكاتب فقال في البني بنيغ ان لا يكون تبعا لان له السفر بغير اذن المولى

وبين عزل الوكيل الحكمي أنه غير ملجأ إلى البيع بخلاف البيع لأنه مأمور
بالقصر منه عن الإتمام ولو صادف فرضه أربعا باقاة غير لحقة الضرر
له ومن الاتباع الاجبر مع المستاجر والتلميذ مع استاذة والمكره
على الشفرو والأسير والقصر عزيمة عندنا فاذا أتم الرباعية وقعد
العمود الأول قدر الشهد صحة صلواته لوجود الفرض في محله
وهو الجلوس على الركعتين وتصوير الأخير بان نافذة له مع الركعة أي
يصير مسيئا لو عاود التأخير السلام وترك واجب القصر وترك فتح
النفل وخطه بالفرض وكل ذلك لا يجوز كما حرمه الفهستاني بعد أن فرغ
أسبابه واستحق النار وما في الدر من قوله ولا في القصر عندنا
رخصة إسقاط فيما أثر العامل بالعزيمة انتهى أي لا ترسيب في العزيمة
كذا بخط شيخنا والقونية على هذا التأويل تصريحه بأن القصر رخصة
إسقاط أي أنه إسقاط مسدوعة الإتمام ومحصلة أنه لا نافي بين كون
القصر رخصة إسقاط وكونه العزيمة فليس القصر رخصة حقيقية كما
يعلم من حاشية نوح أفندي فسقط ما عساه يقال كيف جعل الآيات
بالعزيمة مؤثما والآي وإن لم يكن قعد على رأس الركعتين قدس
فلا تصح صلاة لا تخطأ الفرض بالنفل قبل كماله لأن الفقد المفروضة
الآذان والاقامة لما قام للثالثة قبل أن يقيدها بسجدة أي نوى الصلاة
في محل تصح الإقامة فيه لأنه صار مقما بالنية فانقلب فرضه أربعا
وترك واجب القعود الأول لا يفسد وكذا الوقت في ركعة لأنه ممكن

واختلفوا في المشترك اذا سافر معهما ثم نوى احدهما الإقامة ومحل الخلاف
ما اذا لم يكن بينهما مهايأه فان كان قصر في نوبة المسافر وانما في نوبة
المقيم نهر عن الرازي لكن كلام الزيلعي بثبوت الاختلاف فيه وان كان
بينهما مهايأه **والجندى مع ميه** بشرط ان يرتزق من الامير على ما في الزيلعي
او من بيت المال على ما في التهر واختلفوا في المسافر اذا تزوج في بلد
هل يصير مقيما وظاهر كلام الزيلعي ترجيح ان لا يصير مقيما لمكانته
القول المقابل بقبول لكن في الدر يصير مقيما على الوجه فاختلف
الترجيح اما المسافر تصير مقيمة بالتزوج اتفاقا كما في القنية وقوله
اونا ويادون الثلاثة اي لا يقصر من نوى قطع مسافة اقل من ثلاثة ايام
لان القصر مشروط بنية السفر لثلاثة ايام فصاعدا وما ذكره الشارح
في التعليل من قوله لان ما دونها اي الثلاثة لا يصير به مسافرا شرعا
يقتضي ان ما دون الثلاثة خارج عن مسمى السفر الشرعي وليس كذلك
كما سبق عن الاشباه **وتعتبر فيه الإقامة والسفر من الاصل** كالزوجة
والمولى والامير **دون البتاع** كالمرأة والعبد والجندى ان علم البتاع بنية
المتبوع في الاصح وظاهر الرواية عدم اشتراط علم البتاع بنية متبوعه انه
يصير مقيما وان لم يعلم بنية المتبوع كما في الخلاصة وهذا لم يشترط في
الكنز علمه ويتفرع عليه ما جزم به ملا مسكيني حيث قال حتى لو نوى المولى
الإقامة ولم يعلم العبد حتى قصر ايا ما ثم علم قضى تلك الصلوة انتهى
لكن في المحيط لا بد من علمه في الاصح دفعا للضرورة والفرق بين هذا

تدارك فرض القراءة في الاخيرين نية الاقامة وانما نوى الاقامة قبل تقيد
 الثالثة بسجدة وبعد ما قام وركع يلزمه ان بعيد القيام والركوع لو
 نفلا فلا ينوب عن الغرض ولو نوى في الثالثة صار نفلا ودرى لو نوى الاقامة
 بعد ما قيد الثالثة بالسجدة صارت الثلث نفلا فيضم لغرض آخر يخرج عن التثفل
 بالتيقن ولو انشد لا شيء عليه لانه لم يشترع فيه ملزمة ولا في المسافر
 الذي استحكم سفره بغير ثلاثة ايام **يقصر حتى يدخل مدينته** يعني وطنه
 الاصل او نوى اقامة نصف شهر ببلد او قرية وان لم يستحكم سفره
 بان عزم على الرجوع قبل السير ثلاثا فانه يتم بحد العزم على العود ولو
 قبل دخوله مصر وقوله او نوى اقامة نصف شهر اي حقيقة او عكسا لما
 في المحيط لو وصل الحج المقام وعلم ان القافلة انما تخرج بعد خمسة عشر
 يوما وقد عزم ان لا يخرج الا معهم لا يقصر لانه كناوى الاقامة نهر
 واقول عزمه على ان لا يخرج الا معهم بعد العلم بانهم انما يخرجون بعد
 خمسة عشر يوما ليس لاعتبار نية الاقامة فجعله نوايا الحكم الا
 حقيقة فيه نظر وقوله ببلد او قرية اي بعدما دخل نهر فاشا الى ان
 لو نوى الاقامة باحدهما قبل الدخول لا يكون مقيما وانظر هل يصير مقيما
 بالدخول اكتفاء بالنية المتقدمة او لا لوقوعها غير مقيد بالمراد
قصر ان نوى اقل منه اي من نصف شهر او لم ينو شيئا وبقي على ذلك سنين
 وهذا تصريح بمفهوم ما سبق **ولا يصح نية الاقامة ببلدين ولم يعين**
المبيت باحدهما اي نوى من الاقامة بهما على الاشرار لا يصير مقيما الا اذا

ان يقيم في الليل في احدهما ويخرج بالتهار الى الموضع الاخر فاذا دخل
 اول الموضع الذي عزم على الاقامة فيه بالتهار لم يصير مقيما وان دخل اول
 الموضع الذي عزم على الاقامة فيه بالليل صار مقيما ثم يخرج الى الموضع
 الاخر لم يصير مسافرا لان موضع اقامة المقيم حيث يبيت فيه الا اذا تركت
 ابن تسكن يقول في محلة كذا وهو بالتهار يكون بالسوق كذا في ملكين
 واشأ الى امة المراد بالبلدين ما اذا كان اصليين ففي كل موضعين
 احدهما تبع للاخر يجوز وقوله **ولا في مفازة** اي انما لا تصح نية
 الاقامة في المفازة لعدم صلاحية المكان وهو تصريح بمفهوم تقيد
 نية الاقامة بالبلد او القرية قال العلامة ملائكة والتقييد بها
 يؤذن بعدم صحة نية الاقامة في السفارة قالوا هذا اذا سار ثلاثة ايام
 ثم نوى الاقامة في غير موضعها اما اذا لم يسر ثلاثا فيصح ومن المفازة
 الجزيرة والبحر والتقفينة والملاح مسافرا عند الحسن وسفيته ليست
 بوطن محرو قوله **غير اهل الاخبية** اي نصح نيتهم الاقامة في المفازة في
 الاصح اذا كان ما عندهم من الماء والكلاب كيفهم تلك المدة كما في حاة
 درر للمؤلف والابخبية جمع خبا بغير هو مثل كسا واكسية بيت من
 وبر او صوف والمراد ما هو اعظم من ذلك واهل الاخبية هم الاعراب والنز
 والكرد الذي يسكنون المفازة نهر **ولا يصح نية الاقامة لعسكرنا يدور**
الحرب ولو حاصروا مصر التردد حالهم بين القرار والقرار وقال ابو
 في الامل واذا استولى العسكر على الكفار نزلوا بساكنينهم وكروهم

واكتانهم والمسلمين منفعة وشوكة فاجتمعوا على اقامة خمسة عشر يوما
اتموا الصلوة كذا في المفتي الخ وفي النهر عزي للجنيس انه اختار قول الج
يوسف ووجه اختياره عدم وجود العلة التي هي التردد بين الفرار
والقرار قيد بقوله لعسكونا لان الداخل دارهم بامان لو نوى اقامته
نصف شهر يتم شهر ولا تصح نيته الاقامة لعسكونا بدارنا اي دار السلام
في محاصرة اهل البلد شاملا لما لو كانت المحاصرة في المصر ويخالف ما في
الكفر وشرحه فلا يمكن من التقييد بما اذا كانت المحاصرة في غير المصنف
قال في النهر قيد به لانها لو كانت في المصر اتموا لكن في حاشية الدرر
عن العناية التعليل يدل على ان قوله في غير المصر ليس بقيد حتى لو
مدينة اهل البغي وحاصره في الحصن لم تصح نيتهم ايضا لان مدتهم
كالغارة عند حصول المقصود لا يقيمون فيها انتهى **وان اقتدى**
مسا في مقيم في الوقت صحيح وانها اربع مطلقا سواء اذكر في تشفع
الاول والثاني ولو في التمهيد الاخير لانه بالافتداء التزم منا بعد
فيما انعقد له احوال الامام واحرامه انعقد للاربع فيلزم الاربع ما ذكر
التشريع بعد قوله في المتن وان اقتدى مسافر بمقيم من زيادة قوله صلى
دباجة لا حاجة اليه والاولى حذفه للعلم به من قوله وانها اربع **وبعد**
اي بعد خروج الوقت **لا يصح** لان فرضه لا يتغير بنية الاقامة فيكون
افتداء المفترض بالمنفل في حق العورة او القراءة او التحمية زيلعي
لواقتدى من اول الصلوة امتنع لاجل القعدة ولو اقتدى به في الآخر

امتنع لاجل القراءة لان قراية في الاخرية نفل وان لم يقرا في الاوليين
انتقلت القراءة من الاخرين الى الاوليين فتبقى الاخران بلا قراءة
ولو اقتدى به في الاخر امتنع لاجل التحمية لان تحمية المسافر اقوى
لكونها متضمنة للفرض فقط وتحمية المقيم متضمنة للفرض والنفل كذا
بخط الزيلعي واعلم ان كلمة او جعلها في العناية لفساد الخلود ونما
نوع الجمع لجواز اجتماع بناء القوي على الضعيف في القعدة والقراءة
والتحمية بان ادراج مع القعود الاول وما في النهر من تعليله بان
توحيته اشتملت على نفلية القعدة الاولى والقراءة بخلاف الامام صوت
الما موم شيخنا فان قلت كيف يصلح التعليل بان اقتداء المفترض
بالمقتدى في حق القعدة مع انها واجبة قلت لما اشترك الواجب و
النفل في عدم فساد الصلوة بالترك اطلقوا اسم النفل مجازا كذا
في حاشية درر الميراث **وبعكته** بان اقتدى مقيم بمسافر فيهما
اي في الوقت وبعد خروجه لقوة حال الامام وقد صح انه عليه السلام
اهل مكة وهو مسافر ثم قال اتموا صلواتكم فان قوم سفر ولو قام المقتدى
المقيم قبل سلام الامام فنوى الامام الاقامة ان كان بعد ما قيد ركعته
بسجدة لا يتابعه فلو تابعه فسدت وان قيل رخص ما اتى به وتابعه
فان لم يفعل وسجدت فسدت نهر ووجه الفساد انه اقتدى في موضع
الانفراد بالنسبة للاول وهو المتابعة بعد ما قيد ركعته بسجدة وفي
الثاني وجه الفساد انه انفراد في موضع الاقتداء حيث ترك المتابعة

فيما اذا نوى الامام الاقامة قبل تقييده الركعة بالسجدة والمسئلة وقتية
 بما اذا نوى تحقيق الامة اما اذا لم يرد ذلك بل ليتم صلاة المقيمين لا يصير
 مقيما كما في الخلاصة والخاتمة **ونذب للامام ان يقول انما صلواتكم فاني**
مسافر لاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع
 بالامام قبل ذهابه فيحكم حينئذ بنفسه اذ صلواته نفسه بناء على قول ائمة
 الامام وهذا محل ما في الفتاوى كقاضى خان حيث قال اذا اقتدى
 بالامام لا يعرف امسا فلهو امر مقيم لا يصح لان العلم بحال الامام شرط
 الاداء بحجاجة لانه شرط في الابتداء وذكر وجهه وانما كان قول الامام
 مستحبا وكان ينبغي ان يكون واجبا لانه لم يتعين معرفة صحة صلواتهم
 لحصوله بالسؤال منه فانه ينبغي ان يتقوا اثر يسألوه فلو سلم على رآل
 الركعتين وذهب وانما القوم صلواتهم ولم يعلموا انه كان مسافرا او
 فان في مصرف سدت صلواتهم لان اظاهرا انه كان مقيما لينتهى وان كان
 خارج المصلا تفسد ويجوز الاخذ باظهاره في مثل هوى عن البرجند
 معزى بالقنية وهو مخالف لما نقله عن المبتلى لوصلى القوم الظاهر
 ركعتين في قرية وهم لا يدرون امسا فلهو امر مقيم فصلواتهم فاسدة
 مقيمين كانوا ومسافرين لان الظاهر من حال من هو في موضع الاقامة
 انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه وان اخبره انه
 مسافر جازت صلواتهم انتهى والحاصل ان العلم بحال الامام من اقامة
 وسفر ليس بشرط لصحة الاقتداء وما في شرح الدرر المنيعة من انه

يشترط

يشترط علمه بحال الامام من اقامة وسفر فان اقتدى بالامام لا يعلم
 هو مقيم ام مسافر فلا يصح انتهى محل على ما اذا سلم على راس الركعتين
 وجعل حاله لا مطلقا اذ لو كانت كذلك لم يكن مطلقا لم يكن لا يمانه عليه
 بعد الغرغ يقول انما صلواتكم الخ فلهو امر مقيم ان يقول ذلك قبل
 شروع في الصلاة لدفع الشبهة ما ابتداء ولا يقر المؤثر المقيم بانيه بعد
 خروج الامامة **مسافر في الاصح** لانه كاللحق ادرك اول الصلوة مع الامام
 ففرض القراءة فصار موديا بقراءة امامه بخلاف المسبوق بالشفع الاول
 فانه يقرأ فيه وان قرأ الامام في الشفع الثاني لانه ادرك قراءة نافذة ورر
 ومقتضى تعليله بانه ادرك قراءة نافذة ان الامام لو لم يقرأ الا في الركعتين
 عدم قراءة المسبوق فيسبق به لوقع قراءة الامام فرضا لا نفذا ولم ار من
 صرح به **وقاؤه السفر والحضر تقضى ركعتين** واربعا فيه لف ونشر مرتب
 لان القضاء يحكي الاداء بخلاف فاية الصحة والمرض حيث يعتبر فيها حال
 القضاء والفرق المرض لا يثبته في اصل الصلوة بل في وصفها بخلاف السفر
 وقد صارت بالقوات دينافلا يتغير نهو والمعتبر فيه ان في كل واحد من السفر
 والاقامة وكذا في الحيض والظهور والبلوغ والاسلام **آخر الوقت** وما بقدر
 الخيرية فلو بلغ صبي واسلم كافرا وافاق مجنون او طهرت حائض ونفساء
 في اخره وجبت عليهم ولو عرض للحيض ونحوه في اخره سقطت هذا في الصلاة
 اما في الصوم فالمعتبر فيه اول جزء من اليوم حتى لو اسلم بعد طلوع الفجر لا يلزم
 صومه ذلك اليوم بقى ان يقال ما ذكره المؤلف كغيره من اعتبار آخر الوقت

مفترض بانه ميل الى المذهب المرجوح من تقرار السببية على الجزء الاخير وان
خرج الوقت والتراجيح انه بالخروج نضافا لسببية الى حكمه ولهذا لا يخرج قضاء
عصر الامس الذي سلم فيه في اخر الوقت من اليوم الثاني والحواليه انما اعتبر
في السببية في حق المكلف اخر الوقت لانه او ان تقدره دينيا في ذمته واصفة
الذين تعتبر حال تقدره كما في حقوق العباد وما اعتبار كل الوقت اذا خرج
فلبثت الواجب عليه بصفة الكمال اذا اصل في اسباب المشروعات التي يطلب
العبادات كاملة وانما تحمل بقصدها بعروضها خيره الى الجزء انما قصص مع توجه
طلبها فيه اذا عجز عن ادائها قبله نهر عن الفتح ويبطل الوطن الاصل عند فقد
اي بالوطن الاصل حتى لو انتقل من وطنه الاصل فتوطن ببلد اخر اهله
وعياله ثم سافر وطنه الاول قصر لانه حيث انتقل عنه الى بلد اخر اهله
وعياله فقد بطل وتقييد ملاكبين كونه انتقل باهله وعياله بفيدانه
لو انتقل وحده فتاهل ببلد اخر بان اسجدت له بها اهله ولا يبطل
الاول فاذا رجع اليه اتم بلديته كالتاني كما في التريفي وتعبير ملاكبين
بقوله انتقل يشير الى انه لا يشترط تقدم السفر لبثت الوطن الاصل
بالاجماع ويبطل وطن الإقامة بمشده حتى لو سافر مكي نوى الإقامة في
المدينة ثم سافر منها فنوى الإقامة في الكوفة ثم رجع من الكوفة الى المدينة
ودخلها لا يصير مقيما ابنيته جديدة ملاكبين وبالسفر اي يبطل الوطن
الإقامة بالسفر لان السفر عند الإقامة فلا يبقى معه حتى لو سافر مكي من
فنوى الإقامة خمسة عشر يوما في المدينة ثم سافر منها بطل بنية الإقامة بها

حتى لو دخل المدينة لا يصير مقيما ابنيته جديدة ملاكبين وقوله حتى
لو سافر مكي الى يشير الى انه يشترط لبثت وطن الإقامة تقدم السفر هو
خلاف ظاهر الرواية فلو ابدل سافر با انتقل لكان اولى وبالأصل اي يبطل وطن
الإقامة به لان الشيء ينقص بما هو مثله وبما هو فوقه لا بما هو دونه حتى لو
سافر مكي من مكة فنوى الإقامة في المدينة ثم رجع من المدينة ودخل مكة
ثم سافر منها ثانيا ودخل المدينة لا يصير مقيما ابنيته جديدة ملاكبين
والوطن الاصل هو الذي ولد فيه الانسان او تزوج فيه او ولد يتزوج
ولم يولد فيه فلكن قصد التعيش لا الارحام عنه ووطن الإقامة موضع
صالح لها على ما قدمناه وقد نوى الإقامة فيه نصف شهر فافوقه
وفائدة هذه انه يتم التعلق اذا دخل قبل بطلونه ولم يقرب المحققون
السكنى وهو ما اذا نوى الإقامة فيه نصف شهر فلا يبطل به وطن الإقامة
ولا يبطل السفر والحاصل ان المحققين انه لا فائدة لوطن السكنى وقوله
الزبلي عامتهم على انه يقيد وتنص تلك الفائدة فمن خرج الى قرية
لحاجة ولم يقصد سفرا ونوى ان يقيم بها اقل من نصف شهر يتم فلو خرج منها
لا السفر ثم بداه ان يسافر قبل ان يدخل مصره وقيل ان يقيم يوما و
ليلة في موضع اخر قصر ولو عاد ومربك القرية اتم لانه لم يوجد
ما يبطلها هو فوقه او مثله ممنوع بل يقصر لا مسافر وقد مر ان وطن
الإقامة يبطل بالسفر فوطن السكنى اولى به فالتقييد بقوله قبل ان يدخل
مصره وقيل ان يقيم يوما وليلة على ما وقع في النهروان ليلة على ما في الزبلي

والبحر ليصح التعليل بقوله لانه لم يوجد ما يبطله مما هو فوقه او مثله حتى لو بدا
له السفر بعد ما ذكر وفاد ومن تلك القوة فانه يقصر من غير شبهة باتفاق
الربيع ايضا البطون وطن السكني اما بما هو فوقه ان كان عوده الى تلك
القوة بعد ما دخل مصر او بما هو مثله ان كان بعد ما اقام يوما وليلة او ليلة
فالمراد من اليوم والليله او الليله ما لا يبلغ خمسة عشر يوما **باب**
صلوة المريض من اضافة الفعل الى فاعله او الى المحل قبل مفهومة ضرورة
اذ فهم المراد منه اجل من قولنا انه معنى يزول بحلوله في بدن الى اعتداله
الطباخ الرابع فيقول الى التعبير بالاخفى **انما** **تعد** **على المريض كل اقيان**
وهو الحقيقي بحيث لو قام لسقط **انفسه** كل القيام وهو الحكمي بوجود الم
شديد او خاف نهاية المرض او بطو اي طول المرض **صلى** **قاعدا** **بركوع** **وسجود**
ويقعد **كيف شاء** **في الاصح** لان المرض اسقط عنه الاركان فالهيئة
اولى وقال زفركا لتشهد قيل به يفتي درر وذكرا لا قصر اي في سياسة
الدنيا والدين انه يجلس على حسب امكانه وقال ابو يوسف متربعا
والخلاف في غير حاله **التشهد** **تيد** **تبعذ** **را** **القيام** **لانه** **لو** **قدر** **عليه** **منكح** **او**
معتلا **على** **عصى** **او** **حائط** **لا** **يجزئ** **نه** **الا** **كذلك** **خصوصا** **على** **قوتها** **فانها** **يجعل**
قدرة **له** **ومن** **التعد** **والحكمي** **ما** **لو** **كان** **بحال** **الوصام** **رمضان** **صلى** **قاعدا** **و**
ان **افطر** **صلى** **قائما** **يصوم** **ويصلي** **قاعدا** **وما** **لو** **صلى** **قائما** **سلس** **بوله** **و**
صلى **قاعدا** **اي** **سلس** **بوله** **لا** **يصلي** **قاعدا** **والخلاف** **ما** **لو** **كان** **لو** **قام** **وقعد**
سلس **بوله** **ولو** **استلقى** **لا** **فانه** **يصلي** **قاعدا** **ولا** **يستلقى** **لانه** **مستلقيا** **لا** **يجزئ**

عند الاختيار رجال كما لا يجوز مع الحدث فاستويا جروا لظاهره انما
تعين عليه القعود في صورة ما اذا كان لو قام او قعد سلس بوله مع
ان فيه ترك فرضا لقيام لان انتشار النجاسة في القيام اكثر ولا كذلك
القعود **والا** **بان** **قدر** **على** **بعض** **القيام** **قام** **بقدر** **ما** **يمكنه** **حتى** **لو** **كان** **قادرا**
على **التكبير** **قائما** **فقط** **يكبر** **قائما** **وكذا** **لو** **كان** **قادرا** **على** **بعض** **القرأة** **قائما**
يقوم **بقدره** **وان** **تعد** **الركوع** **والسجود** **وقدر** **على** **القعود** **ولو** **مستلقيا**
صلى **قاعدا** **بالايماء** **وجعل** **ايماء** **للسجود** **اخفض** **من** **ايماء** **للكوع**
واعلم **ان** **الشرط** **تعد** **للسجود** **فقط** **سواء** **تعد** **عليه** **الركوع** **ايضا** **املا**
ففي **الزيادات** **من** **مخلة** **خراج** **لا** **يقدر** **على** **السجود** **ويقدر** **على** **غيره** **يصلي**
قاعدا **بالايماء** **وفي** **البدائع** **لو** **قدر** **على** **الركوع** **دون** **السجود** **سقط** **الركوع**
وفي **القنية** **اخذته** **شقيقة** **ولا** **يمكنه** **السجود** **يومي** **كذا** **في** **النهر** **ومنه** **يعلم**
يعلم **ما** **في** **عبارة** **المصنف** **في** **المتن** **من** **ايها** **وخلاف** **المراد** **وهذا** **قال** **في**
الشرح **وكذا** **الوعج** **عن** **السجود** **وقدر** **على** **الركوع** **يومي** **بها** **والاصل** **فيه** **قوله**
الذين **يذكرون** **الله** **قيام** **ما** **وقعدوا** **وعلى** **جنبهم** **قال** **ابن** **عباس** **وجاء**
وابن **عمر** **الاية** **نزلت** **في** **الصلوة** **اي** **قيام** **ان** **قدر** **واو** **قعدوا** **ان** **عجزوا** **عن**
القعود **وجها** **ان** **لا** **يفضله** **اي** **الايماء** **للسجود** **عنه** **اي** **عن** **الايماء** **للكوع**
بان **جعلها** **على** **حد** **سواء** **لا** **تصح** **صلاته** **لان** **الايماء** **قائم** **مقام** **الركوع** **و**
السجود **في** **اخذ** **حكمها** **ز** **يلغى** **وما** **في** **النهر** **من** **قوله** **ويكفيه** **دني** **الاخفاء** **فيها**
اي **على** **وجه** **يقع** **التمييز** **بينها** **بان** **يكون** **الاخفاء** **في** **ايماء** **السجود** **احط** **منه**

فأما الركوع لما علمت من لزوم التمييز بينهما **ولا يرفع لوجهه شيء**
يسجد عليه فإنه مكره فحيا لورود النهي عنه **فإن فعل** بالبناء للمعلوم بدليل
قول العلامة ملائكة أي دفع شيئا يسجد عليه وجعله العيني عن صيغة **الوجه**
وتبع الشارح حيث فنده بقوله أي وضع شيئا يسجد عليه فاشارة إلى أن لا فوق
في الحكم بين أن يكون الرفع منه أو من غيره وقوله **وخفض رأسه** جملة حالية وقوله
ص أي بالأيام جواب الشرط وقيل هو سجود قال الزيلعي وكان ينبغي أن
يقال لو كان الشيء الموضوع بحال لو سجد عليه الصحيح يجوز جاز للمريض على أنه
سجود وإن لم يجز للصحيح أن يسجد عليه فهو أيماء فيجوز للمريض أن لم يقدر على
التسجود قال في النهروية نظرا لأن خفض الرأس بالركوع ليس بالأيام معلق
أنه لا يصح السجود دون الركوع ولو كان الموضوع مما يصح التسجود عليه انتهى
واقول هذا مدفوع أما أولا فلا أنه إذا جاز ذلك لتصح على أنه سجود بان
كان ارتفاعه قدر لبنة أو لبنتين فلا يجوز ذلك للمريض على أنه سجود
بالأولى وأما ثانيا فلا أن قوله ومعلوم أنه لا يصح السجود دون الركوع فهذا
وإن كان مسلما في حد ذاته لكن ما ذكره من قوله لأن خفض الرأس
بالركوع الأيماء دعوى لا دليل عليها وإي فرق بين المريض والصحيح حيث
جعل خفض الرأس للركوع من الصحيح ركوعا من المريض أيماء فقام **ولا** أي وإن
ينخفض رأسه للتسجود انزع عن الركوع بان سوى بينهما **لا** تصح صلاة لتركه
الأيام للتسجود كما لو فعل ذلك من غير دفع شيء قال العلامة ملائكة وإن كانت
الوسادة موضوعة على الأرض وهو يسجد عليها جاز انتهى أي من حيث

أنه أيماء الذي السجود بشرط أن يجدهم الأرض فليتأمل ويجزى قال
شيخنا وهو ظاهر فإنه لم يقف على ما صرح به في البحر من قوله جاز لوجود
الأيام لا للتسجود على ذلك انتهى أي لأن شرط السجود أن يجدهم الأرض حتى
لو سجد على يجدهم من وسادة لم يكن ارتفاعها القدر المانع بان كان
قدر لبنة أو لبنتين جاز على أنها ركوع وسجود انتهى **وان تعذر القعود**
حقيقة بان لم يقدر عليه متكئا ولا مستندا إلى الحائط أو غيره بل أرضا
كما ذكره الشارح أو حكما كما في البحر بان كان بحال لو قعد بزعم الماء من عنده
فأمروا الطيب بالاستلقاء أيا ما ونهاه عن القعود والتسجود فإنه يجزئ
أن يستلقي ويصلي بالأيام لأن حرمة الأعضاء كحرمة النفس انتهى مغررا
للبدائع **وما مستلقيا وعلى جنبه الأول** وهو الاستلقاء **والفصل**
أن الاضطجاع على الجانب الأيمن أفضل من الأيسر والاستلقاء أفضل
من مطلق الاضطجاع لأن اشارة المستلقي تقع إلى هو الكعبة وهو قبله
إلى عنان السماء وإشارة المضطجع إلى جانب قدميه ولأن المرض على غير
الزوال فإذا زال فقعد أو قام كان وجهه إلى القبلة بخلاف ما إذا كان
على الجانب فإن قيل قول الزيلعي ولأن المرض على شرف الزوال إلى الأيمن
ينجى أن لو جاز للمريض البناء إذا افتتحها بالأيام ثم صح وليس كذلك كما
سياق في المتن يقال هو منجى بتقدير حصول الصحة فيما إذا افتتحها بالأيام
فصح قبل الأيماء للركوع والتسجود واعلم أن في المسئلة ثلاثة أقوال أظهرها
أنه بالخيار بين الاستلقاء والاضطجاع وهو جواب الكتب المشهورة كالمختار

وشروحا وثانها ان الاستلقاء انما يجوز اذا عجز عن الاضطجاع كذهب الشافعي
 ثانيا ان الاضطجاع انما يجوز اذا عجز عن الاستلقاء وفي القينة انه لا يظهر
 لكن رده في الجواز استظهر ما ذكره المصنف وغيره من التخيير **ويجعل تحت**
رأسه وسادة ليصير وجهه الى القبلة لا الى السماء لان حقيقة الاستلقاء
 تمنع الصحيح من الائمة فكيف بالمريض **وينبغي نصب ركبتيه ان**
قد عجزت لا يملكها الى القبلة وهو مكروه للقادر على الامتناع عنه **وان عجز الائمة**
 اخبر عنه ما دام فيهم **خطا** وفي قوله اخبر انما لا تسقط فيلزم
 القضاء اتفاقا حيث لم يزد عجزه على يوم وليلة واختلفوا في لزوم القضاء
 فيما اذا زاد عجزه على يوم وليلة منهم من قال يلزمه القضاء لانه يفهم مضمون
 الخطاب **قال في الهداية والمستصفي هو الصحيح وخبر صاحب الهداية في**
التجنيس والمزيد لسقوط القضاء اذا دام عجزه عن الائمة اكثر من
 خمس صلوات وان كان يفهم مضمون الخطاب كما لمعني عليه **وصححه**
 قاضي خان ومثله في المحيط واختاره شيخ الاسلام وفي الاسلام وقال
 في الظاهرة هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى في الخلاصة **هو المختار** وهو في التنا
 والبدائع **وحرر** العبرة في اختلافنا لترجيح بما عليه اكثر وهم القائلون بسقوط
 القضاء واستشهد قاضي على ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بما
 ذكره محمد من قطعت يده من المرفقين ورجلاه من الساقين لا صلاة عليه
 وتعقبه الزيلعي بان العجز فيما ذكره محمد متصل بالموت وكلامنا فيما اذا
 صح المريض قال في الزهر وهذا الفرق انما يحتاج اليه على تسليم انه لا صلاة عليه

الاولو الجرحهم الله

لكن

لكن قدمنا في الطهارة ترجيح الوجوب عليه بلا طهارة فتحصل من كل يوم يلبي
 والنهرانها من يقول بترجيح وجوب القضاء وان زاد عجزه على يوم وليلة
 حيث كان يفهم مضمون الخطاب والحاصل ان هذه المسئلة مرتبة ان زاد
 على يوم وليلة وهو لا يعقل فلا قضا اجماعا وان نقص وهو يعقل قضي
 اجماعا يعني اذا صح او كان ممن عجز عن الائمة **ولا بقلبه** حاجبه لقوله
 عليه السلام يصلي المريض قائما فان لم يستطع فقا عذافا فان لم يستطع فعلى
 قفاه يومى ايماء فان لم يستطع فالدله الحق يقول العذر وقال زفر يومى
 بعينه فان عجز فبقبله وقال الشافعي يومى بقلبه وعينه وقال الحسن
 ابن زياد يومى بحاجبيه وقلبه ويعيد متى قدر على الاركان ملا مسكين
 وما قاله زفر رواية عن ابى يوسف لان العينين في الرأس قياخذان
 حكمهما ان قدر وان عجز بقلبه لان اليانة التي لا تفتح الصلوة بدونها انما
 تقام به فتقام به الصلاة عند الفجر ولنا ان نصب الابدال بالرائى ممنوع
 والنص ورد بالائمة بالراس على خلاف القياس لقوله عليه السلام ولا
 فاقبر برأسك واجعل سجودك اخفض ولا تحقق زيادة الخفض بالعين
 ونحوها فلا يمكن القياس على الرأس لانه يتبادى به ركن الصلاة دون
 هذه لا يشترط يلبي وابن فرشته ونحوه قد اختلفوا في معنى قوله عليه السلام
 فالدله الحق بقبول العذر منهم من فسه بقبول عذر الاسقاط فقال لا قضا
 عليه وان قدر على القيام **وعجز عن الركوع والسجود** فقط كما مر صلى
 قاعدا بالائمة وهو افضل لانه اشبه بالسجود لكن رأسه فيه خفض

يعقل مع الزيادة اولا يعقل
 مع النقصان فعلى الخلاف
 عن الشراج وهو يومى بعينه

واقرب الى الارض وهو المقصود ولو ابدل المصنف قوله صلى قاعدا بالايما
بقوله او ماء قاعدا كما في الكنز لكان اولى ان يفترض عليه ان يقوم فاذا جاء
ان الركوع والسجود او ماء قاعدا وانما لم يلزمه القيام عند الايما للركوع
والسجود لا مطلقا على ما ذكره في النهروان كان ظاهر الزيلعي يقتضي سقوط
ركنية القيام اصلا لان المقصود من الصلاة الخضوع والخشوع وانما يحصل
ذلك بالركوع والسجود لان التواضع يوجد في الركوع ونهايته في السجود
ولهذا لو سجد لغير الله كفر والقيام وسيلة الى السجود فيسقط بسقوطه
ولهذا شيع السجود بدون القيام كما في سجدة الثلاثة ولم يشرع القيام
دون السجود فان لم يتعقبه السجود لا يكون ركنا وقال خواهر زاده يوجب
للركوع قائما وللسجود قاعدا زيلعي ولو عجز عن القيام بسبب خروجه
للجماعة وقدر عليه لو صلى في بيته خرج اليها ويصل قاعدا وهو الصحيح كما
في الاشباه عن الخلاصة ثم نقل عن شرح المنية تصحيح انه يصل في بيته قائما
قال وهو الاظهر والخلاف في جواز الخروج ليصل بالجماعة قاعدا يحمل على
ما اذا لم يتيسر له الجماعة في بيته والا لم يجز له الخروج وترك القيام بالاتفاق
وهو يفهم من سياق عبارة الاشباه وان عرض له مرض يمتنع بها ما قدر
اي امر صلته قاعدا بما قدر من ركوع وسجود وايما ان تعذر ركنا في النهروان
والجواب بتثنية الضمير في تعذرا وكان ينبغي افراده لان الشرط تعذر
السجود فقط وقول المصنف **ولو بالايما** في المشهور واصل بما قبله
اداء بعض صلته بركوع وسجود وبعضها بالايما اولى من ان يؤدى

الكل بالايما قال الزيلعي وهو الصحيح وفي شرح العلامة ملا مسكين
انه الاصح واحترز بالمشهور عما رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة من
انه يستقبل لان تحريمه الفقدت موجبة للركوع والسجود فلا
يجوز بدونها بقي ان يقال اطلاق العلامة ملا مسكين في قوله ورد
ابو يوسف عن ابي حنيفة انه يستقبل فصع ما لو وصل الى الايما اولى مثله
في النهروان في الزيلعي ما يخالفه حيث قال وعن ابي حنيفة انه يستقبل اذا
صادق للايما فصريح كلامه انه لو لم يصل الى الايما لا يستقبل بل ينبغي وانه
واحدة عن الامام **ولو صلى المريض قاعدا بركوع وسجود فصع** بنى على صلاته
قائما وعند محمد يستقبل كذا في شرح ملا مسكين وهذا ينبغي على جواز
اقتداء القائم بالقاعد عندهما وعند محمد لا يجوز **ولو كان موميا لا**
اي لو ادعى بعض صلته بايما قد روى على الركوع والسجود لا ينبغي بل يستأنف
عندهم جميعا وقال زفر بن يحيى كذا في شرح من لا يسكن فلو قدر على الركوع
والسجود قبل ان يؤدى شيئا من صلته بالايما انما كان في الزيلعي ونفسه
وفي جوامع الفقهاء ففتحها بالايما ثم قدر قبل ان يركع ويسجد بالايما
جاز له ان يتمها بخلاف ما بعد الركوع والسجود انتهى وقوله ثم قدر الخ
اي قدر على الركوع والسجود قبل ان يركع ويسجد بالايما لانه لم يؤدركنا
بالايما وانما هو مجرد تحريم فلا يكون بناء القوي على الضعيف شيخنا
عن خط الترابلسي ولو كان يوم مضطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر
على الركوع والسجود استأنف على المختار لان حالة القعود اقوى زيلعي

ومن جنة او اغنى عليه خمس صلوات قضى ولو اكثر لا يقضى مطلقا سواء كان
بالساعات او بالاوقات عندهما واعتبر بمقدار الكثرة بالاوقات بان تقوية
الساعة وهو الاصح كما في الترويض فان الخلف يظهر فيما اذا اغنى عليه اوجبت
قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني وفاق قبل دخول وقت
العصر لا يقضى عندها لانه من حيث التساعات اكثر من يوم وليلة وعند محمد
يقضى ما لم يمتد الى وقت العصر حتى يصير الصلوات سنا ملاكين وانما
لزمه القضاء فيما اذا اغنى عليه خمس صلوات او اقل بخلافه في الاكثر لان عليا
اغنى عليه ربيع صلوات فقضاها بن وبن عمر اغنى عليه اكثر من يوم وليلة فلم
يقض ولان المدة اذا قصرت لا يخرج في القضاء فيجب كاللنا ثم اذا طالت
خرج فيسقط كالحيض والجنون كالاعماء في الصبح **تمت** لا يقضى الاغناء
في الصوم والزكاة لانه يندر وجوده سنة او شهر بخلاف الجنون فإنه
يمتد فاعتبر في سقوط العبادات ولما كان النوم فادرا لم يعتبر في سقوط
شيء منها ولما كان الامتداد في الاعماء متوسطا اعتبر في سقوط بعضها دون
بعض حموى عن كبير **فصل في اسقاط الصلوة والصوم وغيرها اذا مات**
المريض ولم يقدر على اداء الصلوة بالاعماء برأسه لا يلزمه الايباء
بها **واقل** بان كانت عليه اقل من صلوة يوم وليلة لانه لم يدركه زمانا يقضى
فيه ولزوم الوصية فرع لزوم القضاء وهذا اذا لم يتحقق اليأس من البرء
فان تحقق اليأس منه فعليه الفدية لكل يوم من المرضى فمستثنى وكذا
الصوم ان افطر فيه **المسافر والمريض ما قبل الاقامة والصح** لانها عذرا

مطلب

١٨٣
في الاداء فلا بد بعد في القضاء اولى زيلعي واذا لم يلزمها القضاء لا
يلزمها الا يصاب به **وعليه** اي على من افطر في رمضان ولو بعد رمضان
او سفر **الوصية بما** اي بقضية ما **قد روي** من ادراك عذره من ايام
الحر لو افطر بعد ذرو بقضية حتى ادركه المولى وان افطر بغير عذر
تلزمه الوصية وان لم يدركه اياما اخر لان التقصير منه لكن يرجح له
العفو بفضل الله بقضية ما **لزمه فخرج عنه** **وليه من ثلث ما ترك**
شروط ان لا يكون في التركة دين من ديون العباد حتى لو كان ينبغي
ذلك من ثلث الباقي لا من ثلث الكل وان لم يف ثلث ماله بجميع مافا
يفدى بقدر ما بقي فلو لم يكن وادرت يفد ذلك من كل المال واشار المصنف
بقوله **لصوم كل يوم وصلوة كل وقت الى ان الصلوة كالصوم استحسانا**
فتعتبر كل صلاة حتى **الوتر** عند الامام لانه فرض على خلافها بصوم
يوم وما عن ابن مقبل من اعتبار كل صلوة يوم بصومه قال في التبر
انه مرجوح عنه وقوله **نصف صاع** مبتدأ خبره مما سبق من قوله لصوم
كل يوم **من بئر** او دقيقة او سويقة او صاع تمر او زبيب او شعير
او قيمته اي قيمة ما ذكر من البر وغيره لبركا لبر في جواز دفع القيمة
بل هي افضل لتنوع حاجات الفقير وان لم يوص وتبرع عنه **وليه**
او اجنبى **ما ز** ولو في كفارة قتل او عيب الا العتق لما فيه من الزام
الولاء على الغير وهو الميت زيلعي وغيره كالدرر والتوبير ووشى
والنهر وشرح الحموى والمراد بالقتل قتل الصيد لا قتل النفس لانه

ليس في كفارة قتل النفس اطعام شيخنا عن الاقصرى ومنه يعلم سقوط
اعتراض المصنف على الدرر بان الواجب ابتداء عتق رقبة مؤمنة
ولا يصح اعتناق الوارث كما ذكره والظهور فيها يدل عن الاعتناق فلا
تصح فيه الفدية كما سنذكره انتهى لان منشأ الاعتراض عليه ما توهم
من ان المراد بالقتل قتل النفس وليس كذلك **ولا يصح ان يصلي اولى ولا**
غيره عن الميت ولا ان يصلي احد عن احد لقوله عليه السلام لا يصوم احد
عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم عنه وما ورد مما يخالف هذا
الحديث منسوخ وان لم يفد ما وصى به عما عليه يدفع ذلك المقدار للفقير فيسقط
عن الميت بقدره **ايضا ثريه بالفقر للوفاء** وللجني ويقضه لثمن الهبة ونحو ذلك
يدفعه الموهوب له للفقير بجهة الاسقاط متبرعا عن الميت فيسقط
عن الميت بقدره **ايضا ثريه بالفقر للوفاء** وللجني ويقضه لثمن الهبة ونحو ذلك
متبرعا عن الميت وهكذا مرة بعد اخرى حتى يسقط ما كان يظن على الميت
من صلاة وصيا ونحوها من الواجبات ويجوز اعطاء فدية صلوات وصيام
ونحوها من الفقر **جملة بخلاف كفارة البهيمن** حيث لا يجوز ان يدفع
للو احد اكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها كما ذكره
الشراح وقال القهستاني لو دفع للفقير جملة يجوز ولا يشترط
العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه اقل من نصف صاع لم يجز وبه
يفتي كافي ايمان الصغرى انتهى وقوله ولا يشترط المقدار يعني اذا دفع
نصف صاع لمسكينين يجوز لكنه خلاف المفتي به فلهذا استدرك عليه

لو احد

بقوله

بقوله لكن الخ وهل يكفي الاباحة في الفدية قولان المشهور نعم واعتده
الكامل ولو فدى عن صلواته في مرضه لا يصح بخلاف الصور ذكره المامون
نوعان اداء وهو تسليم عين الواجب وقضا وهو تسليم مثل الواجب
فلهذا يقال الذين تقضى بامثالها وقد يستعمل احدي العبارتين في الا
خرى ونما فرغ من الاداء شرع القضاء فقال **باب قضاء الفوائت**
لم يقل قضاء المنزوات ظنا بالموثنيين غير الان ظاهر حال المسلم
ان لا يترك الصلوات وانما فائته لا شتغاله بامر لا بد منه الترتيب
بين الفائتة والوفية **وبين الفوائت مستحق** وبه قال مالك واحمد وحجة
من التابعين ذيل لم يقل فرض كما لا قال صدر الشريعة لا يضرب
المطلق منه الى القطعي ولا شرط كما في المحيط لان الشرط حقيقة
لا يسقط بالنسيان وهذا به يسقط ولا واجب كما في المعراج لانه
ما لا يفوت الجواز بفوته وهذا به يفوت وما اختلفت عبارات
المشايخ اتى المصنف بلفظ المستحق لانه يمكن ان ينشئ على كل
منها وانما كان الترتيب مستحقا لقول ابن عمر من نسي صلاة
فلم يذكرها الا وهو مع الامام فالصلاة مع الامام فاذا فرغ
من صلواته فليصل التي نسي ثم ليعد صلواته التي صلاها مع الامام
والا تروى مثله كالحج وقد دفع بعضهم وحديث جابر وهو انه عليه السلام
صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها يدل على الترتيب
مستحق اذ لو كانت مستحبة لما اخر المغرب التي يكون تأخيرها مستحبة

مطلب

زيلعي ويدل عليه ايضا ما ورد من انه عليه السلام قضى الصلوة التي فاتت
 يوم جعفر الخندق مرتبة تحتها خير الصلوة بلا عذر كبيرة لا تقول با
 لقضاء بل بالتوبة والرجوع من العذر العذر وخوف الغابة موت الولد الى اخر
 في الدر المختار ويسقط باعقائه اشياء الاول ضيق الوقت المستحب في الامم
 لانه ليس من الحكمة تفويت الوقتية لتدارك الفائتة ولو قدم الفائتة
 في هذه الحالة جاز لان النهي عن تقديمها المعنى في غيرها زيلعي وهو لزوم نفوت
 الوقتية وهو لا يعدم المشروعية والمراد بالجواز في كلام الزيلعي الضحية المأثورة
 لتصرفهم بانه يات بتقديم الفائتة في هذه الحالة وما ذكره المصنف من ان
 العبرة لضيق الوقت المستحب وهو مذهب محمد وعندهما العبرة
 لاصل الوقت والتزجيح وان اختلف لكن اعتبار الوقت المستحب ارجح
 كما يستفاد من البر والثرثرة يظهر فيما لو شرع في العصر وهو ناس
 للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل به تقع العصر في الوقت المذكور
 يقع العصر عندهما ويصلي الظهر ثم يصلي العصر وعند بعض في العصر
 ثم يصلي الظهر بعد غروب الشمس كذا في شرح ملازمين آخر الباب
 ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية مع تذكر
 الفائتة واطال القراءة فيها حتى ضاق الوقت لا يجوز صلواته الا ان
 يقطعها ويشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسئلة بما لها من ذكرها عند
 الوقت جازت صلواته ولا يلزمه القطع لانه لو شرع فيها في هذه الحالة كانت
 جائزة فالبقاء اولي لانه اسهل من الابتداء ومعنى الضيق ان يكون الباقي

لا يسعها في نفس الامر لا بحسب طئه فلوطن ان وقت الفجر قد ضاق فصلى
 الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فينظر فان كان في الوقت
 سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر وان لم يكن فيه سعة يعيد الفجر فقط
 فان اعاد الفجر فبين ان كان في الوقت سعة ينظر فان كان الوقت يسعها
 يصليها والا اعاد الفجر وهكذا يفعل كل مرة بعد اخرى زيلعي وفرضه
 ما على الطلوع وما قبله تطوع بحر ولو كثرت الفوائت ولم يسقط الترتيب
 لا يسع كل المتروكات مع الوقتية بل بعضها لا يجوز الوقتية مالم يقض
 ذلك البعض وقيل عند الامام يجوز لانه ليس انصرف الى هذا البعض الى
 من انصرف الى البعض الاخر زيلعي وفي النهر عن الزاهد ان الامم لكون
 نقل قبله عن الفخري ترجيح عدم الجواز واذا لم يمكن اداء الوقتية الامم
 التخفيف في القراءة والافعال يرتب ويقتصر على اقل ما يجوز به الصلاة
 كما في حاشية درر المؤلف والثاني النسيان وادبه ما يعجز الجاهل المستقر
 عن اتيان الاصلح بل على ما روى الحسن ان من جهل فرضية الترتيب
 يلحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخاري ويتفرع عليه ما نقل في
 القنية صبي بلغ وقت الفجر ولم يصله وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا
 يجب الترتيب بهذا القدر انتهى يعني جهله وانما سقط الترتيب بالنسيان
 لانه لا قدر له على قضاء الفائتة بدون تذكرها ولانه صلى الله عليه وسلم
 خرج يوما ليصلح بين حبيبين فغشي صلاة العصر وصلى المغرب باصباح
 ثم قال لا يصح بل رايتوني صليت العصر فقالوا لا فصلي العصر ولم يعيد

المغرب كافي النهاية فلو لم يسقط بالنسيان كما هو مذهب مالك لأعاد المغرب
فان قلت وورد من رواية احمد في مسنده والطبراني في معجمه عن حبيب بن
سبيع انه عليه السلام اعاد المغرب قلت هو محمول على ما اذا تذكر العصر قبل
الفراغ من صلاة المغرب كافي حاشية نوح افندي والثالث اذا صارت الفوات
اي من المفروض العلمية بدليل قول المصنف غير الوتر فانه لا يعود مستقطا في
كثرة الاوقات بالاجماع وان لم يرتبه اما عندها فظاهرا بقولها بانها
سنة فلانه فوض على عنده وهو من تمام وظيفة اليوم والليله والكثرة لا
تصلح الا بالزيادة عليها من حيث الاوقات او من حيث الساعات ولا
مدخل للوتر في ذلك بوجه والمواد بصيرورة الفوات سنانا ان يكون
الفوات على وجه يوجب القضاء فلو تركت المرأة اقل من ست ثم حاضت ثم
ظهرت بعد ايام لا يسقط الترتيب وعن محم يسقط حموي عن الفقيه
ولم يذكر المصنف الظن مع انه مما يسقط الترتيب به ايضا لكونه ملحقا
بالنسيان وليس يسقط بل هو كاي نوم وهو قسمان مقبر وغير مقبر
وقد استوفينا الكلام على ذلك في حاشية من لا يسكن **ولم يعد الترتيب**
بعد الفوات التي بلغت حد الكثرة بعبورها الى الفلكة بان قضى بعضها حتى
قل ما بقي لان الترتيب قد سقط والساقط لا يعود قال ابو حفص
وعليه الفتوى وهو اختيار شمس الامنة وفخر الاسلام زيلعي وعن بعض
العلماء يعود وهو اختيار الفقيه ابو جعفر وقال صاحب الهداية وهو
الاظهر لان علم السقوط الكثرة وقد زالت واستفيد ما ذكرناه

ان الترجيح فاختلف ومن هنا يعلم عدم تسليم ما ذكره الشارح حيث قال
وترجح عود الترتيب ترجيح بلا مرجح **ولا يعود الترتيب ايضا بفوت صلاة**
حديثه اي حديثه تركها بعد نسيان ست قديمة ثم تذكرها على الوجه
اي الصورين كذا ذكره الشارح ولو كان بعد ترك ست لكان صوابا
لوجهين ظاهرين الاول ان الفوات اذا بلغت ست يسقط الترتيب
مطلقا وان لم يكن على وجه النسيان والثاني ان النسيان يسقط الترتيب
وان لم يكن سقا وقوله ثم تذكرها اي تذكرها الفاشية الحديثة يدل عليه ما ذكره
ملايكي حيث سوى في سقوط الترتيب بصيرورة الفوات ستاين القديمة
والحديثه تسقط اتفاقا وفي القديمة اختلاف المشايخ ثم قال وذلك ان
ترك صلاة شهر ثم صلى مرة ولم يقض تلك الصلوات حتى ترك صلاة اخرى
ثم صلى اخرى ذاك الفاشية الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز وعليه
الفتوى انتهى وقوله لم يجز عند البعض اي ويجعل الماضي كان لم يكن فجزا
له وصح في معراج الدراية معونا الى الصدر الشهيد وفي المحيط وعليه الفتوى
وقوله وقيل يجوز وعليه الفتوى وجهه ان الاشتغال بمن الفاشية
ليس بالحق من الاشتغال بتلك الفوات في الاشتغال بالكل تفويت الفوات
عن وقتها وما قالوه يؤدي الى التهاون لا الى الزجر عنه فان اعتاد
تفويت الصلوة وغلب على نفسه التكاسل لوافي بعدم الجواز بفوت
اخرى وهلم جرى حتى بلغ حد الكثرة كذا في حاشية درر المؤلف مغربا للفتوى
ثم فرج على لزوم الترتيب بقوله **فلو صلى فضا ذاك الفاشية ولو تراخى فسادا**

وعندهما يفسد فسادا باقيا لان الكثرة علم سقوط الترتيب فيثبت الحكم
بوجود العلم في حقها بعد حالها في حق نفسها ولا يبيح حيفه ان الترتيب يسقط با
لكثرة وهي قائمة بالكل فوجب ان تؤثر في السقوط ولهذا لو اعادةها غير مرتبة
جاءت عندهما ايضا وهذا لان المانع من الجواز قلتها وقد زالت فلا يبقى المانع
ولا يمنع ان يتوقف حكمه على امر حتى يتبين حاله كنجس الزكاة الى الفقير ولو
فان بقي انصاف الى تمام الحول بعد ما كل انصاف يكون المجل فوضا فان
صلى خمس صلوات متذكرا في كل واحدة من المتروكة وبقيت في ذمته حتى يخرج
وقت الخامسة فاصلاه بغير ذكرها الى المتروكة صحت جميعها عند الامام
خلافا لما **فلا تبطل** الخمس التي صلوا متذكرا للفائتة **بقضاء** الفائتة
المتروكة **بعد** اي بعد خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستندا
واقضى الفائتة المتروكة **قبل خروج وقت الخامسة** فاصلة متذكرا لها
بطل وصف ماصلة متذكرا للفائتة **قبلها** اي قبل قضاؤها **وصارا** الذي صلوه
فلا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد يبطل اصل الصلاة لان الترتيب
عقدت للفرض واذا بطلت اصل الفرضية بطلت ولها انها عقدت لاصل
الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان اصل
يجز عن الهداية والتمتع يظهر فيما اذا فهمه قبل ان يخرج من الصلاة تنقض
طهارته عندهما خلافا لمحمد عنانية وما وقع في حاشية نوح اخذ حيث عكس ذلك
فسبق فلم يبق ان ما ذكره المصنف من قوله فان خرج وقت الخامسة الى هو
الصواب كما في البحر فلا يشترط ان تكون الصلوات التي صلها قبل قضاء

المتروكات ستاخلافا لما وقع في الهداية وشروطها كالنهاية والعناية و
غاية البيان وجوز عليه في الكافي والزهري ومالكين واكثر الكتب والمصنفين
ان دخول وقت الخامسة ليس بشرط كافي ودرر لا نه لوزن في يوم واحد
باني صلواته انقلبت صحيحة بعد طلوع الشمس واذا كثرت الفوائت يحتاج
لتعيين كل صلاة اي يحتاج الى تعيين الظهر والعصر وضوها ونحوها
ايضا ظهر يوم كذا وعصر كذا فان اراد تسهيل الامر عليه بنوى اول ظهر
عليه واخره فاذا نوى الاول وصلى فيما يلي يصير اولا وكذا النوى اخرا
ظهر عليه وصلى فاقبلها يصير اخرا وفي الدرر عن الخلاصة وجعل فائتة
صلوات كثيرة حالة الصحة ثم مرض مرضا يضر الوضوء كان يصلي
بالايماء فاذا في الفوائت بهذه الصفة حاز ولا يلزم الاعادة اذا صح وقد
عليها وكذا **الصوم من رمضان على احد تصحيصين مختلفين** صح الزيادة في
النفيين وصح في الخلاصة عدم لزوم التعيين وان لم يكن من رمضان
لا يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد
فقضى يوما ولم يعين جاز لان السبب في الصوم واحد وهو الشهر
وفي الصلاة مخالف وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب
فلا بد من التعيين **وبعد من اسلم بدار الحرب جهله** **التشريع** فلم
يصم ولم يصل ولم يترك لان الخطاب انما يلزمه بالعلم به او بدليله
ولم يوجد بخلافه المسلم بدار الاسلام والزمه بها زفة كما يلزمه الايمان
فلنا دليل وجود الصانع ظاهر عقلا فلا يعذر جهله ولا دليل عنده

على وجود فرض الصلاة ونحوها **باب ادراك الغريضة** اعلم ان نقص
العبادة قصد بلا عذر خوام لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وان النقص
للاكمال اكمال معنى فيجوز كنقص المسجد لا صلاح ونقص الظهر للصلاة
بالجماعة مزية على الصلاة منفرد الاحراز فضيلة الجماعة درواستفيد
من قوله بلا عذر وقوله ان النقص لا كمال ليج ان النقص لا يبطال الجوز
الا لعارض كان نذر دابة او فارق درها او خاف ضياع درهم وقولهم
من ماله ليس بقيد ومنه ما لو كان في نافلة فيجوز بجزارة وخاف قوتها
لوم يقطعها لا مكان قضاءها بخلاف الجزارة وقد يجب كما اذا كان
لا يجازع ريق او حريق ولو دعاه احد ابويه لا يجيب في الفرض الا ان
يستغث وتولى في النهرو في الله النفل ان علم انه في الصلاة فدعاه
لا يجيبه والا اجابه انتهى معناه انه لم يستغث به ففي النفل بالاولى
اذا شرع في فرض منفرد فاقامت الجماعة في محل دابة فلو اقيمت في موضع اخر بان
يصل في البيت مثلا فاقامت في المسجد لا يقطع ذكره المرغيباني ولو كان
في النفل لا يقطع لانه ليس للاكمال والمراد من قوله فاقامت بالجماعة شرع
الامام في الصلوة لا اقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل
لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف ملاسكين وقوله
قطع جوابا لشرط اي قطع بتسليمه فانما **اقتد** وقيل لا يقطع حتى يتم
ركعتين من رابعة وفيه ايماء الى انه لو تعذرا اقتدوه كما اذا كان يصل
الظهر وقضاء فاقامت الاداء لا يقطع كما في النهرو عن الخلاصة وهو ظاهر

لا ان القضاء لا ينفك خلف الاداء واعلم ان التقيد بقوله اذا شرع
في فرض اي اذا يخرج النافلة والمندورة والقضاء فانه يقطعها در
فلواقيم قضاؤها هل له قطعها ويقتدى مقتضى ما ذكره من التعليل
باجواز فضيلة الجماعة ان يكون له ذلك لكن ذكره في قضاء الفوات
ينبغي ان لا يطرح غير على قضاء لان التاخير معصية فلا يظهرها واذا ذكره
المشايخ من زيادة قوله او قضاء او مندور بعد قوله شرع في فرض يخالف
لما قدمناه عن الدروري في البحر مثل ما في الدرر وفيه شرع في قضاء الفوات
ثم اقيمت لا يقطع كالنفل والمندورة كالفائنة كذا في الخلاصة انتهى ثم
ظهر لي ان ما مشى عليه المؤلف من انه اذا اقيمت الجماعة بعد ما شرع في الفرض
او قضاء او في المندور فانه يقطع قول آخر فلو بنا في ما سبق عن النهرو
والدرر والجمهور لكن ينبغي تفيد المسئلة حينئذ بما اذا لم يكن صاحب ترتيب
او كان وسقط بصيق الوقت فان قلت ما المانع من حمل كلام المصنف
على التوزيع قوله فاقامت الجماعة محمول على ما هو الاثم من الاداء والقضاء
قلت منع من ذلك شيان الاول ما قدمناه من ان تاخير الصلوة عن
وقتها معصية فلا يظهرها والثاني لزوم استعمال المشترك في اكثر من معنى
واحد وهو لا يجوز ان لم يسجد لما شرع فيه ولو غير دباية او سجد
لركعة الاولى **غير رابعة** لانه ان لم يقطع وصلى ركعة اخرى ثم صلوة
في الشاي ويوجد الاكثر في الثلاثي وللاكثر حكم الكل ففيه شبهة الفراغ
وحقيقة لا تحتمل النقص فكذلك شبهة درر ولا يشرع مع الامام

لكراهة التنفل بعد الفجر ولزوم أحد المخطوبين في المغرب وهو ما في لغة
الامام او التنفل بثلاث وذلك مكروه اي تحريما بل صرح قاضي خان بحجته
قلت لو تزلت وهو نفل عندهما فكيف يكون مثله حراما نهى عن البناء
وان شرع في المغرب اثم اربعاملا سكين لان مخالفة الامام اخف من مخالفة
السنة ولو سلم مع الامام قيل فسدت صلوة وقضى اربع ركعات لانه
الترزما لاقتداء بثلاث ركعات تطوعا فيلزمه اربع ركعات كالونذر بها
وعن بشر انه يسلم مع الامام ولا يلزمه شيء وعن ابي يوسف انه يدخل مع الامام
ولا يسلم الا بعد اربع ركعات ذيل وفي النهي بقوله بشر اخذ التسرخسي وعلم
ان ما ذكره بشر من انه يسلم مع الامام ولا يلزمه شيء وبه اخذ التسرخسي
يفيد عدم بطلان التنفل بالركعة الواحدة ووجهه ان الركعة الواحدة
موجودة ضمن اثنتي عشرة ركعة فاذ اصح التنفل بالثلاث فكذا بالواحدة وهذا الذي
فهمه بعض حنفية عصر صلب الجرح والخالفهم مستدلا بما صرحوا به فيما
اذا شرع الامام في الظهر بعد ان قيد ركعة بالسجدة فانهم قالوا يلزم
ركعة اخرى صيانة للمؤدى عن البطلان قال وهو صريح فيمن صلى ركعة
فقط اي متنفلا فانها تكون باطلا فانها صحيحة مكروهة كما توهم بعض حنفية
عصرنا ووافقه على القول بالبطلان اخوه في النهي فقال وبطلان هذا
التوهم غني عن البيان قال العلامة الحوي وفيه تأمل ولم يبين وجهه
وقال شيخنا نفلوا عن مناهي المؤلف اقول لا يثبت المدعى بهذا الوجه
لان البطلان هنا بترك القعود وقد تشهد على الركعة واذا قعد

لا يفيد هذا بل ما في العناية انتهى وعناية نصها صلى ركعة
من الظهر اقيمت بقصلي اخرى صيانة للمؤدى عن البطلان لان البنية
منهى عنها الخ وفيه ان النهي على البنية لا يقتضي بطلانها لتصرحهم بان
النهي عن الشيء لا يعدم المشروعية وذكر المؤلف هنا ما يقتضي موافقة
صاحب الجرح والنهر حيث قال ولا يتنفل مع الامام فيها اي المغرب لمنع
التنفل بالبنية الخ بناء على ما هو المتبادر من ان المراد بالمنع عدم
الكراهة لا الكراهة فقط والحاصل ان ما ذكره في الجرح والنهر من بطلان
التنفل بالركعة الواحدة يتجه بالقياس على القول بالبطلان فيها اذا
اقتدى في المغرب بتنفل وسلم مع الامام واما التعليل بصيانة المؤدى
عن البطلان فقد علمت ما فيه وهو انه البطلان انما ينشأ من ترك الفعل
على رأس الركعة وما ذكره بعضهم من الكراهة فقط لا البطلان يتجه على ما سبق
من بشر من انه يسلم مع الامام ولا يلزمه شيء وبه اخذ التسرخسي فان سجد
في رابعة اي ان اقيمت الجماعة بعد ان قيد ركعة الاولى بالسجدة ثم ابها
ركعة ثالثة وجوب الجرح وسلم صيانة للمؤدى عن البطلان لتقدير الركعتين له نافذة
ثم اقتدى مقترضا لاجواز فضيلة الجماعة وان سجد من رابعة انما لان
لو كثر حكم الكل ثم اقتدى بتنفل والاقصر لكراهة التنفل بعد القطع
بالجماعة انما يكون اذا كان الامام والقوم منطويين اما اذا ادعى الامام
الوقوف والقوم النفل فلا ملاسكين وان قالوا لثالثة رابعة فاقمت قبل
سجود قطع قائما بتسليمه في الاصح وعناية الزيلعي ونجيبان شاءا

الى المقعد ليسلم وان شاء كبر قائما سوى التشروع في صلاة الامام ولا يسلم
قائما لانه لم يشروع في حال القيام وقيل يسلم تسليمة لانه قطع وليس يجزئ
وذكر شمس الامنة ان العود حتم لان الخروج عن صلاة معتد بها لم يشروع الا
قاعدته اذا قصد قيل بعيد التشهد لان الاول لما قصد ان يقض بالقيام فضا
كان لم يوجد ثم قيل يسلم تسليمة واحدة وقيل تسليمتين انتهى فان قلت
ما ذكره الزيلعي يعكز على ما ذكره المصنف من قوله قطع قائما بتسليمته في الركعة
لان الزيلعي حكاه يقبل فاشعر ذلك بضعف وجوبه عن ذلك يعلم بالتجوع
لما ذكره المصنف في اثره حيث عجز تصحيح ما ذكره من انه يقطع قائما بتسليمته
للحيط وغيره فاستفيد من مجموع كلام الزيلعي مع ما عداه المصنف في تركه
للحيط وغيره ان التصحيح قد اختلف وان كان في حصة الجمعة فيجب **المطيب**
في سنة الظهر فاقمت **سليم على ابن ابي بكرين** وهو الاوجه ثم ضمن السنة
بعد الفرض مع ما بعد قال المؤلف في حاشية درر وهو مراد عن ابى حنيفة
وابه مال الشرحي فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل الى
لكن منع في البحر كافي الزهري ان فيه ابطال وصف السنة لا كما لما ورد في
في التنوير اي ربح عدم القطع على ابن ابي بكرين بل بينهما اربعا لا يفتقر
صلاة واحدة على ما هو زيلعي وفي الخواص وغيره انه الصحيح ومن حضر و
الامام في الفرض اقتدى بولا يشغل عنه بالسنة لان ثواب الجماعة
اعظم والوعيد بتركها الزم وهو قول ابن مسعود لا يختلف عنها الا
مناقض وهم عليه السلام يتبرق ببيت المختلفين لان الفرض جماعة يفضل الفرض

منفردا بسبع وعشرين ضعفا **لا في الجاهل المفعول** فياتي بها بشرط ان يجزئ
مكانا عند باب المسجد فان لم يجزئ تركها لان ترك المكروه مقدم على
فعل السنة غير ان الكراهة تتفاوت فان كان الامام في الصبي فصلا
اياها في المشوى اخف من صلاتها في الصبي واشدها كراهة الا يصليها
مختلطا بالصفه امر وقوله ان امن فوتر اي بان كان بر جواد الى الركعة
الثانية لا التشهد على المذهب كافي التجنيس وغيره وبه علم ان قوله في البحر
ان كلامه شامل لما اذا كان بر جواد رآه في التشهد يخرج على ركن ضعيف
هركن في حاشية التدبر للمؤلف الذي ورد عندي انه ياتي بالسنة
اذا كان يدركه ولو في التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيخه ولا يتقيد
باوراء ركعة وتفرج الخلاف هنا على خلافهم في مدرك تشهد الجمعة
غير ظاهرا لان المدرك هنا على ادراك فضل الجماعة وهو حاصل باوراء
التشهد بالاتفاق نص على الاتفاق الكمال لا كما ظنه بعضهم من انه لم يجز
فضلها عند محمد لقوله في مدرك اقل الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك
الجمعة حتى يني عليها الظاهر بل قوله هنا كقولها من انه يجزئ ثوابها وان لم يقبل
في الجمعة كذلك احينا لان الجماعة شرطها ولهذا انفقوا على انه لو حلف
ان لا يصلي الظهر جماعة فادرك ركعة لا يجزئ وان ادرك فضلها نص
عليه محمد كافي الهداية وان لم يامن تركها واقتدى وما قيل من انه يشروع
في السنة عند خوف الفوت ثم يقطعها فيجب القضاة بعد الصلاة مدفوع
بان درة المفسد مقدم على جلب المصلحة كذا ذكره المؤلف في حاشية

واشتار المصنف بقوله تركها ولم يقل قطعها الى ان المراد من قوله وان لم
 يامن الى قبل الشروع اما بعد فلا يقطع فقوله في النهرو لو قيد الثانية
 منها اي من سنة الفجر بالسجدة مخالف لما قدمه من قوله وقيد بالظهر لانه
 لو شرع في نافلة فاقبضت الظهر لا يقطعها والحكم انه ان جاء فوجد الامام
 في صلاة الفجر وخاف ان نفوته الجماعة لو شغل عنها بالسنة فانه يتركها
 ويقبض ويان اقيمت الصلاة بعد شروعه في سنة الفجر لا يقطعها وان خاف
 فوت الجماعة فيكون مطابقا لما قدمه كذا ذكره شيخنا **ولم تقض سنة**
الفجر لا بفوتها مع الغرض يعني ان فاته سنة الفجر وحدها لم يقضها قبل
 طلوع الشمس باتفاق ولا بعد ارتفاعها عندها وقال محمد بن
 قضاؤها الى وقت الزوال تبعا ولا يقضيها مقصودا مطلقا
 كان يصلي وحده او جماعة وبعد لا يقضيها اجماعا مما يمكن تبصره
 مغريا للكافي وقوله ولا يقضيها مقصودا فيه ان الكلام موضوع فيما اذا
 فانت مع الغرض وقد يقال لا يلزم من فوتها مع الغرض ان لا تقصد
 بالقضاء بان يجعل قضاءها مجلسا على حدة **وقضى السنة التي قبل**
الظهر في وقت قبل شفعه اطلاق اسم القضاء على ما ليس بواجب مجاز
 بحر وهذا لا ينوي القضاء فيها وانما لم يقض سنة الفجر قبل طلوع الشمس
 اتفاقا ان تركها وادى الغرض لحوف فوت ركعتين مع الامام كراهة
 التثفل بعد الفجر بخلاف الظهر والتقيد بالتي قبل الظهر وكذا الجمعة
 كافي دور للاحتراز عن التي قبل العشاء لانه مندوبه فلا يقضى اصلا

وكذا التي قبل العصر بل اولى كراهة التثفل بعد وما ذكره المصنف
 يقضي القبليته قبل البعدية هو قول ابى يوسف وقال محمد بعكسه ممكن
 وبه يفتي در عن الجوهرة وفي النهرا انه الصحيح **ولم يصلي الظهر جماعة باكثر ركعة**
او ركعتين بل ادرك فضله لكن ثوابه دون المدرك لغوات التكبير الاولى
 در ومن المتأخرين من قال ان المسبوق لا يكون مدركا فضيلة الجماعة
 على قول محمد وفيه نظر فان صلاة الخوف لم تشرع الا لئلا كل من استطاع
 فضيلة الجماعة ذليعي وليست الركعة قيدا احترازا عما عدا ذلك ما دونها
 بما قدمناه من ان مدرك التشهد محرر بفضل الجماعة بالاتفاق كذا في حاشية
 الدرر للمؤلف **واختلف في مدرك الثلث** حتى لو حلف لا يصلي الظهر جماعة
 فظاهر الجواب انه لا يحث باذراع الثلث واختار السرخسي حاشية لان
 لاكثر حكم الكل قال في الفتح والظاهر الاول وفي البحر ما يضعف قول السرخسي
 ما اتفقوا عليه فيما لو حلف لا ياكل هذا الرغيف فانه لا يحث الا باكله انتهى
 واقول يحتمل ان السرخسي لا يشترط حاشية اكل كل بل اكثره بخلاف ما لو قال
 عبيد حر ان ادرك الظهر فانه يحث باذراع ركعة لان ادراك الشيء
 ادراك اخر يقال ادركت ايامه اي اخره ملاكين وما ذكره من التعليل
 يفيد حاشية اذا ادركه ولو في التشهد وبه صرح شيخنا والشارح ايضا
 ومنه يعلم ان ما ذكره ملاكين من تقييد الحث باذراع ركعة ليس احترازا
 عما دون الركعة **وتطوع قبل الغرض ان امم فوت الوقت والا فلا** كما
 ان من لم يامن فوات الفجر مع الامام لو شغل بالسنة لا يتطوع بل يترك

كذا ذكره ملائكة فاشاد بقوله مع الامام الى ان سنة الفجر تنزل عند خوف
 فوت الجماعة ففي غيرها بالاولى وما في البحر عن قاضي خان من تصحيح انه ليس الا ببيان
 بها استشكل في النهي بقوله كيف والجماعة واجبة الخ وبهذا التقرير تعلم ان المصنف
 لو ابدل قوله ان امن فوت الوقت بقوله ان امن فوت الجماعة لكان اولى و اشار
 العلامة ملائكة بقوله قبل هذا في سنن العصر والعشاء دون الفجر الظهر الى ان
 التخيير المستفاد من قوله ويتطوع بالنسبة لغير المؤكروا اما المؤكروا فياتي
 من غير تخيير ان امن فوت الوقت مطلقا وان صلى منفردا وقيل هذا ان صلى
 جماعة وان صلى منفردا يتخير ايضا لعدم ثقل المواظبة عنه عليه السلام في غير
 الاداء و الجماعة قال الزيلعي والاول احوط وبهذا التقرير تعلم ما في التذرع
 من المواظبة حيث سوى بين المؤكرو وغيره في التطوع قبل الفرض ان امن
 فوت الوقت ولم ينبذ على ما بيننا من الفرق في التخيير وعدمه فان قلت ما ذكره
 من التسوية محل على ما اذا صلى منفردا قلت هذا محل باباه قوله في التذرع ولو
 منفردا اذ لو مشى على هذا القول لقال لو منفردا جذا في واول وصل من قوله
 ولو منفردا ومن ادرك امامه واكعا فكبر ووقف حتى رفع الامام راسه لم
يدركه ويجب عليه ان يتابع الامام في السجدين وان لم يحسب له كالواقعة
 بالامام بعد ما رفع راسه من الركوع ولو ترك المتابعة لا تفسد صلاته
 يجوز عن الخنيس وقول المصنف لم يدرك الركعة فهو مذهب الامام واصحابه
 ما عدا اذ فرغ فانه قال صار مدركا لها وفي التقييد بقوله ووقف حتى رفع
 الامام راسه اشارة الى ما في المصنف من ان خلافه في مقيد بالامكان

انتهى حتى لو لم يمكنه المشاورة لا يكون مدركا عند ايضا قال في النهي و
 مدركا في الركوع لا يحتاج لتكبيرين خلافا لبعضهم ولو نوى تلك
 التكبيرة الركوع لا الافتتاح جاز و لغت نيته الخ وقرئ الخ في انه صار مدر
 لها اما لا تظهر في محل هذه الركعة فعند ما بعد فراغ الامام لانه مسبوق
 وعند زفر قبله لانه لاحق قال العلامة ملائكة ولكن ان صلى بعد فراغه
 جاز وجهه ان ترتيب الوكعات ليس بفرض في حق المدرك الا ان يفتوا
 استدرا على مفهوم التقييد بالقبلية كذا ذكره شيخنا والتقييد بقوله
 ادرك امامه واكعا فكبر الخ للاحتراز عما لو ادركه في القيام ولم يكبر معه
 فانه يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ ودر وقياس ما قد
 انه لو اتى بها بعد فراغ الامام يجوز وفي النهي واجمعوا انه لو اقتد به في
 قومة الركوع لا يصير مدركا انتهى وقوله لا يصير مدركا اي تلك الركعة
 وان ركع قبل امامه بعد قراءة الامام تجوز به **الصلوة** وهو آية
 فادركه امامه فيه صح وكوه لقوله عليه السلام لا تبادروني بالركوع والسجود
 وقوله عليه السلام اما يخشى الذي يركع قبل الامام ويرفع ان يحول اليه
 راسه راس حمار انتهى وقال في البحر وهو يفيد كراهة التخيير للنهي **والا**
 اي وان لم يدركه الامام او ادركه ولم يكن قرا المفروض قبل ركوع المقتدى **لا**
يصح ركوعه لكونه قبل او انه فيازمه ان يركع بعد ثانيا وان لم يفعل **طلبت**
 ولو اطال الامام السجود فرفع المقتدى راسه فظن انه سجد ثانيا فسمع
 ان نوى الاولى او لم يكن له نية لكونه عن الاولى وكذا ان نوى الثانية

والمناجاة لرجحان المتابعة وتلفوا نيته للمخالفة وان نوى الثانية لا غير كانت
عن الثانية يعني نهي عن الخلاص وقوله كانت عن الثانية وتجزئة اذا شارك الامام
فيها وفيه خلاف زفر لفران ما الى به قبل امامة لا يقتد به فكذلك ما ينبغي عليه
ولنا ان الشرط هو المشاركة في جزم وقد وجدت وعن ابي حنيفة لو سجد
قبل ان يرفع الامام راسه من الركوع ثم ادركه الامام فيها لا تجزئ ولا تنجز
قبل او انه في حق الامام فكذلك في حق غيره لا يرفع له رجليه **وكن خروجه من المسجد**
اذن فيه حتى يصلي والكرامة تحريمية كافي النهر لقوله عليه السلام لا يخرج
من المسجد بعد النداء الا من اذن او جعل يخرج لحاجة يريد الرجوع رجليه و
المراد من قوله اذن وهو فيه او دخل بعد الاذان نهر الا اذا كان في موضع جماعة
اخرى بان كان مؤذنا او اماما في مسجد آخر تتفرق الجماعة بفيتنة لانه
ترك صورة تكميل معنى وفي النهاية اذا خرج ليصلي في مسجد جميع الجماعة
فلا بأس به مطلقا من غير قيد بالامام والمؤذن رجليه ولا يضيئ ما فيه اذا
خروجه مكروه تحريما والصلوة في مسجد حريم مندوبة فلا يرتكب المكروه
لاجل المندوب بحسب قياسه ان يكون خروجه لدرس استاذة او لسماع الوعظ
كذلك خلافا لما في النهر عن البناء **وان خرج بعد صلاة منفردا لا يكون**
لانه قد اجاب داعي الله مرة فلا يجب ثانيا رجليه الا اذا اقيمت الجماعة قبل
في الظهر والعشاء لانه يهيم بخالف الجماعة عينا بخلاف غيرها فان لم يخرج
وان اخذ المؤذن في الاقامة لكرامة النفل بعد العصر والفجر ولو واحد **المخطون**
في المغرب او مخالفة الامام وفي النهر ينبغي ان يجب خروجه لان كراهة مكثه

بلا صلاة اشدد لكن في الدر عن القهستاني كراهة النفل بالثلاث تنزيهية
وفي المضمرات لو اقيمت فيه لا اساءة لغيره انتهى وهذا يعكس على ما سبق عن الحج
والنهر من ان النفل بالشيء باطل لا مكروه فقط واعلم ان ظاهر قول المصنف
الا في الظهر والعشاء **فيقتدى فيها منقلبو** انه يكون له الخروج
عند الاقامة مطلقا سواء كان مقيم جماعة اخرى او لا لان النفل بعد الجماعة
مشروع وفي الخروج منه وهو المذكور في كثير من الفتاوى لكن ذكره صراحة
ان المقيم جماعة اخرى لا يكون له الخروج وان اقيمت وفي الخلاصة لو خرج امام
مسجد اخر او مؤذنه عند الاقامة يرحم ان لا يكون به بأس حموي عن البر
جندي **ولا يصلي بعد صلاة مثلها** هذا لفظ الحديث اي يصلي النفل
ويقرأ في الركعات كلها ويصلي المكتوبة ويقرأ في الركعتين الفاتحة وسورة
وفي الاخرى بي الفاتحة وحدها فعنه لا يصلي الفرض مثل النفل ولا الفرض
مثل النفل في الوصف الذي ذكرنا وقيل المراد به التاخر عن تكرار الجماعة
في المساجد وهو تاويل حسن وقيل لا يقضي ما ادى من الفرائض بوسعة كذا
في ملائكة من باب الوتر والنوافل **باب سجود السهو** من قبل
اضافة المسبب الى السبب ملائكة وسهو والسهو والسهو والنسيان
واحد عند الفقهاء والظن الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح دروا في
النهر السهو والنسيان عدم تذكر الشيء وقته واجبة انتهى تفسيره بالاعم
يدل عليه ما في المصباح حيث فرق بينهما بان النسيان اذا تذكرته تذكره والنسيان
بخلافه **يجب بعد السجود** للامر به اذ روى ثوبان عنه عليه السلام من سجد في

الصلاة فالسجدة سجدتين ولأنه شرع لجبر النقصان وهو واجب كما لزم
 في الحج غير أنه لما كان اللام مدخل فيه كما لهما بخلاف الصلاة لأن شأن الجبر
 أن يكون من جنس الكسر **سجدتان بتشهد وتسليم** لأن سجود السهو يرتفع
 بالتشهد دون القنوت لقونها حتى لو سلم مجرد رفع من سجدة السهو يكون
 تاركاً للواجب فلا تفسد بخلاف السجدة الصليبية فإنها لقونها ترتفع بها
 حتى لو تذكرها بعد ما فقد فسدت فبجدها يفترض إعادة وكذا التلاوة على ما
 أجاز وقيل لا يرتفعها لأنها واجبة فلا ترفع القرض واختاره شمس الأئمة و
 الأول أصح لأنها اثر القراءة وهي ركن فيعطى لما حكمها وبأن في تشهد سجود السهو
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في الصحيح لأن موضعها اثر الصلاة
 وقال الطحاوي في القعدتين وهو الاحوط كما في قاضي خان واستفيد من قول
 المصنف يجب سجدتان بتشهد وتسليم أن التشهد والسلام واجباً
 قال شيخنا وأصرح منه قول التنوير يجب له سجدتان وتشهد وسلام وترك
 واجب يتعلق يجب وهو باطلقة شامل للتقديم والتأخير والتغيير وشامل
 لقراء التشهد أو بعضه ومنه تكبيرة القنوت وتكبيرة الركوع في الركعة
 الثانية من صلاة العيدين رتبة ونقل في البحر عن الظهيرية اختلاف في جواب سجود
 السهو إذا ترك تكبيرة القنوت ثم قال وينبغي ترجيح عدم الوجوب بخلاف تكبيرة
 العيدين فإنه يسجد بتوركها أو ببعضها من غير خلاف على ما يظهر من كلام الزيلعي
 حيث علل الوجوب بتورك تكبيرة القنوت بقوله لأنها بمنزلة تكبيرة العيدين
 ولذا ما نقل في البحر عن الظهيرية يفيد الاتفاق على سجود السهو بتورك تكبيرة العيدين

حيث قال وقيل يجب سجود السهو بتورك تكبيرة القنوت اعتباراً بالتكبيرات
 العيدين وما في الدر عن الزيلعي من وجوب تكبيرة الثالثة مع التورك قال شيخنا
 أنه سهو منه فعدم وجوبه في الزيلعي لاني صفة الصلاة ولاها ولعل سبق
 نظره إلى ما ذكره بقوله ولو ترك التكبيرة التي بعد القراءة قبل القنوت بسجد
 السهو فتوهم أن هذه تكبيرة الثالثة من التورك وليس كذلك وإنما هي تكبيرة
 القنوت وقوله لتورك واجب أي غالباً فلا يرد أنه يجب في جميع صور التشكك
 سواء عمل بالتحري أو بني على الأقل مع أن ترك الواجب في صور التشكك لم
 يتحقق **سهواً وان ترك** واختلفوا في ترك تعديل الأركان والمذهب الحق
 لزوم السجود بتوركها وهو الصحيح وهذا على قول الإمام ومحمد لأن
 تعديل الأركان فرض عند الجي يوسف بجواب أن كان تركه أي الواجب عند التورك
 ووجب عليه إعادة الصلاة تجبر نقصاً ولا يسجد في العود للسهو قبل
 في تلك مسائل ترك القعود الأول عداً وتأخيراً سجد من الركعة الأولى
 عداً إلى آخر الصلوة وتفكره عداً حتى يغفل عن مقدار ركن وعبارة
 في النهي أو شك في بعض أفعال الصلاة فتفكر عداً إلى الزيادة ما وصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود الأول كما في النهي يعني عداً ويزاد ما
 نقله الشيخ شاهين عن الجواهر معنى بالغية القنية من أنه إذا غفل
 القاعة ومقتضى تغيير المصنف بقيل ضعف وبصرح المؤلف في حاشية
 درر وسبق الاتفاق بسجود السهو بعد السلام وقال الشافعي بسجد
 قبل السلام والخلاف في الأولوية دون الجواز ملاكين لأنه روي عنه

عليه السلام مثل المذهبين والتخرج لما قلنا من جهة المعنى لأن التسليم من التواضع
فيؤخر السجود عنه حتى لو سلم عن التسليم يجزئ به ذيل ليكون جبراً لكل
يقع في الصلاة وما لم يسلم فتوهم التسليم ثابت الا ترى انه لو سجد للسجود قبل التسليم
ثم شك انه صلى قلنا اواربعاً فشغل ذلك حتى آخر التسليم ثم ذكر انه صلى اربعاً
فانه لو سجد لهذا السهو وتأخير الواجب تكرروا ان لم يسجد بقي بقصا لا زماً غير
مجبور فاستحب ان يؤخر بعد التسليم لهذا المجزئ **ويكفي تسليمة واحدة**
عليه لأنه المعهود وبه يحصل التحليل فلو واجهته الى غير خصوصاً وقد
شيخ الاسلام خواهرزاد لا ياتي بسجود السهو بعد تسليمين لأن ذلك
بمنزلة الكلام في الاصح وقيل بلها وجهه فرقاً بين سلام القطع وسلام
السهو قال في الاسلام وفي الهداية ويأتي بتسليمتين هو الصحيح ولكن
علمت ان الاحوط بعد تسليمية والمنع من فعله بعد تسليمين فكان الاعد
الاصح كذا ذكره الشارح وهو ظاهر في ان الاربع الاثنيان بسجود السهو
بعد تسليمية واحدة وهو مخالف لما ذكره ملاحظوه وحيث قال يجب
سجود السهو بعد تسليمين اختاره صاحب الهداية وشمس الائم والامام
ابواليسر والامام ظهير الدين المرعيني وناج الشريعة في شرح الهداية
نقل عن شمس الائمة انه يسلم تسليمين وهو الاصح لأنه قول كبار الصحابة
كعمر وعلي وابن مسعود وجمهور العلماء او تسليمة اختاره صاحب الكفاية
وفي الاسلام وشرح الاسلام خواهرزاد وصاحب الايضاح والاختيار رواية
كانوا قريباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى والرواية الاخرى عن عائشة

وسهل ابن سعد كان من الصبيان فيحتمل انهما لم يسهما التسليمة الثانية
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم الثانية اخفض من الاولى هذا هو المستطوع
في الكتب المشهورة وسوق كلام الفريقين يدل على ان القولين للامام الاعظم
وفي المجمع نسب الثاني الى محمد والاول اليهما انتهى كلامه منصرف وتصرف
وهو ظاهر ان الاصح الاثنيان به بعد تسليمين خلافاً لما ذكره الشارح ولما
كان هذا هو الاصح جزم به العلامة ملا مسكين ولم يعلق فيه خلافاً حيث
قال يجب بعد السلام من جهة ان كان اماماً ومن جهتين ان كان منفرداً
واعلم ان الخلاف في كونه ياتي به بعد تسليمية او تسليمين ليس على إطلاقه
بل بالنسبة للمتعدد واما الامام فيأتي به بعد تسليمية واحدة اتفاقاً
فان يسجد قبل السلام كونه تنزيهاً ولا يعيد لأنه تحت هدفة فكان جائزاً
ولم يقل احد بتكراره وان كان اماماً يراه قبل السلام تابعاً كما يتابعه
في قنوت رمضان بعد الركوع كذا ذكره الشارح وفي الجوزي عن
اصحابنا انه لو سجد للسهو قبل السلام لا يجزئه ويعيده والظاهر ان هذا
مبنى على القول بأنه يجب بعد السلام ثم رأيت في شرح المصنف
معزياً للبحر ما نصه كان القول الاول مبنى على ظاهر الرواية والثاني
على غيرها كما لا يخفى وهو مؤيد لما ذكرناه **ويسقط سجود السهو بطلوع**
الشمس بعد التسليم في صلاة الفجر ويخرج وقت الحجة والعيد
لغوات شرط الصحة كذا ذكره الشارح ومقتضى التقييد يخرج الوقت
انه لو لم يخرج يسجد للسهو وبه صرح في التنوير حيث قال والتسليم في العيد

والجعة والمكتوبة والنطوع سواء وهو مخالف لما سياتي في المتن **والله اعلم**
 اي وكذا يسقط سجود السهو لو اخرجت الشمس عقب سلامه في صلاة العصر
 تحوزا عن المكروه وهو حيواني ويسقط ايضا بوجود ما يمنع البناء وبعد السلام
 كالقصة والكلام وتعدا حدث كذا بخطي **لنا ويلزم الامام** يسهو امامه
 لانه بالافتداء صار تبعا للامام ولا يشترط ان يكون مقتديا به وقت
 السهو ولو دخل بعد ما سجد سجدة للسهو يتابعه في الثانية ولا يقضي
 الاولى وان بعد ما سجدها لا يقضيها وان لم يسجد الامام لا يسجد المؤمن
 لانه يصير مخالفا لامامه وما التزم الاداء والا تبعا بخلاف تكبير الشريفي
 حيث ياتي المؤمن به وان تركه الامام لانه لا يؤدي في حرمه الصلاة
 فلا يكون الامام فيه حتما وسجود السهو يؤدي في حرمتها ولهذا يجوز الا
 فتداء به بعد ما سجد للسهو **بل على السهو** لانه ان سجد وحده خالف الامام
 وان تابعه الامام انكسر الموضوع ومقتضى كلامهم انه يعيدها بثبوت
 الكرامة مع تعذر الجابروم كلامه **للحق** واختلاف في المقيم خلف
 المسافر والصحيح انه يسجد لانه انما افتدى بالامام بقدر صلوة و
 علم انه كالحق في حق القراءة فقط **وهو يسجد المسبوق مع امامه** وان
 لم يكن مقتديا به وقت السهو **ثم يقوم لقضاء ما سبق به** **والاولى**
 ان لا يقوم قبل سجود الامام ولو قام قبل سجوده فعليه ان يعود بسجد
 معه اذا لم يقيد الركعة بالسجود وان قيدها به لا يعود وكذا **للحق**
 يجب عليه سجود السهو لسهو امامه بان لا ياتي حال نوم المقتضي وذهاب

الى الوضوء لانه بمنزلة المصلي خلفه لكن لا يتابعه اذا انبتة حال اشتغال
 الامام بالسهو بل يبدأ بقضاء ما فات ثم يسجد في اخر صلوة ولو سجد مع
 امامه اعاده **ولو سجد فيما يقضيه سجد له ايضا** ولا يجوز عنه سجود مع
 الامام وتكراره وان لم يشترط في صلوة واحدة باعتبار ان صلوة كصلاة
 حكا لانه منفرد فيما يقضيه ولو لم يكن تابع امامه كفاه سجدتان وان سلم
 مع الامام مقادير ما له او قبله ساهيا فلا سهو عليه لانه في حال افتدائه
 وان سلم بعده ساهيا يلزمه السهو لانه منفرد **لا الله اعلم** لا يسجد
 اللحق اذا سجد فيما يقضيه **واللحق** هو الذي ادرك اول صلوة الامام
 وفاته باقيا بعد نوم وغفلة وسبق حدث وضيق وهو من طائفة
 الاولاد لانه كالمدرسة لا سجود عليه سهوه والمقيم خلف المسافر كما
 لمسبق يلزمه المتابعة وقالوا لو تابعه المسبوق ثم تبين انه لا سهو عليه
 فسدت وقيد في البدائع بما اذا علم انه لا سهو عليه ولو لم يتابعه سجد
 في اخر صلوة احتسابا **انا هو لا ياتي الامام بسجود السهو في الجملة والعبد**
 هذا على ما اختاره المتأخرون كافي الدر عن البحر لدفع الغنية وقوة
 المصرو به جزم في الدر خلافا لما في التنوير حيث قال **والسهو** في صلاة
 العيدين والجمعة والمكتوبة والنطوع سواء ثم رايته العلامة الوافي
 قيد ما ذكره في الدر بما اذا حضر جمع كثير اما اذا لم يحضر وقالوا
 السجود لعدم الداعي الى الترك وهو التشويش **ومن سجد على القعود**
الاول من الغرض ولو عمدا وهو الوتر عا دليه وجوبا ما لم يستنوي

اتول وكذا صرح به المصنف
 في حواشيها اي الدر
 فلتراجع الكتاب

قاتل في ظاهرها **رواية** وهو **الاصح** كما في التبيين والبرهان والفتح وفي الهداية
 والكنز ان كان الى القيام اقرب لا يعود والاعاد وعليه فنصرف في الكافي
 وقال الكمال انه **الاصح** ولهذا جزم به العلامة ملايكن ولم يجعل خلوفاً وتفيد
 المصنف لغرض الاحتراز عن النقل لانه القعدة الاولى فيه كالقعدة الثانية
 من الفلح حتى يعود اليها الاحالة وان استوى قائماً **درر** **المفتد** اذا سهرى عن
 القعود الاول حكمه **المتنفل** **يعود** ولو استتم **قائماً** لان الشاهد فرض
 عليه حكم المتابعة كما في التسراج وهو ظاهر في انه لو لم يجد بطلت وفيه مالا
 يخفى والذي ينبغي ان يقال لانها واجبة في الواجب فرض في الغرض **فان**
عام هو الى القيام بان استوى النصف الاول مع اغنا الظاهر وهو **الاصح** في
 تفسيره **سجد للسهو** تركه القعود الاول وان كان الى القعود الثاني
 رفع اليقظة عن الارض وركبته عليها **لا يسجد** **عليه في الاصح** كما في الهداية
 والبرهان والتبيين معلولة لم يوجد شيئاً من القيام وهو اختيار الفضل
 وقيل يسجد قال في النهاية والولوية الجية وهو المختار ووجهه كما في البحر عن
 الولوية الجية انه يقدر ما اشتغل بالقيام صار موحراً واجباً وجب وصل
 بما قبله من الركى فصارت ركناً للواجب فيجب عليه سجود السهو بالاول
 جزم العلامة ملايكن **وان عاد بعد ما استتم قائماً** **اختلف** **الاصح**
 في صلاة وصلاة وبعبارة التنوير فلو عاد الى القعود تفسد صلاة قيل
 لا وهو الاشبه انتهى واعلم ان كلام المصنف في حاشية الدرر فيزيديت
 الزيلعي صح القول بالفساد فيما اذا عاد الى القعود بعدما استتم قائماً

وتبعه في الدر المختار فظاهراً ان الزيلعي لا يقول تصحيح الفساد فيما اذا
 عاد الى القعود بعد ما صار الى القيام اقرب وليس كذلك فالصواب
 ان يعزى الزيلعي تصحيح الفساد بالعود الى القعود بعد ما صار الى القيام
 اقرب واما ما عزم تصحيح الفساد اليه اذا كان عوده الى القعود بعدما
 استتم قائماً يكون بالاولى وفي النهر عن شرح القدرى جعل عونه الى
 القعود بعدما استتم قائماً موجباً لفسادها من غير خلوف وفيه خلاف
 في الفساد وعدمه قائماً هو اذا عاد اليه وهو الى القيام اقرب كن نقل في
 الدر عن الكمال عدم الفساد بالعود الى القعود بعدما استتم قائماً وفي
 متن التنوير انه الاشبه وبالغ في المجتبي في رد القول بالفساد وجعل
 قولهم ان رفض الغرض غلطاً بل هو تاخير كما لو سهرى عن السجدة فركع فانه
 يعود الى القيام كما لو سهرى عن القنوت وركع فانه لو عاد وقت لا
 تفسد على الاصح واقوه في حاشية الدرر للمؤلف لكن اجاب في الجوابان
 السجدة وان كانت واجبة الا انها تقع فرضاً وفي القنوت عاد الى
 الغرض وهو القيام لما استقر ان كل ركى طوله فانه يقع فرضاً نعم
 في الفتح في النفس من تصحيح شيء اذ غاية امر الواجب انه زاد في صلواته
 قياماً وهو ان كان لا يحل فهو بالصحة لا يحل الا ان يفوق باكثر
 هذه الزيادة بالرفض لكن المسحح لزوم الاثر لا الفساد فتخرج
 بهذا البحث القول المقابل **نهر** **وان سهرى عن القعود** **الاصح** الذي هو
 لغرض صلاة سبق باول او لا فدخل الشاذية نهر قال في حاشية الدرر

للمؤلف تسمية القعود في الثانية بالخير باعتبار المشاكلة وفي الد
سهي عن القعود الاخير كلمة او بعضه ويكفي كون كلام الجلسين قد انتهى
والعبارة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى سجدوا لم تفسد صلواتهم
ما لم يتعدوا السجود وفيها يلغى اي مصل تترك القعود الاخير وقيد
الخامسة بسجدة ولم يطل فرضه انتهى **عاد ما لم يسجد** اي يقيد ركعة
بالسجدة وهذا اذا ما اذا سجد دون ركوع فانه يعود ايضا لعدم
عنداءه بهذا السجود فيعود لا صلاح صلوة لان ما دون الركعة محل
الركوع **نهر وسجد السهو** لانه الخوف ضا وهو القعود هنا الاخير محرم
يفصل هذا بين ما اذا كان الى القعود اقرب ولا وكان ينبغي ان لا يسجد
فيما اذا كان اليه اقرب كما في الاولى لما سبق **نهر فان سجد صار فرضه نفلا**
لانه استحكم شروعه في النافلة قبل ان كان اركان المكتوبة ومن ضرورة
خروجه عن لفرض مجرد في النفل لوقام الى الثالثة يعود ولو سنة الظاهر
وعن البرزوي لا يعود وقيل هذا قول ابى حنيفة والاول قول محمد و
يسجد السهو على كل حال والخلاف فيما اذا حرم بنية الاربع فان يؤد
ثنتين عاد اتفاقا شروح المينة وقوله صار فرضه نفلا اي برفع رأسه
من السجود عند محمد وهو المختار والفتوى وهو تمام الركن بالاتفاق
وعند ابى يوسف بوضع الجبهة وقائمة الخلاف يظهر فيما اذا وضع
جبهته فسبقه الحديث فرفع راسه للوضوء فتوضا فعند ابى يوسف
لا يمكن اصلاحها لبطلانها وعند محمد بن قيس لما اخبر ابى يوسف

بحوار بمحمد قال هذه صلوة فسدت اصلها الحديث وزه بمسألة مكسوة بعدها
هذه كلمة تعجب اريد بها التهم وقيل الصواب ضمها والزاي غير حادثة **نهر**
ضم سادسة ان شاء لانه لم يشرع في النفل قصد الالتزام تمامه بل ينبغي **نهر**
في الفج لان النفل قبله قصد الايكراه فبالظن اولى **ولو في العصر** و
سكت عن المغرب لانها تصير اربعا فلو ضم فيها كذا ذكره الشارع وذكر
في الدرر ما نصه وفي التلويح الصائر اربعا فلو ضم فيها لا يحتاج الى ضم
اذا الركعات الثلاث بضم الرابعة اليها تحولت الى النفل فحلت الصلوة الثانية
ولا محل لقول المصنف هنا **ولا كراهة في الضم فيها على الصحيح** اعني
صلوة الفجر والمغرب بل يتعين تأخيرها عن قوله وان قعد الاخير الى آخره
يعني اذا قعد على راس الثانية من صلاة الفجر او الثالثة من صلاة المغرب
ثم قام ساهبا الى الثالثة في الاول والرابعة في الثاني ولم يتذكر حتى قيد
ركعة بالسجدة فانه يضم رابعة في الفجر وخامسة في المغرب ولا يربطان
عن سنة المغرب كما في الدرر معطو بان مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم
كانت بتجوية مبتدأة والحاصل ان ضم الخامسة في صلاة المغرب مفروض
فيما اذا قام الى الرابعة ساهبا بعد ان قعد على راس الثالثة ولم يتذكر
حتى قيدها بالسجدة بخلاف ما اذا سهي عن القعود الاخير والمسئلة بها
حيث لا يضم خامسة لصيرورة الاربع نفلا وبهذا التقدير يظهر ان ما في
كلام المصنف من ايها خلاف المراد وان الصواب تأخير قوله ولا كراهة
في الضم فيها بان يذكر عقب قوله وضم اليها اخرى لتصير الزائدان لها

نا فله وقوله **ولا يسجد للسهو في الاصح** لان النقصان بالفساد لا
يجبر بالسجود ولا تعلق له بقوله ولا كراهة في الضم فيهما لما علمت من ان
الضم في الثلاثي مفروض اذا حصل سهو بعد القعود الاخير وفي هذا القول
لا فساد للصلوة بل يتعلق فيما قبل اعني ما لو سهى عن القعود الاخير ولم
يتذكر حتى قيد الخامسة من الرابع والثالثة من الثاني بالسجدة لفساد
وصفها لفرضية فقط لا بقاءها له فلو لا بطلان اصل الصلاة **وقيل الاخير**
قد رتب التشهد ثم **قام** ولم يقيد الخامسة بالسجدة **عاد** وسلم لان ما دون
الركعة محل الرخص والتسليم في حالة القيام غير مشروع فيعود لبيان
به على الوجه المشروع **زيلي** من غير ان يعيد التشهد يعني
بالعود الى القعود لا يعيد التشهد لعدم بطلان بالقيام وقال المناطقي يعيد
فان سجد سلموا للحال عبارة النهي والاصح ان القوم ينتظرون فان عاد قبل
ان يقيد بها بتبعوه وان سجد سلموا ولم يبطل **فرضه** لوجود الجلوس **الفرض**
وضم ندبا او وجوبا نهيا فلا على ما مر مشير الى ما قدمته على الكافي بقايب
من ان التنفل بالوتر وان لم يكن مشروعا الا ان الضم لا يجب لانه ظاهر فينبذ
الا ان قوله في الاصل عليه ان يضم يشير الى الوجوب قال وينبغي ان يكون محل
الخلاف ما اذا لم يكن وقت كراهة فان كان لم يندب ولم يجب وهل يكون
الاصح وعلية الفتوى المحل وبهذا التقرير يوضح ان ما ذكره المصنف فيما سبق
من قوله ولا كراهة في الضم فيهما لا محل له هناك ولو ذكره هنا لاصاب وقول
ابهاى يضم الى الزائدة دكة **لغوي** في المختار **ولتصير الزائدة** ان له نافلة

الرفض

ولو في العصر على الاصح لانه ليس بمقصود وانتهى عن النفل بعد العصر
يتناول المقصود فلا يكون بدونه زيلي لكن يشك بقوله وفي الفج إذا
قام الى الثالثة بعدها قعود قدر التشهد وقيد بها بالسجدة لا يضم اليها
دابعة كراهة النفل بعدها وهذا نقل في البحر عن التحفيس ان الفتوى
على رواية هشام من عدم الفرق بين التبع والعصر في عدم كراهة الضم
محل انتهى عن النفل القصدي وفي النهي جزمه الزيلي بالكراهة في الفج دون
العصر مما لا وجه له يظهر **وسجد للسهو** تاخير السلام **ولو سجد للسهو**
شفيع التطوع لم ين **شفيعا** **لغوي** **استحبابا** **ب** لانه لو بني بطل سجوده
لوقوعه في وسط الصلاة زيلي وانما امتنع البناء في التطوع ففي الفرض
الذي يسجد للسهو اولى كراهة البناء عليه بدون السهو لانه لا يمكن البناء
على تحريمة مع كراهة التحريم على ما استظهره في النهي **عاد** **سجد للسهو في**
المختار لان ما اتى به من السجود وقع في وسط الصلاة فلا يعتد به وقيل لا يعتد
لان الجبر حصل بالاول وهو قول ابي بكر الا عمن ايشوا اخذ به الفقيه ابو جعفر
كافي الضاوي الصغير كذا في حاشية المدر للمؤلف ولو اقتدى به رجل في هذه
الحالة لزمه ركعتان عند الثاني ان الشروع في النفل لا يوجب اكثر من
ركعتين الا بافتداء اول الامام هناك ينفل الا بركعتين بخلاف ما اذا لم
يقعد ولو افسد قعود كعتين عند الثاني قيل وهو قول الامام وبه
يفتي وقال محمد لا شيء عليه اعتبارا بالاصح مام ولها ان التسقوط بقاء
بخص الامام فلا يشعده نهرا راد بالعارض كون شروع الامام على

سواء سجد للسهو او في خلاف
شفيع التطوع بحر فان بني على
بقاء التحريم

الظن وقوله ونست عند محمد كما اذا لم يقعد بشكل بما اشتهر من مذهب
 محمد من ان الفريضة اذا بطلت لا تنقلب نفلا بل يبطل اصل الصلوة ومقتضى
 هذا عدم صحة الاقتداء به عندك **ولو سلم من عليه سجد سهوا فاقده**
به غيره صح ان يسجد الساهي للسهو وكذا يبطل وضوءه بالقهقهة و
 يصير فرضه اربعا بنية الاقامة ان يسجد ورده تعقبه المؤلف فيهما
 شيئا بان شرط السجود واضح في مسألة الاقتداء لا اتفاق المشتايخ عليه
 واما شرط السجود لا تنقاض الطهارة بالقهقهة بعد التسليم فقد نابع
 صاحب الجران ظاهرا هداية وهو غلط فلا تنقض الطهارة ولا يلزمه كما
 عندها سواء يسجد او لم يسجد كما صرح به في معراج الدراية وهو مقتضى
 اطلاق العناية وفتح القدير وغيرها انتهى مع قليل زيادة ايضا شيئا
 اذا علمت هذا ظهر لك ما في كلام الشارح هنا حيث ذكر ان الثمرة اى ثمة
 المخلاف في ان سلم من عليه السهو هل يخرج منها او لا تظهر في صحة
 الاقتداء به عندها اى عند محمد وزفلا عند ابو حنيفة وابو يوسف
 وفي انتفاض الطهارة بقهقهة انتهى قوله وفي انتفاض الطهارة
 غفلة عما ذكره هو في حاشية الدرر **وسجد للسهو وان سلم القطع** افاد
 ان السجود واجب وان قصد بسلامة قطع الصلوة لان هذا التسليم
 غير قاطع لحكمة الصلوة اما عند محمد فظاهر لانه لا يخرج عن حرمتها
 اصلا واما عندها فلا لانه لا يخرج خروجا بانا فلا ينقطع الاحرام مطلقا
 فلما نوى القطع كانت نيته تغيير الموضع فتلفوا كنيته الابانة بصريح

الدر في صاحب غايه
 وقال صاحب

في حاشية الدرر
 في حاشية الدرر

الطلاق وكنت اظهر ستا بخلاف ما اذا نوى ككفر حيك يكفره نزول
 الاعتقاد قيد بسجود السهو لانه لو سلم وهو ذا كوالسجدة الصليبية ففسد
 صلواته والفرق ان يسجد السهو يؤتى به في حكمة الصلوة وهي ايقنة و
 الصليبية يؤتى بها في حقيقةها وقد بطلت بالصلوات والحمد لله
عن القبلة او يتكلم لطلون التسمية وقيل التحول لا يفرضه ما لم يخرج من
 المسجد او يتكلم كذا ذكره الشارح ولو نسي السهو او سجد صليبية او تلاوة
 وية يلزمه ذلك ما دام في المسجد اى ولم يوجد منه مناف فان وجد منه
 مناف فانه يخرج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلواته
 ان كان عليه سجدة صليبية وانظر على ما قدمناه عن الشارح من قوله وقيل
 التحول لا يفرضه هل على هذا القيل يجوز الاقتداء به بعد التحول عن القبلة
 اذا عاد الى سجود السهو عندها او مطلقا عند محمد انه **نوحى الوهم**
 رجاء جهة الخطاء والظن رجاء جهة الصواب **مصلح** فريضة **بالعبية**
او لا فريضة ولو توالت **انما فسلم ثم علم** قبل اتيانه بمناف انه صلى ركعتين
 او علم انه ترك سجدة صليبية او تلاوة **انما** بفعل ما تركه لما روى انه
 عليه السلام صلى احدا لعشاء بن فسلم على راس الركعتين فقام
 ذواليدى فقال اقضرت الصلوة امر نسيت يا رسول الله فقال
 عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال بعض ذلك قد كان فاقبل على الغم
 وفيهم ابو بكر وعمر فقال احق ما يقول ذواليدى فقال لا نعم فقام
 صلى ركعتين كذا في التوضيح شرح الشفيع وكانت صلوة العشاء

بغزينة قوله فقام وصلى ركعتين مع ما سبق من قوله صلى الله عليه وسلم
 وقوله وسلم على رأس الركعتين اي ساهايا وكان ذلك قبل تحريم
 في الصلاة وذو اليدين اسمه سابق ابن خويان شيخنا عن الفاية
 قال شارح المشارق عند قوله عليه السلام اما ان يشر انسي
 تنسول فاذا نسيت فذكرني وفي الحديث ما يدل على جواز السهو
 على الانبياء وقال طائفة لا يجوز لانه غفلة وهم منزهون عنها والجواب
 ان السهو ممتنع عليهم في الاخبار عن الله تعالى بالاحكام وغيرها لانه هو
 الذي قامت عليه المعجزة وفيما ليس سبيل الاله لا يجوز فسوهو نبينا عليه
 في الصلاة كان مقامه عن الصلاة وفي هذا المعنى قيل يا سائل
 عن رسول الله كيف سهى والسهو عن كل قلب غافل لا يعي قد غاب
 عن كل شيء سرة فسهى عما سوى الله في التعظيم لله وفي كونه
 ذي اليدين منسوخا بالاية او حديث مسلم كلام ذكرناه في حاشية
 ملائكين في باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وسجد السهو لما
 سبق من ان سجود السهو يجب بتواج واجب وسبق ان ترك الواجب
 شامل لتقديمه وتأخيره وقد وجد كل منهما اما التقديم فبالنسبة
 للسلام واما التأخير فبالنسبة للقيام قيد بقوله اتمها الخ لانه لو لم
 انه مسافر او انه يصلي الجمعة او كان قريبا لعد بالسلام فظن ان
 الظهر ركعتان او كان في صلاة العشاء فظن انها التراويح وسلم
 على رأس الركعتين فانها تفسد لانه كما في التذييل سلم عامدا

وفي المجتبى سلم عامدا قبل التمام قيل تفسد وفي هذه المسائل هو وقول
 رايت في بعض المعبرات تعليل الفساد في هذه المسائل بالندرة وعليه فلو
 يتوقف الفساد على قصد الخطأ وان كان تفكرا ليتيقن المتزكون ولم يسلم
 حتى استيقن المتزكون ان كان زمن التفكير اندا عن التشهد قدرا او ركن
 وجب عليه سجود السهو لتأخير وجب القيام للثالثة والا ايوان لم يكن قد
 ادركه ركن لا يسجد لكونه عضوا **فصل في التشكك** التشكك ما استوى
 في طرف النقي والاثبات **ينقل الصلوة** بالتشكك في عدد ركعاتها اذا كان
 قبل اكمالها وهو اول ما عرف من التشكك او كان التشكك غير عادة له لوقته
 وان شك قبل الفراغ انه كم صلى ولم يكن التشكك من عادة استأنف لكان
 اولى لقوله عليه السلام اذا شك احدكم في صلوة انه كم صلى فليستقبل
 الصلوة ولانه قادر على اسقاط ما عدا عن الغرض بيقين من غير مشقة فليزيم
 ذلك كالتو شك انه صلى او لم يصل والوقت باق ثم الاستقبال لا يتصور
 الا بالخروج عن الاول وذلك بالسلام والكلام او عمل اخرين في الصلوة
 والسلام قاعدة الاولى لانه عهد محلا شرعا وجمود السنة يلغوا لانه يخرج
 به من الصلوة زيلعي وما ذكرناه من ان استقبالها منوط بما اذا لم يكن
 التشكك عادة له هو قول السرخسي وبه جزم ملائكين ولم يحل غيره
 وقول غير الاسلام انه منوط باول شك وقع له في تلك الصلوة واختاره
 ابن الفظل وقيل هو منوط باول شك وقع له في عمره وقول المؤلف في
 حاشية الدرر وعليه اكثر مشايخنا ظاهر في ترجيح لكن يعكس قوله العلامة

مطلب

ملا مسكين بعد قول الكثر وان شك انه تم صلى اول مرة استأنف ومعنى اول
 مرة ان السهو ليس بجادة له لان لم يستأنف في عمره قط انتهى والقربية على ما ذكره من
 ان معنى اول مرة ان السهو ليس بجادة له قوله وان كثر خشي فلو شك بعد سلامه
 او بعد ما تعدد ركنه لا يعتبر شك فلا شيء عليه وان كان قبل التسليم
 ان يتيقن بالتوكل فيما بقي مما تركه ويستثنى ما في الخلاصة لو اخبره عدك
 بعد التسليم انه ما صلى نظر اربعاً وشك في صدقه وكذبه اعادها
 ولو شك في ركن من اركان الحج يؤدّي ثانياً لان تكرار الركن لا يضر بخلاف
 زيادة ركنه بحج وفي الوقفات صلى الامام فقال القوم صليت ثلاثاً وفي
 الامام اربعاً فان كان بعض القوم مع الامام يؤخذ بقوله لان من كان
 مع الامام توجب قوله بسبب الامام وان لم يكن مع الامام بعض القوم اعاد
 بقوله لا ان يكون على يقين حموي وان كثر الشك على ما بالظن لقوله
 عليه السلام اذا شك احدكم فليتحري الصواب ولا ينجح بالعادة في كل
 مرة زبلي لا يقال هذا الحديث يعارضه ما سبق من قوله عليه السلام اذا شك
 احدكم في صلوة انه لم صلى فليستقبل الصلوة لا تأتوا بقول مكي من حديث
 الاستقبال محمول على ما اذا لم يكثر شكه بخلاف حديث الحموي فانه محمول على
 ما اذا كثر فان لم يغلب له ظن اخذ بالاقول وقد بعد كل ركعة ظنهما اثنى
 صلاة لو كان ظنهما انها موضع فعوده ليل يصير تكراراً فرض القعود او وجب
 كافي التنوير وشرحه كان اولى بالاستغناء عن زيادة قوله في الشك وكذا
 كل قعود ظنه واجبا بقصده ولم يذكر المصنف سجود السهو في جميع صور الشك

وان اخبر عدلان لا يعتبر شك
 وعليه لاخذ بقوله كما اذا ذكر المصنف
 في شكه

بتعاللهما وهو لا ينبغي اغفاله فانه واجب سواء عمل بالتحري او بخ
 على الاقل فتح وهو مقيد بما اذا شغل الشك قدر ركن ولم يشغل حاله
 الشك بقراءة او تسبيح لكن في السراج في البناء على الاقل يسجد السهو
 وفي البناء على غلبة الظن ان شغل التفكير قدر ركن يسجد والا فلا والفرق
 في الجحيم شك في الحدث وتيقن الطهارة فهو منتهى وبالعكس
 يحدث شك في بعض وضوئه وهو اول ما عرض له غسل ذلك الموضع
 وان كثر شكه لا يلتفت اليه وكذا لو شك انه كبر للاقتناع وهو في الصلاة
 او انه اصابت به نجاسة او احدث او مسح رأسه او لا فان اول ما عرض
 لو انشغل وان كثر يمضي وفي الغنايه لو شك هل كبر قبل ان كان في
 الركعة الاولى يعيد وان كان في الثانية لا كذا في شرح المصنف
باب سجود التلاوة من اضافة الحكم الى سببه كافي سجود السهو
 والتلاوة مصدر تلى اي قرأ اما تلى بمعنى تبع فصدده تلو عيني
 في ذكر التلاوة ايما الى انه لو كتبها او تبحها لم يجب وركنها وضع الحجة
 على الارض او الركوع او ما يقوم مقامها من الايماء للمريض والتالي
 على الدابة وشروطها شروط الصلاة الا التحريم وينبغي ان يراى
 نية التعيين ففي القنية لا يجب انها تعين سجدة اية كذا ويفسد
 ما يفسدها نهروا استفيد من قوله للمريض والتالي على الدابة انه اذا
 تلاها على الارض لا تنادي بالائمة الا اذا كان مريضاً بخلاف ما لو تلاها
 على الدابة حيث تنادي بالائمة ولو صحح سببه التلاوة على التالي

والسامع في الصحيح وقوله في الصحيح يتعلق بالسامع اذ سبب التلاوة
بالنسبة للتالي لا خلاف فيها والحاصل ان السجود يجب على التالي بالتلاوة
وان لم يسمع كان السامع بخلاف السامع فانه السامع شرط على التلاوة
في حقه واعتز بقوله في الصحيح عما قيل من ان السامع هو السبب في حق
السامع واليه ذهب صاحب الهداية وهو ان سجود التلاوة واجب لانه
اياها كلها تدل على الوجوب لانها على ثلاثة اقسام قسم امر صريح وهو
للو وجوب وقسم ذكر فيه فعل الانبياء والاقتداء بهم واجب وقسم ذكر
فيه استنكاف الكفار ومخالفتهم واجبة ولهذا ذم الله من لم يسجد بقوله
تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون لكن دلالة فيه ظنية فكان الكتاب
الوجوب لا الفرض جرحا على التراخي ان لم يكن في الصلوة وما ذكره الشافعي
من انه على التراخي عند محمد ورواه عن الامام وهو المختار وعندنا في
وهو رواية عن الامام يجب على الفور مخالفتها في التراخي حيث عرفت القول
بالفورية لمحمد والقول بالتراخي لابي يوسف وهو المختار قال وينبغي
ان يكون محله في الاثر وعدمه حتى لو اداها بعد مدة كان مؤديا اتفاقا
لا قاضيا وصرحوا بانها لو اخرتها حتى حاضت سقطت وكذا لو ارتد
بعد تلاوتها نهر عن الخائنة وكذا تأخيرها تنزيها مطلقا في سواها
كانت صلواتية او غيرها وهو الاصح لانها لو كانت تحريمية لكان الوجوب
على الفور وليس كذلك كذا في حاشية الدرر للمؤلف مع زيادة قوله في
تنزيهية في غير الصلوة يتيه وذكر فيها ايضا ما نصه ويجوز ان يقال

تجب الصلوة موسعا بالنسبة لمحلها كما لو تلى في اول صلوة وسجد
في آخره واعلم ان ما ذكره من تأخير السجود لها في الصلوة يتوقف
تصوره على ما اذا لم يركع على فور القراءة والافادت ضمن السجود ولو بلائيه
يجب على من تلاو بالفارسية وان لم يفهم اذا اخبر عند الامام وقال لا يشترط الفهم
وعليه الاعتماد كما في البرهان وقال في شرح الجمع عن المحيط الصحيح انها
موجبة اتفاقا لانه القراءة بالفارسية قرآن معنى لا نظا فبا اعتبار المعنى
توجب السجدة باعتبار النظم لا توجبها فتجب احتياطا بخلاف الصلوة
عند ما فانها تجوز باعتبار المعنى ولا تجوز باعتبار النظم فلم تجز اعتبارا
كذا في حاشية الدرر للمؤلف وقراءة حرف السجدة مع كلمة قيله او
بعد من ايها توجب السجود كالآية المقررة بتامها في الصحيح
وقيل لا يجب الا ان يفكر في الآية السجدة وايضا اربع عشرة آية اربع
في النصف الاول وعشر في النصف الثاني فيجب السجدة في الاخر عند قوله
تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون
والرعد عند قوله تعالى وله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم
بالغدو والاصال والفعل عند قوله تعالى والله يسجد ما في السموات والارض
من رآه والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما
يؤمرون والاسرار عند قوله تعالى ان الذين اولوا العلم من قبله اذا يتلى عليهم
للازقان يسجدوا ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ولا يجوز
للازقان يسجدون ويزيد من خشوعا ومن لم يركع عند قوله تعالى او تلك الذين

انعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم
واسرائيل ومن هدينا واجتبينا اذا تسلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا
واولى الحج عند قوله تعالى المراتة الله يسجد من في السموات ومن في الارض والشجر
والقمر والنجوم والجباه والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب
ومن هن الله فانه من مكرم ان الله يفعل ما يشاء قيد بالاولى للاعتزاز عن
تخصه الثانية فانها صلاية وقال الشافعي في سورة الحج سجدة واحدة حديث عتبة
قال قلت يا رسول الله افضلت سورة الحج باق فيها سجدي قال نعم ومن لم يسجد
لم يقرأها ولنا ما روى عن ابن عباس وابن عمر انها فلا يسجد التلاوة في الحج
هي الاولى والثانية يسجد الصلوة وقرأتها بالركوع يؤيد ما روى عنهما واداه
لم يثبت ذكر ضعف في الغاية زيلعي **والفرق** عند قوله تعالى واذا قيل لم يسجد والرحمن
تعالى او ما الرحمن السجد لما تامنا وزادهم نفورا **والنمل** عند قوله تعالى الا يسجدوا
للله الذي يخرج الخبأ في السموات والارض ويعلم ما تخفون ويعلمون الله لا اله الا هو رب
الاعور رب العرش العظيم وشذ بعض الشافعية وقال عند قوله تعالى ويعلم ما تخفون
وما تعلمون وقيل على قراءة الكسائي عند قوله تعالى الا يسجدوا بالتخفيف **وما**
والسجدة عند قوله تعالى انما يؤمن باياتنا الذين اذا ذكروا بهلغوا وسجدوا
وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون **ومن** عند قوله تعالى وخروا كما وانا با
فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار عذبا وعندهم
عند قوله تعالى وحسن ما بين **وهم السجدة** عند قوله تعالى وهم لا يسلموه
وهو مذهب ابن عباس وعند بعضهم عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون

والنجم عند قوله تعالى ان هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تكونون وانتم
سامعون فاسجدوا لله واعبدوا **واذا السماء انشقت** عند قوله تعالى واذا
قرأ عليهم القرآن لا يسجدون وعن بعض المالكية في اخو السورة ولو قرأ
اية السجدة الاخرى الذي في اخرها لا يسجد لها ولو قرأ الحرف الذي يسجد
فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ الكثر اية السجدة وفي مختصر الجوهري لو قرأوا
سجدة ولم يقل واقترب يلزمه السجدة انتهى زيلعي **واقرأ باسم ربك** عند قوله
كللا تطعه واسجد واقترب **ويجب السجود على من سمع وان لم يسمع السماع**
بشرط كون السمع منه اذ ميتا وجبت عليه الصلوة اولا وقوله في التهم
بشرط ان يكون السمع منه اذ ميتا مقتضاها عدم وجوب السجود بالسماع
من حي قال شيخنا لكن ظاهره تعليم عدم الوجوب بالسماع من حيون
او صبي غير مميز بنفسه اذ التلاوة لان صحتها تعتمد التميز ولا يقين يقتضيه
الوجوب ولما روي من صرح به انتهى وبهذا التفسير لم يرد ما سبق من انها تجب
بالسماع من ادمي وجبت عليه الصلوة اولا ليس على عموه بل هو محمول على
خصوص المميز **الا ان النفس والنفساء** والقبي والمجنون والكافر فليس
عليهم شيء لا بالتلاوة ولا بالسماع **والنفساء** هي التي في الشؤير من قوله وتجب
بتلاوتهم خلاد المجنون المطبق اي تجب على من سمع منهم **والامم** اي وكذا
يستثنى الامام **والمقتدى به** فلا تجب عليها بالسماع من مقتدى بالامام
السامع او بامام اخر وجب على من ليس في الصلوة بسماع من المقتدى
على الاصح والحاصل ان تلاوة المقتدى موجبة للسجود على السامع الا ان يكون

التسميع من اشتركت الصلوة بينه وبين التالى بدليل ما ذكره الترمذي حيث
 قال لا يجب تلاوة المقتدى عليه ولا على من سمع من المصلين بصلوة اما
 انتهى وما في النهي يقتضي عدم وجوب السجود بالسماع من المقتدى مطلقا
 وان كان السامع خارج الصلوة وتبعه في الدرر والحوى والاستفا على ضعف
 مع ان صاحب النهي متناقض وقد بينا وجه المناقضة فيما علقناه على ما
 فارجع اليه ان اردت **ولو سمعوا** اي المقتدى والامام من غير المؤثر **سجدا**
فيها بطلان تحقق السبب وزوال المانع من فعلها في الصلوة **ولو سجد**
فيها لم تجزهم فيعيدوها لانهما ناقصة انتهى الشرح عن دخال ما ليس من
 افعال الصلوة فيها فلا يتبادى به **الكامل** وهي السجدة الواجبة بالسماع من
 ليس بسجود فان ما وجب كاملا لا يتبادى ناقصا ويرد بان لا نسلم انها
 وجبت كاملة فانها وجبت في وقت كان خلط غير افعال الصلوة بافعالها
 حراما فكان كالصلاة وقت الا صفر وجبت ناقصة فتبادى ناقصة
 والجواب ان الوقت لو كان سببا لما كان الامر كما ذكره لكنه ليس كذلك بل
 السبب ما ذكرناه ولا تعلق لها بالوقت كذا في العناية والمراد بالمجوز خصوص
 المشارع للمصلي في صلوة **ولم تفسد صلواتهم في ظاهرها** **رواية** وهو الصحيح
 لان زيادة ما دون الركعة لا يفسدها وما في النوادر من الفساد قيل
 انه قول محمد بن ابي على ان السجدة الواحدة قربة عند فتحه الانتقال لانهما
 مؤخر عن الصلوة فاذا سجد فيها صار اقصا لها كمن صلى الفل في صلاة
 الفرض زيلعي والاصح عدمه اتفاقا وهذا اذا لم يتابع المصلي التالى في

السجود فان تابعه فسدت نهرا عن التخليل ولا تجزئ السجدة عما سمع
 بها **ويجب سماعه** القراءة باللفظ **الفارسية** **انها** على المقتدى كما في ابراهيم
 واشترط الفهم قولها وعند الامام يجب وان لم يفهم **واختلف** **الصحيح**
في وجوبه على السامع بالسماع من تالى **المجوز** **ولا يجب سماعها من الغير**
 على الصحيح وقيل يجب وصحة في الحجة معللا بانه سمع كلامه فقد خلت
 النصيحة **ومن القصد** اي لا يجب سماعها منه وهو ما يجيبك مثل صوتك
 في الجبال والصحارى وضوحا **وتؤدى بركوع وسجود** كائنا في الصلوة
غير ركوع الصلوة وسجودها اي وغير سجودها والسجود افضل لانه يسجد
 يكون مؤذيا لمبعناه وهو الخضوع ولا شك ان الاول افضل له
 اذا سجد لها وقام ينبغي ان يقرأ ما بقي من السورة بعد اداء السجدة
 كالاسجد والانشقاق وان كانت السجدة في اخر السورة قوام من سورة
 اخرى ولو ايتى كيلا يكون باينا الركوع على السجود فان ركع من غير
 قراءة ما ذكرناه كونه **ويجزي عنهما** اي عن سجدته التلاوة **ركوع الصلوة**
ان نولها وينبغي ذلك للامام مع كثرة القوم احوال الخافضة حتى لا
 يؤدى الى التخليط وفي البحر عن القينة لو نواها في الركوع عقيب
 التلاوة ولم ينوها المقتدى لا ينوب عنه ويسجد اذا سلم الامام
 ويعيد القعدة ولو تركها تفسد صلوة انتهى ولو قال قد تم لم يعد لها
 لكان اولي من قوله ولو تركها فان قلت ظاهرا قوله ولو نواها في الركوع
 عقيب التلاوة ان فورية القراءة لم تنقطع فينبغي ان يكون المقتدى

مؤديا لها ضمت السجود وان لم ينوها حينئذ لا يلزمه السجود لها
استقلا ولا قلت انما لم يكن المقتدي مؤديا لها ضمن سجوده وان لم
تقطع الفورية لكن الامام نواها في الركوع فلما لم يكن الامام مؤديا
لها ضمن السجود فكذلك المقتدي لكونه تبع له فلهذا لم يلزمه السجود لها
استقلا ولا **وسجودها** اي ويجزئ عنها ايضا سجود الصلاة **وان لم ينوها**
اذ لم يقطع فور القراءة بالكثر من آيتين بعد اية سجدة التلاوة ولو نواها
في ركوع غير الصلاة فالمراد في ظاهره انه يجوز نهو عن البراءة اي نهو
السجدة التي تلاها خارج الصلاة في ركوع غير الصلاة هذا هو المراد
والا فالصلوات لا تقضي خارجها ويدل عليه ما في الخانية رجل قرأ
السجدة في غير الصلاة فادان بركوع للسجدة روى انه يجوز له ذلك
انتهى وغري في البحر الحافضي فان اخبر ان الركوع خارج الصلاة
ينوب عنها بعد ما صدر بعدم الجواز قياسا واستحسانا عن البدائع
فان قلت كلامه قاضي خان خالص التصريح بكون الجواز هو المختار فكيف
غري ذلك في البحر اليه قلت قال شيخنا محتمل انه فهم من اقتضاه على الجواز
ان ذلك هو المختار عنده وان لم يصح براء وان صرح بذلك في غير
الخانية من مؤلفاته انتهى **ولو سمع اية السجدة من امام فلم ياتر به** اصله
او اتم به في ركعة اخرى غير التي نزل الآية فيها وسجد لها الامام **سجد** مع
خارج الصلاة وقوله في **الظاهر** متعلق بالمسئلة الاخيرة وهو اخبر النبي
وظاهر ما في الهداية وبه جزم ابن الهمام ولم يحل خلافه وقيل لا يسجد

لانه وان لم يصح مؤديا لها لكنها صلواتية فلا يقضي خارجها وان اتم قبل
سجود امامها سجد معه تحقيقا للمتابعة فان اقتدى به بعد
سجودها في ركعة صار مذكرا لها **حكما** بادر الى تلك الركعة فيكون
مؤديا لها فلا يسجد لها **اصلا** ولا لانه لا يمكنه ان يسجد لها في الصلاة لما فيه
من مخالفة الامام ولا بعد فراغها لانه صلواتية فلا تقضي خارجها
فصار كمن ادرك الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الوتر حيث
لا يقنت لما ذكرنا بخلاف ما لو ادرك الامام في الركوع في صلاة العبد
حيث ياتي بالتكبيرات راكعا لانه لم يفت محله لان الركوع محل التكبير
زليعي **لم تقضي** **فصل** في ما يترتب من التوبة در وعلم ان تصورات
السجود لها في الصلاة بعد ما تلاها فيها يتوقف على ما اذا تلى بعد
الآيتين ما يزيد على ثلث آيات بناء على ان الثلاث لا توجب قطع القصة
وهو اظهر وانما اذا كان المقروء بعد هادون ذلك بان ركع على فو
القراءة فلا يتصور فواتها لانها تنافي ضمن سجود الصلاة ولو بدون
النية كما سبق وانما لم يجز قضاء الصلاة خارج لان لها منية الصلاة
فلا تنادي بالناقص ولا بها صارت جزءا من افعال الصلاة وافعالها
لا تنادي خارجها اذ لم يفسدها قبل السجود فان افسدها قضاها
خارجها لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد تلاوة فلم تكن صلواتية ولو بعد
ما يسجد لها لا بعيدا كذا في التقنية لكن في الخانية لو تلاها في نافلة
فسدت وجب قضاؤها دون السجدة وهذا بالقواعد التي لا ريب فيها

بالافساد ولم يخرج عن كونها صلاتية وهذا التفريق يستغنى عن قوله في
البحر يستثنى من فسادها ما اذا فسدت بالحيض الا ان يجعل ما في الحائض
على ما اذا كان بعد سجودها وقيد بالخارج لانها تقضى داخلها لما انها
واجبة على الفور واذا غيرها حتى طالت القراءة صارت فضا لانها
لما وجبت بما هو من افعال الصلاة وهو القراءة التحقت بافعال الصلاة
وصارت جزءا من اجزاها واذا التحقت وجب ادائها مضيقا كسائر
افعال الصلاة نهر وفي البدل ما يفيد ان الصلاة تقضى بعد التسليم
قبل ان ياتي بمنافطرتها فينبغي ان يقيد قولهم الصلاة لا تقضى خارجها
بهذا وان يراد بالخارج الخارج عن حرمة البحر وفي حاشية الدرر للمؤلف
عن الشيخ قاسم مجرد كون الصلاة لها حرمة لا كما يستلزم ان الخارج
الصلاة لا تقوم مقامها وتولي آية خارج الصلوة فسجد لها ثم اعاد تلاوتها
فيها اي في الصلوة في مجلسه **سجد اخرى** لان الصلاة اقوى فلا يكون
بنعنا للضعف **نهر وان لم يسجد اولا كونه** ولحق في ظاهر الرواية لجعل
الخارجية بنعنا للصلاة لقونها حتى لو لم يسجد لصلواته لم يات
بالخارجية ايضا وانما افرد هذه المسئلة بالذكر مع دخولها
تحت قوله كمن كورها في مجلس لا فترافها في ان لو سجد للخارجية او
لم يكف للصلاة بخلاف ما اذا لم تكن صلاة فيه حيث يكتفي بالسجود
الاول **نهر وسبق** الخارجية عن الصلاة غير مانع من جعله لان مبنى
سجود التلاوة على التداخل وهو تداخل في السبب فتشوب الواحدة عما

قبلها وعما بعدها بخلاف التداخل في العقوبات حيث لا تشوب فيه
الواحدة الا عما قبلها حتى لو نسي في سجدة ثم نسي في المجلس مجددا نيا لان
التداخل فيها في الحكم كمن كورها في مجلس **واحد لا يجلسين** ويتبدل
المجلس **بالاستعمال** منه بخطوات ثلاثا في الصلوة او الطريق ولو كان مسجدا
في الاصح ان يذهب ويبدء السجدة ويلقيه على عواد مضروبة في
الحائط والارض لا الذي يدور ولا باليسمي وانه يلقي عليه السجدة
او هو باليسوي وقائم **ولا يشق** اي ويتبدل المجلس بالاستعمال من **غصن**
الى غصن في ظاهر الرواية وهو الصحيح **وعمر** اي ويتبدل بالعوام اما
السجدة في نهر **وحوش كبير** وقوله في **اصح** يرجع للمسائل كلها وعن
محمد اذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد وعرضه يكفيه
واحد وفي الحائض الصحيح انه يتكرر كذا في الشرح الكبير **ولا يتبدل**
برؤايات والمسجد ولو كبيرا الصحة الاقتداء مع اتساع الفضاء
فيه **ولا يتبدل** بركعتين بغير غصن **ولا بركعة** تكررت فيها التلاوة
اتفاقا **وكعتين** ولا يتبدل بركعتين عند اي يوسف خلافا لمحمد وكذا
المخلاف في الشفع الثاني من الفرض اذا كورها فيه وتكرارها
في الشفع الثاني من سنة الظهر يسجد **وشربة** اي ولا يتبدل بشربة
واكل اي ولا باكل **لغتين** ومشي **خطوتين** وقول الشارح في الصلوة
للاعتزاز عن المسجد والبيت **لا تكاد** وقعود وقيام بدون مشي
في الصلوة كذا ذكره المصنف في شربة الصغير وقال في شربة الكبير

وقيام بدون مشي في غير بيت ومسجد ومودى الجارين واحد
 واراد بالمشي لمنفي ما زاد على خطوتين **وركوب ونزل في محل لا**
 بان تلاها راكبا فاعادها بعدما نزل او بالعكس **لا يسير** مصليا
 لان الصلاة جامعة لا ما كن اذا حكم بصلية الصلاة دليل اتحاد المكان
 وعلى هذا الواحدة في الصلاة بعدما قراها فذهب للوضوء ثم اعاد
 بعد العود لا يتكرر لما قلنا ولو تلاها فسيجد ثم اطال الجلوس والقراءة
 فاعادها لا يجب عليه لا اتحاد المجلس **وتكرر الوجوب على الساتع**
مجلسه وقد تعد مجلسا **تتالي لا بعكسه على الاصح** وفي الدرر وعليه الفتوى
 قال المؤلف في حاشية الدرر وظاهر الكافي ترجيح التكرار كما في الفتح
 انتهى فقد اختلف لترجيح واما الصلاة على الرسول فكذلك عند
 المتقدمين وعلى المتأخرين تكرر اذا لا تدخل في حقوق العباد
 واما العطاس فلا صح ان زاد على الثلاث لا يشتمله كذا يحظ
 شيخنا عن الخلاصة **وكره ان يقرأ سورة ويقرأ آية السجدة** لانه يشبه
 الاستنكاف عنها ويوهى الفرار من لزوم السجود وهذان بعض
 القرآن وكل ذلك مكروه ذيلعي ومفاده كون الكراهة تحريمية
لا عكسه اي ان قرأ آية السجدة وتلا ما عداها لا بأس به لانه مباداة
 اليها قال محمد واحب ان يقرأ قبلها آية او اثنين دفعا لتوهم ^{تفضل}
 اي السجدة على غيرها ان الكل من حيث انه من كلام الله في رتبة وان
 كان لبعضها زيادة فضيلة باشماله على صفات الحق **وندى ضم**

آية او اكثر اليها عبارة التبرؤ في الحاشية الاحب ان يقرأ آية او اثنين
 وهذا يقتضي انه لو قراها آية او اثنين فقد اتى به انتهى يعني
 فالقبليية فيما سبق عن محمد من قوله واجب الى ان يقرأ قبلها الخ
 ليست قيد ثم قيل وجوب السجدة متعلق بالكلمة التي فيها ذكر
 السجود وعن محل لا يجب الا ان يقرأ معها اكثر آية السجدة فلا يمكن
 وبه جزم في الدرر المختار ونسب لفظا **وها عن غير متاهب لها**
 شفقة على السامعين وقيل ان وقع بقلبه انهم يودونها ولا
 يشق عليهم ذلك جهر بها ليكون حثا لهم على الطاعة ذيلعي واذا
 لم يعلم بها لم ينبغي اخفاها حموى ثم نقل عن البرجندي ان ندب
 احبها مخصوص بغير الامام والراجح الوجوب على متشاغل بعمل
 ولم يسمعها زجره عن تشاغل عن كلام الله تعالى فنزل سامعا **و**
ندب للقيام لمن تلى ساجدا **ثم السجود لها ولا** اي ويندب ان لا يرفع
اليد **رأسه منها قبل قائلها** لانه الاصل في ايجابها فيتبع في ادائها
ولا يؤمر التالي بالقيام ولا السامعون بالاصطفاة فيسجدون معه
كيف كانوا واقول فيه مخالفة لما في المجتبى حيث قال ويندب ان يتقدم
 التالي ويصف القوم خلفه وليس بافتداء حتى يركون المرأة اما
 فيها انتهى ويندب ان يقوم فيسجد ساجدا ولو كان عليه سجدة كثيرة
 سوى عن ذلك عن كثرية وما في المعراج من انه لا يقوم فتشاذ قال
 في المضمرات ويستحب اذا فرغ منها ان يقوم ولا يقعد **ونرى الصلوات**

شروط الصلوة التي هي في اقتضائه على استثناء التسمية قصور لصحاحهم
 باستثناء نية التبيين ايضا ويفسدها ما يفسد الصلوة من الحدث
 العهد والكلام والفقهية وعليه اعادة هذا قول محمد لان العبرة عند
 تمام الركن هو الرفع ولم يحصل بعد فاما عند أبي يوسف فقد حصل الوضع
 قبل هذه العوارض وبه يتم فينبغي ان لا يغسل وهو حسن قال في النهاية
 ولا وضوء عليه بالفقهية اتفاقا لما قد تناه وكيفية **ان يسجد سجدتين**
بين تكبيرتين هما سنتان موافق لما في الدر من نصيحة بسنية
 التكبيرتين ومخالف لما ذكره ملائكيين حيث قال من اراد سجود التلاوة
 كبوند بلا رفع يد وتشهد وتسليم وسجد ثم كبوند بلا رفع رأسه
 كسجد انتهى **بلا رفع يد** اذ لا تقويم لها والتكبير للاخطاط **ولا تشهد**
 لعدم وروده **ولا تسليم** لانه يستدعي سبق التسمية وهو معدوم ههنا
 وفي نظر فان سجود السهو لا تخمين فيه مع افيه تسليمها والجواب بذلك
 بالتدبر حموى وتبسيحها مثل الصلواتية سبحان ربّي الاعلى ثلاثا وهو
 الاصح ان يبلغ نك في الذكر عن الفتح ان كانت السجدة في صلاة الغرض
 قالها شاملا ورد كسجد وجهي او خارج الصلاة قال كلما اثر من ذلك
 انتهى **فصل في سجدة الشكر مكروهة عند أبي حنيفة** رضي الله عن النبي
 عليها وتركها أولى وبه قال مالك وعندهما قرينة ثياب عليها وبه قال
 الشافعي والحمد وهيئتها كهيئة سجدة التلاوة جوهر وفي فروق
 الاشياء قال سجدة الشكر جائزة عند أبي حنيفة لا واجبة وهو

معنى ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوبا وفي القواعد الاولى
 من الاشياء والمعتمدان الخلاف في سنيها لا في الجواز بل سبق من قوله
 سجدة الشكر مكروهة عند أبي حنيفة اي تنزيها بدليل قوله وتركها أولى
 وفي الدر وسجدة الشكر مستحبة به يفتي لكنها تكون بعد الصلاة لان
 الجهرية يعتقدون انها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فهو مكروه
 انتهى فائدة مهمة **لديج كل نازلة قال الامام النسفي** **من رأى السجدة**
كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها كفاة **انته ما اتمه من الغزاة** واخوته
 وقوله وسجد لكل منها يحتمل ان يكون المراد بسجد لكل اية بعد تلاوتها
 بان تلي الاولى وسجد ثم الثانية وهكذا او يحتمل ان يكون المراد تلي ايات
 السجدة كلها ثم بعد الفراغ من تلاوة الكل سجد لها الى هذا اشار في الدر
باب الجمعة اول جمعة صلاحها عليه السلام بالمدينة كانت في المسجد الذي
 في بطن الوادي وادي دانونا لانه عليه السلام لما قدم المدينة اقام يوم
 الاثنين والثلاثا والاربعاء والخميس في بني عمرو ابن عوف واسس مسجد
 ثم خرج من عندهم فادركته الجمعة في بني سالم ابن عوف فصلاها
 وكل من الثلاثا والاربعاء بالمد ويجمع على ثلاثا وات والاربعاء بثلاث
 الاربعاء ذكره الرضوي شيخنا عن المناوي والمختار وهو سيكون الميم
 في استعمال اهل اللسان والغريقون بضم الميم وقيل الضم انه روي في
 العامة وبالسكون قرا اعشى ملحوظة من الاجتماع اما الاجتماع الثاني
 فيها او لما جاء من جمع خلق ادم فيها او مع حوى في الارض وجمعها جمع



وجمعات صلاة الجمعة فرض عين من اجتمع فيه تسبعة شرائط
وانما كانت فرض عين لثبوتها بالدليل العاطي فيكفر جاحدها وهي كد
من الظاهر وليست بدلالة عنه قال في البحر وقد افنت بعد صلاة الاربع
بعدها بنيت لخطر خوف اعتقاد عدم الفرضية وهو الاحتياط في
زماننا امامنا لا يخاف عليه فلا ولي ان يكون في بنية خفية واعلم ان
شرائط وهي المصلحة ولا دأها شرائط وهي في غير المصلحة قال العلامة ملا كبير
والفرق بين شرائط الوجوب وشرائط الاداء بان شفاء الاول يصح الاداء
وباشفاء الثاني لا يصح وقد نظم بعضهم شروط الاداء والوجوب فقال
حق صحيح بالبلوغ مذكور مقيم ودون عقل لشرط وجوبها ومصر وسلطان
ووقت وخطبة واذن كذا جمع لشرط ادائها وقوله المذكور خرج
للذات فلا يجب عليه من الجمعة وينبغي ان يكون الخشوع كذا وقوله والحرية
خرج للدعاء وصح في السراج وجوبها على المكاتب والمعتق البعض ولو
اذن له مولاه وجبت وقيل يتخير انتهى وبالثاني جزم في الظهيرة وهو
الا ليق بالقواعد ولو حضر مع مولاه المسجد لحفظ ماله فالأصح انه
له ان يصليها حيث لم يخل لحفظ ماله مولاه ولو ذهب اليها بغير اذنه
ان علم رضاه جاز والا لا يفر عن التجسس وقوله والاقامة يخرج به المسافر
وقوله وان تكون الاقامة بمصر يخرج به المقيم بقية ويلحق بالاقامة
بمصر الاقامة بما هو ملحق بمصر كرفقه وفنائه واليه اشار بقوله وفيما
هو داخل في حدة الاقامة في الله لا على من كان خارجا ولو سمع النداء من المص

سواء كان سواه قريبا من المصراو بعيدا على الأصح فلا يعمل بما قبل
بخلافه وان صح كذا ذكره الشارح واحترز بقوله والفتحة عن المريض
ويلحق به الشيخ الفاني وأشار بقوله والامن من ظالم الى انها لا تجب
على من اخفى خوفا من ظلم ويلحق به المفلس الخائف من الحبس كاجاز له
التيتم واحترز بقوله وسلامة العينين من الرجلين عن الاعمي والمقع
الافرق في عدم الوجوب على الاعمي بين ان يجد قائد اولي سواه كان
القائد متبرعا او باجوره ما يستاجر به او كان مملوكا له عند باب
حينفة وعندهما اذا وجد قائد تلزم ولم يذكروا من الفطر والبلوغ و
العقل لانها لا يخصان الجمعة واعلم ان عدم الوجوب على المقعد
متفق عليه كما ذكره المصنف في شرحه قال في البحر ولم ارحم الاعمي
اذا كان مقيما بالجامع الذي يقضي فيه الجمعة واقامت وهو حاضر هل تجب
عليه لعدم الخرج اولا انتهى قال الجوزي وأظاهر الوجوب كما يؤخذ
من كلام الشارح يعني التوليى انتهى وهذا بالنسبة لمذهب الامام
واما عند ما فلا شبهة في الوجوب كما لا يخفى ثم راي في عبارة الأ
في الكلام على القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصة وكذا
اسقط ابو حنيفة عن الاعمي الجمعة والحج وان وجد قائد ادفع
للمشقة الحج فقوله دفع المشقة يفيد الوجوب عليه اذا كان في
المسجد بحيث انه لا يحتاج الى المشي باكان على طهارة الحج ما ذكرنا
في حاشيتها ولما انتهى الكلام على احد النوعين من الشرائط شرع

الا ان يتكلم على النوع الثاني فقال ويشتر الصلوات الستة اشياء اشار
اليها بقوله **المصر وفناؤه** لانه ملحق به وقدره محمد بن علي وابو يوسف
بميل او ميلين قال في المحيط وعليه الفتوى واخرون بثلاثة اميال
قال لولواحي وهو المختار للفتوى واعتبر بعضهم عوده الى مبيته من غير
كلية قال في البدائع وهذا احسن كذا بخط شيخنا اطلق في القناع
ما اذا كان بينه وبين المصر مزارع وقيل انما يجوز في فناء المصر ان لم
يكن بينهما مزارع فعلى هذا لا يجوز اقامة الجمعة بخارج الجبلان وقد في
بذلك بعضهم وهو ليس بصواب فان احدا من الائمة لم يقل بعدم جواز
الصلوة بعيد في الجبلان بخارج ولا من المتقدمين ولا من المتأخرين
كذا ذكره مل مسكين قال وكما ان المصر وفناؤه شرط جواز الجمعة
فهو شرط جواز العيد الحج والسلطان مطلقا قبل السلطنة من الخليفة
او كان متغلبا لا منشورا مل مسكين وانما كان السلطان او نائبه
شرطا للصحة لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم
والتقديم وفي ادائها اول الوقت واخره واراد بقوله او نائبه
باقامتها ولو عيدا ولي قضاء ناحية وان لم يكن بخواتمة واقضيه
بخلاف القاضي الذي لم يؤمر باقامتها وهذا في عرفهم اما اليوم فالتقاضي
يقع لان الخلفاء يأمرون بذلك وقيل المراد به قاضي القضاة فعلى
هذا القاضي القضاة بمصر ان يولي الخطباء ولا يتوقف ليس له الا
ستحلاف الا باذن السلطان وقيل ان في اقامة القاضي واثنين

وبراية المنع يعني اذا لم يؤمر به ولم يكتب في منشورة وهو محمول على
ما اذا لم يكن قاضي القضاة اما ان ولي على انه قاضي القضاة اعني
هذا اللفظ عن التخصيص هو وقت الظهر جعله الوقت من الشروط
المختصة بالجمعة فيه نظير هو شرط لساير الصلوات والجواب ان شرطه
للجمعة ليست كشرطية لسايرها فانه يخرج الوقت لا تصح الجمعة ولا
قضاؤها بخلاف سايرها فلهذا قال المحوى وانت خير بان هذا لا
يقتضي اختصاصا بالجمعة بان عدم صحة القضاة بعد خروج الوقت
لا يقتضي اختصاصا منتهى فلا تصح قبله وتبطل بخروجه وهو
في الصلاة وهو ليس له ان يبنى الظاهر عليها الاختلاف الصلواتين اذا
ظهر غير الجمعة استاء وقد راو شروطا اطلقت فم اللحق فلو انقضى
بعد الوقت فسدت وفي السراج عن النوادر لو لم يستطع الركوع وسجد
الركعة فاخرها الى ما بعد الغروب فدخل وقت العصر اتم جمعة وجوز في البحر
بعضه اذ مقتضاها ان يتم في اليوم ايضا وتعتبر المصنف بالطلوع
يوافق مذهب الصاحبين واما على مذهب الامام فانها تصير نفلها بحر
عن تعذيب القلائد ولا يخفى مخالفة الى يوسف اصله هنا حيث وفقا
مخدا على انها تبطل اصلها **والخطبة** قبلها لان شرط الشيء سابق عليه قدر
وهي شرط الانقضاء في حق من ينشئ التولية لا في حق كل من صلواها حتى
لو احدث الامام فقدم من لم يشهد بها جاز له ان يصلي اتم الجمعة لانه بان
تؤتمن على تلك التولية المنشئة نوعا فندى بقصدها فلو وجد اعطاسه

او تعجبا لم ينب عنها على المذهب كما في التسمية على الذبيحة لكن في التشوير
 من الذبايح انه ينوب **ورق قتها** بان يكون بعد التوال وتنفوخ عليه ما
 ذكره ملا مسكين من انه لو خطب قبل الوقت لو **يجز** **وحضور احد الساجدين**
 ولو كان اصم او نائما او بعيدا **من تنفقد بهم الجمعة ولو واحد في الصحيح**
 وبه جزم في الدر معزبا للخصومة وفي البحر عن الفخ المعتمد انه لو خطب وحده
 يجوز وفي حاشية الدر للمؤلف معزبا لمختصر الظهيرية **الصحيح** انه لا يجوز الخطبة
 وحده **والاذن العام** وهو ان يفتح باب الجامع ويأذن للناس بالدخول
 فيه حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واغلقوا الابواب وجمعوا لم يجز وكذا
 السلطان اذا اراد ان يصلي الجمعة بمسكوه في دار والجامع فان فتح
 بابها واذن للناس اذنا عاما جازت والا لا ملا مسكين وصلاة الجمعة
 بالقلعة صحيحة وان غلق بابها لان الاذن العام مقر لا اهلها وغلقة
 لمنع عدوا وعادة قديمة لا للمصلحة نعم لو لم يغلق كان احسن رعي
 بجمع الانهر قال وهذا اولى مما في البحر والمنع انتهى ووجه الاولوية ان كلام
 البحر والمنع يوم جواز الجمعة ولو مع غلق باب المسجد لان الاذن العام
 ليس بشروط في ظاهر الرواية بل هو رواية النوادر فقط ونص عبارة المنع
 بهذا الشرط يعني الاذن العام جزم في الكثر والوقاية والنقاية وكثير من
 المعبرين لكن لم يذكره صاحب الهداية لانه غير مذکور في ظاهر رواية
 بحر عن البدائع اذا علم هذا ظهر واتضح ان غلق ابواب القلعة وقت
 الصلاة الجمعة غير مانع من صحتها خلافا لما نقله الشارح عن سائر ابن

الشحنة فانه مردود كما بسطه المصنف في شرحه **والجمعة** مطلقا سواء كانت
 احرارا او عبيدا او مسافرين او مقيمين ملاسكين **وهي ثلاث رجال** تصح
 امامتهم فيها والمطلق ينصرف للكمال فدخل العبيد والمسافرون والصم
 والاميون والخرسان وخرج الصبيان بحجروا قره في التهر وفيه نظر ان قوله
 ثلاثة رجال تصح امامتهم يخرج الاميين والخرسان فكيف يدخلهم حموى
 واقول ليس المراد الصلوحية للامامة مطلقا بل بالنسبة لمن حال حالهم
 ثم رايه التصحيح به في التلويح بعد قوله الكثر فان نفروا قبل سجوده بطلت
 ونفسم ولا معتبرا بقاء النسوان والصبيان ولا بما دون الثلاثة من الرجال
 لان الجمعة لا تنفقد بهم بخلاف العبيد والمسافرين والموضي والاميين و
 الخرسان لانها تنفقد بهم ولهذا صلحو للامامة فيها فان الامي والاخرس يصح
 ان يوم في الجمعة قوما مثل بعد ما خطب غيره انتهى **غير الامام** لان الجماعة
 شرط على من ولدا الامام فلا يقبض احداهما من الاخر ولا ان قوله تعالى فاذا نودي
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله يقتضي مناديا وساعيين وذا
 الا ان قوله اسعوا جمع واقله اثنان ومع المنادي ثلاثة زيلعي وعن ابي يوسف
 ادناها اثنان سواء وهو الاصح ملاسكين ينصرف والذي في التلويح
 وقال ابو يوسف اثنان سوى الامام لان في المتن معنى الاجتماع وهي
 مبنية عنه اي الجمعة مبنية عن الاجتماع وقوله **ولو كانوا عبيدا او مسافرين**
او مرضوا اصل ما قبله لانهم صلحو للامامة فيها فاولى ان يصلحو للاقتداء
 وليس المراد صلاحهم للامامة مطلقا كما توهمه السيد المحمدي فقال ما قال

عن ملائكة الله الأصح وفي شيوخ ابن يوسف مثله وجاز للعبد والمريض
والمسافر أن يؤم فيها وقال زفر لا يجوز لها غير واجبة عليهم كالمصلي
والمرأة ولنا أنهم أهل للإمامة وإنما سقط عنهم لوجوب تخفيف الفضة
فإذا حضروا نفق فوضا كما لمسافر إذا صام بخلاف الصبي لأنه غير أهل والمرأة
لأنها لا تصلح إماما للرجال درر ولما كان هذا المصير مختلفا فيه على أقوال
كثيرة ذكر الأصح منها فقال والمصير كل موضع له مفتي وأمير وقاضى ينفذ
الأحكام ويقيم الحدود وبلغت أئمة من في ظاهر
الرواية قول العلامة مسكين وهذا عند أبي يوسف وهو الصحيح وفي الزيلعي
والنهر جعله رواية عن أبي يوسف ومنه يعلم ما في كلام الشارح حيث غرض
هذا لأبي حنيفة وأصحاب الغزالي يوسف يدل عليه ما ذكرناه و
يدل عليه أيضا قول الزيلعي وقال أبو حنيفة المصير كل بلد فيها سكة
واسواق ولها رساتيق وإلى نصف الظالم من المظلوم وعالم يرجع إليه
في الحوادث وهو الأصح وفي النهر عن الشيخ قاسم يكتفي بالقاضى عن الأمير
وهو ظاهر في عدم الاكتفاء بالعكس واحترز بقوله يقيم الحدود عن
الحكم والمرأة إذا كانت قاضية فإنها لا يفيان الحدود وإن نفذ
أحكاما وكفى بذكر الحدود عن القصاص لأن من ملكها ملكه وظاهر
أن أئمة إذا كان قاضيا أو أميرا امرأة لا تكون مصرا أو ظاهرا خلافا
ففي أئمة المرأة والصبي العاقل لا يصح منهما إقامة الجمعة إلا أن المرأة
إذا كانت سلطانا فامرت رجلا صالحا للإمامة يصلي بهم الجمعة جازمه

بل صحتهم لإمامة من هو مثلهما قد مناه والشرط بقاؤهم مع الإمام حتى
يسجد السجدة الأولى فإن نفروا بعد سجدة الإمام أتمها وحده جمعة
باتفاق أئمتنا الثلاثة وقال زفر ليستقبل الظهور إذا نفروا قبل أن يفقد قدر
الشمس ملائكة مسكين وان نفروا قبل سجدة الإمام بطلت عند أبي حنيفة
فيستأنف الظهور لأن الجماعة شرط الانعقاد بالشروع في الصلاة ولم يتم الشروع
فيها ما لم يقيد الركعة بالسجدة إذ ليس لما دونها حكم الصلاة ولهذا لا يجزئ
في بيئته لا يصلي ما لم يسجد ولا يتم الانعقاد بمجرد الشروع في الجمعة لأن ذلك
يكنه وحده لا يري أنه يشترط في الجمعة وحده ابتداء حضرة الجماعة وإن لم يشارك
أحد ومع هذا لو نفروا قبل أن يجزوا بطلت فلو كان مجرد الشروع كافيا لما
بطلت وقال إذا حرم الإمام والقوم نفروا قبل أن يسجد لا تبطل لأن الجماعة
شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا يشترط دوامها كالخطبة ولهذا الوارد
الإمام في التشهد يبنى عليه الجمعة لوجود الانعقاد وإن لم يشاركه في ركعة زيلعي
وبهذا التقرير تعلم ما في قوله العلامة ملائكة وقال لا أن نفروا بعد ما كبر
صلى الجمعة من أيها خلاف المواد إذ بطلوا بها بنفوذهم بعد تكبير الإمام قبل
تحريكهم حيث لم يكن هناك غيرهم ممن تنعقد بهم الجمعة فما لا خلاف فيه وصواب
العبارة أن يقول وقال لا أن نفروا بعد ما كبروا صلى الجمعة ولا تصح إلا تنعقد
الجمعة بأمر أو صبي أو جليين لعدم صلاحية الصبي والمرأة للإمامة بناء
على أن أقل الجماعة التي تنعقد بهم الجمعة ثلاثة غير الإمام وعلى ما قد مناه
مؤيد الأبي يوسف من أن أدناها اثنين سوى الإمام تصح وقد مناه

قال في التهر وفيه نظر ولم يبين وجهه وقال المؤلف في حاشيته الدرر وفيها
قله صاحب البحر تامل لاق الكلام في نائب السلطان اذا كان امرأه لاني
السلطان اذا كان امرأه انتهى وكانه يشير بهذا الكلام الى ما سياتي منه
مفرياً للفتح من ان المرأة اذا كانت سلطانة يجوز امرها بالاقامة لا اقامتها
انتهى واذا كان القاضي او الامير مفتياً اعني عن التعداد اي اعني
عن المفتي لان المدار على معرفة الاحكام لا على كثرة الاستخام وقد منا
عن الشيخ قاسم الاكتفاء بالقاضي عن الامير وحينئذ وجود القاضي
يعني عن المفتي والامير حيث كان له معرفة بالاحكام والافلا بد من المفتي **وجاء**
الجمعة لمجي في الموسم للخليفة و امير الحجاز عندهما خلافاً للمحمد لا تناقونه وقال
نمصر في الموسم وذكره ملايكن انما يجوز الجمعة عندهما بمجي اذا كان ثمة امير
ملكه او امير الحجاز او الخليفة اما امير الموسم فليس له اقامه الجمعة
انتهى لانه بلي امر الحج لا غير بخلاف عرفان حيث لا يجوز اقامه الجمعة بها
ولو كان الخليفة بها في قولهم جميعاً لانها قضى وبني الابنية وليست
من فناء مكة لان بينهما اربعة فراسخ وفي النهاية اذا كان السلطان او
الخليفة بطوف في ولايته يكون عليه الجمعة لان اقامه غيره بامره يجوز
فاقامته اولى وان كان مسافراً انتهى وهذا ليس على اطلاقه بل مقيد
بما اذا كان الموضع يريد السلطان اقامه الجمعة به مصر ابدليل ما قبله من عدم
جواز اقامه الجمعة بعرفان ولو كان الخليفة بها **ومح الاجتناب في الخطبة**
على نحو تبعة او تمجيد مع الكراهة اي لو اقتصر على الحمد او سبحان الله

اولاً الله الا الله جاز وقال لا يجوز الا اذا كان كلاماً يسمى خطبة عادة
واقوله قدر الشهد كما يستفاد من التزيلي ومنه يعلم ما في قول العروة
ملايكن وقيل اقله قدر الشهد لانه يومئذ متقابل لما قبله من قوله
وقالا لا يجوز الا اذا كان كلاماً يسمى خطبة عادة ولهذا استظهر
السيد الحموي انه تفسير له لا مقابل وجه قول الصاحبين ان ما دون
ذلك لا يسمى خطبة وللامام اطلاق قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله
ولا تسلم ان ما دون ذلك لا يسمى خطبة عرفاً وليس سلمنا فهو عرف
على وجه لا اجل الاستحباب ونحن نقول به زيلعي بقى ان يقال صحة الا
قتصار في الخطبة على نحو تحديد مقيد بما اذا كان بينهما فلو حمل على
او تجب لم ينب عنها على المذهب كما في التسمية على الذبيحة لكن في
التنوير من الذبائح انه ينوب در وقد قدمنا الكلام على ذلك **وسن**
الخطبة ثمانية عشر شيئاً الظاهرة فلو خطب محدثاً او جنباً جاز
ويكره ويستحب اعادتها اذا كان جنباً كما ذكره زيلعي وان يعدها جزءاً
ان لم يطبل الفصل باجني فان طال بان ذهب الى بيته بعد ما خطب و
نقدى او جامع فاعتسل استقبل لزوماً لبطلان الخطبة نهر عن الخلا
وللسراج وفيه عن لقينة اتحاد الخطيب ليس بشرط على المختار واعلم
ان ذكره المصنف من كون الطهارة من سني الخطبة مذهب الامام
ومحمد وعند ابى يوسف والشافعي لا يجوز بدون الطهارة ملايكن
وكذا لا يشترط لها القيام حتى لو خطب قاعداً كما في العين او مضطجعا

كما في الجوهرة اوله يفصل بينهما جلوسه جاز ويكره وعندنا تشافعي لا بد من
 خطبتين بينهما جلوسه ولا بد ايضا من القيام لكون الخطبة قائمة مقام
 ركعتين وعندنا لا يقوم مقامهما لانها تنافي في الصلوة لما فيها من الا
 استدبار والكلام فلا يشترط لها ما يشترط للصلوة وفي النهاية والخطبة
 في حكم الثواب كشرط الصلوة **وسر العورة** من سنن الخطبة ايضا وكذا
 الجلوس على المنبر قبل الشروع **في الخطبة والاذان** بين يديه للثواب
 كالاتي بعد الخطبة ثم قيامه وهو يخطب من السنن ايضا واذا قام
 يكن السيف بيده متكئا عليه في كل اربع **سنة** لم يرام
 انها فتحت بالسيف فاذا رجعت عن الاسلام فذلك باق بليد المسلمين
 يقاثلونكم به حتى ترجعوا الى الاسلام ويخطب **بدن** السيف **قال**
بن فتح صلى الله عليه وسلم الرسول يخطب فيها بلا سيف ومكة بسيف
 واعلم ان ما ذكره المصنف من ان السيف يكون بيده متكئا عليه
 هو المعروف بخلاف ما ذكره في حاشية الدرر عن المضمين من انه ينقلد
 بالسيف وفي الخلاصة يكره ان يتكى على قوس او عصي انتهى **وتستقبل**
القوم بوجهه وبدان **جدا لله** والثناء عليه بما هو اهله والشهادتان
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والفقطة والتذكرة وقراءة آية من
 القرآن والجلوس بين الخطبتين واعادة الحمد والثناء والصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الخطبة الثانية والدعاء فيها
 للمؤمنين والمؤمنات بالاستغفار لهم وان يستمع القوم **الخطبة**

ويخفف الخطبتين بقدر سبوتة من طول المفصل ويكره التطويل وترك
 شيء من السنن ويجب التسبيح للجمعة وترك البيع بالاذان الاول في الله
 قال الطحاوي يجب التسبيح ويكره البيع عند اذان المنبر وقال الحسن المعتبر
 الاذان على المنارة والاصح ان كل اذان قبل الزوال فهو غير معتبر اول
 اذا زيع الزوال مطلقا سواء كان على المنبر او على المنارة فلا يمكن
 تبصره واعلم ان الامر بترك البيع شامل لما لو كان مع التسبيح على ما
 عليه التقويل نهرا خلافا لما به في الشراج من عدم كراهته اذا لم يشغله وفي
 المسجد اعظم وزارا وكذا كل عمل ينافي في الصلوة وخص البيع اتباعا للامة
واذا اخرج الامام من الصلوة ولا كلام حتى يغرب من صلوة وليس المراد
 كل كلام بل ما عدا التسبيح وقيل بل كل كلام والا صلح عنانية وغيرها
 وهو محمول على ما قبل الخطبة اما وقتها فيكره نحو ما ولو اهرام معروف
 بخروا انتهى عن الكلام شامل للخطيب في حاشية الدرر للمؤلف ويكره ان
 يتكلم حال الخطبة بلا خلل بالنظم الا اذا كان امرام معروف كافي الفتح بخلاف
 السامع حيث لا يحل له اصلا وان امرام معروف ولا يرد تخدير من خيف
 هلاكه لانه يجب لحق ادمي وهو محتاج اليه والا نضاف لحق الله تعالى ومنا
 على المسامحة وما في حاشية الدرر للمؤلف عن الشراج من انه يستحب للدعاة
 اذا صعد المنبر واقبل على الناس ان يسلم عليهم لانه استدبرهم في صعوده
 انتهى استدرك عليه شيخنا بما في النهج من انه غريب بل من السنة في حق
 ترك السلام من خروجه الى دخول الصلوة وهذا الذي قد ذكرناه

مذهب الامام وقول الصحابة لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل
ان يخطب واذا فرغ قبل ان يستغل بالصلاة ملائكين واختلف في ابا
الكلام اذا جلس الامام بين الخطبتين وسكت فاباحه ابو يوسف ومنه
محمد واعلم ان استماع الخطبة من اولها الى آخرها واجب وان كان فيها
ذكر الولاء وهو الاصح نهر عن المجتبى وكذا استماع سائر الخطب كخطبة
النكاح والختم وقوله ولا يرد سلاما ولا يشتم عاطسا من قبل
عطف الخاص على العام اذ هو داخل في عموم ما قبل من قوله ولا كلام
وقوله حتى يخرج من صلواته غاية ينتهي بها المنع من الكلام وكراهية
والالتفات وقوله ولا يسلم الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر
هو المفعول عليه خلافا لما ذكره في حاشية الدرر عن الشيخ كما سبق
وكراهية الخروج من مصر يوم الجمعة بالنسبة لمن يجب عليه الجمعة بعد النداء
اي الاذان الاول وقيل الثاني ما لم يصل الجمعة يشير الى ما ذكره في شرح
المنية حيث قال والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصلها
ولا يكره قبل الزوال وما في الثانية من قوله ولا بأس بالسفر يومها اذا
خرج من عمر ان مصر قبل خروج وقت الظهر مشكولات اعتبار آخر
الوقت انما يكون فيما ينفر بارأته وهو سائر الصلوات فاما الجمعة
فلا ينفر بارأته وانما يؤديها مع الامام والخاص فينبغي ان يغير
وقت ادائها حتى اذا كان لا يخرج من مصر قبل ادائها الثاني ينبغي ان
يلزم شهود الجمعة وقد ظهر لي ان الصواب في عبارة الثانية تغيير

خروج بدخول بان يقال ولا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمر ان مصر
قبل دخول وقت الظهر فيه وافق حينئذ ما في الظهيرية وغيرهاتمة
دخل القروى المصر يومها ان نوى المكنة ثم ذلك اليوم لزمته الجمعة
فان نوى الخروج ذلك اليوم قبل وقتها او بعد لا يلزم الجمعة فان
نوى الخروج ذلك اليوم بعد لزمته الا لا وفي شرح المنية ان نوى
المكنة الى وقتها لزمته وقيل لا كما لا يلزم لو قدم مسافرا يومها على غيرها
ان لا يخرج يومها ولم ينو الاقامة نصف شهر فان قلت ما ذكره في شرح
المنية من قوله كما لا يلزم لو قدم مسافرا الخ يشكك بما قبل من قوله دخل
القروى يومها الخ قلت لا اشكال لحمل ما سبق من قوله دخل القروى المصر
يومها الخ على غير المسافر بان كان المصر وبين وطنه اقل من ثلاثة ايام
ومن لا الجمعة عليه ان اذاها جاز عن فرض الوقت لان سقوط فرض
السعي عنهم لم يكن لمعنى في الصلوة بل للحرج والضرر فاذا التحلوا التحقوا
في الارض الا اذا تغيرهم وصاروا كمساقر صام عناية وظاهره ما في الهداية
وشروحها ان الظهر للمعذورين رخصة فتكون الجمعة في حقها افضل
لكن تستثنى المرأة بحوزة زوجها واعلم ان فرض الوقت عندنا هو الظهر
لانه الاصل وفرض الوقت على الكافة والاصل ان الظهر تؤدى الجمعة
وتقام صلواتها مقامها في المعذورين ولا فرق بينهما بعد حضورهما
وقال زعفران الوقت صلاة الجمعة ملائكين وانما الخلاف يظهر فيما
لو نوى فرض الوقت كان شارا عا في الظهر عندنا خلافا لما لو نواها

كان شاعرا فيها على الاصح كذا في البرازية وفيما لو تذا كوفائته لو صلا
فائته لجمعة قضاها وصلى الظهر بعد ذلك عنده ناخدا فانه يهوفان
قلت كيف يتصور كونه شاعرا في الظهر اذا شاع في الجمعة بنية فرض
الوقت عنده ناخدا لو فرغ منها لا تنادي من المنفرد وكيف تنفقد
الظهر خلفا لجمعة اذا كان مقتديا مع ما عرف من انه يشترط لصحة الا
قضاء مفترضا اتحاد الصلاة قلت هذا الاشكال لم اجد من بنه عليه
والظاهر ان ما ذكره من ظهور شرة الخلاف يحل على ما اذا كان
امام شاع فيها بنية فرض الوقت فيكون شاعرا في الظهر عنده
وفي صحة الاقتداء به بعد ذلك تفصيل بان يقال من اقتدى به ناويا
فرض الوقت والشروع في صلاة الامام يكون شاعرا في الظهر ايضا
فيصح له لوجود الشرط وهو اتحاد الصلاة فلو نوى المقتدي
الشروع في صلاة الجمعة لا يكون شاعرا في الجمعة لعدم وجود الشرط
لكن هل تنقلب له نفلا او تقول بعدم صحة شروعه اصلا ووصفا
فيه ما هو مشهور من الخلاف بينهم بناء على ان الصلاة اذا بطلت وصفها
هل يبطل اصلها ام لا ثم ظهر ان ظهور المشرقة لا يخص الامام بل يظهر ايضا
في جانب المنفرد والمقتدي اما بالنسبة للمنفرد فيقول صوتة شخص
زعم ان الجمعة تنفقد من المنفرد وزعم ايضا انها تنادي بنية فرض
الوقت يكون شاعرا في الظهر واذا سلم على راس الوكيلين لوعده
انها الجمعة تفسد ظهره لانه سلم على الاساهيا وكذا التصور في جانب

المقتدي يمكن ايضا غير انه يخرج عن الاقتداء لانه حيث شاع فيها بنية
فرض الوقت صارا ناويا غير صلاة الامام فيكون شاعرا في الظهر
منفردا لخروجه عن كونه مقتديا فاذا قايع الامام لوعده صحة شروعه
في الجمعة بنية فرض الوقت تفسد ظهره لانه اقتدى في موضع المنفرد
وهو مفسد كعكسه ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها حرم وهذا
اي تفسير المصنف بحرمه وهو محل ما ذكره في الكون حيث قال ومن لا
عذر له لو صلى الظهر قبلها حرم واخترت بقوله من لا عذر له عن المقتدي
فانه اذا صلى الظهر قبل الامام لا يكون بالاتفاق مجرما وعلم ان كلامه ملا
مسكين صرح في ان من لا عذر له اذا ادى الظهر قبل الجمعة يجوز اى
يصح وفيه دلالة على ان كراهة الترتيب تجامع الجواز لمعنى الصحة لا بمعنى
الحل فان سعى اليها والامام فيها يبطل ظهره اى وصقه وصار نفلا
وكذا المقتدي وان لم يدركها في الاصح وهذا اى ما ذكره من انها تبطل بالسعي
اليها وان لم يدركها مذهب الامام وقال لا ان لم يدرك الامام يبطل
فان يخرج من بيته والامام فرغ منها لا يبطل اجماعا وان خرج من
بيته والامام فيها فقبل ان يصل اليها فرغ منها يبطل عند ابي حنيفة
خلافهما وان خرج لا يقصد الجمعة لا يبطل اجماعا مسكين وكره
المقتدي كسب ورفيق ومسافر والمسيرون اداء الظهر جماعة في المصنوع بها
مطلقا سواء كان قبل فراغ الامام او بعده لانها تقضى الى تقليل
جماعة الجمعة لانه ربما تطرق غير المقتدي والاقتداء بالمقتدي ولو كان

فيه صوة معارضة باقامة غيرها وكذا لو صلى منفردا قبل صلاة الامام لما
 في الخلاصة يستحب للمريض ان يؤخر الصلوة الى فراغ الامام من صلاة
 الجمعة وان لم يؤخر يكره هو الصحيح لجواب يكره تنزيها لانتها في مقابلة المستحب
 وفي المسجونين خلاف ذكره في الجوهنا من ان المريض اذا لم يؤخر يكره
 لا ينافي ما قد مناه عنه بعد قوله لمن ومن لا عذله الا حيث ذكر ان
 المعذور اذا صلى الظهر قبل الامام كراهة اتفاقا لمحل الكراهة المنقبة
 فيما سبق على التخييم والتقييد بالمصر للاحتراز عن القرية فانه ليس فيها
 جمعة فلا تقتضي الى التقليل ولا الى المعارضة زيلعي ومن ادركها في التشهد
 او سجود السهو او تشهد اتم **جمعة** بشرط عدم الفساد بخروج وقت
 الظهر قبل سلامه كما عرف في الاثني عشرية وقوله اتم جمعة ليس على
 اطلاقه بل يخص منه ما اذا لم تكن واجبة كان كان مسافرا فانه ينمها
 اربعا كافي الجوا واستدل بما في المنتقى مسافرا درك الامام في التشهد
 يصلي اربعا بالتكبير التي دخل بها معه ونازع في التهربان هذا يخرج
 على قول محمد غاية الامر انه جزو به لا حيازة اياه والمسافر مثال لا
 قيد انتهى ونعقبه الجوى بان كلام المنتقى يحتمل لان يخرج على قول محمد
 ويحتمل لان يكون مختصا لا اطلاق المتن كما فهمه صاحب البحر انتهى
 واعلم ان ما ذكره المصنف من انه ان ادركها في التشهد اتم جمعة
 هو مذهب الامام الاعظم وابي يوسف وقال محمد وزفر والشافعي
 ان ادرك اقلها بان ادركه بعد رفع رأسه من ركوع الركعة الثانية يصلي

اربعا الا ان الابع ظهر محض على قول الشافعي حتى لو ادرك الركعة على يد
 الثانية لا يضربه وعلى قوله محمد جمعة من وجه ظهر من وجهه كذا في النهاية و
 هذا هو الجواب وما قيل على قول محمد انه ان كان ظهره فكيف بينه على غيره
 الجمعة وان كان جمعة فالي يكون اربعا كذا ذكره ملا مسكين واحترز
 بقوله ان ادرك اقلها عما لو ادرك اكثرها بان ادرك ركوع الثانية فانه
 يتمها جمعة بلا اتفاق ولو ادرك في تشهد العيدين يتم عبدا اتفاقا نزع
 الفتح وفيه عن السراج عند محمد لا يصير مدركا له وفي الظهري الصحيح
 يتم عبدا اتفاقا انتهى واعلم ان ما ذكره ملا مسكين من انه ان ادرك
 اقلها يصلي اربعا ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يخرج الوقت وهو
 في الجمعة فانه لا يجوز بناء الظاهر عليها كافي لويلي وقوله جمعة من وجه
 يعني من حيث التسمية ظهر من وجه لغوات بعض الشرائط في حق وهو الامام
 والجماعة وجه مذهب الامام وابي يوسف قوله عليه السلام ما ادركتم
 فصلوا وما فاتكم فاقضوا فالذي فاته هو الذي صلوه الامام قبل الا
 لا صلاة اخرى زيلعي فكان مدركا للجمعة ولهذا يشترط فيه الجمعة
 فلا وجه لما ذكره الامام محمد من انه يصلي اربعا لانها مختلفان لا ينبغي
 احداها على تسمية الاخرى ووجود الشرائط في حق الامام يجعل وجود
 في حق المسبوق ثم في كل موضع وقع الشك في المصر وغيره واقا
 اهل الجمعة ينبغي ان يصلوا بعد الجمعة اربع ركعات وينووا فيها الظهر
 على ان تقع الجمعة موقعا يخرج عن عصره فرض الوقت بيقين كذا ذكره

من المسكين وقوله ينبغي ان يجب خلوقا للسيد الحموي حيث فسره بنيد
لان الكلام فيما اذا وقع في المصر او غير مصر بان كان يعتقد قول
ابي يوسف من عدم جواز تعدد الجمعة وفيه يجتمع صلاة الاربع بعد
كافي النهاية عن ائمة اهل البيت وينبغي على الخلاف ان جواز التعدد
الاربع بعد الجمعة بنية آخر ظهر عليه قال الواهدي لما ابتلى اهل مرو باقامة
الجمعة بها امر ائمة بني ابي ابي الطاهر بعد الجمعة حتما احتياطا وفي الدرر
لاحوط بنية آخر ظهر اذ ركت وقته لان وجوبه عليه باخروفته انتهى اما
تدليها على القول بجواز التعدد خروجها عن الخلاف فلا ينبغي ان يتردد
صريح به في النهر ايضا ولولا قول ملا مسكين ثم في كل موضع وقا المشك
في جواز الجمعة لوقع الشك في المصر او غير مصر لا استقام ما ذكره
السيد الحموي من تفسيره ينبغي بنيد بناء على القول بجواز التعدد
وهو المذهب دفعا للحج واعلم ان في الفقرة الاولى يقتصر على التسليم
ولا يفسد بتركها ولا يستغنى في التسليم الثاني واختلفوا في ضم
السورة للفاضة في الاربع او في الاولين فقط وعلى هذا من يقضي
الصلوات احتياطا والاحتياط ان يقرأها في الاربع واختلف في مراتب
الترتيب بينهما وبين العصر قال المفكر ومراعاة الترتيب احوط
وهي يؤتى لها بالاقامة ام لا لم اره ويمكن ان يقال يؤتى بالاقامة كذا
في رسالته قلت ولا يجوز الا قدا فيها بل تؤدي على الانفراد وهو ظاهر
فلما لم يذكره المقدسي كذا في حاشية الدرر للمؤلف وذكر قبل هذا ان

وجوبها مفيد بما قاله حفيد سري الدين انه عند مجزة التوهم اما عند
قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة فالظاهر وجوبها على قول
من يعتقد قول ابي يوسف ويؤيده تعبير التمر تاشي بل لا بد لكن قوله
هل يؤتى لها بالاقامة الخ تعقبه شيخنا بما ذكره الزيلعي في الاذعان
ان اداء الظهر يوم الجمعة في المصر باذان واقامة مكروه اذ هو باطل
بعم ادائه بعد اداء الجمعة وعلل الكواهمة في النهر في البدائع بان الاذان
والاقامة لصلاة تؤدى جماعة مستحبة وهي فيه مكروه واعلم ان الحلبي
يجوز بضم السورة للفاضة في الاربع ركعات ولم يحل فيه خلوقا ونصه ولا يلزم
ان بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه الينة ثم ركعتين سنة الوقت فان
صحت الجمعة يكون قد ادى سنتها على وجهها والا فقد صلى الظهر
مع سنة وينبغي ان يقرأ السورة مع الفاتحة في الاربع التي بنية
آخر ظهر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع فرضا فالسورة لا تضروا وان وقع
نقلا فقرة السورة واجبة انتهى ومفهوم قوله ان لم يكن عليه قضاء
انه ان كان عليه قضاء لا يضم السورة في الاربع بل في الاولين فقط
واعلم ان ما ذكره في البحر من قوله وقد اقيمت مراد بعدم صلاحها
خوفا على اعتقاد الجملية انها الفرض وان الجمعة ليست بفرض يتنى
على ما ذكره شمس الائمة من ان الصحيح من مذهب الجعفة جواز
اقامتها في مسجد بن فاكتر قال وبه نأخذ وفي فتح القدير وهو الحج
لكن تعقبه العلامة نوح افندي بان ابا جعفر قال لا بأس باقامة

الجمعة في موضعين لا في أكثر منهما وهكذا روى عن محمد بن وهب ناخذ وهو
ظاهر الرواية انتهى وبتبع صاحب البدائع وحمل الرواية التي صحها
شمس الأئمة على موضع الحاجة والضرورة وتبع صاحب التكملة
وتعقبه ما نقله عن فتح القدير من قوله وهو الأصح بأن التوكلاؤه
يدل على أنه لا بد من الأتيان بالأربع المذكورة ما دام الاشتباه قائما
والحاصل أن استحباب الأربع بعد الجمعة يتبنى على القول بجواز تعدد
وأما على عدمه وعليه الأكثر في الحاشية وعليه الفتوى فلا شك في الوجب
واعلم أن بعض الموالى زعم عدم صحة الجمعة إلا أن معناه بعض شرائط
الاداء وهو المصرفا عنها عبارة عن كل بلد فيها قال وقاله في تنفيذ
الاحكام وقيام الحدود وهما مفقودان فلا يصح الجمعة ويتعبد
صلوة الظهر وقد تبعه على ذلك كثير من الأروام وما قاله هذا البعض
ضلال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود موجودان
في الجملة الخ ما ذكره السيد المحمدي وذكر العلامة نوح افندي
في رسالته ما مقتضاه عدم اشتراط تنفيذ الاحكام واقامة
الحدود بالفعل فالشرط مجرد القدرة فقط ونقض عبارة دفع
الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصدرة بل الشرط
في تحققها القدرة على الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع
بالعقل ان جماعة من الصحابة صلوا خلف يوسف النخعي
مع انه كان اظلم خلق الله تعالى الى آخره **باب العيدين**

شرعت صلاة العيدين في السنة الاولى من الهجرة كما رواه ابو داود
ومسند الى نس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يكن يومئذ
يلعبون فيها فقال ما هذا ان اليوم ان قالوا كنا نلعب فيها في الجاهلية
فقال عليه السلام ان الله ابدلكم بها خيرا منها يوما لا ضحى ويوم
الفرط وسمي به لان الله فيه عوائد الاحسان وتغافلوا بعبودكم سميت
القافلة قافلة تغافلوا بعبودكم اذ رجوعها جرد الظاهر ان ضميرهم قوله
قدم عليه السلام المدينة ولم يكن يومئذ الخ يرجع لاهل المدينة وقد
توقف في السيد المحمدي **فروع** اجتمع العيد مع الجمعة لم يلزم الاصل
احدهما وقيل لا والى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد فمستأنى عن التمسك
قال في الدرر قد رجعت التمرنا شي فرائده حكاة عن الفير وصيغة
التمرنا انتهى وظاهر قوله عن الفير انه ليس مذهبنا بل هو مذهب
الامام احمد ابن حنبل القائل بان الجمعة يدخل وقتها بدخول وقت
صلاة العيد قال في المنتقى وشرحه الشيخ منصور البهوتي الحنبلي
واذا وقع عيد في يوم الجمعة سقطت عن حضور العيد مع الامام
ذلك اليوم سقوط حضور لا سقوط وجوب لانه عليه السلام صلى
العيد وقال من شاء ان يجمع فالجمع الخ **صلوة العيدين واجبة**
في الاصح عند الجمهور وهكذا روى عن ابي حنيفة وذكر في الجامع الصغير
عيدين اجتمعا في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة واراد بالاول
صلوة العيد وبالثاني صلاة الجمعة وقال شمس الأئمة السرخسي لا يظهر

سنة ولكنها من معالم الدين اخذها هدى وتركها ضلالة الخ ملاحين
وجه القول بالنسبة قوله عليه السلام في حديث الاعرابي بعد قوله هل على
غيرهن قال لا الا ان تنطوع وجه الاول يعني الوجوب قوله فصل ترك
واخر اذا المراد به صلاة العيد ومواظبة عليه التسليم من غير ترك
ولا حجة في حديث الاعرابي لانه كان من اهل البادية وهي لا تجب عليهم ولا
على اهل القرى ذيل في تسميتها في الجامع الصغير سنة لا ينافي الوجوب
اذ معنى كونها سنة ان وجوبها ثبت بالسنة واعلم ان من ائمتنا من قال
انها فرض كفاية وهو ابو موسى كما في شرح ملائكة وابو موسى قوله
الفضل ببغداد ايام المتقي عزول واعيد في خلافه المستكفي وكان
من اهل العلم بمذهب اهل اقيين وابوه كان من المتقدمين في هذا
المذهب وكان له سمت حسن ووقار تام وكان ثقة عند الناس
لا يطمعن عليه في شئ مما توالاه او نظروا فيه ودرس ووجد مقتولا في
داره سنة ينف وثلاثين وثلاثمائة وكيسه للصمصام وله كتاب
الزيادات والجامع الكبير والجامع الصغير والكلام في حكم الدار
وشرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن ولفي اصول الفقه ثمان
مجلدات كذا بخط شيخنا عن الشيخ قاسم في تاج التراجم ولما لم يقف
السيد الحموي على ترجمته توقف فيه وقال ينظر من ابو موسى هذا
على من تجب عليه الجمعة بشرائطها اي بشرط الصلوة العيد بشرط
الجمعة **سنة** فانها ليست من شرائطها لانها تؤدى بعد الصلوة

وسرط الشئ ويسبقه اوقارنه وتأخيرها الى ما ما بعد صلوة العيد
سنة ظهريه وهذا يقتضي انه لو خطب قبلها كان اتيانها بصلتها اي اصل
سنة الخطبة وفيه توقف اذا لم ينقل ولو تركها كان مسيئا **سنة** قال
الحوي وفيه ان ما يقتضيه كلام الائمة يؤخذ به ما لم يؤخذ صريح بخلافه
فلا معنى للتوقف فاستفاد من كلام الظهريه ان الاتيان بالخطبة
في العيد مطلقا ولو قبل الصلوة سنة وتأخيرها الى ما بعد الصلوة
سنة اخرى لكن يعكس عليه قول المصنف فتصح اي صلاة العيد بدونها
اي بدون الخطبة مع الاساءة كما اي كما يكون مسيئا لو قدمت الخطبة على
صلوة العيد وعلل الاساءة بخالفه فعل النبي صلى الله عليه وسلم
وهذا يتجه توقف صاحب النهر اذ لو حصل اصل السنة بالخطبة وقيل
الصلوة لم يكن مسيئا **ولله** اي استحبت لمصلي العيد في يوم الفطر ثلاثة ايام
عشر شيان **ياكل** بعد الفجر قبل نهايه الى المصلي وان يكون المأكول تمرا
وترا وما في النهر وغيره من تخيره بين التمر وغيره مما هو معلوفه
تأمل اذ لا ينبغي ان يعدل عن التمر الى غيره مع وجوده لان المأثور
عنه عليه السلام ففي البخاري عن انس قال كان صلى الله عليه واله وسلم
لا يفد ويوم الفطر حتى ياكل تمرات وياكلهن وترا ولو لم ياكل قبلها
لا ياكل ولو لم ياكل في يومه ذلك ربما يعاقب نهر عن الدراية ويفتسل
الاصح انه سنة وسماه منده وبابا شمالي السنة عليه نهر ويستاك
لانه مطلوب في سائر الصلوات واعلم الحالات ويتطير لومس طب

أهل بهالة ربح لا لون كالمسك والبخور من عن الدرية وتبع الحوى
وغيره كالدريّة واستدلّ على شحنا بانه لا مساس لهذا بما نحن
فيه وانما مسكته بمن يريد الاخر امر كما ينبغي **ويلبس** **الحسن** ثيابا
اكلها جديدا كان او غسيلة لانه عليه السلام كان يلبس برد قفيرا
في كل عيد وهذا يقتضي عدم الاختصاص بالابيض والحلة الحجر ثوبا
من اليمن فيها خطوط حمراء وفضل لانها اخرجت من لان الاخر القاذ
اي شديد الحر مكره والمصنف رسالة في لبس الاخر حكي فيها ثمانية
اقوال منها انه مستحب ويؤدي صدقة **الغفران** وجبت عليه
لامره عليه السلام بادائها قبل خروج الناس الى الصلاة **ويظهر الفرج**
والبشاشة وكثرة الصدقة **التأفلة** حسب طاقتة زيادة عن عادة
والتكبير وهو شرعة الانتباه اول الوقت او قبله لاداء العبادة بنشاط
والابتكار وهو المساعة الى المصلي **وملاحة الصبح** في مسجد حريم يتوجه الى المصلي
اشارة العلامة ملا مسكين بتقدير ان الى انه معطوف على ما قبله من
المدونات فاقتدى نديه ايضا لان الكلام في خصوص التوجه الى المصلي
ولا شك في نديه ففي المجتبى وغيره الخروج الى جبانة الصلاة العيد سنة
وان كان يسلمهم المسجد الجامع عند عامة المشايخ وهو الصبح واذكره
الاتفاق من ان قوله يتوجه بالرفع لانه واجب لا مندوب تعقبه في النهي
لانه ليس الكلام في مطلق التوجه وعطف يتم لتراخي هذا الفعل عما قبله
ولا باس باخراج المنبر اليها في زماننا در روى في النهي عن الخلوص

لا يخرج المنبر الى الجبانة واختلف في كراهة بناءة فيها فقيل بكرة قيل
لا وعن الامام لا باس به خواهر دام ماشيا لانه عليه السلام ما ركب في
عيد ولا جنازة ولا باس بالركوب في الرجوع لانه غير قاصد الى قبة
مكبرا سرا في طريقه وقال لا يكبر جهرا كما في الاضحية وقيل الخلاف في اصل
التكبير فعند لا يكبر وعند ما يكبر وروى الطحاوي عن ابي حنيفة
انه يكبر في طريق المصلي في عيد الغفران وهو قولهما ملا مسكين
للامام قوله تعالى واذا كبرت بك في نفسك الآية وقال عليه الصلاة والسلام
خير الذكر الخفي ولان الاصل في التشاء الاخفاء اما خصه الشرع كيوم
الاضحية ولما قوله تعالى وتكلموا العن وتكبروا الله قال اكثرهم هو
التكبير في طريق المصلي وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير وهو مروي
عن علي ولان التكبير فيه من الشعائر ومبناها على الاشهر والاعمال
دون الاخفاء فصار كالاضحية **يلعب** **ويقطع** اي التكبير **انتهى الى**
المصلي في رواية جزء بها في الدرية وفي رواية اذا افتتح الصلاة و
رجع من طريق آخر افتداء به صلى الله عليه وسلم ويكوه التنفل قبل صلاة
العيد في المصلي اتفاقا وفي البيت عند عامتهم وهو الاصح وبعد
في المصلي فقط فلا يكوه في البيوت على اختيار الجمهور واعلم ان المنع
من التنفل قبلها يسئل من لم يصلها ولها قال في الخلاصة النساء اذا
اردن ان يصلين صلاة الضحى يوم العيد يصلين بعد ما يصل
الامام في الجبانة بحج ووقت **صحة صلاة العيدين** من ارتفاع الشمس

قد روي بعد خروج الوقت عن حد الكراهة الى وقت زوالها حتى لا يخل
وهو فيها فسدت نهر عن السراج اي اتفاقا ان كان قبل ان يقعد قلد
التشهد اما بعد قبل السلام فكذا عند الامام خلافا لهما **وكيفية صلاة**
ان ينوي صلاة العيد ثم يكبر للتحميد ثم يقرأ الشا ثم يكبر تكبيرات
الزوائد ثلثا يرفع يديه في كل منها ثم يعود الامام ثم يسمي سرا
ثم يقرأ الفاتحة ثم سورة ونذ ان تكون سبع اسم ربك الاعلى
ثم يكبر فاذا قام للثانية ابتداء بالبسملة ثم بالفاتحة ثم بالسورة
ونذ بان تكون سورة الفاشية ثم يكبر تكبيرات الزوائد ثلثا
ويرفع يديه فيها كما في الاولى وهذا فعل وهو الموالاة بين القريتين
والتكبير ثلثا في كل ركعة اولى من زيادة التكبير على الثلث
ومن تقديم تكبيرات الزوائد في الركعة الثانية على القراءة لا
براي مسعود فان قدم التكبيرات في الركعة الثانية على
القراءة جاز لان الخلو في الاولوية لا يجوز تمتة زاد الامام
في تكبيرات الزوائد على الثلاث في كل ركعة تابعة الى ستة عشر
فقط فلو زاد عليها لا يتابع ان سمعها من الامام وان من المؤذن
اتي بها وان جاوز الستة عشر لجواز الغلط وينوي الافتتاح بكل تكبير
نهر عن المحيط الاحتمال المتقدم على الامام في كل تكبير وقوله فلو
زاد عليها لا يتابع في المتبقي ما يخالف حموي ومن فاته اول صلاة
الامام يكبر في الحال برأي نفسه بخلاف اللاحق فانه يكبر برأي

ولو خشى المدة في الركوع ان يركع الامام واسد لو كبر قائما اتى به
راكعا ولو ادركه في القيام فلم يكبر حتى ركع لا ياتي به في الركوع على
الصحة ولو ركع الامام قبل ان يكبر لا يعود الى القيام ليكبر ولا يكبر
في الركوع في ظاهرها الرواية ولم ارم الوعد وينبغي ان تفسد نهر وتبعه
في الدر والحموي وتعبته شيخنا بانه قدم في السهو انه اذا ذكر القنوت
في الركوع لا يعود ولو عاد لا يبطل وقدم في الوتر عن الخانية انه لا يعيد
الركوع فقياسه عدم الفساد هنا ايضا وعدم إعادة الركوع كما لا
يخفى اذ غايته انه زاد في صلواته قيا سا وزيادة مادون الركعة لا
يفسد ثم **يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين** هذا بيان الافضلية
حتى لو قدمت على الصلاة جاز لانه اذا جاز تركها فلان يجوز تقديمها
بالاولى نهر وهل يجوز تقديمها او هو خلاف الاولى عني واقول ظاهر
ما سبق من ان هذا بيان الافضلية انه خلاف الاولى فقط وفيه دلالة
على ان قول الزيلعي ويكره لمخالفة السنة اي تنزيها **يعلم فيها احكام**
صدقة الفطر الخمسة اعني على من يجب ولمن يجب ومتى يجب وكيفية
ومم يجب اما على من يجب فعلى الحر المسلم المالك للنصار واما
لمن يجب فالفقراء او المساكين واما ما يجب فيه طلوع الفجر واما
كم يجب فنصف صاع من براوصاع من تمر او شعير او زبيب
وامام يجب في اربعة اشياء المذكورة واما ما سواها فبها
ليقمة بحر فان قلت اذا نذ ادواها قبل الخروج فلا فائدة لهذا

التعليم قلت يمكن ان يظهر في حق من يأتي بها في العام القابل او في حق
من لم يودها قبل الصلوة نهر في الدرر وينبغي تعليمهم في الجمعة
التي قبلها ليخرجوها في محلها ولم اره وهكذا حكم احتج اليه ^{الخطبة} لان
شرعت للتعليم والخطبة عشر ثلث في الحج والجمعة والعيدين والكسوف
والاستسقاء والنكاح والختم يبدأ بالتحديد في جمعة واستسقاء
ونكاح قال في الدرر وينبغي ان تكون خطبة الكسوف وختم القرائن
كذلك ولم اره ويبدأ بالتكبير في خطبة العيدين وثلاث خطب
الحج الا ان التي بمكة وعرفة قيد بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة ^{يستحب}
ان يستفتح الاولى بتسعة تكبيرات تنزل الى متابعات والثانية
بسبع ويكبر قبل النزول من الميعاد اربعة عشر واذا صعد على المنبر
لا يجلس عندنا در عن المعراج **ومن فاتته الصلوة فلم يدركها مع**
امام لا يقضيها اطلق في الفوات مع الامام فم ما اذا لم يشيع اصلا
او شرع ثم افسد اتفاقا على الاصح وفيها يلغوا في رجل افسد صلوة
واجبة عليه ولا قضاء عليه در ولو قدر بعد الفوات مع الامام على ادراكها
مع غيره فعول للاتفاق على جواز تعددها فان احب قضاها منفردا
صلى اربعاً يقرأ في الاولى في الاعلى وفي الثانية والشمس وضحاها وفي
الثالثة بما بعدها وفي الرابعة والضحى بذلك جاء الخبر ووجه عدم
القضاء ان الصلوة بهذه الصفة لم تفرق قرينة الا بشرائط لا تتم با
لنفرد نهر ولا ينافيه ما قدمناه من قوله فان احب قضاها منفردا الحج

لان لقضاء المنفرد بالنظر لخصوص الكيفية المعهودة في صلوة العيد و
هي صلوة ركعتين مشتملتين على تكبيرات الزوائد بخلاف قوله فان
احب قضاها منفردا الحج لانه لم يكن بتلك الكيفية **وتؤخر بعد الحج**
الفد فقط وفي كونها قضا اوداء قولان حكاهما القهستاني ونصه
اي يقضى صلوة كما اشار اليه في الكرماني والجلابي والهداية وغير
او يؤدي كما في التحفة انتهى وقوله بعذر قيد به لانه لو لغوها بلوغها
لم يصلها بعد بخلاف عيد الاضحى نهر واذا تيتن ان الامام صلوا
بلوطها رة تقاد الصلوة دون التضحية ولو قال كما في التنوير وتؤخر
بعذر وال الزوال من لغد كان اولى لان وقتها من الثاني كالاول
واحكام الاضحية كالقنطرة اي الاحكام التي ذكرت في يوم القنطرة من اول
الباب الى هنا من الشروط والمندوبات هي احكام الاضحية فلا حاجة
الى تعداد ما يوافق تلك الاحكام وعدم ما يخالفها للحاجة الى بيانها
زيلي **كذلك في الاضحية** يؤخر **الاكل عن الصلوة** على سبيل الاستحباب
هذا في حق المصري لا القروي واطلق في المصر فتشمل من لا يضحي
وقيل انما يستحب تاخير الاكل بين يضحي لياكل من اضحية او لا اما
في حق غيره فلا كذلك في حاشية الدرر للمؤلف وهو ظاهر في ترجيح الاطلاق
لحكاية التفصيل بقيل **ويكبر في الطريق جهرا** ثم يقطع كما انتهى
الى الجبانة في رواية المبسوط وشرح الطحاوي وفي رواية حتى يشيع
الامام فيها ملو مسكين وعمل الناس اليوم على هذه الرواية نهر

وقول المصنف في الطريق يشير إلى الرواية الأولى وهو أنه بالوصول إلى
الجبانة بقطع ويعلم الأضحية وتكبير التشرقي في الخطبة **قوله** البحر
هكذا ذكرنا مع أن تكبير التشرقي يحتاج إلى تعليمه قبل يوم عرفة لا
تيان به فيه فينبغي أن يعلم في خطبة الجمعة التي يليها العيد انتهى وتوضي
بلا عذر إلى ثلاثة أيام لأنها موقفة بوقت الأضحية فيجوز ما بقي منها
وإذا علم صحته ولو بدون العذر دفع العذر بالأولى والحاصل أن الغد
هنا لنفي الكراهة فقط وفي عيد الفطر شرط الجواز وما في المجتبى من
أنه إذا تركها في اليوم الأول بغير عذر لم يصلها بعد كذا في صلاة
الجلادى قال في البحر أنه غريب واستظهر في أنه يومه أشهر وأقول قال
في التبيين في مسائل منشورة آخر كتاب الحج وأن ظهر الغلط في العيد
بان صلاها بعد الزوال فعن أبي يوسف أنهم لا يخرجون من الغد فيها
لأنه في الفطرات الوقت وفي الأضحية فانت السنة وعنه أنهم يخرجون
فيها للعذر وعنه أنهم يخرجون للأضحية ببقاء وقته ولا يخرجون في
الفطر لقوائمه انتهى كما في المجتبى عن الجلادى يمشى على الرواية الأولى
لأنه إذا امتنع الأداء في الغد فيما إذا ظهر الغلط بالأداء فيها في اليوم
الأول بعد الزوال على هذه الرواية فما الأولى أن يمتنع إذا لم يكن
للتأخير عذر وقد عوى القرابة أو السهو ممنوعة تمتة إذا أخرت
صلاة العيد هل يجوز الذبح قبل الزوال أم لا قال الزيلعي لم
يصل الإمام العيد في اليوم الأول أحوال التضيعة إلى الزوال

ولا يخرجهم التضيعة في اليوم الأول إلا بعد الزوال وكذا في اليوم الثالث
لا يخرجهم قبل الزوال إلا إذا كانوا لا يخرجون أن يصلوا الإمام مع
يخرجهم انتهى التعريف أي تشبيه الناس أنفسهم بأهل عرفة
يوم عرفة ليس بشئ وهي مكررة في سياق النفي فيشتمل جميع أصناف
العبادة من أهل الغرض والواجب والسنة والمستحب ونحوه
وقيل يستحب ذلك كذا ذكره ملا مسكين وظاهر قوله وقيل
يستحب ضعفه وهو كذا لأن عبادة الله ناطقة بتوجيه الكراهة
ووجهه أن الوقوف عهد قربة في مكان مخصوص فلا يكون قربة في
غيره والاختراع في الدين لا يجوز كما في شرح المصنف وشأنته
أيضا على الدرر ومعزى الملكاني وجب تكبير التشرقي لقوله تعالى
واذكروا الله في أيام معدودات ولأنه من السفار فصار كصلوة
العيد وتكبيراته وقوله في متى الكثر وسن الحج لا ينافي الوجوب
لأن اسم السنة ينطلق على الواجب لأنها عبادة عن الطريقة المروية
ولهذا قال فيما بعد وبالأقتداء يجب ولولا أنه واجب لما وجب
بالأقتداء زيلعي وفيه نظر لأنه لا يلزم من وجوبه بالأقتداء يكون
واجبا إذا كان من شئ يكون سنة في الأصل ويصير فوضا بالالتزام
كالنفل والعجب من صاحب النهو كيف جوز هنا أن تكون السنة
بمعنى الواجب مجازا وجعل القرينة قوله وبالأقتداء يجب ثم بينه
فيما يأتي بقوله أي وبسبب الاقتداء بمن يجب عليه يجب على المرأة

والمسافر بطريق التبعية وهذا البيان لا يلازم جعل قرينة الوجوب
 حموى فهذا منه ميل الى ان السنة في عبارة الكنز على بابها وكذا
 قول العلامة ملا مسكين وقيل واجب يقتضي كون المراد بالسنة
 في عبارة الكنز معناها المتبادر والمقابل للوجوب وفي حاشية الدرر
 للمؤلف دليل السنة انهم يتبع ما عرف من الخلاف في كون تكبير
 التشريق واجبا او سنة ثابت ايضا في الجهرية شيخنا عن
 القهستاني تكميل الايام المعدودات هي ايام التشريق والايام
 المعلومات هي ايام المعتمر عند المفسرين وقيل كل واحد ايام
 التشريق وقيل المعلومات يوم النحر ويومان بعده والمعدودات
 ايام التشريق كذا في حاشية الدرر للمؤلف من بعد في عرفة الى
 عقيب عصر العيد من نور كل فرض ادى جماعة مستحبة
 خرج بجماعة النساء فيجب على امام مقيم بمصر فخرج المسافر
 والمقيم بقريه وعلى اي يجب على من اقتدى اي بالامام المقيم كذا ذكره
 الشارح تبعا للامسكين حيث كان وبالاقتداء بالرجل المقيم
 يجب وفي التقييد بالمقيم كلام يعلم بمراجعة الايضاح والاصلاح
 حموى وحاصله ان الوجوب بالاقتداء غير مقيد بما اذا كان الامام
 مقيما ولهذا قال في الدرر وجب على مقيم اقتدى بمسافر انتهى فلا
 قامة قيد في المقتدى فقط ثم ظهر ان التقييد بالمقيم في جانب
 الامام يثبت على ما هو الاصح وحينئذ فلا يفرض بما في الايضاح

والاصلاح دل على ذلك ما نقله هو اى الحموى عن المصنف ونصه واعلم ان
 المسافرين اذا صلوا بجماعة في المصر الاصح كافي المصنف ان لا تكبر عليهم
 وفي هداية الناطقي ان كان الامام في مصر من الامصار فوصل بالجماعة وخلفه
 اهل المصر فلا تكبير على واحد منهم عند ابي حنيفة وعند ما عليه التكبير
 ومن هنا يعلم ان ما ذكره في الدرر وجب على مقيم اقتدى بمسافر خلافه الاصح
 واعلم ان المراد من قوله وفي هداية الناطقي اذا كان الامام الى اي الامام
 المسافر دل على ذلك سياق كلامه **ولو كان مقتدى مسافرا او قريبا وانى**
عز ان المرأة تحفص بالتكبير صوتها لانه اما عورة او يودي الى الفحشاء
 وهو الصحيح وكذا يجب على المسبوق لانه مقتدى فحشية لكن لا يكبر مع الامام
 بل بعد فضا ما فاتة زيلع فلونابا لانه لا يفسد وفي الغلبة تفسد عن
 الخلاصة **فروع** ياتي المأمور بتكبير التشريق وجوبا وان تركه امامه
 لادائه بعد الصلاة واللاحق كالمسبوق ويبدأ الامام بسجود السهو ولو
 في غرضتها ثم بالتكبير وجوبه في حرماتها ثم بالتلبية لو محمدا لعدما
 ولو بدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير تنوير شرحه عند ابي
 حنيفة رحمه الله **وقال لا يجب فروع** على من صلاه ولو كان منفردا
 او مسافرا او قريبا الى عصر الخامس من يوم عرفة وبه يعمل وعليه الفتوى لانه
 شرع تبعا للمكتوبة فيؤديه كل من يودها وله ان الجهر بالتكبير ثبت
 على خلاف القياس والنص الذي ورد به كان جامعاً لهذه الشرائط والى
 اشارتي الكنز حيث قال بشرط اقامة ومصر ومكتوبه وجماعة مستحبة

الموت

واذا ثبت اختصاص التكبير بالمصر علم انه من الشعاثر بمنزلة الخطبة
 فيشترط له اي التكبير بالمصر علم التشرية ما يشترط للجمعة الا ما سقط
 اعتباره من السلطان والحقبة في الاصح والخطبة كافي للمخرج ويجوز عليه
 وقوله في البحر وليس بصحيح اذ ليس لوقت والاذن العام من شروط تعقبه
 في الكبر بان الوقت من شرائط اعني اياها التشرية حتى لو فاتته صلاة في
 ايامه ففرضاها في غير ايامه او في ايامه من القابل لا يكبر لانه لم يقف عن
 وقته من كل وجه واذا لم يشترط السلطان او نائبه فلا معنى لا يشترط
 الاذن العام وكانهم استغنوا بذلك عن السلطان عنه نعم يقال ان
 شرائطها اي من شرائط الجمعة الجماعة التي هي جمع والواحد هنا مع
 جماعة فكيف صح ان يقال ان شرطه اي شرط تكبير التشرية شروط
 الجمعة انتهى واقول المنظور اليه مطلق الجماعة لا بقيد ان تكون جماعة
 رأيت بخط السيد الحموي انه اجاب بنظر ذلك وقوله قول كل فرضا في
 على الاعيان فهو الجمعة وخارج غير المفروضة ولو تراكد اصله الجماعة
 لانها ليست فرضا على الاعيان وكذا صلاة العيد لانها تؤدي بجماعة
 فانتهت الجمعة ومن هنا قال المصنف **ولا بابن التكبير عقيب صلاة**
العيدين وكذا في الاسواق وغيرها واعلم انه يشترط من المفروضة صلاة
 الظهر بجماعة ان كان يوم عرفة او كان يوم النحر يوم الجمعة حموي
 عن ابي يونس فليحذر والتكبير هو ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا
 الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وهو لما نزل عن الخليل والمختار

ان الذبيح اسمعيل وفي القاموس انه الاصح قال ومعناه مطيع الله
 قيل انه اسحق واصلم ان الله تعالى امر جبريل بان يذهب الى ابراهيم بعد
 فراه من سماء الدنيا قد اجمع ابنه للذبيح فقال الله اكبر الله اكبر كيلا
 يعجل بالذبيح فلما سمع اسمعيل كلامها علم انه فدى فقال الله اكبر
 والله الحمد فان قلت ما سبق من انه قيل ان الذبيح اسحق بشكل بقوله
 تعالى وبشرناه باسحق نبيا قلت هكذا استشكل بعضهم واجبت بان
 يكن الجواب بان المشرية بنوته ثم رايت في الخازن ان التشرية حيث
 قال ومن جعل الذبيح هو اسحق قال معنى الآية وبشرناه بنسوة اسحق
 وفي قوله ومن جعل الذبيح هو اسحق الخ اشارة الى انه على القول بات
 الذبيح اسمعيل يكون البشارة باسحق من جهة ولادة ولهذا قال
 وروى عن ابن عباس انه قال بشره من بين حبي ولداي اسحاق
 وعين بي وبيان الدليل من طرفين يعلم بمراجعة الخازن **باب**
صلوات الكسوف والخسوف والافواع يقال كسفت الشمس اذا ذهب
 ضوها واسودت ملا مسكين **سنة** **دعوات كهنية النفل للكسوف**
 قوله ركعتان بيان لاقلة مقدارها وان شاء اربع او اكثر كل
 ركعتين بتسليمتين او كل اربع ركعات عن المجتبى والبدع والان
 افضل حموي عن النهاية وقوله كهنية النفل في عدم الاذان والاقامة
 وعدم الجواز في الاوقات المكروهة وفي اطالة القيام بالقرأة و
 الادعية التي هي من خصائص النفل لان قيامه عليه التسليم في الاولى

كان بقدر البقرة وفي الثانية بقدر آل عمران وقيل يخفف القراءة
ان شاء لان المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا
خفف احدها طول الآخر وقيل يقرأ فيها ما احب كالصلاة المكتوبة
واما الركوع والسجود فان شاء قصرهما وان شاء طولهما نحو
البرجندی **يا مامر الجمعة** او **مامور السلطان** قال لا ينبغي ان يستحب في
كسوف الشمس ثلاثة اشياء الامام والوقت والموضع اما الا
مامر فالسلطان او القاضي ومن له ولاية الجمعة والعديد واما
الوقت فهو الذي يباح فيه التطوع واما الموضع فهو الذي يصلي
فيه صلاة العيد والمسجد الجامع ولو صلوا في موضع آخر اجزأهم
والاول افضل ولو صلوا وحدا في مناظرهم جاز ويكره ان يجمع
في كل ناحية انتهى **يجزأ اذا** ولا اقامة وفي البرجندی عن الملتقط
اذا انكسفت بعد العصر او نصف النهار ردعوا ولم يصلوا نحو
ولا يهرقوا فيها عنده خلافا لما ذكره ائسارح وقول ملاسكين
وقال ابو يوسف بجهر بالقراءة مقتصاة ان محمدا بن ابي حنيفة في عدم
الحاصل ان كلام الهداية يقتضي ان مذهب ابي حنيفة ومحمد بن ابي يوسف
وفي رواية عنه كالامام في حاشية الدرر للمؤلف نقل عن الجوهر انه روى
عن محمد بن ابيان والخطبة باجاء اصحابنا لانه ينقل فيه ان خطبته
عليه الصلوة والسلام لما كسفت الشمس يوم موت سيدنا ابراهيم ليست
الا على من توهما انها كسفت الشمس لموت نبي بل ينادى الصلوة جامعة

ليجتمعوا ان لم يكن اجتمعوا نحو سن تطويلها ينبغي هل تطويل القراءة على
ما اذا اراد تخفيف الدعاء فلا يخالف ما سبق عن البرجندی وفي حاشية
الدرر للمؤلف من قوله وكذا يطيل الركوع والسجود كما في البرهان
يجل ايضا على ان يكون المعنى ان شاء كما قدمناه بنى لا يقال ظاهر قول
الشارح وسن تطويلها بنحو سورة البقرة ان افضلية التطويل في القراءة
تحصل بقراءة ما يعدل سورة البقرة وان كان حافظا لها وليس كذلك
بل المعنى انه يقرأ في الاولى العائنة وسورة البقرة ان كان يحفظها او ما
يعدلها من غيرها ان لم يحفظها كما في الجوهرية هذا محصل ما ذكره المؤلف
في حاشية الدرر معترضاً على ظاهر رواية البرجندی ويمكن الجواب
عن الشارح بان يحمل قوله بنحو سورة البقرة على انه بالشيء لغير الحفظ
لسورة البقرة فلا يرد عليه ما اوردته على البرجندی **تطويل** اي يسر تطويل
ركوعها وسجودها يعني ان شاء كما سبق ثم يدعوا الامام جالساً مستقبل
القبلة ان شاء او قائماً مستقبل الناس وهو احسن من استقبال
القبلة ولو اعتمد على قوس وعصى كان حسناً ولا يصعد المنبر للدعاء
عن المحيط واذا بركة ثم ان السنة تاخير الدعاء عن الصلاة لانه السنة
في الادعية بحر فقول العلامة ملاسكين ثم يدعوا الامام بعد الصلاة قصر
بما فهم من كلام المصنف ويؤمنون على دعائه ويستمررون كذلك حتى يكمل
الحج والشمس على ان يحض الامام صلوا فرادى في مناظرهم على ما في شرح
الطحاوى وفي مساجدهم على ما في الظهيرية وفيها ايضا ان الامام

الجمعة والعيدين القوم بالصلوة جازان يصلوا بالجماعة في مساجدهم
 يومهم فيها امامهم حموي وعن البرجندي وهذا مخالف لما سبق
 عن الجرمي انه يكره ان يجمع في كل ناحية اللهم الا ان يكون ما سبق
 محمول على ما اذا كان بدون امر امام الجمعة فتزول المخالفة حينئذ
 صلاة الخسوف اي كما يصلي في خسوف القمر فرادى لانه قد خسف في عهد
 عليه الصلاة والسلام مرارا ولم ينقل عنه عليه السلام جمع الناس له
 فلان الجمع العظيم بائيل بعدما قاموا لا يمكن وهو سبب للفتنة ايضا فلا
 يشترع صحيح في عدم مشروعية الصلاة بالجماعة في خسوف القمر وفي الشمس
 قبل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة انتهى والضرب على الطا
 ونحوها عند خسوف القمر من فعل اليهود فينبغي اجتنابه لعموم نهيه
 عليه السلام عن التشبه بالكفار شيخنا عن ابن الملق في شرح العرف
 والظلمة المائلة لها والريح الشديد والفرع والزلازل والصواعق
 وانتشار الكواكب والضوء المائل بائيل والنج والامطار والذفء
 وعموم الامر والخوف الغالب من العدو لان ذلك كله من الايات المخوفة
 زيل وقوله وعموم الامراض شاملة الطاعون والذئبة برفعه كما يفعل الناس
 في الجبل مشروع وليس دعاء برفع الشهادة لانها اشهر لا عينه وعلى هذا
 ما قاله ابن حجر من ان الاجتماع برفعه بدعة اي حسنة فاذا اجتمعوا
 كل واحد ركعتين ينوي بها رفعه ثم يذكر الطحاوي في مشكل الآثار في
 تاويل حديث الطاعون ارسل على طائفة من بني اسرائيل فاذا سمعتم به

فلا تقوموا عليه واذا وقع بارضوانتم فيه فلا تخرجوا فوارا عنه فقال
 ان كان بحال لو دخل وابتلى به وقع عندنا انه ابتلى بدخوله ولو خرج فتحا
 وقع عندنا انه يخاف من وجهه لا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاد فاما
 اذا كان يعلم ان كل شيء بقدر الله تعالى وان لا يصيبه الا ما كتب الله عليه
 فلا بأس بان يدخل ويخرج قال شيخنا ومن ادلة مشروعيته ان غاية
 امره ان يكون كملوقاه العدو وقد ثبت سواله عليه الصلاة والسلام العافية
 منها فيكون دعاء برفع المنشا **باب الاستسقاء** هي لغة طلب سقي
 الماء من الغير وشرعا طلب المطر من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه
 مخصوص قال العلامة الحلبي ويعني ما قيل خرجوا ليستسقوا فقلت
 لهم ففعلوا ومع تنوب لكم عن الانواقا لو اصدقت ففعلوا موعلا مفتحة
 لكنها مبروجة بدماء وهو مشروع في موضع لا يكون لاهل اودية وانها
 ويشربون منها ويسقون دوابهم وذرورهم ويكون ولا يكفي فان
 كان لهم فلا يخرجون للاستسقاء حموي عن البرجندي وظاهر قول
 العلامة ملا مسكين وهو طلب السقيا انه بيان للمعنى اللغوي لكن كل
 المعنى يقتضي انه بيان للمعنى الشرعي حيث قال السقيا بضم السين وهو
 المطر وفي حاشية الدرر والمؤلف ذكر ان الاستسقاء ثبت بالكتاب و
 السنة والاجماع انتهى واذا بالكتاب قوله تعالى حكاية عن نوح حين
 اصابته القحط فقلت استغفروا ربكم الاية ووجه المناسبة ان صلاة
 الكسوف والاستسقاء نورى بالجمع العظيم لصلاة العيد كما ذكره

باب

ملا مسكين وفيه بالنسبة للاستسقاء من ابنة لقول المصنف له صلاة
من غير جماعة حموى واجاب شيخنا بان المراد من قوله نودي بالجمع العظيم اي
بصفة اجتماع الناس وحضورهم وهو لا يستلزم صلاتهم جماعة ثم
ما ذكره المصنف من ان له صلاة من غير جماعة اي عند ابي حنيفة وفي
رواية عن ابي يوسف وقيل ل محمد وهو رواية عن ابي يوسف يصلي كعبان
بجماعة بلا اذان واقامة فيجهر بالقراءة ويخطب كصلاة العيد الا انه
ليس فيها تكبيرات ملا مسكين وفي البدائع ظاهر الرواية انه لا صلاة
في الاستسقاء اي بجماعة بدليل ما عن الثاني سالت الامام عن الاستسقاء
ا فيه صلاة او دعاء موقت او خطبة قال لا بجماعة فلا ولكن الدعاء
والاستغفار واعلم انه قول الامام اما بجماعة فلا يفيد عدم مشروعية
لكن ذكر شيخ الاسلام ان الخلاف في السنة لا في اصل المشروعية وجزم
به في غاية البيان عن شرح الطحاوي قال في النهرو الاول يعني كونه الخلاف
في عدم مشروعية الجماعة البق بكلامه وكذا الحموي نقل عن قرطبي
ما يقتضي عدم مشروعية الجماعة في الاستسقاء يعني عند الامام
ونصه لا يتنفل بالجماعة الا في رمضان وصلاة الكسوف انتهى وله
دعاء واستغفار لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء
عليكم مدررا يجعله سببا لارسال المطر فيلجى واعلم ان رواية ابن
مصرح فيها بان عليه السلام رفع يديه وقت الدعاء وفي المفتاح
على ما نقل عند السيد الحموي بالغزالي ابي يوسف قال ان شاء رفع

يديه وان شاء اشار باصبعه ونقل شيخنا عن المصباح انه عليه الصلاة
والسلام كان لا يرفع يديه في شيء من رعااته الا في الاستسقاء يرفع
يديه حتى يرى بياضا بطيها اي كان لا يرفع يديه كل الرفع بحيث يرى
البيضاء لو لم يكن عليه نوب الا في الاستسقاء لانه ثبت استحباب رفع
الدين في الدعاء كلها وروى عنه عليه السلام في الاستسقاء انه دعا
فأثارا فعايد يديه قبل وجهه لا يجاوزهما وأسنه انتهى ويستخرج
له ثلاثة ايام متتابعات ويستحب ان يامرهم بصيام ثلاثة ايام
قبل الخروج وبالنوبة ثم يخرج بهم في الرابع وان سقوا قبل خروجهم
ندب ان يخرجوا لشكر الله تعالى تنويرا وشرحه ويستحب الدعاء عند
نزول الغيث لقوله عليه السلام اطلبوا الاستجابة الدعاء عند ذلك عند
التقالجوش واقام الصلاة ونزول الغيث ثم لا يزداد في الخروج
بلا استسقاء على ثلاثة ايام لانها مئة ضربت بلا الاعذار ودر قيل
الابل بالساء الموحدة الا فناء انتهى وقائله مطالب بعد ذلك بالنقل
ثم يحيى بمعنى كهنه ومنه قول المبتني ايلي الهوى سفا يوم النوى بد في
وفوق الجهر بين الحصص والوسن والافناء لازم له والمفتاح ما في
الاساس يقال ابلية عذرا اذا بينته بيانا لا لوم عليك بعد عزتي
زاده قال ومعنى كهنه بالي عتيق مشاة في ثياب خلة عسيلة او مرفعة
متدالين متواضعين خاشعين ثم تقي فاكسي رؤسهم مقدمين
الفتنة كل يوم قبل خروجهم ويجدون النوبة ويستغفرون للمسلمين

ويردون المظالم وتحت الخراج الدواب والشيوع والكبار والاطفال
ويعدون الاطفال عن امهاتهم والاولى خروج الامام معهم وان خرجوا
باذنه او غير اذنه جاز ويردانه خرج بني من الانبياء بالناس يستيقنون
في رواية احمد انه سليمان فاذا هو بخله رافعه بعض قوائمها الى السماء فقال
ارجعوا فقد استجب لكم من اجل هذه النملة رواه الحاكم عن ابي هريرة
ذا في رواية ولولا البها لم تمطر واذا في مكة وبني المقدس بالمسجد
يجمعون وينفخون ذلك اي الاجتماع بالمسجد النبوي لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم
لانه لا اشرف من محل حل فيه غير خلق الله عليه الصلاة والسلام
ويقوم الامام مستقبل القبلة حال دعائه رافعا يديه والناس قعود
مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه اللهم اي يقول اللهم استقنا غيثا اي مطرا
مغيثا بضم الميم اي يغيث الخلق فيرويهام ويشقيهم مريا المرى بالخمر المحمود
العاقبة والمسمين للحيوان مريعا بفتح الميم وكسر الراء وبعد هاء كسرها
من المراجعة وهي الخصب وامرعت الارض الخصيت ويروي مريعا بالفتح
وسكون الراء وكسر الياء الموحدة من الربيع ويروي مريعا بالفتح المجمع
باثنتين من فوق وهو ما يروى بالابل عند بفتح الدال الكثير الماء والخير قيل
فطره كبار عند الظل **مجلد** المحلل السحاب الذي يحلل الارض بالمطري
سحاي اي سائرهم من فوق طبعا هو الذي طبق الارض والبلاد مطره دائما
واشبهه سائرهم لو اصل ذلك ما روى عن النبي انه قال دخل المسجد يوم
الجمعة رجل من باب كان نحو دار الفضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم

على

يخطب

يخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت المواشي والاموال و
انقطعت السبل فادع الله ان يغيثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يديه ثم قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا فطلعت من وراءه سحابة
مثل الترس فلما اتت وسط السماء اندثرت فامطرت قال النبي فواتته
ما راينا الشمس سبتا اي جمعة ثم دخل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله
هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله بمسكها عنا فوقع
صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حو اليها ولا علينا اللهم على الارض
والضراب ويطون الاودية وسابت الشجر قال فاقطعت وخربنا
ثمثني في الشمس قال شريك فسالت انس بن مالك هو الرجل الاول
قال لا ادري وانما سميت دار الفضاء لانها بيعت في قضاء دين
عمر الذي كتبه على نفسه لبني مال المسلمين وهو ثمانية وعشرون
الف من معاوية وهي دار مروان شيخنا عن لقاضي عياض والاكابر
جمع اكهم وهي الوابية واهل المرتفع من الارض والضراب جمع الضرب
وهي الروابي والجبال الصغار وليس فيها قلب **دعاء** مطلقا سؤ
كان اماما او مقتديا وقالوا انشا في قلب الامام رداءه دون القوم
وصفته ان كان مريعا جعل اعلاه اسفله وان كان مدورا جعل
الجانب الايمن على الايسر والايسر على الايمن ملا مسكين للصلحين
ما ورد من انه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك وللومام انه دعاء

استه

فيصير بسا آلا دعية وما روى عن فعله كان تفاولا واعتبر به
 لم يتفعل من ابتلي به تاسيا به عليه السلام واجيب بأنه علم بالوجه
 ان الحال ينقلب متى قلب الرداء وهذا لا يتأتى في غيره فلو فائق
 في التاسي نهاية وغيرها وفيه بحث اذا حصل في فعاله عليه الصلاة والسلام
 كونها شرعا مما حتى يثبت دليل الخصوص ومن هنا جزم القدر
 بقول محمد بن زهر وهذا ما ذكره في التبر من تخصيص محمد بقوله ومن
 هنا جزم القدر بقول محمد بن زهر الخ يفتي على ما روى من ان ابا يوسف
 مع الامام من عدم قلب الرداء فسقط ما عساه يقال ما ذكر القدر
 بشكل مما سبق عن ملا مسكين بقي ان يقال ظاهر قول ملا مسكين وقيل
 ما لك يقلب الامام اذا مضى صدر الخطبة ان ذلك ليس مذهبا لا
 ثمتنا وعليه فيكون القلب عند القائل به من ائمتنا وقت الشروع في
 الخطبة وليس كذلك كما في حاشية الدرر للمؤلف ونصه وقال محمد بن
 الامام رده اذا مضى صدر من الخطبة واعلم انه عند ابي حنيفة ليس
 للاستسقاء خطبة لانها تتبع للصلاة بالجماعة ولا جماعة عنده وقيل
 محمد وهو رواية عن ابي يوسف يصلي ركعتين بجماعة بلا اذان واقامة
 ويصهر بالقراءة ويخطب كصلوة العيد الا انه ليس فيها تكبيرات كما
 سبق معزيا لملا مسكين واستفيد من قوله كصلوة العيد ان
 الخطبة بعد الصلاة وبه صرح في حاشية الدرر ونصه وقال ابو
 يخطب بعد الصلاة خطبة واحدة وقال محمد بن خطبتين ويكون معظم

الخطبة عندهما الاستغفار كما في الجوهرة فواعلم انه يستدل للامام على عدم
 الخطبة برواية انس بن خلف ورواية ابن عباس فانها تصلح لان يجمع بها
 للصاحبين في مشروعيتها الخطبة فانه وقع التصريح فيها بانه عليه الصلاة
 والسلام صعد المنبر فحمد الله الى آخره ويجاب من طرف الامام بان
 يقال انه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك مرة وتركه اخرى وبمثله لا
 تثبت السننية ففعل هذا يكون المراد من نفي الخطبة عنده وفي شيتها واعلم
 ان ما ذكره ملا مسكين من قوله الا انه ليس فيها تكبيرات الزوائد
 كما في صلاة العيد نقل السيد المحوى ايضا عن قرا خضاري ما نصه
 وقال محمد يصلي الامام ركعتين بجماعة وتكبيرات الزوائد ويصهر
 بالقراءة وخطبتين لانه عليه السلام صلى بها اي بالجماعة ركعتين
 كصلوة العيد انتهى والحاصل ان المسئلة مختلفة فيها كما في الدرر
 ولا يحضره **ذم** لقوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال ولا
 لا يتقرب الى الله باعدائه والاستسقاء لا يستنزل الرحمة وانما تنزل
 عليهم اللعنة ويلعق وتعقبه الكمال بانه ان اريد الرحمة الخاصة فممنوع
 وانما هو لا يستنزل الغيث الذي هو الرحمة العامة لاهل الدنيا
 والكافر من اهلها هذا ولكن لا يكون من ان يستسقوا وحدهم لا
 حتمال انهم يستقوا فقد تفنى به ضعف العوام والجواب ان المراد ان
 مطلقا اما العامة فبلا شك واما الخاصة فلا ان التصريح وان كان
 بخصوص مطلوب فقد تنزل به المغفرة خصوصا اذا كان مع التوبة

وتقديم العباد وهم وان جاز ان يسقواهم مع ذلك منزل اللقمة في كل وقت ولا شك انه يكره الكون في جمع يكون كذلك بل وان يوفي مكنهم الا ان يهودل ويسرع وقد ورد بذلك انما وحينئذ فيكون ان يجمع جمعهم الى جمع المسلمين كما في حاشية الدرر للمؤلف معز بالامتنان يعني المجيء والحاصل ان علة منعهم من الحضور ليس عدم استجابة دعائهم كما فهمه السيد المحوى فجزم بانهم لا يمنعون من الحضور حيث كانت الفتوى على جواز استجابة دعاء الكافر استدلالا بقوله تعالى حكاية عن الملبس قال رب انظرني الى يوم يبعثون قال انك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم بل علة المنع انما هي خوف ان يصل به ضعفا العقول اذا سقوا بل انهم فتحصل لانه لا ينبغي تمكنهم من الخروج للاستسقاء اصلا ولا وحدهم لئلا يفتن به ضعفا العقول ولا مع المسلمين لما سبق من انه يكون ان يجمع جمعهم الى جمع المسلمين باب صلوة الخوف من اضافة الشيء الى شرطه كما في الجوهرة وبها لفه ما في الدرر من ان سببها الخوف والتوفيق كما في حاشية الدرر للمؤلف انها من اضافة الشيء الى شرطه نظرا الى الكيفية المخصوصة لان هذه الصفة شرطها العدو ومن قال ان سببها الخوف نظر الى ان سبب اصل الصلوة الخوف انتهى واراد بقوله سبب اصل الصلوة الخوف اي الخوف الناشئ من حضرة العدو بدليل قول المصنف **في جأرة** بحضور عدو وخوف غرق او حرق حتى لو وجد الخوف قبل حضرة العدو وليس له ان يصلبها كما ذكره البرجندي ونصه انما يجوز صلاة

مطلب

الخوف

الخوف عند حضرة العدو وتحقق الخوف فان خاف الامام قبل حضرة العدو وليس ان يصلبها قال السيد المحوى ويفهم منه انه لو حضر العدو ولم يتحقق الخوف بان كان العدو شرذمة قليلون لا يصلون صلاة الخوف قلت ويؤيد ما في الكنز حيث قال اشتد الخوف الى لكن غري ملا مسكين للنهاية ان اشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة مشايخنا حيث جعل في التحفة سبب جواز صلوة الخوف نفس قرب العدو من غير ذكر الخوف ومن غير ذكر في الاسلام والمراد بالخوف عند البعض حضرة العدو ولا حقيقة الخوف الى ما ذكره ملا مسكين واقول قرب العدو مستلزم لحصول الخوف ثم رايت بخط السيد المحوى بها من مسوغة شرحه المصريح بذلك مغريا للمفتاح ونصه وليس اشتداد الخوف شرطا عند العامة انما الشرط حضرة العدو واذا حضرة العدو وسبب الخوف فاقيم مقام حقيقة اذا تنازع القوم في الصلوة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين طائفة بازاء العدو ويصل بالآخرى **من** من الشائبة وركعتين من الرباعية او المغرب وتمضي هذه الطائفة الى العدو مشاة فان مشوا او ركبوا بغير جهة الاصطفاف بمقابلة العدو بطلت وجاءت تلك الطائفة التي كانت في الحراسة فصلي بهم ما بقي من الصلوة وسلم وحسن وذهبوا الى العدو مشاة ثم جاءت الاولى وايموا بلا قراءة لانهم لا يحقون فيهم خلف الامام حكما وسلموا ومضوا ثم جاءت الاخرى وصلوا ما بقي بقراءة لانهم مسبوقون ثم الظاهر

من كلامهم ان صلاة الخوف مشروعة بشرط وهو قرب العدو مطلقا و
ان لم يخف خروج الوقت خلا لما في الدر عن جمع الامم في ثم رأت
في شرح البخاري المعنى انه ليس بشرط الا عند البعض حال التحارب ولا
فرق بين ما اذا كان العدو بازاء القبلة او لا نعم كلام المقيم خلف
المسافر حتى يقضي ثلثا بل وقراءة ان كان من الاولى وقراءة ان كان
من الثانية والمسبوق ان ادرك ركة من الشفع فهو من هل الاولى
والا في الثانية فهو واعلم ان الطائفة التي وصلت مع الامام اولها ثم
للعقد في الثاني بعد ما رفع رأسه من التحدث الثانية وفي غير الثاني
اذا قام الامام من التشهد الاول الى الثالث واعلم ان الجميع ليس
متعيناً حتى لو اتمت مكانها ووقفت الطائفة الناهية بازاء العدو
صح لكنهم ذكروا فيمن سبقه الحدث انه مخير بين الاتمام في مكان وضوئه
وبين العود وهو افضل كما في الكافي انتهى فعلى هذا ينبغي ان يقال في
مسئلتنا ان الاتمام في المكان الذي انشأ فيه الصلاة افضل حمو
واقول ما ذكره في الكافي احد قولين وعلى القول الاخر وهو ان افضل
عدم عوده لما فيه من تعليل المشي ينبغي ان يكون عدم العود هو
الافضل في مسئلتنا ايضا وان **اشتد الخوف** بان كان العدو ولا
يمكنهم من الصلاة نازلين بل يجمعونهم بالمحاربة **صلوا ركبا** نا
قيد به للاختراز عما لو صلوا مشاة حيث لا يصح لفسادها حيث كان
غير اصطفا ف او سبق حدث ومفيد ايضا بما اذا كان الركبة مطلوبا

فان كان طالبا لا يصح صلوة تنوير وشرحه وذكره الشارح ايضا
وقد يقال لا حاجة للتقييد بما ذكره لا يستغناء عنه بقوله وان اشتد
الخوف لانه مستلزم لقوله في البحر وشار المصنف الى ان الساج
في البحر اذا لم يمكنه ان يرسل اعضائه ساعة فانه لا يصلي وان صلى
لا يصح وان امكنه ذلك فانه يصلي بالايما ولعل وجه الاشارة
ان التقييد بركبانا يفيد عدم جوازها مع المشي فكذلك الصحيح
واراد بالشارح من ليس له قدرة الخروج من البحر واعلم ان المراد
بالاصطفا ف الاصطفا ف وبازا العدو كما في حاشية الدر المؤلف
ونصه ولوركب فسدت صلوة عندنا لان الركوب عمل كثير وهو ما
لا يحتاج اليه بخلاف المشي فانه امر لا بد منه يصطفوا بازاء العدو
يعلم ان مطلب من قوله لو صلوا مشاة لا يصح اراد به المشي حال افتقارها
فراى قيد به لانها لا تجوز بحجة لعدم الاقتراف في المكان الا اذا
كان راكبا مع الامام دابة واحدة فانه يجوز اقتداء المتأخر منها
بالمقدم اتفاقا بحر وكل من ركبانا وفراى نصب على الحال المتداخلة
او المترادفة وفراى جمع فردي على غير قياس كما في الصحاح حمو
ولم تجز صلاة الخوف بل حضور عدد قد منا الكلام على هذا مستوفى
فلا حاجة الى الاعادة ويستحب حمل السلاح في الصلوة عند الخوف
عندنا وليس بواجب خلافا للشارح وما لك علما بظاهر قوله تعالى
ولياخذوا اسلحتهم فلنا هو محمول على الذنب لان حملها ليس من عملها

فلا يجب فيها كما في البرهان تمت صلوة الخوف ليس مشروعة للقاضي
في السفر عن الظهيرة قال فعلى هذا لا تصح من البغاة قال شيخنا ووجهه
ان العاصي في السفر عدو لله وهي مشروعة لغيره عند حضوره وان لم
ينازعوا في الصلوة خلف امام واحد فالأفضل صلوة كل جماعة مقفدين امام
واحد مثل حالة الامم المتوترة عن المشي وضوء باب الجنائز الحتم
اليعني لفظ الاحكام الى الجنائز ثم قال وهي من اضافة الشيء الى شيء
اذا الوجوب بحضور الجنائز واعتراض عليه المرحوم الشيخ شاهين بان
قوله من اضافة الشيء الى سببه لا موقع له الا لو قيل صلاة الجنائز
برشد اليه قوله لان الوجوب بحضور الجنائز انتهى واجاب شيخنا
نعم الله تعالى برحمته باستقامة اضافة الاحكام الى الجنائز بلا حجة
الى ذكر صلوة وقوله لان الوجوب بحضور الجنائز لا يختص بالصلوة
وجوب جميع ما يتعلق بالميت من تفسيل وكفين وصلوة وحمل
ودفن بحضوره والاحكام شاملة لجميعها انتهى لما ذكر صلوة الخوف
اعقبها بالجنائز لان الخوف قد يفيض اليه من الامم مسكين قال السيد
ينظر مرجع الضمير البارز وقال شيخنا مرجعة الموت المعلوم من الجنائز
ليس توجبه المختص بالقبلة على ميمنه اي بوجه الذي قرب من الموت الى القبلة
على شقة الايمن لانه عليه السلام لما قدم المدينة سأل عن البراءة من
فقالوا توفي واوصى بثلاث ماله لك واوصى ان يوجه الى القبلة لما اختص
فقال عليه السلام اصاب لفظة وقد ردت ثلثة على ولدك زبلي ثم

ذهب فضلي عليه وقال اللهم اغفره واحمد وا دخله جنتك وقد فعلت
ولا اعلم في توجيه المختص بالقبلة غيره شبلي عن ابي البقاء وقوله ليس
توجيه المختص على ميمنه مقيد بما اذا لم يشق عليه فان شق تركه على حاله
والمرحوم لا يوجه عن المعراج وينظر حكم من يقبل بالسيف قصاصا
هل يوجه ام لا حموي وقوله عليه الصلوة والسلام اصاب لفظة اهل
للسلام وجاز الاستلقاء بل هو المختار كما سبق قالوا لانه اسهل
لخروج الروح ولم يذكره ووجه ذلك ولا يمكن معرفته الا نقلا ولا يمكن
ان يقال هو اسهل للتفويض وسد الحجة عقب الموت وامنع من نفوس
اعضائه ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة دون التمازج
والاضجاع للمريض انواع احدها في حالة الصلاة يستلقي على فوه
والثاني اذا قرب من الموت يضع على شقه الايمن ووجهه الى القبلة
هكذا توارث السنة بحو وبلقن بذكر الشهادة عنه من غير الحاج و
لا يؤمر بها اي يلحق عند النزاع قبل الغرغرة ويندب ان يكون الملقن
غير منهم بالمسرة بموت وان يكون ممن يعتقد فيه الخبر فيذكرها
عنده جهرا عساده ان ياتي بها لتكون اخر كلامه لقوله عليه السلام
من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولانه موضع تعرض فيه الشيطان
لافساد اعتقاده فيحتاج الى مذكرو ميمنه على التوحيد زبلي وما
في النهي بعد قوله فيذكرها جهرا لتكون اخر كلامه للامر بها قال السيد
المولع لصوابه ابدال قوله للامر بها انتهى لا امر بها بقوله وفيه نظر ذبني

التصويب ما فهمه من ان المراد من الامر المختصر وليس كذلك وانما
المراد انه عليه السلام امر بذلك فلو اني بها من كفاه ولا يكثر عليه ما لم
يتكلم باجتنبي واذا ظهر ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موت
المسلمين حملته على انه في حال زوال عقله ومن ثم اختار بعضهم الحكم بنحوه
في هذه الحالة ولم يار تلقين الجنون والاصم والاخرس والصغير الذي لا ^{يقدر}
قال في النهر وينبغي تلقين الأولين واختلفوا في تلقينه بعد الموت فقل
يلقن لظاهر قوله عليه السلام لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله و
كيفيته هذا الموت على القول به يا فلان ابن فلان اذ كرمات عليه فقل
رضيت بالله ربا وبلاسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا قيل يا
رسول الله واذا لم تعرف اسمه قال ينسب الى حمى عن الحواشي وفي
الجوهرة ذكر ما ذكره المصنف من قوله **وتلقين في القبر مشروع** عند اهل
السنة لان الله تعالى يجيبه في القبر وقيل لا يلحق في القبر وهو ظاهر الرواية
فهو اذا المراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت زليل وقيل لا يؤمر به
ولا ينهى عنه في المزيد والتجنيس التلقين بعد الموت فعلم بعض مشايخنا
وهما اي المزيد والتجنيس كلاهما لصاحب الهداية وفي المفتاح التلقين
على ثلاثة اوجه ففي المختصر لا خلاف في حسنة وما بعد انقضاء مدة
الدفن لا خلاف في عدم حسنة والثالث اختلافه فيه وهو ما اذا تم
دفنه حموى وما في المفتاح من قوله فللمختصر لا خلاف في حسنة في الف
لما في ملامسكين حيث قال والتلقين واجب على اخوانه وخلاته ثم ظهر

ان العلامة ملا مسكين تبع صاحب القينة فيما ذكره من وجوب التلقين
يدل عليه ما ذكره في النهر من ان التلقين مستحب بالاجماع كما في الدرر
قال في القينة الواجب على اخوانه واصدقائه ان يلقنوه بتجويزاته
ويستحب لا قويا المختصر وجوانه الدخول عليه ويتلون عنده سورة
يس **وتحسن** بعض المتأخرين قراءة سورة الرعد **واختلف في اخراج النفس**
والنفسا والجنب من عنده ففي المعراج صرح بالخراج الحائض والنفسا
وقال الكافي لا يمتنع حضور الجنب والحائض وقت الاختصاص كذا في
حاشية الدرر للمؤلف فاذا مات **شد حيا**ه وعند اعضاء
الحيان تشينه لحي بفتح اللام وهو العظم الذي عليه الاسنان حموى
ونفس عيناه بذلك جرى التوارث ولان فيه تحسينه اذ لو ترك
على حاله يبقى فطبع المنظر ولا يؤمن من دخول الهوام في جوفه والماء
عند غسله **ويقول** مغضه بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله
عليه وسلم اللهم سر عليه امره وسره عليه ما بعده واسعه لقاتله
واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويوضع على بطنه حديد
لئلا **يفتخ** عبادة الدرر المختار بوضع على بطنه سيف او حديد
لئلا **يفتخ** وذكر الحموى المرواة يدل الحديد واقتصر في الغاية على
ما ذكره المصنف وقال انه مروي عن الشعبي وتوضع يده **بجانبه**
فتوضع يده اليمنى في الجانب الايمن واليسرى في الجانب الايسر ولا يجوز
وضعها **على صدره** كما تفعله الكفرة لانه عليه السلام امر بذلك ويكره

القرآن ولو آية عنده حتى يغسل تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث
بالموت والجنب وانما يزول عن المسلم بالغسل تكميلا لمخلاف الكافر وحاصل
ان القول بكراهة قراءة القرآن عنده يثبت على القول بان نجس بالموت بحد
خبره واما على القول بانها نجاسة حدث لا تكره القراءة عنده لان القراءة
تجوز من المحدث وعند المحدث ورجح في النهاية القول بالكراهة ولا يكره
بالعلم الناس بموته وتجهيزه لان فيه تكثير الجماعة من المصلين عليه
والمستغفرين له وتحريرا للناس على الطهارة والاعتبار به والا
ستعداد ويكره ان ينادى عليه في الاسواق والازقة لانه تعالى هامة
لانهم كانوا يبعثون الى القبائل ينعون مع صبح وبكا وعويل وتعبد
والحاصل ان للعلم بموته لا يكره عن الاصح بعد ان لم يكن مع تنويه بذكره
وتفهم بان يقال لعبد الفقير الى الله تعالى فلان فلان واعلم ان الاشهر
ان السؤال حين يدفن وقيل في بيته تنطبق به على الارض كالقبر فان
قيل هل يسأل الطفل الرضيع فالجواب ان كل ذي روح من بني آدم فانه
يسأل في القبر باجماع اهل السنة لكن يلقنه الملك فيقول له من ربك
ثم يقول له قل الله ربي ثم يقول له ما دينك ثم يقول له قل ديني الاسلام
ثم يقول له من نبيك ثم يقول له قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم
لا يلقنه بل يلهمه الله حتى يجيبه كما اهتم عليه السلام في المهد وروى الضحاك
عن ابن عباس ان الاطفال يسألون عن الميثاق الاول والسؤال لا يختص
بهذه الامة خاصة عند عامة المتقدمين وقيل لهذه الامة خاصة وفي البراءة

السؤال فيما يستفرفيه الميت حتى لو اكلم سبع فالسؤال في بطنه فان جعل
في تابوت ابامه لنقله الى مكان اخر لا يسأل ما لم يدفن كذا في حلية الدرد
وفي دعوى الاصح ان الانبياء لا يسألون ولا اطفال المؤمنين واختلف
في اطفال المشركين وروى في الجنة او النار ويكره من الموت نزل به للموت
عن ذلك فان كان ولا بد فليقل الله اخيرا ما دمت الحياة خيرا لي وتوفي
اذا كانت الكوفة خيرا لي ثم عن السراج ويجعل تجهيزه في موضع كل ما
على يد محمدا ثلاثا او خمسا او سبعا كذا ذكره ملا مسكين وهو
موافق لما في الكافي والكمال وفي التوبة لا يزاد على خمس ويوضع الميت
على السرير كيف اتفق على الاصح وقيل يوضع طولا وقيل عرضا ومنشأ
الخلاف انه لا رواية فيه حموى عن القرا حصارى ونقل عن البرجندى ان
بعض مشائخنا اختار الوضع طولا كما في حالة المرض اذا اراد الصلوة
بالايما وبعضهم اختار الوضع عرضا كما يوضع في القبر ثم ما ذكره المصنف
من انه يوضع على السرير كما مات هو الا شبهه كما في التوبة لا تغير مذأفة
الارض الا ان العمل على ما ذكره العيني حيث قال واذا ارادوا غسله وضع
على سريره وقوله على سريره محمدا يشير الى ان السرير محمدا قبل وضع الميت عليه
وقال في الغاية يفعل هذا عند ارادة غسله الخفاء للراحة الكولية وسر
عنه لان سترها واجب والنظر اليها حرام كعورة المحرم ويستتر ما بين سترته
الى ركبته بشدة الا ان عليه هو الصحيح كحالة الحياة والقول عليه السلام نقل
لا تنظر الى مخدحي وميت زيلعي وقيل يكفى بستر الغليظة وهو ظاهر الرواية

ينسبر او رحة في الهداية وغيرها ثم اذا سترها ورتجها في الهداية وغيرها
ثم اذا سترها الف على يديه خرقه وغسلها بماء عن سها نهر وجرد ^{فيما}
ليمكنهم التنظيف وتغسيله على السلاط في قبضه خصوصية له قال لو جرد
كما مات لان الثياب تقي فيسرع اليه التغير ^{في} جرد ^{في} باديها بوجهه لا يغسل
يديه الى رشفه الا ان يكون صغيرا لا يعقل **الصلوة** فلو روضا ^{عليه}
في النهر بانه لم يكن بحيث يصلي قال وهذا يقتضي ان من بلغ مجنونا لا يوضا
ايضا ولم اروه ولم وانه لا يوضا الا من بلغ سبعا لانه الذي يؤمر بالصلوة
حينئذ انتهى **بلا مضمضة وتنشاق** قال الزيلعي ولو كان جنبا وبخالفه
قول المصنف **الا ان يكون جنبا** والحاصل ان ما ذكره المصنف من الا
ستثناء موافق لما ذكره الخليلي من ان الجنب مضمض ويستنشق
لكن ذكر الشبلي في شرحه ان ما ذكره الخليلي غريب مخالفا لعمامة الكتب
واقول ما ذكره الخليلي يتجه على مذهب الامام وما في عمارة الكتب يتجه
على مذهب الصحابين بدليل بصر صريح في الشهيد بانه ان قتل جنبا
يفسح عند الامام وعندها لا يغسل لان ما وجب بالجنابة سقط
بالموت وللامام ان الشهادة عرفت ما نفع لا رافعة وما في الدرر قوله
ولا كان جنبا او حائضا او نفسا فعد اتفاقا بينهما للطهارة كما في
امداد الفتاح مستندا من شرح المقدسي فيه نظرا لاجل وجود لقوله اتفاقا
لا في شرحه الصغير ولا الكبير واستحسن بعض العلماء ان يلف الفاسل
على اصبعه خرقه بمسح به اسنانه ولها نية وشفتيه ومحريره عليه عمل الناس

اليوم ويمسح رأسه في الخنار ولا يؤخر غسل رجله كغسل يديه مثل ما كان
يستنجي حال حياته ولا بمس عورته لان مس العورة حرام ولكن بلف خرقه
على يديه فيغسل حتى يظهر الموضع وقال ابو يوسف لا ينحى لان المسئلة
قد زالت فبالا بخايزداد الا سترها فيخرج بخايسة اخرى فيكتفي بوضو
الماء اليه ولا يني حنيفة ان موضع الاستنجاء لا يخلو عن الخايسة فلا بد
من ازالتهما اعتبارا بحالة الحياة زيلعي **وضب عليه ماء مغلي**
قال العيني يعني قد اعلى فاشا الى ما في النهر من انه من الاعلى من الغلي
والغليان لانه لا زرع قال الحموي واسم المفعول انما ينبغي من المنعوى
كلوه على ان الحار افضل مطلقا سواء كان عليه نسخ ام لا ولم اره
الا على ان يكون الماء حلو او ملحا انتهى بسند **احمر** بضم الحاء و
يجوز في الرائحة السكون والضم كما في حاشية الدرر للمؤلف عن الصحاح
قال العيني وهو الاشنان ولم يقيد بما قبل الطحن وكذا اطلقه في
المصباح حيث قال حرص مثل قفل الاشنان وبخالفه ما في الجوهر
حيث قال الحرص هو الاشنان قبل الطحن وفي كلامه ليست لاشنان
كما هو ظاهر ولا للتخيير لانها تمنع الجمع ولا تدل بانه لان كلامه في السدر
والحرص مطلوب شرعا لا مباح حموي وذكر في موضع اخر انها للتخيير
فيحوز الجمع والخلو ولهذا قال **والا** اي وان لم يوجد **فالترايح** بفتح القاف
ونخفيف الراء نهر وهو الماء الخالص وفي موضع اخر ذكر انها لمنع
الخلو فتجوز الجمع انتهى ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي بعد الوضوء

قبل الغسل بالاجماع نه لا يبلغ في استخراج الوسخ وان لم يكن فا
 لصابون لانه يعمل على زيلعي والخطي مشدد اليا غسل معروف
 الحاء اكثر من الفتح مصباح واقتصر القاضي عياض على الفتح نه
 وهونبت بالمراق طيب الرائحة يعمل عمل الصابون واعلم ان غسل
 راسه وحينئذ بالخطي ليس على اطلاقه ولان الزيلعي وملا مسكين فيه
 بما اذا كان له شعر على راسه واغالم يقل وحينئذ لان الغالب وجود
 شعورها بخلاف الراس حتى لو كان امردا واجرد لا يفعل قال في الزهر
 وهذا القيد اغفل في البحر ثم بعد تنظيف الشعر والبشرة **بضم** الميت
على يساره لان السنة البداة بالميا من وهي تحصل بذلك وذكر خواهر
 انه يبدأ ولا بالماء القراح ثم بالماء والسدر ثم بالماء وشي من الكافور
 وهو مروي عن ابن عباس مسعود زيلعي واعلم ان العلامة ملا مسكين اشار
 بقوله وكيفية الغسل ان يجمع الميت على يساره الخ الى ان يكمل من قوله
 وصب عليه ماء مغلي الخ وقوله والا فالقراح وقوله وغسل راسه الخ
 بفعل قبل الترتيب الذي اشار اليه بقوله واضجع على يساره والى هذا
 اشار المؤلف في كلمة الدرر بما هو اصرح من ذلك ونصه ويفعل به
 هذا قبل الترتيب الا اني لست بل ما عليه من الدرر انتهى لكن لو ذكر هذا
 قبل الترتيب عقب قول الدرر وغسل راسه وحينئذ بالخطي كلا
 مسكين حيث اخر قوله وكيفية الغسل الخ لكان اولى لان تقديمه
 عليه يوهم ان غسل الراس والحية مبداء هذا الترتيب وليس كذلك

اذ مبد الترتيب هو قوله واضجع على يساره **فيغسل حتى يصل الماء الى ما**
اي الجنب الذي على التخت منه اي الميت والتخت بالمعجزة لا بالمهلة لا
 يوهم انه يغسل الى ما يلي التخت من الجنب لا الجنب المتصل بالتخت كذا
 في المعراج وجوز العيني الوجهين نه وفي الثاني من حيث الصناعة لانه
 تحت طرف لانه الاضافة فلا يجوز دخول الالف واللام عليه **ثم يضي**
على يمينه كذا اي يغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التخت منه ملا مسكين
ثم اجلس الميت مسندا اليه اي لا يسقط **وسج بطنه مسندا** وفي الترتيب
 فضلوته واعلم ان المصنف لم يذكر الا غسليتين الاولى بقوله واضجع
 على يساره والثانية بقوله ثم على يمينه كذا الخ والثالثة بعد افعاده
 يجمع على شقه اليسرى ويغسله لان تثليث الغسلات مستنون وليس
 ان يصب الماء عليه عند كل اعادة ثلاثا وما قيل ان الثالثة هي قوله
 وصب عليه ماء مغلي فبعبارة لانه قال بعد وغسل راسه وحينئذ
 بالخطي وغسل الراس بعد الوضوء قبل الغسل بالاجماع بل قد اجل
 في قوله وصب عليه ثم ذكر كيفية الماء والغسل نه وفي التنوير
 وشرحه من انه اذا زاد على التثليث او نقص جاز اذا الواجب مرة
 اما ان يعمل على الجواز بمعنى الصحة لا الحل او اجل ما زاد على التثليث
 انه كان الحاجة والا ينبغي ان يكون اسرافا كما في حالة الحياة **واخبر**
منه غسله ولم يعد غسله بالبناء للمجهول هو وقوله غسله بضم الفين قيل
 وبالفتح ايضا وقيل ان اضيف الى المغسول فتح والى غيره ضم وكذا

الايقاد وضوء اعتبار اجماله للحياة ولنا انه ان كان حدثا فاموت
فوقه في هذا المعنى لكونه ينفي انه يزفوق الانماء فلا معنى لاعادة مع
بقاء الموت زيلعي **ثم ينشف بثوب** اي لا يخذ ماؤه بثوب حتى يجف
من نشف الماء اخذ بحرقه من باب ضرب ومنه كان للنبى صلى الله عليه وسلم
حرقه ينشف بها اذا توضع نهاية ويخالفه ما في الصحيح حيث قال
ينشف الثوب العرق بالكسكس وينشف الحوض الماء ينشفه نشفاشه
انتهى واعلم انه لا يخالف وان نشف ان كان بمعنى شرب فبكسر الشين
من حد علم كافي الصحيح وان كان بمعنى احد فيفتحها من حد ضرب
كافي النهاية **ثم** تشترط النية للفعل لا سقوط الوجوب عن مكلف
لا تحصل طهارة الميت كذا في خلية الدرر للمؤلف مغربا للكمال وما
في الحانية غسله اهل من غير نيته الغسل يجوز اي لطهارته كافي الله
فما في الحانية لا يخالف ما ذكره الكمال كما توهم ذلك المؤلف في حاشية
دور فروع بموا الميث لعدم ما يغسل به وصلوا عليه ثم جده
عسلوه ثانيا وصلوا عند ابي يوسف وعنه لا تعاد الصلوة ولو
كفوه وبقي عضول يغسل يغسل الغضو بخلاف الاصبع فتح صلى
عليه وهو حامل ميتا لم يغسل او سقطا او جنب او جردا لم يجز وجل
محدث بدمه وولد هرة ولحم باز او ثعلب مذبوح جاز وقيل لا ميتة
المفتي والتقييد بعدم الفعل في الميت للاحتراز عما لو كان بعد غسل
وهذا في المسلم اما الكافر فصلاة حاملة لا يجوز مطلقا ولو بعد

الفصل وكذا اطلق في الجوف فاما ان يجعل على غير مشدد ود الفم او يقول
هو على القول بنجاسة عينه وان كان خلاف الواجب واعلم ان عدم
جوازها يجعل النجاسة الجنب مشكلا لانه طاهر محدث لا نجاسة بيده
وكذا الوجه للقول بعدم الجواز وان كان بيده نجاسة مانعة لانه يستمسك
ولهذا قالوا لو حمل المصل صبيبا يستمسك به نجاسة مانعة جازت
صلوته بخلاف غير المستمسك **ويجعل الحنوط على رأسه** ولحيته لو ورد
التريد لك عني وهذا الجعل مندوب وهو كذا يوضع الحنوط في القبر
لغسله للصلاة والسلام فعل ذلك بابنه ابراهيم حموي عن الروضة
والكافر على مناس جمع مسجد بالفتح وهو وجهته وانف ويداها وكتبا
وقد ما لانه كان يسجد بهذه الاعضاء فتخص بزيادة الكراهة
قبل في تخصيص الكافر ان الديدان تهرب من راحته عني وليس في
الفصل **سقط القطع في الروايات الظاهرة** وعن ابي حنيفة انه يجعل القطع
في منخره وفمه وقال بعضهم في صماخه ايضا وقال بعضهم في دبره
ايضا قال في الظهيرية واستقبحه عامة الفقهاء وكذا في حاشية
الدرر للمؤلف وذكره في شرحه هنا ما نصه وفي الظهيرية واستقبح
عامة المشايخ جعله في دبره او قبله **ولا يقص ظفره** الا ان يكون ظفرو
منكسرا والحاصل انه لا يفعل به ما هو للزينة **ولا يسرح شعره**
اي شعر رأسه **ولحيته** وظاهر الفنية انها تحميمية حيث قال اما
المتقين بعد موتها والامتنشاط وقطع الشعر فلا يجوز له لان

هذه الاشياء للزينة وقد استغنى عنها وكذا لا يحنن اجماعا ولا
 يقرأ القرآن وقت الغسل جهرا وكذا الاوعية ولا باس بها سرا
 يكره قراءة القرآن امام الجنازة وكذا الذكر والمستحب انصت حمو
 عن المفتاح وقوله ولا يحنن اجماعا فاما وجبة بخص شين حيث
 قال ولا يحنن في قوله يعقوب وبرفتي انتهى **تمه** وجدا طراف
 ميتا او بعض بدنه لم يغسل ولم يصلي عليه بل يدفن الا ان يوجد اكثر
 من النصف ومعه ثواب فيصلي عليه وهو لم يتعرض لبيان الغسل **فائدة**
 في شرع الحوى والبحر انه يغسل ويصلي عليه ولو نشق نصفين فوجد
 احدا لشقين لا يغسل نهرا ولا يصلي عليه نوح اقضى واذا المريد حال
 الميت لمسلم هو او كافرا فان كان عليه سيما المسلمين غسل وان لم
 يكن فغيره وايتان **والصحيح** انه يغسل ويصلي عليه لان دلالة المكان
 بها تحصل غلبة الظن بكونه مسلما ولو في دار الحرب نظر الى العلة
 فان لم يكن فغيره وايتان **والصحيح** انه لا يغسل ولا يصلي عليه لا يدفن
 في مقابرنا وفي البدائع علامة المسلمين اربعة الخضاب والختان
 ليسوا لسواد وحلق العانة نزول الحوى واقول في كون لبس السواد
 من العلامات نظرا لبسه لا يحنن المسلمين حتى يكون علامة واذ خلت
 موى المسلمين بانكفار ولا اكثر المسلمين يغسلون كلهم ويصلي
 عليهم وينوي المسلمين بالدعاء وان كان الكفار اكثر بترك الكل
 وان استوا غسلا او هل يصلي عليهم قيل نعم وقيل لا ولا رواية

في الدفن واختلف المشايخ فيه فقيل يدفنون في مقابر المسلمين وقال
 الهندول يتخذ لهم مقبره على حدتهم وهذا احوط حمو وكذا اختلفوا في
 الذمية اذا كانت جلي مسلم قالوا والا حوط دفنها على حد ويجعل ظهرا
 الى القبلة لان وجه الولد لظهرها ورواها تغسل زوجها بخلافه فانه
 لا يغسل زوجته **كامر الولد لا يغسل** مسندها ويتمه بحرقه والمدينة و
 القنة كامر الولد اطلق في ان الزوجة تغسل زوجها فم الذمية بشرط
 بقا الزوجية عنه الغسل حتى لو كانت مبيانة وهي في العدة او حرة
 برودة او مملوكة او مضافه لم تغسله وكذا الوارث بعد موته ثم اسلمت
 ولو قامت الاختان بنته على النكاح والدخول ولم تدرا الاولى منها
 او قال لئلا نكح احدكن طالق ومات بلا بيان لم تغسل واحدة منهن
 وسيناقى ما سبق من قوله حتى لو كانت مبيانة الخ يفيد ان لها تغسيلة اذا
 معتدة من طلاق رجعي ولو ماتت امرأة مع الرجال بموهبها فم كوكبه
 الا ان يكون امه فلا يحتاج الى حائل وان وجد ذوارحم محرمة الميت
 ذكر اكان او انثى بلا حرة وكذا الحنفى المشكل بم في ظاهر الرواية قيل
 في تمهيد لا يمنع وصول الماء اليه ويجوز للرجل والمرأة تغسل مبينة
 لم يشتهيا لانه ليس لا عضوا لها حكم الصورة عن ابي يوسف انه قال كره ان
 يغسلها الاجنبى والمحبوب كالفيل ليس له تغسيل امرأة اجنبية الا ان تكون
 من محارمه فيمها بحرقه ولا باس بتغسيل الميت وعلى الرجل تجهيز امراته
 عند ابي يوسف ولو معسر وهي موسرا في الامم وفي البحر وعليه الفتوى

خلاف المحل لا تقطاع الزوجية بالموت ومن مات لا مال له فكفنه على من تولى
نفقته وان لم يوجد ففي بيت المال فان تعطل عجز او ظلم فاعلى الناس و
يسأل لم التخصيص من لا يقدر عليه غيره بالنصب على انه مفعول يسأل فان
فضل شيء للمتصدق ان علم والا كفن به مثله والا تصدق به مجتبي
وظاهره انه لا يجب عليهم الاسوال كفن الضرورة لا الكفاية ولا يخرج
الكفن عن ملك المتبرع به كما في الدر حتى لو اقتصرت الميت سبع كان الكفن
للمتبرع لا لورثة الميت وقيد بقوله ومن لا مال له للاختصاص عما لو كان له
مال فانه يجب فيه وتقديم على الدين والوصية والارشاد الى قدر السنة
يتعلق ببعض ما له حتى الغير كالرهن والبيع قبل القبض والعبد الحاني
ولو نشى وهو طري كفن ثانيا من جميع اموال فان قسم ماله فعلى الورثة دون
الغنى واصحاب الوصايا ولو نسي بعد ما تفسخ واخذ كفنه كفن في ثوب
واحد وان لم يكن له مال فعلى من تولى نفقته وان تعدد فعلى قدر ميراثه
وكفن الرجال سنة اي في الكيفية واما اصل التكفين ففرض كفاية
لجواز ان يكون الشيء في اصله فرضا او واجبا وله سنن في هيئته وكيفية
حوى وكونه فرض كفاية بالنظر لعامة المسلمين لا من خص بزوج ومه حاشية
الدرر للمؤلف **قبض وازار ولفافة** بانه بالاختصار على الثلاثة ان الزيادة
عليها مكروهة كما في المجتبى الا ان يوصى بالاكثرو ولو اوصى بان يكفن بالثوب
كفن كفنا وسطا جرح عن الروضة ويكون ابقا في مما اوصى به ميراثا جرح
عن الحضاف والمذكور في غاية البيان انه لا بأس بالزيادة على الثلاثة في كفن

الرجل فلا اقتصار على الثلاثة نفى كون الاقل مستوفيا واشار المصنف بقوله
ما يلبسه في حياته الى انه يجوز تكفين الرجل في كل ما يجوز لبسه لو كان
حييا وكذا المرأة والجديد وغيره سواء بعد ان يكون نظيفا وفضل
البياض من القطن وكفاية ازار ولفافة وقيل قبض ولفافة والاول
اصح لقوله عليه الصلوة والسلام في المحرم الذي يقصه دابته اغسلوا
بماء وسدر وكفنوه في ثوبين زيلعي وهو اي كفن الكفاية اولى مع قلة
المال وكثرة الورثة وعلى القلب كفن السنة اولى وكل من الازار واللفافة
يكون من القرن الى القدم ولا يحمل لقميصه كم ولا دخريص ولا جيب ولا
تكف اطرافه وفكره العامة في الاصح كذا في التنوير لكن في الدر تحسها
المتأخرون للعلماء والاشراف وفي حاشيته الدرر للمؤلف عن الكمال
مستدلا بما عن ابن عمر انه يعم ويجعل العدة على وجهه ويحسن الكفن
لحديث حسنوا كفنان الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفاحرون
بحسن اكفانهم ولا يعارض هذا قول الحدادي وتكره المعاملة في الكفن
لانه كما في النهر محمول على ما زاد على كفن المثل ولف من سياره ثم يمينه
وكيفيته ان تبسط اللفافة ثم يبسط عليها الازار ثم يوضع الميت عليه
ثم يعمض ثم يعطف الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ويستند
الازار عليه ثم اللفافة كذلك ملا مسكين **وعقد الكفن** ان خيف ان تشاء
صونا عن الكشف وتزاد المرأة على ما ذكرنا للرجل في كفنها على جهة
السنة فخار لوجهها ورأسها وخرقه عرضا ما بين الثدي الى السرة

وقيل الى الركبة لربط ثديها فيكون خمسة اثواب دبر وازار وخمار
وخرقه ولفافة وتزاد في كف الكفاية على كف الرجل خمارا فيكون ثلثة
خمار ولفافة وازار ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القيص
ثم يوضع الخمار على راسها ووجهها فوقه اي القيص فيكون تحت اللفافة
ثم تربط الخرقه فوقها الثلاث وتنشر وتعطف من اليسار ثم اليمين **وتجس**
اي تعطر الاكفان وتراقب ان يدبر الميت فيها لقوله صلى الله عليه وسلم
اذ جمرتم الميت فاجمروه وترا قول الشارح ولا يزداد على خمس ليس
من الحديث وقد تبع الشارح فيما ذكره من قوله ولا يزداد على خمس بل في
لكن زاد عليه ملا مسكين قوله او سبعة قال وانما قال الاكفان نظرا
الى تعدد الاثواب **تمه** جميع ما يجزئ الميت ثلث مواضع عند خروج
روحه لا زالة الراحه الدريه وعند غسله وعند تكفينه ولا يجزئ خلفه
لقوله عليه السلام لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار وكذا يكره في القبر
وكفن الضرورة ما يوجد كما ورد ان حمزه كفن في ثوب واحد وصعب
ابن عمير لم يوجد له شيء يكفن به الاثمة فكانت اذا وضعت على راسه
تبدد ورجلاه واذا وضعت على رجليه خرج راسه فامر عليه السلام
ان يغطي راسه ويجعل على رجليه شيء من الاذخر وهذا دليل على ان ستر
العورة وحده لا يكفي خلافا للشافعي وزيلعي والتممة كما فيه خطوط سود
وبعض شيخنا عن المغرب **فروع** المجرى في التكفين كالجلد والسقط
يلف ولا يكفن كالعضو من الميت ولو كفنه الوارث الحاضر ليس جمع على الفا

ليس له رجوع اذا فعل بغير اذن القاضي كالعبد او الزرع او النخل بين
شريكين انفق احدهما ليرجع على الغائب لا يرجع اذا فعل بغير اذن القاضي
فصل الصلوة عليهم فرض كفاية وفي القنية من انكرها كفرا لا نكاره
الاجماع وانما كانت على الكفاية لان في الاجاب على الجميع استحالة او
خرجها فاكتمى بالبعض قيل انها من خصائص هذه الامة كالوصية بثلاث
ورد بحديث ان ادم عليه السلام لما حضرته الوفاة نزلت الملائكة
فغسلوه وكفنوه في وتوم من الثياب وصلوا عليه وحفروا له الحد وقالوا
هذه سنة من بعدي فان صح ما يدل على الخصوصية تعين حكمه على انه با
لنسبة لمجرد التكبير والكيفية قال الواقدي لم تكن شرعت يوم موت
خديجه وموتها بعد النبوة بعشر سنين على الاصح وهذا يدل على انها
شرعت بالمدينة ثم وفيه نظر اذ ما ذكره انما يتجه ان لو كان موتها
بعد الهجرة مع ان ما ذكره من كون موتها بعد النبوة بعشر سنين
على الاصح يقتضي ان يكون موتها قبل الهجرة بثلاث سنين وبه صرح
في شرح الشمايل لابن حجر وقوله وحفروا له الحد اي بمكة كما ذكره ابن
العماد وعند هوا وكان جبريل هو الامام بالملائكة في الصلوة على
ادم عليه السلام كما في النهاية قال شيخنا وهو الامام بالملائكة لخص
لما جزم به ابن العماد من ان الامام هو سيدنا نبي الله **واذا كانها**
التكبيرات والقيام لا خلاف في ركبة ما عدا التكبيرة الاولى
اما هي شرط على ما ذكره في الفتح وتعقبه في البحر والنهر بما في غاية

السجدة من ان الاربع تكبيرات قائمة مقام اربع ركعات فلا يجوز بنا
 صلوة جنازة على قربة اخرى وذكر الشارح عن المحيط ما يصلح ليس يوفق
 به بين الفتح والغاية حيث قال التكبير الاول شرط باعتبار الشرع كن
 باعتبار قيامها بتمام ركعة كباقي التكبيرات انتهى ووجه حصول التوفيق
 انه ليس في كلام فتح القدير تصريح بانها شرط محض فيحصل على انه اذا شرط
 ولو من وجه وكذا ما ذكره في الغاية لا صراحة بان ركن من كل وجه افضل
 صفوفها غيرها وفي غيرها اولها اظهار للتواضع لتكون شفاعته
 ادعى الى القبول حاشية الدرر للمؤلف **وشرائطها ستة اسلام الملية** اما
 بنفسه او باسلام احد ابويه او تبعية الدار واذا استوصف البالغ
 الاسلام ولم يصف ومات لا يصلي عليه حموى عن الظهيرية والاسلام
 شرطها الخاص **بشرط طهارته** فلا يصح على من لم يغسل ولا من عليه نجاسة
 واما طهارة مكانه فان كان على الجنازة فيجوز وان كان على الارض ففي
 الفوائد يجوز وجزم في القينة بعدم كونهما الجواز ان الكفن جائز
 بين الملية والنجاسة وفي القينة وجه ان الكفن تابع فلا يؤثر في
 المآد بالمكان الذي يشترط طهارته اما الجنازة او الارض ان لم يكن
 جنازة والحاصل ان طهارة الارض انما تشترط على ما في القينة اذا وضع
 الملية بدون جنازة اما بها فقدم اشتراط طهارة الارض متفق عليه
 وتقدم امام القوم وكان ينبغي ان يقول وتقدم من التفعيل فلو خلفه
 لا يصح لانه كالامام من وجه لا من وجه بدليل صحتها على الصبي نهر

34
وحضرة او حضور اكثر بدنه او نصه مع رأسه فلا يصلي على غائب
 واما صلوة عليه السلام على النجاشي فاما لانه رفع له سريره حتى رآه
 بحضوره فتكون صلوة من خلفه على ميت برآه الامام وبحضرة دون
 الاماميين وهذا غير مانع من الاقتداء وانما خصوصية النجاشي و
 قد ثبت كل منهما بالدليل في فتح القدير واجاب في البدائع بنالت وهوانه
 الدعاء لا الصلوة المخصوصة بحجروا نظرحكم من قطعت رأسه واخذت
 جلدها ثم غسل دون الجلدة وصلى عليه هل يصح الصلوة لم اده وأمنقول عن
 الشافعية عدم الصحة حموى واقول نصريحهم بصحة الصلوة على كثره يفيد
 صحتها في هذه الصلوة بالاولى **وكون المصلي عليها غير ركب وغير قاعد**
بل عذر لان القيام فيها ركن فلا يترك بلا عذر ولو تعذر النزول لطيف او
 مطر جاز الركوب الركوب فيها ولو كان على الملية من يضا فصولي قاعدا
 وصلى الناس خلفه قيا ما اجزاه في قوله ابي حنيفة والجبوسف وقال
 محمد يجرى الامام ولا يجرى المأمور بناء على اقتداء القائم بالقاعد مجزو
 يسقط فرض الصلوة بصلوة اجماعا جوهرية والظاهر ان التقيد بالولي
 مراد به من له حق الصلوة للاعتزاز عن غيره ممن ليس له حق في التقديم حتى
 لو صلى غيره بان امر فيها قاعدا لم يسقط الفرض بصلوته وان كان يعود
 لعذر كذا يستقار من سياق كلام الجوهر فان قلت يعكس على هذا قوله
 في الدرر ولم يجر الصلوة عليها قاعدا فيغير عندنا التقيد بعدم العذر
 يفيد جوازها من يعود مع العذر ولو كان القاعد المعذور عن القيام



اما ما قلت يمكن حمله على ما اذا كان الشخص الذي امر من قعود مع العذر من
له حق التقدم كالولي ونحوه فتزول المخالفة وهذا وان كان خلافا لظاهر
لكن بتعيين المصير اليه توفيقا بين كلامهم وكون الميئ على الارض فان كان
على دابة او ايدي الناس لم يرجح على المختار الا من عذر واطاهر ان اشتراط وضع
بالنسبة للمدرك الذي لم يفته شيء من التكبير خلف الامام اما المسبوق ففي
كون الوضع شرطا ايضا خلافا لهذا قالوا ان رفت قبل ان يقضى ما عليه من
التكبير فانه لا ياتي به ما لم يتباعد على قول وكذا يستمر كونه للقبلة قال في الد
فلو اخطأ القبلة صح ان تحووا والا لا ولو وضعوا الراس موضع الرجلين
صح واسا وان تعذوا وسنتها اربع قيام الامام بجذاء صدر الميئ
ذكو كان او اثني ومن هنا يعلم انه ليس المراد بالرجل والمرأة في قول الكثر
يقوم الامام للرجل والمرأة بجذاء الصدر خصوص البالفين كما فهم ذلك
العلامة المحوى فقال ينظر حكم القيام من الصغير والصغيرة انتهى فمناه
على ما ذكرنا من انه توهم كون المراد بالرجل والمرأة خصوص البالفين وليس
كذلك بل المراد المذكور والاثني التام للصغير والصغيرة من باب ذكر المحوى
واداة العام مجازا وقوله بجذاء الصدر اي قربا منه لان الصدر محل الايمان
والشفاعة لاجله وهذا على سبيل الاستحباب اي كونه بالقرب من الصدر ولا
فلرب من محاذة جرح من الميئ فمستأنى عن التحفة قال شيخنا وبظهور هذا
بالنسبة للامام لا غير وعن ابي حنيفة انه يقوم من الرجل بجذاء راسه ومن
المرأة بجذاء اوسطها ملا مسكين وعنه بجذاء الوسط فيهما محوى

عن التوحيد والافضل ان تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كان ستة اصطف
ثلاثة ثم اثنان ثم واحد حتى لا عليه الصلوة والسلام من اصطف عليه ثلث صفوف
من المسلمين غفوله والثناء بعد التكبيرة الاولى اختلف في التثنية فقل
بعضهم بحمد الله تعالى في ظاهر الرواية وقيل بعضهم يقول سبحانه اللهم
وبحمدك كما في سائر الصلوة وهو رواية الحسن عن الامام تهر وظاهر
قوله كما في سائر الصلوة انه لا يزيد وجل ثناؤه وهو خلاف المحفوظ وفي
الجواهر جعل قراءة سبحانه اللهم وحمدك الى تفسير القول بجلته حيث
قال بحمد الله اي يقول سبحانه اللهم وحمدك الى فائدة نقل عن شيخنا
الخصائص الحنفية انه عليه السلام لما ان غسل وكفى ووضع على السرير دخل
ابوبكر وعمر ومعهما نفر من المهاجرين والانصار بقدر ما يسع البيت فقل
السلام عليك يا ايها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار
كاسم ابوبكر وعمر وهما في الصف الاول حياك رسول الله صلى الله عليه
والله انا نشهد انه بلغ ما انزل اليه ونصح لأمته وجاهد في سبيل الله حتى
اغتر الله دينه وتمت كلمته واومن به وحده لا شريك له فاجعلنا الهنا
من يتبع القول الذي معه واجمع بيننا وبينه حتى تعرف بنا وتعرفنا
به فانه كان بالمؤمنين روف رحما لا يتبع بالايما فبدلا ولا يشترط في
ابدا والناس يقولون آمين ويخرجون ويدخل آخرون حتى صلى الرجال
النساء ثم الصبيان وقد قيل انهم صلوا عليه من بعد الزوال يوم الاثنين
الى مثل من يوم الثلاثاء وقيل انهم مكثوا ثلاثة ايام يصلون عليه وهذا الصنيع

وهو صلواتهم عليه فرآد لم يروهم احدا من جمع عليه لا خلاف فيه انتهى
 لا بأس بقراءة الفاتحة بنية الشاء وان قراها بنية القراءة كره حموي عن البر
 جندى معنى لا يخفى انه وهي كراهة تحريم بدليل ما في الولولجية من ان قراتها بنية
 القراءة لا يجوز وما ذكره الشارح من ان ائمتنا قالوا ان مراعاة الخاف مستحبة
 وهي فرض عند الشافعي فلا مانع من قصر القراءة بها وفي البخاري عن ابن عباس
 انه صلى على جنازة فقراء فاتحة الكتاب وقالوا لعلموا انه من السنة وصححه الترمذي
 فيه نظرا لما ذكره من استحباب مراعاة الخلاف ليس على اطلاقه بل مقيدا بما
 اذا لم يلزم عليه ارتكاب كرويه مذهب كذا ذكره شيخنا وكذا في استدلاله
 بما في البخاري نظرا ايضا لما في البحر من ان قراتها لم تثبت وعلى فرض تسليم ثبوت
 قراتها فنقول في الاستدلال به نظرا ايضا لان قولنا لعلموا انه من السنة صريح
 في سنية القراءة وهو خلاف مذهب الشافعي فانه يرى فرضيتها فكان الاعتقاد
 على ما هو موضح به في كتب المذهب كالمحيط والتجديد والولولجية وغيرها من
 ان قراتها بنية القراءة لا يجوز معلا بالفاصل للدعاء دون القراءة **واقصلا**
على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير الثانية وينبغي ان تكون الصلاة عليه
 صلى الله عليه وسلم قبل الدعاء وبعد لقوله في الجوهرة قال عليه السلام الاعمال
 موقوفة والدعوات مجبوت حتى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم **اولا** وانها
والدعاء اي الرابع من السنن الدعاء للميت ونفسه وجماعة المسلمين بعد التكبير
الثالثة جعل في الفتح الدعاء من الاركان استدلالا بقوله حقيقة الدعاء
 وتعقب في البحر بما في المحيط من ان سنية التمجيد والثناء نهى عن نقل السيد الحموي

عن البرجندى ما مضى من موافقة ما في الفتح حيث قال الا في ذكر اربع تكبيرات
 ثم سلم ولم يدع جازت صلوة انتهى بناء على ما هو الظاهر من كون التقييد بال
 لا الاحتراز عن غيره الا ان يحمل على انه قيد انفا في قال الزيلعي ويخاف في الكل
 الا في التكبير ومشايخ قالوا السنة ان يسمع كل صف الصف الذي يوعى عن
 اليوسف انه لا يجوز كل الجهر ولا يسر كل السر حموي عن الظهيرية **ولا يتعين**
اعلادعاء شئ سوى كونه بامور الاخرة وان دعا بالمأثورة فهو احسن والبلغ لوجه
 قبوله ومنه ما حفظ عوف بن مالك من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى
 على جنازة اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم منزه ووسع
 مثله وغسله بالماء والتنج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض
 من الدنس والبدن داوا خيرا من داره واخيرا من اهلها ومن جاحدين
 روجه **وادخل الجنة** واعرف من عذاب القبر وعذاب النار قال عوف بن مالك
 عنه حتى تمت ان اكون ذلك الميت ومن لا يحسن الدعاء يقول اللهم اغفر **للمؤمنين**
 والمؤمنات مجرى عن المجتبى وسلم وجوبا بعد الرابعة من غير ما بعد في ظاهر الرواية
 واستحسن بعض المشايخ ان يقول بعض الرابعة ربنا اننا في الدنيا حسنة و
 في الاخرة حسنة الخ وربنا لا تنزع قلوبنا الخ وما ذكره الشارح من انه ينوي
 بالنسليمين الميت مع القوم للفتح ثم قال ويخالفه قاضي خان لا ينوي الامام
 الميت في تسليم الجنازة بل عن يمينه ويساره قال ومثل في مختصر الظهيرية و
 الجوهرة ولا يرفع يديه في غير التكبير **الاولى** في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ
 الرفع في الكل ولو كبر الامام خمساً لم يرفع يديه ولكن ينتظر سلامه ليسلم معه

في المختار وعن أبي حنيفة يسلم حين استنفل امامه بالخطا تحقيقا للخالفين ووجه
 ما هو المختار من انه ينتظر ليسلم معه ان البقاء في حصة الصلاة بعد الفرائض منها
 ليس بخطا اذ الخطا في المتابعة نهرو قوله لم يتبع وجهه انه عليه السلام خير صل
 على النجاشي كبر اربع تكبيرات وثبت عليها الى ان توفي فسخ ما قبلها في
 قيد الحسن لا نه لو كبر ستا يتبع اتفاقا حموي بخلاف العبد اذا زاد على تلك
 تكبيرات فانه يتبع لانه مجتهد فيه حتى لو تجاوز وحد الاجتهاد لا يتابع ايضا
 بحوي عن شرح الجمع والخلاف فيما اذا سمع التكبير من الامام فلو من المنادي
 تابعه اجماعا حموي وينوي الافتتاح بكل تكبيرة زبدت على الاربع كافي العبد
 نهرو قوله ينوي الافتتاح الخ ووجه احتمال شروعه قبل الامام والنجاشي
 بالفتح اسم ملك الجنة ولا يستقر لمجنون **وتسبي** ومعناه لانه لا يثبت لم **يقول**
 في الدعاء **اللهم اجعل لنا فرطا** اي اجروا متقد ما ذكره ملا مسكين وغيره
 كالعني ورده في البحر بلزوم التكرار في قوله واجعله لنا اجرا فالاولى ان
 ساقا مهينا مصالح والديه لان الفاظ هو الذي يسبق الوارد على
 فهو لهم ما يحتاجون اليه وهي دعاء له ايضا بتقدمه في الخير لا سيما وقد لا
 حسنات الصبي له لا لا يوبه بل لها ثواب التعليم **واجعل لنا اجرا** ووجه
 الفرق بين الاجر والثواب ان الثواب هو الحاصل بالمحاربة لان الثواب
 لغة بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة للعين ولا ينكر اطلاقها
 على الآخر والآخر يضم الدال وسكون الخاء المعنيين هو الخير الباقي من
 ذخوت الشيء اذ خروجه **تمت** لمراد من صرح بانه يدعى لسيد العبد الميت وينبغي

ان يدعى له فيها كما يدعى للميت **واجعله لنا شافعا** وشفاعته مقبول
 شفاعته **فصل السلطان الحق بصلوة** ان حضوره ذكره في امام الحق
 اولى من امام الاعظم ملا مسكين قال الزيلعي وما في الاصل محمول على ما اذا
 لم يحضر السلطان ولا من يقوم مقامه حموي واقول الذي في الزيلعي وذكر
 في الاصل ان امام الحق اولى بها وقال ابو يوسف والى الميت اولى بها لان
 هذا حكم يتعلق بالولاية كالا نكاح ثم قال وما في الاصل محمول على الاصل
 ان عبارة الاصل على ما ذكره الاصل محمول الخ لعدم النص في فيها بان امام
 الحق اولى من الامام الاعظم بخلاف عبارة ملا مسكين لتصرحه بذلك
 وجه كون السلطان الحق بصلوة ان حضوره في التقديم عليه اهانة و
 تعظيمه واجب ولهذا قدم الحسين بن علي رضي الله عنه ما سعيد بن القاص
 لما مات الحسن وقالوا السنة لما قدمنا وكان سعيد والياء في
 المدينة يومئذ زيلعي ومعنى الاحقية في قول المصنف السلطان الحق
 بصلوة وجوب تقديمه بخلاف تقديم امام الحق على اولى فانه مندوب كليا
 ثم نأيه ثم **القاضي ثم امام الحق** مقتضى عطفه على ما قبل ان يكون
 تقديمه على اولى واجبا وليس كذلك بل هو مندوب فقط بشرط ان يكون
 افضل منه ولقد احسن القدر في اذ اوضح عن ذلك نهرو في حوامع الفقه
 امام المسجد الجامع اولى من امام الحق زيلعي **ثم اولى** على ترتيب العصبية
 الاب مع الابن فيقدم الاب اتفاقا على الاصل لان الصلاة يقتر فيها
 الفضيلة والاب افضل قال في البحر فلو كان الاب جاهلا والابن عالما

القاص

ينبغي ان يقدم الابن الا ان يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في الجنازة
لعدم احتياجها له واقول بل صفة العلم توجب التقديم فيها ايضا الا ترى
الى ما مر من امام الحلي لما يقدم على الولي اذا كان افضل منه نعم على القدوم
كراهة تقديم الابن على ابيه بان فيه استخفافا به وهذا يقتضي وجوب تقديمه
مطلقا وحال يوسف لابن ان يقدم غيره لان الاولوية له انما يمنع من التقديم
للاستخفاف فلم يستفط ولايته ولو استوى وليان يقدم الاسن فهو نظر
ما لو كان الصغير اعلم هل يقدم حموى فلو قدم غيره كان للاخر منع ولو
احدهما اقرب لم يكن الابعدا ان يكون غائبا ومولى العتاق وابنه او
من الزوج والمكاتب اولى بالصلوة على عبد واولاه من المولى على الزوج
وقوله في التبر ولو قدم غيره الحلي اى قدم الاسن غير الاصغر كما يستفاد من
سياقه كلامه وهذا يقتضي ان للاب المنع اذا قدم لابن غيره ولو كانت الميثة
مكاتب لم يترك وفاقا اولى من الولي وان ترك وفاء واديت اولم تؤدد
أما حال حاضر يؤمن عليه التوى فالمولى اولى عن المولى لكنه تقدم مولاة حنرا
له بجر من هنا يعلم ما في التبر من الخلل والتقييد بقوله وكان المال حاضرا
للاحتراز عما لو كان غائبا فان المولى حينئذ احق كما في الجوهر والزوج
والحيوان اولى من الاجنبى **وليس له حق التقديم ان ياذن لغيره** فيك بعضهم
بما اذا لم يكن ولي غيره او كان وهو بعيد اما اذا كان متساويا بين فاذ
احدهما اجنبيا كان للاخر منع واقول لاحاجة الى هذا التقييد لما
ان وجود غيره ليس بما يخلف له من الاذن غاية ان ذلك الغير ان منع

بشرط ان يكون مساويا له ولو اصغر سنا اما لا يعيد فليس له المنع كما
في الدرر وكذا انه ان ياذن في الاضراف بعدها قبل الدفن اذ هو يدون الاذن
مكروه **فان صلى غيره** اى غير من له حق التقديم بلا اذن اعداها هو ان شاء
وفي قوله اى غير من له حق التقديم الحلي اشارة الى ما ذكره في الفتاوى القاه
من انه اذا صلى القاضي وامام الحلي لا يعيد المولى لانها مقدمة مان عليه فان قلت
يعكر على ما ذكره من الفتاوى العتابية قوله في الكفر فان صلى غير الولي و
السلطان اعدا المولى اذ لفظ الغير صادق بالقاضي وامام الحلي قلت
ليس المراد بالغير مطلق بل المراد به شخص ليس له الحق التقديم ولهذا قال
العلامة ملا مسكين بعد ان نقل عن الفتاوى العتابية ما ذكرناه من نصه
فيمنع يحتاج المتن الى التاويل وقول المصنف اعداها ان شاء اولو
على قبره لاجل حقه لا الاستقاط الفرض ولهذا قلنا ليس لمن صلى عليها
ان يصلى مع المولى لان تكرارها غير مشروع دروما في التقييد من انه
لو صلى غير المولى كانت الصلاة باقية على الولي ضعيف واذا كان للمولى
حق الاعادة فامام الحلي بالاولى **ولا يعيد مومن صلى مع غيره** لان التنقل
بها غير مشروع كما لا يصلى احد عليها بعد وان صلى وحده كذا ذكره
الشراح فاشارة الى ما ذكره في الكفر حيث قال ولم يصلى غيره بعد
وكذا بعد امام الحلي وبعد كل من يتقدم على المولى زيلعي واطلق في الغير نعم
السلطان ففاده علم اعادة السلطان بعد صلاة المولى به جزم في
الشرع وغاية البيان والنافع لكن جزم في المجتبى بخلافه وجرى عليه

في النهاية والبناءة ووقف في البحر على ما في النهاية وغيرهما اذا حضر
السلطان وما في السراج وغيره على ما اذا لم يحضر وتعقبه في النهر بان
كلمتهم متفقة على ان لا حق للسلطان عند عدم حضوره وقد علمت
ثبوت الخلاف مع حضوره ومن لم ولاية **التقدم فيها الحق للموصي** لان الوصية
باطلة على المفتي وفي نوادر ابن رستم الوصية جائزة كذا ذكره الشراح
ومقتضاه ان ابن رستم يقول بان الموصي له الحق بالصلوة عليه من له
ولاية التقديم **وان دفع بل صلوة** شامل لما اذا صلى من لا ولاية له
نهر عن المجتبي وفيه نظر قوي وجهه ان فرض الصلوة سقط بفعل
الاجنبى غايته ان للسلطان عادة الحق لا استقاطا الفرض حينئذ فلا
بناء سب قوله **صلى على قبره** اذا المراد منه وجوب الصلوة بدليل قوله
الذي يلي قائم للواجب بقدر الامكان وقوله **وان لم يغسل** اصلها قبل وهذا
اذا اميل التراب عليه لم **تفسخ** فان تفسخ لم يصل عليه لانها شرعت
على الكبد ولا وجود له مع التفسخ نهر وعن ابى يوسف ومحمد صلى
عليه الى ثلثة ايام والصحيح ان هذا ليس بتقديم بل لازمة لثبوتها في
الزمان بردا وحوا والمكان رخاوة وصلوة وحالة الميت سمناؤه
فيغير فيه اكبر الراي ملاسكين وظاهره انه لو شك في تفسخه صلى عليه
— لكن في الهل عن محمد لا وكان تقدما لما منع دروان **اجتمعت الجنائز فالاصل**
بالصلوة لكل منها اولى ويقدم الا فضل فالافضل وان جمعها
وصلى عليها مرة اى على كل جملة جعلها صفا طويلا مما يلي القبلة

بحيث يكون صدر كل واحد مدام الامام وراى الترتيب فيجعل الرجل
ما يلي الامام ثم القبيبان بعدهم ثم الخائفان ثم النساء ولم يبين كيفية الترتيب
تيب في الدعاء وهل يكفي بدعاء او يفرد كل ربه ويقدم البا الفين فلينظر
كذا في حاشية الدرر للمؤلف قال شيخنا وقد يقال ان الجمع في الصلوة
يقضى الاكتفاء بدعاء واحد ولو فوا يقروا **احد للضرورة** وصقول
على عكس هذا فيجعل الا فضل مما يلي القبلة قال ابن ابي ليلى يجعل
كل واحد اسفل من رأس صاحبه هكذا رجاء واستحسنه الامام
لانه عليه السلام مع صاحبيه هكذا دفنوا في استواء في الفضل
ينبغي ان لا يقول عن المحاذاة نهر **ولا يقتضي الامام من وجوه بين**
تكبيرين الاولى ان يقول من سبق ببعض التكبيرات بل ينتظر تكبير
الامام **ففي خلافه** اذا كبر ولم ينتظر وكبر لا تفسد اى تكبيرته عندها
لكن ما اداه غير معتبر خلاصه وتبعه في الفتح وقضية عدم اعتبار ما
اذا انه لا يكون شارعا وح فتفسد التكبيره مع ان المستور في
القنية انه يكون شارعا وعليه فيعتبر ما اداه نهر واقول ليس المراد من
اعتبار ما اداه انه لا يكون شارعا بل المراد انه لا يجزى به وعليه ان يعين
بعد فراغ الامام بمنزلة المسبوق اذا ادرك الامام في السجود وتابعه
فيه حيث لا يجزى به وعليه اعادته اذا قام لقضاء ما سبق به فكذا هذا
وحينئذ فما في القنية لا يخالف ما في الخلاصة ثم ذكرناه من المسبوق
بعض التكبيرات ينتظر تكبير الامام ليكبر معه هو مذهب ابى حنيفة

ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر وعليه الفتوى رواه الثوري **تظهر**
فيما لو سبق باربع تكبيرات فانتدعها الا عندك **نهر** لكن روى عن محمد
ان في هذا يكبر لانه ان انتظر نفونه زيلعي وجه قول ابى يوسف **المسبوق**
لا ينتظر تكبير الامام بل يكبر حين يحضر ان الاولى للافتتاح **والمسبوق**
ياتي به فصار كن كان حاضرا وقت تحمية الامام ولها ان كل تكبيرة قامة
مقام ركعة **والمسبوق** لا يبتدئ بمافاته قبل تسليم الامام اذ هو منسوخ
بخلاف من كان حاضرا وقت التحمية لانه بمنزلة المدرك اذ لا يمكن ان
يدخل معه مقارنا لا يجوز بلعي وظاهر سياق ما نقلناه في حاشية ملا مسكين
عن الحاشية يقتضي انه روى عن الامام انه لا يكبر بعد تكبير الامام الرابعة
وفائنته وان كان حاضرا وقت تحمية الامام **في دعائه** الى المسبوق يوفق
امامه ويؤفقه لو علم بسماعه قال مشايخ بلخ السنة ان يسمع كل صف
ما يليه **يقضي** **المسبوق** **مافاته** من التكبيرات **قبل رفع الجنان**
بغير دعاء لانه لو قضاها به ترفع الجنان فبطل الصلوة كذا في الفتح
وهو يفيد انه اذا امكن الاتيان بالدعاء ففعل وانظر هل المسبوق
يتابع الامام حتى لو اقتدى به بعد التكبيرة الثانية يصلي مع على النبي
صلى الله عليه وسلم او يرتب فيثنى لاراه ثم رايته التصريح بانه يتابعه
وعلى هذا فينبغي ان يكون مكاتب من قول المصنف ويوافق في دعائه
على اطلاقه غير مفيد بقوله لو علم بسماعه لان حصول العلم به وان لم
يسمع يمكن بالحل على من كان حاضرا وقت شروع الامام ويمكن الجواب

بان التقييد بقوله لو علم بسماعه بالنسبة لمن لم يكن حاضرا وقت
شروعه **ولا ينتظر تكبير الامام** من **حضر** **فحيته** اي لو كان حاضرا فلم
يكبر مع الامام لا ينتظر تكبير الامام بل يكبر حين اذ اذ اتفاقا لا يمكن
وما في البحر من قوله وما في الحقائق من ان الفتوى على قول ابى يوسف انما هو
في الحاضر لا في مسئلة المسبوق تفريعا على ما نقله عن المحيط من قوله لو كبر
الامام اذ دعا والرجل حاضر كبر ما لم يسلم ويقضي الثلاثة في قول ابى يوسف
وعليه الفتوى وروى الحسن انه لا يكبر وقد فاته غير مسلم ولهذا قال
في النهر وانت خبير بان مسئلة الحاضر لا خلاف فيها فاني تنسب الى ابى
يوسف وحسن ولهذا ذكرها في غاية البيان غير معروية اليه واين شجنا
بما ذكرناه في حاشية ملا مسكين معزيا للحاشية فاكبر جمع اليه من اوده
ومن حضر بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام فانتدع الصلوة عند الامام
ومحمد في الصحيح لا عند ابى يوسف وقد مناه عن الزيلعي انه روى عن
محمد انه في هذا يكبر لانه ان انتظر نفونه وعزى الشارح للخاصة وغيرها
ان عليه الفتوى قال فقد اختلف الصحيح **ونكر الصلاة عليه** كراهة تحريم
عند بعض المشايخ وكراهة تنويه عند بعضهم **في مسجد الجماعة** **والى الميت**
فيه او خارجة او بعض الناس في المسجد **على المختار** والكلوف
فيما اذا صلى في المسجد بغير عذر اما بالعدر فلا يكبر لاجماعهم عن
المفتاح والحاصل ان المختار كما في النهر ثبوت الكراهة مطلقا ولو كان
الميت خارج المسجد والقوم وبعضهم داخل بناء على ان علة الكراهة

هو ان المسجد يبنى لذلك المكتوبة وتوابها كالنوافل والذكر والتدبير
وقيل علة الكراهة خوف تلويته واعلم ان التواني قيد اطلاق كراهة الصلاة
على الميت في المسجد لم يكره لان لبناني المسجد بما اذا لم يكن معتادا فان
اعتاد اهل بلد الصلوة عليه في المسجد لم يكره لان لبناني المسجد حينئذ
علما بذلك واقول ما ذكره من التقييد ظاهر بناء على ان علة الكراهة هو
المسجد لم يبن ذلك واما على ان علة خوف تلويته فلا ينبغي ان يقال يستفاد
من تعليمه بان لبناني علما بذلك ان الكراهة انما تنتفي بالنسبة لمسجد
بعد ان اطلع الباني على تلك العادة او بقي بعد البناء حتى اطلع على
عادتهم ولم يمنع لا مطلقا ومن شمل على بناء الفاعل لان المراد رفع كراهة
لا الابصار في المغرب اهلوا للحداد واستهلوه رفعوا اصواتهم
عند رويته واهل وشمل على بناء المفعول اذا ابصر والمراد ما هو
ما يدل على الحياة دون اختصاصه برفع الصوت يعني الحياة المستقرة
ولا عبرة ببسط اليد وقبضها لان هذه الاشياء حركة المذبوح لا عبرة
بها حتى لو ذبح رجل فأتى ابوه وهو يتحرك لم يوتى المذبوح لانه في هذه الحالة
حكم الميت جوهرية والمعتبر خروج اكثره حيث حتى لو خرج اكثره وهو يتحرك
صلى عليه وفي الاقل لا وحده لا اكثر من قبل الرجل سرته ومن قبل الرأس
نهر عن منية المغني وقيل قول الامام والقابلة في الاستسبال للصلاة
الميرات عنده ابي حنيفة وعندهما يقبل قول المقابلة العدة في الميراث في الجوهرة
قال المؤلف في حاشية الدرر وهذا يفيد انه لا يقبل في الميراث الا شهادة

من يثبت برأئلا وبه صرح في البحر عن المجتبى والبدائع لكن بصيغة عن
ابي حنيفة سمي وغسل وكفن وصلى عليه وورث ويورث **وان لم يستعمل**
غسل وان لم يتم خلقه في المختار وادرج في خروجه وسمى ودفن **ويصل**
عليه ولم يورث ولا يورث اتفاقا وهو مقيد بما اذا انفصل بنفسه
اما اذا انفصل بان ضرب بطنها فالقت جنيئا ميتا فانه يورث ويورث
لان الشارح لما اوجب العزم على الضارب فقد حكم بحياة نهر واعلم
انه لا خلاف في غسله اذا كان تام الخلقة فان يتم خلقه اختلف في غسله
والمختار انه يغسل كما في المعراج والفتح وقاضي خان والبرازية
والظاهرية ويخالفه ما في شرح الجمع لمصنفه وتعلم من المليك حيث
تقل الاجماع على عدم غسله لعدم الصلاة عليه ووقف المؤلف في
حاشية الدرر بان نفى غسله اراد الغسل الموعى فيه وجه السنة
ومن اثبت اراد الغسل في الجملة كصبت الماء عليه من غير وضوء وتروا
لفعله وهل يحشر هذا السقط عن ابي حفص الكبير انه اذا نزع فيه
الروح حشره والآلا والراجح انه ان استبان بعض خلقه يحشر
نهر يتصرف وترجي شفاعته قال عليه السلام ان السقط اليقف
محبطيا على باب الجنة فيقول لا ادخل حتى يدخل ابواي ذيلعي من
باب اليمن في الطلاق والعتاق **فروع** مات الحامل والولد
يضطرب في بطنها شقت واخرج الولد فهو وفيد في الدرر بلحاظ
الايسر ولو بالعكس وخيف على الام قطع واخرج ولو ابتلع ما

غيره ومات لا يشق بطنه على قول محمد وروى الجرجاني عن أصحابنا
انه يشق قال الكمال وهو اولى معلاك بان احترامه سقط بتعديه والا
فخلاف في شقه مفيد بما اذا لم يكن له ولم يترك ما لا ولا لا يشق
بلا تفاق **كصبي سبي مع احد ابويه** اي لا يصلي عليه من مسكين و
المجنون ابا الخ كالصبي اطلق المصطفى الصبي وهو مفيد بغير اقل
اما العاقل فيستقل باسلامه ولا يزيد به من اسلم منه ما جرحه
وهو ظاهر كلام الزيلعي فانه علق بتبعية اليد بان الصغير الذي لا يعبر
عن نفسه بمنزلة المتاع وغيره الى شرح الزيادة فظاهرها انه لو
سبي صبي عاقل مع احد ابويه كما في لا يكون كافرا بتعالا بويه الكافرية
ويكون مسلما بتعالا للدار ويحتاج الى صريح النقل وكلامهم يدل
على خلافه فانهم جعلوا الولد بتعالا بويه الى البلوغ ولا تزول التبعية
اذا اعتقد دين غير دين ابويه اذا عقل الاديان فحينئذ يصير
مستقلا والتبعية انما هي في احكام الدنيا لا في المعنوية فلا يحكم بان
اطفالهم في النار البتة بل فيه خلاف كليلة الدر المنثور لا ان يسلم
احدها او يسلم هو او لم يسب احدهما مع ففي هذه الصور يغسل
ويكفن ويصلي عليه واولاد المسلمين اذا ماتوا في صغرهم يكونوا
في الجنة والتوقف المروي عن ابي حنيفة مروي عن الراوي واما
اولاد الكفار اذا ماتوا قبل ان يغفلوا فقال محمد لا يعذب احد
بلاد ذنب وقيل هم في الجنة خدم المسلمين وعن ابي حنيفة رضي الله

انه توقف فيهم ملا مسكين وذكر في المسألة انه ترد وفيهم ابو
حنيفة وغيره ووردت فيهم اخيار متعارضة فالتيسيل تفويض
امرهم الى الله تعالى وفي شرح المقاصد الاكثر على انهم في النار وهذا
احد المسائل الثمان التي توقف فيها امامنا النعمان وقد جمعها
بعضهم فقال: ورع الامام الاعظم النعمان: سبب التوقف في
جواب ثمان: سورة الحار تفضل جلالة: وثواب جني على الايمان
والدهر والكلب المعلم ثم مع: ذرية الكفار وقت ختان: واعلم
ان الصغير فيما سبق من قوله او يسلم هو يرجع للصبي فيما قبله من قوله
كصبي الخ لكن لا مطلقا بل بقيد كونه عاقلا ان يعقل الصفة المذكورة
في حديث جبريل وهي ان يؤمن بالله اي بوجوده وبربوبيته لكل شئ
وملكته اي بوجود ملكوته وكتبته اي انزالها ورسالة عليهم السلام
اي رسالتهم واليوم والاخرى اي البعث بعد الموت والعذر خيره وشره
من الله تعالى بحكمه في النهر وهذا دليل على انه محذور قول الله الا الله
لا يوجب الحكم بالا سلام ولهذا قالوا لو اشترى جارية او تزوج امرأة
فاستوصفها الاسلام فلم تعرفه لا تكون مسلمة والمراد من المعرفة
قيام الجهل بالباطن لا بما يظهر من التوقف في جواب ما الاسلام
فانا نسمع من يقول لا اعرف وهو مؤمن بالتوحيد والخوف بمكان
فتح وعلى هذا فلا ينبغي ان يسأل العامي عن الاسلام بل يذكر عند
حقيقة وما يجب الايمان به ثم يقال انت مصدق بهذا فان قال

نعم اكتفى به ومما سبق من قوله اوله ليسب احدهما مع يفيد انه يصلي عليه
 دخل دار السلام ولم يكن معه احد ابويه تبع الدار الاسلام وفي الفتح
 اختلف بعد تبعية الاولاد فالذي في الهداية تبعية الدار وفي المحيط
 عند عدم صاحب الدار وهو اولى فان وقع في سهمه صبي من الغنمة
 في دار الحرب يصلي عليه ويجعل مسلما تبعا لصاحب اليد انتهى وفيه
 نظرا لان تبعية اليد عند عدم الكون في دار الاسلام متفق عليها
 فلا يصلح مرجحا لما في المحيط من تقديم تبعية اليد على الدار وحاصل
 ان التبعية بالجهات الثلاثة متفق عليها والاختلاف في تقديم الدار
 على اليد فصاحب الهداية وقاضي خان وجمع على تقديم الدار
 على اليد وهو الاوجه لما في كشف الاسرار سرق ذمي صبيا و
 اخرجته الى دار الاسلام ومات الصبي يصلي عليه ويصير مسلما
 بتبعية الدار ولا يعتبر احد ولم يحل خلافا وهي واردة على المحيط
 لاقتضائه عدم الصلوة عليه تقديم تبعية اليد على الدار لان
 يكون على الخلاف **تمت** مما سبق من ان المراد من كونه عاقلا يعقل
 الصفة المذكورة في حديث جبريل وهي ان يؤمن بالله وملئكة
 وكتبه ورسوله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره من الله تعالى
 بوجه علم الاكتفاء بالاقرار بالصفة دلالة وانه لا بد من الاقرار
 نصا قال شيخنا ويخالف ما في نفع الود سائل وعبارته فان قلت
 يجب ان لا يحكم باسلام اليهودي والنصراني وان اقر برسالة محمد

احد الابوين يكون تبعا
 لصاحب اليد وعند عدم
 صاحب اليد يكون تبعا
 صح

محمد وبراعين دينه ودخل في دين الاسلام ما لم يؤمن بالله
 وملئكة وكتبه ورسوله ويقرب بالبعث وبالقدر خيره وشره
 من الله تعالى قلنا الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصا فقد وجد
 دلالة لاننا اقرب دخوله في دين الاسلام فقد التزم جميع ما كان
 شرطا لصحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالنص صريح يثبت بالدلالة انتهى
 قال شيخنا فحديث جبريل موضح بها وحديث امرت ان اقاتل
 الناس الى ان افاد ان قول لا اله الا الله اقرارها دلالة فيستفاد
 من مجموع الحديثين ان الشرط الاقرار بها اتماما واما دلالة
 انتهى وان كان الكافر قريبا مسلم غسله المسلم كف غسل خرقته
فحسنة وكفنه في خرقه والقاء في حفرة اوردناه الى اهل ملته و
 هذه العبارة احسن من قوله في الكفر تبعا لما في الجامع الصغير
 وغسل ولي مسلم الكافر وكفنه ولهذا قل في الفتح والعبارة
 معيبة والجواب بانه اراد القريب لا يفيد لان المؤاخاة على البقر
 به بعد ارادة القريب وظاهرها قصر كونها معيبة على ذكر الولي
 مع ان اطلاق الغسل والتكفين والدفن مما لا ينبغي ايضا الا
 نصوا فيها الى الشروع عنها زاد في البحر غير محررة لانه اطلق جوابا
 المسئلة وهو مقيد بما اذا لم يكن قريبا كافر فان كان خلي بينه وبينه
 وكذا اطلق في الكافر وهو مقيد بغير الموت اما الموت فيلحق
 في خرقه كالكلب **تمت** مات مسلم وله اب كافر ينبغي ان لا يمكن

من تجهيزه كذا في الغاية وفي شرح القدر ودي مات مسلماً ولم يوجد
رجل يغسله تعلم النساء الكافر فيغسله وقول الزبلي على هذا
ينبغي ان يمكن غير صحيح كما في البحر لان الكلام فيما اذا وجد المسلمون
ودليله فيما اذا لم يوجد من الرجل واحد ويشهد لما في الغاية قوله
عليه السلام لما اسلم اليه يهودى عند موته وانه كان قاتلوا الحاكم
ولا يصلى على باغ وقاطع طريق اذا قتل حالة الحاربة وكذا لا يغسل
ايضا وفي المحيط على ذكر المؤلف في حاشية الدرر وفي غسيل المقتول
بالباغ وقطع الطريق روايتان ولا يصلى عليهم باتفاق الروايتين و
رجح ابن وهبان غسيل الباغي دون الصلاة عليه ولكن يرد عليه
عليه لم يغسل اهل النهر وان لم يصلى عليهم الخ ورد انه قيل لعلى
اكفارهم فقال اخواننا بغوا علينا فاشار الى العلة وهي الباغي
ولانه قتل ظالما لنفسه محاربا للمسلم كالحوب فلا يغسل ولا يصلى عليه
والنقييد بقوله اذا قتل حالة الحاربة للاحتراز عما لو كان بعد
ثبوت يدا امام عليهم فانهم يغسلون ويصلى عليهم والنهر وان
بله ببغداد شيخنا عن اللب **وقائل** اي لا يصلى على قاتل بالحق
غيلة والغيلة بالكسر لا غتيال يقال قتل غيلة وهي ان يخذل قيدا
برالى موضع فاذا صار اليه قتله والمراد ما هو اعلم كما لو خنقه في
منزله **ومما** ان لا يصلى على مكاتب في المصر **ليلا** بالاسلام
اذا قتل في تلك الحالة **ومقتول عصبية** اي لا يصلى عليهم اهانة

لم يزوجوا لغيرهم **وان علموا** عبارة ملا مسكين ومشائخنا جعلوا يقتولون
بحكم المعصية وهو الدروازي والكلابا زي حكم اهل النفي في حق هذه الحكم
وكذلك حكم الوقتين الناظرين اليهم اذا اصابهم حجرة او سكين وانوا في
تلك الحالة لانهم يعينونهم بالصياح ولو اصابهم في تلك الحالة وماتوا بعد
تعرفهم يصلى عليهم وحكي عن شمس لامة السرخسي انه سئل من قتل بالحجارة
بحكم المعصية فاجاب بانه يصلى على اهل كلاد بازي ولا يصلى على اهل كلاد بازي
ولا يصلى على اهل مروان لان في عهد السلطان كان من اهل درواز
وكان يامر اهل كلاد بازي بالحاربة معهم فكانوا مظلومين فيصلى عليهم
قال وقال ابو يوسف لا يصلى على كل من قتل على متاع ياخذ الخ وهذا صحيح
في ان الشخص اذا قتل بسراخنة النهب لا يصلى عليه **وقائل نفسه يغسل**
ويصلى عليه واعلم ان ملا مسكين حكى اختلافا في ان من نعد قتل نفسه
هل يصلى عليه لا ولم يذكر ترجحا وفي البحر عن الغاية علل القول المحبوس
انه لا يصلى عليه بانه باغ على نفسه قال وهو الاصح وبما انف في الترجيح ما
عزاه في النهاية لامام الاعظم ومحمد معللا للصلوة عليه عندهما بانه فاسق
غير ساع في الارض بالفساد قال وهو الاصح فقد اختلف التصحيح لكن تأيد
قول ابي يوسف بما ورد انه اتى له عليه السلام برجل قتل نفسه بمشق فلم
يصلى عليه وفي الحاشية قاتل نفسه اعظم وظل من قاتل غيره وذكر اشرار
ما يفيد ان الاختلاف في كونه يصلى عليه ولا ليس على اطلاق بل مقيد بما
اذا كان الحامل له على قتل نفسه شرج وجمع والنقييد بانه نعد قتل نفسه

للاحتراز عن قاتل نفسه خطا فانه يغسل ويصلي عليه بلا خلاف ممكن
 لا يصلي على قاتل احدا بوجه عدا ظلم اهانة له **فصل في حملها** ودفعها بسن
 حملها اربعة رجال واختلف النقل عن الامام الشافعي فمنهم من ذكر ان السنة
 عنه ان يحملها ثلاثة كما في المنهاج وشرحه ومنهم من نقل عنه ان السنة عنه
 ان يحملها رجلان كما مسكين وانزل على لان جنازة سعد بن معاذ حملت
 كذلك ولنا قول ابن مسعود ان اتبع احدكم الجنازة فليأخذ بقوائم
 التسير اربعة ثم ليتطوع بعد اوليذ وفانه من السنة ولان فيه تخفيفا
 عن الحاملين وصيانة عن السقوط والانقلاب وزيادة الكرامة الميت
 والاسراع به وتكثير الجماعة وهو بعد من التشبيه بحمل المتاع ولهذا يكره
 على الظهر والدابة وما رواه ضعفه البيهقي وغيره انه قال قلت كيف
 جعل حملها على اربعة سببا لكثرة الجماعة قلت ليس هذا المراد بل اراد
 ان الاربعة اكثر من الاثنين وهذا بالنسبة الكبير اما الصبي الرضيع
 او العظيم او فوق ذلك فليحمل واحد على يديه ولود كما تنوير وشرا
وينبغي حملها اربعين خطوة بعد الحمل بمقدورها الايمن فيضعه على
 يمينه ويمينيها ما كان جهة يسار الحامل ثم يضع مؤخرها الايمن عليه ثم
 يضع مقدمها الايسر على يساره ثم يختم بالايسر بحملها عليها فيكون
 من كل جانب عشر خطوات لقوله عليه السلام من حمل جنازة اربعين ^{خطوة}
 كفرت عنه اربعين كبيرة ذيلعي وكفرت بالبناء للمفعول نصب ريعان
 اي كفارة الجنازة اي حملها وفي الجوهرة من حمل الجنازة بقوائمها الاربع

غفر الله له وحمل الجنازة عبادة فينبغي لكل احد ان يبادر اليها وقد حمل
 الجنازة سيد المرسلين فانه حمل سعد بن معاذ انه لم يستحب الاسراع
 ويجهزونه ذيلعي **الحجب** بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة والحجب
 بفتح الحاء المعجمة وبيان موحد بين الاولى منها مفتوحة ايضا هو العبد
 والسرير الحديث ابي هريرة انه عليه السلام قال اسرعوا بالجنازة فان
 صلحة قمر تموها الخير وان كانت غير ذلك فشر تضعونه على عنقكم
 وعن ابي يوسف قال مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة مخض
 مخض الزرق فقال عليكم بالقصد وعن ابن مسعود قال سالت ابا
 سول الله صلى الله عليه وسلم عن المشي بالجنازة فقال ما دون الحجب
 وفي الغيبة لو جهز الميت صيحة يوم الجمعة يكره ما خيرا لصلوة ليصلي
 عليه الجمع العظيم بعد صلوة الجمعة ولو خافرا فون صلوة الجمعة ليست
 دفنه يؤخر الدفن وتقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة وصلوة
 الجنازة على الخطبة والقياس ان تقدم على صلوة العيد لكن قدمت
 صلوة العيد فخافة التشويش ليلادفن من اخريات الصفوف انها
 صلوة العيد بحر وهو اي الحجب ما يؤدى الى اضطراب الميت فيكون
 للارد رايه وانواع المتبعين والمشى خلفها افضل من المشى امامها
كفضل صلوة الغرض على النقل لقوله عليه الصلاة والسلام من اتبع
 جنازة مسلم ايمانا واحتسابا وكان معها حتى يصلي عليها ويغفر
 من دفنها فانه يرجع من الاجور بغير اطين والاتباع لا يقع الا على التا

وكان على رضى الله عنه بمشي خلفها على الماشي امامها كفضل الصلوة
المكتوبة على النافلة زيلعي ولانه ابلغ في الاعتاط بها والتعاون في حلالها
ان اخرج اليه وان كان معها نائحة زجرت فان لم تنزج فلا بأس بالمشي
معها ولا يترك السنة بما اقترن بها من البدعة ويرد بدعة الوليمة
حيث يترك الحضور ان علم بها قبله كذا في مناهي المؤلف وجيب بالفرق
وهو لزوم عدم اشتراط الجنائز لو تركوا المشي ولا كذلك الوليمة وهو
من ياكل الطعام ويكره دفع الصوت بالذكر والقراءة وقولهم كل حي
سيموت ونحو ذلك خلف الجنائز بدعة ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع
الجنائز لانه عليه السلام لما رأى النساء قال لهن ارجعن مع من اجل
ان لدين مع من يدي تصليان فيمن يصلي قلن لا قاله فانصرفوا
زوارت غير ما جوارات جوهره وانظروا النكته في العدول عما
هو القياس من قوله فانصرفوا **والجلوس** اي يكره الجلوس قبلها
لنهيه عليه الصلوة والسلام عنه ولانه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام
امكن منه ولا نهى حضور الكواماله وفي الجلوس قبل الوضع اذ رآه
زيلعي وهذا في حق المشيع اما القاعدان مرت فلا يقوم لها في الجنائز
واذا رأى الجنائز يقول هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله
ورسوله اللهم زدنا اى ايماننا وتسليما ويكثر من التسبيح والتكليل
خلف الجنائز ولا يتكلم بشئ من الدنيا ولا ينظر يمينا وشمالا فان
ذلك يفسد القلب شحنا عن شرعة الاسلام ولا ينال في هذا ما ذكره

الشراح عقب قوله ويكره دفع الصوت بالقراءة والذكر حيث لا
وعليهم الصمت لانه يحمل على خصوص الصمت عما كان في الدنيا مطلقا
ويحفر القبر نصف قامة او الى الصدر وان زيد كان حسنا في غير
الدلالة لاختصاص هذه السنة بالانبياء وسياق النص يرجح بذلك
في المتن وينبغي ان يحال من الى الحفر الى ما هو المتعارف وهذا عند
الامكان فان لم يكن كما لو مات في سفينة ولم يتمكن من الوصول
الى البر الفقه الجوهري وسيد كره المصنف في المتن **ويحفر** بيان السنة
لخبر العدلنا والشق لغرينا وقوله في النهرو هو بفتح اللام وضمها
اي اللحد **ولا يشق الا في ارض خضرة** والشق ان يحفر حفرة في
وسط القبر فيوضع فيها الميت واللحد ان يحفر في جانب القبلة
من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ملا مسكين **ويدخل من قبل القبلة**
لحديث ابن مسعود انه عليه السلام دخل الميت من قبل القبلة وعن
ابن عباس انه عليه السلام دخل قبر اليلد فاسرج ابنه سراج وخذ
الميت من جهة القبلة ولان جهة القبلة اشرف وقد اضطربت الروايات
في افعال عليه السلام فروى ابراهيم التيمي انه عليه السلام اخذ من قبل
القبلة ولم يسبل سلا ولان صح السبل بعارض ما روينا لانه فعلى بعض
القحابة وما روينا قوله صلى الله عليه وسلم او يحتمل انه عليه السلام سبل
لاجل ضيق المكان او الخوف ان ينهار اللحد او خاوة الارض فلا يلز حجة
مع الاحتمال زيلعي **ويقول واضعه** ولاولى ان كان الميت انثى ان يكون

الواضع مما فيها منها ولا فرجا وان لم يوجد في الجانب فلا يحتاج الى
النساء في الوضع **بسم الله وعلى ملة رسول الله** لانه عليه السلام
كان الى الوضع ممينا في قبره قال ذلك زيلعي وهذا ليس بعالمين اذا
مامات عليه من ايمان وغيره لا يتبدل قال في البدائع بعد نقل هذا عن الج
منصور ولكن المؤمنين شهداء الله في الارض فيشهدون بوفاته على الملة
وعلى هذا جرت النسبة انتهى **ويوجه الى القبلة** اي يوضع في القبر مستقبل
القبلة على جنبه الايمن بذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم **وقيل العقدة**
التي في الكف لفعله عليه السلام ذلك وللامن من الانتشار **وسوف اللين**
عليه والقصب اي جديان غير معمولين اي مستعملين فان معمولين قيل
ملا مسكين **وكره الاجور والخشب** لانها احكام البناء ولان بالاجور
النار فيكون نفا ولا هداية فعلى الاول ليسوي بين الاجور والحجر وعلى الثاني
يفرق بينهما كما ذكر في الفاية واورد على التحليل الثاني تسخين الماء بالنار
مع انه يجوز استعماله واجيب بان اثر النار بالاجور محسوس بالمشاهدة
وفي الماء ليس بمشاهد وقيد في شرح الجمع بان يكون حوله اما لو كان
فوقه لا يكون لانه يكون عصمة من السبع انتهى والاجور الطوبى لم يوق فا
ن لم يحرق فهو اللين بفتح اللام وكسر الياء **فائدة** عدد لبنات الحد
النبي صلى الله عليه وسلم تسع در عن البهنسي ويستحب ان يسجي اي يغطي
قبرها اي قبر الانثى حتى يجعل اللين على الحد ملا مسكين وكذا الخنثى المشكل
حموى لا قبره اي لا يسجي قبر الرجل الا اذا كان لضرورة دفع مطر او تلج

او حو عن الداخلين في القبر فيخمدون لا باس به ويحال التراب ويكون
يزاد التراب على اللحد يخرج من القبر لان الزيادة عليه بمنزلة البناء ولا
باس بد من الماء على القبر حفظا لثوابه عن الانداس وعن ابي يوسف
كراهته لانه يشبهه النطيس بحر ويندب خور من قبل راسه ثلاثا اقتداء
به صلى الله عليه وسلم ويقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها
نعيدكم وفي الثالثة ومنها فخرجكم تارة اخرى وقيل يقول في الاولى
اللهم جاف الارض عن جنبه وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لروحه
وفي الثالثة اللهم زوجه من الحور العين فان كانت امرأة قال في الثالثة
اللهم ادخلها الجنة برحمتك جوهر في كتاب النورين من اخذ من تراب
القبر يديه وقرا عليه سورة القدر سبعا وتركه في القبر لم يعذب صاحب القبر
وسيم لرواية البخاري عن سفيان انه راى قبره عليه السلام مستمرا وجعل
في الظهيرة واجبا وفي المجنبي مندوبا وهو الاول **وهو الثاني** في البدائع
التربيع من صنيع اهل الكتاب والتشبه بهم فيما منه بد مكروه **وهو الثالث**
البناء عليه للزينة ويكون **للاحكام** بعد الدفن لا الدفن في مكان
فيه قبله لعدم كونه قبر حقيقة بدونه كذا في حاشية الدرر للمؤلف
باس بالكتابة عليه لينتهي به لا يمتنع فاما الكتابة من غير عذر فلا
ويكون الدفن في البيوت **لاختصاصه** بالانبياء عليهم الصلوة والسلام وفي الفساد
وهي كراهية الدفن في الفساق من وجوه الاول عدم الحد الثاني دفن
الجماعة لغیر ضرورة الثالث اختلاط الرجل بالنساء من غير حاجز كما هو

الواقع في كثير منها التراب بحصصها وابتاع عليها ولا بأس بغيره أكثر من
واحد في قبر واحد **للضرورة** ويجوز بين كل اثنين بالتراب كذا في البحر عن
المحيط وغيره مع زيادة وقوله يوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الخشي
ثم خلف المرأة ومن مات في سفينة وكان البر بعيدا وخلفا للضرر غسل
وكفن وصلى عليه والتقى في البحر ويستحب الدفن في محل مات به وقتل فان
نقل قبل الدفن قدر ميل او ميلين لا بأس به وكراهة أكثر منه كذا في
الظاهرية وما في التجنيس الا في النقل من بلد الى بلد لا يعقوب عليه السلام
مات بمصر فنقل الى الشام ووسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام
بعد ما اتى عليه زمان من مصر الى الشام ليكون مع ابائه ردة الكمال بان شرع
من قبلنا على ان غير الانبياء عليهم السلام لا يقاس عليهم لانهم اطيبت
يكون من الموتى كالحياة لا يعترهم تغير ولا يجوز نقلهم بعد دفنهم **بالجماع**
شامل لما لو دفن بغير بلد حتى لو حضرت امه لنقله لا يسعها ذلك ويجوز
شواذ المتأخرين لا يلتفت اليه كذا ذكره الكمال **الا ان تكون الارض**
مغصوبة او اخذت بالشفقة بان دفن فيها بعد الشرائع اخذت بالشفقة
لحق الشفيع ويخير المالك بين اجره ومساواة بالارض كما جاز
زرعه والبناء عليه اذ ايلي وصارت ابا ولوبلى الميت وصارت ابا جاز
دفن غيره في قبره زيلعي بان دفن في قبره **لغيره** من الامياء
في ارض ليست مملوكة لاحد ضمن قيمة **الحضر** ويؤخذ من تركته ولا
في بيت المال وقوله **ولا يخرج منه** من يبط بما قبله من قبله وان دفن في

في قبره خفر لغيره الخ وينبش ملتاع سقط فيه كثر ودرهم وكفن
مغصوبة حيث لم ير من صاحبه الا ينشئه فانه ينبش بالاعتناق ملا مسكين
ومال مع الميت اي ينبش لاجله ولوردها نهر ولا ينبش بوضعه لغير القبلة
او على يساره او يجعل رأسه موضع رجليه قال الشارح ولو سوي
اللبس عليه ولم يزل الثوب نزع اللبن وروى السنة ومقتضاها
انهم لو تذكروا الله لم يغسل قبل ان يمال عليه التراب يخرج ويغسل
وبه صريح في النهر وفي المنبع ايضا ويخالف ما ذكره ملا مسكين ونصه
دفن ولم يهيلوا عليه التراب حتى علموا انما يغسل لكنهم سفعوا اللبن
لا ينبش ايضا كذا في الخلاصة انتهى والحاصل ان المسئلة مختلفة
فيها ففي البرازية على ما ذكره السيد الحموي دفن بغير كفن او قيل
يغسل لا ينبش مطلقا اهيل عليه التراب اولا وعلمه بان الكفن و
الفصل ما مورده والنبش منه وعن النهي اخرج عن الامرانته
بقى ان يقال على ما ذكره ملا مسكين معزلة الخلاصة من انه لا ينبش
اي لا يصلى على قبره ثانيا لان الصلاة على المغسول انما لا يعتد بها
اذا امكن غسله والان زال ذلك الامكان فيصل على قبره لان صلاة
الجنان دعاء من وجه حموي عن شرح الجمع لابن مالك وقيل تنقلب
صحيحة **نقطة** لا بأس بتعزية اهل الميت وتزيتهم في الصبر بقوله
عليه السلام من فرغ مصابا فله اجر مقلد ويقول اعظم الله اجره واحسن
عزاه وغفر لميتك ولا بأس بالجلوس الى ثلاثة ايام من غير تكاثر

من فرش لبسط والاطعمة من اهل الميت لانها تختد عند السرور وقال
 انس انه عليه السلام قال لا عفو في الاسلام وهو الذي كان يعقر عند القبر
 بقرة او شاة ولا باس بان يتخذ لاهل الميت طعاما لقوله عليه السلام
 اصفوا لاجعفر طعاما فقد اتاهم ما يشغلهم زيلعي والعرا بالمد هو الصبر
 وقوله ولا باس بالجلوس لها الخ يعني في غير المسجد كما في الدرو قوله في القبر
 ايام تيسر الى كراهة الجلوس لها بعد الثلاثة وبه صرح في الذوق الالف
 الخ اي بان حضرا الغائب بعد مضي الثلاثة **فروع** قيل يعذب الميت ببقاء
 اهله وعامة العلماء نفوه وخملوا الحديث على ما اذا اوصى بذلك امر عن
 الظهيرية لا تكسر عظام اليهود اذ وجدت في قبورهم دمر لان الذل
 حرم ايداه في حياته لزمته وجبت صيانتها عن الكسر بعد موته بحرم
 الواقعات قال المؤلف في حاشية الدرر وهذا يفيد انه خاص باهل
 الذمة دون الخ بيبي يندب ستموضع غسله فلا يراه الا غاسله ومن
 بعينه وان راي ما يكره لم يجوز ذكره الحديث اذ كروا محاسن موتاكم وكفوا
 عنهم ولا باس بارتائه بشعرا وغيره لكن يكره الا فراط في مدحه ولا
 سيما عند جنازته تكرر التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب الدار
فصل في زيارة القبور رتب زيارتها للرجال والنساء على الامم
 الحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزروها ويستحب قراءة
 سورة يس لما ورد من دخل المقابر فقرا يس خفف الله عنهم **ويؤيد**
 وكان له بعد دما فيها حسنات ولا يكره الجلوس للقرأة على القبر في

مطب

المختار

المختار وركوه القعود على القبر بغير قراءة وطوها والنوم وقضا الحاجة
 عليها من بول او غائط او يصلي عليه او اليه وكذا المشي عليه يكره وعلى التاب
 يجوز عند بعضهم كالمشي على السفف بحر عن المجتنى وقيل الحشيش والشجر
 من المقة لانه ما دام رطبا يبيح الله فيوشس الميت وتنزل بذكر آتية الكرم
 بخلاف اليابس حيث لا يكره قلم ولهذا قال ولا باس **بفتح** اليابس منها
 وفي تغييره بلا باس اشارة الى ان كراهة قلم الرطب حرمية **باب**
الشهيد هو فاعيل بمعنى مفعول لانه مشهور له في الجنة بالنص ولان
 المشككة يشهدون موته اكرام له او بمعنى فاعل لانه حي عند الله حاضرا
 ملا مسكين المقتول ميت باجله عند اهل السنة والشهيد من قتل
 اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق باله كانت او اللصوص في منزله
 ولو بمقتل او وجد في المعركة سواء كانت معركة اهل الحرب او البغي
 او قطاع الطريق وبه اثر كجرح وكسر وجرح وقتله مسلم ظلما خرج
 به ما لو كان مجدا وفود عمدا لا يخطأ بمجده وكان المقتول مسلما بالغيا
 خاليا عن حيف ونفاس وجناية ولم يرتكب بعد انقضاء الحرب فيكفن
 بدنه وثيابه ويصلى عليه بلا غسل اعلم ان اطلاق قوله والشهيد من
 قتل الخ شامل للقتل بالمباشرة والتسبب كتفجير دابة والقائه
 في ماء او نار او ارسال ذلك اليه بخلاف ما لو جعلوا الحسد حولهم
 فقتل عليه مسلم فمات حيث لا يكون شهيدا زيلعي وانما لم يكن جعل **الشوك**
 حولهم تسبيل لان ما قصده القتل فهو تسبب والا فلو هم انما قصدوا

بفتح

الدفع لا القتل بجرح وشمل الاصل في قتل اهل البغي وقطاع الطريق بعضهم
بعضا بجرح والاصل في هذا الباب سهل واحد فانهم لم يغسلوا القوم عليه التسليم
زملوهم بملوهم ودمائهم ولا يغسلوهم بالحديث وكل من بمعناه لم يلق
في عدم الغسل ومن ليس بجناحه ولكنه قتل ظلما او مائة حريقا او غرقا
او مبطونا فاما ثواب الشهداء انهم يغسلون وهم شهداء على لسان
رسول الله صلى الله عليه وسلم درر وكذا الميراث من شهداء الاخرى و
الجانب ونحوه ومن قصد العدو فاطاب نفسه والغريب والمهدوم
عليه والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذنبا لمحت
ومن مات في طلب العلم وقد عجز السيو على نحو الثلاثين درر شاد
بما سبق من قوله باي الة كانت الا ان قتل اهل الحرب والبغى وقطاع
الطريق شهيد مطلقا وقع القتل بالحد او بالمثل بخلاف قتل غيرهم
حيث يشترط كون القتل بالحدود فمن قتل مدافعا عن نفسه شهيدا
باي شيء قتلوا لما علم من ان قتل قاطع الطريق يقتل اهل الحرب و
البغى في عدم اشتراط كون القتل بالحد فاستشكل صاحب التمر
بقوله فكونه شهيدا مع قتله بغير الحد مشكلا لوجوب الدية بقتله
ساقط لان مبنى الاستشكال على انه اذا كان القتل بغير الحد وجب
الدية ووجوبها مانع من الشهادة لكن وجوب الدية غير متصور
في حق قاطع الطريق ولهذا قال شيخنا كلهم متفقة على ان قاطع
الطريق اذا اخذ بعد ما قتل واخذ المالا وجرح لم يضمن ما فعل وان

كان القاتل للمدافع لصا فذلك لانه ملحق بقطاع الطريق وعلى كل حال
فالمقتول شهيد فاي الة قتل فلا شك في ولا وجوب دية نعم ما نقله
بعد عن المحيط حيث قال وبقي ومن قتل مدافعا عن نفسه او ماله او
المسلمين او اهل الذمة فانه يكون شهيدا باي الة قتل من غير ان يكون
القاتل واحدا من الثلاثة كما في المحيط عاظا له عليها وجاعلا اياه
سبيا رابعا مشكلا لانه اذا كان القتل بغير الحد وشبهه عدو
الدية وهي تمنع كونه شهيدا فكيف يحكم له بالشهادة وان لم يكن القاتل
واحدا من الثلاثة مع ان مفهوم قوله في اكثر او قتل مسلم ظلما
ولم يجب بقتله دية ينافية وينزع عن الشريد ما ليس صالحا للكفن
كالغزو والخشوع والسدوح والدرع واعلم ان نوع القتل والخشوع مقيد
بما اذا وجد غيره صالحا للكفن والا شبهه عدم نوع السر او الخيا
عن القهستان في زيادة حق نيم الكفن وينقص حتى يصير على سنة الكفن
وكونه نوع جميعها ليجدد الكفن ويغسل ان قتل جينا او مجنونا
او ما نسا او نفسا او مقتولا بالمثل ملا مسكين يعني والقاتل له غير
واحد من الثلاثة كما سبق لانه حينئذ يجب الدية فتمنع من ان يكون
شهيدا لا بهار قد خفا اثر الظلم لعود منفعتها الى نفس المقتول حتى
تقضى منها ديونه ولا كذلك القصاص لانه شرع لتشفى الاولياء و
لان نفقه يعود على العامة وكان على المصنف التنبيه على ان ما ذكره من
ان الجنب ونحوه يغسل بالنسبة لمذهب الامام خلافا لها لان ما

الجناية تسقط بالموت والصبي الحق بهذه الكرامة وله ان الشهادة
عرفت ما نفعه لا رافعة والسيف اغنى عن الغسل لكونه ظهري ولا ذنب للصبي
ولا المجنون فلا يلحقنا بشهيد احد فيفسلنا فقوله عرفته نفعه
اي دمه ان يكون نجسا وقوله لا رافعة اي فلا ترفع الجناية وقوله
لكونه ظهري الضمير فيه لشهيد هو في معنى شهيد واحد والصبي المجنون
ليس في معناه لان السيف كافي الزيلعي كفن عن الغسل في حقهم
لوقوع طهره ولا ذنب لها فتقد رالا لحاق بهم قال في النهرو هذا
يعتضي ان يفيد المجنون بمن بلغ كذلك اما من طرأ عليه الجنون بعد
بلونه فلا حاجة الى احتياجه الى ما يطهر ما مضى من ذنوبه الا ان يقال
انه واستمر مجنونا حتى مات لم يؤخذ بما مضى لودم قدرته على التوبة
بحر ولا يخفى ان هذا مسلم فيما اذا جرت عقب المعصية اما لو مضى بعد
زمن بقدره على التوبة ولم يفعل كان تحت المشيئة انتهى وارتث
اي صار خلقا في الشهادة لينيل مراض الحياة فلا يكون في معنى شهيد
احد فيفسل لان شهيد واحد ما تواعظاشا والكاس يدار عليهم
خوفا من نقصان الشهادة ذيل في قوله صار خلقا في الشهادة في
حكمها الذي يورى وهو عدم الغسل اما عند الله تعالى فلا ينقص ثوابه
شهادته عند الله تعالى وعظاشا بكسول العين جمع عيشان فوج افتر بعد
انقضاء الحرام اكل وشرب او نام ولو قليلا او تدأوى او مضى وقت صلاة وهو
يعقل اي مع القعدة على اداء الصلوة حتى يجب المقضاء بتوكلها ذيل

يعنى في الخبر وتفرغ على شترط العلم بالوجوب حيث لم يكن في دار الاسلام
انه لو اسلم في دار الحرب ولم يعلم بفرضية رمضان ثم علم بعد انقضاءه الا
يلزمه قضاءه وان يكون بدار الاسلام فلا يعزى بالجهل ويشترط الوجوب ذاته
الذي هو عبارة عن تفرغ الذمة في وقت الصحة من مرض وحيض اي وقطع
حيض ونفاس والمراد بانقطاعها الطهارة منهما ولو بدون الغسل
والاقامة فالمسافر لا يجب عليه الاداء كالحريص ويشترط الصحة اذ انه اي فعل
اعم من ان يكون اداء او قضاء النية في وقتها لكل يوم غير انه ان كان داء
فالتعيين والتبني ليس بشرط بخلاف القضاء فانها بشرط ذوق القلب
عما ينافيه من حيض ونفاس وعما يفسد ولا يشترط الخلو عن الجناية
وذكره الكف عن قضاء شهوتي البطن والفرج والمخ بها واحكم سقوط
الواجب عن الذمة والثواب في الاخرة عبارة فتح القدير وحكمه سقوط
الواجب ونيل الثواب ان كان صوما لازما والا فالثاني فقط وفيه
بحث لان صوم الايام المنهية لا ثواب فيه فالاولى ان يقال والا فالثاني ان
لم يكن منها عنه والا فالصحة فقط حموى عن البحر واجاب في النهري ان النهي
لمعنى مجاور فلا ينافي في حصول الثواب كالصلاة في الارض المغصوبة **صل**
في صفة الصوم وتقسيمه ينقسم الصوم الى ستة اقسام فرض عين
وواجب ومسنون ومندوب ونفل ومكروه اما القسم الاول وهو
الفرض فهو صوم رمضان اداء وقضاء وصوم الكفارات السبع وهي
كفارة القتل والافطار والظهار واليمين ونحو الخلق لعذر وصوم

المنقة وكفارة جزاء الصيد كذا يخط شيخنا ومنه يعلم ما في عبارة الشارح
من القصور والمنذور في الاظهر اطلاقه فمثل المعين وغير المعين وبه
صرح في الجمع ونقته الاظهر ان يضم المنذور بقسميه الى المفروض
ورجح في الفتح للجماع على لزومه وقوله بقسميه يعني الى المعين وغير
المعين واحتراز بالظاهر عما مشى عليه في الكثر حيث جعله من قبيل التوابع
واما الواجب فهو قسمة ما افسد من نفل فيه قصور وحق العباد
ان يقال اما الواجب فصوم التطوع بعد التشرع فيه وصوم قضائه
عند الافساد وصوم الاعتكاف واعلم ان القسيامات اللازمة فضا
ثلاثة عشر سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل
وكفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الافطار في رمضان والنذر
المعين وغير المعين وستة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان
وصوم المنقة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء الصيد وصوم النذر
المطلق وصوم اليمين بان قال والله لا هو من شهر الحرام عن النبي
وقوله وغير المعين محل ما اذا التزم التتابع فيه او نواه فلا يشك
وصوم النذر المطلق بقي اذا افطر يوما فيما يجب فيه التتابع هل يلزم
الاستقبال ولا فنقول كل صوم يؤمر فيه بالتتابع لاجل الفعل وهو
الصوم يكون التتابع فيه شرطا فاذا تحلل الفطر في خلاله يلزم الاستقبال
وكل صوم يؤمر فيه بالتتابع لاجل الوقت فنوت ذلك يسقط التتابع
فاذا افطر في خلاله لا يستقبل بل يبني على ما فات فاول الصوم كفارة

القتل والظهار واليمين والافطار ويلحق به النذر المطلق اذا ذكر
التتابع فيه وتوابعه والثاني كرمضان والنذر المعين كذا في البدائع ومنه
يعلم ما في عبارة البحر من القصور وذكر في الدرر ان صوم رمضان اداء و
قضاء وتعقبه المولى بان الصواب عدم التعيين في قضاءه وهو بعد
واجاب العلامة نوح افندي بان المراد بالتعيين الثاني يعني المتعيني
بحسب الوقت كما يفصح عنه في وقته ولا شك ان قضاء رمضان ليس
معينا بحسب الوقت بخلاف اداؤه والمراد بالتعيين الاول بحسب توجه
الخطاب ولا ريب ان صوم رمضان فرض معين على كل مخاطب سواء
كان قضا او ادا وانتهى واما المسنون فهو صوم عاشوراء مع التاسع
فيد بقوله مع التاسع لما سياتي ان افراد به بالصوم بكرة تنزيها واعلم
ان صوم عاشوراء يكفر سنة وصوم يوم عرفة يكفر سنتين كما في مسلم
وحكمة انه مسنون لموسى عليه السلام وعرفة مسنون لمحمد صلى الله
عليه وسلم فلذلك كان افضل شيخنا عن ابن حجر على انهما لما المنذور
فهو صوم ثلاثة ايام من كل شهر ويندب كونه الايام البيض وهي
الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وصوم الاثنين والخميس
الا للحاج ان كان بضعفه والا كان مندوبا في حقها ايضا وصوم
من شوال ثم قيل الا فضل وصلها لظاهر قوله عليه السلام من صام من
واثقة الحديث وقيل تغريقها اظهارا لمخالفة اهل الكتاب في
التشبهه بالزيادة على المفروض وكل صوم ثبت طلبه والوعد عليه

بالسنة كصوم داود عليه السلام وهو افضل الصيام واجب الى الله تعالى لقول
النبي صلى الله عليه وسلم احب الصيام الى الله صيام داود واحب الصلاة
الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه
وكان يصوم يوما ويفطر يوما رواه ابوداود وغيره واما النفل فهو
ما سوى ذلك مما لم يثبت كراهته واما المكروه فهو قسمان مكروه تنزيها ومكروه تحريما
مثل الاول يقول كصوم عاشورا مفردا عن التلاح او عن الحادي عشر مثل
لثاني يقول وصوم العيدين وايام التشريق وكه افراد يوم الجمعة و
افراد يوم السبت يخالف لما في الدرر والحاصل ان افراد يوم الجمعة ^{لصوم}
لا يكره عند العامة ففي الشهر صوم يوم الجمعة مفردا ثبت بالسنة طلبه
والوعد عليه فاعتراض المؤلف على الدرر بما في البرهان من ان صوم يوم
الجمعة مفردا كذا البسط مكروه ساقط **ويوم التبرور** زاي يكره افراد بالصوم
والله سبحانه ان يكره الصوم يومه ايضا الا ان يوافق عاده او صومه يوما
قبله وكه صوم الوصال ولو يومين وهو ان لا يفطر بعد الغروب حتى
يتصل صوم الفد بلا مس وكه صوم يوم الصمت وهو ان يصوم ولا
يتكلم بشيء فله ان يتكلم بخبر وبجاجة ودعت اليه وكه صوم الدهر لانه
يفضله او يصير طبعه **فصل فيما لا يشترط بتبعية النية وتبعية**
فيه وما يشترط فيه ذلك اما الاول فهو اداء رمضان والنداء للمعنيين
زمانه كما اذا قال لله على ان اصوم اخري حيا والخامس من حيث
سنة كذا والنفل فيصح كل من هذه الثلاثة بنية معينة مبينة ^{النفل}

وهو الا فضل الى ما قبل نصف النهار على الاصح ونصف النهار من
طلوع الفجر الى وقت الضحى **الكره** وقيل اذا صام رمضان بنية
الى ما قبل الزوال جاز والمختار انه لو نوى قبل الزوال بعد الضحى كره
لا يصح لعدم مقاومة النية لاكثر النهار الصوم كذا في المنح قال الحداد
وان نوى الصوم من النهار ينوي انه صائم من اوله حتى لو نوى قبل
الزوال انه صائم من حين نوى لانه من اول النهار لا يصير صائما حتى
ويصح ايضا كل من اداء رمضان والذكر للمعنيين والنفل بطلاق النية
بان يقول نويت ان اصوم غدا غيب ولم يتعرض لغرض غيره فلا يكون
وظاهر كلامهم ان المراد بطلاق النية النية المطلقة عند التقيد
على ان يكون من فضافة الصفة للموصوف والا فطلاق النية ضا
بما لو قيدها بواجب او فرض لان مطلق النية عبارة عن فرد من افراد
النية جموي **وبنية النفل** تصور بما اذا كان في يوم المشك انما في غير
فيخشى عليه الكفر لانه ظن ان الامر بالا مسالة المعنيين يتأدى بغيره
كذا قيل وفي النهاية ما يرد كذا في الشهر وقوله ولو كان مسافرا او
مرضا في الاصح واصل بما قبله من قوله وبنية النفل واحترق بقوله
في الاصح عن الاستثناء الواقع في عبارة الفتح حيث قال الا اذا و
فت النية من مريض ومسافر حيث يحتاج الى التقيين لعدم نفسه
في حقها فلا يقع عن رمضان بل عما نوى من نفل او واجب على ما
عليه لاكثر ويصح اداء رمضان بنية واجب اخرون كان يصحها مقيما ^{النفل}

النداء

المسافر فانه يقع عما نواه من الواجب اختار هذا ابن الكمال وجرى عليه في
اوائل الاشياء وصحة الصبح وقوع الكحل عن رمضان سوى مسافر
نوى واجبا آخر وذكر المؤلف في حاشية الدرر انه الاصح **وختلف**
الترجيح في المريض اذا نوى واجبا آخر في رمضان ما علم ان وقوعه
عن رمضان من الصحيح المقيم ولو بنية النفل او واجب آخر مالا
خلاف فيه وكذا من المريض والمسافر عندهما وختلفت الرواية
عن الامام فيما اذا صامه بنية النفل هذا يقع عن رمضان او
عما نواه من النفل وكذا اختلفت الرواية عنه ايضا في المريض اذا
صامه بنية واجب آخر واما المسافر اذا صامه بنية واجب آخر
يقع عما نواه عند الامام رواية واحدة **ولا يصح المنذر المعين**
زمانه بنية واجب غير بل يقع عما نواه من الواجب فيه اي في الزمان
الذي عينه للمندور عبادة التنوير وشرحه والندر المعين لا يصح
بنية واجب آخر بل يقع عن واجب نواه مطلقا فرقا بين تعيين
الشارع والعبد والتقييد بواجب آخر لانه لو نوى نفل وقع عن
المنذر والمعين كما لو اطلق الكنية وروى عن ابي حنيفة انه يكون
عما نواه واما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعيين البنية وتعيينها
فهو قضاء رمضان وقضاء ما افسد من نفل وصوم الكفارات بانها
والندر المطلق كقوله ان شفى الله مريضه على صوم يومه فصل الشفاء
ففي هذه المواضع لا يصح الصوم بنية من النهار بقى ان في هذا

فصور الجواز بالنية المقارنة لطلوع الفجر وهو غير مبنية واجاب
في الجواز بالنية المقارنة كالمبينة واستبعد في النهار اذ يلزم عليه حمل
الاصل عن الفجر لان الاصل في النية القران وانما جاز بالمتقدمة
للضرورة والشرط ان يعلم بقلبه يصوم يصوم قال الحدادي والسنة
ان تلفظ بها ولا تبطل بالمسئنة بل الرجوع عنها بان يعزم ليل على الفطر
ونية الطاهر الفطر لغو ونية الصوم في الصلوة صحيحة ولا تفسدها بل
تلفظ انتهى **فصل فيما يثبت به الهلال وفي صوم الشك وغيره وثبت**
رمضان برواية هلاله او بعد شعبان ثلاثين ان عم الهلال
فيه بما الى ان اصوم رمضان لا يلزمه بقول الموقنين وان كانوا عدولا
هو الصحيح **ويوم الشك هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان وقد**
استوى فيه طرف العلم والجمل بان غم الهلال ويجب التماس الهلال في
التاسع والعشرين من شعبان لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين
فيجب طلبه لا قامة الواجب **تم** قال ابن حجر وثواب لناقص الكمال
في فضل المرتب على رمضان من غير نظر لا يامة ايا ما يترتب على صوم
الثلاثين من ثواب واجبه اي فرضه ومنذوبه عند سحوره وفطره فهو
يفوق بها لناقص وكان حكمة انه عليه السلام لم يكمل له رمضان الا سنة
واحدة والبقية نافلة زيادة طائفة نفوسهم على مساواة لناقص
الكامل وقوله من غير نظر لا يامة تعقبه ابن قاسم قد يقال الفضل المرتب
على رمضان ليس لا مجموع الفضل المرتب على ايامه واجيب بمنع الحصر

وان لمضان فضلا من حيث هو بقطع النظر عن مجموع ايامه كافي مغفرة
الذنوب لمن صام اياما واحسا باو الدخول من باب الجنة المصائمة
وغير ذلك ما ورد انه يكرم بصوام رمضان وهذا لا فرق فيه بين كونه
ناقصا او تاما واما الثواب المربى على كل يوم بخصوصه فامر آخر فلا بد
ان يثبت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص وقوله وكان حكمه الخ لا يخفى
التشويهي كذا وقع لابن حجر هنا ووقع له في مجلسين آخرين انه قال لم يصم
شهر كامل الا سنتين وجوز عليه المنذري في سنته وقال لما وقع له هنا
غلط بسببه عمادة على حفظه اه اقول لا يلزم ان ماهنا غلط بل يحتمل
ان ما قاله المنذري مقالة لم يرجع عليها الشيء ظهر له ثم رآه شيخنا
العلامة الاجهوري استوعب ما ذكر فقال **وفرض الصيام ثلثي الشهر**
فصام تسعة بنى الوجة اربعة تسعا وعشرين وما زاد على ذاك الكمال
اسما كذا البعضهم وقال الهيثمي **ما صام كما ملد سوى شهر اعلم**
وللمير وانه شهر آن **وناقص سواء خذ بيان** كذا بخط شيخنا عن
حاشية خاتمة المحققين العلامة الشبراملي **وكره فيه ايام الشك كل**
صوم من فرض وواجب وصوم ردد فيه بين نقل وواجب الا صوم نقل
به بلا ترويد بينه وبين صوم علم ان كلام المصنف يفيد عدم كراهة صومه
نظرا مطلقا وليس كذلك ولهذا قال في التنوير وشرحه والتفصيل فيه
ان وافق صوما يعتاده او صوم من اخر شعبان فلا ترويه فاكثره لا اقل
لحديث لا تقوموا رمضان بصوم يوما او يومين واما حديث من صام

يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لا اصل له انتهى وهو ظاهر في ان المتقدم
بصوم يوما او يومين يكون منهيا عنه حيث لم يوافق صوما يعتاده
مطلقا وان لم يكن ذلك التقدم على انه من رمضان لكن في حاشية الله
للمؤلف معزيا للفوائد والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام لا تغدوا
الحج التقدم على فضل ان يكون من رمضان لان التقدم بالشيء على
الشيء ان ينويه قبل حينه واوانه وشعبان وقت الطلوع فاذا صام
عن شعبان لم يات بصوم رمضان قبل زمانه واوانه فلا يكون هذا
تقدما عليه انتهى فظهر ان ما سبق عن التنوير وشرحه من انه من تقدم
رمضان بصوم يوما او يومين محمول على ما اذا كان يقصد ان يثب
رمضان لا مطلقا ومنه يعلم ان ما استفيد من كلام المصنف من
ان صوم يوم الشك نفلا لا يكره مطلقا سواء وافق صوما يعتاده
املا وسواء صامه بانفراد او لا بان ضم اليه غيره وسواء كان
ما ضم اليه يوما واحدا او لا بان كان يومين فاكثر مسلم لا غبار
عليه ولا ينافيه ما سياتي من قول المصنف وكره صوم يوم او يومين
من اخر شعبان لانه مفيد بما اذا كان التقدم على قصد ان يكون
من رمضان **وان ظهر انه رمضان** بعد ان صامه نفلا **اجزاء عنه**
سال بعض الورداء عن الفرق بين ظهر الجمعة الذي يصلي بنية الفرض
عند الشك في صحة الجمعة بخلاف صوم يوم الشك حيث لا ينوي الفرض
بل النقل والفرق ان نية التعيين في الصلاة لازمة لكون وقتها ظرفا

يسعها وغيرها بخلاف الصوم فظهر الجحفة لا تصح ولو في وقتها الا
ان نواها على التبيين بخلاف وقت الصوم فانه معيار ولا يسع غيره
وان رد فيه اي في صوم يوم الشك بين صيام وفطر لا يكون سائما لعدم
الجحفة في العزيمة وهذه المسئلة التي ذكرها المصنف بقوله وان رد فيه
بين صيام وفطر الى احد سنة او جبه ذكرها ملا مسكين فليراجع
مع ما علقناه عليه **وكم صوم يوم او يومين من آخر شعبان** سبق
تقييد الكراهة بما اذا كان التقدم على فصدان يكون من رمضان لا
مطلقا **لا يكن ما فوقه ما اعلم انه ان صام ثلاثة من آخر شعبان ووا**
صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاتفاق وان كان خلاف ذلك
فقد قيل الفطر افضل احترازا عن ظاهر النهي وقيل الصوم افضل
اقتداء بعلي وعائشة هداية وللزيلي فيه كلام فليراجع وبما لمعني
العامة بالتلو الى الانتظار يوم الشك ثم يامرهم بالا فطار اذا ذهب وقت
النية ولم يبين عباد ملا مسكين ويفتي العامة بالتلو الى وقت الزوال
ثم بالا فطار وعبادة الددر تقييد ان الامن بالفطر يكون بعد الزوال
ومقتضى ما ذكره المصنف كالزيلي ان امرهم بالفطر يكون قبل الزوال و
يصوم فيه المفتي والقاضي وهو من يمكن من ضبط نفسه من التردد في
النية وعن ملاحظة كونه عن الغرض والحاصل ان المراد بالخواص
كل من عرف كيفية النية بحيث لا يخل فيها الكراهة بان ينوي التلو
ولا يحظر بيانه صوم رمضان ولا واجب آخر لانها منهيان فيه شرح

المجمع **ومن راي هلال رمضان والفطر** وحده سوى بين الفطر ورمضان
ويخالف ما في الجوهرة لوراي هلال رمضان الامام وحنه والقاضي
فهو بالخيار بين ان ينصب من يشهد عنده وبين ان يامر الناس با
الصوم بخلاف هلال شتوال اذا راه الامام وحنه والقاضي فانه
لا يخرج الى المصلي ولا يامر الناس بالخروج ولا يفطروا ولا يجهر
وقال بعضهم ان يقن افطرا سرا كذا في حاشية الددر للمؤلف و
قوله **لزمه الصيام** لانه شهد الشهر واما في هلال الفطر فلا حاشية
ذيلعي ومقتضى قوله لزمه الصيام وجوبه وبه جزم الزيلي من غير ذكر
خلاف وهو الصحيح وفي النهي عن البداع انه مندوب فلو اكل الفطر
لا يفطر الامام وعلما من كلامه وجوب صومه قبل رد قوله بالا
ثم لا خلاف في ان المراد بالصوم وهو الصوم الشرعي اذا كان الروي
هلال رمضان ورد قوله اما اذا راي هلال الفطر ورد قوله فمن
المشايخ كابي الليث من حل الصوم الروي عن الامام على الصوم الفوري
بمعنى انه لا ياكل ولا يشرب ولكن لا ينوي الصوم ولا يتقرب به الى الله
ثقا لانه يوم عيد عنده ذيلعي لكن رده في النهي بان الصوم حين طلق
في لسان الفقهاء يراد به الشرعي وما بعد يوكد ذلك فاندفع به
قول ابي الليث وغيره انه في الفطر يصوم يوما لغويا انتهى وادابا
بعن المؤكد لارادة الصوم الشرعي ما ذكره المصنف من قوله وان
افطر في الوقتين رمضان وشتوال **قضى** لان الافطار يستدعي سبق

الصوم ولا كفارة عليه ولو كان فطره قبل ما رده القاضي
 في الصحيح واعلم ان التقييد بقوله ورد قوله لا للاحتراز عما لو اطر قبل
 رد قوله بل للاحتراز عما لو اطر هو او غيره بعدما قبلت شهادته فان الكفاية
 يجب اذا كان بالسماحة من غيم او غبار ونحوه قبل خبر واحد
 او مستوفى الصحيح واعلم ان التقييد بقوله ورد قوله لا للاحتراز عما لو اطر
 قبل رد قوله بل للاحتراز عما لو اطر هو او غيره بعدما قبلت شهادته فان
 الكفاية يجب اذا كان بالسماحة من غيم او غبار ونحوه قبل خبر واحد
 عدل او مستوفى الصحيح ولما ان يشهد مع علمه بنفسه كافي البرازية
 لان القاضي ربما يقبل شهادته وسواء بين كيفية الرواية ام لا على المذاهب
 وانما قيد بالمستور لانه لم يفل احد يجوز قبول شهادته الفاسق كما
 في المنع وما ذكره ملا مسكين من قوله وقال الطحاوي يقبل
 شهادة الفاسق اجيب عنه بان الطحاوي لم يصرح بذلك وانما فهم
 من ظاهر قوله عدلا واوله الزيلعي بالمستور وهو الذي لم يعرف
 بالعدالة ولا بالاعارة ولو شهد اي وتقبل ايضا شهادته اذا شهد
 على شهادة واحد لان العدد في الاصول ليس بشروط فكذا في الفروع ولو
 كان اثني او ثلثا وتجب على الجارية المخدرة ان تخرج من بيتها بلاذ
 مولاه وتشهد در او محمدا وان قد في كتاب الرضا ومن
 ابي حنيفة لا تقبل شهادة المخدود ومحمد للنفذ فملا مسكين لا
 لفظ الشهادة ولا الدلالة ولا الحكم ولا مجلس القضاء لانه خبر لا شهادة

قال في الفتح والله اعلم بحكمة اي التقييد بقوله مع القدرة على اداء الصلوة
 وفيه اقامة انه اذا لم يقدر على اداء الواجب القضاء فان اراد لم يقدر
 لضعفه مع حضور العقل فلو كان يستقطبه القضاء قول طائفة والمختار هو
 ظاهر كلامه في المريض انه لا يستقط وان اراد لفنية العقل والمغني عليه يقضي
 ما لم يزد على يوم وليلة فمضى يستقط القضاء مطلقا لعدم قدرة الاداء
 من الحجج انتهى قال في النهر وقد يقال اذا الاول وكون عدم القدرة
 للضعف لا يستقط القضاء هو فيما اذا قدر بعينه اما اذا مات على حاله
 فلا له لعدم القدرة عليها بالايماء او نقل من معركة سواء وصل الى
 بيته حيا او مات قبله ولو انتقل بنفسه يكون مرتثا بالاولى ولو
 انقضى قوله وهو يقبل بان جعله في الكمال كان اولى بالخوف وطى
 الحيوان لانه ما زال شيئا من الراحة هداية وتعقبه في الغاية بان لا ينسلم
 ان الحمل من المصروع ليس ينسل راحة انتهى وفي البدائع النقل من المعركة
 يزيد ضعفه ويوجب حدوث المرفيكون النقل مشاركا للجراحة
 في ثارة الموت فلم يميت بسبب الجراحة يقينا فلا يستقط الغسل بالاشارة
 واعلم ان العلامة ملا مسكين اشار بقوله وهذا اذا حمل للتداوى
 الى ان علة الارشاد هو انه نال شيئا من موافق الدنيا فعلى هذا يظهر وجه
 الفرق بين ما لو حمل للتداوى والخوف من وطى الحيوان وحينئذ فليس
 المراد مجرد قصد التداوى بل لا بد منه بالفعل بان كان بحال ينفذ التداوى
 بخلاف ما اذا نقل من المصروع للتداوى بالخوف وطى الحيوان فقط

فانه لا يصير به مرتبة لعدم نيل شيء من الرتبة ومن هنا يعلم سقوط ما عارض
به في الغاية على الحداية واما على ما ذكره في البدائع من ان علة الارتقاء
زيادة الامر بالنقل فلا استثناء حينئذ او اوصى يتناول الوصية بامور
الدنيا والاخرة وهو قول الجيوسف وقال محمد لا يكون مرتبة الوصية
قيل لا خلاف بينهما فجواب ابى يوسف فيما اذا كانت الوصية بامور
الدنيا ومحمد لا يخالف فيها وجواب محمد فيما اذا كانت الوصية بامور
الدنيا والاخرة وابى يوسف لا يخالف فيها بقى ان يقال يفهم من قوله قيل لا
خلاف بينهما الخ ان لابي يوسف قولين فلا ينافي ما قبله من ان قوله
او اوصى يتناول الوصية لامور الدنيا والاخرة لانه يحمل على انه با
النسبة لاحد قوليه فلا تناقض في حينئذ او باع او اشترى او تكلم
بكلام كثير وفيد بكلمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة فيفسل وهذا
كلما اذا وجد بعد انقضاء الحرب وان وجد ما ذكره قبله لا يكون مؤثرا
بشيء مما ذكرناه زيلعي ووجد في بعض نسخ المتن ما نصه ويفسل من
قتل في المصر ولم انه قتل بجديده ظلما او قتل جدا او قود ويصلى
عليه انتهى **كتاب الصوم** فرض بعد صرف القبلة الى الكعبة
عشر في شعبان بعد الحج بسنة ونصف وروى خالف ما ذكره الا
جمهور في فضائل رمضان حيث قال وكان بعد منى ليلتين
من شعبان انتهى والله اعلم ان الله تعالى شرع الصوم لفوائد
اعظمها ايجاب شيئين ينشأ احدهما عن الاخر سكون النفس

مطلب

الامارة بالسوء وكسر سورتها في الفضول المتعلقة بجميع الجوارح
من العين واللسان والاذن والفرج فان به تضعف حركتها في
محسوساتها ولهذا قيل اذا جاءت النفس بشبع جميع الاعضاء
واذا شبعت النفس جاءت الاعضاء كلها كذا في حاشية الدرر
المؤلف مغربا للفتح وهو في اللفظة الامسالك قال التا بقه خيل صيا
وخيل غير صاعقة تحت العجاج والخرى تعطى الجا اي مسكة عن
المعلف كذا في ملل مسكين وغيره كالصباح كذا ذكره السيد المحوى
ونقل عن ابن فارس مسكة عن السير وشرعا ما ذكره المص حيث
قال هو الامسالك نهارا عن دخال شيء عدا او خطا بطنه او ماله حكم
تبا ما لولا كان اولى قد دخل ما لود او جبالفة او آمة فوصل الدوا
الى جوفه ومن ثم كان الاولى ان يعرف بان الامسالك عن المفطرات حقيقة
او حكما كمن اكل ناسيا فانه مسك حكما وعن شهوة الفرج شمل
الحجام والانزال بليل او قبله بنية من اهل بان يكون مسلما طاهرا من
الحيض والنفاس واما البلوغ والافاقة فليس من شرط
الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن او اغنى عليه بعد النية وانما
لم يجمع صومها في الغد لعدم النية دروسبب وجوب رمضان
من رمضان اذا احترق سمي بالاحتراق الذنوب فيه ولم يثبت كونه
من اسمائه تعالى ولين ثبت فهو من الاسماء المشتركة فلا يكره ان
يقال جاء رمضان واعلم انهم اطيعوا على ان العلم في ثلاثة اشهر

بمجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وربيع الاول والاخر
فحذف شهرهما من قبيل حذف بعض الكلمة الا انهم جوفوا لانهم لم يروا
مثل هذا العلم مجريا لمضاف والمضاف اليه حيث اعربوا الجزئين
عن الكشاف والسعد وفي شرح المشافق لابن قريش ربيع با
تسوية والا اول صفة واصافة الى الاول غلط شهود جزء منه
اتفاقا ثم اختلفوا فذهب السخسي الى ان السبب مطلق شهود الشهر
حتى استوى الايام والليالي وذهب الدبوسي وغيره الى ان السبب
الايام دون الليالي وقرئ الخلاف نظر فبين افاق اول ليلة من الشهر
ثم حتى قبل ان يصبح ومضى الشهر وهو مجنون ثم افاق فعلى قول السخسي
يلزم القضاء وعلى قول العصر غيره لا يلزم وصح في شرح المعنى اذا
علمت هذا ظهر لك على ما المصنف من الموازنة اذا ما ذكره في الشرح من
تقييده المسمى بقوله شهود جزء صالح للصوم يوم صالح للصوم يوم
انه باتفاق وليس كذلك وكل يوم منه سبب لاداء اي لوجوب اداء ذلك
اليوم لان الصوم عبادة متفرقة كتفرق الصلوات في الاوقات بليلة
تخلل زمان لا يصلح للصوم وهو الليل هو اي صوم رمضان فرض اداء
قضاء على من اجتمع فيه **الاسلام** وهو شرط الخطاب بفروع الشريعة والعقل لعد
التكليف بدونه والبلوغ اذا لا تكليف الابه والعلم بالوجوب بين اسلم بدار
الحرب باخبار رجلين عدلين او رجل وامرأتين مستورين او
عدل وقول الشافعي وعندهما لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحرية

على

واذا ثبت الرضائية بقول الواحد ثبتها في الثبوت ما يتعلق
بها كما لطلاق المعلق والعنق والايان وطول الاجال وغيرها
ضمنا وان كان شيء من ذلك لا يثبت بخير الواحد قصد او شرط
لهلال الفطر اذا كان بالسما علمه لفظ الشهادي الحاصلة من حرا وهو حزين
بلاد وعوكه حق الامنة وطلاق الزوج وفي حاشية الدرر للمؤلف موقفا
لقاضي خان على قيا من قول ابى حنيفة ينبغي ان تشترط الدعوى في
هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتيق العبد عنده اهرج
فما ذكره من ان طريقا ثبات رمضان والعيدان يدعي وكالة
معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقربا لدين والوكالة
وينكر الدخول فتشهد الشهود بروية الهلال فيقضي عليه به ويثبت
دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله الحكم انتهى فلما يحتاج اليه على مذبح
الامام واما على مذهبهما فلا حاجة الى هذا التكلف لقبول الشهادتين
به عندهما وان لم يتقدمها الدعوى واذا لم يكن بالسما علمه فلو ثبت
جمع عظيم لرمضان والفطر ومقدار الجع العظيم ففعل الى الامام في الاصح
من غير تقدير بعدد على المذهب دروا اتم العدد بشهادة فرد ولم
يروهلال الفطر والسما مصححة لا يحل الفطر رواة الحسن عن الامام
وهو قول الثاني وميل عنه محمد فقال يثبت الفطر بحكم القاضي لا
بقول الواحد وفي غاية البيان وقول محمد اصح وفي المبسوط
ان سماعة قلت لمحمد كيف يفطرون بشهادة الواحد لا يفطرون

بشهادة الواحد بل يفطرون بشهادة محكم الحاكم لانه لما حكم بدخول
شهر رمضان وامر الناس بالصوم فمن ضروريته الحكم بانسلخ رمضان
بعد مضي ثلثين يوما فالجواب ان الفطر ههنا مما تقتضي اليه الشهادة
الا ان يكون ثابته بشهادة الواحد بل الزيلعي والاشبهه ان يقال ان
كانت السماء مصحبة لا يفطرون بظهور غلظه وان كانت متفهمة لا
يفطرون لعدم ظهوره **واختلف الترجيح فيما اذا كان ثبوت رمضان**
بشهادة عدلين وفي العدد ولم ير هلال شوال مع الصحو صحيح في الدراية
والخلاصة والبرازية حل الفطر لان شهادة الشاهدين اذا
قلت كانت بمنزلة العيان وفي مجموع النوازل صح عدم الفطر لان
عدم الرؤية مع الصحو دليل الغلط **ولا خلاف في حل الفطر اذا كان**
وتم العدد وقوله ولو ثبت رمضان بشهادة الفرد وصل بما قبله
وما في السراج من حكاية الاجماع على الفطر فيما اذا كان الصيام
بشاهدين استظهر في النهج على ما اذا كانت السماء متفهمة عند
الفطر **وهلال الاضحية كالفطر** فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة
والجمع العظيم مع الصحو على ظاهر الرواية وهو الاصح لما تعلق به
من نفع العباد خلافا لما يروى عن الجحيفة انه كهلل رمضان وهو
رواية النوادر وصحها في التحفة والمذهب ظاهر الرواية **ويثبت**
في الثبوت ثلثي الاهلية اذا كان بالسماء علة شهادة رجلين **عديلي**
او جرحين غير محمد ودين في قد ف والجمع عظيم

واذا ثبت

واذا ثبت في مطلع قطر لوم سائر الناس في ظاهر المذهب وعليه
الفتوى بناء على القول بعدم اعتبار اختلاف المطالع وقيل بعضهم
لا يلزم وهو الاشبه وان كان الاول هو الاصح للاحتياط لان
الانفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار
كما في دخول الوقت وخروجه حتى اذا زالت الشمس في المشرق
لا يلزم منه ان تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس
بل كما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين
وغروب لبعض ونصف ليل لآخرين وهذا مثبت في علم الافلاك
والهيئة عيني واقل ما يختلف فيه المطالع مسيرة شهر كما في الجواهر
اعتبار بقصة سليمان عليه السلام فانه قد استقل كل غدو ورواح
من اقلية الى اقلية وبين كل منهما مسيرة شهر فاستأنى ونقله العدد
وهي السير من الزوال الى الغروب ولا عبرة بروية الهلال نهارا سواء
كان قبل الزوال او بعده **وهو لليلة المستقلة** في المختار عند هاتين
ورده الخبر عن عمر في الزيلعي عن قاضي خان ان افطر والا كفادة
عليهم لانه افطروا يتاويل لقوله عليه افطروا الرواية وعند ابى
يوسف اذا كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية فيحكم بوجوب
الفطر لان الشئ يأخذ حكم ما قرب منه فاذا اراده قبل الزوال يكون
قريبا لليلة الماضية فان كان هلاله فطر افطروا وان كان هلال
رمضان صاموا **باب ما لا يفسد الصوم** لا يفسد الصوم الا بالاداء

بالاكل او الشرب او الجماع فاسيا قيد بالناسي للاختار عن
المحطى وهو الذاك للصوم غير القاصد للفظ بان لم يقصد
الاكل ولا الشرب بل قصد المضمضة او اختيار طعام الماكول
فسبق شئ الى جوفه وبصوم للخطا في الجماع بما اذا باشر صاحب
فاحشة فتواتر خشقته وفي الفج المراد بالمحطى من فسد
صومه بفعله المقصود دون قصد الفساد كمن تسحر على
ظن عدم الفجر او اكل يوم الشك ثم ظهر انه في الفجر ورمضان
وظاهر ان التسحر ليس قيدا له لوجامع على هذا الظن فهو محطى
ايضا والمكره والنائم كالمحطى ولا فرق في عدم الفساد بين
ما لو اكل قبل النية او بعدها في الصحيح كما في النهر عن القنية
لكن في حاشية الدر للمؤلف معزيا للقدوري جزم بانه اذا
اكل ناسيا قبل النية ثم نوى الصوم لا يجوز صومه ولو تذكر
الجماع ان نزع من ساعته لم يضر والآن لم يقضه دون
الكفارة قبل هذا اذا لم يجرئ نفسه فان حركها لمسته كالم
نزع ثم ارجع ولو طلع الفجر وهو يجامع نزع للحال وجوبا وان
حرك فهو على هذا واعلم انه بالنزع حال تذكره او طلوع الفجر
لا يفسد صومه وان استنى بعد النزع لانه كالاختلاف كما في الدر
بقي ان ظاهر ما في النهر عن الخلاصة يقتضي عدم وجوب
الكفارة اذا لم ينزع من ساعته وان حرك نفسه لمحايتها

التفصيل

التفصيل بقيل والذي يظهر من الدر ترجيح وجوبها الجزم به
من غير ذكر خلاف واعلم انه لا يفسد بمجرد سكته بعد التذكر
كما يتوهم من عبارة النهر بل بعد ما استنى كما في الفتح والدر ثم
ظهر ان الانزال ليس بشرط في افساد الصوم وانما ذكر في الفتح
الانزال لبيان حكم الكفارة وان كان للناسي قدرة على الصوم يذكرو
به من رآه ياكل ويكمن **عدم تذكره وان لم يكن له قوة فالاولى عدم تذكره**
ولو ذكر فلم يتذكر بل استمر ثم تذكر افطر عند الامام والثاني وهو
الصحيح **او انزل ينظر او فكر وان ادام النظر والفكر حتى انزل**
اطلقه فغم النظر الى اي عضو كان حتى الفرج قيد بالنظر لان الله
المس ولو جامل توجد معه الحرارة والمباشرة الفاحشة بين
اشئين ولو انشئين مفطرة مع الانزال ولو لمس فرج بهيمة ٢
او قبلها فانزل لم يفسد صومه بخلاف ما لو استمنى بكفه قال
في النهر وهو المختار واعلم ان الاستمتاع بالكف لا يحمل الحديث
ناكح اليد ملعون الا اذا خاف الزنا او قصد تسكين شهوته يرجى
انه لا يكون عليه وبال وكذا اذا اتى بهيمة فانزل وان لم ينزل
لا يفسد صومه ولا يندتقص وضوءه زيلعي لكن تعقبه الشيخ
قاسد في عدم التقص قال شيخنا العل وجهه ان الغالب في هذه
الحالة خروج المذي لدنه فوق المباشرة الفاحشة او الدهن او
الكحل ولو وجد طعمه في حلقه او لونه في بزاقه في الاصح زيلعي

وهو قول الأكثر كما في الكفائة وقال مالك ان وجد طعمه في خلقه
فسد صومه لانه عليه السلام امر بالاذن المروج عند النوم وقال
ليتقه الصائم ولنا انه عليه السلام اكحل وهو صائم ولانه
ليس بين العبي والدماع مسلك والرمع يخرج بالزهر شح
كالعرق والداخل من المسام لا ينافيه ولان ما يجده في خلقه
اثر الكحل لا عينه فلا يضره كمن دق الدواء ووجد طعمه في خلقه
اذ لا يمكن الاستمتاع عنه فصار كالقبار والدخان ولين كان
عينه فهو من قبل المسام فلا يضره لا المفطر هو الداخل من
المنافذ ولهذا اتفقوا على ان من اغتسل فوجد يرد الماء في باطنه
لا يفطر قال الزيلعي وما رواه منك قال يحيى بن معين فلا يصح
الاحتجاج به **او احتج** خلا لما لك على ذكره ملا مسكين والذي
في الزيلعي وغيره خلاف احمد ولم يذكروا لك خلافا ويمكن
ان يكون لما لك قول كاحمد وما في متن الشيخ خليل من ان الحجة
غير مفسدة للصوم بل مكروهة من مريض فقط لا ينافيه فلا
حاجة لما ذكره بعضهم من التصويت له قوله عليه السلام افطر
لما جهم والمجور ولنا ما روى انه عليه السلام احتج وهو مجرم واحتج
وهو صائم وما رواه منسوخ بما روي لان احتجاجة عليه
السلام كان في السنة العاشرة وقوله عليه السلام افطر لما جهم
والمجور كان في السنة الثامنة عام الفتح زيلعي **او اعتاب** وحديث
افطر

٢٧٢
افطر لما جهم والمجور مسؤول بذهاب الاجر لانه عليه السلام
مريضهما وهما يغتابان فقال افطر لما جهم والمجور اذ ذهب اجرهما
بالغيبه لانه سوى بينهما مع انه لا خلاف في عدم فساد لما جهم
والغيبه ان تذكر الجائز بما يكره قيل ارايت ان كان في اخي ما اقول
قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه فقد بهته
ولما اصل ان من تكلم خلف النساء مستورا بما يفهمه لو سمعه
ان كان صدقا يسمى غيبة وان كان كذا يسمى بهتاناً واما ما
النجاه فلا غيبة له فوج اذ ي او نوال الفطر ولم يفطر لعدم
الفعل او دخل خلقه دخان فلا صنته او غبار ولو غبار دقيق من
الطاحون او ذباب او شرطعام الادوية لانه لا يمكن الاحتراز عنها
وبجملة قوله وهو ذكر لصومه حاله وهو يشير الى انه ان كان
ناسيا لصومه لا يفسد بالطريق الاولى ملا مسكين اما لو دخل خلقه
دموع او عرق او دم رعاظه او مطر او تلج فسد صومه ليتسر طبق
فيه وفتحه احيانا مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلعه عمدا
لزمته الكفارة بجر وهذا الاطلاق في الدمع والعرق محمول على ما
اذا كان يجده ملوحته في خلقه زيلعي والتقييد بالدخول للاحتراز
عن الدخان ولهذا صرحوا بان الاحتواء على المنع مفسد ولا ينو هو
انه كسر الوعد وماتته والمسك لو ضوح الفرق بين هو ان تطيب
برجر المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله

او اصبغ جنباً ولو استمر على حالته يوماً بالجنابة او صب في اكليله
ما اود هذا لا يفسد عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يفسد
وقول محمد سقط بوالاصح انه مع ابي حنيفة كذا بخط
شيخنا والاقطار في قبلها يفسد بخلاف في الاصح لانه شبهه
بالحقنة نه ولو ادخلت اصبعها في فرجها او دبرها لا يفسد
صومها على المختار الا ان يكون مبتلة بما اود هن ولو ادخل اصبعه
في دبره اختلفوا في وجوب الغسل والقضاء والاصح عدم الوجوب
كالخشبة لا كالذكر عيني ولو طعن برمح فوصل الى جوفه لا يفسد
وان بقي في جوفه فسد ولو ادخل عود او نحوه في مقعدته وطرخه
خارج لا يفسد وان غيبه فسد ولو ابتلع خيطا فيه لقمة مربوطة
ثم اخرجها لا يفسد الا ان للفصل منه شئ ومقتضاه ان استقر
الداخل في الجوف شرط للفساد بدائع ولو ادخلت قطنه ان غابت
فسد وان بقي طرفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجاء
حتى بلغ موضع الحقنة فسد وهذا قل ما يكون تنوير وشرحه بخلاف ما
اذا اخرجت مقعدته ففسلها ثم ادخلها بعد التجفيف حيث لا يفسد
زيلى واعلم ان القول بالفساد في ادخال القطنه اذا غابت محكى
عن خزنة الاكل واقره زيلى لكن رده الكمال بانه عما يقضى بطلانه
حكايه الاتفاق على عدم الفساد في الاقطار ما دام في قصبة
الذكر وفيه نظر ظاهر لما قد منا من ان الاقطار في قبلها يفسد
بلا خلاف

بلا خلاف في الاصح فهو صحيح في الفرق بين قبل المرأة وقصبة
ذكر الرجل او خاض نهراً قد دخل الماء اذ نه للضرورة او حث اذ نه
بعود فخرج عليه درة من الصماخ ثم ادخله اى العود مرارا الى
اذنه لعدم وصول المفطر الى الدماغ او نزل من راسه الى انفه
بخطا فاستسقه عمداً او ابتلعه لا يفسد صومه ويذهب القار
الخامسة حتى لا يفسد صومه على قول الاسام الشافعي او زرعه
التي وعاد بغير صنعه ولو ملأه **فقد في الصحيح** وهذا عند محمد وقال
ابي يوسف ان عاد وكان ملأه الغم يفسد لانه خارج حتى انتفضت
الطهارة به وقد دخل والمجر انه لم يوجد منه صورة المفطر وهو
الابتلاع وكذا معناه اذ لا يتفدى به فابي يوسف يعتبر الخروج
ومحمد يعتبر الصنع زيلى وقوله وهو الابتلاع اى بصنعه يدل
عليه قوله ومحمد يعتبر الصنع او استقاً قل من ملأه **فقد على**
الصحيح والوعاده في الصحيح يوضح ما ذكره صدر الشريعة
بقوله وفي كثير عاد او اعيد يفسد لا القليل في الحالين اى ان عاد
القي فالمعتبر عند ابي يوسف الكثرة اى ملأه الفود ومحمد يعتبر الصنع
اى الاعادة ففي اعادة الكثير يفسد اتفاقاً وفي عود القليل لا يفسد
اتفاقاً وفي اعادة القليل لا يفسد عند ابي يوسف خلافاً لمحمد وفي
عود الكثير يفسد عند ابي يوسف لا عند محمد والحاصل ان جملة المسائل
اثنا عشر لانه اما ان يكون قاراً واستقاء وكل اما ان يكون ملأه الفود

او دونه وكل من الاربعة اما ان عاد بنفسه او اعاده او خرج
ولا يفطر في الكل على الصبح الا في العادة والاستقاء بشرط سلا
الفد وما في النهر من ان اطلاقه يفيد الفطر بما لو استقفا بلغا
وهو قول الثاني مفيد بما اذا كان سلاء الفد كما في الفتح ولو استقامرا
في مجلس سلاء الفد افطر لان كان في مجالس او غداة ثم نصف النهار
ثم عشية خزانة وهو على قول الثاني نهر لانه لا يتأق في التفرج على
قول محمد لانه يفطر عنده بما دون سلاء الفد فلا يصح اعتبار السبب
على قوله او اكل ما بين استنائه وكان دون الخمسة وكون الخمسة
وما فوقها كثير جرى عليه الزيلعي وغيره كالهداية وقاضي خان
واختاره الشهيد قال السيد الحموي وفي خزانة الاكل المفسد ما يزيد
على مقدار الخمسة الخ وقال الدبوسي هذا التقريب والتحقيق ان الكثر
ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق واسكنه في الفتح لان
المانع من الحكم بالا فطار بعد تحقيق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز
عنه ذلك فيما يجرب بنفسه مع الريق الى الجوف لا فيما يتعمد في ادخاله
لانه غير مضطر فيه او مضغ مثل سحمة من خارج حتى تلاشت
ولم يجد طعمها في حلقه قيد بالمضغ لانه لو ابتلعها يفسد صومه
وتجب الكفارة على الصحيح المختار حموي عن الخانية والمحيط لكت
نقل عن جوامع الفقه انه اختار عدم وجوبها انتهى فقد اختلف
الترجيح باب ما يفسد الصوم وتجب به الكفارة وهو اثنتان
وعشرون

وعشرون شيئا اذا فعل الصائم شيئا منها اي المفسدات
طائعا خرج به المكروه ولو اكرهته زوجته يجب عليها والفتوى
انه لا وجوب عليه ايضا نهر والمرأة كالرجل في وجوب الكفارة
لقوله عليه السلام من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر
وكله من عامة في الذكر والانثى ولانها عبادة او عقوبة ولا
يحمل فيها خلافا للامام الشافعي حيث قال لا تجب عليها وفي قول آخر
له تجب عليها ويحمل عنها الزوج وذكره نوع افدى من المرأة طاعت
زوجها فان كانت غنية يتحمل الزوج عنها الكفارة كمن ساء الاغتسال
وان كانت فقيرة لا يتحملها لان الواجب عليها الصوم دون الاعناق
لعدم استطاعتها التحريم والنيابة لا يجري في الصوم وعزاه الى شرح
المجمع يعقبه شيخنا بان ما ذكر من التفصيل مذهب الاما الشافعي
قال ونسبة ما ذكره الى شرح المجمع سهو منه قال والمكروه فانه ان
وطيها مطاوعة عمداً وجب على كل منهما القضاء والكفارة مطلقاً
ولا يتحمل الزوج ان كانت غنية كما هو في شرح المجمع المنسوب اليه
ما ذكره واحترز المصنف بقوله عمداً عن الخطي والمكروه فانه وان
فسد صومها لا قلز منها الكفارة واعلم ان وجوب الكفارة مفيد
بما اذا فوى الصوم ليلا وله بفرجيد في ذلك اليوم ما يسقطها فلو نواه
نهاراً او افطر لم يكفر خلافاً لها اذا افطر قبل الزوال وكذا لا يجب
الكفارة اذا مرضت في يوم الجماع او حاضت او نفست خلافاً للزفر وكذا

وكذا لو مرض هو على الاصح واختلف فيما اذا مرض يجرى نفسه والمختار
عدم سقوطها كما لو سافر سكرها في ظاهر الرواية وهو الصحيح وانفق
الروايات على عدم سقوطها فيما لو سافر طامعا يعني بعد ما افطر اما
لو افطر بعد ما سافر لم يجب نهرا واحترز بقوله غير مضطر عن المضطر
اذ لا كفارة عليه وقوله **لزمه القضاء والكفارة** جواز الشرط وقوله
الجماع وعطف عليه بيان لما يجب به القضاء والكفارة وقوله في احد
السبيلين اي من انسان لا جنيني فحسنتا في واحترز بقوله اي
من انسان عن نحو البهيمة كالجنية ويقول له لا جنيني عما لو فعل بنفسه
وقوله على الفاعل والمفعول به اطلقه فعمد ما اذا انزل اوله ينزل
والدبر كالقبل في الاصح لان الحمل مشتهى على الكمال وانما لم يجب الحنك
لانه يتعلق بالزنا حقيقة ولم يوجد لانه عبارة عن الجماع في الفرج
لحالي عن الملك وشبهته ولا معنى لانه ليس فيه اخسار الفراش
واشتباه الانساب والاكل اي وكذا مما يجب به القضاء والكفارة
الاكل والشرب وان قل سواد فيه ما يتغذى به او يتداوى به فعلى
هذا لا يجب الكفارة في شرب الدخان لا سيما على قول من فسر التغذي
بما عمل الطبع الى اكله وشربه وتنقضي به شهوة البطن كذا ذكر شيخنا
مخالفا للمصنف وابتلاع مطر **ال** في اي مما يوجب القضاء والكفارة
لا مكان التمرز عنه واكل اللحم التي اذا زاد حديث لا يجب الكفارة
لمخروجه به عن الغدامة واكل الشجر في اختيار القبيح الى اللبث
وفي السراج

وفي السراج انه الاصح والمختار في غير القديم وان كان قد بدا الجنب
بلا خلاف وعلى هذا اوراق الاشجار انت توكل عادة تجب فيها والآفلد
وعلى هذا التفصيل النباتات كلها كذا قالوا وهذا يقتضي اعتبار العادة ايضا
في النوى من اللحم والشجر والافوا الفرقة ومنه اكل الخنزيرة وقصصها الا ان يصفى
في فطره شئت ولم يجد لها طمعا وابتلاع خبثة غنطة او سمسمه ونحوها
من خارج في المختار والتقييد بقوله في المختار بالسنة لوجب الكفارة
والآفلد خلوق في قساد الصوم به واكل الطين الارمني مطلقا سواء اعتاد
اكله او لم يعتده لانه يوكل للتداوى فكان افطارا كاملا كذا في التجسس
وغير الارمني كالطفل ان اعتاد اكله وكذا الملح لا يجب الا اذا اعتاد اكله
وهو وجب في قليله تجب دون كثيره وابتلاع بزاق زوجته او صد يقه
لونه يسلز ذبه لا اي لا يلزمه الكفارة بابتلاع بزاق غيرها لانه يعافه
واكله بعد غيبته او بعد حجامته سواء بلفه الحديث وهو قوله عليه
السلام الغيبة تفطر الصائم او لم يبلغه عرف تاويله او لم يعرف افناه
مفتي اولاد ان الفطر بالغيبته يخالف القياس لان الحديث مؤول بالجماع
بذهاب الثواب بخلاف حديث الحجامته فان بعض العلماء اخذ بظاهره او بعد
من او قبله لبشهوة او بعد مضاجعة من غير ازاله طائنا انه افطر
بالسر او القبلة الا اذا تناول حديثا واستغنى فقيها فاطر فلا كفارة عليه
وان اخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يصير
شبهة او بعد دهن شارب طائنا انه اخطأ بذلك انه ستميد الا اذا افناه

فقد على ما ذكره قاضيه خان خلافا لما نقله الكمال عن البه ابي اوسم
الحديث وهو قوله عليه السلام افطر الحاجد والمجوم ولم يعرف قارب له
على المذهب لان قول الرسول لا يكون اذ في درجة من قول المفتي فهو اولى
بأشياء العذر لمن لم يعلم التأويل وان عرف قارب له وجبت عليه الكفارة
لانتفاء الشبهة وتجب الكفارة على من طأعت رجلا مكرها وعلى وطبها
لان سبب الكفارة جنابة افسار الصوم لان نفس الوقاع وقد تحققت
من جانبها بالتمكن من الفعل كما لو علمت بطلوع الفجر فكنت زوجها وهو
غير عال به فصل في الكفارة ويسقطها عن الذممة بعد الوجوب تسقط
الكفارة بطل وحيض او نفاس او مرض مبيح للفظ بان يكون بغير صنع
من وجبت عليه قبل وجود العذر في يومه اي يوم الاقصاد للموجب
للكفارة لانها انما تجب في صوم مستحق وهو لا يتحرى ثبوتا وسقوطا
فتمكن الشهية في عدم استحقاقه من اوله بعروض العذر في اخره واما
اذا كان المرض يصنع كان جرح نفسه لا تسقط عنه الكفارة في المختار
ولا تسقط الكفارة عنه سوفوبه كرها بعد لزومها عليه في ظاهر الرواية
لان العذر لم يجزى قبل صاحب الحق والكفارة تحريم رتبة ولو كانت غير مبنية
لاطلاق النهي فان عجز عنه صام شهرين متتابعين ليس فيهما يوم وعيد
ولا ايام الشرب فان افطر ولو لقد استأنف الاخذ الحيض وكفارة الفتل
بشروط في صومها المتتابع ايضا وهكذا كل كفارة شرع فيها العتق
وبلزمها الوصل بعد طهرها من الحيض حتى لو لم تفصل تسأنف منه ويجزى
فان لو

فان لم يستطع الصوم اطعم مستكين مسكينا يفديهم ويعشيه غدا
وعشا مشبعين او يفديهم غداين او يعشيه عشائين وعشا وسحورا
بشرط ان يكون الذين اطعمهم قايما هم الذين اطعمهم ولا حتى لو غدي
مستكين ثم اطعم مستكين غيرهم لم يجز حتى يعيد الاطعام على احد الفريقين ولو اطعم
فقير اثنين يوما اجزاه لانه يجزى الحاجة لكل يوم فبذلك فقير آخر والشرط ان
اباح الطعام ان يشبعهم ولو تجزى البر من غير ادم وفي الشعر لا بد من ادم
معه لحشونه واكل الشيعان لا يكفي ولو استوعبت مثل الجائع او يعطى كل فقير نصف
صاع من بر او دقيقه او سويق او صاعا من تمر او شعير او زبيب او يعطى
قيمة ذلك وكفت كفارة واحدة عن جماعة متعدد في ايام لم يتخلل تكفير
ولو من رمضان على الصحيح فان كل التكفير لا يكفي كفارة واحدة في ظاهر
الرواية وذكر في النهي ما نصه واعلم ان الغالب في هذه الكفارة العقوبة
وشأنها الداخلة بشرط اتحاد السبب وعدم التكفير قبله حتى لو جامع مرارا
في ايام رمضان ولم يكفر كان عليه واحدة ولو كفر او لا ثم جامع او كان ذلك
في رمضان تعددت في ظاهر الرواية وعن الامام لا تقال في الاسرار
وعليه الاعتماد كذا في البرازية انتهى تنمة تصح الذممة في الكفارات والفدية
وهي حقيقة في التمكن وانما جاز التملك باعتبار انة تمكن اما الواجب لا
في الزكاة الدنيا وفي صدقة الفطر الاداء وهما التملك بلحسب حقيقة
فان قدت هل يجوز الجمع بين الاباحة والتملك لرجل واحد او لبعض
المساكين دون البعض او ان يعطى نوعا من البعض الاخر قلت اما الاولى

ففي الشرخانية اذا غداه او اعطاه مدافقيه - روايتان واقتصر في البدائع
على الجواز لانه جميع بين شيئين جائزين على الافراد فان قلت هل المباح
له الطعام يستهلكه على ملك المبيع او على ملك نفسه قلت او اهما رماكولا
فذلك زال ملك المبيع ولا يدخل في ملك احد بدائع قيدنا بالطعام لان الواجب
في الكسوة في كفارة اليمين لا يتجاوز ويجعل القدية كال كفارة ظاهر الرواية وروى
الحسن عن الامام انه لا بد من القليل بجر واعلم انه ذنب الفطار عسدا
لا يرتفع بالتوبة بل لا بد من التكفير وهذا قال في الهداية وباجاب الاعناق
تكفير اعرف ان التوبة غير مكفوفة لهذه الجناية وتبعه الشاوحيون وشبهه
في غاية البيان بجناية السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة بل
بالحد وهذا يقتضي ان المراد بعدم الاتفاق عدمه ظاهرا اما فيما بينه وبين
ربه فيرتفع بالتوبة بدون التكفير لان حد الزنا يرتفع فيما بينه وبين
الله تعالى بالتوبة كما صرح جوابه واما القاضي بعد ما رفع الزاني اليه لا يقبل
منه التوبة بل يقيم الحد عليه بخروجه في حج الكلام بما اذا لم يكن للزاني
بها زوج فان كان فلا بد من اعلامه لكونه حرم عبيد فلا بد من ارضائه
عنه ما سبق من قوله في البحر لان حد الزنا يرتفع فيما بينه وبين الله تعالى بالتوبة
الحل لو ابدله بقوله لان ذنب الزنا لا كان اولى وما سبق من انه اذا كان
الزاني بها زوج لا بد من اعلامه ليس المراد من اعلامه خصوص قوله اني
فعلت بزواجك كذا بل ان يذكر له كلاما آخر توطيه لان يجعله في حل وشبهه
لحقه الاكتفاء بذلك ثم يجهد بان الابرا عن المجهول صحيح باب ما يفعله

الصوم

الصوم ويوجب القضاء من غير كفارة اذا اكل الصائم ارثا او عجينا او
دقيقا او مليح كثيرا دفعة بخلاف قليله فانه يوجب الكفارة او طيبا او رثي
ولم يعتد اكله فان اعتاده وجبت الكفارة وفي الامر مني بحجب مطلقا وان لم
يعتده او نواة او قطنا او كاغدا او سرفجلا ونحوه من الثمار التي لا تؤكل قبل النضج
ولم يطبخ او اكل جوزة رطبة يمس لها لب بخلاف الليرة الرطبة لانها تؤكل
عادة مع القشر او يطبخ حصاة او حديد او ترابا او حصى او احقن او اسقط
بفتح التاء فيهما والسعوط ما يجعل في الانف من الادوية شلبي ففعله بفتح التاء
يشير الى ما في التهم من التهم بالبناء للفاعل وبنائها للمفعول غير جائز وقوله
ما يجعل في الانف من الادوية يفيد ان السعوط خاص بها ويشير الى ذلك
ايضا قول العلامة سلامسكين اى صب الدواء في الانف وليس كذلك
ولهذا قال في البرهان او استعط شيئا قد دخل دماغه افطر انتهى وفي شرح
المجمع لو استنشق فوصل الماء الى دماغه افطر انتهى **والبرص في طلق**
وقوله على الاصح متعلق بالاحتقان وما بعده فهو احتراز عن قول ابي
يوسف يوجب الكفارة او افطر في اذنه **وهنا** بالاتفاق او ماء في الاصح اعلم
ان في النهاية جزم بعدم الفطر في الماء مطلقا قال في الوالوجية والجنيس
انه المختار وذكر قاضينا انه لو دخل بخوصه الماء لا يفسد ولو صب
اختلفوا والصحيح انه يفسد وبه يستغنى عن قوله الزيلعي والمراد بالاد
قطار في اذنه الدهن نهر والحاصل ان كلام النه ظاهرا في الميل الى ترجيح
القول الاول بالفساد ويخالفه ما في الدرر حيث اقتصر على نقل القول ٢



باختبار عدمه فقد اختلف الترجيح **او ادعى جافقة** هي جراحة في البطن
او امة جراحة في الراس بد واسوأ كان رطباً او يابساً ووصل الى جوفه او دما
 غه على الصحيح والتقييد يكون الدوار رطباً في بعض العبارات وقع جرباً على
 العادة كذا ذكر الشارح وقال لا يقط اذا راوى ووصل الى جوفه او دماغه
 ملا مسكين **او دخل حلقه** **مطر او قلع في الاصح** ولم يتلعه بضعه او اقط
خطا سبق ماء المفضضة الى جوفه او اقط مكرها ولو بالجماع من زوجة
 على الصحيح وبه يفتى وانتشار الآلة لا يدل على الطواعية او كرهت على الجماع
 لا كفارة عليها وعليه الفتوى ولو طأ وعته بعد الايداع لانه بعد الفساد
 او اقطت المرأة خوفاً على نفسها من ان تعرض من الخدمت امة كانت او
 متكوجة لانها اقطت بعذر **او صب احد في جوفه ماء وهو قائم** لوصول
 المفضل الى جوفه **او اكل عمد بعد ما اكل ناسياً** ولو علم الخبر وهو قوله عليه
 السلام من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه على الاصح فلا
 فرق في عدم وجوب الكفارة بين ما اذا ظن ان الاكل ناسياً يقطع ام لم
 يظن خلافاً لما ذكره ملا مسكين حيث اشترط ذلك **او جامع ناسياً ثم**
جامع عمداً مطلقاً سواء ظن ان جماعه ناسياً يفسد صومه ام لا وقس
 ما سبق عن ملا مسكين يقتضي التقييد بظنه الفساد او اكل بعد ما نوى
 نهاراً يبيت نيته لشبهة عدم صيامه عند الامام الشافعي وينبغي
 على هذا اذا لم يعين الفرض في النية ليلداً **او اجمع مسافراً** وكان قد
 نوى الصوم ليلداً ولم ينقض عزيمته **قوى الإقامة ثم اكل** لا يلزمه الكفا

وان حرم

وان حرم اكله او سافر الى انشاء السفر بعد ما اجمع مقبلاً او ياباً من الليل
 فاكل في حالة السفر عمداً شبهة السفر وان لم يكل له الفطر وتقييد بقوله ناسياً
 من الليل ليعلم عدم وجوب الكفارة فيما اذا لم يكن النية مبنية بالظن الاول
 او امسك **بلادية صوم ولانية فطر** بانه اجزائه لم ينو والافدالة حال المسلم
 كافية في وجود النية او سمي **او جامع شاكاً في طلوع الفجر** وهو طالع لا كفارة
 عليه لانه بنى الامر على الاصل فلم تكمل الجنابة ولو شهد على الطلوع واخوان على عدمه
 فاكل ثم بان الطلوع قضى وكفر وفاقاً ولو شهد واحد على الطلوع واشان على عدمه
 فلا كفارة ثم ذكر القهستاني انه يستحب بقول عدل وكذا بطرب الطبول واختلف
 في الديك واما الاقطار فلا يجوز بقول واحد بل المسني وظاهر الجواب انه لا بأس
 به اذا كان عدلاً كما في الزاهدي واليه لوانه اقطر اهل الرستاق بصوت الطبل
 يوم الاثنين طائنين انه يوم العيد وهو لغير لم يكفر واكفا في النية انتهى **او اقط**
بظن الغروب والشمس باقية سواء غلب على ظنه ذلك ام لا بخلاف ما اذا لم يظهر
 له شيء حل الفطر مقيد بما اذا غلب على ظنه الغروب اما اذا لم يغلب لم يقطع وان اذن
 المؤذن قيد بالظن لانه لو شك في الغروب فيما انها لم تغرب كره ثم لان الأصل
 بقاء النهار والمستحب في الفطر التجيل وفي السحور التأخير لقوله عليه السلام
 لا تزال امتي بخير ما عجلوا الفطر واخروا السحور وانزل بوعلى مينة او لبهية
 او بغيره او بتطين او لیس والقيل والميس والمباشرة كالجماعة حتى لا تسقط
 الكفارة بالاكل بعدها الا اذا افتاه فقيه ولو اغتاب انسان فاقط بعد م
 ستمد يلزمه الكفارة كيف ما كان لا تنقضاء شبهة وقول الظاهرية لا يجوز

شبهة وقيل هو كالحجامة ذيل في التقييد بالقبلة والمباشرة ايما الى عدم
وجوبها اذا انزل بالنظر الى محاسن امارة **فقد** فتمد الاكل لظنه الا فطاد بانزاله
صرح في النهر حيث قال ولو اكل ظانا الفطر بانزاله ناظر الى محاسن امارة فحكمه
كالقبي انتهى اي كتمد الاكل بعد القبي **او افسد صومه غير اداء رمضان** لان
الكفارة وردت رمضان اذ لا يجوز اخلاؤه عن الصوم بخلاف غيره وقصد
بخلاف الكفارة في الحج حيث يستوى فيها الفرض والنفل لان وجوبها لحرمة
العبادة ومما فيها سوا عيني مع عناية او وطئت وهي نائمة او بعد طرد الجن
عليها وقد نوت صريح في فساد صوم كل من النائمة والمجنون بالجماع والما وجب
القضاء وكذا عبارة الدرر تقييد فساد صومهما بالجماع وبهذا التقريب ظهر
ان التقييد بتمد الاكل بعد الجماع كما وقع في كلام بعضهم كالزيلي والتهم
ليس اخترازا بل ليعلم عدم وجوب الكفارة عند عدمه بالاولى وهنا تعلم
ما في عبارة العلامة نوح اخذ من الخل اما اوله فقوله يعني اذا وطئت
امراة صائمة بمجنونة او نائمة ثم افاقت المجنونة وانلبت النائمة وعلمنا
ما فعل الزوج بها فاكلتا عمدا فسد صومهما الحج حيث اضاف الفساد الى
تمد الاكل مع انه حصل بالجماع قبله واما ثانيا فقوله ووجب عليهما القضاء
والكفارة وصواب العبادة عدم وجوب الكفارة صرح به ملا مسكين وغيره
واليه اشار في الدرر بقوله في المتن قضى فقط او اقطرت في فرجها بلا خلاف
على الاصح لانه شبهة بالحقنة نهارا وادخل اصبعه مبلولة بما وادهن في دبره
فلو لم تكن مبلولة لايجب القضاء ويدل عليه ما ذكرناه في حاشية ملا مسكين
معزيا

معزيا العيني ونفسه ادخل اصبعه في دبره واختلقوا في وجوب الفسل ٢
والقضاء والاصح عدم الوجوب كالحشفة لا كالذكر انتهى **او دخلته اي**
اصبعها مبلولة بما وادهن في فرجها الداخل او في دبرها وان لم تكن مبلولة
لا يفسد صومها في المختار او ادخل قطنه في دبره او في فرجها وغيبها لانه
تم الدخول بخلاف ما لو بقي طرفه خارجا لان عدم تمام الدخول كعدم
دخول شيء بالمرة او ادخل دنانا بضعه بخلاف ما لو دخل لا يفسد او استقأ
اي تم القبي ولو دون ملأ القدم في ظاهر الرواية لا طلاق قوله عليه السلام
ومن استقأ عمدا فليقض وهذا عند محمد وشرط ابو يوسف ان يكون ملأ
القدم هو الصحيح لان مادونه كالحدم حكما حتى لا ينقض الفؤاد او اعاد
بضعه ما زرعه من القبي وكان ملأ القدم وفي الاقل منه روايتان في الفطر
وعدمه باعاده وقوله **وهو ذكره لقصومه** في محل نصب على الحال قيد به لانه
لو كان ناسيا لم يفطر او اكل ما بين استانه وكان قد رجمه لاسكان الاختراز
عنه بلا كلفة وبجمله قوله وكان قد رجمه حالية قيد بها للاختراز عما لو كان
دونهما حيث لا يفسد صومه لعدم اسكان الاختراز عنه واعلم ان كل ما انتفى
فيه وجوب الكفارة محل اذ يقع منه مرة بعد اخرى لا يلحق قصد معصية
افساد الصوم فان فعل وجبت على ما عليه الفتوى نهارا ونزى الصوم نهارا
بعد ما اكل ناسيا قبل ايجاد نية الصوم من النهار وانما عليه ولو استوعت
جميع الشهر لان استيعابه نادرا لان المعنى عليه لا ياكل ولا يشرب الا انه لا
يقض اليوم الذي حدث فيه الاغما واخذ في ليلة لوجود شرط الصوم

وهو النية حتى لو يقين عدمها بان كان متهاكيا يعتاد الاكل في رمضان او مسافرا
قضى الكل لعدم ما يدل على وجود النية ينبغي ان يقيد بمسافر يفرض الصوم اما من
لم يفرض فلا يقضى ذلك اليوم جملا لا امره على الصالح لان صومه افضل وقول ٢
بعضهم ان قصد صوم الغد من المسافر ليس بظاهر ممنوع فيما اذا كان لا يفرض
وهذا اذا لم يذكر انه قوي ام لا اما اذا علم انه قوي فلا شك في الصحة وان
علم انه لم ينو فلا شك في عدمها وكلامه ظاهر في ان فرض المسئلة في رمضان ٢
فلم يحصل له ذلك في شعبان قضي الكل فهو وقوله ينبغي ان يقيد بمسافر يفرض الصوم
فيه نظر الذي لا يفرض الصوم يجوز له الفطر وان تركه افضل لعدم نية الصوم
لاينا في حمل امره على الصالح وما ذكر من ان قول بعضهم ان قصد صوم ٢
الغد من المسافر ليس بظاهر ممنوع الخ هو المحمى ويدل عليه تعليله عدم
قضاء اليوم الذي حدث الانغماس في ليله بان المسئلة لا يخلو عن عزيمة الصوم
في ليالي رمضان فتدبر **وجن غير مستجد جميع الشهر** بان افاق في وقت النية
نهارا لانه لا يخرج في قضاء ما دون الشهر واحترز بغير المستند عن المستوعب
لشهر والمراد بالاستيعاب ان لا يفيق مقدار ما يمكن ان شاء الصوم
فيه لانه اذا كان كذلك يكون مستوعبا حكما فلا يلزم قضاؤه كالمستوعب
حقيقة واليه اشار بقوله ولا يلزم قضاؤه بافاقة ليلا او نهارا بعد
فوات وقت النية في الصحيح وعليه الفتوى كما في النهر عن الدراية وظاهر
البحر يقتضي ترجيح لزوم القضاء حيث قال ودخل تحت غير الممتد ما اذا
افاق اخر يوم في رمضان سواء كان قبل الزوال بعده فانه يلزم له
قضاء

قضاء وجميع الشهر خلا لما في الغاية من ان افاق بعد الزوال آخر
يوم من رمضان لا يلزمه شيء وصح في النهاية والظهرية الى آخره **فصل**
يجب الامساك بقية اليوم وقيل يستحب على من قصد صومه ولو بعد
ثم زال وعلى حائض ونفسا ظهر تا بعد طلوع الفجر وعلى صبي بلغ وكافر مسلم
بعد مفق بعض اليوم **وعليه القضاء** الا لاخير من بخلاف القلوة حيث
يجب قضاؤها اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت لان سبب وجوب القلوة ٢
الجزء الذي يتصل به الاداء وقد وجدت الاهلية عند ذلك الجزء اما الصوم
فسبب الوجوب فيه الجزء الاول وقد تقدمت الاهلية عنده شيخنا عن غاية
البيان وحيث كان السبب هو الجزء الاول يكون تقدير الآية من شهد منك
بعض الشهر فليصم الشهر كله لان المضمير يرجع الى المذكور دون المضمير كذا قال
الشيخ اكل الدين يعني ان سفعول فليصم ضمير محذوف والتقدير فليصم
وذلك المضمير راجع الى الشهر لقربه ولكونه مذكورا لا الى البعض المقدر
بعده ولكونه غير مذكور فرفع افندي **فصل فيما يخص للصائم وما لا يكون**
وما يستحب له للصائم ذوق شيء ومضغه لما فيه من تفريق الصوم للاد
فساد قال في العناية لان الجاذية قرية فلا بد من ان تجذب منه شيئا الى
الباطن قيل هذا في الفرض اما النفل فلا يكون لانه يباح الفطر فيه بالعذر انفا
وبلا عذر في رواية الحسن وتطرفه ابن الكمال بانه لا دلالة في اذكار على
عدم كراهة تعريض الصوم للفساد لان الفطر بعد او بغيره ينبغي بالقضاء
ولا جابر التعريض وتعقبه في النهر بان منع الدلالة مطلقا فيه نظر لان

الفطر حيث جاز بلا عذر على رواية الحسن فلا وجه لكراهة الزوق اذ غاية
 ما يقضى اليه افساد ونقصه جائز فما اخصى اليه اولى نعم الاسكال على ظاهر
 للذهب مح مجتهد **بلا عذر** متعلق بكل من الرزق والمضغ خلافا لظاهر
 كلام ملا مسكين والزيلعي **مضغ العلك** لما روي عنه انه يتهتم بالفطار واعلم ان
 العلامة ملا مسكين قيد الكراهة بالقائم مقتضاه عدمها في غير لكن
 في النهر عن البحر يستحب للرجال تركه الا من عذر كجرح في فيه وفيه عن الدراية بكون
 للرجال الا في الخلوة بعذر قال في الفتح وهو لا دلي لان الدليل وهو التشبه بالنساء
 يقتضيها خاليا عن المعارض ^{اما} النساء فيستحب فعله لهن لانهن سواهن انتهى واقر
 يمكن حمل الكراهة في كلام الدراية على التبريزية فليتم حينئذ مع ما في البحر عن
 في الاسلام من انه يستحب تركه الا من عذر ثم قالوا هل اذا كان العلك ملتما
 اما مضنوعا فاما اذا لم يكن ملتما فمضغه حتى صار ملتما يفسد ملا مسكين
 والقبلة والباشرة ان لو يامن فيها على نفسه الانزال او الجماع في ظاهر الرواية وجميع
 الرقيق في الفقه قصد **استلاده** وما من انه يضعفه كالغصه والحجامة وقوله
 لا يكره للصائم القبلة والمباشرة **مع الاسن** تفريح يفهم ما سبق ودهن
 الشارب لانه لا ينافي الصوم بخلاف الدخام حيث يحرم فيه الدهن لما فيه من
 ازالة الشعث ولا يعل عمل الخطاب وقد جاز السنة بمنعه في الدخام زيلعي
 والكحل بضم الكاف يدل عليه ما بعده من قوله مطلقا سواء وجد طعمه
 في حلقه او لا والحجامة اي لا يكره له الحجامة التي لا تضعفه عن الصوم كعدم
 كراهة الفصادة بالشرط المذكور وهذا ايضا تصحح يفهم ما سبق وليس
 المراد

٢٨١
 المراد مطلق الضعف بل المحج للفساد **والسؤال آخر الفطر**
بل هو سنة كارهه ولو كان **رطبا او صابونا** بالاء وقال مالك يكره الطيب
 وقال الشافعي يكره بالعشي وقال ابو يوسف يكره المبلول ولا يكره **المضغ**
 اي لا يكره له المضغ **والسنة شاق ولولغير وضوء** **لا الاغتسال** **اللفظ** **بشئ** **بشئ**
للتبر **وعلى المنة** به وهو قول ابو يوسف وعندنا حنفية يكره لما فيه من اطلاق الضعف
 في اقامة العباد **ويستحب السجود واخيه** **وتجرب الفطر** **في يومه**
فروغ لا يجوز ان يعالج عملا يصل به الى الضعف فان اجهد نفسه في العمل حتى
 فافطره كفارته قولان درمن القضية وفيها شبهة الدرر عن النبي **ما يقضي**
 بجمع وجوب الكفارة وفي الدرر عن البرزخ لوصاه عجز عن القيام ماء
 ومما قاعد اجماعا بين العاديين **فصل في العوارض** **لذا** كان افلا الصوم
 بغير عذر يوجب اثما بعد ذلك لا يوجب احثيج الا بيان الاعذار للسقطه له
 بدائع وهو ثمانية نظرها العلامة المقدس في بيت واحد فقال **سقطه**
 واكره وحمل وسفر وضع وجوع وعطش وكبر يمكن يرد عليه ما ذكره في البدائع
 ان السفر من الثمانية مع انه لا يسقط الفطر انما يسقط عدم الشروع في الصوم ولو كان
 السفر يسقط الفطر لما كان مع مقيما ثم يرد على الفطر ان لا يجوز في الاول ان
 يرد بالعوارض ما يسقط عدم الصوم ليطرد في الكل **من خاف زيادة المرض او بطو البصر**
الفطر **وكان** **الاو** **احذف** **لفظ** **زيادة** **ليكون** **الكراهة** **شاملا** **للمصالح** **اذ خاف المرض**
 الا فوق بيته وبينه المرض اذ خاف زيادة او امتداد بربه زيلعي فان قلت ما ذكره
 الزيلعي من ان الصحيح الذي يحسنه المرض كالمريض يشك كل بما ذكره ملا مسكين
 من ان الصحيح اذ خاف المرض لا يفطر قلت اجيب بما شهد به البحر وجري

عليه المؤلف في خاشية الدرر بانه لا تتلف بينهما لان الخشية في كلام الرباعي
 بمعنى غلبة الظن بخلاف مجرد الخوف لكن حقق شيخنا الخالف بينهما
 واستبعد ما ذكره من التوفيق لان مجرد الخوف لا يوجب الفطر لا للمريض ولما
 لا حاج في تعيين ان يراد بالخوف في كلامه ملاسكين غلبة الظن
 لا مجردة والحافان خوف في المرض بمعنى غلبة الظن لا يوجب الفطر عما ذكره ولو
 ملاسكين تبعاً للذخيرة وجري عليه في الدرر وهو خلاف ما جرى عليه
 الرباعي ثم اريدت خط السيد الحموي بعد ان نقل التوفيق عن المحقق قال وفي
 تمامه وخاملاً وموضع خافت على نفسها او ولد لها نسبا كان او رضاعاً فلا فرق بين
 والظاهر كيف الدرر خلافه لما ذكره ملاسكين حيث قال ولا يلزم من الموضع الظاهر
 الى وهما حكم الحامل والموضع حكم اللحي والفرق ان انهما الوما قبل زوال الخوف
 لا قضاء عليهما ولو زال خوفهما اياما لم يمتد القضا بقدره الظاهر بعد
 ويدل عليه قوله في ابدان من شرط القضا القدرة عليه فهو بحثا وبه صح
 البرجندي والخوف المعتبر ما كان مستندا لغلبة الظن بمجرته او ان
 طبيب علم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة شرط ويجزم الرباعي وفي القضا
 باحباب طبيب حاق عدل وجوب على التقييد بالاسلام في الظاهر حيث
 قال وهو سني محمول على المسلم دون الكافر كما لم يشر في الصلوة
 فوعده كافر بالماء لا يقطع لعل عرضا فضا الصلوة عليه فكذا الصوم وفي
 ايماء الى انه يجوز ان يستطب بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة بغير
 فوج لا يجوز للخيار ان يخين خيرا بوصول الى ضعف ميسر الفطر بل خيرا

نصف النهار فان قال لا يكفي كذب بافطار ايام الشانهر القنية
 افطر في يوم نوبة الحامي افطر على ارضه اذ يوم حيفها فليحرم وله تخفص الاصح عدم الكفا
 فيه ما ذكره الشانج وهو محمول على ما اذا وجد منها الامتاع نية الصوم
 ثم افطر بعد ذلك لان ذلك لا تعب به بالفطر وهو يستدعي بقى وجود الصوم حتى
 لوله يمكن كذلك تجب الكفارة اتفاقا ولو حصل عطش شديد وجب مفطره **ما ذكره**
 ائمه لا ينهيه **الهلال** **والفطر** اطلق السقوفان في الشانج ولو لم يصح به ولو لم
 كان السفر الى كل موضع اقيم مقامها خلا في المرض لا في خوف تارة ويذكر اخرى فله
 يوجب كونه بان لا يندفع خوف المرض في بلد ولما بالمشا هو الذي اصبح في بلد ما اذا اصبح
 بغير اعانته في الاصل الا فطر في ذلك اليوم ملاسكين في الفطر لا كفارة عليه ولو كان
 في بلد فتذكر شيئا قدسية في منزله فدخل منزله فافطر ثم خرج فانه يكفر كما في ذلك
 المؤلف عن البرجندي في تقييد بقوله خرج ليعلم الكفارة على خوفه في الاول فان
 قلت يستدل على ما نقل السيد الحموي عن البرجندي من غير المتفرقات الظاهرة ان
 المتسا ان يفطر يوم الخروج ولا يفطر يوم الدخول اه واقول لا اشكال في قوله
 في ان يفطر يوم الخروج يحمل على ما اذا لم يصح صائما بان له يوجد منه اليوم
 فله في ذلك مطلق ومعلوم احب ان لم يفطر وله ان يتركه رفقة ففطر به ولا مشقة
 في الفقه فان كانوا مشركين او فطرين فالافضل فطره ووفقا **للحج** او هذا الوجه
 كذا في الحديث على ان من كان في حال كسر البنين والهاذا استدلاله عليه في النهي عما حصل
 ان التعليل يختلف باختلاف الاشخاص في الشانج وعدمه **ولجب الايام** **مكت**
 قبل زوال عذره بمرض وكفر وخوف وقضا وقدره او ايقاضه بقدر الامنة والصحة وينبغي

الدعوة لا يتأذى بتركه الا فطره لا يتركه الا كان عقوبة بالاولدين الى اي فاد يفسر
 الى العصور لا بعدة كما في النهر **وعلى القضاة** الا فوق فيه بين ان يكون الفطر لعذر او لا
 وسوا فند قصدا او لا وفي الفقه من ان لا خلا في ذالك كمنذله عليه في النجاة
 بوجهه انما يتطوعا وجب القضاة اجماعا وليس من وهذا انما قد اقلوا فلو غافوا
 فلو فلا فضا له الوضعية عن ان القضاة يضيها طاكاة في الموضع عليه فند
 در عن التجنيس والمجتمعي **الا ان** يتطوعا بالموحة **يوم** العبد بين وارا
 التثريب فلا يند قفا وها باف **انها** ظاهر **رواية** عن ابي حنيفة لان موها
 ما ينفقه لانه ينفق الشروع ارتكب المنهية لا عرض عن منة الله واما
 بقطع عن ان يتطوعا عليه القضا لان الشروع بمنزلة كالتذرع الشروع في الفلوة
 في الاوامر المكروهة في الفقه ان القضا بالشروع يستلزم جوع الامام وهو
 لا ينفق شريع يكون تركها لله فانه يقطع بخلاف النذر حيث لم يصر توكي
 لله بحد النذر لانه الشروع طاعة الله عز وجل وانما العزم بالفعل وبخلاف الشروع
 في الصلوة في الاوامر المكروهة حيث لم يصر توكي بحد الشروع ولهذا لا يجب ان
 خلف لا يصح ما لا يجد زيلعي **باب** يند في الفقه من منة الصلوة والصلوة وغيرها
 عا وجب الله تعالى له فروع ولهذا يشترط لصحة ان يكون من جنس واجب وان لا يكون
 واجبا بايجاب ثلثا كالتذرع **باب** في النذر **باب** في النذر **باب** في النذر
 بالاثان يكون من جنس واجب باحد من حرك ارتكابه لو من كسوف يوم النحر وال
 يكون من جنس واجب باحد من حرك ارتكابه لو من كسوف يوم النحر وال
 النذرة ولا عيادة الا بغيره **باب** في النذر **باب** في النذر **باب** في النذر

مقفوة

مقفوة لكن لا يصح النذر بكونه وجبا ولا اياها النذر بكونه الخلة لانها وجبة
 ولا يتكفل في الميت فلو نذر تكفيل ميت لم يكره لانه ليس بمتفق عليه بكون
 اهل عدم الذمة في التكفيل بان فرض عا الكفاية وهو لو وجب كان اولى والا
 الفقه لانها الملقاة لا العينة **باب** في النذر **باب** في النذر **باب** في النذر
 بخلاف النذر باطلا حيث لا ينفق التكفيل الا بالنية فلو فعل العزم بغير النية فلو
 قوة التكفيل بغير ذموم النذر فلو فعله بغير النية فلو فعله بغير النية فلو
 النذر في النذر العمية بغيره **باب** في النذر **باب** في النذر **باب** في النذر
 الا بالنية عا المفتحة به وجهه ان يجب الكفيل قيدا لا انعقا او للكفاية بقوله ان
 اليه هو ظاهر في عدم التكفيل عند عدم النية مع ان النذر بصوم يوم النذر بغير
 قلت ليس بالنذر العمية مطلقا بل بالخصوص ما كان النذر من المنهية والتميز
 هذه الامثلة تمثيلية المعصية بالذنا وتربطها في الاشكال والاحتمال ان النذر
 بالظن في يوم النذر واليوم كايام التثريب انما ينفق الكفاية بالنية المقيدة بخلاف
 النذر بخلاف النذر فانه ينفق الكفاية مطلقا ولو بدون النية **باب** في النذر
التكفيل كما لو نذر الخ كالتثيب لان من جنسها وجبا اياها كالتثيب لان من جنسها
 في حقهم الواحد ويجب عليهم قدر من جنسها على النية ولما لا اعتكافا في العقد الا
 في الصلوة فرض وعلية ولما لا اعتكافا في من جنسها وجبا الكفاية ومنهم
 من جعل جنس الوجبة في الاعتكاف الوقوف بعرفة واداه النذر لزم الوفاية و
 قضاة اوجبوا علوية النذر بغير قصد لان النذر كالتثيب لا يجب عليه القضاة
 در **باب** في النذر **باب** في النذر **باب** في النذر **باب** في النذر

ن

فا

او معلقا بشرط يد كونه كقولنا ان رزق الله غلاما فحيا اطعام **شتره كمين**
الشرط الزم الوفاء به واما اذا علق النذر بما لا يرتكبه كقولنا كذا اذا فعل كذا
 ووجد الشرط يتخير بين الوفاء بالنذر وبين كفارة اليمين على الصحيح **وصح** نذر
 موا يوم العيد وانما التشريق في المذبح **ويجب** فطرها وقضاؤها وان حاد اجزاء
 المذبح الحاملة بالاعراض عن ضيق الله تعالى علم انه لا فرق في الحكم المذكور في ظاهر
 التولية بين ان يصرح بذكر المنطق عنه بان قال نذر صوم الخا ولا كان قال صوما
 عد فوفق يوم النحر وانما وجب الفطر تحاميل من المعصية فهو ثم يقضي لمقاطا
 للواجب من ذمته وانما اخرج عن العهدة لانه اذا ادها كالتوبة ناقضا لكان النذر
 زيلج وفي قوله وانما اخرج عن العهدة الى اشتغالها بانه لو نذر صوم يوم الاضحية ففطر
 ونفى يوم الفطر صح كما انما اهدى وبانه لو ما فيها من واجب اخر كالقضا والكفا
 ليصح لان في الزم كامل ادها ناقة ما كانت المضرة **تتمت** **والغيبة** تعيين الزمان **والله**
والله والفقير ولو نذر الصدقة يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم عافاة في الفطر
تمت مريمي قال الله تعالى ان يوم شهادا فانت قبل ان يصح لك شئ عليه وانما جمع يومها
 ولم يحمله لزم الوجبة بجميعها على الصحيح كما لا يخفى اذا نذر في وقت قبل عام
 فانه يلزم الوجبة بالجميع بالاجماع فحكمه القضا فان سببه اولية العدة فتوبة
 وخروج من المنطق على ما سبق من قوله والغيبة تعيين الزمان الى ما قال **فبحرته**
 جب عن نذر صوم شعبا وحرته صاوة ركعتين بمصر راد الله ما بمكة والصدق بدم
 عن درهمين او للصدق المندور والوفاء الذي الفقير بغير طهره وانما علو الله
 بشرط لا يجوز ما فعله قبل وجود شرط **باب الاعتكاف** هو لغة افقال من عكف

اللازم

اللازم اي اقبل على الشئ واقامه من غير طلب ومدة العكاف ومن يعكفون
 على اقسامهم اهل البيت والصدقة الحسب والمنع ان ياتوا من العكاف
 وتنه والهدى يعكفون فانهم وهو من الشوارع القديمة فلو تعلقان ظهره على الطائفة
 والاعتكافين وقرا هو لكانت بيته في مسجد تلقاه في الحجة للصلاة **فلا يصح**
 الاعتكاف في الصلاة **والاعتكاف** وهذا من ذهب الامام يدل عليه قوله في النهر من تحت
 مسجد بل ختموه من مسجد اديت في الخمس **والاعتكاف** في مسجد بينها **كقول**
صحة **المعلوق** فيه وانما لم يرد مسجد لا يجوز الاعتكاف فيه ولا يخرج من بيته اذا
 اعتكفت فيه ذباة فلو خرجت لغو عن غيرة وهذا الوجوب بالنذر امانة النفس
 فلا يفسد بالبرئته والملازمة في الذنوب وانما يمكن فيه مسجد الا انما لا تتخذوا
 من بيته لعدله لانه لا يدل عليه قوله وليس لها ان يعكف في موضع ملة تها
 لم ارحكم اعتكاف الا لخصه المشكل في بيته فينبغي ان لا يصح لاحمال كونه نذر
 ان قوله ولولا اعتكاف في مسجد الجواز والاولا افضل مسجد حيمه الدعا
 من المسجد الاعظم فيفسد ان اعتكاف في المسجد الحجج او في مسجد حيمه لا يكون لكن
 في النهر من تخافه انما ان اعتكاف في المسجد يكون قال فاعلم ان البيت امان مسجد
 افضل من المسجد الاعظم من اجل كونه في النهر وفي النهاية انها كونه تسببه
 وينبغي عاقبة ما مر حوايه من ان لا يخرج من الخروج في العلوق كذا ان لا
 يتروك في متعص من الاعتكاف في المسجد **والاعتكاف** لانه انما هو شرط المندور
 ومنه كفاية مؤكدة في العدة الاخيرين وقضاؤه **فما** هو او القوم شرط النذر
 فقط لان النذر لا يصح الا اذا كان حجة واجب لله لا بوجوب الكفاية من

نحو

عتقا كالقعود في الزمان هذا زيلج حتى او قال الله على ان اعتكف شهر بغير صوم عليه
 ويصوم بحره المدة ان يكون الصوم مقصودا اعتكافا من ابتداء فاذن في يوم الطور
 ثم قال في بعض النسخ على اعتكاف هذا اليوم لا اعتكافا عليه لان الاعتكاف لا يصح
 الا بالصوم واذ وجب الاعتكاف وجب الصوم والصوم من اول النهار الفقه تطوعا
 جامع ولجبا وهذا في قول في حصة وقال يوسف ان نذر قبل الزوال عليه
 ان يعتكف ويصومه فان لم يفعل وعليه القضاء قال ابن الشحنة وهو من غيرهم
 رجحا قول يوسف والظاهر حقا قول الامام والقول كذا في كلية الدرر للمؤلف **وقوله**
مدة بغيره ولو كان اعتكافا لكان به ولا يخرج الا الحجة شرعية كالجمعة او طبعية كالجمعة
والفائض او ضرورة كانهما المسجد وخرج طاهرها وتفرقاه وخرج عاتق او
غيره من الحائرين في دل استجد من **اعلم** ان ذكره المنصف من عدم في الاعتكاف
 بالخروج لاجل انهدام المسجد والجلد من الاعتكاف في غيرها هو من غير الحائرين وما
 فيفند لان العذر في هذه المسئلة لا يغلب وقوم من بالف في النجاة والظفر
 في جمع هذه المسئلة ما لا يؤثر في ذكر الزيلج عدم الفداء في بعضها ولهذا استخرج
 عليه في الخبرين فوق بين هذه المسئلة حيث جعل بعضها فسادا والبعض لا تبعا
 لطلب البدع مما لا ينبغي ان يرد منه يعلم انه لو حكم بالقول بالفداء في الكفر المحرم
 في الكفر لكان له وجه ولا شبهة ان القول بالفداء في الكفر يخرج جماعه والامام اعلم
 في الخاتمة والظهور وكافة العالم هو المنة الماشية عليه في الكفر حيث اقتصر
 في الاستثناء على خروج الحاجة شرعية او طبيعية وتعد الله بالفداء في جميعها
 هي من شل العذر والاحكام ان مطلق العذر انما يوجب سقوط الاثم فقط **اما**

يغلب

الف

الف كسوط بما يغلب وقوم كالخروج لاجل الجمعة او لا يوم الغلط **فان**
بلا عذر فسد الوجب ونقصه وقوله **اعلم** ان ذكره بالخروج بغير جمعة او يوم طاهر
 مفيد بما اذا لم يشترط وقت النذر في خروج لغيره او صلاة او صلاة او حضور
 مسجد لمجلس علم دره فقيدا ايضا بما اذا خرج لغيره ما ذكره تحت قوله
 بكن كماله جازكا والخروج لحجة الا ان كانت شاذة ذهب لغيره المدين او صلاة النجاة
 بخلافه اذا خرج لحجة الا ان كانت او كثر بعد ذلك فانه يستقيم اعتكافا عند لا حصة
 فلو كثر وعنده الاستقصاء ما يمكن كثر في خروج بغيره البدعي في ابقا في الدين
 بالعذر في قوله فان خرج عتبا بدع فسد مطلق العذر لا خصوص الخروج لاجل
 شرعية او طبيعية عند الامام خلافا للمماثلة يعلمه على المنصف من الموازنة
 لا في قوله او جهة ضرورة كانهما المسجد الى يوههم عن الف حجة عند الامام **ما**
 سوى عليه الله من متابعه في الزيلج حيث قال ولو انهدم المسجد الذي هو فيه
 فاستقل المسمى لم يخرج من اعتكافه المفروض لانه لا يبق مسجد بعد ذلك
 ففان شرط كذا لو تفوق اهله لعدم الصلوة للخصم ولو خرج فلهها او فلهما
 او الدين الحائرين لا يفند اعتكافا او كان المنة معتكفة في المسجد فطاعة
 لها التي ترجع اليه يستها وتبني على اعتكافها انتهم وقد عرفت ان القول بعدم
 هذه المسئلة غير كسب لخصه الكفر فكان فيه خلافا لحد القول بالاحكام
 العقلية من كسب وقوم من خلافا من ذهب الحائرين بمذهب الامام حيث قيد مطلق
 قول المنصف ولا يخرج الا الحجة شرعية او طبيعية بقوله ولا يخرج المعتكف
 الصالح من الاعتكاف المسجد وكان كسب ابقا كلام المنصف على اطلاقه

فوت

ولولا انه صرح بعدم الف شاحبة قال وقوله ان خرج فيه نش الان لو خرجت الشاكرها
 او خرج بعد الموضع والنش او انهم دام المسجد لا يسجد اخر لا يفد لقلنا ان فيه
 بهذا القيد انما هو بالنسبة لفظ الان في قوله ان هذا مظهر ان ما ذكره المص
 في حلية الدار وتبع بعضه حيث قيد الف بالخرج لصلوة الجنازة بما اذا
 لم يخرج عليه فيما عدا ما في الجوز في عدم الف في قوله ان يخرج عليه الشهادة
 غير مخرج لما علمت من كونه لهم كفاية في حاله ان مطلق العذر انما يوجب سقوط
 الاثر فقط من هذا المظهر ما ذكره العلامة الشافعي حيث قال وقوله انما في
 كلامه القول بالاضطرار في هذه المقام فلا بد من تحريك حصة التوفيق بين كلامهم
والاعتكاف كونه وقوله عقده البيع لما يخرج من البيت او عياله اذ ليس في هذه
 التي جاء بها في المسجد حتى لو خرج لاجلها لم اعتكافا قيد بالاعتكاف لان مبايعه
 غيره في كونه هذه للغير وكذا قوله في الاثر في قوله ان قال ابن الكمال لا يكره الاكل
 والنوم في مطلقا وخو في المجتبى **وكونه احضار البيع** في المسجد لان المسجد محرم عن
 حقوق العباد وفيه غلبه بها ودال التحليل على ان البيع لولد في شغل البقعة كذا هم
 ودناير او كما لا يكون احضارا فاذا اطلعت ان احضار الطعام الذي يشترط له
 مكرهه وينبغي عدمها في وجوبه في النهي بان يقتض التحليل الاول الكراهة
 وان كثر في غل وقوله واذا اطلعت الى ظاهره ان كلامه متناول لغير ما يالك
 بناء على ما هو من اطلاق قوله عقده البيع وقد علمت انه مقيد بما جاء في
 هذه الحادثة بكونه احضار السعة في النهي بغيره واقول للمؤمن حقوق العباد
 خصوص ما يستحق لاطلاقا بدليل ما تقدم **المسجد من البرجدين** ان احضر

الثن

الش والمبيع الذي لا يشغل المسجد جاز ان يقع **واكان النجاسة** لانه منقطع الله
 فلا ينبغي الا شغلها باحوال الدنيا **والصحة ان اعتكاف قربة** كقول المحقق لان
 منعه عن روي عن علي بن ابي طالب قال لا يتم بعد اصداء ولا يصح يوم الاليل وهو
 من اهل الكشاف في قوله فان لم يتجبد به لم يكن له جزي من صحت نجاسته وانما
 عن قول الجليلي رحمه الله امر انكم فنعلم او كنت فسله درون نقل السيد المحم
 عن البرجدي ان الامام مثل من صوم الصمت في الهوان يوم ولا يتكلم احد اياه
 يسوق صوم الصمت قربة في شريعتنا فانه ينع عنه وقيل هو ان يذبح ان لا يكلم احدا
 وقيل ان لا يتكلم من غير **حر الوطى** فان قلت المعتكف في المسجد لا ينهي اليه
 الوطى قلت تأويله يخرج من الحرم لاننا افقدنا الذي يحرم عليه الوطى لان
 المعتكف لا يزول عنه بذلك الخرج ويجعل ان تكون اذ وجب اعتكافه في بيته لا الا
 فيمكن له طيرة في غير المسجد ويجعل اعتكافه في حرم البرجدي في خروج
 التاويلا كانوا يخرجون ويقفون صحتهم في الحيا ثم يقفون في جوفهم الى
 معتكفهم فقول قولنا ولا يتكلمون ومنهم من كفون في المسجد عتبة فقط
 ما عدا بقا حرمه الوطى في المسجد لا تحض المعتكف ومنه يعلم ان الجار
 والمجوس في الآية الشريفة متعلق بكلمة الفاعل لا بالفاعل فان قلت لا يتعلق
 بالفعل في المباعدة ونهونه لان حرمه على المعتكف كذا قلت لانه لا يستقامنه
 حينئذ حرم الوطى اذ الوطى المعتكف خلف المسجد واذا علق بكلمة الفاعل هو
 عاكفون علم من ذلك وايضا حرمه على المعتكف في بالوطى فان قيل هذا جعل في
 مفدة من غير ان الاظهار في قوله ولا يتكلمون اجيب بان الجار وهو

ان الشهر لم يعد مفقودا من شتمل على الايام والليالي فلا يحتمل ان يكون يوم
 شهرين بالتمام او يكون الا ليالي في نفي بالنهاية واعلم ان ما ذكره الشيخ احيى
 فادركه بين المعين وغيره من طلبة العلم في هذه المدة بالمعنى وتبع السيد الجوى والظاهر
 انه قد اتفقوا وهذا لا يترك في البحر والفتوى ما ذكره الشيخ من التعليق بان نفي
 الحقيقة تبع فيه طلب الدلالة واعتراض بالاعتراض في الحقيقة بدون قربة او بنية
 واجب بانه يحتمل انه اخذ ما ذكره البعض من ان اليوم ثلثين بيانا في النهار
 ومطلق الوقت واحد معنى الشئ يحتاج الى دالة لتعيين الدلالة للنفس الدلالة على
 وعلم تقدير ان يكون محاراة عليه الاكثرون وهو ان محاراة في مطلق الوقت فجوابه ان كل ايام
 على سبيل الجمع صار في من الحقيقة فحتاج الى التنية دفعا للصارف عن الحقيقة لا
 للدلالة عليها اعتنا ولو نفي اليقين في نذره اعتكافا للتياح نية لا شئ عليه
 لعدم محليتها للصواب نفي عن الكفاية **والاعتكاف مشهور بالكتاب والسنة** الا انه سنة
 كفاية كما في شئ موجب الركن بطلان بالاجماع عاين من لا بعض اهل بدو اذا انبه
 بعض منهم في العشر من ركنه وكذا في ملة كسب صريح في انه لا يتاخر في كون سنة
 مؤكدة وكونه على الكفاية ومنهم من قال انه مكتوب كالقدري وفي الهداية الصالح
 انه سنة مؤكدة للمواظبة عليه في العشر الاخيرين من ركنه دليل التنية واما اعتكاف العشر
 الاو فلقد ورد انه عليه السلام اعتكف فلما فرغ اياه جبريل فقال ان الذي يطلب
 امامه يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الاخيرين من ركنه فممنهم من قال انها
 في ليلة احدى عشر من ركنه من قال في عشر وعشرين وعشرين في الله وورد في النعم العشرة
 قال السهوية العشر الاخير في كل ركن وعن ابي حنيفة انها في ركنه فلا

ان ليلة

اي ليلة في وفي الشهادة عنها انها تدور في السنة في ركنه وغيره **وهو**
 الاعمال اذا كان عن اخلاص من تحسن ان في نفي القليل من ركنه او في نفي
 الملة ولا ركنه عبادته وبينة والتحصين بحصنة وقال اعطاني من ركنه
 مشايخ الامام الاعظم رحمه الله ونفوا بكونه من الاعتكاف مشايخ ركنه او بكونه
 ويقف على الاعتكاف بالاعتكاف لا يقدر على فضاها عاده **الاعتكاف** في ركنه
في نفي ركنه كما ذكر في ركنه في السنة انما هو كالمصروف في ركنه والانبيا لا يجزى
 الركنة لانهم لا يملكون له مع الاعتراف انما كانوا يشهدون في ايديهم من ركنه لئلا يبدلوا
 في اوان يملكونه في غير محله ولان الركنة انما هي طهارة لئلا يبدلوا والانبيا
 يرون من النفس لعصمتهم وهي تليق بالان في غير ركنه ولا يبدلوا في ركنه
 النقص عن الملة من ركنه **والاعتكاف مشهور بالكتاب والسنة** الا انه سنة
 اثناء المحول فيضه ويركني بهام حول الايام والاعتكاف مشهور بالكتاب والسنة
 لستين في وهذا عند عدم المنع امارا وحده المنع فلا قال في المحيط والاقسام الثمانية
 والبقرة الغنم المزكاة الا ما عده من النقصان من حيث هو حنيف لان في الضم تحقيق التنية في
 الصفة والشئ النجاسة الركنة من ركنه على ما لا واحد في حال واحد في هو واحد والله
 نفق على السنة لا شئ في الحدة وعندهما نفي ركنه في ثلثين طعنا ادى عشرة او ثلثين
 ارض معقورة او ثلثين عبادا في صفة خطره كما في حلية الدار للمؤلفين في النقصان و
 ان الضم في التقدين في ركنه النجاسة بالقيمة ولو ادى ركنه ثلثين او ثلثين او ثلثين
 او النقصان في الايام من السواء في شرط الضم المستفاد من ذلك ولو كان له انقصا
 وبن في المستفاد فانها تضاف اجماعا لانه لا يلزم الاداء من المستفاد عند الامام ماله

مطله كتاب الزكاة

فمنها عن

الركا من اربابها ويصدق دفعه فونته فوام عن الزكات قبل دفع الوكيل يصح
اي صح ما فوه بحيث انه اذا وجد الدفع الى الموصوف اجزاء دل على ذلك قوله في
ولو اعطاه درهم ينصرف بها تطوعا فلم يصدق به حتى تنوي الا ان كان تكون زكاة
تصدق بها اجزاء انتفع وادخل ليس على الله في الحق ان يصار الى انه لا يخرج عن العهد مع
ما وجب بل لا بد له من دفعه الفقير يعني ان يقال مكين من عدم لصحة فيما اذا كان الدفع
اليه غنيا او هاشميا او كافرا او اباه او ابنه في الاشتكاه بعضهم ما قبله من ان للوكيل
دفع الزكات لولده كبير كان او صغير الخ فلهذا لا اشكال لان ما سبق من جواز
الدفع لولده مفروض في مالوكا الولد موصوف بان كان فقير كما سبق التقييد
به فلا يشترط ما ذكرناه من عدم الصحة فيما اذا كان الدفع الى ابنه او ابنته او الى من
بدل التقييد في جانبه بغير الموصوف في الفرقه واضع واعلم ان عدم كونه موصوف
بما ذكرتم يكن فقيرا وهذا بالنسبة لابن الوكيل واما بالنسبة لابن المولى فلا فرق في
عدم جواز الدفع اليه الغني والفقير ومن هنا ظهر الفرق بينهما في وجهين
وركان الدين **علاقه** فانه قوي ووطر وضعيف فالقوي وهو ذيل القرض مال
التجارة اذا قبضه وكما عاينوه ولو غلبوا او غلبوا عليه بنيت زكاة لا انضج في
وجوه الاداء ان يوتى اربعين درهما درهم وكذا في ما زاد بحسابه وقوله الص
في ثم اوجع عليه بنيت الخ تبع في العين وفي النهر عن الخانية والتخف **صحيح**
احمد وجهه كما في الزايج ان كل مدينه قد لا تقبل ولا كل ما في يده **والقسط**
وهو ليس التجار كمن يشاء البذل وعبد الخدمه ودار السكنى لا تجب الزكاة
بالم يقبض نصا او يعتبر بالمضي من الحق في الصبي اي بحسب ابتداء الحق وقت

في هذه الشئ والضعيف وهو يدعى باليس كالمر والوصية وبدل الخلق لا يجب
 الكرامة ما يقضى بها ويجوز عليه العمل بعد القبض ولو رتب الدين الدينون
 بعد الخول فلا زكاة سواء كان الدين قويا ولا تخلف وقيد في المحيط بالمر
 المالك فهو مستهلك بحر قال في الشئ وهذا ظاهر في انه تقيد لا طلاق وهو
 غير صحيح في الضعيف تنوير وترجم اي التقيد بالعسر كج بالنسبة للدين القوي
 ولتوسط وفي الدين الضعيف الزكاة عيار الدين اذا ابراه المدين مؤثرا
 قبض بالانظار لا تجزئة الدين المأخوذ وهو كابق ومفقد ومعتق مطلقا
 وان كان الغاصب مقرا حموي عن الثانية ولا شرط خليف القاض خلافه قال
 في المحرر الخلية من انه مقيد بما اذا خلف القاض وحلف والعج من حطب الحديث
 او كذا شرط خليف القاض مع طلع به هو من تصحيح يروي عن محمد انه زكاة عليه
 وان كان له دين لا اذا كان الصحيح عدم وجوب الزكاة وجود البينة في الامور الثلاثة
 اذا لم يكن بينة سواء حلف القاض ام لا **والله اعلم** بشئون خلقه
 درهم من الدرهم الى كثر عشر منها وزنت سبع مثاقيل والاربع مثاقيل وبلغ خمس اثنا عشر
 ولا يجب في اذن الخمس وقال ابو يوسف ومحمد والشافعية في المذهب لو ردها وطلب
 على الغش وكما الخالص فخله ما غلبت فيه فانه كالقوي يعتبر ان تبلغ قيمته
 ولا بد من نية النية فيه كما في غير الفروض الا اذا كان يخلص منه تبلغ ثلثه لا يعبر
 في عين القضا القيمة ولان النية تجزئة ولا تقبل كاجبر والامم تركت الا اذا اوصى من الثلث
 ويجوز الحيلة لا سقاة الزكاة عند اليكف وكرها حدة **باب المصرف** هو الفقير والمساكين
 وهو اي المسكين لو احوال من الفقير فالمساكين يسد لانه لا يجد شيئا والفقير الذي

لا يجد قدرا

لا يجد قدرا ينفق له حال كذا عند ابو يوسف انما صنف واحد للمساكين والفقير
 يظهر فاذا اوصى بثلث ماله لفقير والفقير والمساكين كان لزيد الثلث عند ابي
 حنيفة وعند ابي يوسف لزيد النصف ولهما النصف فالصحيح ان كل واحد منهما
 حصة على حدة وقول بعضهم هما بمنزلة واحد في الزكاة بلا خلاف بليل يجوز
 صنفها ل واحد وخلافه انما هو في الوصية غير سديد بل لا خلاف انما اجبت
 مختلفان فيهما وانما جاز الدفع في الزكاة ل واحد لان القوم يدفع العجبة وهو
 طارئة بخلاف الوصية لانها المأمور ل لا يبدل جواز صنفها للفقير والغني
 وقد يكون الموصي اعرض لا يوفق عليها ولهذا الواجب بثلث ماله لا مالا
 السبعة فصرها الواجب لو اجد لا يجوز وفيه يجوز من المحيط والبدعي
 يعني مكلف من ان الفقير هو الذي لا يملك الا في السوء المكسب ويجوز
 الدفع اليه ولو كان صحيحا كتب كذا العيا كن في العراج لا يطيب الاخذ لانه
 لا يلزم من جواز الدفع جواز الاخذ كظن الغني فقير النسخ وهو غير صحيح لان
 المصنف به انه يجوز اخذ ماله من اقرض النسخ كما يجوز دفعه مانع الا اذا كان
 له سد من عيشه في الاصل في المصارف بقا انما انفق في الفقر **باب**
 الاية فلهذه ثمانية اشياء وقد سقط منهم ثلثة فله بهم لان الله تعالى **باب**
 واغني عنهم وعليه انفق الابح وهو من غير انتفاء اليه لا تنقأ عنه اذا لا
 تسع بعد عليه السلام وليه والمراد بالعله في العلة الفائتة اذ دفع
 لهم هو العلة لا من شرطه فانت زكاة حكم وهو لا عز على الدفع الذي
 هو علة لان الله عز وجل لا يملك واغني عنهم وعن هذا قال في الفاية عدم الدفع

لهما الان تقربا كان في رتبة علي السلام لا نسخ لانه كان لا عزز وهو لان
في عدة نوح افنت ويجوز ان يكون النسخ قوله علي السلام لما اخذها
من اغنيائهم ورد هاهنا فقرائهم وهذا كان اخر الامر منهم علي السلام والمؤلف
كانوا اصنافا ثلاثة صنف علي السلام يتالفهم ليسوا او صنف يعطيه لهم دفع
شتمهم وصنف سلوا في اسلافهم ضعيف فيزيدهم بذلك فقر على السلام
كون ذلك كان جهادا من على الصلوة والسلام لانه الله لان اجها ناره بالث
وتارة بالث وتارة بالاحسان فكان يعطيهم كثر حتى ابا سفيان ومفوزة
وميينه وعبد بن مرداس كل واحد منهم مائة من الابل وقال حفصان بن امية
لقد اعطاني ما اعطاني وهو الغني الذي الى وما زال يعطيني حتى صار ابي
الى شتم في ايام اليكبر جاعبينة والافرع ابي جيلن يطلبنا ايضا فكتب لها
في آخر من الكتاب وقال ان الله تعالى امر الاسلام واغنى عنكم فان ثبت علمه والا
فبيننا وبينكم السيف فانز الا اليكم و قال ابن الخليفة ام هو فقال
ولم يترك عليه فافعل فان فقد الاجماع زيلج لا يقال كيف يجوز ضرب
الصدقة للكفار لان الذي نصب الشرا اذ انصب على الصفا اليهم كان هو
المشرك ثم قال الفتح **والكاتب اي الكاتب على اداء بدل الكتابة بضم القاف**
اليه وهو من قوله تعالى ولا يروا عندنا من العلم واطلقه مع كتاب
الغني ايضا ثم قال الفول في حاشية الدار وهو الصحيح وذكر ابو الهيثم
لاندفع الكاتب غني واما عدم جواز الدفع الى الكاتب هاتين فظاهر
الاتفاق عليه وكذا الفرق بين الكاتب الصغير والكبير فالنقيض

الحادي له

الحادي له بالكبير وهل للكاتب صرفه الى غير ذلك الوجه له انه نفروا
ظاهر قولهم لا يجوز حل لولاه ولو غنيا كفقير المستغنى وابن سبيل وصلى الله
الغني لا يكون للكاتب صرفه الى غير ذلك الوجه ثم رتب في حاشية الكتاب
الله انما هو عدل في الاربع الاخرة عن الله في الاثمة لا يكون ما يدفع اليهم
وانما يدفع المال في مصالح تتعلق بهم وفي البديع وانما جازد في الركاة لا الكفا
لان الدفع اليه غلبة وهو ظاهر ان الملة يقع للكاتب بقية الاربع بالث
الاولى لكن هو لهم على هذا الصواب الى غير ذلك الملة الجبهة وفي المحيط البحور
هاتين لانه الملة يقع المؤمن وجو الشبهة حاشية بالحقيقة فحقهم نسخ فالحاشي
قال الفتح نوح افنت مراد من الجهر الاستدلال بقوله لان الملة يقع المؤمن
على ان الكاتب ليس عرف المال الى غير ذلك الجبهة **والديون** تفسير لغاري وفي الدار
عن الظهيرة الدفع للمؤمن او له من الفقراء نسخ ويجوز ان يراد بالقائم
دين على الشئ لا يقدر على اخذ وليس عنده نصفا فاضل في الفصاين لان التوسيم
مفصل يطلق على الديون وعلى ربة الدين نفروا ليس المراد مطلق الديون بل على
القائم حموى **وفي سبيل الله** وهو منقطع الفراه اي الذي يخرج عن حقوق الجاهل
وهذا عندنا في رغبته وهو الاضطرار فيسقطه الحاج عند محمد وقيل طلبه العالم
واقترع عليه في الظهور وفسره في البديع بجميع القرب وفائدة الخلا تظهر
في الوصية وخوها كالوقوف والندور ونفروا في البديع اي في المرد
من قوله تعالى في سبيل الله **وابن السبيل** وهو من كان له مال وطه وهو في مكان
لا يفي في سبيل مسكين ومنه ما لو كان مال في صورة او غائب او معروفا

ولو ائبنة في الاظهر درر والاول له ان يستقر ان قدر نفقة لا بد من ان يصدق
اذا استغنى بما فضل في يده كالفقير اذا استغنى والمكاتب اذا عجزت **والامام**
بقدر عمله وان كان غنيا اذا كان غير هاشمي وهو من نصيب الامام الاستيفاء **الصورة**
والعور فيعطيه مائة وعيال واعوانه مائة وقوله من نصيب الامام **المثل**
ليس في القار وقوله مائة وعيال البشير الى ان ما يعطى غير مقدار النعم خلوقا
لل امام **الدفع** لان العاقل ثامن ثمانية يكون في النصف وان استغرقت كفاية الزكاة
لا يرد على النصف درر ويعزى فيما يعطاه الوط فلا يجوز له ان يبيع ثمونه
في المال والشرب والميليش **حرام** تكون اسرافا **بحر** **والنفي** الدفع الى كل الاصل
ولا الاقتضا **اصف** واحد ولو تخلف واحد من اى صنف كان لان الجنبية
تصل الجمعية **ويشترط** ان يكون المرف تملك كالابنة **درر** وقال الشيخ **الايجوز**
ماله يصرف الى الاصل **التميز** بين صنف ثلاثة **ولا يجوز دفعها** ككافر كذا في **خبر**
غير الزكاة **كهدية** القطر حيث يجوز الدفع الى الذي ولا الى غنى بل لا نصا **او**
قيمة من اى مال كان فاضلا عن حوجبة الاحلية ولا الى طفل عنه لانه يعزى غنيا
اديه بخلاف طفل الغنية اذا لا يعزى غنيا بفتا انه وكذا المرأة الغنية يجوز الدفع
اليها لانها لا تعد غنية ببيتا **وبقدر** النفقة لا تصير كسرة زرع من غير ذكر
خلافه **كمن** في حاشية الدرر **المؤلف** معزى الحكم الجواز طاهر الرواية **ولا الى**
بنه **مهم** ومواليهم واطلاقه في عدم جواز دفعها الى بنه هاشمي فيقيد انه لا فرق
بين دفع غيرهم ودفعهم بعضهم بعضا وجوز القادر فعلم بعضهم وهو
رواية الامام وقول العينية والهاشمي يجوز ان يدفع زكاة الى **الملك**

مسئلة عند الامام

مسئلة عند ابي حنيفة خلاه **فالاى** يوسف صوته لا يجوز ولا يصح حله على الرواية
السابقة عن الامام لمن تأمل نفقته وجهه انه لا يقال فيما روى عن الامام **مروحا**
عنده وانما يعبر عنه بلفظ عن كذا ذكره شيخنا ولا فرق في المنع بين الزكاة
وغيرها كالزور وكالكفارة وجزاء الصيد الا ان الزكاة لا يجوز صرفه
اليهم واما الوقف عليهم فالذكر في الكافي جوزه كالنقل لكن فيه في زكاة
الحاشية بما اذا سماهم فاذا لم يسمهم لا يجوز الصرف اليهم لانها صفة
واجبة ونقل في النهاية الاجماع على جواز النقل اليهم قال وكذا يجوز للفقير
في الفتح والحق اجزاء الوقف مجرى النافلة اذا شئت ان الوقف متبرع
يتصدق بالوقف لانه لا ايقاف واجب وكان منشا الغلط وجود دفعها على
الناظر وبذلك لم يضر وجبة على المالك بل غاية الامر انه وجوب اتباع الشرط
على الناظر في الزبايع لا فوق بين الوجبة والتطوع وقال بعضهم محلهم **النظر**
وهذا المستعمل في جميع صنف النافلة وهو الموقف للمعوية فوجب اعتباره
اهو حاصلة ترجيح منع الوقف عليهم كالنافلة وفيه بحث اما لا فلا من قوله
لا يفتا واجب **ممنوع** لانه لو نذر به بان قال على ان اقف هذه الدار كان الوقف
واجبا فان قلت لا بد في النذر ان يكون من جنس واجب وان هو قلت هو انه يجب
على الامام ان يقف مسجد من بيت مال المسلمين وان لم يكن في بيت المال **شيء**
فعلى المسلمين واما انما يافله من ما شعيرة كذا م الزبايع مخالف للملك **النفقة**
وروى ابو عبيد جواز عطا نفقة الواجبة في زماننا المنعهم من خلع النكاح **قال الطحاوي**
وبناخذ الا ان ظاهر الرواية اطلاق المنع نفقته المحوى بان منع

قوله في الفتح لا يقا ف واجب يا يجلب الله تعالى ان الوقف لا يكون واجباً مطلقاً
 بق ما اذا كان الوقف واجبا بالنذر هل يجوز لهما الاخذ منه توقف فيه
 السيد الحموي بان معنى قوله **تتم** اتفق العلماء على ان **ان** اوجه على السلام لا يبد
 خلق في الذين جردت عليهم الصدقة حموي عن ابن بطال ثم قال وفي المعنى عن عائشة
 قالت انا الاحمد لا تحل لنا الصدقة قال وهذا يدل على تحريمها عليهن وكذا
 لا يجوز دفعها لاهل الميراث وان عله وخرج وان سفل ولو ولده الذي نفاه
 او ابنه من زنا الا اذا كان من ذرية زوج تنفرد بزوجهم ومثل ان كان كل صدقة واجبة
 كصدقة الفطر والنذر والكفارات بخلافه خالفه في كذا حيث يجوز دفعه الى
 اصول وفروع ان كانوا فقراء لانه لا يشترط فيه الا الفقر ولهذا لو افتقر هو
 جاز له ان يأخذ من ذرية والعشر كذا في كذا ولو دفعها للخل جاز من اقامته
 له يجوز وان كانت نفقته واجبة عليه حيث لم يحسبها من النفقة فهو
 دفعها للاحقة ولها مهر على زوجها المورث ببيع نصيبا جاز عند الامام وب
 يفتي واختلف في الرضا اذا دفع رثا الى اخيه وهو وارثه قيل يصح
 لاكن ارجح بالمعنى ليس للموثر الدفع الى وارث الميت فنية قال في الفهرست
 كل من شهد الاول ولا الى روضة او جها ولا الى مملوكه ومكاتبه ومعتق بعض
 والله اكفر ميت وقضادينه اي دين الميت مطلقا الميت المولى بالقضاء الاول
 الاوجه لانه عند قبض النائب لم يكن الميت اهلا للملكة لولده ولا لغيره يعق
 ولو دفع بخبر فان المعنى ان المعنى او كذا في ابوه وابنه صح ولو ظهر
 عبده او مكاتبه لا يصح وكذا الاغتيا يمكن ان يكون المراد الاغتيا المحرم لا فدية
 فيكره دفع

فكره دفع غير من يساوي نصيبا وان يكون المراد الاغتيا الموجب للميراث فلا يكره
 الا دفع من النذر وهو ظاهر كذا في الهداية ومحل كراهة ماله يكون ميراثا
 او ذاعا لحيث لو فرق عليهم لا يصيب كل نصيب او لا يفضل عن دينه نصيبا
 كذا في حكمية الدرر النوف ووجه الجواز مع كراهة انه حالة الملكية فقير لانه
 جاز للفرد فصل يمكن مع وبقره بحكمة زياجي **ويكره** الاغتيا عن السؤل في مثل
 هذا اليوم وكره **نقلها** الى بلد غير قريب واجب لان المقصود خلع المحتاج
 وفي الترتيب بين الصدقة بين الدرر عن الظهور لا تقبل صدقة الرجل
 وقربه محقق حتى يبد بهم فيسدد حاجتهم وكذا لا يكره النقل الى الاوجه
 والاصح والانع للمسلمين او كان طالب علم او من دار الحرب الى دار السلام
 او كانت معجزة قبل تمام الملل **والا فضل** مر فيها الى اخوته الفقراء ثم لا
 ثم اعماد الفقراء ثم اخواله ثم ذوى الارحام ثم جيرانه ثم اهله بكنة ثم
 اهله بغيره ويعتبر في الركة مكان المال واختلف في صدقة الفطر رزق في الفقه
 مكان الرأس وفي المحيط رزق مكان من يجب عليه نهر وفي الدرر جرة رزق
 مكان الاذى معللا بان رؤسهم تبع الرسة قال وفي الوصية مكان المولى
التي **بصفة** كذا وقع لفظ الفطر يدون التا في اكثر المتون كالهدينة و
 هو اول ما في بعضها ياتى كالوقاية بل عدة بعضهم من العوام قال في التبيين
 اسلامية اصطلاح عليه الفقهاء كانه من الفطرة التي هي في النفوس والخلق
 استمع بغير الفطر بغير الفاء كانه مولدة لا عرسية بل هي اصطلاح للفقهاء
 فيكون حقيقة شريعة وانما القاوس من انها عربية تعقب او ذلة المخرج

يوم العبد يعرف الامن الشيخ فكيف ينسب الالاهة الى اهل هذه
 حتم خلط الحقيقة الشرعية بالحقيقة الغوية وهذا كثير في كلامه وهو
 غلط اني اقدى **يجب** ان يكون مكلف مالكا لثبوت اوقيته وان لم يكن له مال
 عند طلق في يوم وليلة فيكون له ثلثه فان كان له دين وجب له الاصلية وحقوقه عليه وهي
 واثان وثيابه وركبه وركبه وعبيده الخ **وخرج** عن نفسه اولاده الصغار الفقراء
 وان كانوا غنيا يخرجها من ماله ولو لم يخرجها لولا وجب الا بعد الطلاق
 وجوبها على الخ كما لا بعد فقده او فقده عن عبيده للخدمة والميرة وام ولده ولو
 كفرا لا عن زوجته وولده الكبر ومكاتبه منعتاه لعدم الولاية **والله اعلم** او عبيد
 لهما القصور والولاية والمؤنة في حق كل واحد من السيد اما بعد المستأجرة فحقه
 الامام الشيخ اما بعد المشتري فحقه ما عاكس واحد منهما اما الخصة من
 الزوج دون الاستقام حتى لو كان بينهما خمسة اعيد يجب على كل واحد منها
 الصدقة عن عبيدين وقيل لا يجب اجماعا مستكين ولو كاله عبد رهون يجب له الشهادة
 ان يرضى بعد الدين قدر الثمن بخلاف المستغرق بالدين والعبد الجاني حيث يجب
 عنهما كيف ما كان والفرق ان الدين في الرهن على المولى ولادين عليه في العبد المستغرق
 واليه وانما هو على العبد وما على العبد من الدين السجانية والتجارة لا تمنع
 الوجوب على المولى ان يرضى وفي الابوالا يجب الا بعد عوده وكذا العتق والعتق
وهو من بر او دقية او ودية او زيب وقال النبي كالمشعر وهو
 رواية عن ابي حنيفة **وهي ثمانية اطل** بالعراق وقال ابو يوسف خرم اطل وثلث
 لقول علي بن ابي طالب صلوات الله عليه وروى ان ابا يوسف لما حج سال اهل المدينة عن

الطه والدم

اوصاف من

الصا فقلوا

عن الصا فقلوا خمسة اطل وثلث وجا جملة كره احد من طه فمنهم من
 قال اخبرني ابي انه سأل النبي عليه السلام ومنهم من قال اخبرني اخي انه سأل
 السيد فرجع ابو يوسف عن مذهبه ولسنا نأول صاحب الامام عن انس
 انه قال كان علي بن ابي طالب يتنوعا بدرطلين ويغتسل بالصا غانية
 اطل واداره ليس فيه دلالة على ما قاله الجماعة الذين لقيهم ابو يوسف
 لا تقوم بهم الحجة لكونهم مجهولين نقلوا عن مجهولين مثلهم وقيل لا
 بينهم وانما ابو يوسف لما حرم صا اهل المدينة وجده خمسة اطل وثلثا
 برطل اهل المدينة وهو اكبر من رطل اهل بغداد لانه ثلثو سائر الرطل
 البغدادى عشرون استلا فاذا قابلت ثمانية اطل بالبغدادى
 بخمسة اطل وثلث رطل بالمدني تجد انهم فوق الوهم لا جد ولا
 وهذا شبه لان محمد بن بكر في المسئلة حله ابو يوسف ولو فيه ذكره هو
 اعرف بمذهبه ثم بعثي نصف صاع من بر او صاع من غيره بالنوزن فيمادوا
 ابو يوسف عن ابي حنيفة لان الاختلاف في انه كم رطل كالا اجماع على اعتبار النوزن
 للكيل وروى ابن رستم عن محمد بن ابي حنيفة بالكيل لان الانارجاجت بالصا
 وهو احم للكيل زبلي وقوله وهذا شبه في الخالف مذكوره المؤلف في
 شبه الدر عن ابي حنيفة من تصحيح ثبوت الخلاء بينهم في الحقيقة وقوله
 والجملة الذين لقيهم لا تقوم بهم الحجة لكونهم مجهولين الخ في نظر
 لما في النهر روى الطحاوي عن الثعلبي قال قدمت المدينة فاخرج لي ابن
 ابي حنيفة صاعا وقال هذا صاع روى الله من الله صلى الله عليه وسلم فوجدته خمسة

بالمكان والزمان وتارة المخطور كالجماع بعد الوقوف وليس الخيط وتقطيع
 الوتر والوجه والضابط ان لا يمازج بينهم دم فهو واجب انتهى مع
 واعدا ذلك اما سنة او اذاب كان يتوكل في النفقة ويحافظ على الطهارة
 وعلاصون له ويستأذن ابويه وذاتيه وكفيله ويودع المسجد ركعتين
 ومعارفه ويستأذنهم ويلبس دعاءهم ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج
 يوم الخميس والاثنتين او الجمعة وذو القعدة والخمسة ان السن اربع طواف
 القدس والرميل والسحى بين الميدين الا حضري يسبحوا البيتونة بمنا
 في ايام الرمي والباقي اذاب قال العلامة الحوي لعل مراده من كون السعي
 بين الميدين الا حضري سنة ايقله بين هذين الموضوعين اذ واجب السعي
 يتأدى في اي موضع كان فيما بين الصفا والمروة والظاهر انه انما اقتصر
 في غاية على هذه الخطة لعدم الخلة فيها بخلاف غيرها كما تقدم كتابه
 الخلة في الوجوه عن الورد وانها ليست من واجبات الحج وكفيتها الطواف
 فانها وان كانا وجبتين لكنهما من وجبات سواء كان الطواف واجبا ام لا كما
 ذكره البرجندى ومن سنن الحج الاغتسال ولو لم يغتسل ونفسا او الوضوء اذا
 اراد الحرام خلافا للحمد وصدرة ركعتين في غير وقت كراهته ويجزئ عنهما
 المكتوبة والاكثر من التلبية بعد الحرام رفعها بصوت من صل او غيرها
 او هبط واديا اوله ركبا وبلا سحر وتكررها كلما اذ فيهما والصلوة
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رسول الجنة وصحبة الابرار والاستعاذة من
 النار والغسل لدخوله مكة ويده ظمها من ماء المعاد نهارا والتكبير والتكبير

الطواف

تلقاء البيت

بتلقاء البيت الشريف والدعاء بما احب عند رقبته وهو متجاوفا
 القدم ووجهه غير متجه الى المروة فاما بين الميدين الا حضري للرجال
 والمشي على هنية في باق السبع والاكثر من الطواف وهو افضل من
 صلاة النفل الا في اوقات الخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع الحج بمكة
 وهي خطبة واحدة بلا جلق يعلم المسلم فيها والخروج بعد طلوع
 الشمس يوم التروية من مكة لمنه والبيت بها ثم الخروج منها بعد طلوع
 الشمس يوم عرفة الى عرفة فيخطب الامام بعد الزوال قبل صلاة الظهر
 والعصر بمجموعة تقديم مع الظهر اي اذا زالت الشمس يؤذن المؤذن للظهر
 بين يد المنبر فاذا فرغ من الاذان يقوم الامام ويخطب خطبتين قائما
 يجلس فيهما جلست خفيفة كما في الجملة فاذا فرغ من الخطبة يقوم المؤذن
 ويصل الامام بهم الظهر ثم يقيم للعصر واليؤذن فيصل الامام بهم العصر
 في وقت الظهر ولا يخطب بين الصلواتين غير سنة الظهر كذا ذكره مسكويه ويحفظ
 في التضرع والغشوع واليكم بالدعوة والدعاء للنفس والوالدين الاخوان
 المؤمنين بكاء امر الدارين في الجمعين والدفع بالسكينة والوقار بعد العزيم
 من عرفات والنزول بمزدلفة مرتقا من بطن الوادي بقرب جبل قبيس والبيت
 بمكة ايام منى بحج واستحقة ويكره تقديم نفل مكة اذ ذاك ويجعل منى
 عن مكة من سائر الوقوف لرى الحجار وكونه ركبا حاله في جمرة
 العقبة في كل الايام وثلاثا في الجمرة الاولى التي في المسجد وبسطه القيام
 في بطن الوادي حال الرمي وكون في اليوم الاول فيما بين طواف الشجر وزوالها وفيما بين

الري

الزوال ونحوه. الشئ في ليلة الايام ويكره الرمي في يوم الاول والربع قبا بين
 طلوع الفجر والشروق في الليالي الثلث وصرح لان الليالي كلها تابعة لما بعد
 من الايام الا ليلة التي عرفت حتى في الوقت فيها يعرف وقتها وهي ليلة العيد في
 قانها تابعة لما قبلها والباح حتى وقت الرمي بعد الزوال في يوم الثامن من
 الاول وعرفنا كلها موقف الابطن عرفة ومن السنة هدي المفرد بالبح والكرامة ومن
 هدي الطور والتمعة والقران فقط ومن السنة الخطبة يوم النحر الاول يعلم فيها
 بقية المسئلة وهي ثالثة خطبة الحج وتجيل النفاذ ارادة من من قبل عزى الشئ
 من اليوم الثامن عشر ومن السنة النزول بالحصب عسا بعد ارجاء من منى والشرب
 من زمزم والتطلع منه واستقبال البيت والنظر اليه قائما والصعب على من منى وافر
 جسده ومن السنة الا الترام المزم وهو ان يضع صدره ووجهه عليه والثابت
 بالاستار عشا عيا بما وتقبل عتبة البيت ودخوله بالادب والتعظيم والاهتمام
 الكرم على ما هو ركن الحج ووجباته وكنته وادبه وتكلم لان على شروطه وهي ثلاث
 منها ما هو شرط وجوب ومنها ما هو شرط اداء ومنها ما هو شرط صحة فالاول
 التكليف والاسلام والخير والوقت والاستطاعة العلم بكونه فريضة وليت
 اما في الكون في دار الاسم علم اول يعلم فيكون وجوده في دار الاسم علما كما
 سواء نشأ على الاسم اولا او باحد ركني الشئ اما العدد والعدالة
 في الخبر ان لم يكن في دار الاسم والثلثة البديع وزوال المانع الخمسة
 وامن الطريق وعدم قيام العدة في حق المدة وضرب الزوج الحزم معها الثالثة
 الاصراع بالحج والزمان المخصوص والمكان المخصوص والابن المبرج والاسلام
 وقد بقي

بلغ

وقد سبق عد من شرائط الوجوب وهو الظاهر اذ الكفار غير مخاطبين بما يحل
 السقوط من العبادات على الاصح خلا للعراقيين وعيا قولهم ففوت شرط
 الصحة كذا استيخنا فصفة كيفية تركيب افعال الحج اذا اراد الدخول في الحج
 من الميقات ويعتزل او يتوضا والغرض حب وهو للتنظيف ففقتل
 المزة ولو حائضا ونفسا ان لم يضرها ويستحب كمال التنظيف بقص
 الظفر وخلق العانة وجماع الاضراس والاهن والمستطابا وليس
 اذا اراد رداءه والجديد الابيض افضل ولا يزره ولا يعقده ولا يخلله
 فان فعل كره ولا شئ عليه وتطيب وصار كعتين وقيل اللهم لا
 اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ولب رب صلاة تلت تنوي بها الحج
 ليلة النهم ليلة الاشرية للثنية للتكثير وانتصاب بفعل مضارع
 البابا بعد الباب اي لزوال الطاعة عند بعد يوم من الباب بالمكان
 ولب اذا قام ليلة ان الحمد والمنة لله والمسلمة لا شريعة الله قوله ان الحمد
 بكر الالف وهو قول القراء وقال الكسائي الفتح احسن ومعناه لان الحمد
 اولى الحمد وعن ابن سينا قلت لمحمد ما احب اليك قال الكر لا يستاء
 والفتح للبنا هو الاستاء اوله من البنا ولا تنقص من هذه الالف
 شيئا وزاد فيها ليلة وعديلة والخبر كله بين يديك ليلة ليلة الغيا
 اليك وقول المؤلف الزيادة سنة مخالف لما وجدته بخط شيخنا
 معرنا للنهر من قول الزيادة مستدرة كما قال الحلبي والظاهر ان المراد
 مطلقها المشتمل على الثنا لا يفيد لكونها ماثورة فاذا بالبيت او وقت

بلغ

جديد او غيبيليم

الهدي حال كون ذلك ناهيا لا في فقد احرمت كذا ذكره مدسكين وفي
 البحر معزي الله سبحانه انه اذا ساق هديا قاصدا الى مكة يصير
 محرما بالسوق نوى الاحرام ولم يبق واعلم ان محبة الاحرام
 لا يتوقف على نية نية بعد لانهم ادابهم الاحرام بان لم يعين
 ما احرم به جازوا عليه التعيين قبل ان يشرع في الافعال فانق الرقت
 اي الجماع وقيل الكلام الفاحش الا ان ابن عباس يقول انما يكون الكلام
 الفاحش رفعا بحضرة النائم مسكين واثق الفوق الى المعالي
 والجد الى الرفقا والخدم واثق قتل الصيد اي صيد البر والاشجار
 اليه والدلالة عليه والفرق بينهما ان الاشياء تقتضى الحضرة والدلالة
 تقتضى الغيبة واتقوا ليس القميص والسراويل والعمامة والقلنسوة
 والقباء والخفين الا ان لا تجد النعلان فاقطعهما من الفضل من العباين
 واتق ستر الرأس وستر الوجه والراة تقطع راسها ووجهها اذا ذكره
 مدسكين وفيه كذا ذكرناه في طائفة ويجوز الاغتسال ودخول
 الحمام والاستظلال بالبيت والحمل ان لم يصبر ربه او وجهه فان
 اصاب احد هاتين شيئا وكذا يجوز شدة الهيمان في وسط مطلقا
 سواء كان في نفقته غيره واذا وصلت الى مكة فابدأ بالمسجد بعد
 الامن على الاستعانة بوضعها في حوزاي اذا دخلت مكة فادخل من
 من الشنسية العليا وهي شامية كذا من اعدوك على درب المعالي
 وطريق الاطلح ومنه يجنب المحجون وهو مقبرة اهل مكة عني

او نفقة

وكذا بالمد

وكذا بالمد والفتح الشنسية العليا باع مكة عند المقبرة ولا يفر
 للعلمية والتأنيث وتسمى تلك الجهة المعاكسة في الصبح والمجون
 بفتح الحاء كذا بخطي خنا وفي الدرر يندب دخولها نهارا
 مليا متوضعا تحتها ملاحظا جلا لا البقعة ومن الغسل الذي
 لها وهو للضخامة فتغسل الخائض والنفسا ونقل المحوى عن البرجندى
 انه لا فرق ان يدخلها ليلا او نهارا فانه لا يضره وان كان المستحب
 ان يدخلها نهارا انهم يمارون عن ابن عمر انه كان ينهي عن الدخول ليلا
 فليس تفسير السنة بل شفقة على الحاج من السرق كذا في طائفة الدرر
 للمؤلف واذا وقع بصره على البيت الطهركبر وهل ثلثا وقبل اللهم
 انت السلام ومنك السلام فحينئذ بالسلام اللهم زبيبتك
 هذا عظيمها وشريفها وتكرما ومهابة وزد من شرفه وعظمه وتكرمه
 من حجه واعمره وشريفه وتكرما وعظيمها وزد من شرفه وعظمه وتكرمه
 بما بدله عن عطاءه عليه السلام اذا راي البيت كان يقول اعوذ برب
 البيت من الدين والفقير ومن خيف الصدر وعذاب القبر زيلعي
 وفي النهوض عن الفتح ومن اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب وفيه
 عن الحلبي ومن اهم الاذكار الصلاة على النبي المختار ولا يبدل في التجدد
 بالصلاة بل باستلام الرحمن والطواف الا ان يكون الامام في الصورة
 او خاف فوت الوقت او الجملة او التواتر سنة راسية فيقدم كل ذلك
 على الطواف **قصة الامام عند من هذه البيت تحب ولها اوصاف الامام**

رجه بان يدعون عند هذه البيت وباجابة دعائه بصير مستجاب الدعوة ^ط
 الاجابة خمسة عشر موضعا نقلها الكمال عن رسالة الحسن البصري وهي في موضع
 وعند المذبح وتحت الميزاب وفي البيت وعند زينة وخلف المقام ^ع
 وعلى الرقعة في السعي وفي ركنة وفي المدخل وفي منى وعند الجمرات
 وذكر عن الحسن انه يستجاب عند رؤية البيت وفي الحطيم تحت الميزاب
 ربيت نخل اللها زيادة العطاء ذكر فيه المواطن للدعاء بمكة المشرفة
 وعين عانتها زيادة عطاء في رسالة الحسن البصري طبق ما صح
 به القامش في مكة فقال قد صح النفاث في الكمال وهو لم يري
 عمدة للناس ان الدعاء في خمسة عشرة بمكة يقبل ممن ذكره ^{وهي} في مكة
 مطلقا والمثلث بنصف ليل فهو شرط ملتزم وداخل البيت بوقت الهوى
 بين يدي جذعية فاستقر وقت ميزاب له وقت السحر وهذا خلف
 المقام المفتر وعنده من زمن رب الفحول اذ رأت شمس النهار لا قول ثم الصفاوة
 والسعي بوقت عصر فهو في ركن كذا في ليلة البدر اذا انصف الليل فحدا
 يحاذي ثم لدى الجمار والادلة عند طلوع الشمس ثم بوقت عند مغيب الشمس
 قل ثم لدى السدة طهرا وكل وقدر في هذا الوقت طاهر ^{مستجاب} بما قدرا
 في العلوم الحسن البصري عن خير الوري ذانا ووصفا وسنن صا عليه الله ثم سلما
 والوا الصبح ما غبت هي الشفق قلت ولا يخفى ان الجمار فلا تروى وان لم يكن
 في كلام الحسن ذكر السدة فيها تبلغ ستة عشر موضعا مشيعة ^{الدر}
 المؤلف ثم استقبل الحجاز السود كبير مهلا ^{لما} ايدى اسلام لان عند ^{الذو} طام
 لا يسلم وطاف

لا يسلم وطاف ^ط القدر وهو سنة لغية الكي مضطربا ورا الحطيم اخذ الطواف
 عن يمينه كونه شواطئ ترمي في الثلث الاول فقط واستلم الحجر كما امر به ان
 استطعت واخذت الطواف به اي باستلام الحجر وبركعتين في المقام
 اي مقام ابراهيم عليه السلام او داخل فيه اثنى عشر مرة وهي حجارة كان يقف عليها
 عند زواله من الابل وكوبه وقت اتيان هاجر وولده وهذا لما ذكرناه من صلاة
 ركعتين في المقام ان يسجد في الفحيت فيسجد من المسجد على وجه الوجوب
 عند ناو الاطباء ان يجعل رداءه تحت ابطه اليمين وبقيته على كفه اليسر
 وسنة ملا مسكين والاستلام عند الفقهاء ان يضع كفيه على الحجر
 الاسود ويقبله بفيه بلا صوت في الثانية ذكر مسح الوجه باليد مكان
 التقبيل كمن بعد ان يرفع يديه كافي الصلاة كذا في المجتبى وسنة
 الكرمان زاد في التحفة ويرسلهما ثم يستلمه ثم ويسلم على الحجر في ظاهر
 الرواية ملا مسكين واستلام الكركي الى حسن فلا يسكن في ظاهره
 كافي الكافي والاكشاف انه لا يستلم الركن العروة والاستسكان كافي الكركي
 لان الركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه وكونه على قواعده ابراهيم عليه السلام
 للثمة الثانية فقط وليس للآخرين شيء منهما الا الاول فظاهره واما الثانية
 فلا منهما من بنا الحج اذ لم يستلم الا في مرة الجدار والسقف والعرش
 والبيت والعنبة والميزاب كافي فتح الباري ثم خرج اذا صليت
 الركعتين الى الصفا وهو جبل واحد على بقعة يصير البيت بمكانه
 وهم عليه يستقبل البيت حال كونه مكبرا مهلا يصلوا على النبي صلى الله عليه

١٢٠



والوقت رافعا يد يده داعيا ربه بحاجته ثم اهبط نحو الروضة ساعيا اي اذا
استصيبة لاميعة في بطن الوادي فاسمع بين اليدين الاعفون حتى يلتقي اذانك
بساقية وانت تقول رب اعف ورحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم فاذا
خرجت من بطن الوادي تمتع على هيئة حتى تقعد المروة وهي علمان فوضع المروة
في بطن الوادي وافعل على المروة مثل فعلك على الصفا وطف بينهما سبع خطوات
تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة وتسمى في بطن الوادي في كل خطوة فذهابا من الصفا
الى المروة ثلثون وجوعا من المروة الى الصفا ثلثون اخر وتكرار الطحاوي انه يطوف بينهما
سبع خطوات من الصفا الى الصفا وهو لا يعتبر رجوع ولا يجعل ثلثون اخر والاصح ما ذكرنا
ثلاثين بين الصفا والمروة واجب مسلك ثم اقم بمكة محرما وطف بالبيت كما ابدا
رأى وهو افضل من الصلوة لا فاقه ولا يملكى بالعكس عيسى وفيد في البحر من الموم واللا
فالطواف افضل من الصلوة مطلقا فاذا حليت الحج بمكة ثامن الحج تاهب للخروج الى
منى فتخرج منها بعد طلوع الشمس وتحب ان تصلي الظهر بمنى وان لا تتحرك
التلبية في الاحوال كلها الا في الطواف ويكفي بمنى ان تصلي الفجر بها بغسل وانزل
يقرب منى الخيف ثم بعد طلوع الشمس اذهب الى عروقت فقيم بها فاذا زالت
الشمس ثابته مسجد نمره فيطامع الامام الاعظم او نائبه الظهر والعصر ثم ما خطب خطبتين
يجلس بينهما ويصل الفريضة باذان واقامتين ولا يجمع بينهما الا شرطين الاحرام
والامام الاعظم عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما بشرط احرام الحج الا غير حتى لو صل
الظهر وحده من العصر وقتة عنده وقال يجمع بينهما المنفرد وهو الاظهر كذا يحظ
شيخنا ولا يفصل بين الصلوتين بنافة فان تطوع بينهما اعاد الاذان للعم

لان الاستغفار

لان الاستغفار بالتطوع او بعمل اخر يقطع فور الاذان الاول اطلاق في عدم الفصل بينهما
بنافة فعم كسنة الظهر والعشاء مسلكين تبع في كسنة سنة الظهر الأخيرة
والحيط والكفا قال في الفتح وهذا يتألف اطلاق عدم التطوع بينهما الله تعالى
على السنة ايضا انتم وقد يقال الاطلاق يقتضي على اطلاق حدهم في تغاير
الاهتئين واثرا فلا يظهر فيما لو صلها فاعاد الاول يعاد الاذان العصر
لا على التلاوة وظاهر الرواية الاول منه ثم بعد ان يجمع بين الظهر والعصر
ولو منفردا عند شمله خلا فالامام توجه الى الموقف وقد سئل عن كسنة التلاوة
الا بطن بمنى وهو وادي بجذع عروقت عن سائر الموقف قد رأى النبي صلى الله عليه
والا وهو الشيطان فيها وامر ان لا يقف في ذلك المكان احد احترز عنه هذا
مسكن ويقفل بعد الزوال بعروقت ويقف بقرب جبل الرحمة مستقبلا مكة
مهلا فليباد اعياها يد يد كالتسليم ويحسده في الدعاء لنفسه ولديه واخوته
ويجهد على ان يخرج من بين يديه قطرة من الدم فانه دليل القبول ويبلغ في الدعاء قوة
رجاء الاجابة ولا يقصر في هذا اليوم اذ لا يمكن تذكرك سيما اذا كان من الاقارب والوف
على الوحدة افضل والقائمة على الارض افضل من القاعد فاذا غرت الشمس على
الامام والشخص معه عاهيتهم واذا وجد فوجعة يستمر من غير ان يؤدي احدا
ويحترز عن الايداء فانه حرام حتى ياتي من دلفة فينزل بقرب جبل قرح ويرتفع عن
بطن الوادي توجه للمازني ويصل بها المغرب والعشاء في وقت العشاء
باذان واحد واقامة واحدة ولو تطوع بينهما وتشاغل اعاد الاقامة ولا
تشرط الجملة لهذا الجمع بل يستحب وله حجر المغرب في طريق الدلفة

وعليه اعادتها ليطلع الفجر والتقيد بالطريق اتفاقا لانه لو صلاها في وقتها
 في عرقا لم تجز ايضا كما في بلاد سكين واعلم ان عدم جواز المغرب في الطريق هو
 الامام ومحمد وقال ابو يوسف في صبحه وقد استأوا علم ان عدم الجواز على اطلاقه قبل
 مقيد بالاذن مخف طلع الفجر في الطريق لا يخطئ وكالا يجوز المغرب في الطريق
 فكذا العشا لا يجوز ايضا اما الحكم بالصحة فهو موقوفان اعادها في المذلة قبل
 طلوع الفجر كانت هي الفرض وانقلبت الاولى نفلا ولا جازت وكذا العشا نهو ولو
 قرأ العشا على المغرب بمؤدقة يصح المغرب ثم يعيد العشا فان لم بعد العشا حتى
 الصبح عاد العشا الى الجواز بحرويس البيت بالمذلة فاذا طلع الفجر على الامام بالبيت
 بفلس اي ملتبسا بظلام اخرايل ثم يقف والناس معه كبر امهلا مليا مصليا
 على الله عليه وآله وسلم داعيا ان يتم مراده وقوله في هذا الموقف كما اتهم سيدنا محمد صلى الله
 وآله وسلم والذلة كلها موقف الابطن بحسب السنين وشديد هذا الموضع معروف
 عن يسار مرادفة والوقوف بها واجب فاذا تركه وجب الدم ندمج الى من بعد ما
 جدا قبل طلوع الشمس فان حجرة العقبة من بطن الوادي سبع حصبا كحصى
هذا الزمان ولو لم يكن من هذه الخلف جاز كون النحر من بطن الوادي هو الاصل ولو لم يكن من
فوق العقبة جاز فلا سكين علاماد التحقق عدم الايداء يستحب اخذ الجمار من
 اثنى الطريق وكبر من الذي عند الجمره ويحمل بها اليقين بطلها انتهاء ولو لم يكن
 وكبره ويقطع التلبه مع اول حصة يومها وكيفيت الرمي ان يرمي الحصاد اليها
 ويستعين بالسبحه ومقدار الرمي ان يكون بينه وبين موضع السقوط خمسة اذرع
 فصاعدا لان ما دون ذلك يكون طراحا ولو طرحتها طراحا جاز لان الله يرى القديمه الا

الله مبي

انه مبي مخالف السنة ولو وضعها وضعا لم يجز لانه ليس من طوريها
فوقعت قريبا من الجمره جاز لان هذا القدر مما لا يمكن الاحتراز عنه ولو وقع
بعيدا لا يجوز ثلثه لم يكن فيه الا في مكان مخصوص ولو لم يكن سبع حصبا
 فيه واحدة لان النصوص على الافعال ويجوز الرمي بكل مكان من جنس الارض
 كالحجر والدر والطين والمفره والنوره والزيج واللبخ والحل او قصبه
 من تراب والاحجار النقيه كالياقوت والزبرجد والزمرد والبلخس والفيزنج
 والبلور والعقيق بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والجواهر والذهب
 والفضه اما لانها ليست من جنس الارض او لانها نفا وليس برمي ووقت
 من طلوع الفجر الى غروب الشمس وكبره قبل طلوع الشمس ويستحب بعد الزوال
ويباح بعد الزوال الى الغروب زيلع ثم يذبح للفرد بالجم ان احب له الخلق وغير
 والخلق افضل ويكتفى بخلق ربع الرأس كما في مسحه وخلق الكل افضل والذهب
 نذوب البداة يمين الحاقه ويجب اجرة التوسيع على راس القرع على المختار ولو كان
 ورسمه فزج لا يمكن امرار التوسيع عليه ولا يصل الى تقصيره فقد حذر وسحب له
 خلق ذمه ان يقص اظفاره وشواربه لانه عليه الصلوة والسلام فبعض
اظفاره لانه من القف فبستحب قضاؤه زيلع وقد حذر من مخطو
 الاضرار الانا خلا فالله في الثانية من ترجمه عدم من الطيب معللا بان من
 ذبح الجماع فقد جرم في البحر بضعفه وخلا في الباليه حيث منع من الصيد
 قال في النهرو ضعفه لا يخفى شداق مكة من يوم النحر او عند اوبعده فطف
 سبعة اشواط بلا ريم وحى ان قدستها في طواف القدوم والافرها

وصركعتين عقيب هذا الطواف وقد صل بعد هذا الطواف للناويكرو تاجر طواف
 الزيادة عن ايام النحر ويلزم به دم عند الجحفة خلافا لما ذهبوا اليه وايضا طواف الزيارة
 في اليوم الاول من ايام النحر هو الافضل ثم خرج في مكة الى منى فقام الجمار الثلثة في ثلثة
 ايام النحر بعد الزوال باديا بالجمرة التي يقرب بسجدة الخيف سبع حصاة وهو سجد
 بمعنى ثم بالجر التي تلي الجمرة الاولى وهي الجمرة الوسطى واربعا سبع حصاة ثم بجمرة
 العقبة واربعا من بطن الوادي سبع حصاة واعتمد في فتح القديسنة الشريف
 ولو نكس الري يسحب ان يعيد فان لم يفعل لادم عليه كما في الكرماني وقوف حامد
 الله سبحانه وتعالى مكبر مبالا مصليا داعيا الحاجلة رافعا اليدين هذا المنكبين جللا
 بطن الكفين نحو السما والسمنة في الادعية عند كل ري بعده رمي اي عند الاولى
 والوسطى والوقوف في الوسط اكثر من الاول ثم ارم عند الجمار الثلثة في ثلثة ايام النحر
 ثم بعده وهو الرابع من ايام بعد الزوال كذلك ان مكنت في منى والافضل اليقيم والله ان تنقر
 ماله بطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لا يحل لك ان تنقر ولوربيت في اليوم الرابع
 قبل الزوال بعد طواف الشرح صح عنده خلافا لهما وكري فارم ماشيا وان لم يكن
 بعده رمي فارم ركبوا وهذا بيان الافضية اما لوري الكركها جاز فان قبل ما ذكر من
 الفضل يخالف السنة فقد روي انه عليه السلام رمي الجمار كلها ركبوا قلنا انما
 فعله ليكون اظهر للناس حتى يقتدوا به فيما يشاهدونه من ملاك يتقون وهذا
 ظاهر بالنسبة لذهب الى يوسف ابا عبد الله في النهج من الخانية من انه ركب بالافضل
 عند الامام ومحمد فلا حاجة اليه ولا يورد السؤال في صلته وكبره ان تقدم ثقلة وتقيمه
 الذي لان عمر كان يمشي من ذلك ويور عليه ولانه يوجب فضل قلبه وهو في العبادة

فيلزمه زيدي

فيكره زيدي وهو ظاهر ان الكراهة تحريمية فهذا لا يورب في الكراهة تنزيها
 ثم نرجع الى المحصب وهو من مع بقربك يقال له لا يطعم وهو ارض ذات حصا
 والمحصب النحر الى به ثم ذكر في سفر الى نهر البغدادي المحصب تسعة وذكر في المسوط
 هو ستة عند ناحية لوري يصير سينا مسلكا من ثمة ادخل مكة وطف للصدر كربة
 اشوطا وسبع طواف الواو وهو واجب الاعمال مكة ومن ور الميقات ومن الحنكة
 دارا ثم بالالخروج ومن كان حائضا ونفث او من كان معتمرا من اهل الافاق لم يكن
 ومن ركعتين بعده وسحب دخول البيت ان لم يؤد احدا وينبغي ان يقصد معلوم
 صل الله عليه واله وسلم وهو قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهوره حتى يكون بينه وبين
 الجدار الذي قبل وجهه قدر ثلاثة اذرع ثم يبيت فاذا صلى الجدار فمعه خدعه عليه
 الله وعبده ثم ياتي الاركان فحمد وبهمل وسبح ويكبر ويسب الله تعالى ثم
 اشرب من ماء زمزم والتزم الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود الى الباب فتضع صدر
 ووجهه عليه وتلتن عشتاكي وقول العتبة ايضا لانه محب وثبت بالاسند
 والصق خلافا للجدار ثم انصرف مكثا وراءه ووجهه الى البيت فبكي متحسرا على
 البيت حتى يخرج من المسجد وقد قدنا الكلام على الواو التي يستحب فيها الدعاء نظما
 ونثرا والمروة في جميع احوال الحج كالرجل غير انها لا تكشف راسها وتسند على وجهها
 تحت سيدان كالعتبة يمنع من الغطا والرفع بالعتبة ولا تدبر ولا تهول في المع
 بين الميادين الا حصون يرتفع على هبتها في جميع العيون الحفا والمروة ولا تحلق ولا تنفر
 ولا تلبس المخيط ولا تارتاح الرطال في استلام الحجر وهذا تمام حج الفرد وهو من التمتع
 الفضل والقول افضل من التمتع وفي رواية عن ابن حنبل لا افراد افضل من التمتع **القول الثاني**

مصدر قرن بين الحج والعمرة اذا جمع بينهما والقران هو ان يهل بالعمرة والحج في وقت
 ويقول بعد صلاة ركعتي الاحرام التهنيتين اريد الحج والعمرة فيسبغهما في وقتها
 من ثم يلبس واذا خلت يطوف العرة سبعة اشواط يمشي في التلوة الاول
 ثم يطوف الطواف ويسعى بين الصفا والمروة لها من ولا بين الميادين الحظيرة وهذه
 افعال العمرة ثم يحج بعدها كما مر في المورد واذ في الحجة يوم النحر ذبح سنة قبل الحلق
 وهذا من القران وهو واجب كقول الله سبحانه وتعالى حيث وفق الاداء النساكين
 فان خلق قبله لولده عند الامام او بدنه من الابل والبقر وسبعها بان ذبحت لسبعة واما
 العاجز عنه ثلاثة ايام ولو تفرقة في الحج اضربا لايام الثلاثة يوم فخره لقوله تعالى
 ثلاثة ايام في الحج اي وقت الاستحالة كون اعماله ظفاله ثم سبعة ايام ولو لم يكن بعد الفراع
 من افعال الحج وبعد من ايام التشريق فان لم يصح العاجز عن الذبح ثلاثة ايام في النحر
 والثامن والتاسع من شذى الحجة الى يوم النحر تعين الدم ولم يجز الصوف بعده لان
 الهدى اصل وقد نقل حكمه وهو التحلل بعد ذبحه الى بذل موضوعه بصفة وقد فاء
 فعاد الحكم الى اصله وهو الهدى عينه وان لم يدخل القادر مكة وتوجه الى عرفة
 ووقف بعرفة فعليه دم لغرض العمرة وقضاها لانه لو اداها بعد الوقوف يصير
 بابنا افعال العمرة على افعال الحج **تمت** هل شرط في القران ان ياتي بالكثير من افعال العمرة
 في شهر الحج كالتمتع ذكره في المحيط انه لا يشترط والحق ان يشترط طهارة الدرر
والتيمم على وجهين متمتع وسوق الهدي وتمتع لا بسعة الهدى وشرة ذلك لا تظهر
 في عدم التحلل بعد الفراع من افعال العمرة اذا قضا الهدى ومعنى التيمم التفرغ باداء النساكين
 والعمرة في الحج في سفر واحد من غير ان يلزم باهله بينهما اماما صحيحا واذ بان من حج الى اهله
 حلا لا عندهما

حلا لا عندهما وعندك ليس من ضرورة محبة اللباس كونه حلا لا وهو اي التيمم الذي يخرج
 العمرة من اليد او يدخل مكة بطوافها ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق او يقصر قد حصل منها هذا
 اذا لم يسبق مع نفسه هدي التيمم فان قالوا لا يتحلل من افعال العمرة الا بعد الفراع من
 الحج وينقطع الطلقة باو الاطوف حين استلم الحج الاسود في او ثلثا ويقيم بمكة بعد الفراع
 من العمرة حلا لا انتم حين الحج يوم التروية من الحرم ونحوه ويذبح فان عجز عن الذبح فقد حره وهو
 صوم ثلاثة ايام فاذ اصام ثلاثة ايام من شوال فاحرم للعمرة له **تمت**
 وصح الصوم من العاجز ونحوه عنها لو كان بعد اصابه بالعمرة قبل ان يطوف في شهر الحج
 فعليه ما يقع المفرد الاطواف القدم وقول صاحب الهداية لو كان هذا التيمم بعد ما حرم
 بالحج طاف وحج قبل ان يرجع الى منى لم يضر في طواف الزيارة ولا يسع بعده ان يذبح
 بعمرة لا يذبح على مشروعية طواف القدم المتمتع كما توهم صاحب الهداية انما دلالة على
 ان يسع لا يكون الا بعد اهلوا الحج ذبحه في فخره **تمت** كذا في وجوب حياض الابل
 في سبعة البدن بخلاف دم الشكر والفرق بين وجهين احدهما ما ذكرنا في عدم حياض الابل
 منه ويترادف دم الحية لا يجزي عنه الصواع الاستسنا فالفرق بين ثلثة اوجوه وهذا اي جاز
 من انه لا يجزي عنه الصوم بقيد عدم العذر ولهذا امر حواشي ان يطيب لوليس حلق بعد الحج
 او تصدق بثلاثة اشواق او طام ثلاثة ايام **تمت** **العقود** **تمت** في جميع السنة وكذا يوم
 ولوم النحر وايام التشريق وكيفياتها ان حرم لها من مكة من كل جهة اصرار الحج فانه
 وانما الا فانه الذي لم يدخل مكة فحرم اذا قصد من المقاتلة يطوف ويسعى ثم يحلق وقد دل
 منها **واعلم** انهم اختلفوا في كون السعي في العمرة ذكرا كالطواف لها ولهذا صرح العلامة
 ملاسكين بانهم اذ كان تبعا لطلب الحج والقبلة حيث قال اذ كان العرة

اركان العدة شيان الطوا والسعي والاحرام شرطان فيهما في هاتين
 شيئا والصحيح انها واجب ومن جزم بوجوده الزمان وجب اليه **النهي**
افضل الايام ايام سعة اذ وقف يوم الجمعة وهو افضل من كسبها في غيره **وجوه** والمجاورة بكسبة
 مكروهة عند الامم خلاها لان السبابة بها تضاعف او تنعاطم وقد المجاورة
 بالمدينة ينبغي ان تكون ايضا على ما ذكره الكمال الخوف من استاؤقه الادب المفضي الى الخل
 بواجب التوقيف والاجل وقول الكمال الخوف من استاؤقه الادب المفضي الى الخل
 قال قالوا ليس مراد ابي حنيفة كراهة المجاورة لجميع الافراد بل ان يقدر على الوفاء بحق
 البيت وتوقيف وتقطيع واحرامه وان قدر على ذلك فالمقام بمكة حيث هو الفوز
 بالاجماع لكن لما كان المتصف بهذا اقل من القليل حكم للعام بالكراهة مطلقا وقال المجاورة
 بها مستحبة وعليه الفتوى **باب الجنائيات** جمع جنائية وهو ما يجنبه من شئ له جنة
 الا انه خص بما يحرم من الفعل واصلا من جنس الشئ وهو اخذه من الشجر وهو مصدر ارديه
 المحل بالمصدر بدليل جمعها والمصدر لا يجمع مكان والولد خلاص منه وهو ما يكون
 بسبب الاحرام او الحرم ثم وجب الحرم على اقسام منها ما يوجب دينا ومنها ما يوجب
 صدقة وهي نصف صاع من بر من ثمنها ما يوجب دون ذلك ومنها ما يوجب القيمة وهي ثمن
 الصيد ويتعد الجزء بمقتضى القائلين المحرمين فالتى توجب دينا هي ما لو طيب
 احم بالغ عضو او خضب راسه بخنا او ادهن بزييت ونحوه او لبس خيطا او ستر راسه
 يوما كاملا او حلق راسه او حججه او اخذ البطية او عانته او رقبته او قص اظفاره
 ورجليه بمجلس او يد او رجلا او ترك واجبا لم تقدم بيانه وفي اخذ ثاربه كونه والا
 قصار على الشئ محله ما لو ازال الوقت بعد ما كف فلو ابقاه لونه اذى في اظهر القولين
 لانه محذور فكان ادراهم حكم الابداد وبوافقه في المنفعة من طيب الشئ
 فاروق

فاروق دما نتم تركه على حاله وجب عليه تركه دم اخر فهو الى توجب التصدق بشف
 صاع من بر او قيمة هي ما لو تطيب اقل من عضو او لبس خيطا او غطى راسه اقل من ثوب
 او حلق راسه اقل من راسه او قص راسه او حلق راسه او غطى راسه اقل من ثوب
 ما شاء منه كخمس متفوقة واطلاق قوله طيب اقل من عضو طلاق بما اذا كان رجا
 واصل منه وعند محمد يجب من الدم بقدره حله لو طيب نصف عضو يصدق نصف قيمته
 الشئ او قيل ان طيب ربع العضو يجب الدم ايضا وان كان يجب الصدقة بأكمل صدقة
 في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع الا ما يجب بقتل القدم والجوفانه يطعم ثوبا وكذا
 تجب الصدقة لو طاف للقدم او الصدر محدثا وعن ابي حنيفة في طواف الصد
 محدثا لو طاف جنب او تركه الا من طواف الركن وهو ثلاثة اشواط فادونها
 وبتركه الا من طواف الركن يفي محرمات النساء ايداعه يطوف الزيادة وان جعل
 اهل عليه ان يعود بذلك الاحرام مكسرين وقد من الكسب ما يوجب اقل من نصف صاع وهو
 ما لو قتل قدم او حرادة والتي توجب القيمة هي ما لو قتل صيدا او دم عليه من ثمنه فيقوم
 عدلان في مقتله او في اقرب موضع منه ان كان في بيرة لا يباع فيها الصيد مطلقا
 سواء كان نظير الاول او قال محمد الجزاء يستلبي الصيد في المنظر ان كان نظيره في النعم
 حة يجب في النعملة بدنة وفي الحمار الوحش بقرة وفي الظبي شاة وفي الارنب سنانق
 وفي البربع جفرة وهي من اولاد الغز ما بلغ اربعة اشهر مسكين والواحد كفي
 للتقويم وقيل يعتبر حكوبة الشئ ههنا بالنص كذا ذكره مسكين ومقتضى قوله
 وقوله ضعيف مع انه في شرح الدرر محبة واذا بلغت القيمة هديا فله الخيار
 ان شاء اشتراه وذكى واشترطه اياها وتصدق به كل فقير نصف صاع او صاع

وتحجب شاة

عن طعام كل مسكين يوما وان فضل اقل من نصف صاع تصدقه او صام يوما وعند محمد
الحيار الى الحكمين في ذلله فان حكم بالهدى يجب النظر على ما هو وان حكم بالطعام
او الصيام فعاد ما قاله فان اختار التكفير بالهدى فعليه الذبح بالحرم والتصدق بالجمع **فوق**
او بالطعام فيجوز في غير ذبح بالكوفا اجزاء من الطعام ان تصدق بالجمع مالا
اي شرط ان يكون العطر للفقير من اللحم يبلغ قيمة نصف صاع من الخنطة كما في ثياب
البيات وان جرحه او قطع عضو او انتفخ شحمه من ماضى اعتبار الجزاء بالكل فيقول الهدي
سليما ورجا فيغرم ما بين القيمتين وهذا اذا ابلت اثره والاله يضمن لزوال الوجع
وتجب القيمة بتقاريسه وقطع قوائمه وكفر جنيبه ولو ضرب بطن ظبية
وطرحت حيا ميتا غم ماتت تجب قيمتها بخلاف من ضرب بطن امرة فالقت حيا
ميتا ماتت حية يجب ضمان الاصل لا ضمان الجنين **بمسكين ولا يجاوز عن شاة**
بقتل السبع وان ملل لاشئ بقتله بخلاف المظن في حال الخيضة يجب عليه الجزاء
وان اضطر المحرم الى اكل الميتة ولا يقتله وقال ابو يوسف بقتله وذكر في البسوط عن الخليفة
وابو يوسف في تناول الصيد ويودي الجزاء عند ذبحه في بيت اول الميتة مالا مسكين ولا يكره
الصوم بقتل الحلال صيد المحرم ولا يقطع حشيش المحرم وشجرة النابت بنفسه وليس
ينبت الشئ بل القيمة وحرم زرع حشيش المحرم وقطع الاغصان والكمام والحاصل ان
شجرة اربعة انواع ثلثة منها محل قطعها والانتفاع بها بلا جزاء وواحدة منها لا
قطعها والانتفاع بها بدون الجزاء اما الثلثة الاول فكل شجرة انبت الشئ وهو
جنس ما ينبت الشئ وكل شجرة انبت الشئ وهو ليس من جنس ما ينبت الشئ وكل شجرة
بنفسه وهو من جنس ما ينبت الشئ واما الواحدة فهي كل شجرة ينبت بنفسه وهو ليس

من جنس

من جنس ما ينبت الشئ ولو نبت بنفسه لا ينبت عادة في ماله رجل بل ينبت في ملكه ام غيلان
يجب على قاطع قيمة ماله وقيمة الحق الشئ كما لو قتل صيدا مما لو كان في الحرم مالا مسكين **فصل**
ولا يبيح بقتل غراب وخداعة وعقرب وفارة وحية وكلب عفور وبعوض وفمل وبرغوث وقردة لحقا
وكذا غيرهما من الحشرات كالخنافس والوزغات **فصل في الهدى ادناه واعلاه وابوه وقومه**
اي الهدى لغة وثراؤه لان تلك الانواع لا يسهى هديا من غير اهدا الى الحرم واجازة الضحايا
جازة في الهدى اي كل ما يشترط في الهدى اياها من السلاطين العيون التي تمنع الجواركة العود والعج
ينبت ترطها من الشاة تجوز في كل شئ من الجنات وغيرها الا في طواف الكعبة جنبا وفي طواف
بعد الوقوف بوقت فان فيها الحجب لبدنة ويؤكل من هدى النطق اذا بلغ الحرم والمنعة والقرون
فقط لا من دم الكفارة والنذور وهدى الاحصار وخصي ذبح هدى المنعة والقرابة **فصل**
الوقوف وينبغي بقاء الهدى اى وقت شاة وخصي الكلب بالحرم سوى بد النذور حتى لو قال
الله على بدنة ان يخرها حية شاة ان لم يخرها لم يخرها بكه وقال ابو يوسف لا يخرها الا بكه
مسكين وفقر المحرم وغيره سواء ونقله نداء بدنة الطوق والمنعة والقرون فقط لا
دم نداء وفي التقليد تشهير بخلاف دم الاحصار ودم الجنائز وانما قيدنا بالبدنة لان الشاة
لا تقلد ويصدق بجلاله وخطاه والخطا من الجوار منها والاضحى في الابن النحر وفي البقرة الغنم
الذخ والاولى اى لا ذبح الهدى بنفسه ولا يركب بدلة ضرورة وان ركبها فنقصت فعليه ضمان ما
نقص ويصدق به على الفوق دون الاغصان لان جواز الانتفاع بها لا يغني عن تعليقها على ما
زيلي وظاهر كلامهم انها ان نقصت بركوبه لضرورة لا ضرورة له في حرمه المقدس ولا يكره
الا اذا بعد الحنق فيصير به او مثله او قيمته ان حرمه الى نفسه مسكين وينضح خرعه ان كان
بالشاة بالحق العجوة اى الما بالارد من وجع على نفسه اى نذر حيا ماليا لا يركب حتى يطوف



لكن لو اكثر نفرو لوركب ارض دما وفي الاخير بين الكون والشيء ثم في سبيل من جسد من سبيل
وهو الاصح زيلعي فان قيل كيف يجب المشي والنظير في الواجب قلنا انما الفقير على المشي المعروف
ان قدر عليه ملاسكين ونفس الطوا ايضا والسعي الى الجمعة واجب هون الجنس ايضا **في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم**
والاولى افضل المندوبات قريبة من الواجب لقوله عليه السلام من زار قبري وجبت له شفاعتي ثم ان كان
الحج فمما قدم عليه هو والابتغي والاولى في الزيارات تجريد النبي لزيارة عليه السلام وفيه ينوي زيارة
المسجد ايضا نفرو وينبغي ان قصد زيارته صلى الله عليه واله وسلم ان يكثر الصلاة عليه صلى الله عليه واله وسلم
فانه معها واذا اعان حيطان المدينة صلى الله عليه واله وسلم ثم يقول اللهم هذا صرح نبيك
وحيد فامنن على الدخول فيه واجعله وقاية لاهل النار واما من العذاب واجعله من الفائقين
بعثنا المصطفى عليه السلام يوم **الاول** ويختل قبل الدخول وبعد قبل التوجه للزيارة ان امكنه ويطلب
ويلبس احسن ثياب تعظيما للقدم عليه صلى الله عليه واله وسلم ثم يدخل المدينة ماشيا ان امكنه بلا ضرورة
بعد وضع ركبته واطمين ان يحسنه امتعة متواضعا بالسكينة والوقار ملاحظا لاجل
الكان ثم يدخل المسجد فيصلي تحية عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف
مكسبا لا يسرف فهو وقفه صلى الله عليه واله وسلم وابين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة فيسجد
شكرا لله تقابا باده ركعتين غير تحية المسجد كراما وقفه الله تعالى ومن عباده بالوصول اليه
ثم تدعو بما شئت ثم تنهض فتوجه الى القبر الشريف بمقدار رجة اذراع بعيدا عن
القصورة الشقية بخافية الادب سدا للقبلة محاذيا للزينة وجهه صلى الله عليه واله وسلم
ملاحظا نظره اليك واما كراهة ورده عليك فلا حرج وتأمينه على عائلته وتقول السلام
عليك يا سيدي يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك
يا نبي الرحمة يا منفع الامة السلام عليك يا سيد المرسلين السلام عليك يا خاتم النبيين السلام

عليك يا منزل

عليك يا منزل السلام يا منزل السلام عليك وعلى احوالك الطيبين وعلى اهل بيته الطاهرين الذين
اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا جزاه الله عنا افضل ما جزا انبياءه من رسله واعين
امت استشهد انك رسول قد بلغ الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة واوضح الحق
وجعلت في سبيل حق جهاده واقف الدين حتى اناك اليقين بحاله عليه واله وسلم وعلى آله وعلماؤه فكان
تشر في جلال جسمه الشريف الكريم في صفة وسلامه ما دأب من رب العالمين على رسله ان
وعده ما يكون صلاوة الانقطاع لاهلها يا رسول الله نحن وفردك وزور صديقه تشر فينا بالحلول
بين يديك وقد جئناك من امكنة بعيدة نقطع السهو والوعر بقصد زيارتك ليقدر لنا شفاعتك
والنظر الى ما نركه والقيام بقضاء بعض حقك والاستشفاء بك الى انما فان الخطايا قد غمرت
ظهورنا والاوزار قد انقلت كواهلنا وانت الشفع المشفع وقد قال تعالى ولانهم اذ ظلموا
انفسهم جاؤا فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجاه الله لقابار حيا وقد جئناك
ظالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا الى ربك فاشفع لنا واسئله ان يستعين على استغفارنا
وان يحسن بنا في رزقنا وان يورثنا حوضه وان يقبنا بحامدك غير خذايك ولا انداك استغفارنا
استغفارنا يا رسول الله تقولها ثلاثا ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان
ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه سلاما من ارضائه فيقول السلام عليك
يا رسول الله من فلان ابن فلان يستغفر بك الى الرب فاشفع له والمسلمين ثم يصلي عليه ويدعو له
ثم قد ذراع حتى تحاذي راس الصديق اليك ثم تسلم وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
والسلام عليك يا محب رسول الله وانيس القفار ورفيق الاسفار وامينة الاسرار جزاه الله عنا
افضل ما جزا امامنا من انبياءه فلقد خلفت باحسان خفي وسكت طوقه ونهجه خير من سلامه وقال لك لعل
الردة والبدع ومهدد الاسلام وشيكا كانه وكنه خير امام ووصلت الارواح ولم تقل قائما بالحق



ناصر الدين ولاهده حتى اناله اليقين ثم تحول مثل ذلك الى حدادى ^{بسم الله الرحمن الرحيم} ريس المؤمنين ^{عليه السلام} في الخطبة في الله فقول
عليه يا امير المؤمنين السلام عليه يا مظهر للسلام عليه يا مكرم للاصنام جزاء ^{الخطبة} عن افضل وكنة
نصرت الاسلام والسدين وفتح معظم البلاد بوسع المسلمين وكفاه الايتام وصلى الارحام وقوى الاسلام
المسلمين املنا من ضياها ويا مهديا جمع غلهم واغنت فقيرهم وحرك سيرة السلام عليهما صحبة رسول الله
والهيم ورفيقه وزيره وشيره والمعاونين اعدا القيام بالدين والقائمين بعده بمصالح بين المسلمين جزاء احبنا
جنتنا كانتوس بكم الارسل الله صلى الله عليه وسلم يرفع لنا ويزال ربنا ان يستقبل سفيننا ويجينا على الله
عليها ونجني في ذمة ثم يدعوا لنفسه ولا يذنبون او من بال دعاو لجمع المسلمين ثم يقف سنده صلى الله عليه وسلم
كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولو انهم اظلموا انفسهم جاؤا واستغفروا والله لا يغفر الله
اوجد الله تباركنا وقل جنتنا مسلمين قوله طائعين امره مستشفعين بنبي الله اللهم ربنا اغفر لنا
ولا باننا وامتاتنا ولا خولنا الذي سبقنا بالايمن ولا تجعل قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف
رحيم ويسخى ان يخذلنا بالبيع قبة العبد وفيها مع الحسنى بنى دار في الدعة ودين العابد بين وابنه محمد
وابنه جعفر الصادق وقبة امير المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وكنة من الصنى او
والتابعين وبصحة في مسجد فاطمة بالبيع ويسخى ان يزرر شهود احد يوم الجمع ويوم الخميس ويقول
سلام عليكم بما صبرتم فقم في الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشأكم للاحقون وبقرابة
الكريم وسورة الاخلاص ويسخى ان ياتي مسجد قبا يوم السبت كذا اورد عنه عليه السلام
ويدعوا يا غياث المستغيثين ويا مغيث كربى وكرويين ويا مجيب دعوة المضطرين صلى الله عليه وسلم
كونى وكونى كما كشفت عن رسولك حزنه وكربى في هذا المقام يا حنان يا منان كثير المعروف يا ذا النعم الايمان
يا ارحم الراحمين كذا في الاخلاص والغفر بالخير المعجى شجر وبجى الوقوف بقبرة بالمدينة كذا في الصلح
ولتختم الكتاب بما وجدته لشيخنا في خطبته نغذه الله رحمة وهو هذا الدعاء اللهم وخصر خصاخص
الرضوان الانيق

بخصائص الرضوان الانيق والامتنان الذي هو بالدوام حقيق افضل
الامة بعد نبينا لا تحق خليفته رسول الله المقلب بالصدق اللهم وارده
في ذللك الفضل الرفيع الجنب من جعلته رفيقه في التبرع والاصحاب وانزلته
في موافقة ايات الكتاب امير المؤمنين عمر بن الخطاب اللهم واجمع
معهم في نقاس المواهب والامتنان من منحت جمع القرآن
وجمعت له بين الجياد والاحسان امير المؤمنين عثمان بن عفان اللهم
واكمل كالات الجود والمواهب لمن كلف به في الخلافة العظمى المتب
واظهرت من علونه العجائب والغرائب زوال البؤس والبن عم الرسول
الذى فونت له بين رتبته القريب والاصحاب امير المؤمنين علي بن ابي طالب
انتم وهذا اخر ما تبجرو وكان الفراع من ناليف هذا الشرح المبارك
في يوم الاثنين ثامن عشر شهر شوال من سنة ثمانية وستين
ومائة والف جوده الاطالوا وجه الكريم ونفع به كما نفع باصله
ان على الله قد يد وبالا طابة جديب وصلى الله على سيدنا واولادنا محمد النبي
وعلى الوصية وسلم والحمد لله وحده
وحسبه ونعم الوكيل
امين



وهذا الفقير احمد بن ابراهيم بن صالح غفر الله لهم ولوالديهم وعن جميع المؤمنين
بارب العالمين محمد بن عبد الكريم عليه وعليهم والحمد لله رب العالمين
ملكه الفقير الاستكباب عبد الرحمن بن حسين الانصاري الملقب بالحفي